

[illegible]

fb.com/ranaabirabbas

۱۲۱

۱۲۲

۱۲۳

۱۲۴

۱۲۵

۱۲۶

۱۲۷

۱۲۸

۱۲۹

۱۳۰

۱۳۱

۱۳۲

۱۳۳

۱۳۴

۱۳۵

۱۳۶

۱۳۷

۱۳۸

۱۳۹

۱۴۰

۱۴۱

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
في المحقق الطوسي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

۵۵۴۱ ن. ۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه المرام فی شرح تہذیب الاعظام

مؤلف: سید محمد خاوری (نعمت اللہ بن عبد اللہ الحسنی الخوارزمی)

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۶۲۷۱۹

بازدید شد: ۱۳۸۲





من تحصيل العلم من ذلك الخبر حتى لا يرد اعتراض من أهل الملل كاليهود والنصارى وأضرارهم  
بأنه كيف تواتر عندكم أخبار نبيكم وأفادكم العلم ولم تستفد من علمنا فقول لهم أن  
الشبهة قد سبق لكم في محقق مدعيكم وتقليد أسلافكم حتى اعتمدت بصائرهم واسماعكم عن  
قبول غيرهما وإن كان حقا وكذلك اعتراض مخالفينا في دعوانا وما ثبت عندنا من تواتر  
النص يوم الغدير على مولانا أمير المؤمنين عليه السلام حيث أفادنا العلم والقطع ولم يقدم علينا  
ولا جزمنا بغيرهم وقد نقلنا رجال خبر الغدير الذين رويهم من طرق الخلفاء في كتاب الأنوار وكان  
عدهم يزيد على الأربع مائة وقد زاد هذا العدد عن مراتب ما قيل في التواتر إذا عرفت هذا  
فأعلم أن الاختلاف في تواتر أصول الشرائع كحج صلوة اليومين والحج والركعة ونحوها لا يكتفي  
معتوق لا لفظي وكذا قول علم الهدى طاب ثراه بتواتر أخبارنا عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام  
فإن المواد في التواتر للعنوى أيضا وأما التواتر اللفظي فقد قال أبو الفتح ربه من مثل غل غل  
مثال لذلك فتداعيا طلبه ثم قال وحديثنا بالأعمال بالنيات ليس منه وإن نقل عدد  
التواتر وكثرنا جميع رواة الحديث من الطرفين يروونه لأن هذا النقل قد عرّف في وسط  
استداده وأما في أوله فقد قال أرباب الدار تارة تفرقه بنقله عن الخطاب وإن كان قد خطب  
به فلم يترك عليه ثم تفرقه بغيره عن علقه ثم تفرقه بغيره عن علقه محمد بن إبراهيم ثم تفرقه بغيره عن علقه  
ثم اشتهرت رواية بعد هذا وكثرت حتى اندحكت عن أبي اسمعيل الحرقي أن كتبه من بجملة طرق  
عن يحيى بن سعيد وشمل هذا في الغرب في الطرف الأول المشهور في الطرف الآخر نعم قال أرباب  
الذات تارة حديث من كذب على محمد بن علي عليه السلام فمعه من النار يمكن كونه من فقد نقله عنه  
من الصحابة وقيل لثان وستون صحابيا ولم يزل هذا العدد في ازدياد وأما خبر الأحاديث والم  
ينتهى إلى التواتر وهو على أقسام القسم الأول الخبر المستفيض وهو ما زادت روايته عن ثلاثين  
كل طبقة وقيل عن اثنين أيضا ويسمى بالمشهور الثاني الخبر الغريب وهو ما انفرد به واحد وإن  
تعدا الطريق إليه القسم الثالث الخبر الغريب وهو الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين  
سوى بقلته وجوده وله أقسام آخرها مذكورة في كتب الدار تارة التقييم الثاني قد اصطلح المتأخرون

كتاب التواتر في أخبارنا  
كتاب التواتر في أخبارنا

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على محمد وآله الحمد لله الذي جعل أحاديث أهل البيت عليهم السلام قراءا للنجاة  
وقد نيب كلامهم سببا لرفع الدرجات وسعادة لشيعتهم في الجنوة والمات والصلوة  
على عبده ونبيه ورسوله خير بعث من النبيين وآله الطاهرين سلام من الرحمن غفرنا لهم  
فإن سلاحي لا يليق ببابهم **بعد** فيقول العبد الذليل صاحب الخطأ والتقصير نعمت الله الحسنى  
الجزيرة التي قد كتبت في أيام الشباب بالتمس بعض أخبار شريفا مبسوطا على خديب  
الحديث وقد اشتمل على عدة مجلدات ثم كتبتنا شريفا آخر على الاستبصار وسمينا بكتيب  
الاسرار ثم بعدة القنا كتابنا الموسوم بالأنوار النعمانية ولم ننظرنا بعد هذا إلى  
شرحنا على التهذيب رأينا قابلا للاختصار لما فيه من البسط والاكثار فاختصرناه على  
توزيع البال بزيادة الحل والترحال وسميناه غاية المرام في شرح تهذيب الأحكام وما  
التوفيق الآب الله عليه توكلت واليه انيب ولتقدم قبل الشروع في المقصود مقدمة تشتمل  
على مطالب **الطلب الأول** في تقييم أخبارنا على اصطلاح الأعطاب وهو تقييمان أحدهما أن  
الخبر إما أن يكون متواترا وإما أن يكون أخادا وعرفوا الأول بأن ما أفاد العلم بنفسه  
وأخرى بأنه ما بلغت روايته في الكثرة مبلغا أمالنا العادة تواترهم على الكذب واستمر في  
جميع الطبقات وربما حصن بعض القاصرين في عدة وهو ظاهر الفساد وشرطية المرتضى  
قد نقلنا في إفادته العلم أن لا تسبق للسامع شبهة أو تقليد أو نحو ذلك مما يمنع

من أحوالنا على تقيم الخبر باعتبار اختلاف أحوال رواية إلى الاقسام الأربعة المشهورة وهي الصحيح  
والحسن والموثوق والضعيف وغيره في الصحيح بما اتصل بسنده إلى المعصوم بنقل العدل الأماشي عن  
مثله في جميع الطبقات وإن اعتراه شذوذ أو أمان الحسن فهو ما اتصل بسنده كذلك بما أتى به  
بإلزامه دمه مقبول من غير نص على عدالته في جميع مراتب أو بعضها مع كون الباقي بصحة  
رواية الصحيح وأما الموثوق فما دخل في طريقه من نفس الأحباب على توثيقه مع فساد عقيدته ولم  
يشتمل باقيه على ضعف وأما الضعيف فهو ما لا يجمع فيه شروط أحد الثلاثة وقبح الشبهة  
قدّر الله روجها في تعريف الصحيح بين وصفي العدل والأماشي كما ترى في هذا التعريف و  
اعترض عليها المحقق صاحب المنتقى طاب ثراه بأن قيد العدل التمر عن التقييد بالأماشي لأن  
فاسد المذهب لا يثبت بالعدل الحقيقة كيف والعدل الحقيقة عرفت في معنى معروف لا  
يجامع فساد العقيدة قطعاً ثم قال وإذ عاين والذي رآه في بعض كتب توقف صدق وصف  
الفق بفعل المعاصي المختصة على اعتقاد الفاعل كونهما معصية عجيبة وكان البناء في تخيل  
الحاجة لهذا القيد على تلك الدعوى والبرهان الواضح قايماً على خلافها ولم أقف للشبه على  
ما يقتضي موافقة الواو لا عليها ليكون الثبوت أيضاً إليها فلا تدرى إلى أي اعتبار نظر انتهى  
كلامه أقول ما وجه الجمع بين العدل والأماشي فالظن أنه التفات إلى قول جماعة من أهل الرجال  
أن فلا تفي مذهب وثقة فيه وإن كان فاسد المذهب ومن ادعى بتلك العدالة عدم الجواز على  
تقدم الكذب والفسق في ذلك المذهب وإن كان فاسقاً في مذهبنا فيكون الجمع للاعتناء عن مثل  
هذا وأما الذي ذكره والده قدس الله روحه في بعض كتب توقف الفسق على اعتقاد الفاعل  
كونهما معصية فهو محل التعجب كما قاله ولده من حيث أن كلامه في أصول الدين ولا ريب أن  
العاصي فيه ما غير معدوم أو الظاهر فافاً لما حدها كانه معانده مباينة وأما لأنه لا يبعد في  
مثل هذا الجهل الذي هو مناط الإيمان والكفر وسبب الخلود في الجنة والنار أما القروعات  
والأعمال والحلال والحرام وباقي الأحكام فكلام والده بالنسبة إليه لا يخلو من وجه يعلم الناس  
في سعة عالم جلوه وقوله صلى الله عليه واله دفع عن امتي ما لا يعلمون غير ذلك من الأخبار وتبين

الكلام

والأما الذي ذكره والده قدس الله روحه في بعض كتب توقف الفسق على اعتقاد الفاعل كونهما معصية فهو محل التعجب كما قاله ولده من حيث أن كلامه في أصول الدين ولا ريب أن العاصي فيه ما غير معدوم أو الظاهر فافاً لما حدها كانه معانده مباينة وأما لأنه لا يبعد في مثل هذا الجهل الذي هو مناط الإيمان والكفر وسبب الخلود في الجنة والنار أما القروعات والأعمال والحلال والحرام وباقي الأحكام فكلام والده بالنسبة إليه لا يخلو من وجه يعلم الناس في سعة عالم جلوه وقوله صلى الله عليه واله دفع عن امتي ما لا يعلمون غير ذلك من الأخبار وتبين

انهم في التميز فاحاجوا الى قانون تميز به الاحاديث للمعتبرة عن غيرهم واذا كان الاصطلاح  
 وقربوا اليها البعيد ووصفوا الاحاديث الموردة في كتبهم بالاستدلالية بما اقتضاه ذلك  
 الاصطلاح ثم انهم وبما سلكوا طريقة القدماء في بعض الاحيان كوصفهم لمسيل بن ابي عير  
 وصفوا بن يحيى بالفتنة لما شاع من انهم لا يرسلون الا ممن يثقون بصدقه بل يصفون بعض  
 الاحاديث التي في سندها من هو فطحي او ناويسي بالفتنة نظر الى ان هذا الجعفين اجعوا على تصحيح  
 ما يصفونهم وعلى هذا جرى العلامة في لف والشهيد الثاني في الشرح هذا كلامه رة ولقيل  
 ان يقول ان التوثيق والحجج الذين بنى عليهم المتأخرون تنوع الاخبار انما اخذوا من كلام  
 القدماء والاحبار التي رويها في احوال الرواة من المدح والذم فاذا اعتدوا عليهم في مثل  
 هذا كيف لا يعتمدون على تصحيح ما صح من الاخبار واعتمدوا عليه وافقوا بمضامينه ونحو  
 صحت حتى ان المرتضى رضى الله عنه ادعى تواتر احاديثنا معاشر الامامية وقال وان درست في  
 الكتب ووجدناها مرفوعة بالاسانيد الاحاد الا انه مقطوع عليها متواتر من جهة اخرى وح  
 فاللزم على المتأخرين اما تحصيل الحجج والتعديل من غير كتب القدماء واما الاعتماد على كتبهم  
 في الموضوعين لما بينهم من التلائم مع ان الالفاظ والعبارات التي اخذوها من كلام القدماء  
 وبنوا عليها تنويعات الاخبار الى الصحيح وغيره فاما يمكن الكلام عليهم ايضا من جهة وذلك انهم  
 اذا قالوا فلان ثقة قال المتأخرون ان حديثه صحيح واذا مدحوا بمدايح بلغة عالية مثل  
 قولهم في برهم بن هاشم انه اول من شهد حديث القيين ومثل قولهم في شان كثير من الرواة  
 انه خير فاضل عالم قالوا ان هذا حديث حسن وهو ناقص بالنسبة الى درجة الصحيح وتوجيه  
 الكلام على هذا هو ان المتقدمين ما كان لهم علم بان المتأخرين يجهلون هذا الاصطلاح حتى  
 يكون القدماء قد وضعوا تلك العبارات لهذه الاقسام وانما مقصودهم من تلك العبارات  
 التي اوردوها بيان حال حتى تقبل روايته او تردقار فيكون بيان حال الراوي على طري  
 الاحوال بقولهم ثقة وتارة يكونونها مفصلة فتكون كاليان والايضاح لذلك الاجمال بل يمكن  
 ان يقال ان هذه العبارات المفصلة ادل على الصحة والاعتبار من تلك الجملية وذلك انها تدعي

مع البيان

الثقة قدينا وجهها والسبب فيها من ذلك ابراهيم بن هاشم فقد روى عنه احمد بن الحسن القمي  
وتلقوا روايته بالقبول ونقل شيخنا الشيخ الحسين بن علي عنه عن والده انه قال اني لاسقون  
اغزل حديث ابراهيم بن هاشم من الفتح وادخله في عداد الحسن احمد بن الحسن القمي  
روى عنه الصدوق وقال انه شيخ كبير احمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون روى  
عن شيخ الطائفة ابو العباس الحسين بن علي بن هاشم روى عنه الصدوق عن ابيه  
عن جده ابراهيم بن هاشم مترجما عليه ووقع متفقاً مع الصحيح انما روى احمد بن محمد بن الحسين  
بن الوليد روى عنه المفيد واحمد بن عبدون احمد بن محمد بن موسى روى عنه الفاضل  
الطوسي وقال ان مع خط ابو العباس باجازه وشيخ كتيبه احمد بن محمد بن يحيى القمي  
روى عنه الصدوق مترجماً ومترضياً احمد بن محمد بن هرون القمي روى عنه ابو جعفر محمد بن علي بن  
الحسين مترضياً ومترجماً مع نقا حديثه جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة  
روى عنه الصدوق جعفر بن محمد بن ابراهيم العلوي الموصلي روى عنه ابن قولويه وصفه  
شيخ الطائفة بالشريف الصالح في مواضع كثيرة جعفر بن محمد الاشعري روى عنه جماعة منهم  
محمد بن الحسن الصنفاري وغير ذلك مما فصلناه في شرحنا الكبير على هذا الكتاب وانا قد بعض  
الاعلام التركية على كتب الرجال الاربعة اعني كتابي الحاشي والكشي وكتابي شيخ الطائفة  
الرجال والغفرته فوما لا دليل عليه مع ان هذه الكتب قد اهلكت من لاي في توشيقه وقد  
وجدنا توشيق بعض الرجال في غير ما كان ابراهيم بن شبيب مدحه الكليفي في باب الوقوف بعرفة ابراهيم  
بن هرون زيار لا هو ازي عنه الزاهد بن طاور في ربيع الشيعة من سفره الصاحبه عليهم السلام  
والابواب التي لا يختلف الاثنا عشر فيهم احمد بن ابي خلف مدحه الكليفي في كتاب الجوزين  
كتاب الزكي والتجمل احمد بن زيار بن جعفر الهادي قال الصدوق في كتاب الغيبة انه كان رجلاً  
ثقة دينياً فاضلاً احمد بن محمد بن عيسى الاشعري مدحه الصدوق في كتاب الغيبة اسحق بن  
ابراهيم الحقيقي لم مدح في التهذيب في باب الروايات من كتاب الوصايا اسحق بن جعفر محمد بن  
علي بن الحسين عليه السلام وقد بالغ المفيد في توشيقه ثابت بن دينار وثقة الصدوق حماد

بن علي

مستفاد

كلية  
قوله  
تعالى  
فما أصح ما  
لعله ذكره فلهذا  
كامب وهو غلط  
بضم الكاف فتح  
كلية كهنه  
كما اقترن ذلك  
شعر على  
بخطابنا الاجار  
والانسان على  
اعلم

الكتاب منبياً على اسناد سابق ولم يرعه عند اخذه حصل الانقطاع في انشاء التذويدي  
في رواية الشيخ عن موسى بن القاسم في كتاب الحج ما يطلعك على هذا قال بعض شيوخنا راضون  
الله عليهم وكما نشأ الغلط من هذا نشأ ايضا من ضده وهو زيادة بعض الرجال فيها على وجه  
طبقات الرواة لها ومنشأه انه يتفق في كثير من الطرق تعدد الرواة للحديث في بعض الطبقات  
فيعطف بعضهم على بعض بالواو وحيث ان الغالب في الطرق هو الوجود ووقع كل عن في الكثرة  
بين أسماء الرجال فمع الاجمال يسبق الى الذهن ما هو للعناد فتوضع كلمة عن موضع الوجود والاعانة  
قال صاحب المنتقى ربه وقد رايت في نسخة التهذيب التي عندي بخط الشيخ ربه عدة مواضع  
سبق فيها العلم الى اثبات كلمة عن في موضع الواو وقد وصل بين طرفي العين وجعلنا على موقعها  
واو والتبس ذلك على بعض الناس فكنتها بالصورة الأصلية في بعض مواضع الاصطلاح وفتاد  
في التبع المتجدد ولما رجعت خط الشيخ فيه تبتيت الحال وظاهر ان ابدال الواو بعن يقتضي  
الزيادة فاذا كان الرجل ضعيفا ضاع به الاسناد فلا بد من استعراض الوضع في ملاحظة امثال  
هذا ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكررا ورواية الشيخ عن سعد بن عبد الله عن احمد  
بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي بجران وعلى بن حديد والحسين بن سعيد فقد وقع بخط  
الشيخ ربه في عدة مواضع منها ابدال احد واوي العطف بكلمة عن مع ان ذلك ليس موضع  
او احتمال الكثرة تذكر هذا الاسناد في كتب الحديث والرجال وقد اجتمع الغلط بالتحقيق و  
الزيادة في رواية سعد بن عبد الرحمن المذكورين بخط الشيخ في اسناد حديث زارة عن ابي جعفر  
عليه السلام فيمن صلى الكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة او غيرها انه قال يصلي ركعتين قال الشيخ  
ربه رواه اسناد عن سعد بن عبد الله عن ابي بجران عن الحسين بن سعيد عن حماد عن ان سعدا انما  
يروى عن ابن ابي بجران بواسطة احمد بن محمد بن عيسى وابن ابي بجران يروى عن حماد بغير واسطة  
كرواية الحسين بن سعيد عنه وتطابق هذا الكثرة انتهى كلامه زيدا كرامه **الطلب السادس** وهو ان  
اجل الطلب في تحقيق كلام المجتهدين وبيان اصطلاحاتهم وما اعتمدوا عليه في استنباط الحكم  
وبيان قواعدهم وقواعد الاخباريين واصطلاحاتهم وتبسيط التراجع من الطريق وان

المفهوم من الاخبار حال بين الحالتين وهذا المطلب يشتمل على فوايد الفائدة الاولى في بيان  
ما جوزه المجتهدون من التمسك عن الاستنباطات الظنية في نفس الحكمه تعالى وقال الاخبار  
بوجوب التوقف عند فقد لقطع بحكم الله تعالى او بحكم ورد عن الائمة الطاهرين قد عرفنا ان  
تقديم الاخبار للمودعة في الاصول التي فيها اصحاب الائمة عليهم السلام بامرهم لتكون مرجعا للشيعة  
في عقايدهم واعمالهم الى الاقسام الاربعه انما اشتهر من العلامة الحلي طاب ثراه ومن قار عينه  
وذموا ايضا الى انه ليس لله تعالى في المسائل التي ليست من ضروريات الدين ولا من ضروريات  
الدين دليل قطعي وانتهى تعالى لذلك لم يكلف عباده فيها الا بالاجل لظنون المجتهدين اخطاوا  
او اصابوا وذكر وان الرعية في زمن الغيبة على قسمين مجتهد وتقليد يجب عليه الرجوع الى  
المجتهد في المسائل الشرعية التي ليست من ضروريات الدين ولا من ضروريات الدين للمجتهد  
المطلق هو الذي يتمكن من استنباط كل مسألة شرعية فرعية نظرية وهذا يتوقف على العلم  
الستة الكلام والاصول والفروع والتفصيل والشرح والادلة والاصول الاربع وهي  
الكتاب والسنن والاجماع دليل العقل وذكر وان المعبر من الكلام ما يعرف به الله تعالى  
وما يلائم من صفات الجلال والاکرام وعلمه وحكمته والنبوة والامامة والتصديق بما جاء  
به النبي صلى الله عليه واله والكل ذلك بالدليل التفصيلي ولا يشترط الزيادة عن ذلك تماحقه  
المتكلمين ومن ثم قال بعض اعلامنا ان وجوب معرفة علم الكلام مشترك بين سائر المكلفين  
والخصوصية للمجتهدين ومن الاصول ما يعرف به اذلة الاحكام من الامر والنهي والعموم والخصوص  
والنحو ذلك مما اشتملت عليه مقاصد ومن النحو والتصنيف ما يختلف المعنى اجتهاد  
ليحصل بسبب معرفة المراد من الخطاب ولا يعتبر الاستقصاء فيه فمما يعين في وجوه استنباط  
الاحكام وكفيتها وهو من اقوى الاسباب في تحصيل ملكة الاستنباط فكم قد راينا من قراء كتب  
الفقه وعرف مسائله وقد قصر بغيره عن استنباط حكم من الاحكام ولم يكن السبب في الاقله  
بمناغرة من علم النحو والتصنيف ومن الفقه ما يحصل فهم كلام الشارع ولو بالرجوع الى الكتاب  
مصحح يشتمل على معاني الالفاظ المتداوله في ذلك اقول ما ذكره من الكفاية بكتاب من كتب

[illegible]

عباد الله  
 السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته  
 في يوم الجمعة  
 من شهر ربيع  
 الثاني سنة  
 ١٢٠٤  
 في دار  
 الخديوية  
 في مدينة  
 القاهرة  
 في  
 دار  
 الخديوية  
 في مدينة  
 القاهرة

والإمام

قد فرقت بعرفتي بعلم التحسين من نبع الماء من تحت أصابعه ومن مضمومات الى راحة او  
مبسوطات فالاول متبني والثاني بقي وفي كتاب ارشاد المقاصد لانتاع في تحريم عمل التحريم  
انما التزاع في مجرد علم الظاهر بالاحتياط بل قد ذهب بعض النظار الى انه فرض كفاية يجوز ان يطرد  
ساحر يدعي النبوة فيكون في الامتنع من قطعه وايضا تعلم ان منه ما يقتل فيقتل فاعل قصا  
والتحريم حقيقي ومنه غير حقيقي ويقال له الاخذ بالعيون وسحره فزعون اتوا جميع مع الاثر  
وقد ولى غير الحقيقي واليه الاشارة بقوله تعالى سحر واعين الناس ثم ارد فرج بالحقيقي  
واليه الاشارة بقوله واسترهبهم وجاوا بصر عظيم ولما جعلت اسباب السحر خفاء بها  
وتراجمت بها الطون اختلف الطرق اليها فطريق اهل الهند تصفية النفس وتجزيد بها  
عن الشواغل البدنية بقدر الطاقة البشرية لا تهم يرون ان تلك الاثار انما تصدق في النفس  
البشرية ومتأخر والفلاسفة يرون راي الهند وطايف من الاثر ان تعلم ايضا وطريق  
البت عمل شيئا مناسبة للفر من المطلوب مضافة الى رقية ودحة بغيره في وقت مختار في  
الاشياء ان يكون تماثيل ونقوشا واثارة عقدان تعد وينقش عليهما واثارة كتابا يكتب وتدفع  
الارض ونظرة في الماء او تعلق في هواء وتحرق بالنار وتلك الرقية تصنع الى الكواكب الفاعلة للفر  
المطلوب وتلك الدحة عقاير يرب الى تلك الكواكب الاعتقاد ان تلك الاثار انما تصدق في الكواكب  
وطريق السيوان تخير روحانيات الافلاك والكواكب واستعمل قواها بالوقوف لديها والوقوف  
اليها لاعتقاد ان هذه الاثار انما تصدق عن روحانيات الافلاك والكواكب لا عن اجزاء وهذا  
الفرق بينهم وبين الصائبة وقدماء الفلاسفة عيلى الى هذا الراء وطريق العبرانيين والقطب  
والعرب الاعمال على ذكر اسماء مجموعة المغايات كانهما اقسام وغربا يربيت خاص بخاطرون لهما احدا  
لاعتقادهم ان هذه الاثار انما تصدق عن المحي ومنعوا ان تلك الاقسام تستعمل في تلك الاثار  
وربما ذكر بعضهم على الموسيقى ليفرق بين الغناء المحار وغيره وكذلك علم الرمل والشعيرة وما  
قاربها اذ يفرق بين كرامات الاولياء ونموهات السفهاء واما علم الخط ومعرفة فالاقتراح  
اليه ظاهر ونقل بعضهم من جملة احوال سيدنا المرتضى قدس الله روحه انه كان يدب في ثمانين

علا وغيره بعد عيول شانه واقام على النظم والمباحث فكذلك ايضا والجملة المجتهدين يحتاج الى التحصيل الدوا  
كثيره في الاستنباط ومع ذلك كله ان يكون له قوة ومملكة يتمكن بها من رجوع الفروع الى اصولها وهذه  
في العدة في هذا الباب وهذه القوة بيد الله تعالى يؤتيها من يشاء من عباده على وفق حكمته ولكن  
الجماعة والممارسة لاهلها مامل عمل عظيم في تحصيلها والذين جاهدوا فيها لم يهديهم سبيلنا والله  
المع الغيبين واذ لتحقق المفتي بهذا الوصف وجب على الناس المتراجع اليه وقول قوله والشرام حكمه لانه  
منسوب من الامام علي السلام على العموم بقوله انظر الى رجل قد روى حديثا وعرف احكامنا فاجعلوا قاضيا  
فان قد جعلت عليكم احكاما فاذلكم يحكمنا ايقل منه فانما حكمكم الله استخف وعليان روى اذ عليان روى  
على الله هذا الحكم الصادق عليه السلام وقد روى هذا المضمون باسناد متعده وقد اختلف الاخبار في  
والجهد في المراد به قد هي جماعت من تأسى احوال المجتهدين الى الدلالة على وجوب اتباع طريقتهم  
الملك المصنوعة سوى استندظنة الى الاستصحاب والبرائة الاصلية او عموم اية او اطلاقها او الى  
ملائمة عقلي طبعية بغيرها والى جمع بين هذين متعارفين بتاويل بعيدا والى غير ذلك من اسباب  
الفن والاخترايين قالوا لا تلتجى الى الرجوع الى رواية احاديثهم عليهم السلام كما هو الصريح به في قوله عليه السلام  
وروى حديثا طيسر المستفاد منها الى معرفة الحكم من احاديثهم عليهم السلام والانصاف في هذا المقام  
هو ان المجتهد اذا اخذ ذلك الحكم من دلائل الاخبار الثلاث وهي المطابقة والمتضمن والالتزام او  
عموم الايات والاخبار او اطلاقها والجمع بين الاخبار المتعارضة بتاويل قريب في اعتقاد  
وان كان بعيدا عند غيره فهو قد اخذ الحكم من الاحاديث وذلك انهم عليهم السلام قد امروا بان يحكموا  
الناس على قدر عقولهم وبما هو المتعارف بينهم في الحوادث ولا يخفى على احدا ان قصد الدلالة لاكثر  
او التفسير من الكلام قد صار شائعا في طوائف الناس بحيث لا يفتقر عن قصد الدلالة المطابقة ذلك  
الاستعانة والبيان ولكننا في هذا نقل المجتهد من لفظ الحديث واحدا من الدلائل والحاجز ونحن حتى  
صاروا في نظره وجميع عليه العمل به وان لم ينته الى العلم لانه الذي فهمه من الفاظ الحديث فيدخل تحت  
قوله عليه السلام وعرف احكامنا كما لا يخفى وسياتي تمام الكلام في انشاء الله تعالى ومن اجل ذلك ذكر العلماء  
طائفة في ترجيح الاخبار الجوز التي روايتها اكثر او يكون اعلى سندا او كان روايته اعلم واذا كان واحد

و نظام

قال المحققون رضوان الله عليهم مستند الاحكام خمسة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل والاستصحاب اما الكتاب فادلت قمان النص والظاهر والنص ما دل على المراد من غير احتمال في مقابل المحمل وقد يتيق اللفظ الواحد ان يكون نصا ومحلا باعتبارين كقوله تعالى **يُنِزِّلُ** يا فاطمة ثلثة قمر **وفاتة** نص باعتبار الاعتدال ومحمل باعتبار ما تقدم واما الظاهر فهو اللفظ الدال على احد عملة دلالة **واحدة** لا يتحقق معها الاحتمال في مقابل الماثل بحد الشرع كدلالة لفظ الصوم على انسانك عن الغفلات وهذا ان كانا نصين باعتبار الشرع والعرف الا ان احتمال اراده الوضع لم ينف انتفاء يقيناً **الثالث المطلق** وهو اللفظ الدال على الماهية في دلالة على تحقق الحكم بها لا يتقدم تضم دلالة ظاهر **الرابع العام** وهو الدال على اثنين فصاعداً من غير خصوصية فانه في دلالة على استيعاب الاشخاص ظاهر لا قاطع واما الماثل فهو اللفظ الذي يدل بالمعنى **الخامس** من عملة كقوله تعالى ويبي ويحزب واما السنة فثلاث قول وفعل واقرار

[illegible]

اما القول فنية الاتهام للتقدم واما الفعل فان وقع بينا تابع المبين في وجوبه ونفيه وانما  
وان فعله ابتداء فلا يخفى ان لا يعلم الرعية الذي وقع عليه فوجب المتابعة وما اقول النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم نكير واما النادر فلا يخفى ان بعض الصحابة قال كنا نجمع ونكسر على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلا نقبل الجواز ان يخفى فعل ذلك على النبي صلى الله عليه وآله  
فلا يكون سكوت عنه دليلا على جواز ثمة السنة اما متواتره وهي ما حصل بعد العلم القطعي  
التواطى اوضح واحد وهو ما يبلغ مستحكما او مرهلا فانما المتواتر هو جواز الافادة اليقين  
وكذا ما اجمع العمل به واما ما اجمع الاطحاب على اطراحه فلا يخفى وقد اورد بعضهم في العلم بخبر الواحد  
حتى انقادوا لكل خبر وما تخطوا من الشافعي فان من جملة الاخبار قول النبي صلى الله عليه وآله  
ستكثر بعدى فقالوا على قول الصادق عليه السلام ان كل رجل منا لا يكذب عليه واقص بعض  
عن هذا الاطر فقال لهم السدي جعل به وما علم ان الكاذب فلا يصدق والناسق قد يصدق ولهم  
يتبين ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب اذ لا يصف الا وهو قد جعل نجيب  
الجهنم كاي جعل غير العدل واقر اخرون في طرف رد الخبر حتى احال استعماله عقلا وتعللا واقص  
آخرون فلم يروا العقل ما نفع لكن الشرح باذن في العمل به وكل هذه الاقوال مخرقة عن السنن  
الوسط اصوب فاقبله الاطحاب اودلت القران على صحة علي به وما العرض الاطحاب عنه او شد  
وجب اطراحه بوجه احدها انه مع خلوص عن المزية يكون جواز صدقه مساويا لجواز كذبه ولا  
يثبت الشرع بما يحتمل الكذب **الثاني** انه انما لا يقيد الظن ولا يفيد وعلى التقديرين لا يعمل به  
اما بتقدير عدم الافادة فتفق عليه واما بتقدير افاده الظن فمن وجوه ثلاثة احدها قوله  
تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم **الثاني** قوله تعالى ان الظن لا يغني من الحق شيئا **الثالث** قوله  
تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وايضا ان خص دليلا عما كان عدولا عن متيقن الى  
مظنون وان نقل حكم الاصل كان عسرا وضرا وهو ينفي بالدليل ولو قيل هو مفيد للظن فعمل  
تفسيما من الخبر المظنون معنا افادته الظن لقول علي السلام ستكثر بعدى فقالوا على فاذا جاءكم  
عن حديث فاعرضوه على كتاب الله العزيز فان وافقه فاعلموا به والا فؤده وخبره صدق فلا خبر من

هذا القيل ليعتدل ان يكون من قبيل المكذب لا يقال هذا خبر واحد لا ناقول ان كان الخبر جرحا  
احد الاخبار وان لم يكن جرحا فقد بطل الجمع ولا يقال الامامية عاملة بالاخبار وعلمنا جرحا لا ما تمتع  
ذلك فان اكثرهم يرد الخبر بانه واحد وبانه شاذ فلو لا استنادهم في الاخبار الى وجوبه يثبت العمل بها  
لكان علمهم اقترانا وهذا لا يظن بالفقرة الناجية واما انه مع عدم الطعن في الطاعن والخالف  
لمضمونه يعمل بها فلا بد عدم الوقوف على الطاعن والخالف لم يثبت ان الحق لاستحالة تمامي الاحتجاج  
على القول بالباطل ونقض الحق بينهم واما مع القران فلا نهى جرحا بانه ما تكون دالة على  
صدق مضمون الحديث ويؤاد بالاحتجاج به التاكيد ولا يلو لم يكن خبر الواحد جرحا لما نقل لا نا  
تقتض ذلك بقول خبر من عرف فقهه وكفه ومن قد فوضع الاخبار وروى بالغلو وبالاخبار  
التي استدلو بها في الجرح العلمية كالترديد والعدل والحياء الكلي واحد **واما الاجماع** فهو  
عندنا جرحا باقتحام المعصوم فلو خلا المايه من فقهائها ينعى قولها كان جرحا ولو حصل في اثنين كان  
قولها جرحا لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله فلا تعارض من يحكم في دعوى الاجماع بانفاق الحسية  
والعشر من الاطحاب مع جملة قول الباقرين الامع العلم القطعي بدخول الامام في الجمل ولتقر من  
امامنا **الاولى** ان يفيق جماعة ثم لا يعلم من الباقرين مخالفا لوجه انه ليس جرحا لانما علم مخالفا لا تعلم  
ان لا مخالف ومع الجواز لا يتحقق دخول المعصوم في المفتين الثانية ان يخلف الاطحاب على القولين في  
جواز احداث **الثالث** تردد اصحة انه لا يجوز بشرط ان تعلم ان لا قابيل منهم الا باحدها **الثالث** ان  
يفترقوا فقيتين ويعلم ان الامام ليس في احديهم او يحيل الاخرى فيتحيل الحق مع الجبرولة وهذه  
الدور تعقل لكن قل ان تنفق واما دليل العقل فقامان احدهما ما يتوقف فيه على الخطاب وهو  
ثلاثة **الاول** الخطاب كقوله ان اضرب بعضناك الحرج فانجرت اراد ضرب **الثاني** مخوى  
الخطاب وهو ما دل عليه بالثبته كقوله تعالى ولا تقل لها ان **الثالث** دليل الخطاب وهو تعليق  
الحكم على احد وصفي الحقيقة كقوله في ساعة الغم الزكوة والشيخ يقول هو حجة وعلم الهدى  
ينكره وهو الحق اما تعليق الحكم على الشط كقوله اذ بلغ الماء قدركم ثم يغشى وكم قوله  
تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا عليهم حتى يضع من حملهم فهو حجة تحقيق المعنى الشرط

ولا كذا الوعظ على الأمر كقولنا ضرب زيدا خلافا للذوق القسمة **الثاني** ما يفرغ العقل بالذوق  
عليه وهو ما وجوب كذا الوديعا وفتح كذا الظلم والكذب وحرك الصدق والافضال فكل واحد  
من هذه كما يكون ضروريا ~~فيكون كذا~~ فيكون كذا الوديعا والضروري كذا الكذب مع  
الشفع واما الاستصحاب فاقسامه ثلاثة استصحاب العقل وهو التمسك بالبراهن الأصلية كما يقول  
ليس الورع واجبا لان الأصل براءة العبد ومنه ان تختلف العقائد في حكم الأقل الأكثر فيقتصر على  
الأقل كما يقول بعض الأصحاب في عين الدابة ضعف قيمتها ويقول الآخر ربع قيمتها فيقول المستدل  
ثبت الربع اجماعا فينتهي الزائد نظر الى البراهن الأصلية **الثاني** ان يقال عدم الدليل على كذا  
فيجب انتقائي وهذا صحيح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لظهر به اما لا مع ذلك فانه يحكي الشبهة  
ولا يكون ذلك الاستدلال حجة ومنه القول بالاباحة لعدم دليل الوجوب والحظر **الثالث** استصحاب  
حال الشرع كالتيتم بحولاء في اثناء الصلاة فيقول المستدل على الاستمرار صلاته مشروعة قبل  
اللاء فيكون كذلك بعده وليس هذا محجولا لان شرط عدم اللاء لا يستلزم الشرع معه ثم مثل  
هذا لا يفي عن المعارضة بطله لانك تقول الذمة مشغولة قبل الاتمام فيكون مشغولة بعده  
واما القياس فلا يعتمد عليه عندنا لعدم اليقين بثمرته فيكون العمل بعلا بالظن المستعني  
ودعوى الاجماع من الضعيف على العمل به لم يثبت بل انكره جماعة منهم فاجربك من عقل شيء بشئ  
فليس قياسا لان احدهما مقيد على الاخر بل لا شراكهما في الدلالة الشرعية لا القياسية وهذا  
الكلام المحقق قدس الله روحه بمضمونه قال المجتهدون من اصحابنا قدس الله ارواحهم وقال  
الاخباريون من اصحابنا مثل صاحب الفوائد المدنية ومن حذو حذو هذه الطريقة انما  
هي تخالفنا وقد اخذها اصحابنا من ان الله عليهم بفعله عن حقيقة الحال ولكن مطالعهم  
وانهم بكتبنا الخلفين كما ذكره العسدي وصاحب السويع وهو المحقق الثقات ان في ذلك  
مثل تحقيقات اصحابنا في كيفية الاستنباطات وجوب العمل بالامارات كلها ثم قال انه امر كله  
وتحقيق هذا المقام والمسئلة الاجتهادية اما ان لا يكون لله تعالى فيها حكم معين قبل اجتهاد  
المجتهد او يكون وجب ان لا يدل عليه او يدل وذلك الدليل اما ظني او ظني فذهب الى كل

عليها اجتهاد في الحكم فلما مات ابو بكر وولي الامر عمر بن الخطاب ففتح الامصار وزاد تغرق الصحابة  
فيما يقعون من الاقطار وكانت الحكومة تترك بالمدنية او في غيرها من البلاد فان كان عند الصحابة الحاكمين  
بها في ذلك اشعر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والامير تلك المدينة في ذلك قد  
يكون في تلك القضية حكم من النبي صلى الله عليه واله وسلم والامير تلك المدينة في ذلك قد  
ما لم يحضر البصري وحضر البصري ما لم يحضر الشامي وحضر الشامي ما لم يحضر البصري وحضر البصري  
ما لم يحضر الكوفي فغضى الصحابة على ما ذكرنا ثم خلف بعدهم التابعون الاخذون عنهم وكل طبقة من  
التابعين في البلاد التي تقدم ذكرها انما تفقهوا مع من كان عندهم من الصحابة وكانوا لا يفتنون  
في قلوبهم من حضر عندهم من الصحابة كتابا عن اهل المدينة في الاكثر فتاوى عبد الله بن عمر واتباع  
اصل الكوفة في اكثر فتاوى عبد الله بن مسعود واتباع اصل مكة في الاكثر فتاوى عبد الله بن عباس  
واتباع اهل مصر في الاكثر فتاوى عبد الله بن عمر بن الخطاب ثم راقى من بعد التابعين فقهاء الامصار  
كابي حنيفة وسفيان وابن ابي ليلى بالكوفة وابن جريج بمكة ومالك بالمدينة وعثمان وسعديا  
والاوزاعي بالشام والليث بن سعد بمصر فخرجوا على تلك الطريقة من اخذ كل واحد من التابعين من اهل  
بلده فيما كان عندهم واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وذكر الكندي ان ابا سعيد عثمان بن عتيق اذ  
من رحل من ارض مصر الى العراق في طلب الحديث وتوفي سنة اربع وثمانين ومائة وكان حال  
اهل الاسلام من مصر وغيرها من الامصار في احكام الشريعة على ما تقدم ذكره ثم كثرت الترجل الى  
الافاق وتداخل الناس والتفوا وانتدب اقام مجمع الحديث النبوي وتقييده فكان اول من دون  
العلم بحدثن شهاب الزهري وكان من صنف وقوب سعيد بن ابي عمرو وغيرهما من اهل كل بلاد فوصلت  
احاديث رسول الله صلى الله عليه واله من البلاد البعيدة الى ما لم يكن عنده وقائمة الحجج على من بلغه شيء  
منها فاجتبت الاحاديث وعرف الصحيح من السقيم وزيغ الاجتهاد الموكى الى خلاف كلام رسول الله صلى  
الله عليه واله واستمر الحال الى زمان خلافة زهريون الرشيد فلما قام هرون بالخلافة ولى القضاة ابا  
يوسف يعقوب بن ابراهيم احدثا حيا في حنيفة وبعد سنة تسعين ومائة فلم يقلد ببلاد العراق  
خزاسان والشام ومصر لامن اشار به القاضي ابي يوسف واعتنى به وكذلك لما قام بالانزاس الحكم بن

الرضي

المرثي بن ولاد عبد الملك وتلقب بالمتنظر في سنة ثمانين ومائة اختص يحيى بن كثير الاندلسي وكان  
تدريج ومع من مالک ابوا با وجعل عن ابن وهب وعن ابى القاسم وغيره على كثير واعاد الى الاندلس فقال  
من الزياتية والحكمة عالم بغيره وعاد الى القيا اليربوتى والى السلطان والعامه الى واديه فلم يقلد في  
سائر اقال الاندلس قاض الا باشارته واعتناية فصاروا على راي مالك بعد ما كانوا على راي عبيد  
بن موسى سنة ثمان وتسعين ومائة فحجب عن اهل مصر جماعة من اهلها وكاتبوا من الشافعي ما الف  
عابوا باذهب اليه ولم يزلوا من مذهب يعقوب بن عيسى وذكره نثيثر واهل العقائد فان السلطان صلاح  
الدين حمل الكوفة على عتيد الشيخ ابو الحسن علي بن ابي عميل الاشعري وشروط ذلك في واقعة التي جبر  
فاستمر الحال على عقيدة الاشعري بدار مصر وبلاد الشام وارض الحجاز واليمن وبلاد المغرب ايضا  
يمش من خالفه صيرت غنقه والامر على ذلك الى اليوم ولم يكن في الدولة الا ابو حنيفة وعبد الله بن عمر  
حنيفة واحمد بن حنبل ثم اشهر في اخرها فلما كان سلطه الظاهر في القاهرة ومصر اربع فتاة شافعي  
وما لى وحفي وحنبلي فاستمر ذلك من خمس وستين وستة حتى لم يبق في مجموع الامصار مذهب  
يعرف من مذهب اهل الاسلام سوى هذه الاربعة وعقيدة الاشعري وعملت لاهلها المدايس و  
الزوايا والربط في ما يرعى مالک الاسلام وعوذي من يذهب الى غير ما وانكر عليه ولم يول قاض ولا قبلت  
شهادة احد ولا قدم للحفاية والامامة والتدريس احد ما لم يكن مقلداً احد هذه المذاهب وافتى  
فقهاء هذه الامصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب وتحرير ما عداها والعمل على هذا  
اليوم والحق الذي لا يبيح في ان دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه لاسترحته وموكله لا يتم كل احد  
لا ساحة فيه ولم يكتم رسول الله صلى الله عليه واله من الشريعة ولا كلمة ولا اطاع احد الناس  
من ذنوبه وابتهوا صاحب ابن عمر عن شيء من الشريعة كتمت على الاجر والاسود ورعاة الغنم ولا  
كان عنده صلى الله عليه واله من ولا من ولا باطن غير ما دعى الناس اليه ولو كتمت شيئا لم يبلغ كما امر من  
قال هذا فوكفر بالاجماع واصل كل بدعة في الدين البعد عن كلام السلف انتهى كلام الفاضل الشافعي  
وعاصلا الذي دعى الناس الى العمل بالظنون والآراء والاجتهاد هو اهل هذه المذاهب الاربعة وقبوا  
السلطين اليهم والعمل باقوالهم حتى انه لو ظهر للناس حديث من النبي صلى الله عليه واله لم يلقوا في قلوبهم

اذا  
استعملت اليها اذ لم يعنى الصواب  
وصلت الى ما فاسحق النضر في هذا  
الكلام وانظر الى ما عجب من  
الفهم بين الاسلام وما شجوه  
اقتلوا على الله وسوطه من حال  
وكيف تكلوا بولاد الطغاة  
ونذروا واراضوهم  
الانام القرضه القنده  
والعام واصلة القوي  
هي بيقعة كلب  
على ان كل من وادى  
اليوم الى يوم العرض والقيام  
وفقهى ابراهيم اليك للبلاد  
اعداء البطال الصغار  
واخوانه على ولاية الهل القوام  
سنة وارسام ومنه بولاد  
الولاية ابصر الحكمه تقى  
نورهم

اوله او طرحه او تكلموا فيمن دواه حتى غمت البلية وفقدت اركان الدين واما السبب الاخر الذي  
دعاهم الى العمل بالامارات والظنون هو انهم لم يعلموا بكلام اهل البيت عليهم السلام للعداوة و  
الحسد القديمين الذين انتهوا اليهم من الخلفاء متقمنا الى ما فعله لهم سلاطين زمانهم من حيل  
والاعتبار لم يأخذوا الحديث من الائمة الطاهرين فلم يكن عندهم من الاخبار النبوية ما يغنيهم عن ما يقع  
الواردة في العبادات والمعاملات فاضطروا الى العمل بالاداء والقياس وانما شيعة اهل البيت عليهم السلام  
فقد اتوا اليهم الاحكام وكتبوا عنهم كتب كثيرة في الاخبار المشتملة على كل الابواب ولم يبقوا لهم واقعة خالية  
من الدلائل الا ترى ان احسن امور الانسان الدخول الى الكنيست وقد ورد في ادابهم من الاخبار ما لا  
استقصى بل مع مقدار كتاب فاذا كان الحال على هذا المتوال فلا يحتاج في العمل **بالاخبار** عليهم السلام  
اما الاجماع فما اثبت حجة لا للجمهور وعليه ينو اخبار الذين باشت خلافة الثلاثة واما عندنا  
فقد مضى الاخبار بكلامهم على ان حجة مشروطة بحصول العلم القطعي بدخول الامام عليهم السلام في جملة  
المجمعين وهذا غير موجود وعلى تقدير وجوده يكون راجعا الى الحديث واما القرآن فسياق  
الكلام انه لا يفهم الا من خطبه به وهم اهل البيت عليهم السلام الذين تحملوا العلم من عندهم  
صلى الله عليه واله فليس فيه محكم يرجع المجتهدون اليه للاستدلال به واما الحجة فيه ما وردت  
في الاخبار واما الاستصحاب والادلة العقلية وانواعها فهي اقطرة اعتبار عند الاخباريين واما  
وقد حرموا الاعتدال في الاحكام كاسياق بيانه انشاء الله تعالى وقالوا ايضا ان الاستفادة من  
كلام اهل الذكر عليهم السلام ان الله تعالى في كل واقعة يحتاج اليه الامم الى يوم القيمة حكما معنيا  
معنيا وان دليلنا قطعيا والناس مأمورون بطلبه من عند حفظه الذين وهم اهل الذكر عليهم السلام  
وان الخلف في حكمه او اللعن انهم من وحيته ومن يعمل ببقائه وان حكم القاضي بالخطأ يتحقق وانه  
لا اعتدال في غير الفروقات الا بحكم المعصوم او فواء او رواية حكمه او فواء الا كما زعم علماء العامة  
من ان الاحكام غير متناهية فلا يمكن ان يعلمها الله تعالى احدا من العباد فلذلك بالاستنباط الاحكام  
النظرية لا يمكن ان علم القرآن من التنازع والمنوع والحكم والمتشابه والمأمول وغيره عند  
عليهم السلام وليس عندهم حديث يكون وروده من باب النقيض وقال الاخباريون ايضا ان الكفاءة

المجتهدين يجرد العقل في كثير من المواضع خلافا للروايات المتواترة في كثير من المباحث الكلامية **الاشهر**  
وتفرقت على مخالفة في اصول المخالفة في المسائل العقبية ولولا التزموا عند تدوين الفتون **الثالثة**  
تصدير الابواب والفتو والامساك في المسائل مثل بكلام العترة الطاهرة ثم توضيحها وتأييدها باعتبارات  
عقلية لكان خير لهم ثم قالوا ان اول من غفل عن طريقة اصحاب الائمة عليهم السلام واعتمد على نقل الكلام  
وعلى اصول الفقه المبنيين على الاحكام العقلية المتعارفة بين العامة محمد بن احمد بن محمد بن الحسين العلل  
بالقياس وحسن في عقل العجاني المتكلم وما ظهر الشيخ المفيد وحسن الظن بقضايتهم مما  
بين يدي اصحابهم ومنهم السيد المرتضى والشيخ الطوسي شاعت طريقة ما بين متاخرى اصحابنا فتر  
حتى وصلت التوبة الى العلامة الحلي قدس الله روحه فالتمس في قضايتهم اكثر القواعد الاصولية  
للعمامة ثم تبعه الشهابان وشيخنا الشيخ علي واول من زعم ان اكثر احاديث اصحابنا المأخوذين  
الاصول التي القوها باصحاب العصاة عليهم السلام متداولة بينهم وكان مأمورين بحفظها و  
نشرها بين اصحابنا المخلصين الطائفة لاسيما في زمن الغيبة الكبرى اخبارا خالية عن القرين  
الموجبة للقطع بوردوها عن اصحاب العترة عليهم السلام محمد بن ادریس الحلي ولجل ذلك تكلم  
على اكثر فتاوى رئيس الطائفة المأخوذة من تلك الاصول وهو قد وافق رئيس الطائفة وعلم الهدى  
ومن تقدمه عليها في انه لا يجوز العمل بخبر الواحد الخالي عن القرينة الموجبة للقطع وغفل عن احاديث  
اصحابنا التي من ذلك القبيل مع ان علم الهدى في كثير من رسائله ورئيس الطائفة في كتاب  
العداوة محمد بن يعقوب ومحمد بن بابويه في كتابها صرحوا بذلك ثم تبعها العلامة الحلي في ذلك  
ومن جاء بعد العلامة تبعه في المقامين وقد ذكر السيد الصالح السيد علي ابن طائوس جملة  
من هذا الكلام ذكر صاحب الفوائد المدنية قال في هذا الكتاب عني الله عنه اما قول بعض  
الاخباريين بعدم جواز الاحتجاج بنحو امر القرن كما قاله الفاضل الاسترأبادي وجماعة من المعاصرين  
فوقنا لانوا اقرهم عليه وذلك ان القرآن منه حكم ومنه متشابه وقد اتوا الله سبحانه بالاحكام  
والتحري فلو لم يكن مفهوم المعنى لالسان التشيع علينا من كفار قريش وكفارهم ان يقولوا  
كيف يصح التحري والاجماع بالايامهم منه معنى اصلا فان قالوا ان الاجماع انما هو باعتبار قضا

كلامه وبلاغته أسلوبه قلنا ان البلاغة هي مطابقة الكلام المقصود للحال فاذا المرغبتهم من حال  
لم يفهموا من المعاني مع ان الالفاظ التي لا تدري معانيها لا تظهر فصاحتها السامع كما لا ينبغي مع  
ان من اعظم اعجاز القرآن اخباره بالمستحبات والقصور المتلفة فان قالوا يحيا الرجوع في هذا الكلام الى  
التي صلى الله عليه واله واهل بيته عليهم السلام من بعده قلنا كيف يجوز ان الكفار الذين اخذوا  
للمغاربة بالسيف على المعاضة بالحرف يرحبون بالائمة عليهم السلام في الكشف عن الفاظ القرآن و  
يصيدونهم في بيان الفاظ ما هذا لا محال في العقول وقد حقق هذا المقام شيخنا شيخ الطائفة  
ثواه في تفسيره التبيان مع انهم جعلوا في جملة الاخباريين قال في ذلك الكتاب واعلم ان الرواية  
طاهرة في الاخبار اصحها بان تفسير القرآن لا يجوز الا بالاصحح عن النبي صلى الله عليه واله والائمة  
عليهم السلام الذين قولهم حجة كقول النبي صلى الله عليه واله وان القول بالآراء لا يجوز ولا يصح  
ذلك ايضا عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من فقه القول بوايه فضايل الحق فقد اخطأ وكفى  
جامعا من التابعين وفقهاء المذاهب القول في القرآن بالآراء كعبد بن المسيب وعبيد السلماني  
ونافع ومجاهد بن القسوم وسالم بن عبد الله وغيرهم وقلنا عن ايشانها قالت لم يكن النبي صلى الله  
واله يقسم القرآن الا بعد ان ياتي بجبريل عليه السلام والذي نقول في ذلك انه لا يجوز ان يكون  
في كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه واله تناقض وتضاد وقد قال تعالى انا جعلناه  
قرآنا عربيا وقال بلسان عربي مبين وقال وما ان سلطنا من رسول الا بلسان قومه وقال فيه  
تبين لكل شيء وقال وما فرطنا في الكتاب من شيء وهل ذلك الا وصف له باللغة والمعنى الذي لا  
يفهم المراد به الا بعد تفسيره وذلك منزه عن القرآن وقد مدح الله تعالى اقواما على استخراجه  
المخاني القرآن فقال العلماء الذي ينبغي تبينهم منهم وقال تعالى في قومه بذمهم حيث لم يدبروا القرآن  
ولم يتفكروا في معانيه فلا يتكبرون القرآن آية على قلوبنا قلنا وقال النبي صلى الله عليه  
واله في مخالفتكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي فبين ان الكتاب حجة كما ان العتر حجة  
وكيف يكون حجة ما لا يفهم منه شيء وروى عنه عليه السلام فاذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على  
كتاب الله فاذا حق كتاب الله فاقبلوه وها لفة فاضوا بوايه عرض الحائط وروى مثل ذلك عن ثقاتنا

عليهم السلام وكيف يكون العرض على كتاب الله وهو لا يفهم منه شيء فكل ذلك يدل على ان ظاهر  
هذه الاخبار متروك والذي تقول ان معاني القرآن على اربعة اقسام احدها اختص الله تعالى  
بالعلم به فلا يجوز لاحد تكلف القول فيه ولا تعاطي معرفته وذلك مثل قوله تعالى يسئلونك  
عن الساعة اياتان من ربها قل انما علمها عند ربى لا يعلمها الا هو ومثل قوله ان الله عند  
علم الساعة الاية قاطي ما اختص العلم به خطاء وثانيها ما يكون ظاهرا مطابقا لمعناه فكل من  
عرف اللغة التي خوطب بها عرف معناها مثل قوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع  
اليه سبيلا وقوله تعالى واتوا لحق يوم حساده وقوله في امواهم حق معلوم وما اثن ذلك فان  
تفصيل اعداد الصلاة وعدد ركعاتها **قول** وتفصيل مناسك الحج وشروطه ومقادير النصاب  
في الزكاة لا يمكن استخراجها الا ببيان النبي صلى الله عليه واله ووحى من جهة الله فكلف القول  
في ذلك خطأ يمنع منه يمكن ان يكون الاخبار متساوية وادعها ما كان اللفظ مشتركا بين  
فان ادعينا ويمكن ان يكون كل واحد منها مراد فانه لا ينبغي ان يقدم احدا فيقول ان مراد الله منه  
بعض ما يحتمل الا بقول بنى وامام معصوم بل ينبغي ان يقول ان الظاهر محتمل الامور وكل واحد  
يجوز ان يكون مراد على التفصيل والله اعلم بما اراد متى كان اللفظ مشتركاً بين شيتين او ما زاد  
عليه ودل الدليل على انه لا يجوز ان يريد الا واحدا واحدا ان يقال انه مراد ومتى قسمنا هذه  
الامامات تكون قد قبلنا هذه الاخبار ولم نرد على وجه يوجب نقلها وللمسكين بها ولا منعنا  
بذلك من الكلام في تاويل الاى جملة ولا ينبغي لاحد سيطر في تفسير اية لا ينبغي ظاهر ما عن  
المراد فضلا ان قيل احدا من المفسرين الا ان يكون الساتيل يجمعوا فيجوز اتباعه كان الجمع لان المفسرين  
من جهة طائفة ومذهبا مذهب كان بخلاف الحشر فتشاده وغيرهم وفيهم من ذمت مذهبهم في العلم  
والسدى والكبرى وغيرهم هذا في الطبقة الاولى فاما المتأخرون فكل واحد منهم ضرورة وتأول  
على ما يوافق اصله فالا يجوز لاحد ان يقلد احدا منهم بل ينبغي ان يرجع الادلة الصحيحة اما العقلية والشريعة  
من اجماع عليها ونقلها وتواتر عن عبيد اتباع قوله ولا يقبل في ذلك خبر واحد وخاصة اذا كان تأويله العلم  
ومتى كان الساتيل ملتحقا بالمشاهد من اللغة فلا يقبل من الشاهد الا ما كان معلوما بين اهل اللغة

شايها فيما بينهم فاما طريقة الاهداد من الاميات التادوه فانه لا يقطع بذلك ولا يجعل شامها على كتاب الله  
وينبغي ان يتوقف فيه ويذكر ما يحتمل ولا يقطع على المراد منه بعينه فانه متى قطع على المراد كان خطأ  
ان اصاب الحق كادوى عنه صلى الله عليه واله لانه قال ذلك تحمينا وحدها ولم يصد ذلك غرضه طاعة  
وذلك بطريق الاتفاق انتهى كلامه طاب ثراه ويستفاد من اخيه ان القول فيما يدرك من القرآن بقواعد  
العربية تحمينا ونشينا خطأ ايضا وان اصاب الحق وقد اشار اليه السيد الشريف في حاشيته على الكشاف  
حيث قال وينقسم الى تفسير وهو ما لا يمكن الا بالثقل كاسباب التورول والقصر فهو ما يتعلق بالركا  
والواويل وهو ما يمكن ادراكه بالقواعد العربية فهو ما يتعلق بالرواية فالقول بالثقل خطأ  
والقول في الثاني يحجز التفسير وان اصاب فيها هذا الظاهر من كلام الشيخ انه ان اللسان اذا احتل بها  
ولم يذكر المتقدمون الاوجها واحدا منها لم يحجز لآخرين يحمل الاية على غيره وقال سيدنا المصطفى طاب ثراه  
الذي يفتح على قال والذي يوضع عما ذكرناه انا اذا انا قلنا قوله تعالى وجوه يومئذ ناظره الى وجهنا طرقة على ان  
المراد بالانصار الا الروية وفرضنا ان لم يتقبل على المتقدمين الا هذا الوجه دون غيره جاز للناظر التمييز على  
هذا التاويل ويذهب الى ان المراد انهم ينظرون الى نعم الله لان الفرض في التاويل جميعا انما هو ابطال ان كان  
الله تعالى في نفسه شيا والناظر يلاين معاشرتهم كان في دفع ذلك وقد قام كل واحد مقام صاحب الفرض  
المقصود وحري التاويل ان يجرى الاول في انه ينبغي بعضها عن بعض وقد عرفت في هذا المذهب هذا كلامه في  
الله ووجه الظاهر انه اراد بالمذاهب بعضها فان الخالف في ذلك بعض المجاهدين واقا الكثر من فسادها بان  
استنباط المعاني على قوانين اللغة العربية مما لا يصر فيه بل بعد وانه فضلا وكالا كما يعلم من تتبع كلامهم وقال  
الشيخ كالدين شيخ الجرجاني في شرحه البلاغة ان قلت كيف يجازي الانسان في تفسير القرآن المسموع وقال  
صلى الله عليه واله من فسر القرآن بوايه فليتبوء مقعده من النار في التي على ذلك اثار كثير قلت الجواب عنه  
من وجه **الاول** انه معارض بقوله صلى الله عليه واله ان للقرآن ظمرا وبطنا وحدا ومعلما وبقوله امير المؤمنين  
المان يوفى الله عبادهم في القرآن **الثاني** لو لم يكن غير المنقول لاشترط ان يكون مسموعا من الرسول صلى الله  
عليه واله وذلك لا يصادق الا في بعض القرآن فاما ما يقوله ابن عباس جابر بن مسعود وغيرهم من انهم ينبغي  
لا يقبل وقيال وتفسير بالراي **الثالث** ان الصحابة والمفسرين اختلفوا في تفسير بعض الايات وقالوا

فيها انا ويل

فيها انا ويل يختلف لا يمكن الجمع بينها وسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه واله حال فكيف يكون الكل مسموعا  
**الرابع** انه صلى الله عليه واله دعا لابن عباس فقال اللهم فقهم في الدين وعلم التاويل فان كان التاويل  
مسموعا كان تنزيله يحفظ مثله فانه معنى التخصيص ابن عباس بذلك **الخامس** قوله تعالى لعلم الذين يتنبؤون  
منهم فالتبؤ للعلماء استنباطا وعلوما وراة المسموع فاذن الواجب ان يحمل الذي عن التفسير بالراي  
على احد معنيين احدهما ان يكون لاشان في شئ راي ولله يميل فيا والقرآن على دفع طبقة وداء  
حتى لو لم يكن ذلك الميل لما خطر ذلك التاويل بآله سوى كان ذلك الراي صحيحا او غير صحيح وذلك من  
يدعو الى جماعة القبا الفاسي فيستدل على صحة غيره من القرآن بقوله تعالى ادع الى اربابكم انما يطغى  
ويشير الى قلبه والمراد من فزعون كما يستعمله بعض الوعاظ تحذيرا للكلام وتزعيما للمسمع ومنه  
**الثاني** ان يشترع الى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالجماع والنفذ فيما يتعلق بغير القرآن فضا  
فيه من لفاظ المبهمة وما يتعلق به من الاحتشاد والمخلف والاختيار والتقديم والتأخير والمجان ومن لم يحكم  
ظاهر التفسير وبادر الى استنباط المعاني فحجز فهم العربية كثر غلطه ودخل في ذم من فسر القرآن بالراي مثله  
قوله تعالى وايضا عود الناقة صبغت فظنوا بها فاننا نلاحظ في ظاهر العربية ونباين ان المراد ان الناقة كانت  
صبغة ولم تكن عينا والمعنى ايه صبغت اقول وقد ورد في كثير من الاخبار ذم النبي صلى الله عليه واله واهل بيته  
من لا يفهم القرآن على قوانين لغة العرب كما رده النبي صلى الله عليه واله على ابن الزبير في قوله ان الصحابي  
عبد المسيح فكيف يقول الله سبحانه انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم صلى الله عليه واله بالجهل  
لبان وقوله انما علم امان لا يقتل فحء فالمراد الاضمار ونحوها وكقول الصادق عليه السلام في حديث طويل ذكر  
فيه ان الله تعالى كتب ما كان وما هو كان الى يوم خلقه قبل خلقه ثم قال عليه السلام اما تعرفون قوله تعالى انا  
كتابتنخ ما كا فاعاونوا فيكون **الشيخ** الامم كتابا الى غير ذلك من الموارد واما نقلنا عنهم ما بقا  
من قولهم ان الناس ما يؤمنون بطلب من عند حفظ الذين حفظوا من الصحة واما قولهم ان الخطي في حكم الصفتي  
انهم ضامنون بطله ومن يعمل بغيره ضيقه صحيح وذلك لان من ينلجده في اخذ الحكم الشرعي من اجنادهم  
عليهم السلام من الاحاديث الصحيحة التي هي في ذلك الحكم فانفق ان ذلك الحكم كان واردا من الراي اليقيني  
فهو معتد عند الله سبحانه وعند كل احد لانه دخل القارضا بها واخذ الحكم من الموضع الذي اراد الله بالاجد

منه وانتم لا تقولون ان هذا حكم الله في حقه كما يقوله بعض المجتهدين القائلون بالتمسك وبما  
 البعض الاخر فيقولون ان الحبيب واحد لكن الخلق غيرا ثم لا يلحقه وزر فيضياه وذلك انه لو كان  
 الامر على ما ذكرتم لكان تكليف ما لا يطابق لان الحكم اذا وضع له دليل يحجب عليه العمل به بالاجماع واذا  
 علم به لمفلا ثم من حيث ان الحكم كان في الواقع ليس هو حكم واقعي بل انما الذي لمصلحة القيمة ونحوها  
 ما هذا القول من صاحب الغزالي للدينه الا عجيب غريب ويلزم على كلامه هذا ان اهل الاخبار من  
 المتقدمين الذي حذى حذوهم وحيد معلم مندهم كالخميني الثلاثة ومن تقدمهم من المجاهدين  
 الذين في عنهم وعدهم من الاخباريين وانى عليهم ان يكونوا ائمة في قلوبهم الوفاء الى اليوم  
 القيمة وذلك سيما المحمدين الثلاثة قد اختلفوا في كثير من الاحكام وقد غلط بعضهم بعضا وافتى كل  
 واحد منهم بخلاف ما افتى به الاخر مع ان حكم الله سبحانه واحد لا يختلف ومنه ان كان في الامم من  
 وايضا فان كلامهم على التمسك في المرتبة القصوى من الغضا والبالغة وله وجوه وعان كما قال بعضهم  
 عليه والراعية جوامع الحكم وهم قد كانوا سلك المتولة كما يحققة من راجع نفع البالغة وغيره اكثر  
 المودة في الاصول الاربعه وغيره من هذا القبيل وكان السائل يفهم المعنى الواقعي بقرائن الحال والمقال  
 وقد انشقت بالنسبة اليها فلم يبق سوى عبارات والفاظ منقولة عنهم عليه التمسك في طي الاخبار وقد  
 اتينا لتعليم الاحكام فلما اتى اليها العلماء رضوان الله ليسفوا عن معناها فما كل واحد على ما ادركه  
 فهمه ووصلت اليه فترجعت ولم يالوا جهدا في الكشف عن المراد منها فكل واحد منهم باعتقاده انه هو الحبيب  
 وان غيره مخطا ولا بأس عليهم بعد هذا الجهد والنقص عن طلب المعنى الواقعي فهم ما جردون مشكوكون  
 العجبتى عبارات لكشاف والبيضاء ونحوها من ادب بالتصايف ذات وجوه واحتمالات مع انهم  
 مثانا وانما الفرق انما لغايات الدنيا للانعام والاعلام ومع ذلك خفي علينا كثير من هذا وما ذلك الا  
 لغفلة من درجتها مناعن درجات انهم لم يكونوا لا يكون الحال في كلامهم عليهم التمسك مثل ذلك  
 كونهم عليهم التمسك كما كانوا في النفاذ الاحكام الى الناس بالتبليغ الاحكام غير مناهة لهذا فان الواجب  
 على الحكيم في التبليغ ان يورد المعاني بالفاظ واضحة يخرج عن الانوار والعيوب ولا يعيى عليه ان  
 يوافق بين افهام الناس حتى يتفق فهمهم كلهم الكلام على نسق واحد الا ترى الى كلام النبي صلى الله

عليه والكره احتل الوجوه الكثير مع وجادة الفاظه حتى ان كل فتوة من كلامه قد ذكر في شرحها  
 وجوه من البيان فغلبت ان يقال ان الائمة من قصص في راجحة كلامهم عليهم التمسك واستند بواي  
 كان متا ومن اليهود كما يفعل كثير من رعا الناس بحيث اذا سئل عن حكم من الاحكام بادر الى الجواب  
 والقوى من غير مراجعة حديث ولا سائل في خبر بل ولا كتاب تركت الفتوة مع ان صاحب الغزالي قد ذكر  
 لبعض الاخبار وعان بعيد بحجها الطباع ولا تقبلها الاسماع وزعم انها معنى كلامهم عليهم التمسك منها  
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن احدهما عليه التمسك قال قلت لرجل دخل في الصلاة  
 ومو يسمع فضلى كعدة ثم احداث فاصابها لما قال يخرج ويتوضا ثم يدين على ما مضى من صلاة النبي صلى  
 بالتمسك حيث قال ان المراد بقرله احداث اي مطرت عليه السماء نظر الى قول صاحب القاموس الاحداث  
 امطار اول السنة وتخرج بفهمه هذا المعنى مع انه لا يقبل عندنا ولا الباب كيف يجوز نفسه  
 في فهمها هذا المعنى البعيد من كلامهم عليهم التمسك ولا يعجز غيره من العلماء الذين فهموا من الاخبار  
 معاني الفاظها القريبة ما هذا التمسك والله الهادي الى سواء البيل **المسئلة الثالثة** قال صاحب القاموس  
 المدينة ذهب قدماء اصحابنا الاخباريين قدس الله ارواحهم مثل المحمدين الثلاثة الى حوزة الاجرة  
 والتقليد بالواجب هو التمسك بالروايات وكذلك على بن ابراهيم طاب ثراه كما ذكره في اويل التفسير  
 فانهم اوجبوا التمسك في الاصول والفروع بالروايات المتضمنة للقواعد القطعية السادسة مستد  
 الحيثيات العقلية المذكورة في الكتب اصولية ودراية الحديث والقواعد العربية التطبيقية المذكورة في فن  
 المعاني والبيان وغيره فان هذه القواعد كلها فليدركوا عند الاخباريين من اصحابنا وذلك لانهم  
 لم يعتمدوا في فتايرهم واحكامهم الاعلى دالات واخر صارت قطعية بمعونة القرآن الحالمة و  
 المقامية وتلك القران واقعة في كلام اهل البيت عليهم التمسك لاني كتاب الله ولا في كلام رسول الله  
 صلى الله عليه وآله كما ينبغي واجبوا التوقف والاحتياط عند ظهور خطاب يكون سنة دلالة غير  
 قطعي لانه من باب الشبهات ويجيب التوقف عند ما كانت اوتت بل الاخبار وساق الكلام الا ان قال ذكر السيد  
 المرتضى قدس الله روحه ان معظم الفقهاء يعلم بالضرورة مذهب ائمتنا عليهم التمسك في الاخبار والمقارن  
 قال شيخنا شيخ الطائفة في كتاب العدة قد اختلف العلماء في الاجتهاد فذهب كثير المتكلمين والنقهاء

ان كل مجتهد يصيب في الاجتهاد وهو في مذهب ابي علي وابي هاشم وابي الحسن واكل التكليف  
 واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه وذهب الاصم وبشر الرضي الى ان الحق في واحد من ذلك وهو ما  
 يقولون به وانما عدا حكام وذهب اهل الظاهر فيما عدا القياس من الاستدلال وغيره الى ان الحق من  
 ذلك في واحد واما الشافعي فان كلامه يختلف في كتبه فربما قال ان الحق في واحد وعليه دليل قائم  
 وانما عدا خطاه وربما وقع في كلامه ان كل مجتهد قد ادى ما كلف وربما يقول انه لخطا خطأ  
 عنه والذي اذهب اليه وهو مذهب جميع شيوخوا التكليف المتقدمين والمتأخرين وهو الذي اختارنا  
 سيدنا المرتضى قدس الله روحه واليه كان يذهب شيخنا ابو عبد الله ره ان الحق في واحد وان عليه  
 دليل من خالفه كان خطيئا فاسقا واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القول بالقياس والعمل بالاجاب  
 الاحاد لا من اطرافه التواتر وظواهره التناقض فلا خلاف بين اهل العلم ان الحق فيما هو معلوم من ذلك انما  
 اختلف الفايون بهذه الاصلين فيما ذكرناه وقد قد لنا على بطن العمل بالقياس خبر الواحد الذي نحن  
 الخالف برفاية واذا ثبت ذلك دل على ان الحق في الجهة التي فيها الطائفة المحقة وانما على ما اشتهر من  
 القول في الاشياء المتخلفة المروية من جهة الخاصة فلا ينقص ذلك لان بعضها في هذا المكان انين ان  
 الحق في الجهة التي فيها الطائفة المحقة دون الجهة التي خالفها اول الشيخ ره في موضع اخر ان اختلاف  
 فتاوى اصحابنا المنبني على اختلاف الفتاوى الواردة عنهم عليهم السلام لايتلزم تناقضا بين ذلك  
 الفتاوى حتى يكون الحق في واحد وذلك لان كل واحد يقول هذه الفتوى ثبت ورودها عنهم عليهم السلام  
 ولو نظير الى الان ورودها من باب المقتية وكل ما هو كذلك يجوز لنا العمل به الى ظهوره القام عليه السلام  
 وان كان وروده في الواقع من باب ضرورة المقتية فكل واحدة منها حتى احدها عند الاختيار والاخرى  
 عند ضرورة المقتية بخلاف اختلاف الفتاوى المنبني على غير ذلك فانه يستلزم الشافعي فيها لان  
 كل واحد منهم يقول اول هذا حكم الله في الواقع حال الاختيار بحسب طي ثم يقول كما هو كذلك يجوز  
 لمقلدي العمل به قطعاً وبقينا اقول الذي يقتضيه هذه المقالة التي نقلنا عن العدة من  
 الاقتصاد في العمل بالاحكام على ظهور الكتاب وعلى الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام لكن بعد  
 التفحص عن جالهما لان في القرآن ناسحاً ومنسوخاً وعاماً وخاصاً ومجماً ومفصلاً الى غير ذلك وفي الاخبار

على كثير قد تحققت بعينها واما استنباط الاحكام المنظر من مجملات كتاب الله والاهل فانه  
 من غير تفحص عن جالهما من النسخ والتخصيص ونحو ذلك فتجوز وكذلك استنباط الاحكام المنظر من  
 السنة النبوية من غير تفحص عن جالهما وكذلك شرع من قبلنا الا ان يدل عليه دليل من خارج فيتمسك  
 في العمل في خصوص تلك القضية وكذلك التمسك بالملازمات المختلفة فيها مثل ان الامر ينبغي يستلزم  
 الذي عن صدق وشئ مسلمة من الاشتقاق وبناء بعض الاحكام عليه كما فعله فقهاء كونا وروا الله  
 عليهم وشئ التمسك باستصحاب حكم شرعي مع تحدد حاله لم يعلم شمول الخطاب لها وكذلك التمسك  
 بالاستحسان وبالصلح المرسلة وكذلك التمسك بالبرائة الاصلية في نفي حكم شرعي ظهرت فيه رقة  
 ضعيفة يخرج عن البرائة واما التمسك بخبر الواحد المظنون العدالة في نفس الاحكام الشرعية فالقول  
 به لا يخلو من وجوه كمرج العلامة طاب ثراه بخلافه وقال انه هو المعروف بين اصحابنا وعند التحقيق  
 اكثر احبائنا من هذا البيل كما لا يخفى على المنصف واما علماء الجمهور فهم يمتسكون في كل ما ذكر مع  
 زيادة القياس والاضافات ان جعل مناط الحكم الشرعي قواعد الاصول مثل ان الذي هل حقيقة كلف  
 عن الفعل وترك الفعل وتضييع بعض الاحكام الشرعية عليها وشئ قولهم بان لو ان هل هي باقية في  
 الزمان الثاني انه لا ذكر فروع شرعية عليه الميزة ذلك من قواعد الاصول مما لا يخفى عليه  
 واما مثل بعض علماءنا الذين لا يربونهم اعرف شئنا وابقى وادوم فلعلمهم اطلعوا على ما لم يطلع  
 عليه وهم اجل واعظم من ان يسبوا عليهم تقصير في معرفة الاحكام وطرق العلم بها مع محققهم من  
 من الشغب العظيم في تحصيل الاحكام وموادها ثم قال صاحب الغرايد ومن يدعيها من القول بان  
 ان الشهاده اكد من امر الولاي ولذلك احيط في الشهادة ما لم يحيط في الرواية فزيد في شرطها فاعتبر  
 فالشهاده الحرة والذكورة والعدو وعدم القرابة المشهود له وعدم العداة المشهود عليه دون  
 الرواية لان الرواية ابعد عن الهمة واقل من العلم انه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لانه ثبت بالرواية  
 حكم على علم المكلفين اليوم القيمة وبالشهادة قضية جزئية ثم تواتر الاخبار عن لائمة الاطهار  
 عليهم السلام بانه يكفي في باب الشهادة وامام الجماعة العدالة الظاهر به وبانه لا بد في الرواية  
 للحكم الا على من العتمة او من ثقة المأمون من الكذب والزللة ونسبها قولهم بان الحكم فيما لا دليل

فيه على الحكم فحق الدليل دليل على قبح الحكم لما ورد الشرع بانما لا دليل فيه لا حكم فيه فكان عدم الدليل لعدم  
الحكم مدركا شرعيا اقول من الضروريات مذهبا لامة ان كل احتجاج اليه الاصل الى يوم القيمة وكلما  
تختلف فيه اثنان ورد فيه خطاب وحكم من الله تعالى حتى ارش الحديث فخلوا واقعة عن حكم المحمدين تصور  
عند احبائنا انهم كالمطاب ثم اقول اما اعتبار احد من جهة الشهادة والرواية فالجواب عند ان الفرق  
بينها اعتبارا من اجابا لامة الظاهر عليهم السلم وذلك انهم على السلم كانوا يملكون شيعة احكاما  
كثيرة مع رجل واحد اما من اهل ابوابهم ووكلاء يومهم واما غيرهم وكانوا يملكون الشيعة بالرجوع الى الاحكام  
واذا عرض عليهم واحد من الشيعة اخبروا الصلي به عن عدل من اهل مذهبه اقول لامة عليهم السلم على تصديقه  
ولم يقبلوا ذلك الرواية عن رجل واحد فكيف صدقته في رواية اخرى ولم يتبع الاخبارا في هذا  
موارد كثيرة بخلاف الشهادات فان مواردها قد ضبطت بالعدد المعلوم من اامة عليهم السلم في جميع  
الاعصار ولعل وجه الحكم في مثل عدم الدواعي المتكثرة وضع الاخبار والافتراء على اامة الاطهار من  
الشهادة فان دواعي الكذب فيها كثيرة وهي فتن الشاهد انما الكذب في حق المشهود عليه لا في حق العاصي  
عليهم السلم مع ان الاخبار لما كانت شاملا لساير المكلفين كثر التحق والتقصير فيها وراى الحديث لا يقد  
عاليها على ان يجري على الكذب لعله بان وراء من يظهر كذبه ويسقط درجته اعتبارا بين الناس وكذلك  
الشهادة فانها مقدمة تجري في مادة جارية والكاذب فيها لا ينافي احدا وشي ثم اشترط المقدور فيها  
انما قوله طاب ثم بان خلوا واقعة عن حكم المحمدين عند احبائنا فانما قال ذلك ان اامة عليهم السلم  
عندهم علم ما كان وما هو كان الى يوم القيمة لكن بعض الاحكام لم تبلغنا منهم عليهم السلم انما لعدم القاء  
لها الى احد من الشيعة كما قال عليه السلام عليكم الشوا الى وليس علينا الجواب واتا الان خرج منهم ولم يصل اليها  
لانزل الكتب والاصول التي فيها افعالهم عليهم السلم باهمهم وهذه الاصول الاربعة لم تتوف جميع الاحكام  
خصوصا احكام المعاملات كما اعترف به جماعة من الفقهاء في موارد كثيرة نعم يجيب المتوقف في مثل هذا النوع  
كانا الاخبارا ويون عند عدم اقتراح الدليل وان لا يبادر الى تحصيل حكم شرعي لذلك المحل المخوف من الادلة  
العقلية فان الدليل العقلي قاصر عن تحصيل الاحكام الالهية لقصور مرتبة كمالها في بيانها انما الله تعالى  
**المسئلة الرابعة** قال صاحب الفوائد الصواب عندى مذهب قدماء بنا الاخباريين وطريقه انما

هم فوانا كلما احتجاج اليه الامة الى يوم القيمة عليه دلاله قطعية من قبله تعالى حتى ارش الحديث وان كثيرا ما  
حاج اليه صلى الله عليه واله من الاحكام وقام يتعلق بكتابه الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله من نسخ وتفسير  
وتحقيق وتاويل مخزون عند القرة الطاهرة عليهم السلم وان القرآن في الاكثر ورد على وجه التعمية  
بالنسبة الى اذهان الرعية وكذلك كثير من السنن النبوية وانه لا سبيل لنا في الانعام من الاحكام الظاهرة  
من علواها بكتابه الله ولا من علواها بالسنن النبوية مالم نعلم احوالها من جهة اهل الذكر عليهم السلم بل يجب  
التوفيق والاحتياطية بها وان المجتهد في بعض احكامه تعالى ان اخطا كذب على الله وافتري وان خطاب امر  
يجوز ان لا يهوى القضاء ولا الافتاء لا يقطع ويدين ومع فقد يجب المتوقف وان اليقين المعترف به  
فان ويدين متعلق بان هذا حكم الله في الواقع ويدين متعلق بان هذا ورد عن معصوم فانهم عليهم السلم  
جوزوا لنا العمل به وان لم يحصل لنا من طريق بما هو حكم الله تعالى في الواقع والمقدرة الثانية متواترة  
معنى عنهم عليهم السلم والمعتمد من اليقين في البابين ما يثبت اليقين العادي ولا يثبت يحصل ما  
مواتى من اخوان اليقين وباب اليقين العادي باب واسع والاصوليون يتناولون هذا الباب كثيرا  
من قواعدهم بحجة الامعاء كذلك المتكلمون ثم قال وقد كان المتعارف بين قدماء بنا وفي كلام اامة عليهم السلم  
الوارد في وكالة صاحب عليهم السلم وفي غيرهم جواز الاعتماد على خبر الثقة ومن المعلوم ان النسبة بيني وبينه  
في الاخبار بين ظني العدالة التي اعترف بها العلامة **وهو** ومن وافقه من احبائنا عن من وجوه ترجح ذلك  
الشهادتين الثاني في جواز الاعتماد على خبر البايعة الثقة واستبراء الجارية ووقع هذا الاطلاق في جميع  
عمرين يزيد في باب الشهادة وصريح رئيس الطائفة في كتاب الفهرست بان كثيرا من احوال الاصول كانا  
يتحولون للمناصب القاسية وكانت كتبهم معتقدة وصريح في كتاب العدة بان خبر العدل خبر الثقة في الروايات  
وان كان فاسدا المذهب او فاسقا في اجرائه واما طريقة الاخباريين في انهم لم يعتمدوا في ليس من ضرورة  
الذين من ضايل الكلام والاصولية والفقهاء وغيرهم من الامور القليلة الاعلى الاخبار الصحيحة الصريحة  
المؤيدة عن القرة الطاهرة عليهم السلم ومعنى الصحيح عندهم غير ما اصطلاح عليه المتكلمون من احبائنا فان  
معناه عندهم ما علمنا قطعا وردوه عن المعصوم ولو كان من باب التقية وباصطلاح القدماء تكلم  
المصنف فقال ان اكثر اخبارنا الرواية في كتبنا معلومة مقطوع على صحتها انا بالتواتر من طريق الاشاعرة

والاضاعة او امانة علامه دلت على صحتها وصدق روايتها في موجب العلم مقتضية القطع وان وجدناها  
مودة في الكتب بسند مخصوص وكذلك الصدوق في تكلم بهذا الاصطلاح حيث قال في اول الفقيه الثاني  
ذكرناه في صحيح وان حجة بينه وبين الله تعالى وكذلك الكليني في اول الكافي فان ذكرنا محصله انه  
صنفه ليؤيد به اشكال من يخرج في الاحكام بسبب اختلاف الروايات وعدم تمكنه من التمييز بين الصحيح  
منها وغير الصحيح ولان يكتفي به المتعلم والمسترشد ويأخذ منه معالم دينه بالاثار الصحيحه عن الصادقين  
عليهم السلام ومن العلوم انه لم يذكر في كتابه قاعدة تميزها بين الصحيح وغيره يعلم ان كلامه صحيح فان لو كان  
ملفقا من صحيح وغير الصحيح لؤا دلل الاشكال والغير ولما جاز اكفاء المتعلم به واخذ المسترشد منه  
وايقن من امور العلوم عند من يتبع كتابه الاخبار والرجل ان اصول الصحيح والاحاديث العتيقة عليها كانت  
في زمن الكليني ممتان عن غيرهما ومن العلوم انه لم يقع من مثله ان يجمع بينهما في كتاب واحد من مقام النقل  
والارشاد من غير علامه ما يزن ذلك لظن الذين لا يرقون وكذلك رئيس الطائفة قدس سره تكلم باصطلاح  
القدماء في الاصول الاستنباطية موافقا لما قاله في كتاب البعد كما حققه المحقق الجلي واختاره في اصوله  
وفي اواخر العتبة محموله ان اخباره كتب قدماءنا التي كانت متداولة بينهم وكانوا يجمعون على ورودها  
عن المعصومين عليهم السلام لا يخلو عن اقسام ثلث من جعلها ما يكون مضمون الخبر متواترا ومن جعلها ما  
يكون احدي الطرفين الموجبه للقطع بغير مضمون الخبر وجوده ومن جعلها ما لا يكون هذا والا فذلك  
وان القسم **الثالث** ينقسم الى اقسام من جعلها خبرا تعقد اجماعهم على نقله عنهم عليهم السلام بمعنى انهم  
ينقلون عنهم عليهم السلام في باب الاياه اصابوا فاقه ومن جعلها خبرا ليس كذلك ولكن انعقاد اجماعهم  
على صحة بعضه وروده عن المعصوم مع قيل عدم ظهوره مانع شرعي عن العمل به وان كان عمله في كتابي  
الاخبار وغيرهما من الكتب لا يخلو عن اقسام المذكورة ثم نقل كلام صاحب النسخ طاب ثراه وهو قوله القلاء  
لا يخرج بهذا الاصطلاح قطعا لاستنفاذهم عنه في الغالب بكثرة القران الدال على صدق الخبر وان  
اشتمل طريقة على ضعف فلم يكن للصحيح كثير من ترويجيه اليه التمييز باصطلاح ائمه زمانه انما درست  
تلك الاثار واستقلت الاسانيد بالانبار واسطر المتأخرون الى تمييز الخالي من الغت وتعيين المعيد  
من الثالث فاضطر على ما ذكرنا من ان لا يكاد يعلم وجود هذه الاصطلاح قبل زمن العلامة الا من اليد

جمال الدين بن طاروس واذا اطلقت الفحرة في كلام من تقدم فمأدب منها البشوت والصدق قانتي واجاب  
عنه صاحب الفوائد باننا نقطع بان احاديث الكتب الاربعة وغيرها من الكتب المتداولة في زمانها مكتوبة  
من اصول قدماءنا التي كانت مجرورة في عقايدهم واغلامهم وقطع بان الطرق المذكورة في تلك الكتب انما كانت  
المجربا لتلك باقصال السند لم يقع تغيير العامة افعاننا بان احاديثهم مأخوذة من اصول قدماءهم ليست  
بمفصلة وقطع بان بعض تلك الطرق من شايخ الاحبار المحض من غير ملامع من الشيخ او قراءة عليه خصوصا  
كلما رواه فلا يتوقف على تلك الطرق صحة احاديثنا بل اعتمد المشايخ الثلاثة على تلك الاصول التي كانت  
متواترة بالنسبة الى ما رواها من زمانهم كما ان الكتب الاربعة كذلك في زمانه اقول نحن نوافقه على هذا القاء  
الا في عدم تجزئته اخذ الاحكام من رواه القران فاننا قد بينا سابقا جواز اخذ منه **المسألة الخامسة**  
في استدلال الاخباريين على صحة الاخبار المروية في اصول الاربعة وهو امور **الاول** ان مقتضى الحكمة  
الزمانية ومقتضى الحديث الواردة في باب الاخذ بالكتب والاحاديث الواردة في حرص الائمة عليهم السلام على  
املاء الشريعة الطهين على جميع كثير من علماء الشيعة واسمهم بكتاب فاليهم عونه وبجفظة تلك الكتب  
لعلومهم عليهم السلام بوقوع الكبري التي تحتاج الشيعة الى العمل بالكتب التي رواها من الائمة عليهم السلام  
دليل على صحة الاخبار الواردة في هذه الاصول لانها مستقولة من تلك الاصول **الثاني** ان تلك الاصول  
الاربعة لم تختلط بغيرها في زمن المجتدين الثلاثة حتى يلبس عليهم الامر في تمييز الصحيح من غيره وكلام  
الصدق وغيره من غيرهم في ذكر العلامة طاب ثراه وقيل مثله في مقام الطهارات لقد عتد بغيره لهذا  
الاصطلاح والاكثر ودوا عليه هذا القول **الثالث** ان الرجل العمل الورع اذا صنف كتابا بالارشاد  
الخلق الى الطريق المستقيم وادبها والعمل به على مر الدهور لم يذكر فيه الا ما سمع عنده ولو نقل فيه ما سمع  
عنه وما ابلغه لوجب عليه ان ينصب علامة للتمييز حد راس التديس فكيف اذا خرج وقال هذا  
الكتاب مأخوذ من اصول معتقدة قد حوت عندي فكيف يجوز لنا ان ننتهم في هذا القول بفعل صغير  
اخباره ونترك البعض الآخر **الرابع** ان الشيخ في كتابه قد نكت باخبار ضعيفة بالاصطلاح الحديث  
مع تمكنه من الاخبار العتيقة فهذا دليل على صحة تلك الاحاديث الضعيفة عنده بانها مأخوذة من الاصول  
الجميع على صحتها **الخامس** انه ذكر شيخنا الشهيد الثاني وشيخنا الشهيد جَاء الذين قدس الله روحهما

ان جميع احاديثنا الامامية في عشرين الاثني عشر سلكا الله عليهم وهم ينتهون فيه الى النبي صلى الله عليه وآله  
عليه وآله وما تقدمت كتبنا من الاخبار المروية عن الائمة عليهم السلام تزيد على ما في الصحاح الستة  
بكثير وقد روى واحد وهو ابان بن ثعلب عن امام واحد اعني الامام ابا عبد الله جعفر بن محمد الصادق  
عليهما السلام ثلاثين الحديث وقد جميع قضاة حديثنا ما وصل اليهم من احاديث ائمتنا سلام عليهم في  
اربعمائة كتاب تسمى الاصول ثم تصدى جماعة من المتأخرين شكر الله سبحانه وتعالى تلك الكتب وتزيتها قليلا  
للاختلاف ونفسها على طائفتي تلك الاخبار فالتواكب مضبوطة مذهب مشتملة على الاماين المتصلة بها  
العتبة عليهم السلام كالكا في العقيدة والتهذيب والاستبصار ومدينة العلم والحضال والامالي وعيون  
الانوار وغيرها اما الكافي فهو تأليف ابن يعقوب الكليفي الفدفي مدة عشرين سنة وتوفي بعد اربع سنين  
ثمان وعشرين وثلاث مائة والحللة لثانته عدة جماعة علماء العامة كابن الاثير في كتاب جامع الاصول  
الحديث لمذهب الامامية على رأس المائة الثلاثة بعد ما ذكر ان سينا واما ما ابا الحسن علي بن موسى  
عليه السلام والمجدي ذلك للمذهب على رأس المائة الثانية وبالجملة فجماعة من الاخباريين قالوا اننا قطع  
قطعا عاديما من تتبع الاحاديث ومن تتبع كلام علمائنا انه كانت عند اصحاب الائمة عليهم السلام كتب و  
اصول كانوا يرجعون اليها فيما يحتاجون اليه من عقايدهم واعمالهم مع تمكنهم من اخذ الاحكام بطريق القطع  
واليقين ومن استعملهم احوال احاديث تلك الكتب والاصول عنهم عليهم السلام مع نهاية فضلهم و  
احتياطهم وودعهم وحوص الائمة عليهم السلام وعليهم وانما سبب اعتمادهم على تلك الكتب مع انه قد كانت  
في تلك جماعة فاسدة العقيدة فقد ذكر السبب فيه صاحب عشرة في التبيين حيث قال العتيبي حال  
الراوي وقت الاداء لا وقت العمل فلو حمل الحديث طفلا او غيرهما في ارفاسا ثم اذاه في وقتا يظن  
انه كان مستجيبا فيه يشرائط القول قبل ولو ثبت انه كان في وقت غير امانى ارفاسا ثم اذاه لم  
يعلم ان الوقتية عنه هل وقعت بعد التوبة او قبلها لم تقبل حتى يظهر لنا وقوعها بعد التوبة فاقولت  
ان كثيرا من الرواة على بن اسباط حديثهم ويثقون بهم من غير فرق بينهم وبين الفئات الامامية  
الذين لم يروا على الحق مع ان تاريخ الرواية عنهم غير مضبوط ليعلم انه هل كان بعد الرجوع الى الحق  
او قبله بل بعض الرواة ما قالوا في مذهبهم الفاسد من الوقت وكانوا شديد في التصليب فيه ولم يقل

رجعهم الى الحق في وقت من الاوقات اصلا والاصل يعتمدون عليهم ويقولون احاديثهم كما قبلوا  
حديث علي بن محمد بن رابع وقالوا انه صحيح الرواية ثبت معتمد على ما رويته كما قبل المحقق في المعبر  
علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام معللا ذلك بتعيين انما كان في زمن الكاظم عليه السلام وقد قبح خيا  
قبله وكا حكم العلامة في المنتهى بعض حديثا يحق بن حريز وهو لاء الثالث من رؤساء الواقعية قلت  
الاستغناء من تصحيح كتب علماء ائنا المؤلف في السير والجرح والتعديل ان اصحابنا الامامية رضوان الله عليهم  
كان اجتنابهم عن مخالطة من كان من الشيعة على الحق اولائهم انكر ما منه بعض الائمة عليهم السلام في قصص  
وكانوا يحذرون عن مخالطتهم والتكلم معهم فضلا عن اخذ الحديث عنهم بل كان نظامهم للعداء لهم  
اشد من نظامهم بها للعامة فانهم كانوا يتأقون العامة ويحاسبونهم وينقلون عنهم ويظهر من اعم  
انهم معهم خوفا من شركتهم لان حكم الضال منهم وهو لاء المحذرون لم يكن لاصحابنا الامامية في  
داعية الى ان يسلكوا معهم ذلك الخوال وسبها الواقعية فان الامامية كانوا في غاية الاجتناب لهم حتى  
انهم كانوا يمتنعون بهم بالمطوعة اى الكلاب التي اصابتها المطر وائمتنا عليهم السلام لم يروا يمتنعون شيعة  
عن مخالطتهم ومخالطتهم ويأمرهم بالدعاء عليهم في الصلاة ويقولون انهم كفار مشركون زيادته  
وانهم شر من النواصب وان من خالطهم وجالسهم ففسد منهم وكتب اصحابنا ملوك ذلك كما يظهر من  
قصص كتابي لكثير وغيره فاذا قيل علماء وناسيها المتأخرين منهم رواية رواها رجل من فناء اصحابنا  
احد هؤلاء وعولوا عليها وما لوال الدنيا وقالوا بصحة ما مع علمهم بحاله فقبولها وقولهم بصحة الايد من  
انبياءهم على وجه صحيح لا يظن ببه القديح اليهم ولا الى ذلك الوجه الثقة الراوي عن هذا حاله كما  
يكون سماعه من قبل عدله عن الحق وقوله بالوقف او بعد توبة ورجوعه الى الحق او ان النقل انما  
وقع من اصل الذي الفدوا شتمه عنه قبل الوقف او من كتابه الذي الفد بعد الوقف ولكنه اخذ  
ذلك الكتاب عن شيخه اصحابنا الذين عليهم الاعتماد لكتب علي بن الحسن الطاطري فانه كان  
من شدة الواقعية عناد الامامية الا ان الشيخ شهد به بالقرينة بانه روى كتب عن الرجال الملوثة  
بهم وبروايتهم الغر ذلك من الحاصل الصحيح والظاهر ان قبول المحقق طاب ثراه رواية علي بن ابي حمزة  
مع تعصبه في مذهب الفاسد سبى على ما هو الظاهر من كونها منقولة عن اصله وتقليد شيخه

فان الرجل من اصحاب الاصول وكذلك قول العلامة بوجه رواية اسحق بن حريز عن الصادق عليه السلام  
فانه كان من اصحاب الاصول ايضا وتايف امثال هؤلاء اصولهم كان قبل الوقت لا توقع في زمانه  
الصادق عليه السلام فقد بلغنا عن شيخنا قدس الله اوجهم انه كان من باب اصحاب الاصول بانهم اذا  
سمعوا من احدي الائمة حديثا بادروا الى اثباته في اصولهم كثيرا ليعرض لهم الشبان لبعضه او كله  
تبادى الايام والتوا الى المشهور والاعوام والله اعلم بحقائق الامور وهذا كلامه وهو ما يقع عليه  
راجح التحقيق والتدقيق **المسألة السادسة** في نقل ما ذكره شيخنا الشيخ الطوسي في كتابه العدة  
بعد نقل الاقوال المختلفة في العمل بخير الواحد الخالي عن القرابين الموحية للقطع بصحة مضموني  
بان مضمونه حكم الله في الواقع فانما ما اخرته من المذهب هو ان خبر الواحد اذا كان واردا من طريق  
اصحابنا القائلين بلا ما مر وكان ذلك مروي عن النبي صلى الله عليه وآله او عن واحد من الائمة عليهم السلام  
وكان من الاطمين في رواية ويكون سديكا في نقله ولم يكن هناك قرينة تدل على صحة ما نقلته الخبر  
لاننا ان كان هناك قرينة على صحة ما نقلته الخبر كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم بخبر  
تذكر القرابين فيما بعد جازي العمل به والذي يدل على ذلك اجماع الفرقة المحقة فاقى وجهها بجمعة على العمل  
بجدة الاخبار التي رويها في قضايا بينهم ورويها في اصولهم لا يتناكرون ذلك ولا يثبتون اخرون حتى ان  
واما ما منهم اذا اختلفوا في شيء لا يعرفون رساله من اين قلت هذا فاذا حالهم على كتاب معروف واصل  
مشهور وكان رواية ثقتهم لا يتكلمون حديثه سكتوا وسلكوا الامر في ذلك وقبلوا قوله هذه عادتهم وتبعيتهم  
من عهد النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده من الائمة ومن زمان الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام الذي انتشر  
العلم عنه وكثرت الرواية من جهة فلو لا ان العمل بهذه الاخبار جازي لما اجمعوا على ذلك ولا يكون لان  
اجماعهم فيه معصوم لا يجوز تعليلها بالظن والسرور الذي يكتف عن ذلك انما كان العمل بالقياس  
معصوم في الشريعة عندهم لم يعملوا اصلا واذا اشد منهم واحد عمل في بعض السبل واستعمل على  
الحاجة لحكمه وان لم يعلم اعتقاده تركوا قوله وانكروا عليه ويروى من قوله حتى انهم يكونون تضايف  
من مضمونه ورواياتها كان عاملا بالقياس فلو كان العمل بخير الواحد يجري ذلك الجري لوجب ايضا  
مثل ذلك وقد علمنا خلافا فان قيل كيف تدعون اجماع على الفرقة المحقة في العمل بخير الواحد

منها انها لا ترى العمل بخير الواحد كما ان المعلوم من حالها انها لا ترى العمل بالقياس فان  
ادعاء احدهما جاز دعاء الاخر فيلزم للعلوم من حالها الذي لا يكون ولا يدع انهم لا يرون العمل  
بخير الواحد الذي يرويه مخالفهم في الاعتقاد ويختصمون بطريقه فانما يكون روايته منهم وطريقه  
اصحابنا فقد بينا ان المعلوم خلاف ذلك وتبيننا الفرق بين ذلك وبين القياس ايضا وآله لو  
كان معلوما خطر العمل بخير الواحد يجري العمل بخير القياس وقد علم خلاف ذلك فان قيل  
ليس شيئا من ذلك لاننا نأخذون خصوصهم في خبر الواحد لا يعمل به ويدفعونهم عن صحة ذلك حتى  
ان منهم من يقول لا يجوز ذلك عقلا ومنهم من يقول لا يجوز ذلك لان التمسع لم يرويه وما  
احدا منهم تكلم في جواز ذلك ولا صنف فيه كتابا ولا امل في مسئلة فكيف تدعون انهم خلاف ذلك  
ذلك قيل له الذين اشترت اليهم من المتكبرين الاخبار الاحاد وانما كل من خالفهم في الاعتقاد  
ودفعهم عن وجوب العمل بما يروونه من الاخبار المتضمنة للاحكام التي يروونها خلافا وذلك صحيح  
على ما قلناه ولم يجزهم اختلفوا فيما بينهم وانكروا بعضهم على بعض العمل بما يروونه الاسايل دل الدليل  
الوجب للعلم على عدم صحته فانما الفقه بها انكروا عليهم لكان الادلة الموحية للعلم والخبر المتواتر بخلافه  
فان من احال ذلك عقلا لا يحد دللنا انما معنى على بطلان قوله وتبيننا ان ذلك خارج عن انكركم كان محجوا بذكر  
على ان الذين اشترى اليهم في السؤال اقرارهم بتميز من بين اقرار الطائفة المحقة وعلمنا انهم لم يكونوا الائمة  
معصومين وكل قول علم قائل وعرف نسبة وتميز من اقاويل سايل الفرقة المحقة لم يعتد بذلك القول  
قول الطائفة انما كان جهة من حيث كان فيها معصوم فاذا كان القول صادقا من غير معصوم علم ان قول  
المعصوم داخل في باقي الاقوال ووجب الصية اليه على ما بينته في اجماع فان قيل اذا كان العقل بخير العمل  
بخير الواحد والشرع قد ورد في الذي حكم على الفرق بين ما روي الطائفة المحقة وبين ما روي اصحاب  
الحديث من العامة النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بالجميع اوضعتم من الكل قبل العمل بخير الواحد اذا  
دليل شرعي ينبغي ان يتعمل بحسب ما رويته الشريعة والشرع يرى العمل بما يرويه طائفة محقة فطيس  
لنا ان نتقدي الى غير هذا كما انه ليس لنا ان نتقدي من رواية العدل الى رواية الفاسق وان كان العقل بخيرا  
لذلك اجمع على ان من شرط العمل بخير الواحد ان يكون رواية عدلا بخلاف ذلك من اسناد اليه من الفاسق

منها انها

لمثبت عدالة ثبتت فسقة فلاجل ذلك لم يجر العمل بغيره فانه قيل هذا القول يودي الى ان يكون الحق  
في جهتين مختلفتين اذا علموا بغيرين مختلفتين والمعلوم من حال ايتكم وشيوعكم خلاف ذلك قيل العاشر  
من ذلك انه لا يكون الحق في جهة واحدة من جهتين في الاعتقاد فاما الا يكون الحق في جهتين اذا كان  
ذلك صادقا من غيرين مختلفين فقد بينا ان المعلوم خلافه والذي يكشف عن ذلك ايضا ان موضع  
من العمل بغير الواحد يقول ان ههنا اخبار كثيرة لا ترجح بعضها على بعض ولا انان فيها غير فواستبين  
اختيار كل واحد منها العمل بواحد من الخبرين اليس كان يكونان مختلفين وتوحيها حتى علمنا هذا  
القال كيف يدعى ان المعلوم خلاف ذلك ويبين ذلك ايضا انه قد روي عن الصادق عليه السلام  
انه سئل عن اطلاق صحابة في المواقيت وغير ذلك فقال عليه السلام انا خالفت بينهم ما خالفت الى ان  
يرفوا لان ذلك كان حائرا لما جاز منه عليه السلام فان قيل اعتباركم الطريقة التي ذكرتموها في وجوب  
العمل بغير الواحد يوجب عليكم قولها فيما طريقه العلم لان الذين استعملهم اذا قالوا لا طريقه العلم  
من التوحيد والعدل والنبوة والامامة وغير ذلك فلو اغفلنا عن صحة احادها على هذه الاخبار  
بعضها فان كان هذا القدر يفي في ان يكون حجة في وجوب قولها فيما طريقه العلم وقد اقمتم حجة  
ذلك قيل لخص لا ثم ان جميع الطائفة يحتل على اخبار الاحاد فيما طريقه العلم فما عدتموه كيف نسلم ذلك  
وقطعنا بالادلة الواضحة العقلية ان طريق هذه الامور العقل او ما يوجب العلم من ادلة الشرع فيها  
يمكن ذلك فيه وعلينا ايضا ان الامام المعصوم لابد ان يكون قابلا به فحين لا يجر ان يكون قول  
المعصوم واخلا في قول القائلين في هذا المسئلة بالاعبار واذا لم يكن قوله داخل في جملة آرائهم  
فلا اعتبار بها وكانت اقوالهم في ذلك مطهرة وليس كذلك القول في اخبار الاحاد لانهم يدل على  
على ان قول الامام داخل في جملة اقوال المنكرين لها بل بنينا ان قوله عليه السلام داخل في جملة اقوال القائلين  
وهذا سقط السؤال فان قيل كيف نقول بهذه الاخبار ونحن نعلم ان روايات اكثرهم كادوها  
روا الاخبار ليخرج التشبيه وغير ذلك من القالوا والشائخ وغير ذلك من المياكين فكيف يجر هذا الاعتقاد  
على ما روي به امثال هؤلاء قيل لهم ليس كل الثقات نقل حديث الحجة والتبشير وغير ذلك ذكر في قوله  
ولم يصرح نقول بل على انه كان معقدا لما تضمنه الخبر ولا يمتنع ان يكون انما رواه يعلم انهم لم يثبت

في الروايات

ثمن من الروايات لانه لا يثبت ذلك ونحن لم نعتقد على مجرد نقلهم بل اعتقادنا على العمل الصادق  
من جهة وارفاق التواقيع بينهم فاما مجرد الرواية فلا حجة فيه على حال فان قيل كيف يقولون على  
هذه الاخبار واكثر روايات الحجة والمشبهة والمقلدة والغالاة والواقعية والفقيرة وغير ذلك من فرق  
الشيعة المخالفة لاعتقاد الصحيح ومن شرط خبر الواحد ان يكون راويه علا عند من وجب العمل به وهذا  
مفقود في هؤلاء وان هولاء على علمهم دون روايتهم فقد وجدناهم علوا بما طريقه هؤلاء الذين ذكرناهم وذلك  
يدل على جواز العمل باخبار الكفار والفساق قيل لهم لست نقول ان جميع اخبار الاحاد يجوز العمل بها بل لها  
شرائط ينبغي تذكرواها بعد ونشير ههنا الى جملة من القول فيه فاما ما روي به العلماء المعتقدون للحق فلا تمت  
على ذلك بهذا السؤال واما ما روي به قوم من المقلدة والصحيح الذي اعتقدوا ان المقلدة للحق وان كان عظميا في  
الاصول معقودا ولا حكم في حكم الفساق فلا يلزم على هذا ترك ما نقلوه على من اشار اليه لانهم لم يتركوا  
مقلدة ولا يمتنع ان يكونوا علمين بالليل على سبيل الجملة كما تقول جماعة من العلوك في كراهة الاسواق  
العامه وليس من حيث يثبت عليهم ايراد الحجج في ذلك ينبغي ان يكونوا غير علمين لان ايراد الحجج والمناطق  
مناعة وليس يقف حصول المعرفة على حكاكها قلناه في اصحاب المقلد وليس احادان يقول ان هؤلاء ليسوا  
من اصحاب الجملة لانهم اذا سألوا عن التوحيد والعدل واصفات الله تعالى اجبتة قالوا الذي رويناه ويروون  
وفي ذلك كله الاخبار وليس هذا طريقا لاصحاب الجملة وذلك انه لا يمتنع ان يكون هؤلاء اصحاب الجملة وحصلت  
لهم المعارف بالله غير انهم لم يثبت عليهم ايراد الحجج في ذلك احوال على ما كان سهلا عليهم وليس يلزم لهم  
علم ان ذلك لا يمتنع ان يكون الدليل الا بطلان يتقدم المعرفة بالله وانما الواجب عليهم ان يكونوا علمين  
وهم علون على الجملة كقوله فانه يتفرع عليه الخطاء في الايجاب التكفير ولا التصيل والافرق الذي  
اشاروا اليهم من الواقعية والفقيرة وغير ذلك فمن ذلك جوابان احدهما انما روي به هؤلاء في العمل  
به اذا كانوا اشقات في النقل وان كانوا مخطئين في الاعتقاد من القول بالوقف وغير ذلك وكانوا ائمة  
فانقل ما يكون طريقه هؤلاء جاز العمل به والجواب الثاني ان جميع ما روي به هؤلاء ان اختلفوا ارفاءة  
لا يعمل بها وانما يعمل به اذا اتضاف الى روايتهم رواية من هو على طريقة المستقيم والاعتقاد الصحيح فخرج  
يجوز العمل به فاما اذا انفرد فلا يجوز ذلك فيه على حال وعلى هذا يعطى الاعتراض فاما ما رواه الغلاة

ومن هو مطعون عليه في روايته ومنهم في دفع الأحاديث فلا يجوز العمل بروايته إذا انفرد فاذا اختلفت  
الروايات برواية بعض الثقات جاز ذلك ويكون ذلك الأصل برواية الثقة دون رواية الشيخ واما الخير  
والشبهه قال ما في ذلك أنا لا نعلم انهم جبره ولا مشبهه ولكن ما معنا انهم كانوا يرون ما يتفقون  
الخير والشيبه وليس روايتهم لهاد ليل على انهم كانوا معتقدين للخير والتشبيه كان الكلام على ما يروونه  
كالكلام على ما يروونه كالكلام على ما يروونه الفرق التقدم ذكرها وقد بينا ما عندنا في ذلك وهذه الجمل  
كافية في ابطال هذا السؤال فان قيل ما انكرتم ان يكون الذين اشترى اليهم لم يعملوا هذه الاحتياطات  
بل انما عملوا بها القرائن اقترنت بها دلالتهم على صحتها لا عملوا بها ولا يتحقق ما عملوا بها واذا  
جاز ذلك لم يكن الاعتماد على عملهم لهما قبل القرائن التي تقتضون بالخير وتدل على صحة اشتراكهم  
تذكر حاشا بعد من الكتاب والسنة والاجماع والتواتر ونحن نعلم انه ليس جميع المسائل التي استعملوا  
فيها اخبار الاحاد ذلك لاننا اكثر من ان نحصى موجودة في كتبهم وقصائدهم وقصايفهم لانه ليس  
في جميعها يمكن الاستدلال من القرآن لعدم ذكر ذلك في صريحه ونحوه ودليله ومعناه ولا في السنة  
التواتر لعدم ذكر ذلك في صريحه ونحوه ودليله ومعناه ولا في السنة للتواتر لعدم ذكر ذلك  
في اكثر الاحكام بل لوجودها في ما يلزم عدوده ولا في اجماع لوجود الاختلاف في ذلك فعملنا اذ دعاه  
القرآن في جميع هذه المسائل دعوى محالة ومن ادعى القرائن في جميع ما ذكرناه كان السيوف بيننا وبينه  
بل كان دعواه على ما يعلم ضرورة خلافة مدافعا لما يعلم من نفسه ضده ويقضه ومن قال عند ذلك اني  
مستبعدت شيئا من القرائن حكمت بما كان تقييصة العقل يلزم ان يقول اكثر الاخبار والاحكام  
ولا يحكم فيها بشئ من دون ورود الشرع به وهذا حدير غياهل العلم عنه ومنع ما لا يلحق  
مكاملة لانه يكون معولا على ما يعلم ضرورة من الشرع خلافة وما يذك ايضا على جواز العمل بهذه  
الاخبار التي اشترى اليها ما ظهر من الفرقة المحقة من الاختلاف الصادر عن العمل بها فاني وجدتها  
مختلفة المذاهب في الاحكام يفتي احدكم بغير ما يفتي صاحبه في جميع الابواب الفقه من الطهارة  
الى باب الديات من العبادات والاحكام وللعاملات والفرايض وغير ذلك مثل اختلافهم في العدد  
والروية في الصوم واختلافهم في ان التلقظ بثلاث تطلقات هل يقطع واحد ام لا وهل الاختلاف

نذير

العمل اخبار الاحاديث بحري لاختلافهم في المذاهب التي اشترى اليها الوجوب ان يحري وايضا ذلك الحري  
ومن نظر في الكتب وسير لحوال الطائفة واقابلها وجد لا يخلو ذلك وهذه ايضا طائفة معتد  
في هذا الباب وما يذكرون ايضا على صحة ما ذهب اليه انا وجنبا الطائفة معتزلة الرجال النافذة في العلم  
فوثقت الشكاه منهم وضعفت الضعفاء وفروا بين من يعتمد على حديثه ورواياته ومن يعتمد على  
خبره ومنع المحدث منهم ودموا المذموم وقالوا ان منهم في حديثه وفلان كذاب وفلان غلط  
وفلان غالف في المذهب وفي الاعتقاد فلان واقفي وفلان فطحي وعندي ذلك من الطعن التي ذكرها وصغروا  
في تلك الكتب واستشوا الرجل من جملة ما روه من المتصانيف في تصانيفهم حتى ان واحد اذا انكر  
حديثا نظر فاستاده وضعفه بروايه هذه عادة على قديم الوقت وحديثا لا تقهر ولا ان العمل على العلم  
من الطعن وبرداين من هو وثوق به حايلا لما كان بينه وبين غيره فرق وكان يكون خبره مطروحا مثل  
غيره فاليكون فليدفع عنهم فاشعوا فيه من التقييف والتوثيق والتبرج الاحياء بعضه على بعض وفي  
شوت ذلك دليل على صحة ما اخترناه واما القرائن التي تدل على صحة الاخبار والتي لا توجب العلم فادع  
اشياء منها ان يكون موافقة لدلالة العقل وما اقتضاه لان الاشياء في العقل اذا كانت اما على نظر  
وعلى الاباحة على مذهب او على الوصف على ما ذهب اليه اخرون فتدور الخبر متضمنة للحفظ والاباحة  
يكون هناك ما يدل على العمل بخلافه وجوب ان يكون ذلك دليلا على صحة متضمنة عند من خالف ذلك  
واما على مذهبنا الذي نتخذه في الوقت فتدور الخبر موافقا لذلك وتضمن وجوب الوقت كان ذلك  
دليلا على صحة متضمنة لان ذلك دليل على العمل بما ذهب اليه في ذلك الخبر ومضى كان الخبر متنا  
ولا للنظر ولم يكن هناك دليل يدل على الاباحة فيدعي ايضا المصير اليه ولا يجوز العمل بخلافه لان  
دليل يوجب العمل بخلافه الا ان يدل دليل يوجب العمل بخلافه لان هذا حكم استفاد بالعقل ولا ينبغي ان  
يقطع على خاطر ما تضمنه ذلك الخبر لان خبر واحد لا يوجب العلم فيقطع به ولا هو موصي بالعلم بل وان  
كان الخبر متضمنا للاباحة ولا يكون هناك خبر اخر او دليل شرعي يدل على خلافه وجب انتقال اليه العمل  
به وترك اقتضاه الاصل لان هذا غاية العمل باخبار الاحاد ولا ينبغي ان يقطع على متضمن لما اقتضاه  
من ودوده ومورد الا يوجب العلم ومنها ان يكون الخبر مطابقا لنص الكتاب اما مضمومة او موهمة او معدلة

ادفوا

ادفوا فان جميع ذلك دليل على صحة متضمنة الا العموم به او ترك دليل الخطاب فيجب حج المصير اليه وانما  
قلنا ذلك لما بينه فيما بعد من المنع من جواز تخصيص العموم باخبار الاحاد انشاء الله تعالى ومنها ان يكون الخبر  
موافقا للسنن المقطوع بها من جهة التواتر فانما يتضمن خبر الواحد اذا وافقه مقطوع على صحة العمل  
به وان لم يكن دليلا على صحة نفس الخبر يجوز ان يكون الخبر كذا وان وافق السنن المقطوع بها منها ان  
يكون موافقا لما اجتمع عليه الفرقة المحقة فانه متى كان كذلك دل ايضا على صحة متضمنة ولا يمكن ان يخل  
اجماعهم دليلا على صحة نفس الخبر لانهم يجوز ان يكون اجماعهم على ذلك عن دليل غير هذا الخبر او غير  
هذا الخبر ولم ينقلوا استغناء باجماعهم على العمل به ولا يدل ذلك على صحة نفس هذا الخبر هذه القرائن  
كلها تدل على صحة متضمنة اخبار الاحاد ولا تدل على صحة ما ذهب اليه من جواز ان يكون الاخبار مضمونة  
وان وافقت هذه الدلالة في خبر واحد من هذه القرائن كان خبر واحد احصاءه من غير دليل  
كان ما تضمنه هذا الخبر هناك ما يدل على خلاف متضمن من كتاب او سنن او اجماع وجب اطراح العمل  
بما دل الدليل عليه وان كان ما تضمنه ليس هناك ما يدل على العمل بخلافه ولا يعرف في الطائفة في نظر ان  
كان هناك خبر اخر يوجب العمل به وجب ترجيح احد العملين وسنن من يجد ما يرجح به الاحبار  
بعضها من بعض وان لم يكن هناك خبر يخالفه وجب العمل به لان ذلك اجماع منهم على نقله وليس هناك دليل على  
العمل بخلافه فيدعي ان يكون العمل به مقطوعا عليه وكذلك ان وجد هناك قرائن من الطائفة وليس القول  
الحال لم يستند الى القول اخر ولا دليل يوجب العلم وجب اطراح القول الاخر والعمل بالقول الموافق لهذا الخبر لان  
ذلك القول لا يدل ان يكون عليه دليل وانما لم يكن هناك دليل يدل على صحة ولست نقول بالاباحة او القياس  
لست بذلك القول اليه ولا هناك خبر اخر ولا قول يضاف اليه وجب ان يكون ذلك القول مطروحا وجب العمل  
بهذا الخبر والاخذ بالقول الذي وافقه وانما القرائن التي تدل على العمل بخلاف ما يتضمنه خبر الواحد  
ان يكون هناك دليل مقطوع به من كتاب او سنن مقطوع بها واجماع من الفرقة المحقة على العمل بخلاف متضمن  
فان جميع ذلك يوجب ترك العمل به وانما قلنا ذلك لان هذه الدلالة توجب العلم بخبر الواحد لا يوجب العلم  
وانما يقتضي غالبا ظن والظن لا يقابل العلم وايضا قد روى عنهم عليهم السلام انهم قالوا اذا جاءكم  
عنا حديث فاعرضوه على كتاب الله وسنة رسوله فان وافقه فخذوا به وان لم يوافقه فردوه اليه ولا عمل

ذلك ردنا هذا الخبر ولا يجب على هذا ان تقطع على بطلانه في نفسه لانه لا يمنع ان يكون الخبر  
في نفسه صحيحا وله وجه من التاويل لا نقف عليه او يخرج في سبب نفي علينا المثال فيه او ساقا شخصا  
بغيره او يخرج مخرج المقتبة او غير ذلك من الوجوه فلا يملك ان تقطع على كذبه وانما يجب الاستماع  
العمل بحسب ما قدمناه فانما الاخبار اذا تعارضت وتقابلت فانها تتصلح في العمل بعضها الى ترجيح  
والتي يكون باشيائها ان يكون احدا الخبرين موافقا لك ما انك والست القطع بها والاخر مخالفا لاسيما  
فان يجب العمل بما وافقها وترك العمل بما خالفها وكذلك ان وافق احدهما الجموع الغفلة المحقة والاخر مخالفا  
وجب العمل بما يوافق اجماعهم ويترك العمل بما يخالفه فان لم يكن مع احدا الخبرين شيء من ذلك وكان  
فيها الطائفة مختلفة نظر في حال روايتها فان كان رايه عدلا وجبا العمل به وترك العمل بما يورده غير العمل  
وسنين القول في العدالة المرافعة في هذا الباب فان كان رايها جميعا عدلين تطرفا او كونهما رواة  
فعمل به وترك العمل بما يوردهم وان كان الخبر موافقا للعاد ان خالفنا جميعا نظر في حالها فان  
كان متيما لاجل خبرين امكن العمل بالاخر على وجه من الوجوه وضرب من التاويل واذا عمل بالخبر الاخر  
لا يمكن العمل بهذا الخبر وجبا العمل بالخبر الذي يمكن معه العمل بالخبر الاخر لان الخبرين جميعا متفقان  
على قداما وليس هناك قرينة تدل على صحة احدهما ولا ما يرجح به على الاخر فينبغي ان يعمل بها اذا امكن ولا  
يعمل بالخبر الذي اذا عمل به وجبا طراح العمل بالخبر الاخر وان لم يكن العمل به جميعا المتضادها وتسا  
بينها كان الاثنان مختيرا في العمل بايهما شاء واما العدالة المعترضة في ترجيح احدا الخبرين على الاخر فهو  
ان يكون الراوى معتقدا الحق مستبصلا ثقة في دينه متحججا من الكذب غير متهتم بما يوردها وما  
اذا كان مخالفا في الاعتقاد الاصل المذهب وروى مع ذلك عن الائمة عليهم السلام نظر فيما يوردها فان كان  
هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه وجبا طراح خبره وان لم يكن هناك ما يوجب طراح خبره ويكون  
هناك ما يوافق وجبا العمل به وان لم يكن هناك من الغفلة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا  
يعرف لهم قول غير وجبا ايضا العمل به لما روى عن الصادق عليه السلام انه قال اذا تركت بكم حادثة  
لا تجدون حكمها فيما روى عنها فانظر الى ما روى عن علي عليه السلام فاعملوا به ولاجل ما قلناه عملت

الطائفة

الطائفة بما رواه حفص بن غياث وغيره بن داود بن كلاب بن داود بن كلاب وغيرهم من الراوى  
عن ائمتنا عليهم السلام فيهم شكوك ولم يكن عندهم خلافة وانما اذا كان الراوى من فرق الشيعة مثل  
الغضبية والواقفة والناووسية وغيرهم نظر فيما يورده فان كان هناك قرينة تعضده او يخرج  
من جهة الموثوق بهم وجب العمل به وان كان هناك خبر يخالفه من طريق الموثوقين وجبا طراح  
ما خالفه او رايته والعمل بما رواه الثقة وان كان ما روىه ليس هناك ما يخالفه ولا يورده من الظاهر  
العمل بخلافه وجب ايضا العمل به اذا كان متحججا في روايته موثقا في امانته وان كان ما روىه ليس هناك  
ما يخالفه ولا يورده من الظاهر العمل بخلافه وجبا ايضا العمل به اذا كان متحججا في روايته موثقا في امانته  
وان كان خطيا في اصل الاعتقاد ولاجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الغضبية مثل عبد الله بن بكير وغيره  
واخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى ومن بعدهم هؤلاء بما رواه بنو  
فضال وبنو اسامعة والطائفة وغيرهم فيهم لم يكن عندهم فيه خلافة فاما ما يورده الغلاة ويورده  
المتهمون والمضعفون وغير هؤلاء فيما يختص الغلاة بروايتهم فان كان عنهم من حال استقامتهم  
وجال غلوهم بما روى في حال الاستقامة وترك ما روى في حال خطايهم ولاجل ذلك عملت الطائفة  
بما رواه ابو الخطاب محمد بن ابي زبيب في حال استقامته وترك ما رواه في حال تخليطه وكذلك القول  
في احاديث هلال القرطبي وابن ابي العزاق وغير هؤلاء مما يورده في حال تخليطه فلا يجوز العمل به  
على كل حال وكذا القول فيما يورده المتهمون والمضعفون فان كان هناك ما يعضد روايتهم  
ويدل على صحة وجب العمل به وان لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصححة وجب التوقف في  
اخبارهم فلاجل ذلك توقف المشايخ عن اخبار كثير من هذه صورة ما روى وعما استشوهوا فيهما  
وشتم من جملة ما يورده من التقييدات فاما من كان خطيا في بعض الافعال وناسقا لافعال الجور  
وكان ثقة في روايته متحججا فيها فان ذلك لا يوجب رد خبره ويجوز العمل به لان العدالة المطلوبة في  
الرواية ماصلة فيه وانما النسق بافعال الجورح يمنع من قبول شهادته وليس يمنع من قبول خبره و  
لاجل ذلك قبلت الطائفة اخبار جماعة هذه صفتهم فاما ترجيح احدا الخبرين على الاخر من حيث ان  
احدهما يقتضي الخطر والاخر يقضي الابطال ولاخذ بما يقتضي الخطر والى الابطال فلا يمكن

الاعتماد عليه على ما تقدم اليه في الوقت لأن الخطر والاباحة جميعا عند استفادات بالشرح فلا  
 ترجح بذلك ينبغي التوقف فيها جميعا او يكون الانسان فيهما محيرا في العمل بها شاء واذ كان احد  
 الراويين يروي الخبر بلفظه والآخر بمعناه ينظر في حال الذي يروي به بالمعنى فان كان ضابطا عارفا  
 بذلك فلا ترجح لاحدهما على الآخر لانه قد لا يحج له الوفاة بالمعنى واللفظ معا فانها كانا سهلين عليه  
 وان كان الذي يروي الخبر بالمعنى لا يكون ضابطا للمعنى ويجوز ان يكون غالطا في ينبغي ان يوجه خبر  
 من رواه على اللفظ وان كان احد الراويين اعلم واهتم واضبط من الآخر فينبغي ان يقدم خبره على  
 الآخر ويرجح عليه ولاجل ذلك قدمت الطائفة ما يروي به زاده ومحمد بن مسلم ويروى بغيره  
 بن يارود ونظرا اليهم من الحفاظ الضابطين على روايتهم ليس له تلك الحال ومتى كان احد الراويين  
 متيقضا في رواية والآخر ما يلحقه غفلة وشيان في بعض الاوقات فينبغي ان يرجح خبر الضابط  
 المتيقظ على خبر صاحبه لانه لا يؤمن ان يكون قد سهى او دخل عليه شبهة او غلط في روايته وان  
 عدل لم يعتقد ذلك وذلك لاننا في العدالة على حال واذ كان احد الراويين يروي جماعا وقراءة  
 والآخر يروي اجابة فينبغي ان يقدم رواية السامع على رواية السجود اللهم الا ان يروى السجود  
 باجازة متصلا معروفا او مصفا مشهورا فنقط الترجيح وان كان احد الراويين يذكر جميع ما يروي  
 ويقول انه سمعه وهو قد اكره لسماعه والآخر يروي من كتابه تنظر في حال الراوي من كتابه فان ذكر ان  
 جميع ما في كتابه سماعه فلا ترجح لروايته غيره على روايته لانه ذكره على الجملة انه سمع جميع ما في  
 دفتره وان وجد بخط لم يذكر تفصيلا وان لم يذكر انه سمع جميع ما في دفتره وان وجد بخط او  
 سماعه عليه في حواشي بغير خطه فلا يجوز له الا انه يروي ويروج خبره غيره واذ كان احد الراويين  
 معروفا والآخر مجهولا فقدم خبر المعروف على خبر المجهول لانه لا يؤمن ان يكون المجهول على حالة  
 لا يجوز مجهولا فقدم خبر المعروف على خبر المجهول لانه لا يؤمن ان يكون المجهول على حالة لا يجوز  
 بقوله خبره واذ كان احد الراويين مصورا والآخر مدسا وليس ذلك ما يرجح به خبره لان المدس  
 هو ان يكتسب اسم او صفة غيره او ينسب اليه قبيلة او صناعة وهو غير ذلك معروف فكل ذلك لا  
 يوجب ترك خبره واما اذا كان احد الراويين مسكنا والآخر مسندا في حال المرسل فان كان يعمل

انه لا يزل

بانه لا دليل عليه سوى الامعاء ولولا لم تلتصق الايات والاخبار منه قد تحققت ان مثل الامعاء  
لا يتم قطعاً في هذا المقام لعدم تحقق الامعاء الحقيقي ومثل هذه الشهرة خصوصاً التي بين المتأخرين  
لا تكون دليلاً لا تقوم بمعاوضة الايات والروايات وما اورد قول الحق قدس الله روحه في اويل المعبر  
وهذه عبارته واعلم انك تخبر في حال قولك عن ربك **والله اعلم** بلسان شعرة فما سعدك ان اخذت  
بالجزء وما اخيت ان ينبت على الهم فاجل فذلك تلقاء قوله تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون  
وانظر الى قوله قل ارايت ما ازل الله لكم من رزق فجعلتم منه حمراناً وحلالاً قل الله اذن لكم ام على الله  
تفتنون فتكفر كيف قسم مستند الحكم الى القسمين فلم يفتن الاذن فانت مفتون **السادس**  
ان خلاصه ما استدلت به الامامية على وجوب عصمة الامام هو انه لو لا ذلك لزم انه تعالى العباد  
باتباع الخطأ وذلك قبح عقلاً جارياً في وجوب اتباع طعن المجتهد فلا يكون ظنه واجلاً لاتباع  
واذا لم يكن واجلاً لم يكن حائزاً اذا قايلاً بالفضل وفي كتاب المحاسن رسالة منقول عن الصادق عليه السلام  
وفيما استدلت عليه التمسك بهذا الدليل على امتناع العمل بظن المجتهدين وبجواب الواحد الخ من القدر البعيد  
للقطع واشباهها وهذا النقض او رده الرازي على الامامية **الثالث** ان الدليل اذ لم يكن مضبوطاً  
فكثيراً ما يقع فيه التعارض واضطراب الانفس ورجوع كثير من علماء عابرة ائمتي ومثل هذا لا يصلح  
الاستدلال **الرابع** ان المسلك الذي يختلف باختلاف الاذهان لا يصلح ان يجعله تعالى مناط  
احكام مشتركة بين الامة الى يوم القيمة **الخامس** ان الظن المعبر عنه من طعن صاحب الملك الشخصي التي  
اعتبر بها في الفقه وايضا المعبر عنه من هذا الوضع في تحصيل الظن ولا ريب ان الملكة والقدر الثالث  
من هذا الوضع امران شخصيان وغير منضبطين وقدا عرفت ان مثل ذلك لا يصلح ان يكون مستند  
احكامه تعالى **السادس** الخطب والروايات المنقولة عن امير المؤمنين واولاده الطاهرين عليهم السلام  
في ان كل طريق يودي الى اختلاف الفتاوى من غير ضرورة الشقة من دون غير مقبول عند الله تعالى  
من حيث انه يودي الى اختلاف ومن المعلوم ان هذا المعنى كاي مثل القياس والاستحسان والاستصحاب  
واشابهها يؤول الى استنباطات الظني من كلام الله وكلام رسول الله عليه واله **والاعلة الثامنة**  
في بيان انحصار مدرك ما ليس من ضرورات الدين من المسائل الشرعية اصلية كانت او غيرية في البيع

فلا بد من

عن الصادقين عليهم السلام وفيه اذلة **الاول** هو دلالة قطع في جوان التمسك في ظلمات الدين  
كلام الامة الطاهرين عليهم السلام **الثاني** الحديث المتواتر بين الفريقين ان تارك فيكم الثقلين  
ان تمسكتم بها لن تضلوا بعدي كتاب الله وعسى ان اهل بيتي لم يفتر واحق برؤا على الحزن **الثالث**  
انه تواترت الاخبار عن الامة الاطهار بان المراد من قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون  
سواد اهل البيت عليهم السلام عن كل ما لم تعلم **الرابع** قول الامام صاحب الزمان عليه السلام اما الوقوع  
الحادث فاجوبها الى رواية حديثنا فانهم حجتي عليكم ولنا حجة الله عليهم وظاهر من الروايات  
**الخامس** ما تنبه له بعض المحققين وبناء على المقدمة وبناء على مقدمة لطيفة وهي ان العلوم النظرية  
تتبعها في فهمها في المادة هي قريب الى الاحساس لعلم الهندسة والحساب واكثر ارباب المنطق وهذا القسم  
لا يقع فيه الاختلاف بين العلماء والخطأ في نتایج الافكار والسبب في ان الخطأ في الفكرات  
من جهة الصور او من جهة المادة والخطأ من جهة الصور لا يقع عن العلماء لان معرفة الصورة من الامر  
الواضح عند الاذهان المستقيمة ولا يفتنون بالقواعد المنطقية وهي خاصة عن الخطأ من جهة الصور  
والخطأ من جهة المادة لا يتصور من هذه العلوم لقرب مادة المراد منها الى الاحساس وقسم ينتمي  
الى مادة هي بعيدة عن الاحساس ومن هذا القسم الحكمة الالهية والطبيعية وعلى الكلام وعلى اصول الفقه  
والمسائل النظرية الفقهية وبعض القواعد المذكورة في كتب المنطق كقولهم لما هي من امرين متساويين  
وقولهم نفياً المتساويين متساويان ومن ثم وقع الاختلافات والمتاجرات بين الفلاسفة في الحكم  
للهية والطبيعية وبين علماء الاسلام في اصول الفقه والمسائل الفقهية وعلم الكلام وغير ذلك من غير  
فيصل والسبب في ذلك ما ذكرنا من ان القواعد المنطقية انما هي خاصة عن الخطأ من جهة الصور  
لان جهة المادة اذا اقتضى ما يستفاد من المنطق في باب مواد الالية تقسيم المراد على وجه كل اقسام  
وليت في المنطق قاعدة لها يعلم ان كل مادة مخصوصة داخلية في اقسام من تلك الاقسام بل من العلل  
عند اول الباب استوعب وضع قاعدة تكفل بذلك وما يخرج من الاجزاء ان الله تعالى اخذ صفات من  
الحق وضمنها من الباطل فمن جملة ما اخرجها الى الناس ثم بعث انبياء يفرقون بينها وبين غيرها الانبياء  
والاوصياء وليكان الحق على حد والباطل على حد ما احتاج الناس الى تبيينه ولا يصح بني وما يؤول

على ان ليس في المنطق قانون يعصم عن الخطاء في مادة الفكر ان المشائين ادعوا البدهية في ان يقر  
 ما هو كونه الكونين اعدام الشخص واحدات الشخصين آخرين وعلى هذه المقدمة بنوا اثبات  
 الهيولى والاشراقون ادعوا البدهية في ان ليس اعدام الشخص الاول وفي ان الشخص الاول باق  
 دائما اغدمت صفة من صفاته وهو الاتصال وفي الموضوعات لهذا انه لو كان المنطق عاصما عن الخطاء  
 من جهة المادة لم يقع بين المحققين المعارضين المنطق اختلاف ولم يقع غلط في الحكم العبد وفي الحكم  
 الطبيعي وفي علم الكلام وعلم اصول الفقه كالم يقع علم الحساب والهندسة اذا تحققت هذه المقدمات  
 ظهرت ان لا يجوز الاعتماد في القوانين الشرعية على المقدمات العقلية لكثرة الظواهر وان اردت  
 تحقيق هذا المقام فاستمع لما يتلى عليك فتقول ذهبي جماعة من فقهاء نينا المجتهدين في حق الله  
 العقلية وتعد على الادلة العقلية ومن هذا تركوا العمل بالانخبار الموثوق بطواها لايات وكثير من  
 الاحكام لمعارضتها الدليل العقلي وسياتي بيان بعض تلك الاحكام في تصانيف هذا الكتاب ان شاء  
 الله تعالى ولشأن اعتماد على الادلة العقلية ان الحكم الشرعي اذا كان له دليل من العقل ودليل من النقل  
 فلهما الدليل العقلي وجعله هو الاصل في تلك الدلالة وجعلوا النقل وان كان نقلي لسند وواضح الا  
 من الموثوق به والكلام على هذا من وجوه الاول فتقول لهم ما هو حكم الدليل العقلي الذي اعتمدتم عليه  
 الاصوليين والفرعيات فان كان المراد به ما قيلت عامة العقول من العقلاء فيلزم عليكم ان لا يتم لكم  
 دليل عقلي على طلب من المطالب وذلك لان العقول سبالة لا تنفق على جدول من اسل بل دليل عقلي  
 على قصد من المقاصد ثم ذلك الدليل في نظر ابي حنيفة من نقصه عليه وعارضة بدليل عقلي اخر وقد  
 في تلك المسئلة الخلاف ما صار اليه الاول فلو كانت الادلة العقلية تنفي الى البدهيات حقيقة  
 لما جان مثل هذا ويدل عليه ان مسئلة اثبات الواجب ما توجه العقل والعلم الى اثباتها بالبراهين العقلية  
 وقد كثرت من الدليل عليها مع ان جماعة من محققهم قد عتروا به ولم يتم الى ان دليل عقلي تام على هذا  
 المطالب الجليل وذلك ان اكثر براهين مناطها بطلان الدور والسرودون ابطالها خوط العناد  
 كما ثبت في محله فاقول ان البراهين العقلية على مثل هذا هذا المطالب الجليل الذي توجه اليه جميع العقول  
 فكيف ستمنعونه وان كان المراد بالدليل العقلي ما كان دليلا في نظر المستدل وعقله فقط الا في

عقل

عقل غيره ولا حاجة به الى ذلك الغير فيلزم عليكم ان لا تكفروا احاد الفلاسفة ولا تشفقوا الخائفين  
 فان من ذهب الى قدم العالم والى ريادة الصفات على الذات مثلا ونحو ذلك من المطالب الكثير  
 قد استند الى دليل عقلي بوجه ولا شك ان احاد الحكماء اذ قد فكروا من اكثر الناس فقد عولوا فيها  
 ذهبوا اليه على الادلة العقلية التي قد متوها في الاعتبار على الادلة العقلية فكيف لا تقبلون اغدائهم  
 وكيف حكمتم تفكيرهم **الثاني** ان الشارع قد استند اعتبارا باب العقل بانواعه حتى قاس الاولوية  
 مستوفى العلة وجازت الاخبار ناعية على معتبريها كما يظهر من الخبر الذي رواه الصدوق طاب  
 ثراه في دية الاصابع وكما في الاخبار الواردة بقضاء الصوم للحايف دون الصلاة وكما في الاخبار الواردة  
 في رد قياس الشيطان مع انه كان قياس اولوية وغير ذلك من الاخبار ومع ان الشارع شرع احكاما  
 وقامرات خالفت العقل فاطوان كما في تحمل العاقلة للجنابة وتحريم صوم عيد الفطر وتحمل العلة الاحكام  
 اخيرة ونحو ذلك من الامور الكثير فاذ استند باب العقل واعتباره في امور الوضعية فكيف يجوز اعتبارا  
 في غير **الثالث** ان القواعد التي وصفوها من جهة العقل قول عدلية يندرج تحتها من الاحكام  
 ما لا يخفى كقولهم ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده العام والخاص ومن عام او قد دحض وضري  
 التخصيص الى ان ونحو ذلك من قواعد الاستنباط ومواده ولا ريب ان هذه القواعد اسهل تناولها  
 للمكلفين من الاخبار المتكثرة الواردة في جزئيات الاحكام ولو كانت معتبرة في نظر الشارع  
 لاسمهم بالرجوع اليها لانضباطها وسهولة فهم الجزئيات منها وذلك لانهم كانوا في اعصار الائمة عليهم  
 السلام بعيدا عن البلاد لا يتمكنون من الوصول الى اهل الذكر عليهم السلام في كل وقت من اوقات الاحتياج  
 حتى كان الصادق عليه السلام يامرهم بالرجوع الى فتية بلديهم من الخافعين والاخذ بقض ما قال مع  
 انها قاعدة لا تظهر لولا فتية ثم لما في كثير من الاحكام فكيف يعمل عليه التمسك امرهم بتلك القواعد  
 الكلية السهلة التناول ولولا ذلك الى الامر بذلك فذلك اهل العلم عليهم السلام لما على عدم اعتبارها بكون  
 من الرجوع كالخبر **الرابع** انه اذا ورد اليهم حكم شرعي باسناد ضعيفه بالاصطلاح الجدي يطرحها  
 وعملوا بما تقتضيه من قول مع نقل المشايخ لتلك الاخبار وعملوا بمضمونها وشهادتهم لها بالحققة  
 ولا اعتبار كما عرفت سابقا فكيف يعتمدون على شهادتهم هذه واعتقدوا عليهم بمقدمات الحجج

والتعديل مع انها غايها الاجتهاد وغالبا ولو يثبتوا اسبابها لم يحصل العقل فيها بعد  
الدلالة على المطلوب كاطمن المتأخرون في موارد كثير ذكر القدماء اسبابها فتقدم في مسائل  
الاجتهاد مع انهم موافقوا لاجمع المتأخرون على عدم جواز الاخذ باقول المجتهد الميت وتركوا احاديثهم التي  
عملوا بها وشهدوا بها بالحق والاعتبار وجعلوا في قواعد الأصول واستنباطات العقول **المفاسد** الاجتهاد  
التي جاءت بالنقل على اي جنيته واضراب من اهل الرأي والقياس انما كان مناطها اعتمادهم على الاراء  
العقول وتوكلهم لاجل ان الرسول ولا شك ان الاعتماد على قواعد الأصول اخذ بالرأي وترك للاختلاف الاجتهاد  
بين فلا فرق بين العمل بالقياس وبين العمل بتلك القواعد العقلية عند التحقيق فان قلت قد غرلت العقول عن  
الحكم في الأصول والله فزع فهل يعي له حكمي مسئله من المسائل قلت اما البدعيات في رده وهو الحكم فيها  
واما النظر بآيات فان واضعة النقل وحكم حكمه قد حكم على العقلي رده اما القواعد العقلية فلا شك انها  
في ترجيح النقل وعدم الاكتفاء بالحكم به العقل وهذا اصل يثبتني عليه قواعد كثير منها مسئله الاجتهاد  
فان اكثر علمائنا وسوان الله عليهم قد اقاموا الدلالة العقلية على نفيه مع ان الايات والاشعار والاعيان  
مسئلة امام الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله في الصلاة ومدها فان الاخبار قد استفاضت في الدلالة  
عليه وقد عمل بها الصدوق قدس الله روحه وقد انكره اصحابنا وصح ان الله عليهم اعتمادا على بعض الامانيات  
العقلية ومنها مسئله الارادة فان المتكلمين من اصحابنا قد اقاموا البراهين على كونها عين للذات وقد  
ورد في الاخبار الصحيحة انها زائدة عليها وانها من صفات الافعال وذهب اليشيج الكليفي طائفة  
وقد عتقوا بابا من اصول الكافي في زيادة الارادة على الذات ومنها فقيهي اول الواجبات فذهب اكثر  
الى انه مذهب الله تعالى ادوها اصل المعارف والعقائد الدينية واليتبع كل واحد من الواجبات الشرعية  
وذهب بعضهم الى ان اول الواجبات هو النظر فيها لانه واجب اتفاقا وهو قبلها وهو من بعض  
المان اول الواجبات وهو من بعض معتزلة الاول مذهب الاشاعرة وقبلها هو اول جزء من النظر  
وجوبا لكل يستلزم وجوبا جزائيا فاول جزء من النظر واجب ومقدم على النظر المتقدم على  
المعززة وقال القاضي واختار ابن فورق وامام الحرمين انه الفضا الى النظر لان النظر فعل  
اختيار يسبق بالفضا المتقدم على ولا جزائه فان بعض المحققين وهذا النزاع اعظم ازواريد

مستطعاً ما بان كل احواله ولم يقضي وقوله عليهم السلام ان الله ان يحري الاشياء الا باسبابها فانظر  
الذلك تعلم من ذلك ان السبب قيمان سبب طبع كطلوع الشمس لوجود النهار وسبب غير طبع كجلل الله  
سبحانه والعين والحر سببين في وجود آثارها وكجلل الله تعالى حركت النفس الناطقة قواها سبباً  
بعض المنومات عندها وكجلل حضور بعضها سبباً لفيضان النتيجة عليها ومن جملة تأثيراته تعالى جعل الاشياء  
سبباً لوجود الخبز في نفوسنا وجعل اشياء سبباً لوجود الطغوت في نفوسنا الحقيقة منها والفساد وكون  
للغزاة والحجوز من الله من ذلك النوع وذلك ان المراكب المرفوعة من المرفوعة الصادقة الايمان  
على العلو والادلتها القوية من صنع الله وكذلك فيضات المنومات الخبز والكاذب وشبهاتها  
الضعيف لان السبب الاول الهام وفي الثاني وسوسة الشيطان والجمل في الاجل الذي ان الله  
سبحانه والذى خلق معرفة في قلوب عباده متكررة جداً بقى منها سؤال وهو ان تقرر بالاضاح  
الحقيقة ان المعرفة فطرته من الله تعالى فليمن من هذا ان المؤمن لا يشاب عليها لان الثواب لا يكون الا على  
الامر الكسبية الاختيارية قلت رجاؤهم من الاخبار جاري هذا وعامله ان التصديق القليل الذي يقع به  
والتردد وهو العثرة العظيمة وان كان من الله تعالى الا ان الاعتراف والاذعان القليل من فعل العبد بلادة  
وتوضح ذلك ان المؤمن اذا قال لا اله الا الله وحده رسول الله فقد حصل اقراران للثاني والقبول في النفس  
بذلك المعنى لجل الانقياد واعتقاد قلبه ومن ثم وقع التصريح في كلامهم عليهم السلام في موضع كثير بان فعل العبد  
ثلاثة تفكر العابد النطق باللسان وعلى الجوارح والحاصل ان الاعتقاد في الاحكام الشرعية مطلقاً على الادلة  
العقلية في نهاية الاشكال والله الهادي سواء السبيل **المسئلة التاسعة** في الاجتهاد وقوله الجري ذهب  
جماعة من العامة والحاصلة الى ان يجب في المجتهد ان يكون عالماً بجميع الاحكام اما بالاعتق او بالقرعة القرعية  
منه وذلك ان يكون له ملكة الاستنباط وهب لا يدري من الشافعية وسد الشريعة من الحنفية وجماعة من مجتهد  
المجوزين في وان المجتهد قد يجتهد في مسألة واحدة وعليه اكثر المتأخرين حتى انه اول كلام من قال المجتهد  
المطلق بان المراد منه المجتهد في كل المسائل فيكون كامداً ومطلقاً بالنسبة الى من جري في بعض المسائل ولكن  
الظاهر من كلامهم اشارة ظاهرة من غير تأويل ومناه على مقدمة تقدمت وهي انه تعالى خصه بالانطلاق  
على المسائل الاجتهادية ولم يبق من الدلائل المنصوب من تلك الاعمال حيث عيّن يحصلها بالاجتهاد

والمراد بالفتنة

واما تردد الفقيه عندهم في بعض المسائل فله تعارض الدلائل المنصوب من قبله تعالى في نظم وان حكم  
الله في حقه وحق مقلديه ما دام كذلك الخير واما الاخباريون فقد قطعوا بسبب ان هذا قالوا ان الله  
تعالى في كل واقعة خطاباً صريحاً قطعياً لا يباين العارض واكثر ما يحتج عليه السلام فاعلموا ان الله  
منهم وجب علينا العمل به ونالم بظهور المصلحة وجب علينا التوقف فيه وقد عرفت ان الاخباريين ومطابق في  
الدلائل على هذا المعنى واما تقسيمهم الرعية في زمان الغيبة المجتهد ومقلد ولا يقبله الاخباريون  
ايضاً بل يقولون ان من تقدم ملكة المجتهد يجوز له العمل بحديث حديث اذا وقع في تلك المسألة خلاف ولا  
يجوز له ان يتركه ويعمل بفن صاحب الملكة المبني على البراءة الاصلية او على استصحاب او عموم او اطلاق  
والمراد بالتحقيق عنما معناه القديم لا الجديد واعلم ان اهل الاجتهاد يلزم عليهم جواز تقليد المجتهد الملتزم  
مع انهم اطلقوا على عدم جوازهم ولم يزلوا على عدم الجواز سوى الاجماع ويرد عليهم ولا ان يجزي الاجماع  
منوقلة ما عرفت من عدم تحققه زمن الغيبة مع ان الاجتهاد والتقليد اصطلاح جديد ولم يكن  
معرفته في الاعصار السابقة فالن اجماع وثانها ان في هذا تقليد الاموات وذلك لان من اعظم افراد  
تراجم الاخبار وهو محمد الحديث وعدمه وهذا مبنيان على الحجج والمقيد الذي استدوا فيه الى كيت  
القدماء واقرالهم ومن تتبع كتب الحجج والمقيد الذي يعلم ان اكثر فاسن باي الاجتهاد وفلك انهم ربما  
جروا ولا يسيب من الاسباب لو نقلوا الشاام يخرج به وكذلك التقليد قد قلدا والامرات في مثل  
هذا لا يخفى ثالث ان الاجماع على هذا معناه ان كل مجتهد من المجتهدين اداء اجتهاده الى عدم جواز  
تقليد المجتهد الملتزم ولا سيما ان اعتبار هذا القول والاخذ به اعتباراً لا قول الامرات فهو طرح لاقوال  
الامرات باقوال الامرات فلا يكون معتبراً واما استدلالهم على هذا المطلب بان المجتهد الملتزم لو كان  
خيالاً راجع عن ذلك القول كما هي عادة المجتهدين خصوصاً مثل العلامة ره واحداً فيرويه انه يلزم  
هذا في المجتهد الملتزم لانه يحتمل الرجوع عن ذلك القول في كل يوم من الايام بل كل ساعة من الساعات فيجب  
على المقلدان الرجوع في كل يوم من الايام بل كل ساعة من الساعات فيجب على المقلدان الرجوع في كل يوم في كل يوم  
منه راجع عن ذلك القول ام لا ولم نقل به واحد سوى ما نقل عن شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه ولم  
منه الحجج على اكثر الناس مع اننا نقطع بان من تقدم من المجتهدين قد بلغوا في العلم درجة لا يقاومها

من جهة هذه الاضمار في الاضمار في الاعتماد على اقولهم فقاوية اقوى من اقول المعاصرين  
وكما كان من اقوى وجبا للجمع اليه مع انا نجل المجتهدين الاموات عن ان يتقوا في واقعة من اوقاع الالام  
شعبة كالمنازين بل يمكن ان يقال ان الفتوى اللسانية من المجتهدين في زمانها المناقشة والمجالة  
وجبا للدين والارباب والعجب ونحو ذلك بخلاف الفتوى التي يكتبها الكاتب وتدون ليكون حرجا وفتحا  
للقائلين خصوصا في الحق طاب ثراه فان من تتبع كتب الفقه خصوصا كتاب شيوع علم انهم باخذ  
فتوى من تلك الفتاوى والامور المنقولة عن اصول الكتب التي دونها اصحاب الامم عليهم السلام  
وعرضوا عليهم بل كان بعض اعلامهم من المعاصرين يذهب الى ان كتاب الكافي الذي الفه محمد بن يعقوب  
قد رآه وجهه من علي بن ابي حمزة مولانا صاحب الزمان عليه السلام لانه كان في زمن القيمة الصغرى التي  
كانت فيها الاجابة يخرج بالكتب والرسائل من الامام عليه السلام الى الشيعة في اقطار الارض وكانوا فيكون  
من اصول الدين في اكثر الاوقات فكيف يكون شيخنا الكليني في مثل ذلك العصر ويؤلف مثل هذا  
الكتاب الجليل الذي اجد عليه رجلا للشيعة وكان متمكنا من عرضه على النخبة المقدسة واستحيا  
حاله من يعلم اعتبارا خادشه وتبين الصريح منها من غير الفهم وهذا القول لا يخلو من حرج كما لا يخفى  
واما الاخبار التي نقلها المتقدمون المتأخرون من قول الميت كالميت لا يكون العمل به بعد موته  
المراد به فائدة المبني على استنباطات طينية واما فتاوى الاخباريين فمن اصحابنا في مدينة على ما هو  
صحيح الاحاديث او لا زعم البين فلا يموت بموت المفتي نعم بعضها الذي كان متيقنا على حديث ورد في الواقع  
من باب القيمة يقطع العمل به اذ ظهر خلافه والافادة طاعة في عصر مولانا المهدي عليه السلام وكذلك فتاوى  
المتأخرين المبني على صحيح الحديث او على لاف البين لا يموت بموت صاحبها لكن التبيين بين القسمين  
على تقليد غير واعلم انه قد ظهر لك من هذه التحقيقات سر قول علي عليه السلام ان القاضي لما جئ اوصى بجاء  
شقي وذلك لان القاضي من الشيعة ليس يقاض في الحقيقة وانما هو يحكي ويرى قضاء القضاة عليهم السلام  
فالقاضي هو صاحب القضاء الاصل لا من يعمل باقواله وقضايا بخلاف قضاء العامة فانهم يستندون في  
احكامهم الى الاراء والقياسات والاجتهادات التي من فقهاء اهل البيت وكان ابو جعفر يجلس في مسجد  
الكوفة للسند ويسر ويقول قال علي وانا اقول وكان يقول اذا علم الحكم من الله ووضعناه على الراس

هذا ما اقول

وانما أتت من التناول وضعناه على العبد وان جاء من الغيبة فحق رجال وهم رجال ومن اعظم الصواب امير المؤمنين  
عليه السلام فاذا كان ابو جعفر رجلا مثل امير المؤمنين عليه السلام حتى قيل ان الفاسد واقا وولد البار  
ولكن العبد من صاحب ويحكي بقول حكاية طريقه ويحيى ان رجلا من الخلفاء قد استبص وحسن انما  
وحكى في الخلفاء الاشراف انه كان يومئذ يضا وضوء الشيعة فخرج على الرجلين فقطر اذا رجل من اكار العاهة  
او قضى على راسه فعد الى رجل فقلها فقال له ذلك الرجل يا هذا الرضو صحت او لا عليك ثم غسلتها  
تقال ذلك الرجل هذه مشله وقع الخلاف فيها بين الله سبحانه وبين ابني خيفة قال الله تعالى ولا يحل لكم  
وارحكم الى الكافرين وقال ابو جعفر ويحكي عن الرجلين في الوضوء فانا مستأشدا الا لا لله تعالى ثم غسلت  
خوف من انصار ابني خيفة فحك الرجل وعلى سبيله وبالحيلة فواه الاحاديث وهم ورثة الانبياء الذين خرج  
مدادهم على دماء الشهداء وهم المنصوبون من جهة الامام عليه السلام للقضاء والحكم وذلك ان دماء الشهداء  
انما ينفعهم ويعود بالثواب عليهم وحدهم واما مداد العلماء ففقد يعود على العلماء وعلى من اتى بعدهم  
ويقطع بالديوم القيمة ومن هنا جاء في الحديث ان من خلف بعده ورقة من العلم كانت يوم القيمة حجة بنية  
وبين القادر ولكن هذا ملل الى كانت الورقة من خلفاته ومن مكتوبة او مملوكة ونحو ذلك ومن الاخبار  
ما رواه شيخنا الكليني طاب ثراه عن ابي بن يعقوب قال سالت محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه ان  
يوجد الكتاب اقد شئت فيه عن مائل شكلت على مورد في التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام  
واما ما سالت عنه ارشدك الله ووفقك الى قول علي عليه السلام واما الحادث الواقعة فاجوبها الى الردة  
حديثا فانهم حجتكم عليكم وانا حجة الله عليه وعن ابني خيفة قال بعثني ابو عبد الله عليه السلام الى اصحابنا  
فقلنا قاطم اياكم اذا وقت بينكم خصومة ان تحاكموا الى احد من هؤلاء الضاق احبوا اليكم رجلا  
من عرف حلالا وحراما فاني قد جعلتكم عليكم قاضيا وانا اكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى السلطان الحار  
وعن ابني خيفة ايضا قال قال ابو عبد الله عليه السلام اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن  
انظر والى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعل بينكم فاني قد جعلتكم قاضيا فحكموا اليه والاحبار  
الواردة بهذا المعنى مستفيض بل مواتة وتشترك كلها فاني جعلتكم عليهم السلام بارا واحدا بالترجع  
الى اخبارهم وروايتهم فلو كانت القواعد الاصولية المتقدمة مما لا يجوز الاعتماد عليها لاروهم عليهم السلام

بالأخذ والافتقار عليها كما لا يخفى فان قلت قد استدلت المجتهدون على صحة بقيةهم ببعض الأحكام منها ما رواه ابن ابي عمير عن ابي بصير في آخر أبواب كتاب السرايين عليه ما اخذه من جامع البرزنجي في الرضا عليه السلام مشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما علينا ان يلتزم اليك الاصول وعليك ان تغفل احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال علينا القاء الاصول اليك وعليك التفرع فقد استدل المجتهدون رضوان الله عليهم الى هذين الحديثين في جواز ما استنبطوه من الاحكام والجواب عن هذا ظاهر وهو ان المراد بالفرع جزئيات القواعد الكلية لا الظواهر وما وذلك مثل قوله عليه السلام كل شيء فيه حلال وحرام هو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه قد عرفت فلو علم عليهم السلام انك بعد الاضطرار لا يلتفت اليه وامثال هذا وفروعه من جزئيات التجدد بمجدة الايام والدمور وذلك لانهم عليهم السلام كانوا يعلمون ان شيعتهم لا يتكفون من ولاءهم عليهم السلام والرجوع اليهم في كل الجزئيات اما بعد العاد والفتنة والاستتار امام زمان عليه السلام واما القواعد الاصولية المذكورة سابقا فلا انها ليست من فروعات القواعد التي وردت عنهم عليهم السلام بل هي قواعد براسها لا يندرج تحتها الجزئيات مثل القواعد التي رويت عن الأئمة عليهم السلام بل اكثر من القواعد المقررة واما الفرع هو الذي يكون صغرى في القياس والقواعد الكلية يكون كبريا حتى يحصل الاشراج كما تقول هذا ما مطلق وكان مطلقا ليعلم بانها بمنحط ظاهر يكون هذا ظاهرا وامثال ذلك وحاصل هذا ان الطريق الى اخره هي اخذ الاحكام من الاخبار او من خواصها لا من سوى فاذا العلم او الطريق الى الراجح وسوى كانت الدلالة مطابقة او تضيق او انما هذه طريقه وسطى ليت كطريقه من غير جعل بقواعد الاستنباط والادلة العقلية ولا كطريقه صاحب الفوائد المتتمة القابل باستصحاب القطع في الاحكام ولا يجيب التوقف ولا يجوز عنده العمل بخلاف القرآن بل كل من يار الشبهة عنده وعند من ذهب الى مذهبه هذا ما ظهر لنا من كلام اهل البيت عليهم السلام ولا نقول في المجتهدين فقال صاحب الفوائد بان الذين قد خرجوا من مرتبة النبوة صلى الله عليه وآله وتفرعوا عن طريقه في الاجتهاد وقواعده بل يقولون ان المجتهدين قد نزل الله ارواحهم قد بدلوا الجهد واجتهدوا الطريق وقروا الجهد فهم شالون على ما فعلوا ولعل الحق هو ما ذهبوا اليه لا يلزمهم ومراعيين قاداتهم والله الهادي الى سواء البيل **المطلب السابع** في العمل بالامتياط في وجوب وعدم وجوبه قال شيخنا المحقق طاب ثراه في كتاب الاصول

العمل بالامتياط

العمل بالامتياط غير لازم وصار اخرون الى وجوبه وقال اخرون مع اشتغال الذمة يكون العمل بالامتياط واجبا ومع عدمه لا يجب مثال ذلك اذا وقع الكلب في الاناء وتنجس لمحتلموا اهل بيته فله احده ام لا بد من بيعه وقاعد الولوع هل يطهر بغسله ام لا بد من ثلاثه لعل القايون بالامتياط يقولون عليكم ما يريدك الى ما لا يريدك وبان الثابت اشتغال الذمة يقتضي فيجب ان لا يحكم ببراءة الا بيقين ولا يكون هذا الامر الامتياط **والجواب** عن الحديث ان نقول موجبه واحد لا يعمل به في سبيل الاصول سلمناه لكن الزام المكلف بالامتياط مطلقا الزامية الزام مشقة لا يدل الشارع عليها فيجوز اجابها بموجب الجواب **والجواب** ان نقول بالبراءة الاصلية مع عدم الدلالة النافذة حجة وان كان التقدير بقدر عدم الدلالة الشريعية على الزيادة كان العمل بالاصل أولى **وسمع** لاننا اشتغال الذمة مطلقا بالامتياط **والجواب** ان العمل بالامتياط لا يقتضي عليه واشتغالها باحد الطرفين ويمكن ان يقال قد اجعنا على الحكم بنبأه الاتماء واختلفنا فيما يطهر نجسنا ناضد بما حصل الاجماع عليه في الطهارة وليس له ما اجعنا عليه من التمسك بما اجعنا عليه من الحكم بالطمأنينة اشركا لانه قد روي عنه والذي يبيننا في البه النظران الامتياط امر مطلوب وربما ورد في بعض الاخبار الامر بكما في كتابه دخول وقت المغرب حيث قال لا يدخل الوقت بهذا الفرح ولكن اخذ الصلوة الى ما ساءلنا عنه وغدا بالمحيط لذيك **وسمع** فاذ هذا بعض الاحكام من المعاصرين من ان العمل بالامتياط غير جائز وانما الجائز والواجب هو ما ادى اليه الدليل وزعم المجتهدون وكان يقولون ان لا ينبغي من الشارع اذا سئل عن حكم من الاحتكام يقول الا بما روي به ونحو اذا سئل عن قولنا الامتياط في كذا فنكون فتاويا على خلاف ما ورد في الاخبار الصحيحة لا يخلو من نظر وذلك ان الامتياط والعمل به على احاد الدليل اما اذا كان في حقوق الناس فلا احتياط هنا الا الرجوع الى الصلح والمطالبة اذا امكنهم لا نقول ان العمل به واجب بل راجح في الجملة واما الحديث **وسمع** اسعد الواب ودع ما روي ان الاما لا يريدك فلا ينبغي ليجب ان يكون المراد به مظان الشبهة التي وردت في الشارع باجبا بانها في قوله عليه السلام حلال بين ومخار بين وشبهات بين ذلك في دخول الشبهة ان تكب المحرمات ولا بد من الشبهة ريب وحصله انه فينبغي ان يدع هذا ويدخل في الامر الواضح الذي لا شبهة فيه اما الامتياط فان كان مثل هذا فربما بالوافق لانا نقول بموجبه مع ان الجزم بموجب الامتياط فيه

لا تخلف من نظر وان كان في سائل العبادات ومقدمتها وما شاكل ذلك وقام الدليل على عدم كافي مشاغل وبلغ  
الكتاب في الامانة فان قام دليل على الاكفاء بقيله واحده وقام دليل على السبع وضع عند المجتهد ان الاول دليل  
شري فعمل به لم يكن فيه ريب وشك حتى يهيى عليه تركه والعدول الى غيره ومع فلا يكون هذا وما شاكله  
للحديث بل يمكن ان يقال ان العدول عن ذلك الدليل الى غيره مما شمل على الريب والشك كما لا يخفى على القائل وانما  
المجرب قوله طاب ثراه انا قد اجتمعنا على الحكم بنحاسته الامناء وانما لغتنا بما به يطهر الى اخره فهو ان يقال ان بعد الامانة  
بالفعل الواحد لم يسبق اجماع على نجاسته الامناء بعد وانما اجماع على نجاسته قبل الفصل الواحد لا بعده وانما  
فالفعل بالاحتياط لا يجب لا واجب والله لها دى الى سواها **المطلب السادس** في اجاب الكتابين سيما كتاب الامانة  
وقد ورد الامر بكتاب الاجابة قال مولانا الامام ابو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ان يكون  
فانكم لا تحفظون يكتبون من فروض الكتاب وانما اداها فامورا الاول ان يكون على طهارة وروي  
بذلك الطهارة اما الكون عليها والكتابة فانه عبادة شرعية يكتبونها الطهارة والثاني ان يكون  
مستقبل الفصل فانه قد ورد في كل الاحوال سيما احوال الطهارة الثاني ان يكون طاهر البنية  
والشباب والخبر والوق والمكان الرابع ان يكتب في كتاب يكتبه الله تعالى ويحرم وامره الله و  
الصلاة على محمد وآله وكذلك عند تمام الكتاب لا يكتفى بالكتابة المستعينة اعظم النعم فبعض ان يكتبها  
بالشكر لا واخر وانما قولهم عليهم السلام لا تتركوا البسملة ولزكت شعره فاشمل الاحوال الكتابين كما اراد  
الكتاب سواء كان صغيرا او اقلا او اكثر ولا يفتور التلخيص بها مقام كتابها نعم هذا النعم من السورة  
مكتوبة وفي الفراء فانما التي وجدنا بخط الامام عليه السلام فبعض كتابها في اعلى الورق بحيث لا يافد  
الخطا وفيما يفتد الكتاب ويغير في كتابها ما وري عنه صلى الله عليه وآله انه قال بعض  
كتاب الفاء الدواة وعرف العلم وانصب الماء والفرق بين والفرق التيم وحسن الله ومتداخر في التيم  
وضع فلم على اذنك اليسرى فانه احفظك وغلبت عناء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
لا تقبل البناء الى الميم ترغ التيم وغرب لا انا الميم منير على بن طالب عليه السلام قال ثوبان رجل من اهل البيت  
ضعف له الحارس في كتابه اسم الله تعالى بعبه بما يدل على تعظيمه مثل تعالى او سبحانه او عز وجل او غير  
ذلك قال الشيخ الشهيد الثاني قدس الله روحه ويشترط في التلخيص به وينبغي على كل كاتب اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انته

اتبعد بالصلاة عليه وعلى آله والتيم وينبغي له ايضا ان يسلي ويسلم لمباينة ان كان حاله الشخ ينظر المتصفح وان  
تلفظ بالصلاة عليه واجبة سوى ذكر اسمه او بكنيته او بالقباء سوى التحليل لم يرد للاختلاف الصحيح الدلالة  
عليه ولا يكتبها بالريم مثل صلواته فان ذلك خلاف المنصوص بل قيل ان كتب صلواته ففقط يد اقلها  
في الاخلال بها بقوت الدوال فخذود عند صلى الله عليه وآله انه قال من صلى على في كتاب لم يزل الملائكة تستغفر  
له ما دام اسمي في ذلك الكتاب وينبغي له ايضا ان يترجم باسم واحد من افاضل الصحابة ان يكتب في الله عند رسول الله  
عليه وكذلك اذا ترجم باسم واحد من علماء الدين يترجم عليه باقى العبادات كان وهذا كله كان الى عاذا  
شيئا اليها في قديمه الله عز وجل في جميع صناعاته وما اثن من مؤلفات زدت هذا الخط الوازن من الاشياء  
لهذا واسأل **السابع** ان لا يفرق الكلمة على السطر خصوصا اسماء الصلوات كعبادة الله وكذلك الكلمتين اللتين  
بينهما عام الربط واذا اردت ان ترشي فقد سقط فليكتب في الحاشية ولا يكتب بين السطور سيما اذا كانت متقاربة  
وينبغي ان يحصل بين الحديثين بنية متغيرة من غير لون الاصل خصوصا كتابين لا يحصل الفقيه وكتاب التيم  
اتاكنا بالفتنة فلان اخباره ممتزجة بكتاب الصلوات طاب ثراه وهذا يحصل الاشياء في الاستكالات لا بهل  
كلام المصنف فلا يكون ذلك شرعا ما هو تمام الحديث فيكون دليلا وانما وهذا لما كتب الشيخ الجليل الشيخ  
والشيخ البهائي قدس الله روحه في كتاب الفقيه من هذه الفاصل وانما التفسير فانه تدفع فيه الاشياء  
بين كلام المصنف وبين كلام الشيخ رحمه الله تعالى في بعض الموارد وبين كلام الشيخ لفظ الحديث وفي بعض  
الموارد الاخر في بعض هذه الثلاثة تلك الفواصل والعلامات وينبغي ان يلاحظ في مواضع  
التكرار من الثاني الى ان يكون بين خط او في اول السطر وينبغي ضبط مواضع التاجير بالتحريم والتم  
التدبير والاحزاب قال مولانا ابو عبد الله جعفر بن محمد الصادق ع اخرجوا حديثنا فانا قور ومفصلا  
والعصر على الغلط ابعود من الخط والمخو لا سيما في هذه الحديث لان كلامها منها يضعف الكتاب و  
يترك منه وربما افدا الورق وقد ذكر شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه للصبر خمسة طرق في اولها  
ان يحصل بالحروف المنصوب عليها ويخط عليها ممتدا وثانيها هو وجود من شاهدة ما كان دقيقا بينا يدل  
بالعقرب على المصنف ولا يسود الورق ولا يمنع قراءة ما تحته وثالثها ان يجعل الخط فوق الحروف  
منفصلا عنها منعطف طرا على اول المبتل واخر ومثلا لهذا وان يكتب لفظه من فوق

اوله والى فوق اخره ومعنا ان يطلع من هناك الى هنا وخامسها ان يكتب في اول الكلام البطل وفي اخره  
دايم ومثاله هكذا فانما في المحل جعل في اعلى كل جانب وقد جرى بنا في علم الكتاب في كتابنا الموسوم بكتاب  
الانوار النجائية **قال الشيخ طاب ثراه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله**  
**ومستحقه وصلواته على خير تنزهة** اعلم ان ضايل البسمة لا يحرم حول حصص الاكلام ولو لم يكن فيها  
الا ذلك الحديث لكن في قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام ان علم ما كان وما يكون في القرآن علم  
القرآن كله في سورة الفاتحة كله في البسمة كلها في الباء منها وانا النقطة تحت الباء وهذا  
الحديث وان كان كل مورد الاشكال الا ان معظمية في قوله وانا النقطة تحت الباء وقد ذكرناه في كتابنا الارزاد  
وجما كثيره ولنذكر هنا واحدا منها وهو ان النقطة التي تحت الباء ميترية عا شاك في الصورة كالتاء التاء  
والتاء المثلثة فكما ان النقطة ميترية الباء كذلك هو على التكم قد ميترى علوم القرآن وبيدها كما في  
النقطة الباء وبيدها لها شاك في الصورة من التاء والتاء والالف واللام في الحمد للاستغفار في شمل  
حمد الملائكة لرحمته وحمد تعالى نفسه وذلك ان الحمد هو اطهار صفات الكمال احدى قدس بيا كمال  
على مكشاة لا تحصى ولا تعد ووضع عليه جواهر كرم التي لا تنان في قدس عن صفات كماله لا تخطى  
تفصيله غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليه ولا يتصور مثل هذه الكالات في القاط  
والعبادات ومن ثم قال صلى الله عليه وآله ربي لا تحصى عليك انت كما اثبت على نفسك وهذه الفقر  
وهي قوله الحمد لله والحمد مستحقه مأخوذة من كلام مولينا امير المؤمنين عليه السلام وهي محتمل معان **الاول**  
ان يكون المراد به الاولى من كل احد فيكون العطف فيه تفسيرا **الثاني** ان يعجل فيه بمعنى مفعول من  
باب غايب اليم وقوله الشاعر تحية بينهم ضرب وجميع ولا اعتبار بانكار النسخة في محيى فاعيل بمعنى  
مفعول بعد ودوده في الكلام الفصح فيكون معناه ان ترجمانه هو الذي اولي الحمد لعباده وعلمهم  
طريق حمد كما ورد في الاخبار من انه تعالى لم يزل يعلمهم حمد لما استدلوا به ولا عرفوا كيف يحمده **الثاني**  
ان الاولى التي بمعنى التام ومعناها ان ترجمانه هو الذي يؤيد حامديه وينصهم كما قال عليه السلام من كان  
مع الله كان الله معه وهذا وفي كثير من النسخ الحمد الذي الحمد ومستحقه المعنى واحد واعتدنا على اخذنا  
للتهذيب اكثر من غيرهما وذلك اننا كتبنا ما في اصنفان حال قراءتها وتاملها تصحيحا وتوضيحا على

نحوه

نسخه المولى التي تحت يده في المجلس تقوله الله برحمته وهو قد قابل نسخة على نسخ متعددة من نسخ المحدثين و  
المجتهدين وبعض التهذيب قبل من نسخة شيخنا الشيخ الطوسي رضوان الله عليه وتلك النسخة كانت مبرقة  
في خزنة الشهيد الثاني في والله مضجعه فانقلبت بعد الى اولاده وهي الآن عن يده الفاضل الصالح شيخنا  
واتادنا الشيخ علي بن الشيخ محمد بن الشيخ حسن بن شيخنا الشيخ زين الدين واصفها ان ادام الله ايامه  
رضاعف عليه بركات سعادته فمن اجل هذا قوى الاعتماد على هذه النسخة لان كتب الحديث سيما كتاب التهذيب  
قد وقع في من الخفيف والتحريف والزيادة والنقصان ما لم يقع في غيره من كتب الاول واقرى لاسباب فيه  
ما اشار اليه المحقق صاحب التتبع في موضع كثير وهو ان النسخة التي كتبها الشيخ الطوسي التي هي اصل النسخ  
كلها قد كانت كتابتها مضطربة وشوشة وفيها التباس بعض الكلمات ببعض اخرى وكثير من الحروف بعضها  
ببعض ومن هذا وقع في الاسناد اقامة الواو مقام عن فلفظ ابن مكان عن ايضا وقد وقع في النسخة الاصل  
بعض الزيادة فقد اكرها بالخط عليها ككثرة خط غير بين فلم يتضح الحال وكان في الاسناد يكتب فلان عن فلان  
فلان ويكون الواو غلطاً والفتوب لقطع عن فتيد ركه بان يفيض الى الواو وحلقه حتى يصير عنا فان  
تغير عنا طرأ عن فيشبهه الحال الى التامحين ففهم من يكتب عنا الغير ذلك من الاشياء وفي الاشياء  
في اكثر الكتب وفي التحريف والتخفيف والزيادة والنقصان واما الشيخ طاب ثراه فانه لم يرجع النظر  
اخرى على التهذيب وذلك انه كان كل كراس يؤلفه تاخذ منه طلبته العلم ويبادون الى كتابته وقراءة  
منها فاعلم على بعض الاخبار والمناسبات لا يواب لم يمكنه الحاقها معها فوضع لها باب انوار في كتابها  
مشوشا قد تدخل بعضه بعض فخلت كتاب الكافي فانه جرد الترتيب لم يتدخل اخباره كالتهديب  
وكذلك الاستبصار ايضا وصلواته على خير تنزهة من خلقه محمد وآله وسلم تسليمنا الصلوة من الله بمعنى التتمه  
وهذه الجملة وان كانت جردية الا ان معناها التناء والمعنى اللهم احرم من اصطفت من بين الخلق وقد  
قد رباه ومعاليه ولا شك في انه تعالى يعنا عفا له ولاهل بيته الطاهين الطاهين والرحمة والشفاقة بسبب  
هذا الدعاء الصادق من الله صلى الله عليه وآله ولما قول شيخنا الشهيد الثاني في قوله الله برحمته تعالى الشهيد  
الاول بان غاية السؤال بالصلوة غايته الى المعنى لان الله تعالى قد اعطى نبيه صلى الله عليه وآله والرسول المنة  
والزينة لديه سالم بوش منه صلاة مضيل وادعى انه مدلول الامتنان فلا يخفى ما فيه لان الاخبار والقادلات

کذیب

[illegible]

فإن الله لك أي عطاك ما هو خير لك والخير يكون الماء الاسم منه فاما بالفتح في الاسم من قولك انما  
الله وحده على الله عليه والريح على الله من خلقه يقال بالفتح والكون وقوله وسلم قتيلا على صيغة الفعل الماضي  
سلم الله محمدا والرسالات في الدارين يكون من وعظ الفعلية على السببية ويجوز أن يقرأ على صيغة الامر القياسية  
قوله تعالى يا أيها النبي اتقوا الله واسلموا عليه وسلموا تسليما فيكون اسمي بالهاء التام عليه والهاء والواو بالفتحة في كل ما ياء  
فيه يكون من وعظ الانشاء على الاخبار المختلف في صحة الرفع جازا في الكلام الفصحى وعلى تقدير علم  
يكون وجب الجواز ما تقدم من أن هذه الجملة الامتية انشائية معنوية واما الالف في كمال الجوهري نوله وهو لا يرد  
والمراد هنا الامتية الاشاعرية فاطمة صلوات الله عليهم **قوله** فاذكروا بعض الصداقة التي الله تعالى من اوجبه  
حقا باحداث اصحابنا قوله ذاك في معنى المذكورة والمحادثة والياء في بادئ المقابلة في من الاختلاف  
التيان والتضاد واللتا فان هذه الاربعة كلها متساوية المعنى لان الفرق بينها اصطلاح حكمي وذلك لان  
عزيمتها العزيم بالامر بين الوجوديين الكليات لا يشترط في جميع الصفات النفسية ولا يمنع اجتماعها  
لذا يما كالتضاد والمخالفة واما المتضاد ان فهم الامرات الوجوديات اللذان يتبع اجتماعها الذاتية في كل  
واحد كالتضاد والياض ولما البيان في جميع الاختلاف والمتاقيات ترجع الى التضاد **قوله** بالاملا الذي  
يدينون الله تعالى برفا على يدينون يجوز ان يكون شيوخ السلف والخلف متابعين في دينهم هو العمل  
بالاخبار المختلف مع انهم يشعرون بهذا على مخالفتهم ويجوز ان يكون واجبا الى الخالفين وتلك انهم يدينون  
بالاختلاف ويقولون ان هذا الاختلاف الذي وقع بعد النبي صلى الله عليه واله رحمة من الله تعالى وهذا  
منهم اصطلاح لما وقع من الخلفاء الثلاثة من معاوية وعائشة وقد استدوا على هذا الطلب بديلها  
قوله تعالى ولا يزالون مختلفين ائمن بهم ربك ولذلك خلقهم والمعنى على ما قالوه انه تعالى خلقهم للاختلاف  
وثانها قوله صلى الله عليه واله اختلاف امتي رحمة والجاب اما من الانية فقد ذكر المنفرد في التقصير منها  
وجها الاولى ما رواه شيخنا الكليني وبأسناده الى مولانا الصادق عليه السلام ان الشارابي في قوله  
خلقهم المصدنا الذي هو التماخوف في ضمن الفعل المذنب والمعنى انهم لا يزالون على الاختلاف الا  
من فضل الله تعالى بالالطاف واقصه برحمته على عباده الهداية وهم المؤمنون الذين لربنا العتق باهل البيت  
عليهم السلام ولم يختلفوا في احد منهم وهم الفرق الاثنا عشرية القائلون بامامة الائمة الاثني عشرية ولذلك

اني للمؤمنين والوفيق والشباب والابضاع على الذين الحق خلقهم ولم يخلقهم للاختلاف فان الحكماء قالوا انكم  
لو كان اختلاف الامة صفة كان اجتماعهم غدا وبالاولا فليكن معكم قوله صلى الله عليه واله لا اجتماع امتي  
على خطاء ولكن قد اضطررنا على مخالفتنا وذلك انهم تارة يذهبون الى ان اجتماع الامة حق لئتم امر الخلافة في  
ابن بكر وتارة ينظرون الى ما جرى بين الصحابة وهم كلهم غلبنا لئلا من الكلام فكيف يقع بينهم ذلك الاختلاف  
ولما لم يفرق فلا بد من توجيه بهج شري بغيرهم ولا يخفى انه غير محتاج اليه بل الحق واحد والمطل ما عدا  
روى عنه القضاة في كثير اخبارهم انه قال صلى الله عليه واله على علي السلام ستقابل يا علي بندي التاكيد والفاطين  
والماديين وفرضوا التاكيد باهل البصرة وذلك ان الخلفاء والذين يابوا ولم يبالوا بالبيعة والقاسطين باهل  
صفين وهم الماديون عن الحق قال ابن الاثير وهم من علمائهم في كتاب التباينة في حديث علي المرت بقال التاكيد  
والقاسطين والماديين التاكيد اهل الجبل لانهم نكثوا ببيعةهم والقاسطين اهل صفين لانهم جاوروا في حكمهم  
وبغوا عليه والماديين الخارج لانهم هم من الذين كما يرق التهم من الرقية انتم فيا كانا على هذه الصفا  
فكيف يكون الاختلاف الباطن لها لانه لو كان رحمة لما كانا قاسطين وماديين والتاكيد والكل على هذا  
طويل جودناه في كتابنا بالافعال التباينة واما الجواب عن الحديث فقد سئل الصادق عليه السلام وقيل له ما معنى جردك **قوله**  
اختلاف امتي رحمة فقال يعني باختلافهم في البلاد فحجهم من هنا ومن هنا للثقة في الذين وتحصيل الطلب العلم  
ولا يعني اختلافهم في الآراء والمذاهب ولا شك ان الصادق عليه السلام اعرف بمعاني كلام جده صلى الله عليه  
واله لان كلامه كالقرآن في شتمه على جميع الاقسام من الغاتم والخاص والمطلق والمعتد والجمل والميت  
وضاحيلنا رآه في الذي منه والذي هو من الخطب عندهم في انكارهم لهذا القول الشيعي هو ما ذهبوا  
اليه في باب التباينة من اجابة المجتهدين كلهم اذا اختلفوا في الاحكام وان حكم الله سبحانه تابع لمحاكمة  
المجتهد وذهبوا الى هذا ايضا لما هو اجل منه في الجواب عن اختلاف الصحابة وما وقع بينهم من الحروب تباعد  
الآراء والافضل ومن هذا ذهب بعضهم الى عدم جواز تنسيق يزيد بن معاوية عليه وعلى ابيه مضاعف معلوما  
الله تعالى لعنايت ويقولون ان جردك في عرب مولانا الحسين بن علي عليها السلام وان المجتهد شاب في جردناه  
فيكون يزيدا ماجورا لا مانعا في واقعة الطف والخير كالحج من الجماعة الذين يعدون في هذا الامر  
الشيع الذي انكروا جميع اهل الاديان وبروا الى الله من فاعله كيف لا يعدون المجتهدين من الشيعة في قولهم

يجوز سب من ظلم أهل البيت وأضرهم النار في بيت فاطمة الزهراء وفيه الحسنات وأبوهما وأمه وأخوه  
 فاطمة حتى أقتل الحسن من بطنها وفعل ما فعل وذلك أن هذا الجهاد من الشيعة فكيف حكمه بأن من سب  
 النبي والعنف والأبي يحرق بالنار ويكون فاسقا من هذا لا قبل بقتله ولكن هذا من باب العقاب  
 العباد الذي هو شتمهم وطعنهم ضد الله تعالى وأخراهم **قوله** على هذا الأصل أي أصل الكتاب  
 وقوله بعد هذا سمعت شيخنا لبيان بعض ذلك الكثير الذي يقع على الخلق لم يعرف وما لا خلاف في المبدأ  
 بأباعد الله ما لا يخالف في قوله صلى الله عليه وسلم **قوله** والرفيق في العلم قال في القاموس ناقض وقيل كيداً ولما  
 رويته وهو صفة بعد وفي شرح الشفا الرازي في مقام الشريعة أي المودعة في بيت الميراث ورواه  
 ونياً في هذا لئلا والحاصل أن المراد به العالم للوثب بأدب العلماء ويكون مقابلاً للشيء **قوله** وإن  
 كل ما على حب ما ترجى أي أجل عنوان كل باب على ما في كتاب العقيدة وقيل معناه لما ذكره من  
 زيادة ولا نقصان يكون على هذا قد جمع عن هذه الأمانة ما يأتي من أنه قد زاد على ما في العقيدة **قوله** أما من  
 ظاهراً أن من صرح بأخوه أو دليله أو معناه أعلم أن لفظاً في قوله أو من صرح بغيره بوجوه كثيرة من  
 فيكون الأربعة أفراد الظاهر أن يطابقه عبارة الاستبصار حيث قال فيها ومن الغرض أن تكون مطابقة  
 القرآن أما الظاهر أو غيره أو دليله أو خطابه وأخوه وحده فيكون الأربعة في ظاهر القرآن من إضافة الصفة  
 إلى الموصوف والمراد أن الظاهر صريح غير النحل أو المتشابه الذي يحتاج الاستدلال إلى التحويل ويكون المراد  
 بقوله صريح ما كان نصاً فيه وذلك على المطابقة والمراد من القوى هو كونه الموافقة كونه تعالى ولا  
 تقلصاً ما كان نصاً فيه وذلك على المطابقة والمراد من القوى هو كونه الموافقة كونه تعالى ولا  
 استبعاد من معنى الكلام من غير أن يجري ذكره في اللفظ كقول علي عليه السلام رفع عن أبي الحسن أن المعنى العبد لله  
 على فعل الخطأ وكقوله تعالى واسأل القرية فإن المراد أهلها وبالجملة المراد به باقي أفراد الدلالة الانشائية  
 من دلالة الأيمان والأشياء والأقضاء وأما على تقدير وجود لفظة أو يكون المراد بظاهر القرآن ما دل عليه  
 اللفظ دلالة واضحة وإن كان محتملاً للعين ومن الصريح ما يكون اللفظ نصاً في غير محتمل للعين وقد عرفت أن  
 الاستدلال بظاهر القرآن جائز وإن منع جماعة من الأخباريين **قوله** وأما من السنة المقطوع بها من الأخبار  
 المراد بالتواتر في التواتر المعنوي وهو كونه في أيضاً ناحتى ادعى المرتضى رضي الله عنه من أن أخبار المعقول

عليها بين هذه الفترة الحققة وأما المتواتر اللفظي فتدبر أن أرباب علم الدارية حصروا في حديث  
 واحد وموقول صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً فليكن عقوبته من النار **قوله** تقتضى إليها القرآن  
 التي تدل على محبتها وتعلقنا عند من كلام العروة حصراً في أربعين منها الموافقة لادلة العقل وتقتضى  
 ومنها أن يكون الخبر مطابقاً للقرآن الكتاب أما خصوصاً وهو مبدأ دليله وأخوه ومنها أن يكون موافقاً  
 للسنة المقطوع بها من جهة التواتر ومنها أن يكون موافقاً لما اجتمع عليه الفترة الحققة وقد فصلناه  
 فيما تقدم فاجع إليه قول من أحاديث أصحابنا المشهورة قال أرباب الدارية المستفيض هو خبر الأما لا  
 زادت وثقة عن ثلاثة في كل مرتبة وزادت عن اثنين عند بعضهم ما أخذ من فاض الماء يفيض فيضاً و  
 يقال له الشهور أيضاً حين تريد رواة عن اثنين سمي بذلك لوضوحه وقرى بعضهم بين المستفيض و  
 المشهور بأن المستفيض ما اتفق بذلك في أئمة وأئمة على التواتر والمشهور أعم من ذلك فخصنا  
 الأعمال بالثبات مشهور غير مستفيض لأن الشرح إنما طرأت له في وسطه كما مر وقد يطلق المشهور  
 على ما اشتهر على الأئمة وإن اختلف إسناده واحد بل لا يوجد لاسناداً أصلاً **قوله** أما تأويل الجمع بينه  
 وبينه في ظاهر هذا لانه على أنه مما أمكن الجمع بين الأخبار لا يسادر إلى طرح واحد من الخبرين المتعارفين  
 قال صاحب الفوائد المدنية ومن العجائب ما وقع من بعض المتأخرين من أنها باحث نعم أن القاعدة الأصلية  
 المذكورة في كتب العامة القابلة بأن الجمع بين الدليلين مما أمكن ولا بد من إبعاد الذي من طرح أحدهما  
 في حديث ائمتنا سلام الله عليهم وغفل عن أن تلك القاعدة إنما تجرى على مذهب العامة لعدم حديث  
 وار من باب التفتيش عندهم وغفلوا لا يتجوز عندنا لوجود كثير من ما روينا عنهم ائمتنا عليهم السلام من باب  
 التفتيش ولم يغفلوا وقت من تأخر أصحابنا الأصوليين والسبب فيها اللفظ أدعاهم من مذهبهم  
 بكتب العامة وسبب اللفظ أنه كان المتعارف في المدارس والمساجد وغيرها فقامت كتبهم لأن الملوك والأئمة  
 الدرك كانوا منهم والتأمر مع الملوك وأرباب الدول ولا ظفر برئيس طائفة قدس من أن التوجيهات  
 التي ذكرها بقصد الجمع بين الأحاديث في كتب الأخبار صديقه على رعاية تلك القاعدة بل قد عرفت  
 من وقع الشاخص من كلام الأئمة عليهم السلام بطريق العامة منها أمكن والسبب في ذلك ما نقلت من  
 من في أول كتاب نهج النبأ الحكم من أنه رجع بعض الناس عن الحق إلى المذهب العامة لما وجدوا اختلاف

بين الحديث العترة الطاهرة عليهم السلام وهذا التحقيق اندفع اعتراض المتأخرين عليه بأن كثير من  
 ترجيحاً تربية على العمل على التقية أقرب منها إلى التمسك وهذا الكلام وإن كان حيداً في نفسه إلا أنه لا يمكن إطلاقه  
 وذلك أن الأخبار التي ظاهرها التعارض لا يمكن حل كل خبر وافق العامة منها على البينة لأن الأخبار  
 لم قد تكون متكررة ونقية السند وهي لا عليها بين الأصحاب فيحتاج ما يوافقها إلى التأويل لا يكون هذا  
 أيضاً قاعدة مطردة والحاصل أن وجه الجمع بين الأخبار المتعارضة في نهاية الاشكال لعدم وجود القاعدة الكلية  
 له وما ورد في قبوله غير من حظه وما في معناها يحتاج إلى تبين تام في كل مسألة من المسائل متعارضة فيها  
 الأخبار وهو أكثرها بآثار البينة فإذا أمكن تحصيل تأويل قريب الجواب لا يبعد عن الحقيقة في العام لا يكون هو الأول  
 العمل على التقية والأول العمل على التقية هو الأول كما ساقى إنشاء الله تعالى في تصانيف هذا الكتاب قوله لا يبيح  
 لأحد ما على الآخر بتبني أن العمل يجب أن يكون بما يوافق دلائل الأصل أو المراد بالأصل هنا هو  
 الأصلية التي قال بها الجمهور من متأري المتأخرين وهو مذهب الجمهور وكلهم نظراً إلى أن الأصل في المسئلة العمل  
 سوى ظهوره شبهة مخبر عنها أنه يظهر قال المحقق في الله مرقده في كتابه الأصول طبق العلماء على أن مع  
 الدلائل الشرعية يجب إبقاء الحكم على ما يقتضيه البراءة الأصلية وقال أيضاً إذا اختلف الناس على العمل وكان  
 بعضها يدخل في بعض كما اختلف في هذا الخبر قال قوم ثمانون وأخرون أربعون وفي رواية يهودي فقيل  
 كذا السلم وقيل ثمانون وقيل على النصف وقيل على الثلث هل يكون الأخذ بالأقل حجة حكم بذلك قوم وأنكر  
 آخرون أما القائلون بذلك فقالوا قد حصل الإجماع على وجوب الأقل والإجماع واختلف في الزيادة  
 الأصلية فافترس فيثبت الأقل بالإجماع ويتبع الزيادة بالأصل لأن التقدير تقدير عدم الدلالة الشرعية  
 وتقديراً أن مع عدمها يكون العمل بالبراءة الأصلية لأن الأقل لا ينفك عنه مشغولة بشئ وقد اختلف  
 فيما فيه براءة الذمة وفي الأقل خلاف وبالأكثر براءة الذمة يقياً فيجب الأخذ بأحاطا ببراءة الذمة  
 لا ما تقول لأنم اشتغال الذمة مطلقاً لأن الأصل دال على ظواهرها فلا تشتغل إلا مع قيام الدليل وقد  
 اشتغالها بالأقل فلا يثبت اشتغالها بالأكثر والاشتغال بالأكثر مغاير للاشتغال بالحد ومغاير للاشتغال  
 بالأقل فيكون الاشتغال بالأكثر والاشتغال المطلق متيقناً بالأصل لأن لم تثبت دلالة على الأكثر فانه  
 من الممكن أن يكون هناك دليل ولا يلزم من عدم الظاهر علمه فكان العمل بالأكثر هو الأصل لا ما تقول ذلك الدليل

المحتمل

العمل بالأخبار الأصل لأننا قد بينا أن مع تقدير عدم الدلالة الشرعية يجب العمل بالبراءة الأصلية وذلك  
 برفع ما أدى إليه من الإضلال انتهى كلامه واما المتأخرون من أصحابنا المتأخرين فقالوا إن التمسك  
 بالبراءة الأصلية من حيث هي إنما يجوز قبل الحكم بالدين وقد تواترت الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام بأن  
 كل واقعة تحتاج إليها الأمة إلى يوم القيمة وروينا خطاب قطع من قبله تعالى فلا يجوز قطعاً وكيف يجوز هذا  
 تواترت الأخبار وبوجوب التوقف في كل واقعة لم يعلم حكمها معللين بأنه بعد أن كل الدين لا يتخلو واقعة عن  
 حكم قطع وادعى الله تعالى وبأن من حكم بغير ما أنزل الله فأنزل الله هم الكافرون نعم التمسك بالبراءة  
 الأصلية إنما يثبت عند الاشعار المتكبرين الحسن والنجس الذائنين وكذلك أنما يتم من غير قول بها لا  
 يقول بالوجوب والحكمة الذائنين وهو التساوي من كلامهم عليهم السلام ثم على هذين المذهبين أنما يتم قبل  
 اكتمال الدين لأبداء الأعلى مذنبين من جوف من العامة خلاصة من حكم وادعى الله تعالى مواظبة البراءة مع  
 أن الحديث المتواتر يبين الفرق بين المشغل على حصر الأمور في ثلاثة أمور يشك وأمر يتبعه شبهة  
 بين ذلك ومحدث مع ما يربك إلى ما لا يربك وتطابقها يخرج كل واقعة لم يكن حكمها بتبني على البراءة إلا  
 ووجب التوقف فيها وأما رواه الصدوق في كتابه الفقيه في جواز القرن بغير العرف حيث ذكر قال  
 الصادق عليه السلام كل شيء مطلق حتى يورد فيه فحكي بأن الذي هنا حاصل ذلك أن الذي على قسمين فحكي فحس  
 وهو عام والآخر العام قد بينا أن ذلك الحديث المتواتر المشتمل على حصر الأمور في ثلاثة ومن  
 تطاول وجوب التوقف علينا في كل واقعة لم يكن حكمها بتبني الماعرف من أنه قد كمال الدين ولم يسبق حادثة حالته  
 من قبل ثم قال إن لهذا الجواب ينفع ما رواه شيخنا الصدوق طاب ثراه فيما رواه مسنداً إلى موسى بن النعمان  
 أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله دفع عن امتي تسعة  
 الخطأ والنسيان وما استكروا عليه وما لا يطبقون وما لا يعلنون وما اضطروا إليه والحسد والطيرة  
 والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم يطقوا بشفقة وفي الكافي عليه السلام ما جئنا الله عليه من العباد فهو موضع  
 عنهم وقال عليه السلام في حديث آخر من عمل كفى ما لم يعمل لأن مقتضى هذه الأحاديث أن لا يتقرب بنا تكليف  
 ما لم يسلطنا الخطاب الدال عليه ووجه الانقضاء أن الخطأ بالعام الدال على وجوب ترك كل فعل وجوباً  
 قطع بخلاف بلغنا وهو ذلك الحديث المشتمل على حصر الأمور في ثلاثة ثم على وجوب التوقف في كل واقعة لم

في الخبرين المذكورين في كتابنا  
 في الخبرين المذكورين في كتابنا

حكمها بغير هذا كلامهم مختصاً بقول الذي يقتضيه التامل وتمازست كتب الأحاديث هو سلوك جادة  
بين الحاديثين اللتين المجهولين والأخبار بين كالمقابلة سابقاً وتلك الحالة الوسطى هي ما بين البراءة الأهلية  
لاقتبهر يكون مدركاً للحكم شيء إذا دخل ذلك الحكم عن المذهب الشرعي كطوائر الإيات والأخبار مع انحصارها  
مناحيها من أشكال ما إذا كان في المسئلة خبر مدق في الأصول الأربع أو الأربعة فلا يبلغ طهره وإن كان  
غيره في التدا بالاصطلاح الجديد لا بل العلم بالبراءة وذلك إذا عارض الخبر أن لا تكون البراءة مرجحاً أو قد تارة  
الدليل في الجملة على التعلق من حكم الأصل فتحتاج إلى قواعد البراءة المذكورة في مقبولته من حطلة وفيها والأدلة  
فاما الحديث الذي هو قوله عليه السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء فالظاهر أن قوله لا شيء من عابها  
بإحصائها الأخبار روي بل يقول هو قاعدة كلية قد لا تقاها الدنيا الإمام عليه السلام في خصوص المساجات التي لم  
يوجد فيها شيء فالواجب علينا هو التخصيص التام وبذلك الجهد في استكشاف الحال في معرفة ذلك الشيء والأطلاع  
عليه فإذا لم يجد حكمنا بآبائه ذلك الفعل وقول إحصائها الأخباريين أن على كل فعل وجود دليل عليه فان  
وجدناه لا نقتضينا لا تمتنع بل نقول أن الدليل على تبيين خاص ومعام وقد عارض في آيات في تفسير قوله عليه السلام  
عليها أن يلحق اليك الأصول وعليكم أن تقرروا بأن المراد بالأصول القواعد الكلية والتفريع هو ذكر خبرنا أيضاً  
فأفادها وهذا لا ينافي الحديث الدال على حصر الأمر في ثلاثة أن نقول أن العمل بهذه القاعدة التي هي هذه الأم  
عليه السلام من الحال البين المقطوع بوجه هذا الحديث فيجب علينا العمل به وبإفادته حتى يرد عليه شيء من علمهم  
كاورد في بعض أفراد وجوئية التي قام الدليل على تحريمها نعم يجب التوقف في غير هذه الصورة هو ما إذا  
فقد الدليل العام والخاص واتفقوا عليه السلام وقع عن امتق ما لا يعلمون فنقول هذه أيضاً قاعدة كلية لها  
خصوصية بأفعال العباد كن أكل طعام لم يعلم كونه حلالاً أو حراماً أو اشترى ثوباً لم يعلم به أيضاً ونحو ذلك  
من الخبريات التي لا تخص إماماً أحكام الله سبحانه من العبادات ونحوها فإنما هي أخبار غير معدة بل روي أن عليه  
وسين وندر لعدم علمه بذلك الحكم ووزر آخر أن ذلك العلم به والحاصل أنه قد حصل الإجماع وذلك الأخبار على  
أن الحال في الحكم غير معدود إلا ما قام عليه الدليل في بعض الموارد كالجهر والأخت والفقر والأعام والمسا  
وقوله عليه السلام ما جئ الله عن العباد فهو موضع عنهم راجع إلى ما قلناه وذلك أنه يولد العلم المتعلق أيضاً  
التي لم يرد وما يحصل العلم فيها مثلاً إذ أن الله سبحانه للناس أن يشهدوا الأمتعة من الأسواق ولم يرد

عليه السلام

وعن ابن النابيل كان العمل به ولو من العمل بالآخر إلى آخر كلامه وأما قوله وهذا بانه إذا اتفق الخبر  
على وجوب ترجيح أحد العمل على الآخر العمل على دلالة الأصل فهو غير ظاهر ما ذهب إليه في الاستنباط فيذكر  
بينه أنه إذا كان الخبران متضادين كان العمل محتمل في العمل بانه ما شاء من باب التسليم يعني باعتقاد  
أنه ما موده من ضابط الشرح المذكور لأن ذلك هو حكم الله سبحانه الله بعينه وما ذكر في الاستنباط  
هو مدلول الأخبار والمكتوبة الواردة في بيان الخبرين للتعارضين وفي بعضها أرجح حتى تلقى إمامك  
ومن ثم احتاج الأصحاب قولهم الله ما قدمهم إلى وجه الجمع بينهما والمفهوم من مجموع الأخبار جبريهم **القول**  
أن التوقف والتأخير حتى تلقى إمامك يكون فيها إذا كان الإمام عليه السلام ظاهراً يمكن الرجوع إليه  
كأن تلك الأعضاء السابقة والعمل بأحد العمل على مثل هذه الأعضاء **الثاني** التأخير فيها إذا كان الخبران  
دارين في حقوق الناس ومعاملاتهم والعمل بأحد الخبرين فيما إذا كانا دارين في حقوق الله سبحانه وتعالى  
من الجبايات والضرائب والجهالة فالأخبار الدالة على ما ذكره في كتاب الاستنباط وذلك أنه لم يذكر في شيء  
منها أن الخبرين إذا تعارضاً وتعادلاً كان الترجيح من معجزة الأصل مع اتفاده أن براءة الأصل أن العمل  
فانها هي إذا لم يرد لها نافي من حكمها وما نقلنا من كلامه في العدة موافق لما ذكر في الاستنباط ووجه الأول  
والثاني على ما ذكر في الكتابين دون ما ذكر في هذا الكتاب والله الموفق للصواب **القول** أن غرضه في هذا  
الكتاب ذكر وجه الجمع بين الأخبار على وفق القاعدة المشهورة بين العامة كما قال صاحب الفوائد المندرية  
حذف هذه كما تقدم ولكنه لا يخلو من بعد **قوله** وإن كان هذا كما لا يخفى علينا القول ما ذكره من غير  
الوجوب لا يخرج من نظر وذلك أن الخبر الذي يكون موافقاً لما نقل الخبر الآخر لا جله يكون من باب تعارض الخبرين  
وليس تأويل أحدهما بأول من تأويل الخبرين والجهالة هو قول الله روج قد ضل هذا الكتاب ليكون حرجاً على  
الشعير بعده فالأخبار لا يذكر الأخبار التي لها منديل الأحكام الشرعية المذكورة في هذا الكتاب غير ما ذكر في  
**قوله** فيجمع كتابي جميع أحاديث أصحابنا أقول هذا الكتاب لم يصل إلينا والطائفة لم تصنفه لأننا  
ضف الاستنباط بعد هذا وهو ليس بهذه الصفة والحق أنه بذلك جود خواه الله عز وجل من الله عز وجل  
خير **باب** الامتنان الموجبة للطهارة إلى قوله على حال المرة بكسر الهمزة وتشديد اللام قال في التعمام  
أنها إحدى الطبائع الأربع ولكن الغالب في استعمالها الصغرى والسناء وقوله وان تغلق الخيم منها معطوف

على الموت يعني المراد برد البدن المسبب عن الموت وان تغلق الخيم وهو مغارة الرقيم بالكلية فات  
اليت مادام بدنه حياً لم تغلق الرقيم بالكلية كما في الأخبار وذكر الأطباء أيضاً من ثم لم يوجب العمل  
قبل البرد **قوله** أهل في هذا الباب إلى قوله ليرد مع الاستنباط هذا كلام شيخنا رحمه الله بوجوبه ووجه  
لأنه لا على الدليل العقلي وهو ضاعبة إما من الاستصحاب أو من البراءة الأصلية وأما ما يمكن الأدلة  
منها أيضاً وأما قوله التي لا توجب عندنا علماً ولا عمل كتحريم صفة للأخبار الأخرى من الأخبار الواردة بالقرآن التي  
قد عفا ونبأ جعله بعض النسخين وصفاً كاشفاً بناء على ما سأل في باب غسل الجنابة حيث قال بوجوبه  
دوايته على من يطين في الدالة على أنك إذا أردت أن تغسل الجمعة فتوضأ وغسل وأقوى ما يدل على  
ذلك أن الغرض من طهارة الجنابة الصلوة من وضأ الأبدليل شرعي وليس فيه بناء دليل شرعي في سقوط  
الطهارة بعد غسل الأعضاء يقطع العذر فيجب أن يكون وجوباً لازماً ولا يلزم ما مثل ذلك في سقوطها في غسل الجنابة  
لأنه مثل ذلك لا بدليل وهو إجماع العصاة على أن غسل الجنابة والطهارة من الوضوء إذا اجتمعت فانه  
يجزئ غسلها وما رويها من الأحاديث مؤيد لذلك وفي باب النفاس ذكر أيضاً أخذ ذلك ووجه فالنظر  
بينه أنه لا يرى العمل بالأخبار إلا جاد وإن كانت صحيحة وموافقة لغرض الطائفة بل يجعلها مؤيدة للجوابان  
كلامه في مقدمة الاستنباط وما نقلناه من كلام العدة صريحان في نصريحه بوجوب العمل بالأخبار إلا جاد  
المحققين بالقرآن وفي الاستنباط الحقها بالقرآن في وجوب فائدة العلم والعمل وأما كلامه في البابين  
فإن كان الإجماع موجوداً هناك على عدم وجوب العمل فكان الإجماع موجوداً في غسل الجنابة وكان  
أقوى عنده من دلالة الأخبار وجعل الأصل في الاستدلال هو الإجماع والأخبار مؤيدة له حتى لا يقال أن  
وجوب الوضوء مطلق الصلة قطعي من القرآن ودلالات الأخبار على سقوط الوضوء في غسل الجنابة ظنية  
كيف يكون الفن محضاً للقطع فيكون ذلك دليلاً قطعياً وهو الإجماع فيكون من باب تخصيص القاطع  
بقاطع مثله لكونه موجوداً ولا يلزم منه أنه لا يعمل بالأخبار إلا جاد الصيغة في جميع الموارد **قوله** وأما في  
الفرق في التيمم القليل والكثيرة أعلم أنه ينبغي أكثر أهل العلم إلى أن التيمم ناقص وجوباً في  
موضع الأثرية أنه لا ينقص وعن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مضطجاً ما يراى ينظر الصلاة ثم  
يصلي ولا يعيد الوضوء لأنه ليس يحدث في نفسه والحديث مشكوك فيه وقال مالك وأصحابه لا يرى أن كان

كثير انقضوا ولا فلا وقال ابو حنيفة النعمان في كل حال من احوال الصلاة غير ناقص وان كثرت اضعف احوال  
 الشافعي لقول النبي صلى الله عليه واله اذا نام العبد في سجوده باها الله تعالى به ملائكة يقولون ربه  
 وجده ساجدين يدي واما اصحابنا الامامية رضوان الله عليهم فقد اطلقوا على ان مطلق النعمان باق  
 للنوم سوى الصدق بن ابي عمير فان ظاهره في الفقه ان الرجل اذا رقد اعدا له النوم وعليه ما لم يترك  
 وهو احوال الشافعي والقول لا اخر اذا نام كثيرا لا يفتقر اذا كان مكنيا لمعقود من الارض فاما ان  
 الصلاة كانا مؤمن ثم يقومون فيصليون من غير وضوء وبالحاجة فالاحكام والاحوال قد تطاوت على القول  
 حدث ينقص الوضوء وان ورد في الاخبار خلاف هذا فظهره العمل على التقية **قوله** واما ايدل على القول بوجوب  
 الطهارة فاجابني به الشيخ ابيه الله تعالى ضعيف عثمان بن عيسى فانه كان واقفاً يحقق الكلام في  
 هذا الحديث ان احدهما محمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ومحمد بن يحيى العطار لانهما في مرتبة واحدة لكن المروي  
 في طرق الاسانيد ان الشيخ المفيد يروي عن محمد بن محمد بن الحسن بن الوليد واما العطار الذي روي عن  
 مشايخ الشيخ فليسوا ائمة الحسين بن علي بن ابي طالب الغضائري ويخرج من المشايخ وكيف كان فلم يخرج من احوالها  
 بوجه ولا يقتل الا قولهم تعمره مطلقاً والثاني ذكره مملوك ولكن لا بد من احواله في شأن الخبر لوجه **الاول**  
 من شايخ الاجابة الذين ليس الغرض من ذكرهم الاتصال بالسند بل الكتاب وبعضهم الحسين بن سعيد فانه  
 موثق الا انه ستره معروفه عند الشيخ **ده** ولكنه يذكر السند حتى يخرج الحديث من التعليق الى الاسانيد كما  
 اتا اذا اردنا روايات من كتاب التهذيب فيها يذكر شايخ الامانة لهذه القائمه **الثاني** ان اكثر الشيوخ  
 القيد طاب ثله الزيادة عنهما شهد باطلاعه على حسن حالهما وعلاهما ومن ثم صح العلامة نور الله  
 الاسانيد التي يذكر فيها احدهما مع ان شيخنا **الثاني** وثق ابن الوليد وهو في شرح القائمه وعلله انه  
 من هذا واثله **الثالث** انه ذكر الشيخ **ده** في الغرر انه يروي كتب الحسين بن سعيد وهذا بطرق  
 متعددة وامداه من الصحيح ولا يصرح بحال روية بعض الاسانيد كما لا يخفى وقول بعضهم هذا انما هو  
 في الكتب لا في الروايات فيجيب لان الظاهر ان قوله ورواياته كعطاء البيان لما قبله واما ما يتعلق بالبين  
 فما ان ينضم الى الجاهل السجود لما تقدم من قول ابو حنيفة بعدم كونه نائماً فانما في تلك الحالة وقول الاضيقه  
 كانت من المشهورات في عصرهم لان الصادق عليه السلام فتحضن النوازل لذلك **قوله** ولهذا الاحتياط جميع وعاد

مذاخر ابن عيسى ويحصل ان عثمان وكلما ثقتة والحصر فيه اضاف بالنسبة الى ما اشتهر بين العامة من  
 تقبيل الوضوء شيئا كثيراً سياتي ذكر بعضها ان شاء الله تعالى فلا يثني في استقامته بالانحاء ونحوه وان  
 اردت جعل الحصر حقيقياً فادخل الانحاء ونحوه في النوم من باب التبيين واما الحقيق بالاستحاضة والنقاء  
 فمخبرنا من قول طريف لاختصاصه بالرجل كما لا يخفى ومع هذا احتج الى حمل قوله عليه السلام ما يخرج من  
 طرفه على المنكر وخروج المعروف بين الناس وهو البول والغائط والريح والمني والافه يخرج غير  
 هذا ايضا كالدم والحصى والدرود ونحو ذلك مع انه ليس بناقض **قوله** واجابني الشيخ ابيه الله صلى الله عليه  
 وقد وصفه الله العلامة قبل الله دمه في الخ والمزني بالحسن والاكثر وصفه بالحق ومادة الاطلاق فيهم  
 ما وقع في بناء الجاشي قبل الله سمع وهذه عبارة الحسن بن علي بن النعمان مولى بني هاشم ابو علي النعمان  
 الاعلم فقه له كتاب نوادر صحيح الحديث كثيرا لغايد قد ذهب العلامة ربه الى ان الوثيق انما هو راجع الى  
 الاب لا الى الابن وانما انما راجع الى الابن كما يعلم من تتبع كتاب الجاشي وذلك انه وثق الاب في ما يروى  
 عاده اذا وثق الاب مع الابن يكون الوثيق واجبا الى الابن وقد استفاد بعضهم من ضعفه من ضعفه  
 بانه صحيح الحديث واعتبروه الغاضل الاستر اباي صاحب الرجال بان وصف الكتاب بكونه صحيح الحديث  
 انما يفتقر الى الحكم بضعه حديثه اذ اعلم انه من كتابه لا الحكم بضعه حديثه مطلقا كما هو مقتضى الوثيق والكتاب  
 انما اذا كان صاحب كتاب صحيح فلا يكون نقله في الغالب الآمنه وان نقل من غيره فالظن ايضا انه لا ينقل  
 الا ما هو عنده واما عوام فقد ضبطه العلامة بن واقعه بن عبيد بن ابي عمير بالصادق المجتهد والعيون المعجزة وضبطه  
 ابن داود والقياد والعيون المجتهدين والذي في فختنا يوافق هذا الضبط **قوله** على اى الحالات  
 قال في الجليل المتيقن يمكن ان يكون للعهد الذكرى اى على اى حاله من الحالات الثلاثة المذكورة **عنى**  
 الركوع والسجود والمشي فلا استفاد منه ان نوم التائم الممكن مقعده من الارض ناقص بل يستفاد ذلك  
 من الاحاديث الاخرى ويمكن ان يجعل الاستغراق في ذلك على ان مطلق النوم ناقص ولعل العمل على التاخي  
 انما هو جسيم لتأسيس على التاكيد انتهى والمفهوم من سياق الكلام هو الاستغراق كما لا يخفى **قوله**  
 واجابني الشيخ صحيح ومحمد بن قوليه قد وثقه الزاهد بن طائوس في ترجمة الحسن بن علي بن فضال  
 وقوله طائوس ان اذهبا النوم بالقل اعتمد من تعيين الفقهاء رضوان الله عليهم بذهاب الحاشيتين

وذلك لان في مقدمات النوم قد يذهب العقل ولا يذهب الحاشان ولكن سيأتي بعد هذا تعليق الحكم على  
 الجمع **ومع** يكون المراد ذهب العقل ذهبا تاما وذهبا متنازعا وقال شيخنا الهادي رحمه الله مرثية وقال  
 يوسع من قوله عليه السلام اذا ذهب العقل حيث على نقص النوم يذهب العقل ان كل اذهب العقل من كذا في  
 اوقات فتر ناقص الوضوء وان كان للكلام في ذلك الحديث على ذلك بحال لا يجوز ان يكون مخصوصا بالنوم  
 مدخل ولا طالع في ذلك بخصوصه على نفس ولكن نقل احاديثا **الاجماع** عليه انتهى وقد مضى ان الاماؤه ونحو ذلك  
 تحت النوم من باب التبيين **قوله** وهذا الاستدلال صحيح وقوله عليه السلام لا ينقص النوم الا حدث والنوم حدث  
 فذلك احاديثنا وضمان الله عليهم في معرف الاستدلال على ان النوم ناقص ثم يفتن الماير وعلى الاستدلال به  
 من الاعتراض واصله انه على التكميل حصص الناقص للوضوء في الحدث لاصح الحديث في كونه ناقصا فيكون هذا  
 ان يكون بعض احدثين ناقص للوضوء كالنوم فانه لم يبين عليه السلام في الخبر سوى ان النوم حدث ولم يبين  
 كونه ناقصا وما ان اللقدسان لا يتطمان بحيث يتبين ان النوم ناقص في شيء من الاشكال الاربعه فما  
 توجيه الاستدلال به حتى يعلم من ان النوم ناقص وقد عصى عنه الاعلام بوجه اولها ماصار اليه العلامة  
 طاب ثراه في الجمع والمنتهى وقد ترجح في المنتهى وحاصله ان الاستدلال غير مبنى على رابعة الى واحد من  
 الاشكال وذلك ان اللقدسان الاولى شطرت على قضيتين مختلفتين كيفما احدهما لا ينقص الوضوء بالحدث  
 والثانية الناقص للوضوء حدث وكل واحد منهما لا يتبع بانضمامها الى القدمة الاخرى وهي قوله عليه السلام و  
 النوم حدث لان نظام السالبة مع الكبرى لا يتبع شيئا لعدم اتحاد الوسط وكذا الموجبة لان الموجبين  
 في الشكل الثاني عقيم فاذا لا يدخل في الاشكال الاربعه ولكن الجواب من جهة اخرى وهو ان كل واحد من  
 الاحداث فيجبنا اشتراك واما اشتراك وهو مطلق الحدث مغاير لما به الاستيان ونحو خصوصية  
 كل حدث ولا شك ان تلك الخصوصيات ليست احداثا ولا لا كان ما به الاشتراك اطلاقا فانه لا يتبادر  
 بغير ما يرتد على الكلام اليه وذلك موجب للشك فاذا انتفت الحادثة على الميزات لم يكن لها مدخل  
 في النقص فلما يستند النقص الى المشترك الموجود في النوم على حكمه في الثانية ووجود العلة يستلزم  
 وجود المعلول ويمكن ان يكون مبنى تحقيق العلامة هذا على محاولة ارجاعه الى الشكل الرابع بل هو  
 الاولى وذلك انه يصدر بيان استنتاجه على قية احد الاشكال الاربعه فيصير في قية قولنا كل حدث

ناقص والنوم حدث فينتج بعض الناقص نوم كما سيأتي وقد اعترض على هذا التحقيق صاحب التقي و  
 صاحب اللذات قدس الله روحهما بما حاصل ان الاحكام الشرعية لا تجري على الكليات باعتبار وجودها  
 الخارجية ولا يرب في صدقها الكلي حقيقة على افرادها الموجودة المتمايزة بالخصوصيات فتكون الخصوصيات  
 بعض المراتب لفظ الكلي فكيف لا يكون لها مدخل في النقص ثم ان عدم صدق الكلي على الخصوصيات  
 بانفرادها سلم واللام منه ان لا تكون هي وحدها ناقصة والاشراك كذلك فاما في خبره الناقص و  
 ثابتهما اما ذهب اليه صاحب جيل الميان من انه يتدخل على استلزامه المطلوب وان لم يكن مستحكما  
 لشرائط القياس كما قاله في قولنا زيد مقتول بالسيف والسيوف التحديدية فانه لا شك في اتساع  
 زيد مقتول بالتحديد مع عدم جريان على قية شيء من الاشكال وثالثها اما قاله صاحب المداكر من الله  
 من حيث قال ولا يلزم ان يقال لحدث في المقدمة الاولى ليس المراد به حدثا معينا ولا حدثا ما بعده  
 المقام بل كل حدث واذا ثبت مجموعها كان عفاها ان كل حدث ناقص للوضوء فيمكن جعلها الكبرى للمقدمة  
 الثانية من باب الشكل الاول ويكون الغرض الاشارة الى بيان المتعنتين مع قطع النظر عن ترتيبها ويجوز  
 ان يجعل خبري الثانية ويكون من الشكل لكون الحدث موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى وينتج ببعض  
 الناقص نوم وراجعها ما ذهب اليه جماعة من المتأخرين وهو الاقوى وحاصله ان الجملة عليهم السلام ما كانا  
 بصلة الاستدلال ولا هو لما توسع منهم وان كان يقع في كلامهم فاما من طريق الاتفاق وذلك ان خبرهم  
 من القام مثل هذه الاحكام تفهيم عوام الناس واكثر لا يفهم مثل هذه الاستدلالات الخفية الموقوفة  
 على معرفة القواعد المنطقية مع ان كلامهم عليهم السلام حجة في نفسه فلا يحتاجون الى الاستدلال  
 عليهم لما ذهب جماعة من جمهور المخالفين الى ان الوضوء ينتقص بامر كثيره ليست من الاماثل  
 كترجيع الدم ولس التواء والقي وكل امته النار ونحو ذلك وذهب اخرون منهم كما نقلناه عنهم  
 الى ان النوم لا ينقص الوضوء وقام عليه السلام الزد على الجماعة في دفعه الى الجماعة الاولى بالمقدمة الاولى  
 على الجماعة الثانية بالمقدمة الثانية والى هذا يشير كلامه التقى حيث قال قلت الغرض من هذا الحديث  
 نفى النقص عما لا يصدق عليه اسم الحدث ولما لم يكن الاسم واضح الصدق على النوم في اللغة والعرف  
 مع انه من جملة النواقص صرح باطلاقة عليه ما يجاز اولى العرف الخاص والحقيقة الشرعية بعض

ناقص النوم

عبدالمعز

مجلس المبتلى لغیر او لفظ

مطلقاً بل انما الإخباران الوضوء بقصد الترتيب للصلاة عند مراعاة الوقت وقريباً من بل القولين  
تقديمه مطلقاً لكن بقصد الترتيب لا بقصد الوجوب متجسداً على ما ذهب إليه شيخنا الشيخ الطوسي  
تعمده الله رحمة من الأكفاء بديانة العترة في جميع العبادات من غير تعرض للموجبه وهو الأقوى وأعلم ان  
عبادة الكافي مكان من بعد طعم النوم قايماً او قاعاً ضد وجوبه الوضوء والظاهر ان عبادة الكافي في  
الاصل ما هنا تعييف وتصرف من التناهيين **قوله** وبهذا الاستدلال في قوله عليه السلام ولا ينقض اليقين  
ابداً بالثبوت ولكن ينقضه بيقين اخر هذه قاعدة كلية وقد تضمنت النهي عن يقين اليقين بالثبوت  
انه نهي عن تخريره لا في كراهة خصوصاً النهي الواقع في العبادات وذلك انها وظايف شرعية وليست من  
افعال العباد ومعاملاتهم حتى يجري فيها الزيادة والنقصان ولما وضو العبد في غير ما ليس بقصد الكافي  
الأول بل هو ما يفيد زيادة احكام واتقائاً وهذا القاعدة الكلية يجوز ان تكون مخصوصة بالوضوء  
وحده بقرينة المقام فتكون اللام في اليقين للعهد الخارجي ويجوز بها في كل العبادات فيكون الالام  
للعهد الداخلي وحده ففائدة كثيرة وعما يروى في أكثر الموارد الخالية من النص مثلاً احكام الشكوك  
الواردة في الصلاة يكون على هذه القاعدة هو البناء على الأقل لا على المتيقن الا ما خرج به دليل خاص فكما لم  
يجز به دليل خاص يكون حكم البناء على الأقل ونحو ذلك من موارد بيان هذه القاعدة ويجوز ان تكون اللام  
للاستغراق فتكون جارية في المعاملات ايضا وعبارة آية قوله ايذا يعني في كل المواضع فتكون جارية  
هنا لكثير من ان يحصى فنقول هناك ايضا الا انما أخرجه الدليل فان الشارع في موارد كثيرة قد اطلق  
العلم بالظن الحاصل بعد كما في شهادة الشاهدين واخبار المالك ونحو ذلك **قوله** واخبرني الشيخ  
آية الله عن أبي القاسم حسن بك ابي بصير بن هاشم وذلك ان الشيخ قال في النهي ان احوالنا  
قالوا انه اول من نشر حديث الكوفيين بقم فيكون مدعياً لا توثيقاً ولكن الظاهر صحة حديثه كما ذهب  
اليه بعض مشايخنا لا تروى عن جماعة من أئمة الحديث وروى عنه جماعة العصابة كعبد بن عبد الله وقد  
بن الحسن الصفار واحمد بن دبير وغيرهم او صدوقان والكليني والطوسي قد رآه الله اولهم قد نقلوا  
بالقول مضاعفاً الى تعاقبه حديثه فيكون حديثه صحيحاً وقال شيخنا البهائي رحمه الله في حديثه كان ذلك  
يقول في استحيان اخرج حديثه من ملك الفقيه وأعلم انه قد فتح لنا في مثل هذا المقام فائدة كتبها

فكتابنا الموسوم بكشف الاسرار في شرح الاستبصار ونشرنا الى بعضها وهو انك قد تحققت ان  
تنوع الحديث الى الانواع الاربعة الصحيح والحسن والثقة والضعيف انما حدث من العلامة **ره** ونقله  
فاصل على اعلی تخصيص عبارات كتب الرجال المتقدمين مثل الجاشي والكشي والشيخ الطوسي وروان  
الله عليهم كل عبارة تنوع من انواع الحديث ومن جملة الخبر الحسن فجعلوا عبارات المدح الخالية من التوثيق  
مخصوصة به وقد عرفت ايضا ان الاصطلاح القديم بين قدماء الاصحاب غير هذا كإتياء ومن هنا  
تروى شيخ الطائفة في كتابيه قد حكم بتضعيف بعض الاخبار وهو صحيح بالاصطلاح الجديد وحكم ايضا  
بصحة بعض الاخبار وهي ضعيفة بهذا الاصطلاح وبالجمل فخالف الاصطلاحين مما لا ينكر فاذا اعتقد  
هذا فاعلم ان الثقة بين رضوان الله عليهم ما كانوا يعملون بانها من اصطلاحهم بسبب نداس الأصول  
الاربعة والكتب التي قبلها اربعة الاف وحدث اصطلاح جديد حتى يضيء لهذا الاصطلاح الجديد  
عبادات تخص كل نوع منه باسم بل كانت عباراتهم مخصوصة بذلك الاصطلاح الذي كان عرفاً بينهم فلما  
ارادوا ان يذكر احوال اهل الرواية بالتحفة والتوثيق ذكرها على اغانى مختلفة وذلك انه كان ثقة ضابطاً  
فاذا ارادوا ذكرها على طريق الاحوال والاعتقاد قالوا ثقة او عدل او نحو ذلك فاذا اردوا بيان احوال  
على طريق التفصيل ذكرها بسبب توثيقه وحسنه الى ان كان وكذا الواحد من ائمة عليهم السلام واشي  
عليه السلام فاسئل وان اول من نشر الحديث سئل كذا كما في ابي بصير بن هاشم فمادهم من ذكر امثال هذه العبا  
تضعيف احاديث هؤلاء الرجال بل يمكن ان يقال ان دلالة هذه العبارات المفصلة على التوثيق احكم من  
دلالة قيمتها وذلك ان هذه العبارات دعوى عن غير دليل فانه ربما كان السبب فيه ما ذكره ذلك السبب  
لم يكن كافياً في توثيق ذلك الرجل بالاصطلاح الجديد كما هو معروف بين متأخري اصحابنا مثلاً ما ذكرنا  
عمر بن خطلة ولم ينص القدماء عليه يخرج ولا تعديل قالوا ان الشهيد الثاني نور الله وجهه قد نص على توثيقه  
فقبلوا التوثيق ولم يلبوا الا من ابن اخيه ثم قال ولا للمحقق شيخنا الشيخ حسن احسن الله اليه وبعدت عبط  
والذي في بعض قرائده ما صورته عن عمر بن خطلة غير مذكور يخرج ولا تعديل ولكن لا تروى عندي انه ثقة  
لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت اذا لا يكتفينا بالحال ان الحديث الذي اشار اليه ضعيف  
الطريق فقلنا به في هذا الحكم مع ما علم من انقرا به عن غير ولا الوقوف على الكلام الامير لم يحتج به

فكتابنا الموسوم

اليقين

الظاهر ان الاعتماد في ذلك على هذه النجاسة انتهى مع احتمال ان يكون قوله عليه السلام انما لا يذهب علينا الاكاذيب في خصوص هذه الكاذبات لا شهادتها الوقت ووضوح معناها بالجملة فانه لما ذكر السبب في التوثيق ورواه عليه السلام بعد الدلالة عليه ومنه اضاف بعض المحققين من اصحابنا المتأخرين توثيق كثير من الرجال الذي لم يترجم لهم بالمعقودين والذي استفاد والتوثيق من عبارة تضمنت مدعا كما قال في البرهان بن سبيل في ثقة لان الكليتي مدعى في باب الوقوف بغيره وكذا وافقوا البرهان بن سبيل في الاشارة الى السيد في كتابه عنه في بيع الشيعة من غير الصاحب عليه السلام ونحو ذلك مما تقدم في هذه من هذا الكتاب فضلا عما مر من هذا التحقيق ان اكثر عبارات المدعى تدل على التوثيق فيكون الحديث صحيحا للكتاب في هذا الكتاب من طبق الحديثين فحين ان الله عليهم وروايتهم في تصانيف اسانيد الكتاب انما الله تعالى على ما ذكرناه هنا هذا ما يتعلق به سندنا واما مسنده فقوله عليه السلام وكل نوم يكوم المراد بالكتاب هنا ابطال الوضوء لعل وجه المعبر بلفظ الكراهة اشارة الى كراهة النوم بعد الوضوء وقبل فعل الصلاة لان الوضوء لا يكون الا بعد فعل فقهها الا اذا ذكرنا **قوله** محمد بن علي بن محبوب صحيح والعباس هو ابن معروف ومحمد بن اسمعيل ابن فرج وفي الاستبصار بعد هذا الخبر انه يحتمل على انه لا وضوء عليه ولكن عليه التيمم لانما يتحقق الوضوء لا يتحقق يوم الجمعة دون غيرها والوجه في ان يتم ويصل في ان الغرض الجمع توجها واعاد الصلاة لانه لو بقيه على الخروج من المسجد ثم نقل حديث السكوني دليلا على هذا التأويل كما ساق في هذا الكتاب وقد استبعد صاحبنا في رده وقال لعل الوجه في ذلك مراعاة التيقن بترك الخروج للوضوء في تلك الحال او عدم تحقق العذر التام من النوم مع رجحان احتمال بحيث لو كان في غير هذا الموضع للمعترض محسن الاحتياط بالامارة وحيث انه في حال منوطة فالاحتياط ليس بطلوب انتهى والظاهر هو الحمل على التيقن وجب صلاة التيمم في جميع الحالات الى ما عداها كما هو المشهور ولم يذهب الى الامارة سوى ابن الجينيد الشيخ في بعض كتبه ومن ثم ذهب اكثر اصحابنا الى حمل الامارة على الاحتياط واعلم انه يتفاد من قوله عليه السلام ذلك انه في حال الضرورة اشارة الى حال هذه الضرورة ويناسبه التحقيق الواردة في الشريعة التحريمية

**قوله** شدة كراهة الله تعالى بعد النوم للوضوء المانع من الذكر ويدل عليه ما اخبرني به الشيخ صحيح قوله والوضوء عليه ادا به الاشتداد القليل الذي لا يمنع التيمم قيل وانما ذكر الراوي بعض الرواة

عبد الله

عليه وادفع بقوله وهو قاعدة رجاء في ان يرخس عليه السلام في ترك مطلق الطهارة وطهارة في ان يكون في حال القعود ويمكن المعقود من الاضغ غير ناقض للطهارة كما ذهب اليه بعضهم وخصوصا اذا كانت الطهارة متعينة وقوله اعني بمعنى تام وقوله عليه السلام اذا اخفى عنه الصوت فقد وجب الوضوء هو مناط الاستدلال الشيخ في النقص بالانتهاء ونحوه وقد بعد الفاصلان قدس الله روحهما واعتبر المحقق في المعبر على هذا الاستدلال بما مضى من قول الراوي فيما اعني بمعنى تام فقوله عليه السلام اذا اخفى عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء في قوة قوله اذا اخفى عنه الصوت في حال اغفائه فقد وجب عليه الوضوء واجاب عن ذلك بان كلامه عليه السلام مطلق فلا يتقيد بالمعقود الخاصة وهذا الجواب كما ترى لان النصير في قوله من يرجع الى الرجل الحديث عنه وهو الدعاء اعني فيكون التيقن بايقاعه واما الاستدلال على النقص بالانتهاء ونحوه فمع الإجماع الاستدلال بما دل على حكم النوم من رواية لا ولوية وذلك انه اذا وجب الوضوء بالنوم الذي يجزئ معه الحديث كما يدل عليه اناطلة باذالة العقل وجب في الانتهاء والسكر بالطريق الاولى واما العلامة نور الله ضريحه فقد جعل المدعى النقص بكلا ازال العقل واستدل عليه بهذا الخبر وادفع عليه شيخنا الزهائي بان على هذا الاعتبار يصير الدليل اخص من الدعوى اذ ربما زال العقل بمجنون او سكر من غير دخل في القوة السابعة وهذا ما افتقاه المقام من الكلام في هذا الحديث على طريقة الاحجاب واما تحقيقه على نحو ما سخر لنا في مثال هذه المقامات فخوان الاستدلال على حكم الانتهاء والمجنون والسكر بالاولوية المفهومة من النوم حتى يكون من باب قياس الاولوية فقد قدسنا ان قياس الاولوية لاهوز العمل عليه الذي ورد من الشرع انما هو تيقنه والرد على من جده دليلا من العامة ولا بأس بالاشارة هنا الى بعض الدلائل منها الاجابة المتواترة بالرد على اصل القياس للتأويل باطلاتها ونحوها موضع النزاع مثل قول ولا تا امام عبد الله عليه السلام ان اصحاب المقاييس طلبوا العلم بالمقاييس فلم يردهم للمقاييس من الحق الا بعدا ونحو ذلك من الاخبار ومن خصص الاخبار بقياس المساواة فعليه الدليل ولم يوجد منه رواه شيخنا الصدوق في باب الثابت عن ابيان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل قطع اصبعه من اصابه المراكمة فيها قال عشرة من ابل قلت قطع اثنان فقال عشرة قلت قطع ثلاثا قال ثلاثون قلت قطع اربعا قال عشرة قلت سبحان الله يقطع ثلاثا فيكون عليه ثلاثون فيقطع اربعا فيكون عليه عشرين ان

نفي الابطال في نسق العلة

هذا كان سلباً ونحن بالعرفان قبحنا ما نحن قائله ونقول الذي قاله الشيطان فقال له يا ابان هذا حكم  
 رسول الله صلى الله عليه واله ان المرأة تعاقب الرجل التي اذا بلغت الثلث رجعت المرأة الى اللهفت  
 يا ابان انك اخذتني بالقياس والسنن اذا قيست بحق الدين وهذا صريح في ان ذلك الرجل انما كان قايماً  
 من نوع قياس الاولوية فزده عليه التمس وتفاء ومنها ما حكى جحانه عن ابليس بقوله طقتني من نار وخلقته من طين  
 ومن هنا قال ابو عبد الله عليه السلام لا تقبلوا فان اول من قال بالبصر حيث قال ان حيواناً تكيف سبحانه وذلك  
 ان خلقته من نار وخلق ادم من الطين وهذا هو قياس الاولوية فان الشيطان طعن ان علته الشرع والاطاعة  
 العنصر المادي والعنصر كان بغيره انه اشرف من عنصر التراب لانه يطلب المحيط العالم بخلاف عنصر التراب  
 يطلب المركز السفلي فزده على قايسه ومنها رواه مشايخنا قدس الله ارواحهم عن مولانا الامام ابو عبد الله  
 عليه السلام انه قال لا يخيئه لوكا ن الذين يؤخذ بالقياس لوجوبه على الخافض ان تصحى الصلاة لانها افضل  
 الصوم الغير ذلك من الاثار والكثير من ذلك الذي يصح على قايسه في قياس اولوية ومنها ما اشرنا اليه سابقاً من قياس  
 الاولوية من جملة القواعد الكلية التي ينشأ عليها من الجزئيات ما لا يحصى مع سهولة استنباط الاحكام من مبادئ  
 كان دليلاً شرعياً لم يقبل الاثمة عليهم التمس ذكرهم مع تفريق الشيعة في اقطار الارض وعدم تمكنهم من القول  
 اليهم عليهم السلام في مراجعتهم ما يحتاجون اليه وكانوا يأمرون شيعتهم من اهل البلدان البعيدة اذا اشكل  
 عليهم حكم القضاء ان ياتوا الى القاضي البلد فياخذونه وياخذون بخلاف اقوالهم ان هذا ليس بالقضاء  
 الكلية كما لا يخفى ومنها ان احكام الشرع منها على اختلاف المتخالفات وتمثيل المتخالفات واعطاء  
 النافق ما يزيد على حكم الكامل كما يظهر من تتبع مقادير الترجع الواردة في حكاية الابار وتنظيمها من  
 الخفاسات الواقعة فيها فاذا ورد مثل هذا في الشريعة فكيف نعطي المتروك حكم المذكور ومقتضى يحصل  
 لنا الظن الشرعي بمثله فاذن التوقف في شأنه حتى تعثر على الدليل هو الصواب واما استدلال الفاضلين  
 نور الله قلوبهم في هذا الحديث على حكم الاغواء والاسكار والجنون بقوله عليه السلام اذا حضيت من الصوت حيث  
 كانت العلة منصوبة فقطح فهو من باب قياس منصوص العلة الذي ذهب اكثر علماءنا واوليائه  
 عليهم الى حجية استدلاله بان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح المخفية والشرع كاشف عنها فاذا افق  
 الشارع على العلة عرفنا انها الباعثة والموجبة لذلك الحكم ولا نهولم يتعد الحكم من المنصوص عليه الى

السكوت

لا يدل في العرف على أن حكم الإغناء والسكر مثله حتى يكون هذا في دلالة العرف داخل تحت ذلك كما دل  
 تحريمه الصريح تحت تحريمه التام مع أن الظاهر أن هذه العلة وهو كون النوم ناقصا لا يحتمل الحدث  
 إنما ذكرت في بعض الأخبار مما شاع مع العامة القائلين بعدم نواقضه النوم ويكون حاصل الروايات  
 تقولون بنواقضه الحدث والنوم أيضا يحتمل الحدث فيكون ناقصا وهذه العلة لو كانت هي العلة الحقيقية  
 لخرجت في صورة ما إذا كان الإنسان جالسا ولكنه غافل عن حاله من خروج الريح ونحوها مما إذا كان  
 متطهرا في وقت الصلوات للتباعد كما إذا أتوا الصلاة الصبح وبقي على تلك الطهارة الصلاة  
 الظاهرة في تحصيل خروج الريح منه إذا كان غافلا مع أنه لم يحكم عليه بيقض الوضوء فلا يكون هي العلة الحقيقية  
 كما لا يخفى فلا يخفى هنا بالاولوية كما قال به صاحب المدالك طاب ثراه وأما منصوص العلة فقد  
 عرفت أيضا عدم جحيتها نعم يمكن أن يقال هنا ثبوت دلالة الإغناء ونحوه ما عطل الحواس من باب دلالة العرف  
 حتى يكون ذلك المسكوت عنه لعظم من جملة أفراد المذكور كما قال الحكماء أخفى الصوت وعطلة كل أظفار  
 وأما حكم السكر ونحوه فما ذهب العقل ولم يذهب الحواس فهو مدلول عليه بثبوت هذه الدلالة ببعضه <sup>المعنى</sup> ابن  
 التقديرة التي قال فيها الرضا عليه السلام إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء والحاصل في مثال هذه النقا  
 أن دلالة العرف إذا وجدت على مقتضاها والأفلا اعتبار الغيائات على ما عرفت قوله فالذي يدل على ذلك  
 ما أخرجه الشيخ عن أحمد بن محمد صحيح وجملة قوله وكل النوم يكن كالميت لما قبلها فكانت عليه السلام بين  
 النوم الذي ينوبها العقل بأن علامة عدم سماع الصوت قيل وإنما خالف بين المتعاطفات الأربعين  
 للناسخ التعريف واسلوب العطف لأن دجاج الأربع جميعا تحت للوصول الواقعة بدلا عنه وكون كل  
 قما منه وأما الخامس فموقوف عليه وتسميه والاستفاد من أخبار هذا الباب بتفصيل الغايط الناقص  
 خرج من الخرج الطبيعي والحكي الأهاب رضوان الله عليهم ما خرج من جرح ونحوه إذا صار معاذا أحب  
 العرف واستدل الطبيعي وأما الشيخ قدس الله روحه فقال أنه ان خرج من تحت المعدة نقص وان خرج من  
 فوقها لم يقض لأنه لا يخرج غايطا وهو شبه بالقي وحكم المحقق به ضعف هذا التفصيل وذلك أن  
 الغايط قد جاء دائما المفضل المحضونه فقد مضى المعدة الطعام وانزع الأجزاء الغذائية منه  
 يبقى الشغل فكيف خرج تناوله اسم الغايط سوى خرج من فوق السرة أو من تحتها وإجابه شيخنا البهائي

تقديرة الله برحمته بأن غرض الشيخ أنه إنما يبي غايطا بعد أخذناه من المعدة إلى الأمعاء وقلعه الصوت  
 النوقية الكيلوسية التي كان عليها في المعدة أو قبل الأخذ من المعدة فليس يغايطها من قبل التي  
 وليس مراده وقوع الخرج في أسفل المعدة أو فيما عليها إذا بقيت تحتية نفس الخرج وفوقية بل يخرج  
 الخارج بعد أخذناه من المعدة وصيرورة تحتها أو قبل ذلك غايته أنه ربه عما يخرج قبل الأخذ بها  
 بما يخرج من قوتها وما يخرج بعد بما يخرج من تحتها والأمم فيه سهل قوله وأما ما ذكره بعد ذلك من  
 والاستحاضة والنفسا ومن الأموات إلى آخر كلامه فإذ أبطلت الكبرى قيل عليه إن استلزامه  
 إبطال الكبرى للصغرى محل تأمل فإن المنع من الدخول في الصلاة بعد هذه الأحداث اللوجية  
 إذا كان قبلها على الوضوء قد يكون بسبب لزوم الغسل فإذ حصل الغسل ارتفع المنع ويكون الوضوء  
 باقيا بالاستصحاب وبالمجمله انقضاء في هذه المسئلة يحيد هذا الدليل شكله مع حصول الأسباب  
 بعض الروايات فلا بد من انضمام دعوى الإجماع أن كان أو غيره انتهى أقول أما الإيجاب الاستحاضة للوضوء  
 فقد ذهب إليه أكثر الأصحاب وقال ابن أبي عمير لا يجب في الاستحاضة القليلة وضوء ولا غسل وقال ابن  
 بكير لا يجب لها غسل واحد في اليوم والليله وهذا القول نادرا والأخبار الصحيحة دالة على الشبهة  
قوله فالدليل على ما أخرجه الشيخ صحيح وليس المصنف في حصول الطلاق الموجب بل للموجب الخارج من السيلين  
 فلا يرد النص النوم وأما الذي أفوضنا حقنا لموجب وأما الدماء الثلاثة فهي خارجة بآراءه خطا لا  
 ومع هذا فالظاهر أن المصنف أضاف بالنسبة إلى ما رتبته العام من كونه ناقضا وأما قوله بعد ويحياها  
 أنه يجوز على صورة الشك في خروج الريح لأن الشك في خروجها لا يوجب الوضوء وذلك لما رواه معاوية بن  
 عمار في الصحيح قال قال أبو عبد الله عليه السلام إن الشيطان يفتن في دبر الإنسان حتى ينجس أنه قد خرجت  
 منه ريح فلا يقض وضوءه الأربع <sup>المعنى</sup> له بها أو يجيد ويحياها قوله ولخبري الشيخ أياه الله تعالى جميع الكلام  
 في سند هذا الحديث يستدعي تحقيق حال رجلين الأول محمد بن اسمعيل الذي يروي عنه شيخنا الكليبي  
 طاب ثراه وقد وقع الاختلاف في بيان الحديثين فذهب جماعة منهم القائل للسترى والشيخ المحقق الشيخ  
 عبد النبي الجزائري قدس الله روحه إلى أن ابن نوبع واستدلوا عليه بوجوه أولها أنه مع الغسل في مرة  
 واحدة فإن يروى عن هشام يروي عنها بلا واسطة وثانيها أن الخامس حكى في شأن ابن نوبع أنه أدرك

غزة في ربيع

يكون هذا من اتفاقيات المطردة **السادس** ان ابن زريق من اصحاب الائمة الثلاثة اعني الكاظم والرضا  
 الجواد عليهم السلام وقد سمع منهم سلام الله عليهم احاديث متكررة بالمشاهدة فلو لغيره الكليبي كان قيل  
 عنه شيئا من تلك الاحاديث التي نقلها عنهم سلام الله عليهم بغير واسطة لتكون الواسطة بينه وبين كل  
 امام من الائمة الثلاثة عليهم السلام واحدا فان قلت الواسطة شئ مطلوب وشدة اهتمام المحدثين بعلم  
 الاسناد امر معلوم ومجتنب اسمعيل الذي يذكر في اول السند ليس لرواية عن احد المعصومين عليهم  
 السلام بل من واسطة اصلها جميع روايات عنهم عليهم السلام انما هي بوساطة عديده فان قلت لئلا تشر  
 في هذه الوجوه عالج داسع كما يات في الاول بان لقاء الكليبي من لقي الكاظم عليه السلام غير مستنكر لان  
 وفاته عليه السلام سنة ثلاث وثلاث مائة وفاته الكليبي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وبين وفاتيهما  
 مائة وخمسة واربعون سنة فغاية ما يلزم تميموا بن زريق الى قريب مائة سنة وهو غير مستبعد في  
 الثاني متبع كون تلك العبارة نصا في ذلك ولو سلم فلعل المراد بالادراك الروية لا ادراك  
 الثبوت فقط **وفي الثالث** بان المزية العظمى دفية الائمة عليهم السلام والرواية عنهم بلاد واسطة  
 لا يخرج المعاصرون لهم من دون روية ولا رواية فيجوز ان يكون ابن زريق عاصرا في الائمة عليهم السلام  
 لكنه لم يزل قلت اكثر هذه الوجوه وان امكن المتابعة فيه بانفراجه لكن الاضغان انه يحصل من  
 مجموعها ظن غالب يتاخر العلم بان الرجل المتنازع فيه ليس هو ابن زريق وليس الظن الحاصل منها  
 ادرك من سائر المثلون المعول عليها في علم الرجال كما لا يخفى على من خاض في ذلك الفن وما روي  
 اعلم اذا مقرر ذلك فقول الذي وصل اليه بعد المتبع التام ان اثني عشر رجلا من الرواة كثر  
 في التسمية بمحمد بن اسمعيل سوى محمد بن زريق وهم محمد بن اسمعيل بن ميمون الزعفراني ومحمد بن اسمعيل  
 بن احمد البرقي الرازي صاحب الصومعة ومحمد بن اسمعيل بن خيثم الكوفي ومحمد بن اسمعيل  
 الجعفري ومحمد بن اسمعيل الحلبي ومحمد بن اسمعيل الصيرفي العتي ومحمد بن اسمعيل البغدادي النخعي  
 ومحمد بن اسمعيل بن رجاء الزبيدي الكوفي ومحمد بن اسمعيل بن عبد الرحمن بن الجعفي ومحمد بن  
 اسمعيل المخزومي المدني ومحمد بن اسمعيل البغدادي ومحمد بن اسمعيل بن سعد الجعفي اما محمد بن اسمعيل  
 بن زريق فقد عرفت الكلام فيه واما من هذا الزعفراني والبرقي من العشرة الباقيين فلم يوثقوا

ابا جعفر الثاني عليه السلام وقال في حق ابن شاذان انه يروي عن ابي جعفر الثاني عليه السلام وقيل انهما  
 عليهما السلام وكيف كان فريانهما متعارف فلا يعيد روايته احدهما من الاخر بخلاف صاحب الصومعة وغيره  
 من شاركيه في الاسم وثالثها انه يروي عن النخعي عن ابي العباس ان محمد بن اسمعيل هذا سمع من مصنفين  
 ومحدثين عيسى بن يونس بن عبد الرحمن وهذا الطبقة وابن شاذان من جملة هذه الطبقة فان يونس بن  
 اليزيد الرضا عليه السلام ورابعها ان الكليبي والشيخ قدس الله روحهما قد صفا في موضع من الروضة  
 موضع من التزيين عتق هذا السند بانه يروي في كل باق الاطلاقا عليه وذهب جماعة الى ان ليس ابن  
 زريق بل هو البرقي الذي قد اختلف في شأنه فوثقة النخعي وضعف ابن الغضائري والاعتماد الاول  
 وعليه اكثر فقها تارة وان الله عليهم وذلك ان ابن الغضائري قد ضعف من لا يتحقق اليقين في وثاقته  
 وبالحول فوثقه وقد استدل شيخنا الهادي نور الله ضريحه على انه ليس ابن زريق بوجه الاول ان زريق من  
 اصحاب ابي الحسن الرضا عليه السلام وابو جعفر الجواد عليه السلام وقد ادرك عصر الكاظم عليه السلام وروى عنه  
 وذكر علماء الرجال فيقاسم الى زمن الكليبي وبعده جدا الثاني ان قول علماء الرجال ان محمد بن زريق  
 ادرك ابا جعفر الثاني عليه السلام يعطى ان لم يدرك من بعده من الائمة صلوات الله عليهم فان مثل هذه  
 العبارات انما يذكرونها في اخرا ما يدركه الراوي كما لا يخفى على من له انفس بسلامتهم **الثالث** انه يروي  
 الى زمن الكليبي نور الله مرقده لكان قد عاشوا ستة من الائمة عليهم السلام وهذه مرتبة عظيمة انظر  
 بها احد من اصحابهم سلام الله عليهم فكان ينبغي لعلماء الرجال ذكرها وعدتها من اياه في حق الله  
 عنه **الرابع** ان محمد بن اسمعيل الرازي الذي يروي عنه الكليبي بغير واسطة يروي عن الفضل  
 شاذان وابن زريق كان من مشايخ الفضل بن شاذان كما ذكره الكشي حيث قال ان الفضل بن شاذان  
 كان يروي عن جماعة وعندهم محمد بن اسمعيل بن زريق **الخامس** ما اشهر على الائمة ان وفاة  
 ابن زريق كانت في خيرة الجواد عليه السلام **السادس** اننا استقرنا جميع احاديث الكليبي الموثقة بمحمد بن  
 اسمعيل فوجدناه كلها في رواية ابن زريق فانما يذكر في اوائل السند ويروي عنه بواسطتين هكذا  
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل بن زريق واما محمد بن اسمعيل الذي يذكر في السند  
 فلم يظفر بعد الاستقراء الكامل والمتبع التام بتقصيده مئة من المرأة بانه يروي اصلا بعيدا ان

من علماء الرجال احكامهم فانهم لم يذكروا من حال الكنانى والمجفى الا ان كل منهما كتابا ولا من  
 حال الصيرى والبلخى الا انها من اصحاب ابي الحسن **الثالث** عليكم ولا من حال البندقي الا انه نقل  
 حكاية عن الفضل بن شاذان ولا من حال الزيدى والمجفى والمزداني والجللى الا انه من اصحاب  
 الصادق عليه السلام وبقاء احدهم الى عصر الكليفي بعد من تواءم ابن بزيع وقد حكم متأخر واصحابنا قدس  
 ارواحهم بتصح ما يروى عن الكليفي عن محمد بن اسمعيل الذي فيه التواءم وحكمهم هذا قوية قوية على  
 احكام من اولئك الذين لم يوثقوا من احكام الرجال فبقى الامر بين الغفراني والبرمكي فانها اقتضا  
 من اصحابنا لكن الغفراني من لقي اصحابنا بالصادق عليه السلام كما نص عليه النجاشي في عدها من عصر الكليفي  
 فيقول لظن في جانب البرمكي فانه مع كونه رايا كالكليفي فزمانه في غاية القرب من زمان النجاشي  
 يروى عن الكليفي بواسطة واحدة وعن البرمكي بواسطة والكشي حيث انه معاصر للكليفي يروى  
 البرمكي بواسطة ويدفعها ايضا محمد بن جعفر الاسدي المعروف بمحمد بن ابي عبد الله الذي كان معاصرا  
 للبرمكي توفي وفاة الكليفي بقرين من ست عشرة سنة فلم يبق في عصره في قريه زمان الكليفي من زمان  
 البرمكي جدا واما ما رواه عنه في بعض الاوقات بتوسط الاسدي فيغير قادم في المعاصرة فان الرواية عن  
 الشيخ تارة بواسطة واخرى بدونها امر شائع متعارف لا خرافة فيه والله اعلم بحقايق الامور انتهى كلامه  
 وهو قوله الا انه نقل حكاية عن الفضل بن شاذان قال في نقال بقية على مشرق الشمسين ملخص هذه الحكاية ان  
 البندقي ذكر ان عبد الله بن طاهر اودى بختي مذهب الفضل فظهر الفضل له انه يعض عن راس الخطايا  
 عن سبب ذلك فقال لانه اخبر العباس بن السورى فخلص منه هذه الحيلة وقد استدل بعض اصحابنا  
 بذكر البندقي في هذه الحكاية على انه من تلك مدة الفضل وجعل هذا دليلا على ان محمد بن اسمعيل الذي فيه  
 التواءم انما هو البندقي لا البرمكي وانت خبير بان ذكر الرجل حكاية تجوز لغيره لا يروى على انه من تلك  
 يثني من الدلائل وقد اسدل ايضا بان البندقي والفضل اللذان يرويان والبرمكي وراى ورواى النجاشي  
 عن النجاشي يروى اقربا الى الظن من رواية عن الرازي ولا يخفى ان هذا معارض بملة فان الكليفي والبرمكي  
 وان كان الاخر اكلام انتهى وكنت حاشية اخرى على قوله ولا من حال الزيدى والمجفى الى اخره ان  
 قلت ان البرمكي ايضا لقي بعض اصحاب ابي عبد الله عليه السلام لانه روى عن عبد الله بن داهر وهو من

منهم

من اصحابه عليه السلام كما شهد به النجاشي حيث قال ان عبد الله بن داهر كان كتابي ويغفر الصادق عليه السلام قلت  
 شهادة هذه العيان بان الرجل من اصحابه عليه السلام غير ظاهر فان الكتاب اذا انتهت روايته الى المصنف يصح  
 عليه انه يروى عن العاصميين سلام الله عليهم عنه وان كان هناك واسطة واسطة او وسيط كما يصدق على الكافي  
 مثلا انه يروى عن العاصميين سلام الله عليهم وما يوضع عدم كون هذا الرجل من اصحاب الصادق عليه السلام  
 ان علماء الرجال الذين وصلت الينا كتبهم من تقدم على النجاشي واما عن كشي الطائفة في الفهرست  
 وفيه والعلامة في الخلاصة وابن داود في كتابه لم يذكر احدهم هذا الرجل في اصحاب الصادق عليه السلام  
 اصلا ولو لم يعلم العلامة وابن داود من تلك العيان ما فهمته انت لم يعلمها التنية عليه فان اهتمامهم  
 بالتنية على اصحاب الامنة سلام الله عليهم شد بذكر لا يخفى على من يراى كلامهم والله ولى التوفيق انتهى  
 والجليل في طلب تراجم انه البرمكي زهير صاحب التقي قدس الله روحه الى انه امد المجملين حيث قال  
 والجليل فاعتل اراة ابن بزيع او فتح في الاستقاء من ان يبين واما البرمكي والغفراني فكذلك ايضا الا  
 البرمكي يروى عنه في اسانيد كثيرة بواسطة والغفراني متقدم ايضا فانهم ذكروا انه ادرك اصحابنا  
 ابي عبد الله عليه السلام فلم يبق احتمال كونه امد المجملين ويحتمل غيرهم بل هو اقرب فان الكشي ذكره  
 ترجمة الفضل بن شاذان حكاية عنه وقال ان ابا الحسن محمد بن اسمعيل البندقي النجاشي يروى ذكرها ولا  
 يخفى ما في التزام صاحب الاسم المحفوظ عنه الرواية عن الفضل بن شاذان من الدلائل على الاقتصار به ونقل  
 الحكاية عن الرجل المذكور يوفى في ذلك فيقرب كونه هو في عصره الشيخ حكاية عنه ايضا ذكرها في ترجمة  
 احمد بن داود القزويني وقال في صدر الحكاية ذكر محمد بن اسمعيل النجاشي يروى ثمان حال هذا الرجل محمول  
 ان لم يعلم له ذكر الا بما رواه في تلك النجاشي كثير فائدة ولعل في اثار الكليفي من الرواية عنه شهادة بحسن  
 ما كان اجتماعا عليه في القليلة الشاسطة مضانا الى اتفاق حديثه وقد وصف جماعة من اصحابنا اهل العلاقة  
 امارات كثيرة هي في طريقها بالفتح وذكر الشيخ تقي الدين بن داود في كتابه ما هذا لفظه اذا وردت رواية  
 عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل ففي حقها قولان فان في لقائه لها اشكال متفق الرواية في حكاية الاول  
 بينها وان كانا مضمينين معنيين وفيهم من هذا الكلام بعض اصحابنا ابن بزيع ووجه الاشكال في اللقاء  
 على هذا التقدير واضح لكنت قد عرفت في هذا احتمال من غير الوجه المذكور ويريد ما اشار اليه ابن داود



**قوله** بلالة ما الخبرين بالشيخ مؤثوق وما بعده **قوله** وأخبرني الشيخ قال أخبرني أبو القاسم محمد بن عبد الله بن يزيد المقتدي بالديان الصغار قال بعض الأفاضل لكون الغالب في الكبار التلمذ أقبل الظان حب القرع عبارة عن الديان الكبار والذي يشابه حب البطين فيكون قد ذكر الكبار الصغار في الحديث **قوله** في تفسير العدة التي يروي عنها محمد بن يعقوب قال الشيخ محمد بن يعقوب في كتابه في أخبار كثيرة عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى قال والمراد بقولي عدة من أصحابنا محمد بن يحيى العطار وعلي بن موسى الكندي وداود بن كرون وأحمد بن إدريس وعلي بن إبراهيم بن هاشم وكلما قلت في كتابي المشأ إليه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد بن محمد بن علي بن إبراهيم وعلي بن عبد الله بن زينة وأحمد بن عبد الله بن أبيه وعلي بن الحسن وكلما ذكرت في كتابي المشأ إليه عدة من أصحابنا عن محمد بن زائدة عن علي بن محمد بن علقان ومحمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن ومحمد بن عيسى الكليني هكذا في الخلاصة وقال في الرجال الكبير وهو السند لا يدرى اتفقت النسخ على علي بن محمد بن علقان والموجود في الرجال على بن محمد بن علقان بعلقان قال علي بن محمد بن علقان ثم الظان محمد بن عبد الله ومحمد بن عبد الله بن علقان ومحمد بن الحسن والصغار فلا تفرق إذا جهالة محمد بن علقان مع وجود ثقة معه في مرتبة علي بن علقان الحاضرة على الكذب بعيداً **قوله** وأما الخبر الذي رواه الحسين بن سعيد موثق وإسناده إلى علي بن علقان الأول في عدة الأفاضل في السند وبإسناده **قوله** والذي يدل على هذا ما أخبرني به الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله العلامة في المنتقى بالإخبار وذهب ابن الجندب طاب ثراه إلى نفس الوضع والصلاة بالهقيقة لهذا الحديث وفيه غناء ولعل العمل على التفتية جيد فإن أبا حنيفة وأخيراً ذهبوا إلى نقص الخبر بها واستدلوا عليه بما رواه أبو العباس من أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي فجاءه خوي فردى في يده فقصت طوائف من التميم فأسرى النبي صلى الله عليه وآله الذي يفتكروا أن يعيدوا الوضع والصلوة وهو مرسل قال ابن سيرين لا تأخذوا بمرسل أبيه العالي فانه لا يبالى بما أخذوا عنه هذا فاعلم أن تروى في الكلام منافي شيئين **الأول** أن الشيخ طاب ثراه حمل الحديث الأول على قول لا عليك مع نفسه وكان وقوع الحديث عن مع أن هذا ليس من جملة النواقض إجماعاً وذلك لأن الطهارة بيقين ولما الحذر حالة النواقض الشديد فمن يومهم غير معلوم لأنهم يودون تعطيل الحوائج حتى يكون من باب النوم وإشباعه كما

مزان في المين واسطة بمحمولة أن مقام هذا الصحيح العظيم الشأن أجل من أن ينسب إليه هذا الحديث الحسن والقبول ما حقهناه ويعرف في خاطري أفعال الحديث المشتمل عليه في عدم الحسن انتهى كلامه زيداً كما هو قد وافقه على إرواه النيشابوري صاحب الغوالي بالدين حيث قال ومن جملة أغلاط جمع منهم أن بعضهم زعم أن محمد بن اسمعيل الذي يروي عنه الكليني هو ابن بزيع وزعم أن كلامه في طريقه الكليني عن محمد بن اسمعيل ولينهم من ذلك أن يكون الأصم ثقة الإسلام مدلساً في هذا الباب وأن بعضهم يزعم أن محمد بن اسمعيل هذا هو الزمكي صاحب الصومعة مع أن في كتابي الكشي عبارات ناطقة بأنه النيشابوري هذا كلامه وهذا ملخص كلام الأصحاب والاضاف أن كونه ابن بزيع في غاية البعد ومن ثم نقل الشيخ الصالح الشيخ محمد عن والده الحق شيخنا الشيخ حسن أفا في موضع من الروضة والتهذيب من المصنفين ابن بزيع وقع من هو العلم ولكن كثرة الروايات عنه وكونه من شيوخ الكليني شاهد على صحة حاله ووجهه وطريقه فوات عندنا من الرجال قطعاً الأمر الثاني في تحقيق سالم بن الفضل قد اختلفت فيه نسخ كتب الحديث وكتب الرجال في نفي ثقتها هذه المقابلة على نسخة الأصل بواسطة سالم بن الفضل بنصغيه وفي بعض النسخ سالم بن الفضل وفي بعض النسخ سالم بن أبي الفضل كما نقله العلامة في فقه ولما اهل الرجال بعضهم ضبطه سلم بن سيف الف وبعضهم ضبطه سالم بالف ولازم وإضافاً إليه بعضهم ضبطه وصح الخطأ بالحاء المهملة والنون في جعل هذه الصفة للخطأ بالحاء البعجة والباء المشاة من تحت التي في ذلك من اختلاف ضبطه وعلى كل تقدير فالظن أنه هو الثقة الذي قال القاضي حيدان له كتابا يرويه صفوان عنه وقد وثقه القاضي والعلامة قد ثبت الله رويها وأما الضبط الأصح فهو ما في الكافي وهو سالم بن أبي الفضل لموافقته للنجاشي ولروايت صفوان عنه وأما الخبر الوارد في هذا الخبر فهو إضافي على نحو ما سبق **قوله** وأخبرني الشيخ أنه تعالى عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن الرضا عليه السلام وهذا المدح لم يعثره أكثر الأصحاب بل عدده في قسم الجاهيل والناسور والسبين والصا وجميعاً علة تخريج في نواحي المقعدة وهو معترف بكافي القانو **قوله** الحسين بن سعيد بمحمول بابن أخ فضل واسمه الحسن بن ديار كما صرح به الشيخ في كتاب المكسب من هذا الكتاب وكذلك شيخنا الكليني في باب ما ينقص الوصي والقرع هو رجل البطين والمواد بقله مثل حب القرع الديان التي يخرج منه أوجها وحملته على التفتية لظهور من تأويله طاب ثراه

مؤلفه فرض وكذلك تأويله في الاستبصار وهو الحمل على الاستحباب وذلك أن ذكر الضحك مع الكون يقتضي  
 للشك في الاستحباب وعدم تماميته واقع واختصاص الاستحباب ببعض مقتضى الخبرين **الثاني** أنه  
 جعل هذا الحديث دليلاً على ذلك التأويل المذكور في الحديث الأول ولا يفتقر عدم دلالة عليه لأنه يدل  
 على أن الضحك الكثير يقطع الصلة ولا يدل على أنه إذا كان كثيراً لا يؤمن معه من خروج الحديث يكون أيضاً  
 كما هو مفهوم التأويل للحديث السابق ومعنى التفتحه على ما في القاموس التراجع في الضحك أو شدة الضحك  
 معروف وهو أن يقول قوله **قوله** ويدل عليه أيضاً حسن وهو كالأول في عدم الدلالة على ما لم يرد التأويل  
**قوله** محمد بن علي بن محبوب صحيح ونسبوه من ابن جازم وابن عبيد هو زيادة بن عبد الله الثقة والنظر إلى  
 من قوله عليكم إذا استكرهت شيئاً إلى إذا صاعدت فذلك قد روي في كونه الدم وأولاهل هذا الخبر وما روي  
 في غناه على النقية وهو الوجه الأول المذكور في الاستبصار لأنه مذهب أبي خنيفة حيث قال الدم والقيح  
 الصديد إذا خرج عن بطن الجرح وسال ففرض الطهارة وإن لم يلبس لم ينقص **قوله** محمد بن علي بن محبوب  
 والنسب بن علي الكوفي هو ابن عبد الله بن المغيرة الثقة وغالب بن عثمان هو الملقب بالثقة لكنه واقف  
**قوله** أحمد بن محمد ضعيف بالأمس طبع الحديث لما ورد معتبراً به من أن الذي يروي عن ابن مسكان هو  
 محمد بن سنان كان الذي يروي عنه ابن مسكان هو ليث المراءى الثقة الملقب بأبي بصير ولما حال  
 بن سنان ضعفه جماعة من أهل الرجال واشتهر وضعفه يديهم ولكن التحقيق توثيقه في صحيح أحاديث  
 فمن جملة من ثقة شيخنا المفيد قال في إرشاده أن محمد بن سنان من خاصة الكاظم عليه السلام وثقته  
 وأهل العلم والورع والفضيلة من شيعته ومن روى النفس على الرضا عليه السلام وقال السيد الزاهد بن طائوس  
 كتابه اطلاع السائل وسمعت من يذكر طعناً على محمد بن سنان ولعلكم يفتت الأهل الطعن عليه ولم تنصف على  
 والتناهيل وكذلك يحمل أكثر الطعن في محمد بن سنان على أن الشهادة عليه السلام من النعمان في كتاب الكمال  
 شهر رمضان لما ذكر محمد بن سنان ما هذا لفظه على أن الشهادة عليه السلام من النعمان لما ذكر محمد بن سنان  
 خلاف ما يشيخنا آياه وصفه والظاهر من القول عندنا أنه بذكر كقول أبي جعفر الثاني عليه السلام في إعرابه  
 عن محمد بن سنان عن أبي جعفر الثاني عليه السلام في إعرابه عن الحسن بن داود قال سمعنا أبا  
 علياً عليه السلام يقول محمد بن سنان يروي عن أبي جعفر الثاني عليه السلام في إعرابه عن الحسن بن داود قال سمعنا أبا  
 علياً عليه السلام يقول محمد بن سنان يروي عن أبي جعفر الثاني عليه السلام في إعرابه عن الحسن بن داود قال سمعنا أبا

جلالة في الشيعة وعلو شأنه ورياسته وعظم قدره ولقائه من الأئمة عليهم السلام ثلاثة ورؤيتهم  
 وكونه بالخلق الرفيع منهم الكاظم والرضا والجواد سلام الله عليهم مع محمد بن جعفر عليه السلام في رواة محمد بن الحسين  
 بن أبي الخطاب بن محمد بن سنان كان من روى البصر فتمسح بأبي جعفر الثاني صلوات الله عليه فعاد إليه بركة  
 بعد ما كان أقبل منى ومن هذا كان يسمى شبيب فطرس وهو الملك الذي غضب الله عليه فذوق خيام  
 ودماء في خيرة من خرابي الجحيم ولد الحسين عليه السلام بعث الله عز وجل جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه  
 والبرية بولادة الحسين عليه السلام وكان جبرئيل صديقاً لفرطس فمضى به وهو في الجيرة مطروح فخرج  
 بولادة الحسين وما الم الله به فقال له لعل لك أن احملك على جناح من اجتسمي وامض بك إلى محمد  
 صلى الله عليه واله ربيع لك قال فقال له فطرس نعم فحمل على جناح من اجتسم حتى أتى به محمد صلى الله عليه  
 وآله بلغه نبوته ربه تعالى ثم حدثه بقصة فطرس فقال محمد صلى الله عليه وآله عليه واله فطرس اسم حنا  
 على عهد الحسين عليه السلام وتمسح به ففعل ذلك فطرس فحسب الله جناحه ورواه إلى منزله مع الملكة **قوله**  
 فخا محمد بن سنان وتحمي بأبي جعفر عليه السلام حتى رجع لي بصره كمال فطرس الملك والتحقيق في هذا  
 للقائم أن معظم الطعن إنما جاء إليه من طريقين **الأول** ما ذكره الكشي عن محمد بن فضال عن أبي  
 بن خنيفة دفع اليد فترأى فيه أحاديث محمد بن سنان فقال إن شئتم أن تكبروا ذلك فافعلوا فاني كنت  
 عن محمد بن سنان ولكن لا أدري لكم منه شيئاً فإنه قال قبل موته كل واحد شتمكم لم يكن لي سماع ولا  
 رواة إنما وجدته **الثاني** ما ذكره بعضهم من احتمال أحاديثه على الغلو وإرتفاع القول والجواب أن  
 عن الأول فبعد من صحته وعلى تقدير ما فعل فيه دلالة على حاله ودرجته حيث أنه لم يرض بأن يروى عنه  
 ما رواه بطريق الوجدان مع أنها من جملة الطرق المذكورة في تحمل الأحاديث سيما في الكتب المتواترة كما  
 كانت في بعض أحوالها لا سيما عليهم السلام وأما عن الثاني فهو أن من مارس الأخبار وتصنع كتب الآثار  
 لا يترك في أنه قد كان لكل واحد من الأئمة عليهم السلام خواص من شيعته يطلعونهم بلعيايلهم عن  
 أخبارهم ولم يطلعوا سواهم عليها لعدم اتساع صدورهم لتحمل مثل تلك الأمور النادرة فإذا حدثت  
 للخواص تلك الأحاديث التي لم يشاركوا في روايتها بأوطاف الشيعة إلى كذا بينهم والرد عليهم فيهم  
 إلى الغلو وإرتفاع القول كما وقع في شأن سلمان وأبي ذر رضي الله عنهما من قوله صلى الله عليه وآله

جبرئيل  
 عليه السلام

لو علم أبو ذر ما في قلب سليمان لقتله فكيف الظن بغيره ولا شك أن محمد بن سنان كان من  
أخص حواري الإمامين الطاهرين الرضا والمجاهدين عليهما السلام ويؤده ما روى عن الحسن بن سعيد عن محمد  
بن سنان قال دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام فقال لي يا محمد كيف أنت إذا القتك ويؤثرك  
وجعلت محنة للعالمين أهدى بك من لثاء وأصل بك من لثاء قال قلت له ففعل بعدك ما تشاء  
يا سيدي أنت على كل شيء قدير ثم قال يا محمد أنت عبد الله ففعل الله بك ما يشاء  
فيعيد بك كثيرًا ويؤخذ من أخبار الحاصل أنما به طعن على محمد بن سنان هو بغيره التنازع عليه  
والداعي إلى العلوشة كما عرفت بقي على هذا الكلام كلام آخر أحسن ذكره هنا وإن كنا قد فصلناه  
في المجلد الأول من كتاب نوادر الأخبار وحاصله أنه قد روي في أخبار كثيرة من الأخبار والقدسية والنبوية  
والإمامية ما يدل على أن الله سبحانه هو المتولي اطلاع المؤمنين على ما ياتيه المؤمنين من أعمال  
الخير بل وروى في أعمال الشرا أيضًا كما قال عليه السلام أن العبد إذا أتى فعل الخير في خوف يتبعه  
الله ملكا إلى الأرض في هيئة رجل من جيرانه أو أصل بلد حتى يقول للناس أن فلانا قد فعل  
كذا وكذا من الخير وإذا قام في خطيئة مستتر إليها ستم الله عليه ثلاثا فإن فعلها ثم رآه  
بعث الله تعالى ملكا في صورة رجل حتى يخبر الناس بما أتاه المتجمل في خوف بيته ومن هذا روي في الحديث  
الفرعوني بن آدم عليك كتمان العمل وعلى الطهارة وفيما كتبه مولانا أمير المؤمنين عليه السلام  
حيث جعله واليًّا على مصر وأما يتذكر على الصالحين بما يحري الله لهم على السجادة ومن ثم روي  
في تبيين إمام الجماعة بالأصح وجهًا ففسر جماعة من أصحابنا بأن المراد به الحسن ذكر ابن الناس وفي  
المثل المشهور والسنن الحسن أقام الحق ولفظه هذا وإن كان مثله إلا أنه وادعى مضامين الأخبار والآثار  
الاطهر عليهم السلام ولهذا وجبتنا وروى في بعض الأخبار عن الله تعالى إذا أحب عبدًا بعضه  
إلى الناس فإذا أحب عبدًا حبته إلى الناس باب المراد بالناس هم جماعة الخائفين وقد شاع في الأخبار والطلاق  
الناس عليهم حتى صاروا الحقيقة والاطلاق على غيرهم كالحجاب والجملة فالأخبار الواردة بالطهارة والله سبحانه  
المؤمنين مستغفيرة بل متواترة ولا شك أن الذين وأخلص النيات في فعل الولايات من أعظم الأعمال  
فكيف جازعنا في محمد بن سنان وأخبره من خواص الأئمة عليهم السلام أن يذكرهم المشايخ العظام بسوء كما

احوال العارفين في زواجرهم  
وعصم بن شمس

في المعقول

أخذت جلها من غلام أول من ذلك الموضع فأرجع لبنها حتى وضعت هذا فذرت عليه فقلت صلت  
ثم ألقينا ظاهرا على جسر الكوفة نظر إلى رجل مع خاتمه ياقوت فقال ليرا فلان خاتمك هذا البراقية  
قال فقله فأعطاه فلما صار في يده رماء في الفرات فقال له الرجل ما صنعت قال يجب أن تأخذ قال نعم  
قال فأومأ بيده إلى الماء فجعل يعبو بعضه على بعض حتى إذا قرب تناوله وأخذ ولم يمس الحكايات  
الغريبة يحب من هذا وهو الذي لم يسمع عليه التلم باظهار الجحون فأظهره وركب قسبة حتى  
صار يدور في سلك الكوفة فإرسل هشام إلى أمير الكوفة بأن يقتله فلما سأل عنه قيل له أنه قد جرح  
فأرسل هشام ينجيه ولما مات هشام لعنه الله رجع جابر إلى حاله الأول وروى عنه قال حدثني أبو  
جعفر عليه التلم سبعين الف حديث لم أحدث بها أحدا قط ولن أحدث بها أحدا أبدا فيما جاز  
صلى حتى ياخذني منه شبه الجحون قال يا جابر إذا كان كذلك فأخرج إلى الجبابرة والحضر حتى ولو  
لهلك فيها ثم قل حدثني محمد بن علي كذا وكذا وكان يأتي من الكوفة إلى الباقية عليه التلم لحظة واحدة  
ياخذ منه ما احتاج إليه من العلم ويبيع والحاصل أن شأنه فوق الشان ومكان فضله أرفع من كل مكان  
وأما عمر بن مهران فإنه قد روى كتابه بولاء أهل الحديث فيه ما ليس في كتبهم قال أن عمر وقد زيد  
في كتاب جابر هذه الأخبار من زيادات عمر ولا من كتاب جابر مع أن عمر وأبو عمر من زيادة أحاديث جابر  
وكتبهم يروونها عنه لبعض الأخبار وما الكثير منها فلم يحدث به جابر أحدا فإنه روى منها عنه  
أنه قال قد دفع إلى أبو جعفر عليه التلم كتابا قال أن أنت حدثت بحق هلكت بنو أمية فعليك لعنك  
ولعنت أباي وإن أنت كتمت منه شيئا بعد هلاك بني أمية فعليك لعنك ولعنت أباي ثم دفع إلى  
كتاب آخر ثم قال وهلك هذا فان حدثت بشئ منه أبدا فعليك لعنك ولعنت أباي والحاصل أن عمر  
بن شمير يزيد شيئا على كتاب جابر حتى يئس إلى الكتاب فهو غير كتاب بقي الكلام في ذلك يومئذ أحدا  
لكن قد عرفت أن الكتاب الرواية عن أهلها الطائفة فما يورث الرجل حسن المأثم أنه من أهل الكتب وح  
فأحاديث من جهة الأحاديث المعتبرين بل لا تقتصر عن الحسان أن تقتصر عن الصالحين والله وفي التوفيق  
وقوله عليه التلم لو عرفت دورقا الدوق الحرق ذات العرقه أو مكيال المشرب وقوله نأروا وعلني  
أن أسمع مني لدم حمل السحرة على الغسل وأخرى على الأظلم يتجاوز الدنم البغلي والأظلم كناية

في هذا

عن الزائدة الشاملة للغسل وغيره **قوله** وأخبرني الشيخ أبيه الله طهيف ومحمد بن الحسن الطاهري القفا  
وقيل هو ابن الوليد وهو بعيد لأن ابن الوليد في مرتبة محمد بن يعقوب وكثيرا ما يروي ابن الوليد عن  
الصغار من أهل وأما سهل بن زياد فقد اختلف كلام الشيخ فيه فوثقه في موضع وضعفه في آخر مع أن  
أكثر الأصحاب قالوا إن سهل بن زياد من مشايخ الأئمة لا من مشايخ الرواية ومشايخ الأئمة إنما يذكرون  
في عنوان الأسانيد للثقة ولا اتصال السند فلا يضره ضعفه إن كان وباقي السند قد تقدم حاله  
فيكون حجة معتبرة كما لا يخفى وأما قوله عليه التلم إنما الوضوء بالمحصر فيه أضاف قد تقدم في غيره **قوله**  
وأخبرني الشيخ أبيه الله عن محمد بن محمد صحيح واحد هو ابن عيسى قوله عليه التلم لا ينقص شيئا من الطهارة  
الثلاث وقيل المراد أنه لا ينقص شيئا من أنواع الوضوء وأما قوله الحسن بن سعيد موقوف ونشيد  
الشعر يعني قرائته وقد نقل العلامة قدس الله روحه في المنتهى إجماع علماء الأصحاب على أن إيراد  
الشعر وكلام الفحش والكذب غير ناقض للوضوء فلا يمكن حمله على التقية وإجابه عنه في ذلك  
الكتاب بوجه **أقول** بواقعية زرعة ومعاينة الثاني بأنه خبر واحد في مقابلة الإجماع فلا يسمع  
**الثالث** أنه معارض بالأخبار الصالحة على حصر الأحداث والأولى حمل النقض هنا على نقض الثواب ونقصه  
وذلك أن الوضوء عبادة يترتب عليها قد من الثواب فإذا أتى بوجه بشئ من جهة العامي أحبط ذلك  
الثواب ونقص منه ما قابل به فالأخبار هنا بمعنى الموازنة التي قد تناها بحمل وسائل القول فيها  
مفصلا إلى هذا الشار في الاستبصار حيث قال يجوز أن يكون حقيقيا على الروي ويكون روى بالصاد  
غير المحمى دون الضاد للنقطة لأن ذلك مما ينقص ثواب الوضوء **قوله** بل لا ما أصرني به الشيخ أبيه  
الله تعالى عن أحمد بن محمد موقوف لأن الظاهر من إطلاق عثمان هو عثمان بن عيسى ويجوز أن يكون عثمان بن  
جعفر الجاربي لأخبار الطائفة فيكون الحديث بحرا وأما الاستلال بهذا الحديث على ما قصده الشيخ  
قدس الله روحه فلا يخفى ما فيه وذلك لما تقدم غير مرة من أن المحصر في هذا وأما ما أضافه في  
لا حقيق **قوله** وأخبرني الشيخ بحمول على الاصطلاح الأصحاب رضوان الله عليهم بأن ميسر لكن روى  
أن لم يكتب قد رواها الثقات وغندنا أن هذا ربما تناول المنع فيكون حديثه حسنا وذلك أن من  
رسل أخباره وتبع كلام تدماء أصحابه قدس الله أرواحهم ظهر أن أهل الكتب من قلة الأخبار في هذا الباب

اذالم يتقوا عليهم بقدر في اعتقاد اوجح في افعال كان كانه فرض على كل واحد منهم وحسن حالهم وانشاء  
 العدم الاحتياج الى بيان مدايحهم كما تروى في وثيق من لا يختلجنا الشك في وثيقه وودع من قطع بان  
 مرتبة قوته **قوله** فاما الذي والودي فانه لا يقتضاء الوضوء والذي يدل على ذلك موثق ويمكن  
 اذاله في عداد القصاص بما وقع من اجاع العصابة على تصحيح ما صح عن الحسن بن علي بن فضال الذي  
 بكون الذال والتحقيق وهو الاشارة في اللغة وفي لغة اخرى وهي كسر الذال والتشديد في غنى  
 وهو ما يخرج عند الملازمة والقبيل وقد اطبق اصحابنا حرم الله تعالى على طهارته وعدم اشغال  
 الوضوء سوى ابن الجني طاب ثراه فانه ذهب الى نجاسته واشغال الوضوء به اذا خرج عقيب المشقة  
 وقد اعترض عليه بعض الاعلام من المعاصرين بان للمذي لا يكون الاعيب الشبهة كما قال الشيخنا  
 الشهيد الثاني نور الله منجبه ولا معنى لهذا التقييد والجواب ان تصحيحه يقتضي ان لا يكون  
 وكلام ارباب اللغة واكثر الاخبار غير دالة على هذا المحصر بل الظاهر منها انه يكون بغیر شربة ايضا  
 ان يتقادم من تشبهه عليه السلام بالجماعة طهارته ايضا **قوله** واخر في الشيخ موثق بل هو صحيح وذلك  
 لان صفوان بن يحيى لما اجتمع العصابة على تصحيح ما صح عنه وقوله عليه السلام لكان فاطمة لا تملك من  
 انه يكون عند الملازمة والقبيل وقال بعض المعاصرين يجوز ان يكون هذا قبل ترويضه عليه السلام بها  
 ويكون من ياحسن الطلب وهذا لا يطبق الا على ما قاله بعض اللغويين من ان الذي يكون عند  
 الانقطاع والافو عليه السلام يتزوج احدا قبلها **قوله** واخر في الشيخ صحيح والبراق بفتح الباء  
**قوله** واخر في الشيخ ضعيف والحسن بن محمد هو ابن عمر بن الاشعري المشقة واما قول بعض  
 الحسن بن محمد بن عامر كما يظهر من الفهرست وكتاب الجاشي عن ترجمته موثق بن محمد وسالم بن  
 مكرم وبطام بن مرة فالظاهر انها كما يوضع عنده ما ذكره الجاشي عنه عند ترجمته عبد الله بن عامر  
 وقوله عليه السلام ولا تغسلوا الظانة بفتح العين وما في قوله ما اصاب الثوب للعموم اي كلما اصاب الثوب  
 منه وضعا وصل اليه منه وثوبه ان في كثير من الشيخ ولا تغسل ما اصاب الثوب على طريق الاضادة  
 فقول بعضهم ان غلا مضموم العين لا معنى لالابا التكلف وقوله عليه السلام ان في الماء الاكبر حصص  
 بالنسبة الى غسل الثوب واحتمال العود الى الوضوء ايضا ممكن لكن يراد بالوضوء الموجود في ضمن الغسل

في بيان الزمان

الجبر فير عليه شيان احدهما انه يجوز ان يكون الامر الاول في السنة الاولى انما كان للوجوب باعتبار مصلحت كانت تقتضيه فلذلك لم ينته عليه التمسك حين اقتصر على ذلك السؤال على ان ترك التمسك لا يأسر واما في السنة الاخرى فيجوز ان يكون قد تبدلت تلك الحكمة واعتفت التفتة حتى ان الراوى لو لم يتبين لما تنبه له لينته عليه التمسك حين لم يتبين تلك التفتة الشديدة التي كانت في السنة الاولى فلا يكون الامر الثاني كاشفا على ان ذلك الامر الاول كان للاستحباب وثانيهما ما تنبه له في كتابه شرق الشمس حيث قال قد دل اهل الحديث على ان امر علي التمسك بالوضوء كان للاختصاص اذا الظهور الضمير في قوله عليه التمسك لا يأسر الى ترك الوضوء للدلول عليه بقول محمد بن اسمعيل فاذا لم اتوضأ فكانت فيهم من بعض القرائن عدم كون الامر حتميا فقال ذلك الزيادة الاطمان والافتقار منه الوجوب لم يحسن منه هذا القول انتهى وبما يتفاد من هذا الحديث ايضا انه اوامير الخاتمة للوجوب مع ان الظن بهذا الراوى الفاضل العارف بموارد الاخبار لم يحذف هذه الزيادة من قوله الاول الاقتية **قوله** والذي يدل على هذا التاويل ضعيف وهذا الخبر وما بعده من دليل ابن الجنيب وفيه تصحيح بانقسام المذكي الى قسمين كما سبق وقال بعض المتأخرين الضمير في قوله ان خرج منك لاجل لا يطلق الماء فلا يتا في كون المذكي بشهوة دائما كما ذكره اكثر اهل اللغة ولا يخفى بعد هذا الكلام وهذه الاخبار لا تدل الا على الجوز الاول واما قوله ويخرج عن المعهود المعتاد من كثرة فلا دليل عليه وكان الاول تركه كما تركه في الاستبصار **قوله** الضفاف صحيح وما بعده موثق واما قول الشيخ طاب ثراه وهذا محتمل على انه اذا كان خارجا على المعهود فلا يخفى ان بظاهره مناف لما تقدم في كلامه من انه اذا خرج بشهوة تقضى الوضوء وفي الاستبصار لم يذكر الا محتمل على الاستحباب وهو الاول **قوله** محمد بن محمد صحيح وقوله عليه التمسك ولا من الانفاظ قال في الحيل المتين اما معطوف على قوله من الشهوة او على قوله في المذكي وعلى الاول يكون الكلام مقصودا على ذكر عدم التقص بالذكي وهذا سوى كان من الشهوة او من الانفاظ وما عطف عليه وعلى الثاني يكون الغرض عدم التقص من الامر المحتمل وهذا يظهر عدم صلاحية للاستدلال على عدم التقص عيس الفرج فاستدلال العلامة بن الخ في غير ذلك على كلامه كلامه طاب ثراه ولكن عدله عليه التمسك في المتعاطفات عن لفظة في اللفظة من فسخة الكلام بنحو ما

المذكي ما يؤيد الاول

۱۰

<http://fb.com/ranajabirabbas>

صحيح والاشاد هو الحسين بن سعيد في اسناد السابق **قوله** محمد بن علي بن رفق وما بعده صحيح **قوله**  
 عليه السلام يغفل المكان لعله يحول على ما اذا كان برطوبة وان كان يابسا فيلزم الاستحباب **باب**  
 الطهارة من الاموات الى اخره السابق في كلامه بمعنى المدفون كما قيل في قوله تعالى من ما وداني وقوله  
 في الفجر يصير بان الاذغال في الذب لا يوجب الفل اذا لم يترك كما هو احد القولين **باب** ادراك احد  
 الموجبة للطهارة الى قوله اخبرني الشيخ مرسل وقوله ومن اراد الغايظ الظاهر ان المراد بالغايظ  
 الخارج المستفاد بغيرية ذكره البول بعد هذا وجع فلا وجه للتخصيص بسوى الاهمية لان هذه  
 الاحكام كلها شاملة كما انه البول ايضا كما هو المستفاد من ظاهر الادلة ومن ثم قال بعضهم المراد من  
 الغايظ هنا معناه اللعز وهو المكان المطهر لاجل الخلاسوى كان بولا وفانظا وقوله فليتردى  
 فليطلب والمراد بالاستقاء هنا جلوسه في موضع يغلب على ثلثه عدم رؤية الناظرين له والى **قوله**  
 بالحاجة للالابية وقوله طاب ثله وليغتر داس ان كان مكشوقا ظاهرا ان المراد بتغطيته بالعامه **قوله**  
 ان كان مكشوقا كما عبر به اكثر الاصحاب ولكن الخبي الذي استدله على هذا الحكم هو هذا الحديث **قوله**  
 كما اعتزوا به وهو انما يدل على التمتع فوق العامة وما ذكرنا من وصول الواحده ونحوها منطبق على ايضا  
 وفيه فالدفع هو ذكر الحكيم معا ولم يذكرهما احد من الاصحاب بل اول بعضهم الحديث بان المراد من التمتع تغطية  
 الواس ان كان مكشوقا وبعضهم اول عبارة الاصحاب بان مرادهم بتغطية الواس التمتع فوق العامة كما فعله  
 الشهيد الثاني نور الله صريحه في عبارة الشرايع وكل هذا مما لا يتحقق وجهه وهم اعرض بما ذكرنا قوله طاب ثله  
 لانه بذلك منعت الشيطان لعل المراد به اللعب بالحليل والنظر اليه ونحوها من مثل هذه الحركات الخالية عن  
 الفائدة بخلاف ما اذا كان مقنع الراس من غير اللقناع على وجهه وعينيه ويديه فانه يقع من مثل هذه  
 الحركات وكذلك اذا كان مستعظا فان قار العامة وموتها رتبها من ثلثها وكذلك التمتع بجميع وصول الواحده  
 الخبيثة الى جوارحه ومنع العامة له حاصل ايضا كما هو المحرّب والمشاهد **قوله** ر يا زينة اطهر الحيات  
 تعالى حاصل ان العبد الذي انعم عليه مولا بما يليق به من النعم وانصف بما لا يليق به من الشكر اذا خلى  
 بذلك المولى لم يكن عنده ناظر غيره فالذكر الى بحاله اطهر الحيات من تغطية راسه وجهه اشارة الى ان  
 عنده لا يفتقد على النظر بغيره العالية وهذا معقول الصدوق **قوله** ويغني الرجل اذا دخل الخلاء ان

عني

يعقل راسه اقرارا بانه غير متبرئ نفسه من العيوب ويمكن ان يكون الحيات من الملكين الذين يكتيان اعماله  
 وهما رقيب وعيد كما كان على التمس بفعلة فانه كان اذا دخل الخلاء نظر اليه وقال الحيات اميطا عني فلكم الله  
 على اني لا احدث في الكيف حدثا وجع فيكون الحيات منها منعتا الى الحيات من الملك الذي ياتي اليه في الكيف  
 ويلوي عنقه حتى يوي حشره فيقول له يا بن ادم هذا الذي سعت في طلبه فانظر الى ما صار ونحو ذلك يكون  
 الحيات من سجانه اشارة الى ما روى عن ابن مري بن عمران على نبينا وآله وعليه السلام قال يا زينة اني اكون في مكان  
 اجلك ان اذكرك فيه واشارة الى الكيف ونحوه فقال يا موسى اذكرني في كل مكان فان اذكرني حسن علي كل  
 حال يكون الحيات من سجانه باعتبار حقارة المكان وانتهى الى ينبغي للعبد ان يراه مولا فيه لولا اضطراب اليه  
 وقوله طاب ثله تمام الحديث اشارة الى الحديث الا في **قوله** فاذا انتقل الى المكان الذي يحل فيه الوجبة  
 فاعلم اني الشيخ صحيح وقوله قدّم جعله اليسرى في البنين ظاهرها في الصغاري فقال العلامة قدس سره  
 دوسه في النهاية يروا منه تقديمها الى موضع الجلوس ولا يرس به وهذا الحكم اعني تقديم الرجل اليسرى مشهور  
 بين الاصحاب قال في القبر لم اجد بوجه غير انما ذكره الشيخ وجماعة من الاصحاب حسن وقد يعزى في هذه  
 الصدوق **قوله** وذلك ان من اراد ان يرضى لا يقول الا من مددك للاحكام والمخرج هو الكيف حتى لا يات  
 محل خروج الفضلات وقوله الخبيث الخبيث قال في النهاية الخبيث ذو الخبيث في نفسه والخبيث الذي اقرا  
 خبيثا كما يقول للذي ربه ضعيف مضجع وقيل هو الذي يعلمه الخبيث ويوتهم فيه والرجس بالكمي  
 القدوس **قوله** وقيل الزا وبكسر الجيم وهو كما استدل من العمل والثلث والعتاب وقال القزويني اذا جعلها  
 بالخص لم يذكرها بعد الرجس فحق النون والجيم واذا بدأ بالرجس ثم ركبوه الخبيث كسر والجيم **قوله**  
 الشيطان الرجيم الشيطان فعال او فعلا من شطن مبهى بعد ان شط مبهى كسب والجيم معني  
 المجمع وقد ورد في رجاء خبيث في مواضع مختلفة منها ما روى في حديث طويل يذكر فيه الشيطان  
 المجمع ذكره عليه السلام وفيه انه كان لا يترك **قوله** لا يترك **قوله** لا يترك **قوله** لا يترك **قوله** لا يترك  
 البرنس قال اتفق به من لعن المؤمنين فان كل لعنة منهم تاتي بحري كاشها وهذا البرنس اتفق به  
 شهاب الوجم منهم ومنها ما روى عن الله سبحانه لما امر الملكة باخراجه من الجنة امره بوجبه حجاب عن القناد  
 لما اتى نفسه في البحر البحر فوجوه واخرجه من لطايق السموات حتى اقلع الى الارض ومنها ما روى ان الشياطين

كانت ترقى الى السموات فتصير السموات وتسمع كلام الملائكة وما يذكر هناك من المعانيات عن اهل الارض فارت  
به ويلقونه الى الكهنة واهل الترحيم من بني ادم فلما ولد عيسى عليه السلام منع من الارتقاء الى السماء الخامسة وها هو  
وكان قد صعد الى السماء الرابعة فلما كانت الليلة التي ولد فيها المولود المبارك محمد بن عبد الله  
عليه السلام بعد ان السموات على عادته فوجئته الملائكة بالشهب النارية ومنع من كل السموات الى يوم  
القيامة فكلمهم الشيطان وجنوده باسترقاق السمع وجبه ومنه ما روي انه اذا خرج مولانا الهدي عليه السلام  
امر بالشيطان فيخرج بالحجارة فلا شيطان يوجد ذلك العصر ومن هذا وروى الاخبار عن الامامة الاطهار عليهم  
السلام ان الوقت المعلوم في قوله سبحانه وتعالى انك من النضرين الى يوم الوقت المعلوم ان المولود وقت مولانا الهدي  
عليه السلام الذي هو القيمة الصغرى وروى في خبر اخر ان الشيطان وجنوده يحرقون عساكرهم ويأتون الى الحرب  
مولانا الهدي عليه السلام بارض بابل وتغلب عساكره على عساكر الاسلام حتى تطاردهم جميعهم ماء الفرات فخذ  
ذلك فيلزم السيد محمد صلى الله عليه واله ويده حية فاذا راه الشيطان قومه فيقول له جنوده كيف ترون  
وتنظرون فيقولون اني ارى ما لا ارون فخذ ذلك بطبعة تلك الحربة بين كيفة فيقتله فلا يبقى احد  
احد من الشياطين وقوله ما طمعناه ابعد **فايدة** قال شيخنا الهادي نور الله عن جده ما تفتت هذا الحديث من  
تقديم البلية على الاستغاثة مع ان الحال في قرأت القرآن بالعكس بما يعقل بان التعبد هناك للشرع  
في القرآن كاد على الامم في الامة بالاستغاثة فيندرج في ما يربوا بينه بالجملة امتساك كل امم  
ذو الالم بيد ابيها صلى الله عليه واله فباي قول وقد خطر لنا نكت اخرى ذكرناها في شرحنا الكبير في حاصلها ان  
التباعد من قول علي عليه السلام اذا دخلت فقل هو الشرع في هذا القول عند بعض المخرج مستدركا في وقت جلوسه  
للاطباططه ولا يبيد انك ان كان اسم الله تعالى ابعد من ذلك المكان الخسيس كان اول وكل كان اسم  
ذلك اللعين اقرب الى ذلك المكان الفخيم كما احتجوا في قوله واذا قنوتان للوارد به الظاهر وهو  
الاستحباب والوارد بالمطهرين هذا الظاهر من القاسم والخامسة **قوله** ولا يستقبل القبلة ولا يستقبل  
القبلة قاله يدك على ذلك بحجج واهم ان الامم من قبل الله ارواحهم في هذا المسئلة اربعة احوال  
**الاول** وجوب تجنب الاستقبال والاستدبار مطلقا وهو مذهب الشيخ والسيد وابن ادين والمصنف  
والعلاء **الثاني** الاستحباب مطلقا وهو مذهب الشيخ ابو علي **الثالث** التحريم في العوارض والفلوات

الشرع

والوحشة في الالبية قاله سائر **الرابع** الكراهية في العوارض والاباحة في الالبية وهو المنسوب الى شيخنا  
المفيد قدس سره رحمه الله وقد اختلفوا في نقل كلامه كما حوته شيخنا الشهيد الثاني في بعض الجوان  
فن ادا الاطلاع عليه فارجعه من هناك والقول الاول لا يخلو من قوة الاخبار الواردة في النهي عن المنا  
من المعارض والابواب من ذهب الى الجواز فيها بضعف السند فلان الشرع بين الامم عارضة له مع  
ان الشيخ روى في باب التبادلات من الصنيع من محمد بن اسمعيل بن بزيع عن ابى الحسن الرضا عليه السلام انه  
سمعه يقول من رآه في هذه القبلة ثم ذكرنا في حرف عنها اجلالة القبلة وتقطيعها لهما لم يقم من موقعه  
حق تعاليه وبقا السقاء بعضهم الدلالة على الاستحباب من ظاهر حيث ان الثواب انما ترتيب على الجلال  
القبلة وتقطيعها وهو كما ترى لان الكف عن المحرمات يترتب عليه من الثواب ما يترتب على فعل الواجبات  
فان الكف كالكيف الحلية واحكام شرعية وقوله صلى الله عليه واله اذا دخلت المخرج وان كان غاصر الا  
بالبيان لكتمحول اما على الغالب او على ان دخول المخرج كناية عن اداء الفحوا اذ العلة المناسبة  
للاستحباب طمعية القبلة بل قد وقع التصريح بها في نسخة محمد بن اسمعيل السابعة فلا يعقل فرق  
بين العوارض والبيان وقوله صلى الله عليه واله ولكن شقوا او غرقوا يحول عند الاكثر على الاحتجاء  
حق تعاليه في التحريم والاستقبال والاستدبار وبعض المحققين ذهب الى الوجوب وانه لا يجوز استقبالا  
ما بين المشرق والمغرب والقبلة عتكا بظاهر هذا الامر بقوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة وان قبله  
البعيد من جهة وفيها التسامع فلا بد من المبالغة في التحريم ليعيد عن الاستقبال والاستدبار واجاب  
عن صاحب المذاهب نور الله مرقاة ما عن الرواية فلقصورها سندا وامان قوله عليه السلام ما بين المشرق  
والمغرب قبلة فلا يجوز العمل على الناسي واقول انما ضعف الرواية فقد عرفت انجاءه بالشرع فلا يقد  
فيها قصور والسند لا يقدح فيها قول الفاضل الآري في رواية بانه قال فيها في اولها اذا دخلت مغركا  
وقوله اشير ولكن شقوا وغرنا بصيغة الجمع فلا يتطابقان وذلك ان مثل هذا شائع ذائع في متون  
الاجنبا لا يمكن الكلام عليها من جهة وتا عن الرواية الاخرى فلان جملة على الناسي لا يخرجها عن اطلاق  
اسم القبلة عليها **قوله** وايضا في الشيخ مرسل لكن المرسل والواقع الظاهر انه ابو عيسى فلا يبعد عن  
الصحيح لكن ظاهر الامم ان الرخصة غير ان عيسى والمراد من الغايض هنا انما المكان المظهر من الارض

تقطيع  
اول ما كان في قوله من اهل القبلة  
انما اشعارنا به في كتاب الاحكام  
القبلة كما استبان ذلك في بعض  
الاشعار الجيدة والاحكام  
ان الكف من البعيدات  
على تركه من البعيدات  
معه حتى ينفذ في نواحي  
على الكف من البعيدات  
نقله الكف من البعيدات  
في شعاعه الى استحقاقها  
يعلم على ما سببه في نواحي  
والجمل من اهل القبلة  
الطريق الى ذكرها وتوابعها  
قوله عليه السلام من رآه في  
ما بعد علمه من الرضا  
الضيق ولقوله من رآه في  
السجدة السابعة في الغرض  
اقرب الى العوارض

كما تقدم وان ذكرنا للاهتية بعد استقبال القبلة واستدبارها به والا فالبول داخل في هذه الحكم  
وقوله عليه السلام ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها محمول على الكراهة اجماعاً وهذا شامل للحديثين معاً  
المحقق واتباع الحكم بكراهة استقبال البول وحده لا وجبه كما لا وجه لقول العلامة في النهاية بان  
كراهة استدبار البول بشرط وجاله خوف ودال الريح البول عليه ولما الشهيد نور الله مرده فقد ذكر في ذلك  
كراهة استقبال البول واستدبار الريح فقد احسن من هذا الوجه الا انه لم يتعرض لحكم الغايط بالنسبة  
الى الريح والعجب من اصحاب رضوان الله عليهم حيث اقتصروا على ما ذكره ولا دليل لهم على هذا الحكم سوى هذا  
الحديث من قال بكراهة استقبال القبلة واستدبارها بما رويته بكراهة الريح مع ما لا خلاف هنا في  
الكراهة فيكون في امر القبلة مثله لكن الحق ان اشمال الجوز الواحد على مكروه وحرام ثم لا ينكر كثرة  
في الاخبار سيما الاخبار الواردة في اي الاعمال اذا تحققت هذا كله فاعلم ان الظاهر المتبادر من هذه  
الاخبار هو ثبوت الحكم بوجوب كراهة استقبال القبلة واستدبارها بما يقدم البدن كما لا يشك  
في وجوبه فقول شيخنا المقداد بان المحرم اغماض المقابلة بالفرج لا بالوجه والبدن فلو قيل فوجبه وبال  
لم يكن فاعلم ان كل ما لا وجه له وكان وجهه باعتقاده ماسياً في بعيد هذا في سؤال في خيفة لولا اننا  
الكامل عليه السلام حيث قال ان يضع الغريب يده على شيء الا ان قال ولا تستقبل القبلة بغايط  
فالبول فانه قد فهم منه ان المراد النهي عن الاستقبال بالبول ومنه يلزم وجوبه وباللم يكن مستقبل القبلة  
بالبول والجواب ان الباء فيه للاستدبار ومعناه لا تستقبل القبلة ملتباً بجود البول والغايط ومنه يلزم  
وجوبه وباللم يخرج عن استقبال القبلة حاله البول كما لا يخفى **وقوله** محمد بن علي بن وبيد استدل سلك  
على ما قلنا عنه من عدم التحريم في الابنية والجواب عنها ظاهر كما قاله الشيخ **وقوله** واما الجواز المذكور في  
الشيخ فانه روي في فصول الجواب الاول انه لما كان ذلك الكيف متيناً على تلك الهيئة كان عليه  
يجلس عليه ولكن مخوفاً من القبلة وبالحيلة فجلوسه عليه لم يكن على ذلك الكيف وان كان مخوفاً فاما هو  
لنعونه بناها على ذلك الحال والا ما كان ينبغي ان يجلس عليها وان كان مخوفاً لان فيه نوعاً من التقرير  
بالكراهة او الحرام كما قاله بعضهم وكذا اجاب عنه بعضهم تارة بانها باسبينية الكيف على استقبال القبلة  
او استدبارها وانهم الجالس كذلك لانه لا استلزام بينهما عقل ولا شرع ولا عادة وتارة اخرى بانها عليه

اتفاقاً تلك الكيف على تلك الهيئة تقيته من المخالفين كما يظهر من كتب الجهد وذلك ان المأمور لما  
اشخص الرضا عليه السلام الى الخراسان اتركه في بعض بيوت اهل الخلاف فلم يتمكن على كونه من تعيين من ذلك  
فلا يلزم اليقين المذكور وحاصل الجواب الثاني عليه السلام وان يجلس على تلك الكيف المنيبة على تلك  
القصة لكنه كان يجلس مخوفاً وظاهر الجواب الاول انه عليه السلام كان يجلس على استقبال القبلة ولكن لم يكن  
لنعونه بناها على ذلك الحال ولا يخفى ان بناها على ذلك لا يجوز له الجلس على استقبال القبلة فلا بد من  
تأويل كلام الشيخ **وقوله** وحله على ما ذكرناه واما عبارة الاستقبال فظاهر ما هنا ولا بد من حملها على  
ما سبق من التأويل اذا عرفت هذا فاعلم ان القبلة التي ترتب عليها هذه الاحكام انما هي الكعبة لا غير  
وقال الفاضل في يكره استقبال بيت المقدس لانه كان قبلة ولا يحرر النسخ **وقوله** ولا ينبغي له ان يتكلم  
على الغايط الى قوله في ذلك موثق الثاني محمول وما ذكره عليه من استثناء ذكر الله تعالى  
من حكم الكراهة مما لا خلاف في استثنائه والظاهر ان ذكر الله تعالى كما يظهر من اصطلاحات الاخبار  
اعمر من كونه مستثلاً على اسم من اسماء الله تعالى ام لا فطلق الدعاء ذكر الله سبحانه وكذا فضل  
الاذان كلها وكذا القرآن كله الا ما اخرج الدليل وحده فما ذكره شيخنا الشهيد الثاني نور الله  
ضريحه في بعض النجاش عند قول العلامة باستثناء حكاية الاذان من كراهة الكلام حيث قال  
انه حتى في كل فصل منه يكون دون الحيلة لعدم النص عليه بالخصوص الا ان يبذل بالحقبة  
لا يخلو من نظر اما اذا لم اعرف واما ثانياً فلان النص موجود قد روي الصدوق قدس الله  
روحه في الفقيه في باب الاذان وفي كتاب علل الشرايع بسند صحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
عليه السلام انه قال يا محمد لا تدع ذكر الله على كل حال ولو لم تقب المناذير ينادى بالاذان وان على  
الحلال فاذا ذكر الله عز وجل قل كما يقول وقد كان سبطه شيخاً واستاذنا الشيخ على دام الله  
ايام سلامتة يعيد عن حبه في مثل هذه المواضع بان كتاب الفقيه ما كان مروجاً عنه طال  
تصنيف شرح المعنى ونحوها واما كتاب علل الشرايع فحقن فغدره فيه لعدم ملاحظة الصنفين  
حال التصنيف لكن الاضاف في مثل هذا التبعية بعدم الاطلاع على النص لا القطع بعينه  
**وقوله** محمد بن احمد بن وبيد استدل الشيخ **وقوله** وما تبعوه على كراهة الكلام في الخلاف لا يخفى

انه احسن من الدعوى فان الذي فيه انما هو عن تكليم الغير لا عن مطلق الكلام نعم قال الصدوق في الفقيه  
 ولا يجوز الكلام على الخلال بل على الذي صلى الله عليه والذين قالوا ان الذي قلناه طائفة اعم من انفسه  
 هذا الحديث فذلك والا فليس عليه ما عرفت واما قوله او تكلمه حتى يفرغ فهو ان كان ظاهره العموم الا انه يمكن  
 ان يقال لعل المراد من تكلم غيره وهو على الخلال في حاجته بتقصير كما هو مدعى في الخبر اذا عرفت هذا فاعلم ان  
 من جملة ما دفع عنه حكم الكرامة عند الاصحاب قراءة آية الكري كما رواه الشيخ والله يوفق قدس الله روحه  
 في التبيين عن غيري زيد انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في الحج وقراءة القرآن فقال لم يرض في الكيف  
 اكثر من آية الكري وعيد الله ااية المهد لله رب العالمين وما تضمنه من الصلوات على نبي الانبياء وآلته  
 الدالة على عدم كرامته مطلق الذكر ويمكن تأويله اما جعل الحمد على من شاء الشرع المستطاع في الاختيار فانه  
 شامل لمطلق الذكر واما ايات المحصو اضافي بالنسبة الى ما لا يحتاج اليه من الكلام واما جعل الرخصة على ذلك  
 الاحتجاب واما بالحل على التقية فان الشافعي ومن يفتي بحذو من هذا من الذين اهلوا الطهارة ورجبها  
 اشهرها طرق الكلام فلا تعقل **قوله** فاذا فرغ من حاجته وادار الاستبصار الى قوله بذلك على ذلك جميع اياما  
 ذكره طائفة من الملح بالاصح الوسطى ووضع السجدة تحت القنينة فلم يطلع عليه في اختيارنا انما الوجه  
 فيها المسح والغضاي اصبح كان ولذا لم يفرغ من اكثر الاصحاب رضوان الله عليهم ليعين الامام على ما عليه  
 تفرع ثلاثا التغيير في راجع الى الذكر بغيرية المقام وما تضمنه من الاكتفاء بان شكنا قال به سدينا  
 المصدق طاب ثراه وهذا الشيخ قدس الله روحه في الملبس طاعة المسحات التسعة المذكورة في كتب الفقهاء  
 الله عليهم وفيه في النهاية الى انه يجب باصبع من غير يخرج الخبز الى اصل القنينة ثلاث مرات وفيه ثلاث  
 مرات وهو اختيار الحق في التنازع واما ابن اديس فوالله قد علم يعين المرات بل قال انه يغير تصنيفه  
 من الحل الى الاستسار وصار يخاف المقييد على الله درجة الى ما ترى من التخيير بين المرات صار في هذه المسألة  
 خمسة اقوال اطهرها ما ذهب اليه بعض فقهاء الله عنه لوجود النص الصحيح به **قوله** واخبرني الشيخ عن بعض  
 وبإستدراكين من الاصحاب على اعتبار المسحات التسعة وفي استقارته من كتابي الشيخ وفيه هذا ولا خلاف  
 على حكم بعض اصحابنا في ثلاث عسلات وفيه من غير معناه انه يصح من المعدة الى الخبيثين الذي اقل  
 هو الذكر ثلاث مرات وتغير طهره مرة واحدة وتغيره ثلاثا هنا كما قاله بعضهم وان كان ممكنا بغيره

ذكره حاشيا

ذكره حاشيا الى انه تبقى الثلاثة الاخرى الا ان يقول يدخل ما بعد الغاية فيما قبلها وهو بعيد واجمع  
 ما حكته لبعض المتأخرين حيث قال المذكور هو ضم المبال وسكون الكاف وكسر الراء وقصر بطرف الذكر  
 فتكون الت عسلات داخله حقه والثلثة الاخرى مقدرة كما عرفت نعم يمكن ان يقال هنا ان هذا  
 الحديث انما انتهى الشيخ من الكافي وعبارة هناك هكذا يصح اهل ذكره الى طرفه ثلاث مرات وثلاث  
 ان اصل الذكر من عند المعدة وجب فيه الدلالة على التسعة في الجملة فيكون عبارة الكتابين من تعجيب  
 السامع مع ان الموجود في بعض نسخ الاستبصار موافق لما في الكافي واما وجه الجمع بين هذين الخبرين فهو  
 من وجهين **الاول** ما قاله العلامة طاب ثراه في المتن حيث قال لا شافعي بين الحديثين لان السجدة المستطاع  
 بحيث لا يختلف شيء من اجزاء البدن في القنينة وذلك قابل للثبوت والضعف وتفاوت بقية المسحات ونحوها  
**الثاني** ان يقول بالباقة التامة بمورد هذا النص وهو من قال ولم يكن معه ما لم يحصول الشك كدليل في  
 هذه الحالة فاذا بالغ المبالغة المذكورة لم يوجب التجديد اليه نعم قال شيخنا المعاصر ادام الله ايامه سلاسة  
 محتمل ان يكون وجه التعيين في هذا الحديث ان يكون الراوي عالما بالتم مع وجوب الماء الاستبري ومنك  
 للحد فلا بأس بالخروج بعد ذلك ولكنه لم يعلم الحال في حال عدم وجوب الماء وهو يمكن ايضا في الكلام هنا  
 في قيامه احد ما وجب الاستبراء واستحبابه فالشروط بين العلماء ورضوان الله عليهم هو الثاني لعدم الامر  
 في اخباره وان الظاهر من عدم انتفاء الوضوء بما عساه يخرج من البلل بعد الاستبراء لا سيما  
 كون الاستبراء واجبا وذهب الشيخ في الاستبراء الى الوجوب واستدل عليه بهذا الخبر وما قبله هو  
 يتوقف على كون المفارغ المطلوب به الفعل كالمر في الوجوب وفيه كلام طويل واما ما ان هذه الامور انما  
 وجدت في الاستبراء بعد البول وعلاء الاصحاب الى ما بعد التبول والخبر به في الاية هنا من البلل المشبهة  
 بعد لا يكون منا واختلوا في وجوبه واستحبابه فذهب الشيخ في الملبس والجل الى وجوبه والباقي على  
 الاحتجاب بهم اعلم عاونا **الرواية** اعلم ان ظاهر الاخبار هو استحباب الاستبراء في حق الرجل وعلاء بعضهم  
 الى المرأة ايضا فتستبرئ عرضا فان قلنا به هل يتعدى الى ما قبله حيث يحكم بطهارة البلل المشبهة  
 بعد وعدم كونه ناقضا لجهان وقال شيخنا المحقق الشيخ على الله تدره ويحتمل قول الحكم بطهارة  
 الخارج منها وعدم التقيد به مع اشتباهه وان لم تستبرئ فالقول بتعدية الحكم باستحبابه لا يستلزم الا

صحيح لان فيه خروج من المخصوص مع استثناء محله انتهى **قوله** الصغار صحيح وفي الاستبصار بعد ذلك ذكر  
الحال على ضرب من الحقيقة لانه موافق لمذهب اكثر العامة وهو ان من العمل على الاستحباب لان السؤال  
في الحديث انما وقع عن الوجوب ويمكن عمله ما على ان يكون المراد بما بعد الاستبراء ما اذا اخرج من بيده وهو  
المتعلق من البول الذي يخرج به وانما ان يكون محمولا كما قيل على ما تقدم عنده كونه بولا وما العلامة به  
فقد رفته في المنتهى بالامتنان لكن المذكور في كتاب الوصال ان محمد بن عيسى القيطي يروي عن ابي جعفر  
الثاني عليه السلام **قوله** وليستجى بريد اليسرى فالذي يدل عليه من ذلك والثاني ضعيف ولا خلاف بين  
علماء الاطهار كما نرى على ان هذا من كراهة وانما يستجى باليمين طهر سوى ما حكاه العلامة عايشه  
في المنتهى عن بعض الظاهر من عدم الاجزاء المنزى وقوله عليه السلام من الحياء ما لا يعجز عن الاداء الشرعية  
واعلم ان شيخنا المعاصر امام الله ايام سعادته قال ان الاستحباب استدلالوا بهذه الاجزاء على الاستحباب  
الاستحباب باليد وهو يتوقف على كون ضد الخاص المذكور ندبا وهو محمول كلام بين الاصوليين اقول  
اكثر الاحباب لم يرد كونه استحبابا بالاستحباب باليد وانما ذكره كراهة باليمين كما هو من ذلك  
ان من استدلالها على الاستحباب باليد وفقد نظر الى دلالة العرف الخاص في مثل ذلك لان التمسك  
بالتوبة والادب الشرعي قد جرت في شيء خاص بالنظر الى حكاية الاستحباب ففيه عليه السلام كون الاستحباب  
باليمين منه فلم يبق عادة وعرفا ان يكون من الادب الشرعي سوى الاستحباب باليد وهذه الدلالة متروكة  
عزما مع قطع النظر عن ذلك الاصل الاصولي **قوله** فالذي يدل عليه حسن وما تقدم من عدم تحديد  
لاستحبابه هو المعروف من المذهب نعم خالف سادس قدس الله روحه وجعل جده صريحا في الموضع وقوله القائل  
هو في المنتهى باختلاف المياه في اوردتها وخشونها فلا يصح مع اللزوم وقد يجوز قبل التطهير مع خشونة  
وجوه والمعتبر هو التقاوت في غايتها من جواز الاكتفاء باقل من ثلاثة اجزاء اذ حصل التقاوت فيها كما  
ذهب اليه العلامة في فكره الف وشيخنا المفيد لا يرد البول كخروج بقية الاستحباب لان معناه الله  
الجود وهو الغاية وقوله ويسقي الرجاء اعتراض على ذلك شيئا الشهد قدس روحه بان وجود الواجب ترفع  
احدا وضاد الماء وذلك يقتضي التماس واجاب عنه بانه بالعرفية التولية واخرى بان الواجب ان كان لها  
الماء غير لا ففعاله وان كان يحملها اليد والخرم فلا اقول انظار المتبادر ان السؤال انما هو في الرجاءية

القبلي

التي تبقى في اليد لان الماء والحل المرتب عارف مشهقا وقوله عليه السلام لا ينظر اليها وفي الجملتين ويمكن  
ان يكون مراده عليهما ان الواجب لبيت امرأه كما يحسن المصنف فلا يعاها **قوله** ونعيم غسل عرج  
البول الى قوله اخر في موثق وقد علق هذا الحكم في المنتهى بافتقار الاستبراء من البول الى السح  
من المعقود وقيل غلبها بما يعتد بها استئناسها الى اليد قال فيه وبعض الجهود عكس الحكم لثلاثين  
فيه انما شرح في التبرثم قال والوجه ان عندنا سايفان فان عماد الاوثان بما يغيره به اقول ويمكن  
ان يعطى ما في هذا الحديث بانه اذا بدأ بالمعقود وما وصل الماء الى الاطيل وبوصوله اليه يخرج ما بقي  
من البول لان الماء يقطع الماء فاذا استبرأ بعد لم يبق البول اثر اصلا **قوله** ويصير يده اليمنى طينة  
الى اخره في الشيخ موثق لان القدر روى انه زيد ثقة وفي كتاب الفقيه اذا خرج من الحلا سح  
بطنة وقال يكون موافقا لما ذه الشيخ المفيد ولعله قد سقط من هنا وقوله يالهانة الامم المتعجب  
والضيق فيهما بهم فيسح قوله فيسح على نحونا قيل في غير ذلك ويجوز رجوعه الى التمسك المذكور في ثمة  
منصوبة على التبريد والتزويج للتحميم وقوله ثلاثا رابع الى الدعاء بقائه **قوله** ولا يجوز التعوط الى  
قوله فالذي يدل على هذا صحيح واعلم ان المشهور بين اصحابنا قدس الله ارواحهم ان هذه الاحكام كلها  
مكرهة وظاهر الشيخ المفيد هنا التحريم ويمكن عمله على الكراهة المغلظة ومثل هذا شائع في  
عبارة اصحابنا المتقدمين وينبغي ان يراد من التعوط في قوله ولا يجوز التعوط معناه اللغو الشك  
للبول ايضا حتى يكون الحديث الرابع مناسبا لكلام المفيد لانه قد تضمن حكم البول وبعضهم نظر الى  
ظاهر فقط التعوط فاعترض على الشيخ قدس الله روحه بان الحديث الرابع لا يناسب الباب وكذا قوله  
ان يتوضأ الغزاة يجوز ان يراد من الوضوء ما يشمل البول بل هو الاولى بالارادة من التحميم وعما بنا  
بعض الاحباب ناطقة به ايضا وقوله عليه السلام شطوط الانهار المراد منه اجزاها سوى كانت شائع  
اي مراد باليادام واكثر الاحباب عتوا بالشارع وقد كان الاولى متابعة النص ولعل الذي حذاهم  
عليه النظر الى العلة المستندة وهي تاذي الوارد من الماء ويجوز ان يكون العلة مع هذا علة ايضا مثل  
كون الجوس على اجزاء الانهار مظنة وقوع الغزاة في المياه فتأذي به سكانها من الملائكة والجن  
ومن يحمل تلك المياه من النفس ولما عتوا بالشارع كما عرفت ادخلوا فيه رؤس الابار ونحوها والاولى

اي لا يفتن اليها

ادخل هذا في مواضع اللعن مع انه روى عن الصادق عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يغوط على شجر يرمي ماء يدعيت منها الحديث وقوله عليه السلام والطرف النافذ المراد بها المسكونة لان المرفوعة ملك لا رايها عند صاحبها بنافذهم المشرق فيها بغير رضاهم وقوله المحقق **نه** وتناوب عن هذا بالسوارع وهو على ما قال الجوهري جمع شارب وهو الطريق الاعظم وكان الاولى متابعة النص هنا ايضا وقوله عليه السلام تحت الاشجار المشرقة قال المحقق الشيخ على طاب ثراه ليس المراد بالمشرق هنا المشرق بالفعل بل من شأنا ذلك لان المشتق لا يشترط في صدقه بقائه اصله قد تكلم عليه بعض المتأخرين بان صدق هذا الشق انما يقتضي جوان اطلاق المشرق على ما اثرت في وقت ما لا اله الا الله على شأنا هذا ذلك نعم بفتح اطلاق ما ذكره بصريح الجواز قول الظاهر ان المراد بالمشرق هنا ما كان فيها بالفعل لوجود هذا المعقود في غير هذه الولاية فيعمل على ذلك منها قول الصادق عليه السلام ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يغوط تحت شجرة فيها شجرها ومنها انما دعاه الصدوق في قوله رفته عن ولا الامام ابي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام قال قالنا نحن رسول الله صلى الله عليه وآله ان يغوط احد من المسلمين خلة تحت شجرة وتخله قد اعترت مكان الملائكة الموكلين بها قال ولذلك يكون للشجرة والتخله ان كان فيه عمل لان الملائكة تصعد وهذا انما هو في الشجر المملوك او المباح اما ملك الغيرة فلا يجوز قطعها الا باذنه ويضمن ما يتلف نعم قال في المذكور ويكره الجولس تحت الاشجار المشرقة فيضمن على اكله وكان هذا منه حمل للاشجار على اعمجار الغير وهو من ان للكراهة كما عرفت وانما تغيبه عليه السلام مواضع اللعن بابا بالذلة منهم من خصه به ويمكن ان يكون المراد ما هو اعلم من ذلك كما قيل ويكون ما ذكرناه على طريق التيسير **قوله** واخرجني من مرسل وهذا مفعول يقع لاستهجان ذكره وذكر الغريب في هذا وما قبله باعتبار ان اهل البلاد لهم اسكنة غالب الغطاء الخارج منها وقوله عليه السلام افيتي الماشد جمع فاكك والمراودة اما الناحية التي عند باب المسجد تابع الباب واما حريم من كل جانب ولعل هذا اولى بالارادة والمعنيان قد ورد في اللغة واما قول المعقود ولا في اقية القدر ولا في اقية البيوت فلم يرد له دليلا ولا كانه فهم الدلالة **قوله** عليه السلام مواضع اللعن بابا بالذلة لكن يرد عليه ان باب الذل اخفى من شأنا الا ان يكون القيس

تيسير

تمثيل كما عرفت وقوله عليه السلام ومن اذل النزال المراد به المواضع المعقودة لتزول القوافل والتمرد ودينونة كان ظل شجرة ونحوها او موضعاً خاليا من الظل وجاء في قوله العلامة قد رآه في القواعد في النزال الذي يكون المراد به خصوص الظل لا يطابق النص والمحقق الشيخ على اعلى الله مقامه لما ذكر ان المراد بقوله في النزال مواضع الظل قال ويمكن ان يراد به اعم من ذلك وهو الموضع للعدالة لهم مطلقا نظر الى انهم يرجعون في النزال اليه من فاء اذا جاز وفيه يجوز الاول هو الموجد في الاجزاء انتهى وهذا ايضا كما ترى وقوله عليه السلام ولا تسبق قبله بباطل ولا يول قد تقدم الكلام فيه وفي الوجوب عن استدلاله على ان الكون او الوجود هو اعتبار السبيل والغرض لا بمقاييم البدن **قوله** واخرجني احمد بن محمد وفي الكافي عن ابي بصير بن زياد هو الاول وقوله عليه السلام الشارب معناه الذي يتناوب عليه الناس بغير عذر فبكون صفته الماء ويجوز ان يراد منه صاحب النية فيكون مفعولا تاما بالمنازع وعلى التقديرين يجوز ان يراد منه الماء المباح ويجوز ان يراد منه الماء المملوك والذي فيه محتمل على التفسير مشرك في سائر الطريق السلوك واما الطريق فيتناوله الطريق المعنوي ايضا وهو طريق الاحسان كما روى عنه صلى الله عليه وآله والذات قال لعن الله فاطمي طريق المعروف فقيل ومنهم قال الرضا يبيع احسان الى الرجل فيكفي من عمله والشاة عليه فيقطع احسانه عن الناس ولذا ورد لم يشكر الله من لم يشكر الناس وفي يوم القيامة يؤمر الى النار لانهم لم يشكروا الله تعالى فيقول يا رب قد شكرتك على نعمائك فيقول نعم ولكنك لم تشكرني اجبت لك نعمتي على يدك فانت لم تشكرني وسائر الطريق المعنوي شامل لمن كان المتقربين او اخذ منهم ما يبيعهم عن السلوك في ذلك الطريق مثل العشائين وسائر احوال البلدان فاصل بدقة القوافل على غير رضاهم **قوله** ان قيل اذا كان التعويل في ظل النزال مكرها فكيف تترتب عليه استحقاق اللعن الذي لا يكون الا على فعل مغلفات الخرافات قلت الجواب عن هذا من وجهين **الاول** ان اللعن من العلة مترتب على فعل جميع الاشياء لا على اعماد **الثاني** ان القوم من تتبع الاحاديث الواردة في موارد اللعن اطلاقا للعتة على معين او لها استحقاق العذاب ومضاغة كما هو الوارد في بعض الكافيين ومركبها الكبار وهو لا هم الذلة وود الان من شرع في جملتهم بقوله يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون وثانيها العلامة على فعل ما نوت على غفلة الشارب ولهذا المعنى اطلقت على اهل الكون كما روى من قوله عليه السلام ملعون من اكل وعينان تنظران اليه ملعون من بات في بيت ومله ملعون من سافر ومله حقيقة هذا البعد عن رجايات المقرين والنزول عن مراتب الفاضلين وهذا

من باب اطلاق الكفر على من ترك بعض الواجبات كما قال تعالى في شأن نازك الحج والله على التائب  
من اطاع اليه سبيلا ومن كفر بعد ذلك يعنى كفر ترك الحج ومثل هذا لم يرد ان منه تعالى في جواز التائب  
لانه جاز على من كفر بالواجبات وكما في العاصب وكذلك اطلاق الكافر على تارك الحج وذلك ان الكافر  
حقيقته من اقام على انكار شيء من ضرورات الدين وتارك الحج انما اقدم على الترك لاعتلى انكاره فدل على  
من هذا الوجه وانفردت من ذلك ومثل هذا في محاورات الناس ومعارفهم كثير مثل ان يكون لواحد عبد  
او خادم لم يخدمه الخدمه التي توصيه وليحق لها من ماله انواع التجهيزات والالطاف فيؤدبه المولى بان  
يبيع بعض الكلمات ويفيط على القول فيقول له يا خايبا واخرى ويخونك ولم يجز لغيره من الناس ان  
يراجع العبد ويماضي نفسه مقتدر او الخادم وما سعى نفسه عبد لم يجز لغيره اطلاق تلك الاسماء عليه كما  
روى ان الامير المؤمنين عليه السلام قال انما انا عبد من عبيد محمد فليما سعى عليه السلام نفسه عبد لم يجز لنا  
من هذا اطلاق هذا الاسم عليه ولكن هذه الكلمات منك على ذلك لانها مستغفلة في مواضع كثيرة **والجواب**  
**الشيخ** صحيح ونفيه عليه السلام الباس عن البول في الماء الحار شيئا في كراهة الوارد في حديث اخر يقال  
جمع من الاصحاب وج يكون البول في الماء الركد كراهة لانه قد يشبهه بالانفعال وان اشتركا في  
تعليل الكراهة بان الماء سكا ناس الملائكة والمجن وقد قال بعض المحققين نظر هذه الرواية انه لا يبعد  
ان يقال ان الماء المحدث يوجب نجاسة لانه اذا كانا كثر في الشام وما جرى مجرى ما من البلاد التي  
الماء لا يبارى البول فيه اقول الظاهر ان استثناء مثل الشام انما هو للضرورة لان الماء يجري تحت بيوت  
النجاسة لتطيقها والبلاد بنيت على تلك النجاسة اذا عرفت هذا فاعلم ان الصدوق طاب ثراه روى في  
كتاب العمل بسند واضح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب وانت قائم ولا تطف بغيرك لا تسبل  
في ماء وتقيع فانه من فعل فاصا يثني فلا يلو من لافسه ومن فعل فاصا يثني من ذلك لم يكد يفرقة الا ان  
يشاء الله **قائمة** تأخر هذا المقام وهي ان جماعة من المتأخرين استدلو بهذا الحديث على كراهة الدورات  
حول القبور بل ذهب بعض ارباب الحديث الى تحريمه وذكره شيخنا صاحب بحار الانوار بقوله الله تعالى يعنى  
لطيفا وهذه الفاظه لظن ان المراد بالظروف هنا الحديث بقرينة المقام وشواهد اخرى منه انه يدعى هذا  
القبور محمد بن مسلم بسدين في احكام هذه العبادة وفي اخر مكانه التعليق عن القبور فتدوى الكليتي عن محمد

بزي

بزي عن محمد بن عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من تجلى على قبر او بال قايما او بال في  
ما قام اوشى في عبدا واحدا وشرب قايما او خلا في بيت وحده اوبات على غير فاصا يثني من اتيه  
لم يدعه الا ان يشاء الله واسرع ما يكون الشيطان الى الانسان وهو على بعض هذه الحالات وعزته من احواله  
عز وجل عن محمد بن محمد بن ابي بصير عن محمد بن عثمان عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا تشرب قايما  
قايما ولا تسبل في ماء متيقع ولا تطف بغيرك لا تسبل في بيت ومثل ذلك ولا تشرب في واحدة فان الشيطان اسرع  
ما يكون الى العبد اذا كان على بعض هذه احوال وقال انه ما اصاب احدنا شيء على هذه الحال فكان ان يفادته  
الا ان يشاء الله والطوف بهذا المعنى شائع ومذكور في الحديث واللغة وقال في القاموس طواف وذهب يعقوب  
وفي القاموس الحديث من الطعام ومنه الحديث في من يتخذ من عن طوفها اي عند الغايطة ومنه الحديث  
لا تسبل احدكم بغير طواف الطوف وفي الطوافين الغرض من الطواف طواف حتى حاشته انتهى وشواهد الصفة  
لا يجر على حشته وعلى تقدير ان يروى من معنى الطواف ان يني ان ياد منه فورا لتاس غير فورا لا يجر على حشته  
فانه كما روى في الاخبار طواف الملائكة فكيف لا يكون مطافا للناس ويؤيده تنكير القبر والتعبير عنه بغير  
ما يدل على التعظيم اذ لو كانت قبورهم عليهم السلام تحت هذا اللفظ لكان لا يسمون ان يجر منها ويذكرها بالمصروف  
ليست فاصا يثني بالاولوية لانه لا يحل الاستثناء وعلى تقدير ان يروى منها ما يشبه قبورهم عليهم السلام  
محال الطواف هنا على ما يشبه الطواف حول مكة شرفها الله تعالى من العدد والكيفية فان هذا غير جازم  
مطلقا والجملة استعادة تحريم الدورات حول قبور الاممة عليهم السلام للادعاء بالثبوت باطل قطعاً فاطرق  
الاسماء من بعض المعاصرين منع الناس من الدورات حول خيرة الامام ابي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام  
فما لا ينبغي قوله وليس هنا مقام احتياط في ترك الدورات فانه من تعظيم السنن نعم دوران الناس حول قبور  
موتاهم والقائمين كما يفعله العامة في هذه الاعصار وغيرها مما ينبغي تركه احتياطاً والله الهادي الى  
سواء البيل **قوله** واذا دخل الانسان داراً الى قوله يذلل عليه ما جرت موثوقا وعلم ان العلة طاب ثراه  
لما نقلت كلام الميبد من قوله واذا دخل الانسان داراً قد فيها مقعدة الى اخر هذه السلسلة قال  
وهذا الكلام يعطى الكراهة في القمارى والابرة في الدينان وفي اعطائه ذلك نظر واضح ونقل الشهيدي  
في الذكري عن العبد للكراهة في القمارى دون البنيان واطلاق ونفيه من الدوران ان العبد انما

في الخبر في الآية خاصة وهو كما ترى الاستدلال على أنه لا عمل بالمعروف في الآية لا لئلا على علم  
خالفت في العبادي فان العمل بالمعروف ضعيف لكن لا يخفى انه خلاف الظاهر وبالحجة فدل على الاختلاف في نقل  
مذهب المعتزلة لاختلاف ما فهم من هذه العبارة وما حصلنا اننا في الكواثر بين العبادي وبين الواقع  
التي يمكن فيها من الاختلاف عن العقيدة والمراد بها في الدنيا لانها قيمة للعقائد فلا يكون تمامها وقولها  
نراه ولا يتم عليهم التكم قال بعض الاحبار والظاهر ان اسم فاعلة عليها التكم كما جاء في الآية عليهم التكم وصحيدان  
لاض المحقق على اسماءهم عليهم التكم وما ورد من وجوب التكم عليهم والاعتقاد ان اسماءهم شامل لاسمائها ايضا  
واما التبع فقد حملوا على دعوان الله عليهم على الاستحباب لان يؤول الى حصول الجاسة اليه فيكون  
واجبا وقوله عليهم التكم لا يميز الحبيب دوما ولا يميز ما عليه اسم الله تعالى الظن بخرم من الدعاء والتعبد  
كما هو ظاهر الفاضل قدس الله روحه ما في الحال في القواعد لا يميز شيئا عليه اسم الله تعالى قال الحق لشارح  
على ظاهر العبارة موافقة لان المراد من اسم الله تعالى اسم الله عليه السلام وان كان هذا الرواية كذلك اذ لو  
لم يرد من اسم الله تعالى بطريق اولي واحتملنا لا يقولون به اقول اما تأويل الرواية وحملها على غير ما في  
نفسه فلا وجه له واما قوله ان المراد من اسم الله تعالى اسم الله عليه السلام من خلاف ما فهمه من عبادة  
القواعد الشرعية بل الظاهر ما خرجه من اسم الله عليه السلام واما قوله اذ لو لم يرد من اسم الله تعالى بطريق  
اولي فلا يخفى ما في هذه الرواية وذلك لان اقوام القراء ووجوب تعظيم اسماءهم لكونهم من كلامه سبحانه  
وقال ولا يرب ان تعظيم التكم اولي من تعظيم كلامه نعم ان كانت ورقة القراء التي وقع المستعملها شاملة  
على اسم الله سبحانه فلهذا الحكم والاولى هنا انقاء الرواية على ظاهرها وحمل الذي فيها على الكراهة لعاقبة  
عبد ذلك على جوانس الحبيب للذم والتعبد والذين عليها اسم الله تعالى واما الاستدلال على تحريم تعظيم الحبيب  
لاسمه تعالى فان لم يرد به نص فهو صحيح عليه الاخبار الواردة في تحريمه من القرآن بالقرآن المسمى بآنا  
قوله ولا يجمع وهو عليه اقل الظن الموضعين ان الذي يتعلق به اذا كان الخاتم ملبسا في حكمه اما اذا كان  
في حجب او مصوفا في دسما لا يخفى ذلك فليس يمتدحى عنه مع احتمال ايضا **فايدة** اعلم ان الاحبار يضرون الله  
عليهم لم يعزوا التحقيق اسم الله في مثل هذه الاحكام المقننة اسم الله فتقول يجوز ان يكون المراد منه  
خصوص هذا الاسم لا الذي امتاز عن سائر الاسماء الحسنى بحبال صفات كثيرة قد ذكرت في محالها لان

هذا المقطع

وتحل كونه ابن شبيب والفقهاء وهما مدحان فان قيل ما دل عليه هذا الحديث وما قبله من التمسك بالمكان ثم قيل  
 ينافي ظاهر ما تقدم من استحباب تنزل البدن للتحلل والجواب عن هذا من وجهين **الاول** انه يجوز ان يكون استحباب  
 تنزل البدن مخصوص بحالة الغايبة كما هو الظاهر من الخبر الذي هو دليل هذا الحكم وهو قوله عليه السلام من اتى الغايبة فاستتر  
 وفودته روايات كثيرة مثل ما سياتي في صفة الوضوء في حكاية وضوء الميمون عليه السلام لا ينجس من الخفية  
 وانه ناول الماء فاستنجى ومثل ما سياتي ايضا من حديث ذلك الرجل الذي كان مع الامام عاتك من حج وانه  
 بالقاء لثما انقطع شجر البول ناولته الكون فاستنجى الى غير ذلك من الامور المستفيضة وثانيها ان يكون  
 تنزل المكان المرتفع بعد تنزل البدن وتحلل تلك الامور على بيان الجواز لكن الظاهر من الاول وانما لفظ البول  
 فقال له ليل الدين يجوز نفيه على الفعلية لقوله ينضح باعادة المستتر في ينضح الى المكان على ان يراد  
 بالنضح الرش ودفعه بالفاعلية لينضح على ان يكون قطع عليه بمعنى اصابه انما قول قال في القاموس  
 نضح على الماء اذا رشه وح. فيكون قوله ينضح على طريق المجحول والبول موقع لقيامه مقام الفاعل  
 الكلام فيما تقدمه هذا الحديث من رواية ابن مسكان عن الصادق عليه السلام مع ان الجاشي والكشي  
 قالوا انهم يروونه الاحديث واحد وقد حقق هذا المقام شيخنا البهاقي فوالله ضريحه وهذه عبارة  
 وفي هذا المقام كلام يحسن التدبر عليه وهو انما يظهر من هذا الحديث من ان عبد الله بن مسكان رماه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون واسطة نيا في ذكره بعض اعيان علماء الرجال من انه رضى الله عنه لم يسمع  
 من الصادق عليه السلام الاحديث واحدا وهو من ادرك الشجر فصد ذلك الحج وانه كان ياخذ الاحاديث  
 اصحاب الصادق عليه السلام ويأبى ان يدخل على اجله لانه عليه السلام وخوفه من التقصير في القيام بوظائف  
 تعظيمه والامثال بتاديبها يستحقه عليه السلام من الاجلال والاحترام فان قلت فينبغي حمل هذه الرواية و  
 اشالها على ارسال اذ فيها تصريح بعدم واسطة نبية وبين الامام عليه السلام والفتنة عن تحلل هو  
 الواسطة وعدمها قلت فتح هذا الباب يودي الى تجزئ ارسال في اكثر الاحاديث وارتفاع الوثوق بانصاف  
 ولكن ان لفظة عن في الاحاديث المعفنة تشترط عدم الواسطة بين الراوي والمروي عنه فالاولى عدم  
 التعويل على ما قيل من انه رضى الله عنه لم يسمع من الصادق عليه السلام الا ذلك الحديث الواحد كيف قد يردى  
 عنه في الكافي في باب طلب الزياصرة انه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اياكم وهو لاء الوسا الذين

يقولون الحديث وروى عنه في التهذيب في باب الخروج الى الصفا من كتاب الحج انه قد سالت ابا عبد الله عليه  
 عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انها سبعة الحديث وانما الرواية عنه بعنوان قال ابو  
 عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الكافي والتهذيب كما في باب المكاهم وباب الذي عن الاشراط  
 على قول النبي صلى الله عليه وآله وباب الاغسال وغير ذلك والاعراض عن مفاد هذه الروايات واطراح ما دل  
 عليه لاجل كلام غير محقق البتة او رده الجاشي وقال فيه بعض المتأخرين كما لا يخفى شناعة واقفه اعلم  
 بحقائق الامور انتهى وهو جريد **قوله** ولا يتقبل الرجوع يوله الى قوله واخبرني الشيخ مرسل وهذا الخبر  
 قد تقدم قيل هذا في سنة هكذا يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن عبد الحميد وقد سقط من هنا  
 وقوله ولا تستدبر عالم تعرض له ولا تحباه سوى شيخنا في الذكري وقال شيخنا المعاصر اياه الله تعالى  
 يجوز ان يكون ذكر الاستدبار بالحج رد التقابل كما اذا اراد الذي عن الاشتغال بقباح الناس يقال لا تشتغل  
 بحسن الناس ولا بمساوهم عليك بنفسك ولا يخفى ما فيه لان قوله عليه السلام في القبلة ولا تستدبرها  
 ليس هو التقابل بل مع ان العلة التي في استقبال الرجوع وهو خوف الاشراق فانه هنا كما يظهر من الجواب  
**قوله** ولا بأس به في الماء الجاري الى قوله فالذي يدل عليه هو قول وسامعته يروى عن الصادق والكلام عليها  
 السلام فظاهر السؤال انما هو من كراهة البول في الجاري وعدمها وسياتي استدلال الشيخ وجماعة من الاصحاب  
 على ان الماء الجاري لا ينجس بالملذات قليلا كان وكثيرا كما هو المشهور وقوله الفقيه الفاضل قدس الله روحه  
 فلم يفرق بين قليل الراكد والجاري وكثيره في الاحتفال بملذات الجارية **قوله** ما اخبرني به الشيخ مرسل التغيير  
 في قوله راجع الى النبي صلى الله عليه وآله ويجوز ان يكون راجعا الى الميمونيين عليه السلام حتى يكون بيانها  
 لقوله قال **قوله** ولا يجوز لاحد ان يستقبل الى قوله والذي يدل عليه ضعف والثاني صحيح لان الكاهلي  
 قد روى في نسخة من نسخة عن النبي صلى الله عليه وآله في نظرنا اعلى منه مثل قوله مولانا الكاظم عليه السلام لعلي بن  
 يقطين اضع لي الكاهلي وغيا له اضع لك الجنة والاصحاب رضوان الله عليهم اذخلوا حديثه في عماد  
 السان وهم ادرى بما قالوا وهذا الخبر انما استند الاصحاب قدس الله ارواحهم فيما ذهبوا اليه من  
 كراهة استقبال النبيين بالبول والغايط وهما انما يدلان على حكم البول خاصة وكانهم نظرنا الى الحديث  
 في الغايط مع ان البول لا ينجس عنه غالباً وفيه تأمل وليست هناك من قوله عليه السلام وفيه ما دللنا على صحته فافهم

من ذل الكرامة بالحال والساق ونحوه **قائمة** في الاعصاب من هذه الاخبار الضعيفة ونحوها التي  
الكرامة والاستحباب بها وقوانينها وبين الجواب والعتيق فلم يقبلوا هناك الا ما صح سند او كانت  
عليه التواتر في تعليم النوال المشهور وهو انهم رضوان الله عليهم لا يعملون بالاخبار الضعيفة  
اشباه الكرامة بها على ما جاء فيهم بعض اعلام بائتهم لم يستندوا في العمل بالاخبار الضعيفة الواردة  
فيمكن اليها بل الى ما روى بسند واضح حسن بل صحيح وهو ما رواه شيخنا الكليزي قدس الله روحه عن  
ابراهيم بن عيسى بن محمد بن ابي عن شام بن سالم عن ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام  
قال من جمع شيئا من الثواب على شيء فضعفه كان له اجر وان لم يكن على ما بلغه وقد جاء هذا الشيخ ايضا في  
كتاب الكافي في عبارات قريبة من هذا الا ان اسناد غير نفية باسقاطهم وقال لا يحمل ان يرد بسوء الثواب  
مطلقا بل هو الى سوى كان على سبيل التوقية والقوى والمذاكرة او نحو ذلك كراه في شيء من ترك الحديث  
والفقه مثلاً ويمكن ان يرد السماع من لفظ الراوي او المقتضى خاصة فانه هو السماع القاطع في الزمان السالف  
وقال ان من صدق الناقل غير شرط في ترتيب الثواب فلو تبادى صدق كذا في نظر السامع وعلم قبله  
فان الامر لا يخلو الخبير نعم بشرط عدم طعن كذا لغيره من الراوي وقال ايضا ان يصير الراوي يثبت  
الثواب غير شرط بل قوله ان العمل القاطع مستحب ومكروه كان في ترتيب الثواب على عمله او تركه قال هذا هو  
سبب تباينها في البحث عن دليل السنن وقولهم باستحباب بعض الاعمال التي ورد بها اخبار ضعيفة  
حكمهم بترتيب الثواب عليها ثم قال فلا يرد عليهم اقم قد اتفقوا على ان الحديث الضعيف لا يثبت به الحكم الا في  
الاستحباب حكم شرعي لان حكمهم باستحباب تلك الاعمال وترتيب الثواب عليها ليس مستندا في الحقيقة الى تلك  
الاحاديث الضعيفة بل الى هذا الحديث الحسن المشتهر للعصاة وغيره من الاحاديث نعم يرد البحث على من افترق  
من اخبارنا على العمل بالصالح ولم يعمل بالاجناس ولذا اشهرت واعتصمت بغيرها من ادوهم عدم استناد  
هم الى هذا الخبر في وجوب ما تقدمه من الخبر الضعيف وجوبه كاستنادهم اليه في استحباب ما تقدمه من خبره فان  
هذا الخبر لم يثبت الا بترتيب الثواب على العمل وهو لا يثبت الا بالبرهان في الحديث الحق مبرغاش الداعي  
منصور الشاذلي في الحديث كجوابه وهو ان معنى قوله انما يثبت العمل بالحدث الضعيف في فضائل الاعمال  
دون سائر الخلال والحكم انما اذا ورد حديث صحيح او حسن في استحباب عمل بوجه واحد ضعيف في ثوابه

كذا وكذا جاء العمل بذلك الحديث الضعيف والحكم بترتيب ذلك الثواب على ذلك الفعل وليس هذا الحكم  
احدا من الاحكام الخمسة التي لا يثبت بالاحاديث الضعيفة وجواب ثالث للفاضل الشيخ محمد الشيباني وهو ان  
معنى قولهم الاحكام لا يثبت بالاحاديث الضعيفة انما لا يستقبل باثباتها الا انها لانصية قوية ومؤكد لما  
ثبت به ومعنى تجزيم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال انما اذا دل على استحبابه عمل حديثان صحيح وضعيف  
مثلا ما لا يملك حال العمل بلا حجة ولا له الضعيف ايضا عليه فيكون عاملا في الجملة هذا اقص ما روي في الدنيا  
من كلامهم وما اجابوا به فاما هذا الحديث في فضائل الاعمال لا يثبت على من يتبع كلام الاحباب ما جواب السيد الدشتكي  
فلان كلامهم في ادبيات لا يثبت في استحبابها الاثبات بالفعل الاورد في استحبابه حديث ضعيف مثل  
هذه الاحكام واما جواب الشاذلي في دفع بعده ودعيه انه يفتقر عدم صحة النصيب فضائل الاعمال دون  
سائر الخلال والحكم فان العمل بالحديث بهذا المعنى لا يقع بين العلماء كلامهم في جواز جميع الاحكام واثباتها  
بعض الاحكام واستنادها الى الحديث الحسن وهو قوله عليه السلام من سمع شيئا من الثواب وقوله في حديث اخر من طعن  
الله على عمل فذلك العمل التماس ذلك الثواب وقوله على السلام في حديث ثالث من طعن في شيء من الثواب على شيء من  
الخبر فذلك انما هو ذلك وان كان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقبل خبره وعليه ان الاحاديث المطلقة تحمل عندهم  
على الاخبار المعتبرة وتوقع مع هذا على كتاب الله فانه يافقه منها يضرب به عرض الحائط مع انه يجيب اطرافها او يوافقها  
اذا ما لفت السنة للقطر عليها فاما الاخبار المعتبرة فهو ما دل على البليغ عن هذا العلوم كلها الا من العالم  
الوثاق فان لا يرد على من العلم من حواصير الخلق وكذا يصول الكافي مشحون بمثل هذه الاخبار واما الكتاب  
فقد عرفت ان كتابنا كراه في قولنا فثبتوا ولا شك ان الاحكام المستحبة والمكروه من عظم الاخبار القاطعة  
اجابا للشيئة واما السنة القطعية فقد قطع الاحواب لغير الاخبار على رد شهادة الفاسق والتوقف عند  
اجابا الا في موارد ذلك وليس هذا مما وقع فيه علينا ان نقول في هذه الاخبار معنى صحيحا وهو ان معنى  
بلغه ثواب من الله للمواظبة على الصالح والسوء المعبرين عند حاج الشريعة الا قدس وهو ان يكون سائما في غير  
قوله الحق ان لم يفد العمل بطريقه ان خلق صدقنا في غير شرط في ترتيب الثواب فلو تبادى صدق كذا  
وكذا في نظر السامع وعلم قبله فان لا يثبت على كلامهم وذلك انه اذا كان الحكم كذا قال جاز لنا الرجوع في اخذ  
الحكمين المذكورين الى كتب جمهور اهل الخلاف والعمل بطريق افاضلهم فيها ما توافى في عند واحد ففهم

وكذبهم فيه وتخطأوا بما بلغناهم ويحفل بدارك الحكيم ما عرفت منهم وهذا ما خرج الاصحاب بخلافه  
شيخ الطائفة طاب ثراه في كتاب العدة واما الاحياء التي رواها اصحابنا في الاصول الاربعة ونحوها واما ايضا  
من الاحياء التي رواها لهم اهل فرق الخلف علينا ومن يعتد على روايتهم فقد قال الشيخ ايضا ومن ذى حجة انهم  
اتما على اهل الجود والفرار لهم الدالة على اعتبارها حتى لا يصححها بالاصطلاح القديم كان يكون مرجحة في  
الاصول الاربعة او اكثر مما عرفت على امام ذلك الزمان واقوم عليها فخذ ذلك افادة الظن لا هيالة  
فما بالذات كيف لا والاحكام المستحبة حكم الهية ولا بد لككفت اذا اقدم على فعلها ان لا يخطئ فيها  
القرية اليه سبحانه ويحجان الفعل شرعا لان افعالنا تكون بالنيات واذات اوى عنده صدق الراوى  
وكذب كما قال ذلك المحقق يكون العامل من دابين كون الحكم سنة ورد الحديث في الخبر وبين كونها  
واذا كالم ليس من الدين فيه ولا ريب ان ترك السنة او من الوقوع في البدعة فيكون الفعل باطلا في الدين  
والاستحباب والمصلحة فقول الحكيم في كتابنا ضعيف الحال او مجهول غير جازي واما هذه الاحياء الضعيفة  
ونحوها المتقدمة في هذا الكتاب وباقي الاصول فقد عرفت انها احياء ضعيفة بالاصطلاح القديم قد قامت لهم  
الفرار على جواز العمل بها وقد افادوا الظن الذي يجوز العمل بها ويصدق على اخذها من كتبهم  
الاجلاء المصدقين في اقوالهم وافعالهم اتاخذها من العلماء الربانيين ومن شيعته اهل البيت المذكورين فلا  
تقا وقت اذن بين الاحكام كلها في وجوب استنادها الى من يحصل الظن باخباره واما العمل على الكرامة والاحتياط  
فلما هو باختيار القارئ ووجود المعارض له فالقدما من احبنا قد ذهبوا الى الوجوب والتحريم في كثير من  
السايل واستندوا في الدلالة عليها الى اخبار غير نقية السند بالاصطلاح الجديد واما قوله عليه السلام  
اجوز ذلك وان كان رسول الله صلى الله عليه وآله فهو غير مناف لما ذكرناه لان مثل هذا جاز في الاخبار الضعيفة  
ايضا وقوله انه لو رآه في شيء من كتب الفقه والحديث مثلا جاز له العمل به جيد ونحن نوافق على هذا ايضا  
فان كتابنا احبنا وضوان الله عليهم اذا عرفت انسابنا اليهم حصل لنا الظن من جهة العلم بعين احوالهم انهم  
يقدمون على الاحكام الشرعية بغير دليل واما استنباطات الاجتهاد فلا تخطوا ايضا من الدلالة ولما كتب  
المجتهدين واحاديثهم فالظن انه لا يجوز اخذ الاحكام منها فان اردت من كتب الفقه والحديث ما يتناطأ فيه  
يجوز ذكر تفاوت بين ما نقلناه عنهم وضوان الله عليهم من الفرق بين الاحكام وكذا يلزم بين قولنا

ربنا محمد بن

ربنا محمد بن في هذا العمران الاحكام التي ورد الامر والهي بها من الشارع فمان واجب دعاءه فالتحجب  
داخل تحت الواجب والكون تحت الحرمان واما طال الكلام في هذا وليس منا موضع حريه لابل والحرمان فيها والله  
اعلم بحقيقة الحال **قوله** وادنى ما يجزى به لطهارة من البول الى قوله فاجوز في به الشيخ حسن الجهم في قوله جل  
فاشركا في ثبوت الرجال وهذا من دليل المشهور من اتاقل الجزى من الماء هو مشلا ما على المشقة من البول قد  
انقلبت في المعنى المراد منها افعال شيخنا المحقق الشيخ على الله قدس المراد وجوب غسل البول مرتين في البول مرتين في البول  
بالماءين لبيان اقل الجزى وقد وردت اخبار بوجوب غسل البول مرتين في مؤنية هذه الرواية واعتبرت  
صاحب المذاكر طاب ثراه بان مشين اذا اعتبر غسلين كان للمثل الواحد غسله وقد ثبت ان الغسل  
لا يفيها من الغلظة ما يفيها على الخاصة واستيلاها عليها وذلك منتف مع كل واحد من الثلثين فاما المائل  
للبطل الذي على المشقة لا يكون غالبا انتهى ولا يخفى ان هذا الشرط اعنى استيلا الماء على الخاصة لم يشته  
ينص عليه ولا يعمون بغيره في الاصلح وابن ادریس وابن البراج الى انه لا يفتد بعد بل الواجب هو الا  
مطلقا بما يتي غسلا سوى كان بالقل او الاكثر واليه صار العادة في لف لا لغا الضعيفة الواردة عنه  
عليه السلام حين سل هل للاستحباب حد قال لا حتى ينقى سائمة واجاب عن هذه الرواية بعد سنة سدة الغا  
محمدة على الغالب وقيل ان الثلثين كنائة عن الغسل بالواحدة الاستراط الغلظة في المطهر وهو يحصل بمثل والغسل  
ان الظاهر من خط الحديث هو هذا ولكن لا لهذا لانه لا يشترط المذكور بل لانه الاول والابغ في الطهارة وقال المحقق  
الشيخ على في بعض مسائله وهو ان الغسل انما يتحقق اذا ورد الماء على محل الخاصة شاملا لربع الغلظة  
والجواب ان ذلك منتف مع كل واحد من الثلثين فان المائل للبطل الذي على الجديكف يكون غابا عليه والذ  
سخر في الامتناع عن سوان المشقة يقطع عليها بعد خروج البطل قطرة فاعل المائلة بين هذه وبين  
المائل للغسل به ولا ريب ان القطر يمكن اجزا على الخرج واغليتها على البطل الذي يكون على حواشي الخرج  
ظاهرا وفيه مع البعد التكلف وعدم ظهوره من لفظ الرواية حكاية اشتراط الاغليظة واعلم انه على القول  
تعدد الغسل في كل شرط الفصل بين الثلثين ام لا ذهب شيخنا الشهيد في كوى الى اشتراط مع انه  
اكتفى في تحقق المرتين في غير الاستحباب بالانفصال التقديري ووجه المحقق الشيخ على طاب ثراه حيث قال اما  
اعتبر في ذكرى من اشتراط غسل الفصل بين الثلثين ليعتق بعد الغسل حتى لا يلاقى التقدير ليعتق الا

بذلك بل لأن القدر المطلوب بالمثل لا يوجد بدون ذلك لأن ورود المثلين دفعة واحدة عليه ولعله  
أول لا يرب أن هذا لوط إلا أن الكفاءة بالانفصال التقديري لا يخرج من قوة خصوصاً إذا كان الفصل أكثر  
من المثلين **قوله** سعد بن عبد الله مرسل وفي المعبر قال أن هذا التاثير ضعيف لأن البول ليس غير لا  
يفعل منه ما على العشرة أول وهو كما ترى فإن مراده طائفة أنه يفعل ما بقي من البول بعد انقطاعه مثل  
كالبول ويجوز أن يكون معنى الرواية أن البول يخرى فيه مثله وهو الماء إلا أن الجارح أجمع عليه أصحابنا وأما  
الله عليهم وذهب الجمهور إلى الكفاءة فيه بالاجتماع مع عدم التقديري لأنه حدث بغير طائفة الغايظ وهذا من  
قياسات أبي حنيفة المشهورة **قوله** ما أخرجه الشيخ بهيول وفيه من الكثرة ما لا يخفى لأن الكلام في تأنيها  
يخرج في الأولى والأخرى وقد استدل به شيخنا المعاصر إمامنا الله وأمه على ما ذكره صاحب المتكثرة وكري  
من أنه يجب بعد الحديث وقبل الاستبراء الصبرهنية مع أننا لم نطلع لهم على المستند فاعترض هذا كما علم  
أن الأولى هو الاستبراء من البول ثلاث مرات لصحة زيادة قال كان ينبغي من البول ثلاث مرات ومن الغايظ بليلة  
والخزيت **قوله** ومن أوجب فأراد الفصل إلى قوله بذلك على ذلك جميعاً وما عجز به البيهقي في التقييد لم يزل على الاحتياط  
اليدوي هنا والاولى أن المراد هنا العوض من الكثرة لأنه ما لا يوجب في سح التيمم لأن الفصل هنا تفصيل الكفاءة  
ببعض الغرض لقوله فلا يدخل فيه بل إن يغلب بالاحتياط الزيادة لأن الدين في الرفق هو الواجب للمؤمنين ولا يغير  
مغفلة من غفلة ولكن للشهرين المتأخرين كون عملهما في الزيادة كما قال في حجة زيادة ولا بد عليه قال زيادة  
وسألت إمامنا الله عليه السلام عن غسل الجنابة فقال يغسل كغسلك وفي حجة واحدة محمد قال سألت أبا  
الحسن عليه السلام عن غسل الجنابة فقال يغسل بك الماء من المرفقين إلى المصابع الحديث **وجه** فلا بد من العمل بالرواية  
كلها وهو غسل اليدين من حديث البول والنوم والغايظ من الزيادة وما اضلهما من الجنابة فالاولى من الغرضين  
من الزيادة أيضاً ما عدا الروايتين وأما سند الرواية فهي وإن كانت منسوبة لآلها في الكافي فهذا من غرضه  
الطبعي عن عبد الله عليه السلام قال سئل عن الوضوء على يديه الذي لفظ البيهقي في الكافي وقوله واشتدت في الكافي  
واشتدت من حديث الغايظ وقوله في الكافي وثلاثة بالثناء وما تضمنه من التفصيل هو المشهور بين الأصحاب  
ولكن يفرغ من قول في هذا الحديث وما بعده تأييداً لخصاص هذا الحكم بالبول ولكن الظاهر كونه المراد منه شخص  
لأن السوال في هذا ما إذا غسل من البول **وجه** فالاولى وهو تيمم الحكم وشموله للنساء كما هو ظاهر أكثر عبارات

الأمير

الأصحاب وقوله عليه السلام في سابق في حديث عبد الكريم لأنه لا يدري حيث باتت يديه يرش الماء وقوله عليه السلام  
عليه السلام في الاستدلال ببعض التأخير على استحباب غسلها وما عدا فيه فلا يخفى فإن العلامة الأئمة وهو دفع  
الجنابة المتوهمه المشار إليها في قوله عليه السلام لا يدري أين باتت يديه شاملة لليدين مع قوله عليه السلام فلا بد  
في هذا الخبر وما بعده تأييداً لخصاص الحكم إذا كان الفصل في التثليل يكون مكتوف الأرجح يدل البيهقي أن  
لو كان حجة أو برهاناً أكثر على سقوط غسل اليدين وصحح العلامة **وجه** في بعض كتبه بالاستحباب مطلقاً ولو كان  
للفصل عتبات أو تحت المطاوع يغتسل من الماء يغتسل عليه من غير إدخال اليد قال صاحب المدارك طائفة وهذا  
غير واضح أوله في إطلاق رواية تريحه المذكورة بعد هذا الخبر دلالة عليه مع أن بعض الأشاعرة قال أنه  
كما يحتمل أن يكون وجوب غسل اليدين في الجنابة لا يحتمل أن يكون للتحريم من جنابة اليدين وربما  
كانت الجنابة لا يرزق بغير نوع من ذلك **وجه** ينبغي غسل اليدين ولو كان الفصل لما روي من الماء الكثير وما  
تضمنه من غسلها من ضمن هذه الأحداث الثلاثة هو المعروف من المذهب فلو كان الوضوء من يجره وغضه فلا  
غسلهما **قوله** وبهذا الاستدلال جميع على ما في الخلاصة من أن علي بن إسماعيل يلتقي بالسند وهو الراعي والشفقة  
وقولنا اليوم لم يفتوا أصحابنا بالنوم والطهارة من المراد منه التأخر وقال بعض الفقهاء من الجمهور وهو ما زاد  
على نصف الليل قال لأنه لا يكون بائناً بالنصف فإن من جمع قبل نصف الليل لا يكون بائناً بيمينه اليدين  
وهو منصف لانه لو جاء بعد الانصاف المؤدفة فإنه لا يكون بائناً بها إجماعاً ولا دم وقد بات دون نصف وقوله  
عليه السلام البول من غير الاستدلال بالشهيدان قد بين الله وجهها على ما سار إليه من استحباب غسل اليدين من البول  
ترتيباً ويمكن تأويله بما أجعل على رتب الاستحباب كما قال العلامة في المشرق وأما بالجمل على صفة احتراع  
البول والغايظ الدخول حكم الأقل تحت حكم الأكثر في مواضع متعددة فاعترض هذا فاعلم أن في رواية أخرى  
عن أبي جعفر عليه السلام نوع غزاة لأن في رواية عن الصادق عليه السلام نوع كلام حتى قال بعض أهل الرواية أنه لم  
يرد عن أبي عبد الله عليه السلام إلا حديثين ولكن الحق أن رواية عن الصادق عليه السلام كثيرة جداً والحكم بالرد  
تلك الأخبار كلها لا يخفى على من تأمل روايته عن الباقر عليه السلام قالوا سطره من غير ما علم على أكثر الروايات  
ولهذا قطع من **قوله** يدل على ذلك جميع والثاني من ثبوت الثالث ضعيف والركون أنا صغير من حديث  
يشعر فيه الماء والوضوء فيجئ الشاء أنه لا يشرب فيه وقوله يجعل بمعنى يضع وأعلم أن شيخنا المعاصر إمامنا الله وأمه

قال انه لا يتفاد من هذه الاخبار الكرامة كما هو كلام المفيد **قوله** اذا ثبت ان ذلك المنسوب مكره فيه  
 ظان بين الاسويين اقول ان المتفاد من حديث عبد الكريم الا في رواية اخرى على اداء الذي من هذه الامور  
 بقول الكلام في ان غسل اليدين هل هو من اجزاء الطهارة ان يكون مستحبا مقدما عليها ويظهر ان هذا في جوانب  
 الدين له والظواهر وان من استحباب الطهارة وتلخيصه في كتاب الاستنباط **قوله** فان كان وضوءه الخ  
 يدل على ذلك ضعيف عند الامم بحديث سنن وقد عرفت ما ورد في من الدع والتوثيق وان مدني لا يخرج  
 عن عداد العقام واما توجيه الدلالة من هذا الحديث فانه عدم الاول في كون نجاسة الماء والكثير لا ينجس هذا  
 اذا عتبت كلام المفيد واذ اختلفنا بالاول فالنجاسة فالوجه رافع وقوله على التمسك لانه اشارة في  
 ثلاثة اشياء وكونه من الثلاثة ان يكون اشارة الى ما هو للمعروف في العرف من النجاسة على ما كان كما قال  
 هذا الحرف ثلاث واما ان يكون الثلاثة اشياء والاول عبارة عن النجاسة التي هي الطول والعرض فيكون كل واحد  
 منها ضرورية في الثلاث وفي الحق وهذا استعمال ايضا شائع وسياتي تمام الكلام في ان شاء الله تعالى **قوله**  
 فان ادخل يد الماء الى قوله يدل على ذلك مؤثوق وقوله على الطست او الزكوة قال المولى السبكي كان الموضع  
 الموضع الذي فيه الماء بمعنى انه يديه ويدخل يديه فيه من غير غسل او ادا انه وضع يديه على طست او زكوة  
 فتوضعت فادخل يديه في الماء الذي فيه الماء اقول وهذا اقرب لفظ الاول اقرب معنى واما النجاسة فهي النجاسة  
 على ما في القاموس عمله الكفر على ما في العقاب **قوله** وهذا الاستناضاح ضعيف كما عرفت وبوجه هو المروي **قوله**  
 الحسين ضعيف وزكا وغيره مذكور في الخلاصة وفي كتاب ابن داود وانما ذكر اركاؤا كركن الدين في  
 هذا قال شيخنا اليربائي في قوله صريح الظاهر ان هنا سقطا وكان حتم ان يقول عن زكا وعن داود بن قيس  
 الماء النافع **قوله** عن حميد بن محمد صحيح وكذا الثاني والوضوء يقع الاول الماء الذي يوضو به وفي النهاية لا عرفت  
 بين كون يد النائم مشدقة او مطلقه او في جواب او كون النائم عليه او يله ولم يكن عمدا بالعموم وايضا الحكم  
 العلق على المظنة لا يصير فيه حقيقة الحكمة كالمشقة في السفر والاستبراء للهم في العدة فانه واجبي في حق  
 الصغيق واليا بة وايضا الغسل بعد الاعتناء بالنجاسة ولهذا فان القائلين بالوجوب عرفت بطلان اليد  
 قبل الغسل وايضا احتمال النجاسة لا ينجس في مثل الفرج فقد يكون في البدن برة او دمل او لا في نجاسة فاجرة  
 او يكون نجاسة قبل نومه فيقال ان الطول نومه وقول الشيخ طائفة على الاستحباب جيد ويجوز عمدا على التقية

فانه نقل عن احمد بن عمرو بن مويق والحسن البصري القول بوجوب غسل اليدين **قوله** وان كان كذا القول فغير  
 الشيخ صحيح وعناء الكافي هكذا وشغل الماء الذي يتول فيه الدياب وبما استدل من اجل نجاسة ابي الدقا  
 كقول المفيد الشيخ في بعض كتبه وبعض المتأخرين والمشهور هو الكرامة ويمكن الجواب عن هذا بان السؤال فيه من  
 قيل ما دونه الصدوق طائفة من اهل البادية وما وردوا على النبي صلى الله عليه وآله وقالوا انما وضوءنا  
 هذه ترد بها السماع وتلق بها الكلاب ويتولى بها البهايم والمراد انها حياض ترد بها الحيوانات الطاهرة  
 والحيوانات النجسة فيكون هذا من ذلك القليل يؤيده ذكر نجاسة الجنب مع الغاطصه بالاجماع الا ان يقال  
 ان ادخلها في السؤال فاعبأ بنجاسته للمنفى بقوله عليه السلام اذا كان الماء قد كرم نجاسة شئ قد دوى  
 بالطرق المستقيمة بل المتواترة وليست فاحكام **الاول** نجاسة القليل بالملاقات والدلالة من موقوف  
 الشط الذي هو حجة عند المحققين مع ان شيخنا الشهيد الثاني قد رتب الله روجه نقل عن بعض الفقهاء انه  
 نقل الاجماع على العمل بمفهوم الشط في هذه الرواية وان نزع في غيره خلافا لما ذهب اليه الحسن بن علي  
 من القدماء وبعض الغاصرين وقال المولى السبكي في ما مر للمذهب الحسن لادالة من علة اذ لم يكن  
 قد ذكر نجاسة كل شئ لان غاية ما في الباب اثبات نقيض الثاني عندنا ان نقيض الاول فيمكن ان يكون  
 المراد التجنيس بالنجاسة المستولية الكثيرة الذي يظهر ان رواه هو كارتى وذلك ان النجاسة التي يظهر  
 انما ان اريد به نقيض واحد لا وفاق فالكثير ايضا كذلك وان اريد به غير ذلك فمقتضى الاقوال **الثاني** ان  
 حياض الحمام القليلة الماء لا ينجس بالملاقات اذا اتصل بها ماء الماددة وكان المجمع كذا وسوى تواتر  
 السطح او اختلص لا بد لانه تحت منطوق هذا الحديث وعدم الدليل المخرج من هذا الحكم نعم بشرط  
 ما اشترطه شيخنا الشهيد الثاني في قوله صريح من عدم تفاوت السطح وتفاوت كثير حتى لا يخرج في العرف  
 عن كونه ماء واحدا **الثالث** طهارة الماء بالنجس بالقاء كذا الظاهر عليه من غير اشتراط امتزاج كاشطة  
 العلامة طائفة في كونه والنسبة مع ان الامتزاج الحقيقي تمتع والامتزاج المعتمد عليه لا دليل عليه **الرابع**  
 انما الحياض والاقا اذا كان كذا لا ينجس بالملاقات وظاهر كلام المفيد وصريح سلا هو النجاسة بطلان  
 قبوله على الإطلاق الذي من استعمال ماء الاوان عند الملاقات **الخامس** عدم طهارة القليل بالنجس بتمامه  
 كذا لان القام من قوله عليه السلام اذا كان الماء كذا البرعة مقدرا كثرية قبل ملاقات النجاسة له وقد ذهب

سيدنا المرتضى وابن ادريس نور الله صريحهما الى ظهوره بالتمام كراول علمه نظر في القول عليه السلام في هذا  
الحديث اذ بلغ الماء كراول يحمل شجاع ان الظن ان بلغ هناك مثل كان الواقعة في هذا الحديث **السادس** اتفينة  
دلالة على ما نراه في العلامة في ذكره من نجاسة الجارية القليل بالبلافات من جهة المفهوم للمعتبر في العجوبة في  
كونه هيبا لهذا وفي المتن في اجماع على عدم نجاسته بالبلافات وسياق الكلام فيه مفصلا انشاء الله تعالى  
**قوله** ولهذا الاسناد صحيح وكذا الثاني هذا لما تحقق من ان محمد بن اسمعيل ان لم يكن هو الشافعي لكن رواية الكشي  
عن كثير من ائمة وضوح اخباره وموافقته للفتحاح مما يورث حسن الحال واما ابراهيم بن هاشم فقد وثقنا انما  
وروي من المدح لا يفتقر من التوثيق ان امرئ من اهل بيته وعلى بن ابراهيم معطوف على محمد بن اسمعيل **قوله** الحسين  
بن سعيد وثقني وماعلم عليه الشيخ قد رآه روح لا يخفى من بعده ان له رايه في هذا الكتاب في نجاسته  
بول الجارية والقيل ويمكن على احد وجهين اولهما حمله على الكراهة وذلك انه قد روي في الروايات استحباب  
كون ماء الوضوء ينفق ان يكون نظيفا خاليا من المنزعات والمكرهات للطباع ومثله جاد في الشرع والظاهر  
ثانيهما ان الماء اذا كان كراول لم يزد عليه فاذا بال فيه لئلا تنفق منه ما يلا في البول فتفقد الباقي **قوله**  
والذي يدل على ذلك حصوله وفي الدلالة شيء لان النقيع ان لم يكن ظاهر في القليل فهو  
متناول له كما لكثير وهذا الحديث ايضا محمول على الكراهة لما عرفت من ان مذهب الشيخ قدس الله روحه  
في هذا الكتاب هو طهارة ابوال ادواب فلو حصل تغير الكثير او القليل لم يقع فيه حكم الطهارة **قوله**  
عليه السلام وكذلك التمس لا يفتقر ما فيه من الدلالة على مذهب الحسن ولكن الاصحاب وضوان الله عليهم تأدوا  
بالكثير **قوله** ولهذا الاسناد صحيح وهذا كالاول في الدلالة على مذهب ابن ابي عمير **قوله** عن محمد بن  
صحيح لثمة قد تحققت ان هو اصيل ابن ابي عمير في حكم الصحاح لانه حبر في ايام الرشيد ودفنت لخته  
الرباع

انما اباها

انما اباها بما صوغ في بلدهم وفيه ما لا يخفى وذلك ان اجابته عليهم السلام على من بلدهم ليس ارض  
الاجابة على من بلدنا ليل بالظن انه عراقي لان المرسل كذلك كما قال جماعة من المحققين ولعلمهم استنبطوا  
مثلا من قوله عن بعض اصحابنا ويروى عليه ان الصحابة من ان يكون من اهل البلد يعني بل الظن ان المراد  
به في مثل هذا المقام الموافقة في المذهب طلقا ولا دالة للعام على افراده على الخصوص نعم يمكن تأييد  
ارادة القول العراقي بوجه احدها ان الرواية على هذا التفسير تعارب بعض روايات الاشياخ فتجد  
مع البعض الاخر وذلك انا اعتبرنا الكراول بالمراد العراقي فكان وزنه ثمانية وستين مثاقيل وربع من بوزن  
المن الشاهي ومن الشاه نصف من بلادنا وهي بلاد الجرام وكان ذلك الاختيار في عشرين اثنين بعد الالف  
وهو ثلثون مع الرواية ابن جابر الانية يبلغ تكثير مائة وثلاثين مثاقيل واما رواية الاشياخ الثلاثة  
ونصف فانها بلغت عند اختيارنا ثمانين مثاقيل وثلاثة امان من ذلك المن ونصف من مائة وخمسين  
مثاقيل ومن مقال نعم تجد عن رواية الاشياخ الثلاثة لانهما تبلغ اثنين وخمسين مثاقيل من ذلك الوزن نصف  
من واحد وستين مثاقيل وثانيها ان يحصل الجمع بينها وبين ما سياتي في مسألة ابن المغيرة من ان الكراول  
ستائة مثاقيل ذلك على بطلان ما ذكره وهو رطلان بالعراقي وماله قوله عليه السلام كل ماء طاهر حتى تعلم انه  
فقد العلم لا يتحقق مع الاعتدال مع ان الاقل متيقن والرايد مشكوك فيه فيجوز فيه بالاشمال والعجب  
من احتساب القميين نور الله صريحهم حيث ذهبوا في اعتبار الكراول بالمساحة والوزن الى ما يوجب الباعد  
التمام لان الاشياخ الثلاثة قد تحققت ونها وانا الالف وما تناو رطل بالمد في فقد بلغت عند الامتياز  
مائة وستين وثلاث امان المن بذلك الوزن المتقدم فيهما تعاقب نصف اذ عرفت هذا كله ظهر  
لك ما في قول الشيخ طاب ثراه من انه لا يفتقر ان يكون ما قد هذه الاقدار وزنه رطل مما تناو رطل الماعرف  
من التعاقب بينهما الا ان يكون مواد التبريد لا التحقيق **قوله** قلنا ما اخبرني بالشيخ صحيح وقول المحققين  
في التعبير هذه حصة وعمل ان يكون قد ذلك كراول مائة ان العمل بها حسن مع ان توبع الاخبار الى الانواع  
المشروعة اتفقوا من من في العلامة طاب ثراه وهذه الرواية وافق اخبار هذا الباب متساوينا وقوية  
من التقدير المشهور بل هو عينه فان المراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران تقريبا والمراد يكون سبعة ذراعا  
وشبرا كون من طوله وعرضه ذلك المقدار فيبلغ تكثيره على هذا التقدير ستة وثلاثين مثاقيل ومن ثم مال الى

اقول ان الاشياخ في بيان  
صاحب المقام في هذا  
ببرك وافضل من  
المن لانه  
كون الكراول  
ستائة مثاقيل  
فقد العلم لا يتحقق  
من احتساب القميين  
التمام لان الاشياخ  
مائة وستين  
لك ما في قول الشيخ  
من التعاقب بينهما  
في التعبير هذه حصة  
المشروعة اتفقوا  
من التقدير المشهور  
وشبرا كون من طوله  
من الاعتبار  
وقد يات في هذا  
انما اباها

العلم بما صاحب العترة ومن لا تخرين شيخنا البهائي والمحقق الاروسي والمولى القنبري والقول بمصونها  
لا يخفى من قوة **قول** **وهذا** لا سادس صحيح وقد مر هذا الخبر قبل هذا بثلاثة عشر حديثاً وفيه عن محمد بن خالد  
عن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر وضعفه بالاصح الجدي ظاهراً قال في شرح الثميين هذا طريقنا  
من ضمن العلامة طاب ثراه الى زماننا هذا على صحة ولم يطعن احد في حق انتهت الرواية الى بعض الفضلاء  
الذين هم من اهل البيت الله ارواحهم فيكونوا اعطاء العلامة واتباعه في قولهم بصحة زعموا ان ملاحة طبقاً  
الرواية في التقدم والتأخر فيصعب ان يكون ابن سنان المتوسط بين البرقي واسمعيل بن جابر محمد الاعبد  
وان يزيد بن شيخ الطائفة له بعد الله في سند هذا الحديث توثيق فاحتمل ان البرقي ومحمد بن سنان في طبقة  
واحدة فانهما من اصحاب ائمة عليهما السلام واقاعد الله بن سنان فليس من طبقة البرقي لانه من اصحاب الصادق  
عليه السلام ورواية البرقي عنه بغير واسطة مستنكرة وايضا فنجد الواسطة في هذه الرواية بين ابن سنان  
وبين الصادق عليه السلام بل على انه محمد لا عبد الله لان زمان محمد متأخر عن زمان علي السلام كبير فلو كان  
عنه بالمشافة بل لا بد من تخطي الواسطة واما عبد الله بن سنان فهو من اصحاب الصادق عليه السلام فالظاهر  
ياخذ من المشافة لا الواسطة هذا حاصل كلامهم ولما كان الخطأ في هذا المقام انما هو منهم لان العلامة  
وابتاعه قدس الله ارواحهم ولا من شيخ الطائفة نور الله مرقته فان البرقي وان لم يدرك زمن الصادق عليه السلام  
لكنه قد ادرك بعض اصحابه ونقل عنهم بلا واسطة الا ترى الرواية عن داود بن ابي زيد الطاطري حديث من  
قتل اسداً في الحرم وعن ثعلبة بن ميمون حديث الاستسبال ليد وعن زرعة حديث حلاله الاثر في باب صلاة  
الحزب وهو كلامهم من اصحاب الصادق عليه السلام فكيف لا تكون رواية عنهم بلا واسطة وتكون من عبد الله بن  
سنان وايضا الشيخ قدس البرقي في اصحاب الكاظم عليه السلام واما تخطي الواسطة بين ابن سنان والصادق  
عليهما السلام فاما ذلك على انه محمد لم يوجد بين عبد الله ايضاً وبين علي السلام واسطة في شيء من الاسانيد لكن قد  
يوجد بينهما كوسط عن يزيد بن دعاء او يوجد من فاطمة المغرب وتوسطه عن الحسن بن محبوب في كبريل الاقناع  
وقد توسط شخص واحد بين كل منهما وبين الصادق عليه السلام كما هو في رواية فاطمة بن منصور بن محمد  
وبين علي السلام في جملة الشك وهو بغير متوسط ايضاً بين عبد الله وبين علي السلام وطول الرواية  
وتوسط اسمعيل بن جابر في سندی الحديثين الذين نحن فيهما من هذا القبيل والله الهادي الى سواء

السبيل

السبيل والعجب من هؤلاء الاقوام المعتضين على اولئك الاعلام انهم لا يستنكرون لقاء البرقي لعبد  
بن سنان ولا يستنكرون لقاء محمد بن سنان لاسمعيل بن جابر مع انما طعنوا على عدم اللقاء مشرك  
والانصاف ان لقاء البرقي لعبد الله بن سنان مما لا يستنكرون بعدد الاخطأ ما قرناه وايضا فانه  
كان غاراً للرشد والبرقي من اصحاب الكاظم عليه السلام وقد ذكر المعهودي ان ما بين وفاته  
عليه السلام وفاته الرشيد عشر سنين فرواية البرقي عنه لا مانع منها بالنظر الى طبقات الرواة كما روى عن داود  
وشعير ودعوى واذا جازت رواية الحسين بن سعيد مع انه ممن لقي الهادي عليه السلام عند بلوا سطع  
قوت الرواية عنه فيجوز رواية منه من الكاظم عليه السلام عنه كذلك وبما تولوا عليه فيظهر ان شيخ الطائفة  
والعلامة واتباعهم الاطعن عليه فيما ذكره والله التوفيق انتهى وكنت في الحاشية راقد بعد ما يدرك على لقاء  
البرقي لاسمعيل بن جابر كما في سند الحديث الثلاثين من ابواب تطهير الشباب من التزيين وهو ما رواه الشيخ  
عن محمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله البرقي عن اسمعيل الجعفي قال دلت ابا جعفر عليه السلام يصلي والتمه يسيل  
منه ماء ولم يعجل هذا هو ابن جابر لان ابن عبد الرحمن مات في ايام الصادق عليه السلام فكيف يروي عن البرقي  
هذا كلامه طاب ثراه والانصاف ان ما قاله هذا المحقق حق وموجود فيما ذكر من الاخبار والحكم بالاراء  
او بغير الواسطة لا يخفى من تكلف لكن ابن سنان في هذه الرواية هو محمد لا عبد الله لكن قد وقع في مثل هذا  
الكان لما تقدم من التبرع بمحمد وكان الوجه في ذكر عبد الله ان شيخنا الكليني قدس الله روحه ذكر هذه الرواية  
هكذا عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن ابن سنان والظاهر ان هذه صورة ما وقع في رواية البرقي  
والقيين من تعرف الروايتين فاصاب المصيب واخطأ المخطئ فها قاله السيد الاجل السيد محمد  
الشيخ المحقق الشيخ حسن الذين اشار اليه بعض فضلاء المعاصرين لا يخفى من وجه كنهك وقد تحققت حال محمد  
بن سنان وما روي من توثيق الشيخ المفيد والسيد علي بن طاووس لم يكن ما روي من المصنف  
فلا يخفى الحال ان ابن سنان عبد الله وبين محمد في اعتبار الحديث وصحة وهذه الرواية هي التي استدل بها  
المعتزلة نور الله ضلالتهم وما الى العمل بها في المختلف لكن قال في المنتهى الحاشية في هذه الرواية  
واما ما نحن في حق طاب ثراه عليه السلام اجماع الثلاثة في الجواب ان هذا ورد على الرواية  
الواردة في هذا الحكم والجواب عنها واحد هو ان بعد المتروك فيها يقال على الجدل المذكور مع ان ثالث الثلاثة

قد ليكت عنه وقد عده من موقله صلى الله عليه وآله حديثاً إلى من دنا كثر الطيب والنساء ووقع عيني  
 فان الصلوة أليست من الدنيا فكان صلى الله عليه وآله ما عده من ملاذ الدنيا أشد عذبت نفسه المقدسة  
 عن ذكر الدنيا فكانه يقول مالي ولعمري ملاذ الدنيا قرة عيني في الصلوة فتكون الراوي قوله صلى الله عليه وآله  
 قرة عيني للاستيناف كذلك قال بعض الأفاضل في حل هذا الحديث والتحقيق يقتضي غير هذا وذلك ان الدنيا  
 ومقره جنة قد وصلوا بحجة من الغاية مراتب القرب حتى صار اعظم لذاتهم في الالتفات على التكليف العلية  
 فالفرح المحبوب اليه صلى الله عليه وآله من الايمان بالصلوة ومن الشاة بدخول او قوتها اعظم من كل فرح و  
 هذا الفرع انما هو في الدنيا وان كانت فوائده المترتبة عليه في الآخرة وكذلك الطيب والنساء فانه صلى الله عليه  
 وآله انما كان يحب الطيب والنساء لما كان يعلم من ترتيب الثواب على فعله اما الطيب كما ورد في الروايات  
 عليهم السلام من ان صلوات ربي عليهم افضل من سبعين ركعة يصليها عيسى واما النساء <sup>بين</sup> فقد روي  
 فقد روي خبر من ترتيب الثواب عليه ما يحصى فلا تقاوت اذ بين حبه صلى الله عليه وآله للطيب والنساء  
 وبين حبه للصلوة فان الدنيا طرب هذه اللذات وانما في الدنيا ما هو في العقبى وكان بعض الناس يقول  
 لتدحيت إلى العز حتى نخت ان لا ابر عليه وقد قال بعض من جيب اليه الاحسان لقد حصل من الاحسان الى الناس  
 واعطاهم لذة وخرج حتى اطلق ان لا انا على قوله وهذا كلام وقع في البين فليرجع الى ما كان فيقول قد عاين  
 حاله انما هو من سادات الاخر من ان يقال هذا الموضع ثلاث في ثلاث **قوله** والخبر في الشيخ مؤيد وهذه الرواية  
 هي التي عول عليها اكثر الامم اربعة عشر عليها متناً وسنداً اما السند فيجوز ان يروي عن احمد بن محمد بن حنبل  
 ابن عيسى واشتركا في عيسى والحواري عن احمد بن محمد بن يحيى وان لم يثبت اهل الرجال على توثيقه لكن يستفاد  
 توثيقه من مواضع اخرها انهم على طريق الشيخ **قوله** الى الحسين بن سعيد وفيه احمد بن محمد بن يحيى وثانيها  
 ان العلامة قد روي عنه قد فتح الاجار التي وقع فوق طريقها فلو انما الطبع على توثيقه في محل اخر  
 ثالثها ان الصدوق نور الله ضريحه روى عنه من ثقات عليه ومتوفياً عنه وهذا لا يفتقر الى التوثيق كما افتر  
 به بعض المحققين من المتأخرين مع ان الظاهر ان احمد بن محمد بن يحيى كان له جماعة من اصحابه حيث  
 حكوا زيادة لفظ ابن يحيى ويؤيده ان الكشي في الاصل في هذه الرواية لم يذكر لفظ يحيى وكذا  
 لم يذكره الشيخ في الاستبصار فلو ان زيادة من تصرفت النسخين وقد صرح الغاشي بأن الذي يروي عن

الراوي

عثمان بن عيسى هو احمد بن محمد بن عيسى الفاضل الحنفي وبعضهم حكم هذا بان لفظ ابن رافع موقوف  
 لان احمد بن محمد بن يحيى يروي عن ابيه كثيرًا واما واقعية ابن عيسى قد تحققت سابقاً باعتبار وثايقه  
 مع ان الكشي **قوله** قال بعد ذكر من اجتمع اخوانا على ما يقع عنهم وقال بعضهم مكان فضال بن ابي عثمان  
 عيسى وذكر النجاشي انه رآه وبعث للال الى الرضا عليه السلام ولما اشترك ابني بصير فقد قطع جماعة من العلماء  
 وعرفه فاستدعى بالقبيل التام ان الذي يروي عن ابن سنان وهو ليس المرادى وقد وقع التصريح به في رواية  
 كثيرة واما المتن فقال الشهيد في شرح الارشاد انه لما لقيه عن بيان قد روي عن الحواري عن ماعز بن ابي  
 في الحوازات بالمقام ومن كثر سوق الكلام وقال في الجبل الميتين يمكن توجيهها على وجوبها من هذه ايضا  
 باعادة الضمير في قوله عليه السلام في ثلث اشياء او ثلث اشياء ونصفا اي في مثل ذلك عندنا  
 لا مثل ذلك الا لا يحمل ذلك الضمير في قوله عليه السلام في عمدة اي في عمدة ذلك المقادير من الارض وايضا فانها  
 على تقدير الاعتناء عن هذا التوجيه هو ان المكون عنه فيها انما هو العز وانما العز في ان قوله عليه السلام  
 في عمدة من الارض تاخذ من ثلث اشياء او ثلث اشياء او ثلث اشياء او ثلث اشياء او ثلث اشياء او ثلث اشياء او ثلث اشياء  
 في عمدة من الارض كماله انقطعاً متناهياً وحاشا مثلهم عن التلغظ ببله انتهى ولفظ النسخ الاول قد وقع مجزئاً  
 في الاستبصار وفي الكافي وفي اكثر كتب الاستبصار كالمعبر وغيره والضمير فيه كافي في نسخ هذا الكتاب وبعض  
 في الاستبصار اذا عرفت هذا كله فاعلم ان الغضب الراوي ذهب الى ان اكثر ما يبلغ مجموع ابناءه الثلاث  
 عشرة اشياء ونصفا وكانت في عمدة الرواية لكنه لم يحل لفظه في غير ما على معنى الضمير بل على ما يفيد  
 معنى المعية والجمع اي اذا انقمت ابعاده الثلاث بعضها البعض حصل عشرة اشياء ونصفا ولا يخفى  
 ما في التخصيص على هذا التقدير من ثمة التقارب وانه امر عريب ومن ثم ذهب بعض المحققين الى تأويله  
 يكون معناه ان اكثر ما روي لوليت وابعاده الثلاث كان مجموعها عشرة اشياء ونصفا فيطبق  
 ح كلامه على المذهب المشهور واما ما روي عن ابي عبد الله بن الحنيفة من ان اكثر ما يبلغ تكثيره مائة شئ فلم يعلم  
 دليله **قوله** في احمد بن يعقوب بن يحيى وهو موقوف هنا كما في الكافي وفي الاستبصار عن زيادة عن ابي جعفر عليه السلام  
 فيخرج الحديث عن الوثوقية وقد روي هذا الحديث في الكافي هكذا على ما يرويه عن ابيه ومحمد بن ابي جعفر عن الفضل  
 بن شاذان جميعاً عن جابر بن عيسى عن جابر بن زيد قال اذا كان الماء الحديث والاهتمام ليعلمه على ما يحجب

الكاف من عدم توسط ابن أبي عمير بين ابراهيم بن هاشم وحماد بن عيسى لانه غير معهود واما التصريح  
 باسناد الحديث الى ابي جعفر عليه السلام كما في الاستبصار فكان الشيخ عرفة من غير الكافي مع ان بعض نسخ الاستبصار  
 خالية عنه وفي قوله عليه السلام اذا كان الماء اكثر اه اشعارا بانه اذا كان اقل من ذكره ينجس بالمقنع دون ما لم ينجس  
 وقد وقع التصريح بهذا في رواية زرارة التي في طريقها على بن حديد ولم يرها با الا من الاصحاب سوى السند  
 طاب ثراه فانه نقلها في كتابه من غير تاويل او دخلها ويتفاد من هذه الرواية ومن قوله عليه السلام في صحة  
 حريمها غلب الماء على وجه الحقيقة فتوضا من الماء واشرب انه لو كان الماء رابحة كالمياه الكبريتية فصبرت  
 رابحة الماء رابحة الحقيقة لم ينجس لو خلا الماء عن تلك الرابحة لطهرت لصدق غلب الماء على وجه الحقيقة والله  
 ذهب بعض الفقهاء والاولى ان يقال يصرف الحديث عن ظاهرهما وتقدير الماء حاليا عن رابحة الامية وتوفي  
 طاب ثراه تمام الكوارا بانه تمام مقدار من الماء في التابقة ومع هذا فلا يخلو من بعد بل الظاهر ان الرواية  
 مقدارا بغير عرفا كما ساقى بانه انشاء الله تعالى **قوله** محمد بن يعقوب بن ابراهيم لا ينجس الله بن  
 المغيرة مما اجعت العصابة على تصحيح ما تصح عنه **قوله** محمد بن يعقوب بن ابراهيم لا ينجس الله بن  
 باجع العصابة على تصحيح ما تصح عن ابن ابي عمير وكذا عن عبد الله بن المغيرة فزاسيدها كالمسند واما طهرت  
 الشيخ الى محمد بن ابي عمير فهو حسن مع انه رواه في الاستبصار وفي باب الزيادة من هذا الكتاب بطريق صحيح  
 وصورة مكذاه بن علي بن محبوب عن القاسم عن عبد الله بن المغيرة عن ابي ابراهيم عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
 عليه السلام الحديث وجه فالأقوى هو ما ذكره ثانيا وفي الاستبصار بعد نقل هذا الخبر وجه الترجيح لهذا الخبر  
 في اعتبار الارطال العراقية ان يكون المراد به رطل مكة لانه رطلان ولا يمتنع ان يكونوا عليهم السلام  
 افوا التائل على عادة بلده لانه لا يجوز ان يكون المراد به رطل اهل العراق ولا رطل اهل المدينة  
 لان ذلك لم يبعث احد من اصحابنا فهو متروك بالاجماع انتهى وهو توضيح لما هنا ويؤيده ان راوى  
 الحديث محمد بن مسلم وهو من اهل الطائف وطلها وطل مكة متحد وزنا اذا تحققت هذا فاعلم انه قد  
 بقي هنا مقامان الاول منهما في بيان وجه الجمع بين هذه الاخبار المختلفة في تحديد الكرو وقد قيل في جمعه  
 اوطا ما قاله الشيخ في الاستبصار حيث قال انه جعل لنا طريقين احدهما ان نعتبر الارطال اذا كان لنا  
 طريق اليه واذا لم يكن الى ذلك طريق اعتبرنا الاشياء لان ذلك لا يعتمد على حال الاحوال وفيه ما لا يخفى

حفظاً علیہ

<http://fb.com/ranajabirabbas>

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

للعقل والنقل وانا قوله وسئل عن الرجل اذ اتممت من الاحكام الثلاثة عمل على التقيت اذ لم يقل بها  
احد من اهل الصدوق وابن الحنفية قدس الله روحهما انا الصدوق فقال من اجل ذكره باصبعه وايا من فيه  
استقص مضوره وانا الجنيدي فقال من سوا انتم عليه الثقبان استقص مضوره ومن سوا ظاهر الفرج من  
غيره شق قطرها اذ كان محترقا ومن سوا باطن الفرجين فغلب الرضوخ من المحرم والمحلل اقول قد تقدم الكلام  
فيه **قوله** واخر في صحيح والشرح بضم السين وفتح الراء وحاشي الخرج وقد استدل الفاضل في المسأله  
هذه الرواية على وجوب الاستبراء بالماء حال تعدى الغايط وفي الدلالة ما لا يخفى وذلك ان الظاهر هو كونه  
ردا على جمهور الخالفين في اجبار غسل البواطن واذا لا لامل ومعناه انه لا يجب الازالة الفجائية للحاجة  
وذكر لما لا الغلب فيها **فاية** اعلم ان التعدي وعدمه مما ذكره الاصحاب وادعى عليه الاجماع واما  
اخلافنا في حقيقة التعدي فالمشهور بينهم هو انه تجوز الغايط المخرج وان لم يتفاحش وذهب المحققين  
المتأخرين الى انه تعدى وصول الحاجة الى محل الايقان وضوؤها اليه ولا يصدق على ان البها اسم الاستبراء  
خلق ان هذا هو الظاهر من اخبارهم مدلولها وذلك ان الاخبار التي وصلت اليها في هذا الباب كلها غالية من  
هذا القيد يعني التعدي فهي جازية على الاجزاء بالاجزاء مطلقا الا ما خرج عرفا عن اطلاق اسم الاستبراء و  
للمحقق الا رد على نورا الله ضريحه كلاما لطيفا في هذا المقام قال دليل وجوب الاستبراء عن الغايط المتعدى  
حتى يبقى الماء كانه الاجماع ولكن اخبار الكفاءة بالاجزاء جازية عن التعدي بل ظاهرها العموم فلو ادعى ذلك  
لممكن القول بالمطلق الا ما يتفاحش بحيث يخرج عن العادة ويصل الى الالبسة كما ذكرنا ذلك في عدم عفو الماء  
ولو ادعى العلامة الاجماع في كونه على ان التعدي الذي يحتاج غسله الى الماء هو ما يتعدى عن المخرج في الحاجة  
ولم يصل الى الحد المذكور وهو التفاحش ولخرج عن سمي الاستبراء فقلت مواد الاصحاب بالتعدي اقلناه  
لعموم الأدلة وعدم المحصر لان شرعية المسح لرفع الخرج والضم على العقل والنقل وايضا ذلك  
نابا لكفا فيما هو في العادة لان التادير قليل الوقوع وايضا يجوز اعتبار الشارع في الاستعمال امورا  
وتقدير ذكرها بعقل الاصحاب بحيث يصير في غاية الاشكال فيفوت مقصوده والذي يقيقه النظر في الدليل  
عدم الالتفات الى هذه الامور وحصول النظر في مطلقا الاعلى به يعلم تخييل غير الموضوع المتعارف والتعد  
العرفي اذ لا شاع والاحتياط معلوم انه قد انتهى ويؤيده صريح ما رواه المحقق طاب ثراه من طريق الجمهور من قوله

عليه السلام يكفي احكام ثلاثة اجزاء اذ المخرج وذو العادة ولما ما رواه عنهم من قول مولانا امير المؤمنين  
عليه السلام كنتم تجوزون يعني وانتم اليوم تملطون تلطفا فاجرو الماء بالاجزاء هو غير مناف لان اللط  
هو ان يكون في الطبيعة لينة بحيث يخرج عن المعتاد **قوله** وهذا الاسناد صحيح وابن ابي حنجران هو عبد الله بن  
وهو ثقة والعجمان ورد في اللقب بمعنى الدين وورد بمعنى ما بين القبيل والدين والمروضا هو الاول وقد  
استدل بهذا الحديث وما يرويه على ما هو المشهور من عدم الاجزاء بالاقبال من الثلاث اذ اصل التقابل  
وذهب الشيخان قدس الله روحهما الى ان الواجب ما يحصل به التقاوان كان واحدا وقد صار اليه العلامة في  
نفسه وبعض المتأخرين ولعل الجمع بين الاخبار يقتضي المحية اليه لقوله عليه السلام في حصة ابن المغيرة وقد سئل اهل  
الاستبراء عن ذلك حتى يقع مائة والاستبراء يطلق لغة على غسل موضع الخرج وسجد كما نفع عليه الجمهور  
والغيره وذا يابى ويذكر عليه ايضا ما وقع في غير حديث من قوله عليه السلام ويذهب الغايط فقد وقع ذهاب  
الغايط غايضا للطهارة وروى ايضا عن مولانا ابى عبد الله الحسين عليه السلام من انه كان يبيت في الكوفة وبالمد  
والخرق والاطلاق يتناول الواحدة ايضا وخرجنا الاخبار بالاجزاء الثلاثة اما عمولة على الاستبراء او على التقا  
عدم حصول التقا عند الثلاثة مع التقا قليل واردة في صورة معينة فعدت الى اماعدا الاجزاء والاول  
عدم حصول الطهارة بالثبنا الفضل الا بعد قطع ثلثا مستبعد وما يدل عليه ايضا هو ان الاصل والاول  
في الاستبراء هو ان يكون بالماء وانا الاجزاء والاستبراء هما فانما هو من باب التخفيف والتساع في الشريعة لمصلحة  
والاستبراء بالماء لاحدله سويما لتقا فليكن في يد عليه ذرعا المقصود به سلوك الطريق الاخف والتاقل عليه  
ويجوز ان يجمع عليه فقال المحقق الا رد على عطر الله مرقه معناه غير واضح ولعل المراد به في الروايات  
وجع يكون الجوز بمغناه الا انه حتى يشتمل الجوز والاول ان يقال معناه انه اذا كان في القدمين نجاسة  
يكفي في طهارتهما مسحهما بالاور من غير مناسبة الحكم الاول **قوله** وهذا الاسناد مرسل وقد استفيضة  
مكان احدهما عدم الاجزاء بالخر اذا كان له شعب ثلاثة لعدم صدق الثلاث عليه وهو احد الثقلين  
في السلسلة وذهب شيخنا المفيد والعلامة في جملة من كتب الى الاجزاء بذلك لان المراد من اجزاء الحجار ان لا  
وان كان حجر واحد اقول اخر عشرة اسواط فان المراد عشرة ربات وان كانت بسوط واحد ولا خلاف ان  
اجزاء قطعان فكذا مع الاتصال قال العلامة طاب ثراه واي عاقل يفرق بين الحجر متصلا ومنفصلا

والجواب الفرق بين المشبه والمشبّه من وجهين **الاول** وجود القرينة في الثاني اعني العنصرين معا وكذلك  
وجودها في الاول فيعمل على التباديل ومنه **الثاني** عدم المطابقة بين المشبه والمشبّه لان قول علي التكم  
الشيء ثلاثة اجزاء وتطابقها لا يطابق احدى ثلثة اسواط بل احدى ثلثة اسواط وفي باقي الصفتين  
اذا كان كذلك لمع ان المراد به ثلاث صواب بشرط قياس الاصل على الاصل استبعاد غير متبع مع  
الامانة بينهما فان حكم الشارع باجزاء الشيء في حال مقتضى العمل بها في كل حال ومع هذا كله فالقول به لا  
يخلو من بعد ما تقدم من اطلاق الاضمار والقرينة في تحديد الاستحباب فاعاد العمل وبما هو من استبعاد الحين  
عليه التكم ثوب الكسوف فان الظاهر ان ما كان يقطع ثلاث قطعات والعرف حكم هذا مع ان كل طرف من  
الطرفين حيز صيد عليه انه حيز في التقدير وتقطع بان للقصم من الاجزاء الثلاثة هو اقل واحد على وضع  
الاجزاء متباينة في الظاهر وهذا حاصل فافهم في قول العقل والعرف مطلقا عن الحكم الشرعي معقول  
ولا يجوز من العلماء رضوان الله عليهم من جعل ما اذا اتينا بالثقل قد عرفت موافقة اطلاق الاخبار لانهم اذا  
العلم الشرعي والحكمة الشرعية فما نحن على العقل فلهذا العقل ولم ينعنا الا المير على النفس وهو هنا **الثاني**  
في ان العلم اعني انما بالغايط في بعض الاخبار ونفاق المحل في بعض الاحكام **الثاني** ما دل عليه  
العلم ابا فقد قال في جامعنا من الاحكام كالحق في فليجوز والاستعمال بالثقل وان كان ظاهره  
بعضهم جوزه واعلم الاول ان الاجزاء الطاهرة ابا بالنسبة الى ازالة هذا الغايط مع احتمال المحل على الاحتجاب  
فهذا لاننا اذ لم يكن ابا كما كان في من مظنة النجاسة بعدم المبالغة في تطهيره **قول** وهذا الاستحباب  
بان التكم وهو على احدى شيئين وقوله قال ان يجرى اجا على فخر الفاء تكون لتقسيم الذكر وهو مفضل  
على مجزئ على فخره الواو ويكون العطف للتفسير والخراج هو الترتيب وفي الثاني ان يجرى فاقوله فاقوله واستجنى  
الاولا فحينئذ الترتيب ولعل المقصود به الترتيب للغرض وهو ان يكون الطلوع منه تقديم الاشرف على غيره وقوله الله  
الصقر يحيل ان يكون الصقر بكنى الذي يحيل ان يكون صفة له على طريق المبالغة ويجوز ان يكون مفعولا  
اجداي اجدا الصقر بعد ذلك الذي والا فمع ما في الكافي وهو اجد بعد ذلك الذي بصفة بالاولا  
قوله في خلافتنا الغاية في هذه الصفة لا يجوز ان يجرى فاعاد العمل وبما هو من استبعاد الحين  
يكون الرشيد يعني الفصل الفليل ويجوز ان يكون بمعنى الحقيقة كما قالوا في مثل هذا النوع وعلى التقدير

والمعنى

يكون مجزئ على الاحتجاب **قول** وهذا الاستحباب لا يجرى في غير من يجزئ والرب سوي جعفر بن قولويه  
الوارد في اسناد السابق وقال في الغايه ان من جازا واحباب سعد وهذا توشو حقيقة وانما يكون من  
فقد وزيد وهو اعلى من التوثيق وما بين الاليتين والخفة هو الغايه والذكر فلا يجب غسل ولا مسح  
الاخروج البول والغايط والموتى الترتيب ولما فهم ما بين الاليتين الذين حله على التقيد لما نقلناه سابقا  
عن اخيه خفة من القول بعدم وجوب الاستحباب ولا يجرى ما فيه من التكلف وانما قول الشيخ قد لله وجهه فيقول  
اه فقد قيل ان هذا استدلال بمفهوم اللقب وهو ليس حجة عند المحققين وادار عنه بعضهم بان راجع الى  
مفهوم الغايه اقول ويجوز حله على معنى لا يدعيه هذا وامثاله بان يقال المراد انه قد وقع العنصر في الاليتين  
الاليتين اذ لم يثبت بالغايط يعني لا يقال ان غلته واجب اتام من بابا المقدمة ولا بد من مطهنة وصول النجاسة اليه  
وكذلك عن غسل الخفة لان الواجب انما هو غسلها لا غسلها على ما سبق **قول** يجب غسل حجب  
ظاهر وان كان يشمل الغضا خارج الوقت لان تخصيص الاعادة بالوقت اصطلاح اصلي لكن قوله في السؤال  
اذكر بعد ما سألنا وانطبق الجواب عليه فيما يخصه بالوقت فلا يجب الاعادة خارجا كما هو احد القولين في  
عليه التكم ولا قد عرفت ذلك صريح في رد ما ذكره الصدوق قدس الله روحه من وجوب اعادة الوضوء **قول** عرفت  
الشرع من غير وجه راجع الى القصار كما صرح به في الاستحباب والسند هو ابا بن محمد الجلي في  
قوله عليه التكم يعني ذكره ويذهب الغايط اشارة الى انه لا يجرى في طهارة البول الا بالماء بخلاف الغايط  
هذا فابن العبارين وقوله عليه التكم مرتين مرتين حله اكثر الاحباب على الغسلين وبه استدلال على احتجاب  
الغسل الثانية في الاعضاء الغسلية ويجزئ على هذا العمل الفخر على معناه الذي ومنهم من حله على الغسلين  
والسجدين وهو الاول فيكون وقوله على الخلقين حيث اجبوا ثلاث غلث باضافة الوضوء وقيل الاول والثاني  
الفرقتين كما سأل في بيان انشاء الله تعالى ويمكن ان يتنبه منه كون الاستحباب من مقدمات الوضوء وافعاله  
كما في بعض الاحباب مع وجوبه في ايقاع نية الوضوء عند كما يجوز ايقاعها حال السواك والوضوء  
في قوله الوضوء الذي افترضه الله على العباد يجوز ان يكون بمعناه الشرعي ويجوز ان يكون بمعناه  
اللغوي فباي معنى كان يكون عليه التكم قد تطول وتفصل يذكر الوضوء الاخر ويجوز ان يرد بان  
ما هو الا من بقرينة ذكر الوضوءين في الجواب **قول** وهذا الاستحباب والمراد به الاستحباب السابق

عن عبد الله كذا عليه ما في الاستبصار وهو هكذا ولغيره في الشيخ عن أحمد بن محمد بن عيسى  
 سعد بن عبد الله الحديث وقوله لم يغسل ذكرى الظأ أنه نسيها والبي في أنهم كانوا يبولون ويخرجون غسل  
 الذكر موقلة الماء خروصا في أرض الحجاز والمدينة فعدوا نوايولون في موضع لا يبعدون فيه على الماء فيخرجون  
 فيه إلى النسيان وإعادة الصلاة فيه شاملة للوقت وخارجها ويمكن تحصيلها بالوقت جميعا بين الغبار والقول  
 باستحباب إعادة خارج الوقت **قوله** وهذا إذا دسوق وهذا مستند الصدوق في وجوب إعادة الأثر  
 وقد تقدم منا أن الأثر دسوق على الاستحباب وأما تأويل الشيخ في قوله لا يغسل ذكرى الظأ مع أنه يمكن  
 توجيهه بأن إعادة وردت أيضا بمعنى ابتدأ الفعل من غير أن يثبت بفعل آخر كما حكاه سبحانه في مخاطبة  
 قوم شعيب عليه السلام حيث قالوا أولئك عذرة في ذلك ومعناه هنا الميرور والدخول في باب لا يغسل ذكرى الظأ  
 لم يكن من أجل ملههم وهذا المعنى في غير هذا إلا ما شاع يقال عذرت يا فلان تغفل هذا الفعل من أجله من تغفله  
 سيما في هذا المعنى أيضا بعيد هذا في حكاية أبي جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله في حكاية  
 العامة كقولهم هذا لك وقال المولى السمرقاني في هذا الحديث حمله على نسيان الراوي وتوهمه في  
 الصلاة بأعاده الوضوء لأن الظاهر أن حكم الصلاة أهم فتكره والتعرض لعين غير مناسب ولعل التوهم مما  
 الذي لا يخلو من كلام فيه انتهى وقع هذا الباب فيبقى إلى مفاسد كثيرة **قوله** والذي يدل على ذلك صحيح  
 الحكم بن عتيبة هذا من علماء الجمهور وكان استاذ زرارة رحمه الله الطيار قبل أن يروى هذا الأمر الجمهور  
 للحسين لا يوجبون غسل مخرج البول بالماء أما الوضوء فلم يوجبوا لاستحباب منه ولا من الغائط بالماء ولا  
 بغيره من أحد الروايتين عن مالك وعند الشافعي وأحمد وأبي داود وجب الاستحباب وكيفية الحجر كالغائط  
 قوله مالك في الرواية الأخرى وأما قوله عليه السلام ولا يعيد وضوءه بصيغة النفي فيكون معطوفا على جملة قوله  
 عليه أن يغسل فيكون النفي هنا راجعا إلى الوجوب حتى لا ينافي في حمل الوضوء في رواية الشافعي على الاستحباب  
 لأنه لو كان معطوفا على قوله أن يغسل لكان معناه عليه أن يعيد الوضوء وأقل ما يدل على جرح الكراهة  
**قوله** ولغيره في الشيخ صحيح ونفي إعادة الوضوء راجع إلى الوجوب أيضا **قوله** سعد بن عبد الله مروي  
 يعلى بن أسباط والتاديل فيه مثل ما تقدم **قوله** سعد بن مروي ضعيف وقوله والحسن على كونه  
 الاستبصار الظاهر الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة كما صح بعد هذا في رواية سعد بن يحيى

الحديث

أن يكون الحسن بن علي بن النعمان لا اتحاد الطبقة ولا شئ في تحقيقه لمكان بن حلال في التذو وأما تأويله  
 طابراه فلا يخفى ما فيه من البعد لمكان لفظ ينفي في الاستبصار هكذا هذا الخبر يمكن أن يخلف على من غسل  
 ذكره بالماء ثم ذكر وقد عدم الماء بما زان يستحب الصلاة بما تقدم من الاستحباب بالأجر ولا يلزم إعادة صلاة غسلها  
 بعد ذلك والحال ما مضاه فاذا وجد الماء وجب عليه إعادة غسل الموضع ولا يلزم إعادة الصلاة التي صلاها  
 عند عدم الماء وهذا أيضا في تكلف وتأخير البيان عن وقت الحاجة والأولى أن يحمله على خروج الوقت  
 كما صرح في القولين وأما حمله على التقية فإن عدم إعادة مطلقا هو المذهب المنصور بين الجمهور **قوله**  
 محمد بن أحمد صحيح بناء على أن ابن بكير وإن كان فطحيًا إلا أنه من اجتمع العصابة على تصحيح ما وقع عنه وقوله  
 عليه السلام ذكرى لا ينافي معناه هذا الظاهر ولكنه خلاف الإجماع ومن هذا يمكن أن يكون المراد أنه في  
 حكم الظاهر اعتبار عدم سرية الإيمالات من الشيا وبذلك ما دام يابسا ويحوي حظه على التقية بوضع ما  
 فاتك قد فرغته من غير أن يرد الاستحباب من البول بالأجر ولم يعمل بظاهره سوى الغاسلين فإنه ما كان في المسرى  
 والمعيوف إذا جلى الماء لغسل الخرج وتعد استعمله لما كان كالحرج أجراه سحره ما يزيل عين الغثاة وأثرها والبي  
 فاذا اعتدنا ذلك ما تعين إذا لم يكن ثم استدلك عليه في المسرى بهذه الرواية **قوله** الحسين بن سعيد صحيح  
 وقوله فيبقى الإصحاف في بعض النسخ من أنه بالواو بالألف **قوله** سعد بن مروي وما ذكر الشيخ من أن تأويل  
 بعيد بعد أن الاستحباب بالأجر إذا كان سجيما للشرط يكون كالاستحباب بالماء في كونه تطهيرا شرعا  
 وحل تارة على خارج الوقت وأخرى على التقية ويمكن أن يقال إن مقتضاها عدم إعادة الصلاة مع نسيان  
 الاستحباب وفي معناها ما ساق من صحيحه على بن جعفر وروايتاه شام بن سالم وعمر بن أبي نصر في صحة العمل بها  
 حمل ما تقدم الأمر بإعادة الصلاة على الاستحباب **قوله** قال أحمد بن محمد صحيح وقوله عليه السلام الصلاة إلا  
 بطهرتها استدركه أكثر الأصحاب رضوان الله عليهم على ما طبقوا عليه من سقوط الصلاة أداء عن فائدة  
 الطهورين منقضا في القديم المشرط بقية بقاء شرطه وقد حكينا على حديث الديلمين كلاما شافيا في  
 شرحنا على الاستبصار وشرحنا الكبير على هذا الكتاب وقد أجبنا أن تذكر طائفة من هذا الكتاب بقول الحاشي  
 تطوق المحدثين الديلمين من وجوه **القول** هذا النفي ليس أمثل النفي الوارد في الآثار على ما يشرطها  
 وأما الحاشي أمثل قوله عليه السلام الصلاة إلا بقاء الكتاب والصلاة إلا بقاء تر ولا صلوة إلا بحسب القبلة وفي

الحديث الحسن بن علي بن النعمان لا اتحاد الطبقة ولا شئ في تحقيقه لمكان بن حلال في التذو وأما تأويله طابراه فلا يخفى ما فيه من البعد لمكان لفظ ينفي في الاستبصار هكذا هذا الخبر يمكن أن يخلف على من غسل ذكره بالماء ثم ذكر وقد عدم الماء بما زان يستحب الصلاة بما تقدم من الاستحباب بالأجر ولا يلزم إعادة صلاة غسلها بعد ذلك والحال ما مضاه فاذا وجد الماء وجب عليه إعادة غسل الموضع ولا يلزم إعادة الصلاة التي صلاها عند عدم الماء وهذا أيضا في تكلف وتأخير البيان عن وقت الحاجة والأولى أن يحمله على خروج الوقت كما صرح في القولين وأما حمله على التقية فإن عدم إعادة مطلقا هو المذهب المنصور بين الجمهور

هذه الواضع قد طبقته على أن خبر لا يقتضي صحة وحملته على ما لا اختيار فلم يقتضد والخبر هنا  
 قد مر هناك مع أن التلازم والربط بين الكل وجزئته أقوى منه بين الشرط وشرطه وقد حكمتم  
 بوجود الصلاة مع تعدد تلك الأجزاء والشرط فان قلتم أن الإيجاب هناك انما هو دليل خارج قلنا  
 والدليل انما هو الأيات والأخبار والمنقضة للامر بالصلاة وحدها من غير شرط ولقد اخرجنا عن ذلك  
 ثراه حيث قال الفرقان الصلاة مناجاة الرب وقرب منه والترب منه سبحانه يستدعي الطهارة ليكون الناجي  
 على ما يقع من القرب من قدر الله وليس كذلك السعة لاختلافها في الأدب والله سبحانه يستدعي ادراك شيء وكذا  
 القبلة فان الله مستقبل كيف كنت انتهى الكلام على هذا ظاهر لا يحتاج الى البيان **الثاني** ان الصلوة اجبة  
 لنفسها وقد عدها من يا ايها المطلق لانه كما سبق قد وقع الامر بها مطلقا كقول تعالى في الصلاة لا يؤك الشمس  
 العسق الليل وقوله في الصلاة لا تؤك الشمس فقد اوجبهما لاقتضاها بل للغير فمضد الطهارة كقوله  
 وجوب الصلاة لزم كونه اجبة مقيده كالحج بالنسبة الى الاستطاعة والزكوة بالنسبة الى وجود النصاب للزكاة  
 باطل فلهذا لم يثبت **الثالث** قوله صلى الله عليه واله اذا امرتكم يا مؤمنين فاطوا منه ما استطعتم وقدمنا بالطهارة  
 والصلاة فمضد الطهارة لا يسقط الصلوة مع عموم الامر والدالة على وجوبها على كل حال عاقل **الرابع**  
 ان الظهور وان كان مقولا بالاشتراك على الطهارة من الحدث والخبث الا ان ذكره عاقل في مقام الاستحباب بالماء  
 والاهما رتبة الحال على الثاني وانتم لا تقولون بمقتضاها فان قلت الطهارة من الحجب وليس لكم رواية معتبرة في  
 الحكم حتى تستلزم عليه ما نفي روى الصدوق في الفقيه قال قال ابو جعفر الباقية عليكم اذا دخل الوقت وجب عليكم  
 ما الصلوة ولا صلوة الا بظهور هذه مع اربابها لم يذكرها في مقام الاستدلال وانما الاجماع والشرع بين  
 الاجماع في مقتضاها اداء فاما نقول بحجته لولم نطلع على سند حتى يجوز ان يكون لهم سند يبرح قد اطلق  
 عليها ما اذا استندوا في ذلك الاجماع الدليل لا يدل عليه فلا نوافقه على حجته بل يكون من باب الاجتهاد  
 والاستنباطات التي تواردها الخواطر وتختلف اخرى فانظر بعين الانصاف واتبع عنك وريبة  
 التقليد مع ان الاحتياط مغاير في هذا الباب وهو القول بوجوب الصلاة اداء عند تعدد الطهارة في نفي الكلام  
 في ان كثر منهم ذهب الى وجوب قضاءها ولا ترى لدوليك سوى ما روى من قوله عليه السلام فبني فاستم من طهارة  
 كفاية والجواب عن هذا ظاهر وهو ان فرضه فعليه معنى فرضه ولا معنى لكونها مع فرضه على غيره فيكون

هذا هو  
 الصحيح  
 في  
 الاستحباب

مؤخر

مفروضه عليه ومنها لست كذلك لانها ساقطه عنه بقولكم وكذلك ما روى موقوله عليه السلام من فاستم صلاة  
 فليقضها كما فاستم فان المراد ان الصلاة الغائية يكون واجبة عليه حتى ينقضيها صلوة فاستم ومن هنا لا بد  
 في هذا العموم من نفي عنهم علم التكليف والحايض بخبرها لان الصادق في ذلك الوقت كانت ساوطة عنهم فلهذا  
 سقط عنهم قضاءها على ان معنى القضاء عندهم هو الايتان بالفعل الواجب والمختب خارج وقتها وهذا لا  
 وجوب في الوقت ومع فلا قضاء خارج وقوله عليه السلام بذلك جرت السنة لعل اشارة الى ان الاستحباب بالاجابة  
 انما علم مشروعية من نسيه صلى الله عليه واله بخلاف الاستحباب بالماء فانه علم من القرآن كما روى في الانصاف  
 الذي لست بظنه فاستم بالماء فانزل الله تعالى في ان الله يحل التوبين ويحب التوبين اي بالماء **قوله** محمد بن  
 علي صحيح وهو دال على ما ذهب اليه الصدوق نور الله من غير من ان من نفي ان يتنهي من الغايبة حتى لم يعد صلاته  
 لكن من نفي ان يذكر بعد ما صلى انه لم يغسل ذكره فعليه ان يغسل ذكره ويعيد الوضوء وانما دليل الشيخ في هذا يعني بوجوب  
 الاستحباب بالاجابة اذا كان مظهر فلا وجه لقطع الصلاة لتدارك شيء مستحب ومعلوم من جواز قطعها لتدارك ذلك  
 ونحوه هو دليل غابر وابعد منه ما حمل بعض الاعلام عليه من ان المراد من من يذكر في الصلوة انه لم يستنج لقطع  
 الماء والحال انه قد وجد في فعلها فانه يصرف ويستنج ويتوضأ ويستقبل الصادق ولو لم يجد ولم يذكر  
 حتى فرغ فلا شيء عليه والاول ان يقر فيه ما تقدم في نظائره انما من العمل على التقية وانما من القول بظاهر عمل  
 ما روى في الامادة اذا كان في الوقت على الاستحباب **قوله** محمد بن يعقوب مرفوع وقوله عليه السلام فلم يفرق الماء  
 اي لم يبل وقوله عليه السلام فغلبت الامادة المراد بها اغادة الصلاة وحدها وقوله عليه السلام لان البول مثل البراز  
 بالزراء المعجزة وهو الغايبة معناه ان البول مثل الغايبة في وجوب اغادة الصلوة وفي بعض النسخ البراز بالنون  
 قال بعض الاعلام هو جمع بنية ومكانا ووضع فيه الماء ولا يظهر الا بالماء وهذا القول للشيخ الجليل حسين عليه  
 عبد الله وعلم ولد الفاضل جعفر بن الشيخ جبار الدين به بانه يصف الزاء في بعض النسخ الكافي لان البول ليس  
 مثل البراز في اعادة الوضوء فان في بيان البول بعد الوضوء بخلاف بيان الغايبة وهذا لا يوافقنا في الصدق  
 في الجملة **قوله** الحسين بن عفيف وماد عليه من الحكم قد عرفت انه ما اطلق عليه الا صاحب **قوله** سعد بن زرارة  
 كلامه لا بأس بهم وعليه ما ذكر بعضهم من معنى قوله لا بأس به ينبغي ان يكون في اعلى درجات اللبس بل التوثيق قد  
 مر الكلام فيه وما ذكره طاب ثراه من ان دليل الاجماع من بعد ذلك ان الوضوء غير مذكور في السؤال يوم من الوجوه

فقرئ عليه السلام ما لم يذكر في السؤال وأعرضه عما ذكر فيه لانياس المقام والاولى في تأويله ما قد شاذ  
 تأويل ما روى في معناه **قوله** والذي يدل صحيح وقوله طاب ثراه فأوجب اعاده الصلاة لعدم يجوز لمن فعله  
 عدم وجوب الاعادة ان يقول ان الذي تضمنه الخبر هو الامر باعادة الصلاة فحل على الاستحباب جوعاين الاخبار فيجوز  
 الذوق في وجه الجمع بين اخبار هذه المسألة ان هذا الحديث وما في معناه يحتمل اعادة العمل والجاهل بالحكم فانه  
 في حكم العائد وما ورد من عدم وجوب اعادة الصلاة يكون محمولا على الناس والى هذا ذهب شيخنا الفاضل  
 ادام الله ايامه **قوله** يحتمل على محمول ولا يظهر حمل هذا الخبر على المقتية لان المشهور بين الجمهور هو  
 جواز التمسك بالاخبار في البول وظاهر الوجه الاول سترنا ولي التفتيح طاب ثراه القول بطهارة موضع البول بالاستحباب  
 بالاخبار عند الضرورة كما نقلناه سابقا عن الفاضلين نور الله مجدهما وقوله على انه يحتمل من تمام الوجه الثاني  
 كما يظهر من عبارة الاستبصار **قوله** ومن ابل الحول يدل على ذلك موثق واقول طاب ثراه وليس على استحباب  
 مفرده فيحتمل معنيين **الاول** ان الجنب لا يجب عليه قبل الغسل وضوءه موضع الفحشاء اغنى ذلك عن دليل عليه  
 لعدم موجب من الغائط وكان داهما متوقفاً ويقول لم لا يكون الاستحباب موضع الغائط واجباً لاجل الغسل  
 فاجاب بان غسل ظاهره جميع الجسد ياتي على كل طواهر البدن فلا يحتاج الى تقديم غسل بعضه على  
 لاجله **الثاني** ان الجنب اذا خرج من الغائط فلا يجب عليه استحباب مفرده لاجل بل يحصل في ضمن الغسل اتمام  
 المحل من الغائط فلا يحتاج الى تقديم غسله كما هو احد القولين والقول الاخر بظهور البدن كله من اثار الفحاشات  
 قبل الغسل هذا هو الذي وقع في الاغسال البينانية فلا مدلول عن القول به وبعضهم في هذا المقام  
 كلام مخيف لا طائل في قوله **قوله** باب جففة الوضوء الى قوله يدل على ذلك صحيح اسناد بن عبد الرحمن  
 وقوله مولى محمد بن علي ذكر ابن الغضائري ان علي بن حسان مولى الباقر عليه السلام وذكر الجاشني ان عبد  
 الرحمن مولى العباس بن محمد بن علي بن علي بن عبد الله بن العباس وكلا القولين شان لما مضى وبغير وزن  
 يكون قوله مولى محمد بن علي بن علي بن حسان لا لعمه وهذه الرواية وان كانت صحيحة السند الا انها  
 منجوبة بالشهرة بين الاصحاب كما ناله في الذكرى مع انها منقولة في اكثر كتبنا لا سر على انها روى في  
 السجيات فيجوز العمل بها عندهم قوله بيتا آه بنيامي بين الظرفية اشبت فتحها فاضارت القاديق بعد  
 اذا الفأيزة غالباً تقول تبنا انا في سراجاء الفرج وهل هو طرف وما ان كان اومر بعق المغايلن او شرا

بربك الكريم فيقول يا رب غفر لي ذنوبي وادعني الى ربك يومئذ  
 وغيره ان قلت اذا لقين بعد اضراف الناس عنه اتاه الملك ان فقال انكر لي اني انصرت باع هذا فقد  
 لقن حجة ويجوز ان يكون يوم القيمة فان كل نفس تجادل في غرضها واما الايات المتعارضة في هذا فقد  
 اشار الى التوفيق بينها مولانا امير المؤمنين عليه السلام في جوابه ان الذي ذهب الى ان في الايات المتعارضة  
 وقال لا ما في القرآن من الاختلاف والتناقض لم يخل في دينكم فقال عليه السلام وما هو قوله من الايات التي  
 قال وقوله يوم يقوم الروح والملائكة صفا لا يتكلمن وقوله والله ربنا ما كنا مشركين وقوله تعالى يوم  
 القيمة يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضا وقوله ان ذلك الحق تحاكمهم هل انما يدق الاختصاص الذي  
 وقوله اليوم نختم على افواههم ونكتمنا ايديهم ونشد اذانهم وذلك ان ظاهر هذه الايات التناقض  
 فاما بربك ان ذلك في موطن غير واحد من موطن ذلك اليوم الذي كان عقده حسيب الف سنة  
 المراد يكفر كل المعاصي بعضهم بعضا والكفر في هذه الآية البوادة يقول فيبر بعضهم من بعض قطعيها  
 في سورة ابراهيم قول الشيطان لك كفرت بما اشركت من قبل ثم يجيبون في موطن آخر فيكون فلان تلك  
 الاصوات يهابت لاهل الدنيا لان جميع الخلق من معاديتهم واضاعت قلوبهم الامانة الله ولا  
 يزالون يكون حتى لا ينفذوا الدعوى ويعضون الى الدنيا ثم يجيبون في موطن آخر فيستطرون فيقولون  
 والله ربنا ما كنا مشركين وهو لا عامتهم الممرك في دار الدنيا بالترديد فلم يفهم ايمانهم بالله تعالى ففهم  
 رسوله وشكهم فيما اوتوا به من ربهم ونقصهم عمودهم في وصاياهم واستبدادهم الذي هو ادنى بالذي هو في  
 فكليةهم الله فيها اتخول من الايمان بقوله انظر كيف كذبوا على انفسهم فيعلم الله على افواههم ويستطيعون الكذب  
 والاول والآخر فقد شهد بكل معصية كانت منهم ثم يرفع عن السنتهم الحنم فيقولون لمجددكم امر شديدا  
 علينا قالوا انطقنا الله عز وجل الذي انطق كل شيء ثم يجيبون في موطن آخر فيقول بعضهم من بعض قولنا  
 يشاهدونه ومن عوبة الامر عظيم البلاء فذلك قوله عز وجل يوم يقر المؤمن من اخيه وامره وابيه وصاياه  
 وبنيه الاية ثم يجيبون في موطن آخر فينطق فيه اولياء الله واصفياءه فلا يكلم احد الا من اراد الله ان  
 وقال صلوا باقام الوصل فياء لواعن تاديت الرسل ان التي عملوها الى اعم فاجروا ثم اذوا ذلك اعم  
 وقاء لالامة فيجوز انما قال الله تعالى فلنسلن الذي ارسل اليهم ولنا ان المرسلين فيقولون

منه

من جاءنا من بشير ولا نذر فتشهد الرسول رسول الله صلى الله عليه وآله فيشهد تصديق الرسول  
 وتكذيب من جحد هام الام فيقول لكل امة منهم بل قد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير  
 اي مقتدى على شهادة جوارحكم عليكم بتبليغ الرسل اليكم رسالتهم ولذلك قال الله لبيته صلى  
 عليه وآله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئناك على صلاء شهيد فلا تستطيعون رد شهادة  
 خوفا من ان يختم الله على افواههم وان تشهد عليهم جوارحهم بما كانوا يعملون ويشهد على منافق قومه  
 وامته وكفارهم الجاهلهم وعنادهم ونقصهم عهدهم وتغييرهم سنته واعتنائهم على اهل بيته واقتلا  
 على عقابهم وارادهم على ادبارهم واخذائهم في ذلك سنة من تقدمهم من الامم الظالمة الخائفة  
 لا يباينها فيقولون يا جرحهم ربنا غلب علينا شقوتنا وكنا قوما صالحين ثم يجيبون في موطن آخر  
 يكون فيه مقام محمدا صلى الله عليه وآله وهو اللقائم المحمود فيثني على الله عز وجل بما لم يشك عليه احد مثله  
 ثم يثني على الملك كدهم فلا يبقى ملك الاثنى عليه محمد صلى الله عليه وآله ثم يثني على الانبياء عليهم السلام  
 بما لم يشك عليهم احد مثله ثم يثني على كل مؤمن ومؤمنة بيضاء بالصدقين والشهداء ثم الصادقين  
 فيجده اهل السموات واهل الارضين فذلك قوله تعالى عسى ان يعيذك ربك مقاما محمودا فطوبى  
 لمن كان له في ذلك اليوم حظ رضيع ويول لمن لم يكن له في ذلك المقام حظ ولا نصيب ثم يجيبون في  
 موطن آخر وهذا كله قبل الحساب فاذا اخذ في الحساب شغل كل انسان بما لديه الحديث وهو ياتي على  
 جميع الايات المتعارضة ويجمع بينها ولذا نقلناه على طوله اول ويجوز ان يكون قوله لقي الحقيقت  
 من اللغات ومعناه راجع الى الاول وقوله واطلق لنا في ذلك وفي الكافي وانطق لسانك بذلك  
 واجعل من توفى عنه والى ما طلاق الانسان اما الاشتغال بالادكار في الدنيا واما اطلافة  
 بالذکر والقائه والاعذار الصالحة الى ملائكة السوال اللهم لا تحرمه على ربح الجنة واجعلني  
 ممن يتيم ربحا وورثها طيبها وفي الكافي موضع طيبها وريحها وفي الحديث ان ربح الجنة ليس من  
 مسيق خمسمائة عام وروى في الاخبار انه حجرة على ناس منهم المديوث ومنهم المحتسب ومنهم مدني  
 شريخ ومنهم القمام ومنهم قاطع التيم ومنهم عاق واليه ويشم بفتح الشين اصله شيمر كعلم  
 نقلت فتحة الميم الى ما قبله وادعته وماضيه شمر كعلم والوقع التيم الكتم يتبع ويحجب يوم

تسود فيه الوجوه ولا تسود وجوه يوم تبيض فيه الوجوه قيل السواد عبارة عن الخمر والذلل في ذلك  
اليوم وقيل هو سواد حقيقي يعرض للوجوه والابدان حتى يكون كقطع الليل المظلم وهما في قوله تعالى يوم  
تبيض وجوه وتسود وجوه والظن الاخبار ان موافق القيامة انا <sup>تجميع</sup> جميع لم يرد هذا الصنف في قوله  
منها ومجلة قوله ولا تسود وجوه كالتأكيد للاولى وتبين عن المطلب الواحد بجوارات مختلفة وان  
ابيت الا التأسيس فقل ان الحكم الواقع في الجملة الاولى كانه من باب ما علق على الوصف لا تطلب  
بما في الوجه اذا سوت الوجوه فقد علق عليه ولا يسود الوجوه لان الوفا بالوعيد غير واجب عليه فذكر  
الحكمة الثانية اشارة الى طلب بياض الوجوه على التقديرين اللهم اعطني كتابي مبين والحمد لله في الجنان  
بيارى اعطاء كتاب الاعمال باليد اليمنى من علامات المؤمنين يوم القيمة كما قال فانما في ذلك كتابه  
فوق بحسب حسابك وينقل الى اهل مسودك واغايرهم فيعطون كتبهم من دونهم باليسرى  
من يديهم واما الفقير الثاني فقد قيل فيها وجوه **الاول** انه يقال في الشيء الذي يحصل غير شققة  
فعله بيارى فالمراد طلب الخلود في الجنان من غير ان يتقدمه صدقات يوم القيمة واهلها وهم  
الحسين في الامم الا برأيه علمهم التلم ان من شيعتنا من يذكره شفاعة بعد ان يعذب في النار ثلثة ايام في  
سنة ونحو ذلك **الثاني** ان الباء في التسمية ومعناه طلب الخلود بسبب غسل بياض ففكوت الباء  
في قوله مبين مثلها فيرديا ان المطم اعطاء الكتاب باى يد كانت وهذا مما لا يطلب لانه ما من احد حتى  
او عيلا وهو يعطى كتابه في تلك العشرات **الثالث** ان المراد باليسار ليس ما يقابل اليمين بل ما يقابل  
الاعمال والمراد في الاممال الصالحة فكانه اخبر على سبيل الطلب ان يكون له من الاعمال الصالحة كثرة  
يدخل فيها الجنة فعلى الكلام من ضايع البديع ايعام **الرابع** ان المعافى محذوف على عطى  
برادة الحمد في يد اليسرى وحاسنى جابا ليسير قال شيخنا الشهيد الثاني رفع الله مقامه في دار  
الاقامات يطلب عليه السلام دخول الجنة بغير حساب ههنا المقام واعتبر انما بتقصير عن الوصول الى هذا المقام  
من القرب فانه مقام الاصفياء بل طلبه بولته الحساب بقصد كمن الله تعالى وعرفا عن المناقشة بالحققة  
وتقريب الحساب بما هو اهل وفيه مع ذلك اعترا فبحقيقة الحساب ضاها الى الاعتراف باخذ الكتاب وذلك  
بعض احوال يوم الحساب انتهى والذي يفهم من الاخبار ان الحساب عام لكل مكلف كما قال عليه السلام لا تزل

فروع من الرواية

تدم بديوم القيامة حتى يال عن عمره فيما افناه وعن ماله من اين اكتسبه وفيه النقص وعن ولايتنا اهل  
البيت وهذا الحساب بالنسبة الى الاولياء لا يفيدهم الا العفو والرفقة بين الخلائق على رؤس الاشهاد لان  
اسرارهم اخذوها من قبل وانفقوها في مثله وكذا اعوامهم الشريفة هذا حساب لا يترب عليه الا الثواب وما  
ورد في الايات من ان قوما يديعون الجنة بغير حساب والمراد به والله العالم المناقشة فيها وما يرتب عليه  
من الفعالي وعوديك من مقطعات النيران مقطعات جمع لا واحد من لفظه بل واحد ثوبه في ثياب من  
نار وقطع على قادري ابدانهم كما قال عز من قائل فالذين كفروا قطع لهم ثياب من نار لاها الصق بابدانهم فيكون  
اشد نارا عليهم وبعضهم منبطها بالقاء والقاء من قولهم امر قطع اي شيع والمفعول هو الاول اللهم  
عشني رحمتك خم غشني معنى البني فعدى بنفسه وفي بعض النسخ رحمتك والرحمة لعل  
المراد منها رحمة الاخوة ومن البركة نعم الدنيا كما هو الشايع في اطلاقها خلق الله من كل خلق ملكا  
يقدره وليتجه الظن انه سبحانه تعالى تلك القطرة ويصير منها ملكا يسبح الله وقيل ان التسمية  
على مقوله تعالى فما خطينا هم اغفرنا والتقدير والتسبيح مترادفان لغته وهو تزيين الله سبحانه  
تعالى ليق بذاته وصفاته واسما له الحسنى واسما له العلىا وبقا فرق بينهما بعض اهل العرفان في جعل  
التقدير تزيينه عما يليق به من الحجب الظلمانية والتسبيح تزيينه عن الحجب النورية واعلم ان هذا  
الحديث قد استفيد منه احكام اولها ما قاله شيخنا الشهيد قدس الله روحه ان قوله عليه السلام اني اباء  
من ماء الفوق للصلاة واستنجاء من ذلك الماء يدل على ان ماء الاستنجاء محسوب من ماء الوضوء والمناقش  
له هو شيخنا البها في طائفة اهل عليه دخوله في الماء الذي يحجب الوضوء فاما لا ان الماء لا يكاد يبلغ الوضوء  
وناقش بعض المتأخرين بان ماء الوضوء المسبغ المشتمل على غسل اليدين اولا وتثبيتته الغسلات  
الثلاث والمضمضة والاستنشاق الذين كل منها ينال ثمة كلف بليغ المد بغير اذ للمد لا يزيد على ما  
تيت واشين وتسعين درهما شرعية وهي لا تكاد يزيد على ربع المن البتري في زماننا هذا وظاهر هذا  
القدر لا يفضل عنه عند الاثنان بالسحبات المذكورة قطعاً بل قد يترأى اعدم وفاء بها فكيف يحجب ماء  
الاستنجاء منه هذا كلامه وهو جيد مع ان الاخبار الواردة بان ماء الوضوء لا يكاد يفهم من دخول  
ماء الاستنجاء لان الاستنجاء لا يحجب في كل وقت حق يكون ماؤه داخلا في ماء الوضوء وهذا القدر

التي تاتي بالتحقيق بعد تميزه على المد وقد اتفق الاستحباب هنا اتفاقا وثانيا ان ظاهر  
ان غسل كل من الوجه واليدين وقع مرة واحدة فهو ذلك على مذهب الصدوق قدس الله روحه من  
القول بعدم استحباب المرق الثانية اذ لو كان ذلكها الراوي لانه في مقام بيان سنن الوضوء مستمرا  
الى قوله عليه السلام خلق الله من كل قطرة ملكا ولا شك ان القطرات مع تجميعها في مكان واحد  
الكلام فيه ان شاء الله تعالى وثالثها كراهة التمسك لانه في القطرات قوله فاما تجميع قطرة كل  
الشيء الى قوله وبذلك عليه ايضا صحيح لانك قد عرفت حال تجميع هذه القطرات في الفضة و  
الكافي قد روي في الصحيح وفي الفقيه صرح بان السؤل عنه هو بوجع الباقول فخرجت عن الصفاد  
وصرح في الخلاف بان السؤل هو واحد ما عليها التمسك اي الباقول والصادق عليها التمسك وتجمع عليه المحقق  
في المعبر ولم يجمع المحقق كلام الشيخين قدس الله روحهما فقوله الذنوب بفتح الذال والقاف مع جمع الجيمين  
الذين فيها من انساب الانسان السؤل وقوله ما زاد على ذلك مختلف فيا بين السؤلين اما الاذان فذكر في  
الانساب الوجه ولكن حكى الشيخ لا غسل على عجا عليه بآراءه سلم عن النبي صلى الله عليه وآله انه قد قال بحديث  
الذي خلفه في موضع ويصير فاما في السمع اليه كالجهر بالمجايب ان الاضائة يكفي فيها ادنى الملاحظة وهي  
حاصلة هنا بالمجاورة مع ان لم يقل احد غسلها بل بعضها فيكون ما ذكره مدفوعا مع معارضتها بالانساب التي تفتق  
بل المتواترة من الطريقان المخبرتان عن هذا الوجه الشرعي واما البياض الذي بين العذراء والاذن فقال الشافعي  
وابو حنيفة واحمد بن حنبل من الوجهين غسله وادعى عليه الامام وهو باطل لان اهل البيت عليه السلام ادركوا بانه  
واما الفاظ الحديث فكأن من المومنين في قول نطفة الذي قال الله عز وجل وفي قول الامام عليه السلام الذي لا  
ينبغي لاحد ان يري عليه نعت بعد نعت للوجه والجملة الشرطية مع الشرطية المعطوفة عليها اما مفسر قوله  
لا ينبغي لاحد واما معتقضة بين اللبداء والخبر واما صلة ثانية للموسل وقد عدا صلة وان كان لا يرد  
في الكتيبة الخيرية الا انه لا مانع منه كالحبر والحال قد ذكره المحقق التقطاري في قوله تعالى افعلوا  
الذات والى وقدوها الناس والحجاة اعدت للكافرين فيكون كون جملة اعدت صلة ثانية للفق وقوله  
ان فادع عليهم يوجب معنى اذ لم يعتقد ان الزايد يشرع غسله اما وجوبا او استحبابا ولا يضر  
معاينة على غل الزايد كما نقلناه سابقا من مذهب اهل الخلاف وقوله عليه السلام ما دارت عليه

السبابة

السبابة والوسطى والاهام في الفقيه بجذبة السبابة وهو الاظهر لعدم الفائدة في وجودها ظاهر  
تكلف بعضهم لها تارة بان المراد التخييس بين ما دارت عليه السبابة والاهام او الوسطى والاهام  
واخرى بان يكون احدهما اشارا الى هذا الطولي والآخر للعرضي فالطولي ما دارت عليه السبابة والاهام  
ما بين القصاص الى الذنوب بقدره غالبا والعرضي ما دارت عليه الوسطى والاهام فيكون قوله من  
قصاص شعر الراس الى الذنوب تمام لما جازين معا وقيل ان ذكر السبابة وقع استطرافا للتأنيد بينهما  
في الذنوب غالبا وهذا هو الاظهر والقصاص مثلث القاف هو منتهى منابت شعر الراس من فقد  
ومؤخره والمراد هنا هو الاول وهو ما يذعن كل جانب من اخر الناصية ويرتفع عن الترفع الى اتصال  
بموضع التحذيف ويمر فوق الصنع ويتصل بالعذراء حيث انه قد وقع الخلاف بين اصحابنا في ان  
الله عليهم في بعض الحدود من هذا الوجه المحدود فلا بأس بالاشارة او لا اليقين بها والتميز بينها  
ثم ذكر ما وقع فيها من الخلاف فقوله اعلاه من هذه الترفعان بالتحريك وهما البياضان اللذان  
عن جانبي لثامته ثم موضع التحذيف اسفل منها وهي بالحاء المهملة والذال المهملة وهي موضع التي  
نبت عليها شعر خفيف بين الصنع والترفع وانما سميت بذلك لان الترفع يخرجون الشعر عنها  
ثم تحت الصدوق وهما ما بين اعلى الاذن وطرف الحاجب ثم العذراء وهو الشعر المجاذي للاذن المنقل  
اعلاه بالصنع واسفله بالعارض وبنيه وبين الاذن بياض يسمى ثم العارض وهو الشعر المخطط  
عن مجازات الاذن ويتصل اسفل بما يقرب من الذنوب واعلاه بالعذراء وهذه كلها حدود الوجه اما  
الترفعان فخط وان كانتا تحت القصاص لانهما خارجتان عن الوجه عند علمائنا رضوان الله عليهم  
ولذلك اعتبروا قصاص الناصية وما على سمت من الجانبين في عرض الراس واما الصدوقان فهما  
وان كانتا تحت الخط العرضي للمار بقا من لثامته ويحويهما الاصبعان غالبا لانها خارجتا بالنقص  
واما موضع التحذيف فقد اذنها بعضهم لاشتمال الاصبعين عليها غالبا وقوعها تحت ما يتا  
قصاص لثامته واخرها اخرون لبقاء الشعر عليها متصلا بشعر الراس وبه قطع العلامة في  
كرو واما العذراء فقد اذنها بعض السامعين وقطع المحقق والعلامة بخبرهما للاصل ولعله  
اشتمال الاصبعين عليها غالبا وعدم الموازنة لهما وانتهت التوبة الى بعض المحققين من المتأخرين

قال ان الذي فهم الاصحاب رضي الله تعالى عنهم من هذه الرواية يقتضي خروج بعض الاجزاء عن حد  
الوجه مع دخوله في التحديد الذي عت عليه التام فيها ودخول البعض فيه مع خروجه عن الحد المذكور  
يعني به ان الذي فهموا ليس يلزم كون بعض الاجزاء والداخلية خارجة عن حد الوجه وذلك كالعدائين  
عند بعض المتأخرين فكيف يصدر مثل هذا التحديد الظاهر المقصود الموجب لهذا الاختلاف على التام  
عليه التام فلا بد من انعام النظر في هذا المقام قال وقد دللنا على ان الرواية معنى آخر يعلم بالتحديد عن  
القصود ودلالة الرواية عليه في غاية الظهور وهو ان كلام من طول الوجه وعرضه هو ما اشتمل عليه  
الاصابع والوسطى بمعنى ان الخطا الباص من القصاص الى طرف الذقن وهو مقدار ما بين الاصبعين فما  
اذا فرقت بين وسطه وادبر على نفسه ليحصل شبه دائرة فذلك القدر هو الوجه الذي يجب عليه ذلك  
لان الجار والمجرور في قوله عليه التام من قضا من شعر الرأس اما متعلق بقوله دارق اوصفته وصدره محدث  
وللعنى ان الدوقل يبتدى من القصاص مستهيا الى الذقن واما حال من الموصول الواقع خبر عن الوجه  
وهو لفظه ما انجزنا الحال من الخبر والمعنى ان الوجه هو القدر الذي دارت عليه الاصابع ان يكون من  
القصاص الى الذقن فاذا وضع طرف الوسطى مثلا على قضا من الناصية وطرف الاصابع على آخر الذقن ثم  
انثبتت وسط انفرجها ودار طرف الوسطى مثلا على الجانب الايسر الى اسفل ودار طرف الاصابع على الجانب  
الايمن الى فوق وامت الذراع للاستفادة من قوله عليك مستديرا وتحقق ما نطق به قوله عليه وما جئ  
عليه الاصابعان مستديرا فهو من الوجه وبهذا يظهر ان كلام من طول الوجه وعرضه قطر من قطرات ذلك الدارين  
من غير تفاوت ويصح خروج التزمين والصدغين عن الوجه وعدم دخولهما في التحديد فان اغلب  
الناس اذا طبق انفرج الاصبعين على ما بين قضا من الناصية الى طرف ذقنه وادراهما على ما قلناه  
ليحصل شبه دائرة وقعت التزمين والصدغين خارجة عنها وكذلك يقع العدائين ومواقع التحديد  
كما يشهد به الاستقراء والتبعية واما العارضات فيقع بعضها داخلها والبعض خارجا عنها فيحصل  
ما دخل ويترك ما خرج على ما يتبادر من الرواية وحيث يستقيم التحديد المذكور فيها ويبلغ عن القصور  
ولا يدخل فيه خارج ولا يخرج ما هو داخل انتهى كلامه قدس الله روحه ثم بعد هذا صرح له دائرة  
هذه شبه ادخل فيها ما ادخل واخرج منها ما اخرج واقول انه وان عرّب بهذا التحقيق ان الانقضاء

يقتضي

يقتضي صحة ما هو المشهور وهذا المعنى النادر والغير المتبادر وذلك لوجه **الاول** انه عليهم  
التكلم انما يحاطون الناس بعلم الجارى بينهم ولا اظن احدا من راء هذه الاخبار ولا غيرهم  
يفهم من الحديث هذا المعنى الذي ذكره ولو كان هو المراد لبيته عليه التام لاحدهم ولو بيته ليقول  
كما هو عادتهم في نقل شخصات الاخبار **الثاني** ان اختلاف الاصحاب في وجوب ادخال بعض هذه  
الحدود لا يوجب تحصيل معنى بعيد بل دلالة على ان هذا شأن المجتهدين بل والاختلاف بين  
ايضا في فهم الاحاديث واستنباط الاحكام منها والاولى ان يقال بدخول مواضع التحديق لدخولها  
تحت الاصابع والاصابع من الوجه وخروج الصدغين والعدائين واما العارضات فلا بعد في وجوب  
علمها **الثالث** ان الذي علم على هذا المعنى قوله ما دارت ومن تبع الاخبار ومجاكرا ما خلا  
عن هذه اللفظة والظاهر ان من جملة دراي ذلك المحقق الى استنباط ذلك المعنى الغريب طوره  
بالمقدمات الهندسية وممارسته للاشكال والدياير النصيرية فانه كانا ودرى العلوم  
في معقولاتها واستقولاتها اذا عرفت هذا كله فاعلم ان الصدوق قدس الله روحه قد دللنا في اخر  
هذه الرواية وهو قوله قال ذوات قلت لدايت ما احاط به الشعر فقال كلما احاط به من الشعر  
فليس على العباد ان يطبلوه ولا يجثوا عنه ولكن يجري عليه الماء **قوله** وبهذا الاستدلال على  
بن محمد هو ان سدا من شاخ الكبيبة وقوله كذلك الجبنيين الظاهر رفع الجبنيين ورفعه  
الكافي مثل ما صاويحونان يقال انه مجرور بحرف المضان اي وكذلك يحجب عن الجبنيين والوجه  
يلوح لي من تتبع الاخبار واصلها ان مثل هذه الالفاظ الواقعة في كلامهم عليهم التام الموجهة  
لحلل قواعد العربية قد وقعت على سبيل الحكاية لكلام في سوال السائل قد يذكر في سوال  
الموجود ولا يكون مذكورا فيه وهذه الكلمة من ذلك الغيبيل **قوله** وبهذا الاستدلال موضح في  
الكافي ان انا نقولون ان بطن الاذنين وقد تقدم هذا القول عن ابي بصير من العامة وما  
ذكره من انه ياخذ الماء الى آخره وان دلالة الخبر المتقدم في صفة وضوء المؤمنين عليه السلام  
فهي هنا لا يقتضي ذلك انه قال هناك فاكفاء بيده اليسرى على يده اليمنى كما في نسخة الاصل  
من هذا الكتاب وهذا الكلام تقدم اما للاستحياء او الغل البيدين المستحيا امام الوضوء

ولم يدل دليل على استمرار هذا الفعل الى وقت غسل اليمين الواجب **قوله** ما اخبرني به الشيخ صحيح لانه ليس فيه من يوقف في توقيفه سوى الحسين بن الحسن بن ابان فانه لم يذكره توثيق في كتب الرجال وقد ذكره ابن داود في باب الضعفاء ووثقه وكثير ما يسمي العلامة وغيره الحديث الذي هو فيه صحيحا ومع ذلك ان تاب في صحة وثقيا اليها في قول الله عز وجل اقل هذا الحديث في عداد الحسن في حواشي على كتاب الاربعين وفي حواشي جيل البين اقله في عداد الصحاح وقال ان الحسين بن الحسن ثقة من وجه اصحابنا وهذا هو الاموي **قوله** حكى لنا ابو جعفر عليه السلام يقال حكيت فعله وحكايته اذا فعلت مثل فعله فادخل يدك اليمنى في الكافي بعد هذا اذا كانت الكف طاهرة فاسد لها على وجه من اهل الوجه الاسدال في اللغة اوقاف التمر وطهر العمامة ونحوها ومنه السيل لما يرمى على المروج ففي الكلام استعانة بعبية وقوله من اهل الوجه هو مستند بمجموع الاحاديث والاشهاد عليهم في وجوب الابتداء بالاعمال لانه عليه السلام في مقام البيان فوجبا تباعده مضافا الى ما ذكره من ان اهل الله عليه والحمد لله في البياض قال هذا ومنه لا يقبل الله الصلوة الا به وذو صبيحة المرفوعان ادين نور الله فيهما الى جوار الابتداء بغير الاعمال الا بيقية وامانة وآية الذممة وقد مر هذا المقام بعض الاعلام من المتأخرين بان مجزأ بتدأ به عليه السلام بالاعمال لا يقضي وجوبه كما مر عليه السلام في كل الوجه ولا يجوز ان يكون ذلك من الامور الجبلية فلن كل من فعل وجهه فحصل من الاعمال ويجوز ان يكون غسله عليه من الاعمال كونه اجزأيات المأمورية اعني مطلق الفعل لا كونه غير المأمورية وعن الرواية مع ارسالها نحو ان يكون الواجب اقل ما يصدق عليه الماشية ولا نكلم استقامها واسا بالبدلية بغير الاعمال والجواب عن هذا ان المراد بالرفق وابن اديس انما ذهب الى هذا القول بناء على صلح المشهور من عدم جواز العمل بما يقا الاما منهم فيطرون الى اوامر القرآن والاطلاق انه يمكن ان يقع في الجواب عن طلاق امر القرآن ات المطلق يصرف الى الفرد الشايع المتعارف والتابع المتعارف في غسل الوجه عنه من فوق الى اسفل فيصير الامر اليه في الآية وانما اكثر الاحباب فلا يتعدت العمل بالاحياء والنفية الاساسية خصوصا الواقعة في موارد العبادات من جهة انها وظائف شرعية يتوقف على العقل من الشارع كليا فاجزأ بها ولم يقل غيره سوى الابتداء بالاعمال يقتضي لها ثلثة بين الشيئين المماثلة من كل وجه كما لا يخفى نظر الطاهر من ابتداء عليه السلام بالاعمال الاكفاء في الابتداء به **وج** فقول شيخنا الشهيد الثاني في قوله عز وجل في غسل الوجه على الاعمال

فالاعمال لكن الحقيقة لمقتضى او تقتضيه بل عرفنا فلا تقتضي مخالفة اليقين التي لا يخرج بها في العرف عن كونه غسل الاعمال فالاعمال في الاكفاء يكون كل جزء من العضو لا يقل قبل ما وقته على خطه وان غسل ذلك الجزء قبل الاعمال من غير حجة وجوبية لا يخفى ما فيها لان ظاهر الحديث عدم اعتبار هذه الرعاية لأحققة ولا عرفا سوى حذف الاجزاء بالنسبة الى ما على خطها او بالنسبة الى غيره لما فيه من التعب الكثير بل قوله عليه السلام توسع الجاهلين نعم من الذي ذكره الشهيد **ثم** مسح بيده الجاهلين جميعا هذا هو الموافق لما في الكافي وفي بعض نسخ هذا الكتاب الجاهلين والاول هو اللاحق وفيه دلالة على ما نقل عن ابن الجبلة من وجوب امرار اليد في حالة الغسل واكثر الاحباب لم يوجبوه والكلام فيه كثر والقول بالوجوب في وجوده في الوقت البياض لان العبادات تتوقف على النقاء والاطلاق الاية من قول علي الفرد المتعارف **وج** فلو عسر وجهه في الماء ناديا مبتدأ باعلاه لم يجر على الشرط وهو مجزأ في اعادة اليد في قال بعض الاعلام كان الظاهر ثبوت اقل اليد ولعله اطلق الامانة الادفال الابتدائي لمشكلة ما بعده ولا يتوهم ان تقدم المشاكل بالفتح على المشاكل بالكرشوط فانهم صرحوا بان يمشي في قوله تعالى قمهم من يمشي على طينك اكله قوله تعالى ومنهم من يمشي على جبلين او يوق انه اطلق اعادة باعتبار كونهما في الاعتبار وكذا يري لا يخفى ان الخلاف قد وقع في الموضوعين جميعا لان بعضهم قد منع من جواز عود التغيير الى الامر الخاص لا باعتبار خصوصيته بل باعتبار المعنى العام وانما وجوب تقديم المشاكل بالفتح هو مذهب معروفه والاولى ان يفي في التقضي عنه ان العود ورد في اللغة والعرف بمعنى الدخول الابتدائي وقد ورد في اضعف الكلام قال عز من قائل وقال الذين كفروا بالاسلام لنخرجنكم من ارضنا ولنقردن في ملتنا قال المحققون ان العود بمعنى الدخول الابتدائي لان الازل لم يكونوا على ملتهم قط وعلى التقادير كلها فلا دلالة فيه على انه عليه السلام اخذ الما بعد اليقين ووضعه في اليسرى كما هو مقصود الشيخ طاب ثراه نعم يدل عليه الحديث الاتي في الصرايح الاستدلال عليه به لا بهذا وما قبله وما تقدمه من تقديم غسل اليمنى على اليسرى مما اطلق عليه لسان الله تعالى والاعانة بايدهم لا يوجبون بالثبوت الا بين الوجه ويجمع اليدين والراس ويجمع الرجلين وانما ابو حنيفة ومالك فلا يوجبون الترتيب اصلا فتوى على المطلق الاية لان الواجب لا يقتضي الترتيب فالصواب الجزئية عندهم تبلغ سبع مائة وعشرين

هذا هو أصل الحق والحق  
 في الأصول الستة والاولين  
 صور على قدر قدرته  
 المسبب من الكسب والحق  
 في الأصول الستة والاولين  
 صور على قدر قدرته

صورة كلها باطله عند الامامية الاصورتين عند من لم يرتب بين التولين او واحدة عند من يرتب  
 توجيهه ان الاصل ستة والاولين صورتان والحاصل من ههنا فيخرج الثالث ستة ومن ههنا فيخرج  
 الرابع اربعة وعشرون ومن ههنا فيخرج الخامس مائة وعشرون ومن ههنا فيخرج السادس سبعة وعشرون  
 ثم سمع تنقيته ما بقي في يده راسه وجعله في الكافي ثم خرج ما بقي في يده في الاستبصار ثم سمع سبعة ما بقي  
 في يده واقطاره من معناها كما هو واحد يحمل الاضافة الواقعة ضاف في الاستبصار على البيان وقال شيخنا البهائي  
 طاب ثراه كان الظاهر ثم سمع ما بقي في يده وكان له ما كان موهما لكون الاسم على التكميل مع راسه ووجهه بجميع  
 القولية الباقية وكل الكف ادب لفظ البقية دفعا للتوهم واشعارا بان على التكميل سمع ثني منها لم يعد  
 في الانا و افراد الضمير لعوده الى اليميني في قوله كما صنع باليميني ويمكن عوده الى اليد في من اليد وفي الكافي  
 والاستبصار وبعض نسخ هذا الكتاب ولم يعيد بها باللفظية ومعناه اظهر وعلى كل التقادير فاحملنا على التكميل  
 لم يتاقت المسح ماء جديا كما هو المشهور وان الجيد على جوانه وسياقه دليل على الكلام عليه انشاء الله تعالى  
 وقد استدل الشيخ وجمع من اصحابنا على المشهور بهذه الرواية وما روى في معناها من انه على التكميل ما سمع له  
 يستأنف ماء جديا وتوجيه الاستدلال على ما قدمناه ان هذه العبادات وظايف شرعية يتوقف فعلها على  
 وجوبها على التقليل من الشارع والذي نقل عنه هو المسح بنباتة اليبين فلا يجوز غيره وقال سيدنا الحق السيد  
 محمد نور الله ضريحه في جوابه الاستبصار وهذا لا يدل على وجوب المسح بالبلية فضلا عن التيمم من الاستيناف اذ  
 من الجائز ان يكون المسح بالبلية لتأدي الواجب به لا لقيته في نفسه والابود الاستدلال على ذلك بجملة  
 ذواته من اربعة عليه التكميل حيث قال فيها وتنع بيلة عيناك ناصيتك الحديث فان الجملة الجزئية هنا  
 بمعنى الامر وهو مقتضى الوجوب انتهى وقد عرفت توجيه الدلالة في تلك الاخبار ايضا **وقوله** ولا يستقبل  
 شعر ذراعيه فلا لثة ما اخبرني بالشيخ موقوف لان عثمان بن عيسى وان كان ضعيفا بالوقت لانه كان  
 اوجب الواقعة وقد جمع وتابعه ان الكليفي طاب ثراه رواه بسند واضح حسن مغايرة في العبادات ذراعية  
 طويلة تقطن احكاما كثيرة وقد رواه الشيخ باسناد معتدلة متفرقة على الابواب ولو نقل بذلك  
 السند للعبير لكان أولى من ههنا يعلم ان الشيخ قد كان ما كما بعبق تلك الاسانيد كما بالقرائن التي  
 كانت معروفة عنده في ذلك العصر ولهذا كان يعدل عن نقل الاخبار بالاسانيد الصحيحة بالامطالع

اجويد

المعدي الى نقلها بالاسانيد الصحيحة كما في هذا الحديث وغيره وكان مقصوده من نقلها هذه الاسانيد الضعيفة  
 خرج الاخبار من غير الارسال وقد عظم من هذا كثير من الاخبار عن درجة الاعتبار عند اصحابنا المتأخرين ومن  
 تتبع كتب الأصول الاربعائة يتبع لحقية هذا الكلام والظن بفتح الطاء وكه جاويزي بالشئ للجملة  
 والصلابة والتوابع من صغيرا وحيد كالامانة والترديد اما ان يكون شكاً من الراوي واما ان يكون عليه  
 قد غير في احاديثها شاء وفيه دلالة كما قدمناه على ان طلب الماء والحضان ليس من الاستعاذة للكوفة في  
 الدار كما انه منها ولم نطلع له على دليل ولو وجد حملنا هذا واثنا على بيان الجواز وقوله فضل كسفة المواد  
 الفصل المحتج فاجع الاما وفيه يقيين اليد المغولة وقامنا لكفت فاستعان بيده اليسرى هذه الفقرة ليست  
 في رواية الكافي وعلى ما هنا فهي امتحولة على التقية واما على ان المراد به رفع العمامة ونحوها واثانته  
 جعل بيده اليسرى تحت اليمنى حتى لا يقطع من الماء الذي في اليمنى شئ فضل يده اليمنى وهذا لا يكون  
 الا بان يغترف باليمنى ويضعه في اليسرى ثم يغسل بها وهذا هو الذي يدل على ما قاله الشيخ من التحويل  
 كما اشترنا اليه وفي رواية الكافي ثم غس كفة اليسرى متعزاً بها غفرة فافغ على ذراعه اليمنى وهذا ان الصدوق  
 مرهتان في الاخبار وان الاعتراف باليسرى من غير تحويل هو الوارد في اكثر الاخبار خصوصاً الواردة في  
 الوضوء الباني وقد ايد استحيار الاقتراح باليمن بما روى عن مولانا الصادق عليه التكميل في حديث الجراح  
 انه قال قال النبي صلى الله عليه واله قال لي عن رجل يا محمد مديك فليتقناك ما يسيل من ساق شئ  
 الايمن فتزل لكاء قتلقتيه باليمن فمن اجل ذلك صار اول الوضوء باليمن في الحديث والاولى في بعض الجمع  
 هو القول بالتحيز ولكن الاحسن هو الاعتراف باليسرى وعمل اليمنى بها لا يرد الماء الى المرفقين  
 من الماء لا على ما هو المشهور من تحريم التمسك في اليدين واثانته المرفقين وان ادريس نور الله وجهه  
 فقد ذهب الى الجواز بناء على اصلها المعروف وتمسكاً بظاهر الآية **قوله** فان قيل كيف يمكنكم القول  
 بذلك هذا مباحثه مع جماعة من جهود اهل الخلاف حيث ذهبوا الى وجوب الابتداء بالاصابع  
 بقولنا على الانية ويمكن الجواب عنها بغير جواب الشيخ وهو ان اليد لها الملامات اربعة فيقطع  
 في السرة الاصابع الاربعة ويلا التيمم من الرند ويد الوضوء من المرفق ويجمع في السرة الاصابع الاربعة  
 ويلا التيمم من الرند ويد الوضوء من المرفق ويجمع هذه الايدي مع العضدين فلما اطلقت

او على ان جوارح غسل الوضوء في اليدين  
 فان حصل احدها ونهت اليدين  
 على الجوارح كرايمه والكوفية  
 ان يوضي بها الوضوء والاطراف  
 القفا وعلى الله سبحانه وتعالى  
 السلام

على هذه الأقوال اقتصق الحال بيان هذا المفعول منها ويكون التحديد فيها المفعول لا الفعل في قوله  
 ان تقول لغلامك اخضب يدك الى المرفق وللصبيقل اسقل جميعي الى القبضة في ان المراد تحديد  
 للمفعول لا نهاية الصقل حتى لو ابتدأ من القبضة لم يكن مثله لا فعلى هذا الآية صالحة لكل من الاستدلال  
 والامتنان بما تحقق على كل من التقديرين ومن ثم ذهب المرتضى الى ما نقلناه عنه ومن وجها للاستدلال  
 من المرفق فاقما استفاد من دليل خارج عن الآية وهو الاخبار الواردة عن الائمة اطهار وقال ابن هشام  
 في حجة ما ذكر من غلظ المعويين **الحادي عشر** قوله تعالى فاعسلوا بوجوهكم وايديكم الى المرفق فما  
 المتبادر من غلظ المعويين ان ما قبل الغاية لا بد ان يكون قبل الوصول اليها تقول  
 من تبه الى ان مات وتمنع قبلته الى ان مات وغسل اليدين قبل الوصول الى المرفق لان اليد  
 شاملة لرؤس الاطراف والمناكب وما بينهما قال والصواب في قوله لا بد ان يكون قبل الوصول الى المرفق  
 دخول المرفق في الغسل لان الاستطام اجماع على انه ليس من الاطراف بل من المناكب وقد انتهى الى المرفق  
 والغالب ان ما بعد من غير داخل بخلاف حتى اذا لم يدخل في الاستطام بقي داخل في الماوس فيلزم ان يشرى  
 وقد ينطق الحق على لسانه **قوله** ويقال فلان وفي الكوفة الى البصرة هذا المثال ينطبق على المعتز اذا  
 البصرة مع الكوفة ولم يولد ما بينهما اما اذا ولى ما بينهما فيجوز ان يكون معناه انه وفي الكوفة تستهيا  
 الى البصرة **قوله** ككفل كالدعص البيت الدعص بكسر الدال قطع من الوصل مستدعي والذي يقع  
 التوتن المطر والحار كاعلى كاهل ومنبت ادنى العرف والرتاج بالراء المهملة والتاء المنقوطة  
 نقطتين والحيم بعد الالف الباب العظيم والمضيب اى الملبس بالضم وهو من يدعه فيه مضيبها  
 الباب وما حله انه يصيف فرسه او حمله في السمن واكفاز الحيم ويشبه بقطعة من القل قد تضيق  
 تلبذ بكثرة وقوع الامطار عليه ويشبه كاهله في السمن واكفاز الحيم بالباب العظيم الذي لم تصفت  
 اجزائه بالحدود وتمر بالمساير منها لغة في التصاق شدة اجزائه **قوله** ولوح ذراعين البيت  
 والمراد باللوح في حظم الذراع شبه باللوح في العرض من جهة السمن لانه يصيف جملته ايضا وركبه  
 مصدع من الخضير الجبل وهي عبقى بركه ونومه والمجوى الصدود وهل المنكب اصل الشمر  
 شدة السمن **قوله** عن ابي القاسم ضعيف لكن سهل بن زياد من مشايخ الاجازات لا من مشايخ القليلات

من ثلث ذكرهم

ومن ثلث ذكرهم مشايخ الاجازات انما هو لا اتصال السند واليتمن والبرك وخروج الاخبار من ظاهر  
 الارسل وظاهر ان الآية قد اتركت بلقطه من بلقطه الى ما كانت لفظة الواردة في متواتر القراءة  
 ولقطه من غير متواتر فكيف يكون الغير المتواتر معارضا للمتواتر فصدى جماعة من اعلام اللغويين عنه  
 فقالوا نحن البهائي نورد الله صريحه لعل المراد من المتزيل التاويل كما يقال ينبغي تنزيل الحديث على كونه  
 ولا في متواتر فكيف يكون منها وقال العلامة في **قوله** اننا نأول على معنى ليس هكذا معنى تنزيلها  
 ثم صرح عليه التكم بان المراد بالي من فان حرف الجر يرفع بعضا مقام بعض هذا كلامه **قوله** ولكن قوله  
 عليه السلام ليس هكذا تنزيها ظاهر في ارادة القراءة كما فهمه الشيخ **قوله** حيث انتهى بنا الكلام الى هنا فلا  
 بأس باطلاق عنوان العلم في بيان هذا المقام فنقول اعلم انه قد استغاض بل تواتر في الاخبار الصحيحة  
 عن الائمة الطاهرين عليهم افضل الصلوات واحمل الخيرات ان هذا القرآن الذي يادي الناس حقيقة تغيير  
 وتحريف وحذف وزيادة ونقصان وقد ذكرنا عليهم السلام كثيرا من تحريفاته في قصاصها الاحاديث مثل  
 قوله عليه السلام في كنه خبراته اعرضت للناس كيف يكونون خرواثة وقد قلوا ان رسول الله وانما نزلت كنتم  
 خير ائمة والمراد بهم اهل البيت عليهم السلام وشمل قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك في علم  
 هكذا نزلت وقال بولانا امير المؤمنين عليه السلام لما سئل عن الربط بين الجملتين في قوله تعالى وان خفتن  
 الا فتسلوا في التياي فالتكوا ما طاب لكم من النساء مشى وثلاث وربع لقد سقط فيما بين هاتين الجملتين  
 اكثر من ثلث القرآن ومن تتبع اصول الكافي في نحو من الاخبار الواردة في الاقتادات علم صدق ما قلناه  
 من غير اختلاف شك ولا شبهة ويشير اليه بحجلا ما روى بالاسانيد المتكثرة عنه صلى الله عليه وآله انه  
 قال يجري في هذه الائمة ما جرى في الائمة السابقة هذا العمل بالعدل والقلة بالقدرة وقد تواتر عننا  
 ان التواتر والاختلاف وسائر الكتب السماوية قد وقع فيها تحريف وتغيير وزيادة ونقصان قد فعلوا بها  
 وهما منهم وما ثلثتهم لاخرى دينوية والطاع دينية حتى اهلوا ما حرم وحرمتوا ما احل فاقدمهم  
 عوام منهم ومصدقهم فما القوا اليهم حتى قال تعالى في شان الفرقين اتخذوا احبارهم وقسا  
 اربابا من دون الله قالوا لا الصادق عليه السلام ما ضا من اهلهم ولا صلوا اولادهم اهل هذا ما اجابوا  
 ولكن اهلوا لهم حراما وحرمتوا عليهم حلالا فاطاعواهم فقد عبدوهم من حيث لا يشعرون واما انما

بشيء القرآن والف  
 ما يغفلوا بالقرآن

رضوان الله عليهم فأكبرهم قد نقل الأخبار الواردة في بيان تحريفات أهل الخلاف والخلفاء ومن كان  
في عصرهم ولم يمتحنها ويبلغها بالكلام عليها فالنظر منهم قول تلك الأخبار وما اشتملت عليه من  
التحريف والتبديل والقرن لها وبعضهم يخرج بحصول مثل هذا في القرن من غير شك ولا ريب وأما  
المتأخرون ومن قرأ بعضنا ومن كان من غير من المجتهدين وأهل الأخبار فكلامهم ذهب إلى صحة قلنا لأخبارنا  
والقول بضمها نعم فالغرض شيخنا الصدوق وسيدنا الأجل وأمين الإسلام الطبرسي قدس الله روحه  
أما الصدوق فقال في اعتقاداته باب الثاني والثلاثون الاعتقاد في القرآن قال لا ينسخ من الله  
تبارك وتعالى عليه اعتقادنا أن القرآن الذي أنزل الله تبارك وتعالى على نبي صلى الله عليه وآله  
وسلم هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك وسيل سورة عند الناس مائة  
وأربعة عشر سورة وعندنا والفقهي والم شريح سورة واحدة وكذا الأديب والم تركب سورة واحدة  
ومن يريب اليأنا فنقول أكثر من ذلك فهو كاذب وما دعى من ثواب قراءة كل سورة من القرآن وقيل  
من ختم القرآن كله وجاز قراءة سورتين في دكة نافلة والهي عن القرن بين سورتين في دكة  
ورقية تصديق لما قلناه في أمر القرآن وأن يبلغ ما في أيدي الناس وكذلك ما دعى من الزهري عن  
قراءة القرآن كله في ليلة واحدة وأنه لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ثلاثة أيام تصديق لما قلناه  
أيضا بل نقول أنه قد تولى من الروى الذي ليس بقرآن ما لواقع إلى القرن كان يبلغه سبعة عشر الفا  
أية وذلك مثل قول جرير بن عبد الله عليه وآله أن الله يقول لك يا محمد صلى الله عليه وآله ذار  
خلق ومثل قوله اتق شعناء الناس وعداواتهم ثم ذكر من هذه الأخبار منذ كثيرة ثم قال هذا  
ليس بقرآن ولو كان قراءا لمكان موقوفا لا يبلغه مفسر عنه كما قال كان أمير المؤمنين على  
بن أبي طالب عليه السلام فجاءهم به فقال هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم  
ينقص منه حرف فقالوا لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندك فاضرب وهو يقول فيه رداء  
ظهورهم واشتوا به ثمنا قليلا فقبض ما يشترون وقال الصادق عليه السلام القرآن واحد تولى عند  
واحد عتي واحد وأما الاختلاف من جهة القراءة هذا كله من قول الله عز وجل وأما شيخنا أمير  
الإسلام الطبرسي فقال بعد كلام له ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فاما الزيادة فيجيب

على ثلاثة

والزيادة والنقصان وذلك لأن مثل هذا القول غريب في بادى الرأي عند العامة بل والخاصة أيضا  
خصوصا في الجوابات التي تقل من بلاد الى بلاد كما اتفق للمرتضى طاب ثراه في جواب المسائل المطروحة  
فان في اطلاع العوام واهل الملل على مثل هذا تشيع على الذين واهله وكانوا يذيعون عنه بكل امر ممكن  
كما روى انما يبيع ابو بكر بالخلافة واختلف الناس في المسجد وعلى عليكم مشغول في تكفين النبي  
صلى الله عليه واله فمر عليهم يهودى وطعن عليهم فقال ما دفتهم ببيتكم حتى استلغتم فلم يجبه احد فقال  
لولا اننا امير المؤمنين عليا التكم وانتم ما جئت حوافر جوبكم من ماء البحر حتى قلتم لبيتكم ليعقل  
لنا الحاكم الحق قال انكم قوتهم يملكون ونحن اختلفنا من بيتنا وانتم اختلفتم في بيتكم الى غير  
ذلك من الجوابات التي ليس المطبوع الادب شبه الطاعين ويؤيد ما ذكروه ان الصدوق قد  
الله ووجه قد روى في كثير من كتب اخبارنا كبريهم باسانيد متطابقة ان مولانا المهدي عليه السلام  
اذا ظهر اخرج ذلك القرآن الذي امير المؤمنين عليا التكم بعد ثبات النبي صلى الله عليه واله ووضعه  
في رداءه واتي به الى المسجد في اويل خلافة ابي بكر فقال لهم هذا كتاب الله كما اتزل فقالوا الامامة بنا  
الى قدامك عندنا ما هو مثله فقال لهم اني نرى اياه احد يظهر ملكا المهدي فيظهره ويحل  
الناس على العمل به ويتبعوا الاولاء في المكاتب كما نقلوا هذا القرآن ويرفع هذا القرآن الى السماء ولما مضى  
ابو بكر لسبيله وتخلت عمر ارس الى امير المؤمنين عليه السلام في احضار ذلك القرآن فما اجاب اليه لعله ياتيه  
كان يريد احراقه كما احرق قرآن ابن مسعود واما المرتضى فوالله من يحرقه فانكاه لتلك الاخبار غير منك  
بنا على اصل الشهير من عدم جواز العمل باخبار الاحاد فلعلمها كانت هذه احادنا الثاني سلنا اننا  
ذهبوا اليه كان منحصرا لهم ورايا واواصوابه لكن نقول ان تلك الاخبار المستفيضة المتطابقة  
الدالة على المطا اذا كانت موجودة وغير قابلة للتاويل وجب اجابها تاويلها ما يكون ظاهر المعاني  
لها فاما استدلال الصدوق بتلك الروايات الواردة في ثواب قراءة كل سورة من القرآن وثواب  
من ختم القرآن الى اخر ما ذكره الجواب عنه ان هذا القرآن لا يخرج عن كونه قرآنا بسبب ما وقع فيه من النقصا  
وبعض الزيادات والتغييرات فان هذا القرآن هو قرآن عثمان وخطه لا نه كان من كتاب الوحي بل هو  
واما النبي صلى الله عليه وآله وهو ان يقول المتأفقون انه مقفري وانما قول من الوحي الا انه جعل

عنه

صلى الله عليه وآله واحدا منهم من اهل كتابته حتى لا يقولوا ذلك القول وقد قالوه ايضا وقد امرنا الائمة  
الاطهار عليهم السلام بقراءة هذا القرآن والعمل باحكامه روى الكليني وغيره بالاسانيد المتكثرة عن ائمة  
سلمة قالوا وجعل على ابي عبد الله عليه السلام وانا استمع حروفا من القرآن ليس على ما تقرها الناس فقال ابي  
عبد الله عليه السلام نه كفت عن هذه القراءة واقرأ كما يقرأ الناس حتى يعوم القايم فالذا قام قرأ كتاب الله  
عليه وخرج المصحف الذي كتب على عليه السلام فلما كنا ما رويت بقراءة علي ما في ايدي الناس لمكان  
للجنة والتقية ترتب عليه احكام الثواب والقراءة ووجوب العمل به الى زمن حروجه عليه السلام وانا قوله  
انه قد نقل من الوحي الذي ليس بقرآن الى اخره فلا كلام فيه الا انه حديثه قد نقله بالقرآن وقد  
انجس من تعريفه واحكامه وقوله كان امير المؤمنين عليه السلام جميعه فان اوداه جمع هذه الاماير  
انما اليهم فلم يقبلوا هذا ظاهرا لا بدعا لانه عليه السلام ان ما جمع هذا القرآن كما اتزل بعد عهد اليه  
النبي صلى الله عليه وآله والحين قال لا تدي بربوا ولا تحتججته ولا جماعة حتى يجمع كتاب الله كما اتزل  
وهو الذي اتى به اليهم فقالوا عندنا مثله يعني قرآن عثمان ولو كان ما جمع عليه السلام هو الاخبار لما استنكروا  
من قبله لما قالوا عندنا مثله وقوله عليه السلام فينذروا ظهورهم الاية كالصريح فيما قلناه وان اردان  
الجميع الذي اتى به هو هذا القرآن ولكن عدم قبولهم له انما هو لكون ما في ايديهم مثله فلامغايب بين  
القرآنين هو اظهر في جهة الاندفاع لان قول عليه السلام لم يزيد فيه حرفا دال على ان غيره ما في ايديهم  
قد وقع فيه الزيادة والنقصان ولهذا طعن عليهم حيث لم يقبلوه ونسبهم الى هذا القرآن ودا ظهورهم  
روح وهذا الحديث دليلنا على اننا نقول الصادق عليه السلام ان القرآن واحد وانما الاختلاف  
من جهة الوفاة هو في التحقيق دال على ما قصدناه وذلك لاننا نقول ان القرآن قد نقل بقراءة واحدة  
وحق قراءة النبي واهل بيته عليهم السلام ولكن هذا الاختلاف في القراءات انما جاء من القراء ومن حذا  
حذهم من اهل رواية القرآن ولا ريب ان عثمان واخرا به من اهل رواية القرآن واهل كتابته قد زاد فيه  
ونقص بوجه ما ذكره ان شاء الله تعالى وانا قول شيخنا الطبرسي نواله ضريحه ان الزيادة في  
القرآن يجمع على بطلانه فقيده ما لا يخفى فان كل من صحح الاخبار والرواية في شان تغيير القرآن قال بوجوب  
الزيادة فينا ايضا مثل زيادة بعض الحروف وبعض الحركات المغيثة للمعاني ومن يتبع القراءات السبع او

ولم ينقص من حرف

العشر واختلاف القراء فيها بطلان على اخصه زادوا في القرآن حروفا كثيرة وحركات غير لبيح وقد سبق  
ان منها قوله سبحانه وعلا كنه خرافة اخوت للناس واما قول سيدنا المرتضى عظم الله منته ان  
العلم بجهة نقل القرآن كاعلم بالبلدان والحواشي الكبار ان اراد به نقل هذا القرآن الذي وقع  
اليها بخط عثمان وهو قراءة الذي سار في الامصار في اويل خلافة ابي بكر فحين يقول به وان اراد  
القرآن كما اقول وهو الذي قدمونا امير المؤمنين علي عليه السلام فان دافعا ظاهرا على ان هذا القرآن  
ايضا قد وقع فيه من الزيادة والنقصان سهم وافرن عثمان ومن لم يدر علم القراءات امان عثمان فقد  
نقل سيدنا الاجل السيد علي بن طراد عن قدير الله روصه في كتابه بعد التور عن محمد بن بحر الرضي  
وهو من كبار علماء الجمهور من الجزء الثاني من مقدمات علم القرآن من التفاوت في المصاحف التي بعث فيها  
عثمان الى اهل الامصار قال اخذ عثمان سبع نسخ فبسط منها بالمدينة مصحفا وبعث الى اهل مكة  
مصحفا والى اهل الشام مصحفا والى اهل الكوفة مصحفا والى اهل البصرة مصحفا والى اهل اليمن مصحفا والى  
اهل البحرين مصحفا ثم شرع في تعداد ما وقع في هذه المصاحف من الاختلاف بالحروف والكلمات وذكر في  
ما وقع منه مع ان تلك المصاحف كلها كانت بخط عثمان ولو كانت على اختلاف تام اقول بها الامين جبريل  
عليه السلام لا ربح عثمان لهم الحال حتى لا يخلوا ولا يغلط بعضهم بعضا ومن اجل ان هذا القرآن هو الذي  
كان بخط عثمان ترى اكثر رسوم خطه مخالفة لقراء اللغة والاعراب مثل كتابة الالف بعد واو القدر  
وتركها بعد واو الجمع ونحو كثير وصار في هذه الاعصار يسمى بهم القرآن وذلك ان عثمان ما كان  
يعين قواعد الخط ولا تطبيقه على القواعد والقوانين الخفية وضبط في كل هذه النصوص  
والعصر كما كتب عثمان واما تحريف ارباب القراءة فقال محمد بن بحر الرضي ايضا في ذلك الكتاب الجزء  
الاول منه فيها وجه من اختلاف القراءات قال ان كل واحد من القراء قبل ان يتخذ القاري الذي  
كانوا ينجون الاثر منه ثم لما جاء القاري الثاني انتقلوا عن ذلك الملع الى جوار قراءه الثاني وقد  
في قراءة للقبه فاشتمل كل واحد منهم على اكار فراءته ثم عادوا الى خلاف ما اكون ثم اقتصروا على  
حواشي السبعة مع انه قد حصل في علماء المسلمين والعالمين بالقرآن ارجح منهم ومع ان زمان الفجائية  
كان اهل السبعة ولا عدد معلوم من الصحابة للناس ياخذون القراءات منهم ثم قال ولم يدع ابوها

مع ما قاله ذكرنا في علي بن ابي طالب عليه السلام للقرآن وان النبي صلوات الله عليه والعهدي اليه عند وفاة  
الابو تدي برأه ولا يجره حتى يجمع القراءات فجمع ثم نقل الحديث المشهور عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول  
الله صلى الله عليه واله ان تارك فيكم الثقلين احدهما اكبر من الاخر كتاب الله عز وجل جعل ممدودا من السماء الى الارض  
وعزق اهل بيته الا وانما لن يفرق حتى يردوا على الحوض اقول وتبا كان في هذا الحديث اشعار باطلا  
وذلك لان النبي صلى الله عليه واله جعل القرآن والعقبة مقرنين الى يوم القيمة ولا شك انهم غير العترة عن  
ملهمهم وبلوهم واطلوتهم دار البوار واجهتوا في قتل العترة وتغييرهم عما قال فيهم صاحب القرآن  
رسول الله صلى الله عليه واله ومن فعل بالعترة ما تحققت وصحت فعل بقرينه ايضا مثله كما روى عنه صلى  
عليه واله قال سيرة علي الحوض جماعة من اصحابي فاقول لهم قد خلقت عندكم الثقلين فكيف ظنتم  
فيهم يقولون اما الاكبر فخرناه وبذلناه واما الاصغر فقتلناه ثم يذرون على الحوض كما تذاذ غريبة  
الابل وقد حدث اخوان فخرنا من ابيوت الحوض فيمضون منه فاقول يا رب اصحابي يقول  
الله تعالى ما ترى ما احدثوا بعدك في القرآن وفي اهل بيتك ثم اتي ابوا الى الله منهم وقد روى مثل  
هذا من طريق الجمهور ايضا باسناد سكتة واما قوله ان القرآن معجز النبوة هو كذلك ولكن بسببه  
ما حقه من التغير لم يخرج عن الامعان فان شاهده الامعان عليه لا يفة وقد وقع الخدري بسببه منه والكد  
بقي منه اكثر من النبوة بكثير واما الاحكام التي فيها فالحقها من التغيير الا قليل وذلك القليل ايضا  
قد اوضحه لنا الاممة الاطهار عليهم السلام وبينوا ما يحتاج اليه من علوم القرآن وغيره وبينوا ايضا  
اكثر الموارد التي وقع فيها التحريف واما قول الطائفة وحي ذلك مجري ما علم صوته من الكتب  
المستعذرة لكتاب سيبويه والمادني اقول ان رجلا الفرقية كان عندنا تامل ذلك انه لا داعي  
لاحد على تغيير كتاب سيبويه والمادني وان ليحفظها ما ليس منها واما الداعي والباعث فهو موجود  
صنا كما تاتي الاشياء اليه واما قوله لو ان مدخلا ادخل في كتاب سيبويه باب من الخلف لعرفه وميت  
هو على ما قال لكنهم لم يدعوا في القرآن سوت ولا فقهنا بل ولا اية ولو كان كذلك لعرفه وميت واعنا  
كان اكثر اهتمامهم بالنقصان والزيادة التي لا تحل بالنظم ولا يخرج القرآن عن درجته بلغة ونها  
ضاحته مع ان هذه النقصان من الاختلاف في قراءته وعرابه وادغامه واما الله ووقفه ووصله

وساير حالاته وقد خفي علينا ما هو الصواب فيه بادعاء ان الكل نزل بالروح الامين على قلب سيد المرسلين  
ومن انصف وراجع الاخبار يرى ان هذا الاختلاف العظيم لم ينزل به ملك على رسول وانما هو تحريف  
من الرواة كما وقع في التوراة والانجيل ولما قوله ان القرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم ما رواه فاجواب عن ان الاختلاف الذي كان فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه واله  
انما كان بالزيادة والنقصان لان الايات كانت تنزل عليه وبعض كتاب الوحي حاضر والبعض غايب  
خصوصا القرآن الذي كتبه مولانا امير المؤمنين عليه السلام فانه كان قال هو عليه السلام قلت  
اوحى علي رسول الله صلى الله عليه واله كل يوم وحلة وكل ليلة وحلة فيخيل في نفسها ادور مع جث  
دار وقد علم اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله انه لم يسمع ذلك باحد من الناس غيره وكان  
يأتي في يدي واذا دخلت عليه بعض من اهل اخلاقي واقام عن نفسي واه فلا يبق عندي غيره واذا  
اتاني الخلق معي في منزلي لم يبق عندي فاطمة ولا احد من بني فمات علي رسول الله صلى الله عليه واله  
اي من القرآن الاقراسينها وامالها على وكبته يا خطي وعليها ويلها وتفسيرها الحديث وبقاها به قرآن  
عبد الله بن مسعود واما الاختلاف الذي وقع فيه بعد وفاته صلى الله عليه واله فان العامة والخاصة  
قد اختلفت به وذلك ان من جملة المطامع التي اوردوها في عثمان بن عفان عبد الله بن مسعود واحرافه  
المصاحف وجميع الناس على قراءة زيد بن ثابت خصوصاً قرآن بن مسعود فانه الذي قال فيه النبي صلى الله  
عليه واله من سمع ان يقرأ القرآن غصاً كما اتول فليقرأه ابن ام عبد وروى عن ابن عباس  
انه قال قراءة ابن ام عبد هي القراءة الاخرى ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يعرض على القرآن في  
كل سنة في شهر رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه صلى الله عليه واله عرض عليه دفعتين وشهد  
عبد الله مانع منه وهي القراءة الاخرى وروى شريك عن الامم قال قال ابن مسعود لقد اختلفت من  
من في رسول الله صلى الله عليه واله سبعين سورة وان زيد بن ثابت لعلم يهودي في الكتاب له دابة واما  
من جهده اهل الخلفان بان احرف عثمان للمصاحف انما كان لرفع الاختلافات التي وقعت فيها واذن  
بمستور الصور والاركان اول لو كانت تلك المصاحف كلها متفقة لما احتيج الى احرفها وكذلك لو  
كان نقلاً وتباين زيادات انزلت من الوحي وانما كان اختلافها بما هو اعلم من هذا ومن يقرأها التي جعلها

والراجح الاختلاف في الكلمة بما يقع صورته ولا يغير معناها فقولنا ان كانت الابهجة والادوية **فكان**  
الاختلاف في الكلمة مما يزيل صورته ومعناها فخطه منضود وطلع **والسادس** الاختلاف بالتقديم  
والاخر بخلافه وجاوت سكرة الموت بالحق وسكرة الحق بالموت **والسابع** الاختلاف بالزيادة والتقصير  
عن قوله وما علمت ايديهم وقال شيخنا الطوسي طاب ثراه وهذا الوجه الملح لما روي عنهم  
عليهم السلام من جواز القراءة بما اختلف القارئ فيه وحمل جماعة من العلماء الامر على المعاني والاحكام التي  
يتطلبها القرآن دون الفاظها واختلفت اقوالهم فيها فمنهم من قال انها وعد وعيد وامر وفي وجده  
فصنف مثل واما الوارد عن الصادق اطهار عليهم السلام من الصلوات انما هي التي اكلها فهو في هذا  
الحديث وتكذيب من يواه وان القرآن انما تزل على حرف واحد من عند الله واحد على رسول واحد يري  
ملك واحد في ورد في الرقاية عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال تزل القرآن على سبعة  
احرف تجر وامر وحلال وحرام وبحكم ومتشابه وامثال وروي ابو قتادة عن النبي صلى الله عليه واله انه  
قال تزل القرآن على سبعة احرف امر وجر وتغيب وتريب وحل وتقصير ومثل وقال بعضهم ناسخ  
ومنوع وبحكم ومتشابه وحمل ومفضل وما ويل لا يعلم الا الله عز وجل وبالحيلة فما اردنا اثباته من  
لحوق التحريف للقرآن مما لا ينبغي الشك فيه وفي الخطا ان شاء الله تعالى ان يجمع الاخبار الواردة في هذا  
الباب في كتاب مفرد فان هذا للمقام يقصر عنه **فانتهت** هذا البحث في القرات السبع المتواترة او  
العشر اعلم انه بعد ما حققنا لك المقام على ما سمعت لا ينبغي لك وثوق بتواتر شيء من القرات لكن لا بد  
من تحقيق هذا البحث وقد حققناه في كتاب كشف الاسرار وشرح الاستبصار بما لا من يدعيه ولذا ذكرنا  
خطا من فقول وصبغها ونا رضوان الله عليهم الى وجوب القراءة بواحدة من السبع المتواترة وفي قوله  
تمام العشرة باضافة ابي جعفر ويعقوب وخلعت خلعت وجمع الشيبان في الله صريحها ثبوت قرات هذه  
الثلاث ايضا وجاز القراءة بها قال الشهيد الثاني في شرح الرسالة واما اتباع قراءة الواحد العشرة  
في جميع السورة فهو واجب قطعيا ولا مستحب فان الكلام عند الله تبارك وتعالى بالرواج الامين على قلبه سيب  
الرسول تحقيقا على الامة وهو نيا على اهل هذه الملة انتهى والكلام على هذا من وجوب **الاول** القام في قوله  
عن القراءة فان التواتر شرط استواء الطبقات في جميع الامصار وتلقف اهل هذا القرية كان لكل قارئ

نقطة تواتر القرات

كلمة فوجدت بحسن فؤاده المايه وكتب اليه كتابا يلوم فيه ويقول امثل عبيد الله يصنع فبعث زياد الى  
ابي الاسود ان هذه الحجة وادادهم العجم لغلطية الحق على الازمان قد اشدت من السن العرب فلو وضعت  
شيئا يصح به الناس كلامهم ويعربون كتاب الله فاني ذلك ابو الاسود فوجد زياد رجلا فقال له اقعده  
طريق ابي الاسود فاذا شربك فاقرأ شيئا من القرآن وتعلم الحق فيه ففعل ذلك فلما شرب ابو الاسود وقع  
موتة فبصر الله بصرى من المشركين ورسوله فاستعلم ذلك ابو الاسود فقال عز وجل الله ان يتبرأ من  
رسوله ثم يرجع من فؤده الى زياد فقال قد اجبتك الى ما سالت ورايت ان ابدا يا عرابي القرآن فافعلت  
ثلاثين رجلا فاحضروهم زياد فاختار منهم ابو الاسود عشرة ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلا من  
العبيث يقال هذا المصنف وسبغا بالغلف لون اللداد فاذا فحقت شفتي فاقط واحد فوق الحرف واذا  
ضممتها فاجعل النقطة الى جانب الحرف فاذا كسرهما فاجعل النقطة في أسفل الحرف فان لم يثبت شيئا من  
هذه الحركات غشيت فاقط نقطتين فابتدأ المصحف حتى اتي على اخره ثم وضع المصحف للنسوة اليه بعد ذلك  
اشترى اول وتماما في هذا النقل حتى قد رايت مصاحف كثيرة بخطوط الامم عليهم السلام في مشاهد  
مولى الرضا عليه السلام حضورا للقرآن الذي كتب مولانا امير المؤمنين عليه السلام وتاريخه هكذا كتبه على  
بن ابي طالب عليه السلام في عام اربعين من هجرة رسول الله وكذلك المصنف الذي رايناها بخط ابن الحسن  
عليه السلام وكذلك المصحف الذي بخط مولانا الباقر عليه السلام فان كل هذه المصاحف قد رايناها خالية  
عن الاثراب بل وعن النقطة ايضا فلما حدث هذا الاثراب والنقطة حصل هذا الاختلاف كما ينبغي وتطير الا  
الذي حدث في الحقيقة السجادية فانها متواترة عند الشيعة الامامية حتى اقبوها بنو اهل البيت الخليل  
التمجد قد علوها بالتواتر في كل العصور والاصناف والطبقات لا يترك احد منهم ولما وقعت الى علماء  
اهل البيت عليهم السلام حدث فيها هذا الاختلاف اعرابا وكلمات وحرروا وتغير بسببه للمعنى وذلك انما  
وصلت اليهم غير معرفة بل ولا منقطة فاعرضوا كل واحد منهم على ما اقتضاه معرفته بعلوم العربية فجادوا  
فيها هذا الاختلاف كما ترى **التاسع** ان المجهور قد اذعن في اذان في القراءات ما يخالف لغة رسول الله  
صلى الله عليه واله وقواته كما نقله الزاهد سيدي السيد علي بن طاووس من كتاب ثلاثين سورة  
من القرآن تاليف ابي عبد الله الحسين خالويه الخوي قال والذين اذعن عليهم هم الانبياء والاصحاب

هذا المصحف الذي رايناها بخط ابن الحسن عليه السلام في عام اربعين من هجرة رسول الله صلى الله عليه واله وقد نقله الزاهد سيدي السيد علي بن طاووس من كتاب ثلاثين سورة من القرآن تاليف ابي عبد الله الحسين خالويه الخوي قال والذين اذعن عليهم هم الانبياء والاصحاب

عليهم السلام

عليهم رقبهم الحاء وهي لغة رسول الله صلى الله عليه واله وقد نقلوا بذلك حمزة وانما كسر الحاء من كسرنا  
لجواردة الياء وانما اهل المدينة ومكة فيصلون الميم بواو في اللفظ فيقولون عليهم واو وعلاقة الجمع كما كانت  
الالف في عملها علاقة التثنية وقال ابن طاووس بعد نقل هذا الكلام ما الجوابين يقول اذا كانت لغة رسول  
صلى الله عليه وآله وسلم الحاء والقرآن قد تزل بلغة عليه السلام فعلى ما كان قاصد قراءة اهل الاسلام فالتقوا  
وغيروا كسر الحاء ولاي حال صاد بجواردة الحاء والياء حجة على قراءة رسول الله صلى الله عليه واله وهو اوضح  
العرب واذا اختلفت لغاتهم كان هو الحجة عليهم ولحجج من ذلك ان يكون اهل المدينة واهل مكة البلدين  
الذين اقام فيهما وصاحبا على خلاف قواته وان تقدم احد يذكر هذا عنهم وعن سلم بن سالمين كيف جاز  
مثل ذكره من العلماء العادين هذا كلامه والعجيب من هذا انهم نسبوا القرآن الى الغلط والحق ذكر  
القرآن هو من رواية الخوي في تفسيره عند ذكر قوله عز وجل ان هذان لساخرون قال قد اختلف فيه القراء  
فقال بعضهم هو مخن ولكننا غشينا عليه لاننا خالف الكتاب حدثنا ابو الجهم قال حدثنا القراء قال  
حدثني ابو يعقوب عن عثمان بن عروة بن ابي بصير عن ابي عبيد عن عائشة انها سئلت عن قوله في التاء لكن الزخون  
في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما اتوا اليك وما اتواك من قلبك والمعيقون الصلوة وعن قوله  
الماتة ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون وعن قوله ان هذان لساخرون فقالت يا ابن اخي  
هذا كان خطا من الكتاب وقرا ابو عمرو ان هذين لساخرون واحتج بان قال بلغني عن بعض اصحاب محمد  
صلى الله عليه واله ان قال ان في المصحف خطأ وستقيم العرب وليست اشترى ان اختلف الكتاب في  
بعضهم ان تخففه هذان لساخرون وفي قراءة عبد الله واسرها الخوي ان هذان لساخرون وفي قراءة  
ابي ان هذان لساخرون فقرا التثنية يدان وبالف على جنتين احدهما على لغة بني الحارث  
بن كعب ومن جاورهم وهم يجعلون الاثنيين في دفعها ونصيرها وقطعها بالالف والوجه الاخر ان تقول  
وميتة الف من هذا دعامة وليست بلان فعل كما ثبتت ردت عليها فانهم تركت الف ثابتة على  
ما لها اتروا في كل حال كما قالت العرب الذي تزدادوا نونا لا يدل على الجمع فقالوا الذين في ذنوبهم  
ونصيرهم ونقصهم كما تكرر هذان بالالف في دفعه ونصيرهم ونقصهم وكنا يقولون الذين قال ابن  
طاووس قد نقل الله جده هذا الاتجيب من قوم يتركونه مثل علي بن ابي طالب اضع العرب بعد ما حيل اليه

البسملة

[illegible]

في الحق طلبا لانتقال من هذه الدار فقال اللهم ان قومي مسلمتهم وملأوني وسأمتهم وسأمووني اللهم فابعد  
بينهم وبينهم وابعدهم عن هوسهم حتى فاستجاب الله سبحانه دعاءه وابدله بالقرآن من جوارحه عز وجل  
الله عليه واله واعلم اننا قد حررنا هذا المطلب في شرحنا على الاستبصار قبل الاطلاع على مواضع احداثنا  
فيه وبعد التتبع رأينا ان افضل المفسرين جارا الله العلامة قد صار اليه في كشافه عند تفسير قوله تعالى  
في سورة الاحقاف وكذلك زين لكثير من المشركين قتل ادم عليه السلام فانه انكره هناك فواتر القرائن  
وشدد التأكيد على من ادعى التواتر في القراءة السبع وكذلك شرح الامثلة الرضوي فانه قد ذكر تواتر القراء  
في موضعين من كتابه احدهما في بحث العطف على الضمير المحرر وبدون عادة الحذف وكذلك سبب التواتر  
التي على بن طاووس في كتابه بعد التعود الى انكروا قرات القرائن في مواضع منه والحمد لله  
على وفاءه في هذه الاعلام في تحقيق مثل هذا المقام ولا حول ولا قوة الا بالله عليه توكلت واليه انيب  
وانما اطبنا الكلام في هذا المكان لاننا لم نر احدا يقرأ على هذا التهج **قوله** محمد بن يعقوب بن محمد  
يبلغني ان يراى على القدم الاصابع بالنسبة الى من يضع عقب قلبه على الارض حاله السج كاجزاء في العباد  
لاكثر الناس والمعنى انه عليه السلام تارة كان يسبح مقبلا ولغوى مدبر لو يديه تمام الحديث في الكافي هكذا  
وقال الكشي على القدم ويقول الامر في سج الرجلين موضع من ثناء مسج مقبلا ومن ثناء مسج مدبرا فانه  
الامر بسج ان شاء الله وقد فهم منه شيخنا الشهيد تواتر الله عز وجل في كافي انه عليه السلام يجمع بينهما فيكون السج  
السج كما يجب السج الغسل وايضا رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في سج القدمين ومسح الرأس  
قال سج الرأس واحدة من مقدم الرأس وموخره ومسح القدمين ظاهرهما وباطنها ولا يخفى ان هذه الرواية  
ايضا لا تدل على ملء مع ان عملها على التقية هو الواضح وما تضمنه الحديث من جواز النكس في سج الطينين  
هو المشهور بين اصحاب الاخبار والله عليه السلام يروي عن محمد بن عثمان بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير  
الرضي قدس الله روحه ما وجب الابتداء من رؤس الاصابع وقطع ابن اديس عن ابي اسحق العلوي جلا  
لا في الاية الكريمة لانها المسح والاصح هو الاول لان الاية مجتمعة في احتمال المعنيين والرفع  
في البيان الى تراجم الروي عليهم افضل الصلوات واتم له طاب ثراه فقصود على سج الرجلين قبل الانكساج  
البراهم يذكر فيها سوى سج الرجلين وكان مقصوده منه انه لا يقاس على القدم غيره جعله الاشتراك

Handwritten manuscript page from the 'Mushaf al-Furqan' (Quran). The text is written in elegant Thuluth calligraphic script on aged parchment. It features several large, ornate initial letters (Basmala) at the beginning of sections, such as 'Bismillah' and 'Alif Lam Mim'. The right margin contains smaller handwritten notes or commentary.

كان لا يسميهم بعبود الماء عليه ويقول لا أحب ان اشرك في صلاتي احدًا وظاهر الصدق طاب ثراه  
هو العلل لانه رواء في كتاب من غير تعريض لردّه وانما يحقّق الخاضعة فالأولى هو جعلها على التقية لان  
جمعاً هو جمع اهل الخلاف وقد اطلقوا على بيان التولية في الوضوء من الاستغانة فيه ومذاحم في هذه  
الاعصار وما قبلها على مثل هذا وقالهم احياناً في هذه الاحكام حتى انهم اختلفوا في احضان الماء في تحننه  
اذا احتاج الى التحنن هل يكون من الاستغانة المذكورة ام لا وقد سيج صاحب المذاهب في الأول مع ما  
تقدم في حديث ابن الخنيفة من امر امير المؤمنين عليه السلام باحضار الماء وما تقدم في وضوء الباقية  
عليه السلام من قول الراوي قد عاينت اوتوروقه بفضله الذي يحون ان يكون الاضافة في البليان و  
قال بعضهم هو لا يسميهم بعبودية الماء لانه لا يتحقق الغسل بسبب المسح بكل ما بقى من التوى لانها حقيقتان متضا  
فلا يقيم احداهما مقام الاخر وقد ذكر المحقق الارديلي في هذا المقام كلاماً اجاباً ايراد حيث قال في شرح  
قول العلامة طاب ثراه في الارشاد ولا يجري الغسل عن المسح اظن ان المراد ان الغسل الذي لا يتحقق على المسح  
مثل ان يصب الماء من غير اصيل اليد وكذا اظن عدم اجزاء كثرة الماء مع تاخير الامر او حبس اليد  
عليه السلام جرمياً او مع قصد الغسل مع تحققة بامرار اليد وانما تحقق اقل الجري الذي يجري في الغسل  
باسرار اليد اليه فلا اظن عدم اجزائه مع قصد الطلب للماء به في الابه والاجزاء فيجري وان سلم  
صدق الغسل عليه ايضاً اذ لا شك في صدق المسح على المرفوع لغة وعرفاً وشراً واجزاء مثله في الغسل انهم  
بدليل خارج غير الايلم بذكر على انة المراد في الابه وعلى تقدير كون ذلك مراداً من الابه ايضاً لا يمنع  
الصحة لصدق المسح ايضاً ويكون التعايل باعتبار عدم اجزاء المسح من غير جريان في موضع الغسل  
وعدم صدق عليه مع عدم تحقق اكثر افراده الغسل مع المسح ومنافاة او بالنسبة والقصد  
ان بعدوا ايضاً ايجاب ذلك خلافاً الاصل وانه الحجج والفتوى ومنافاة المشيئة التمهلة وايضا السكوت  
عن مثله في الاخبار والا ثار ذلك على عدم وكذا الاجزاء المقتيدة بالبلية وعدمه بغير ذلك هو  
في بيان وضوء الواجب مع ان الغالب في البلية التي تبقى بعد الفراغ من الجري واذ الميق به اقل الجري  
لا يحصل ستمسح المسح بالبلية لعدم ظهورها على البثرة والا يلزم الاخر والتاخير عن محل الاحتياج والجملة  
طرق عدم الضرر وكون ذلك مراد العلامة وغيره وان احتمل غير ذلك هذا كلامه طاب ثراه ولا يخفى

ما فيه فان الغسل بالمسح حقيقتان متباينتان في اللغة والعرف والشرع نعم لو حصل الجريان القليل في  
ضمن المسح بحيث لا يصدق عليه اسم الغسل فالظاهر انه لا يتصور فقوله فيجري وان سلم صدق الغسل عليه  
ايضاً ممنوع وسيجي بعيد هذا زيادة تحقيق لهذا الكلام اذ عرفت هذا كله فاعلم ان الشيخ **رحمه الله**  
قد عرفت من الحديث بعد هذا باوراق عند قول للمع قدس الله روحه ومن غسل وجهه وذراعيه ثم اذا واجاه  
وفي مكاناً اخر اتى اباجف عليه السلام يجمع وقد بال فاولته ماء فاستنجى ثم اخذ كفاه فغسل وجهه الحديث  
وعلى هذا يسطر الاشكال السابق لكن الظاهر من قوله وضأت فوقه ثم صبت كما هو الموجود هنا **قوله**  
فانما ما رواه احمد بن محمد يجمع وكذا الطريق الى احمد بن محمد كما قال في المهرست وقد استدل العلامة  
قدس الله روحه بغير الحديثين لابن الحنبل وهو كما ترى فان ابن الحنبل اذا ذهب الى التخيير بين المسح باليد  
الباقية وبين استئذان الماء الجديد وظاهر ما حارب الاستئناف ولم يقل بغيره احد وقد ذكر شيخنا  
البرهان عظم الله رفته لهذا الخبرين تاويلين **الاول** انه في المعبرين خلافاً عن هذا السؤال لما لا يسميهم  
المخالفة الحاضرون في المجلس فانهم كثيراً ما كانوا يحضرون مجالسهم عليهم السلام فظن معروفاً عليه السلام  
انما اضاء على المسح ببقية اليد فقال اماماً جديده فسمعه الحاضرون فقال عليه السلام بواضع **الثاني** ان  
لفظ بواضع في الوضوء من كلام الامام عليه السلام ويكون غرضه عليه السلام ايقاظ الحاضرين من الخلقين ان  
سؤالهم ليس من مسح القدمين بل هو مسح الرأس فاجابه عليه السلام على وفق معتقدهم ان المسح بالرأس  
لا يجوز ببقية اليد لا يخفى ما فيه من المجد وان كان لطيفاً **قوله** الحسن بن سعيد مروي لان شعيرة  
العقرب في الشفة وهو ابن اخت ابي بصير الذي هو يحيى بن القاسم وهو الذي تكوّن رواية عنه فلا  
محال ولا احتمال للمروي فيقول العلامة **رحمه الله** قلت انما من الصحاح مما لا وجه له كذا قال شيخنا البهائي  
**رحمه الله** في حاشي جملتين ويمكن الجواب عنه بان هذا الظاهر ان ابن عيسى كما تكوّن رواية عنه وذكر  
عنه عن ابيه الرجل ايضاً وجهه فوصفه بالفتحة هو بناء على ما في كتب الرجال من الاجماع على تصحيح ما خرج عن  
حماد بن عيسى وفي الجملتين وفي الخبر الاول على التقية اشكالاً القصة خبر مسح القدمين والعامية  
لا يسميهم بعبودية الماء ولا يسميهم بعبودية الماء فان قلت انهم يحدون اطلاق المسح على الغسل فيمكن تنزيل الكلام على  
ما يوافق نفعه من الفساد قلت ما تقدمه الحديث من المسح بفضله الرأس ما في هذا التبريل كما لا يخفى فلو نزل

على مع الحقيقين كان اول ما انتهى والجواب ان ابا حنيفة والثاقي ليهيرون المسح الايماء جديد كما قاله  
 العلامة في كونه وحده فالجواب على التيقية واضح واما قوله ويحتمل ان يكون له صبغة الاستبصار او من  
 تمامه حيث قال ويحتمل ان يكون المراد بما اذا جئت اعضاء الطهارة بتفريط من حجة فيحتاج ان يحيد  
 عليها فيما عدا ما وجدنا ويكون الاخذ بها اخذ المسح كاتصه الجوز وفيه اشعار بان الواحدة من اوقاف  
 اعضاء طهارة بمعنى الواو فيكون المراد جفاف الجميع وهو بطلان الوضوء اذا كان بتفريط منه ويحوزات  
 يكون في جعل الوضوء قسما للاعضاء اشارة الى ان جفاف عضو واحد كاف في بطلان الوضوء ويحوز ان يكون المراد  
 جفاف الوضوء بعد الفراغ منه والاشتغال باليمين وعلى كل تقدير ففي هذا التاويل ما لا يخفى لان قوله بفعل  
 له وكذا قوله بما في يد من التديك لان على عدم الجفاف فلهما **قوله** ويحتمل ايضا انه وفي هذا  
 اشكال لانه قال اسح بما في يد من التديك فكيف ينزهه عن ذلك ويأمر بالاخذ من تحتية او عاجية والحجة  
 الاصولية في تاويل هذين الخبرين هو الجواب على التيقية **قوله** والذي يدل على هذا التاويل من قوله عليه  
 السلام ان كان في تحتية اه قال الفاضل للتدري طلب ثراه لعله مخصوص بما اذا حاذى الوضوء من التيقية لا  
 للتدري من نظر الى كون منقولة التاقظ من ماء الوضوء وقال شيخنا المعاصر ادام الله ايامه وفي كون قد  
 التيقية كذلك محل نظر لانه بعض العباد على استحباب اخاضه الماء عليها كقوله وسيله على الطرف الخفية اقول  
 الظاهر المراد به كل الخفية حتى الذي خرج على القبضة منها الدخول تحت مفهوم الخفية ولصدق الخفية على  
 ذلك الزايد لغة وعرفا وشرا وكون الزايد عن القبضة يستحب اخذه بالمقاريض لا يخرج هذا عن مفهوم  
 الخفية ولو كان الاخذ منه غير محرج ليشبه عليه السلام لما يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة واما عدم  
 التعذر لعادة الصلاة مع وجوب إعادة فاتا الظهور اذ لا صلح حقيقة الا بالوضوء التام وقال بعض  
 اعلام المراد من قوله يني مسح راسه الشك فيه يعني انه منى هل مسح الا وهو فيكون الاخذ من الجاهين  
 واشعار العينين بمحوهما على الاستحباب وقال بعضهم المراد من قوله وهو في الصلاة ايراد الصلاة وان لم يمسح بها  
 فلهذا لم يتعرض لها دقا وبسببها من هذه التقادير عدم وجوب الوضوء بمعنى التاويل **قوله** ابن  
 عقدة ضعيف وقوله رجال اعلمته وان يديه اما ابن عقدة فهو من رجال المعتادة وهو المأخذ المشهور  
 حفظ الاماير وضبطها واما باقي الرجال فانهم لم يذكرها في كتب الرجال الا ان كلام الشيخ هنا

ذكره بعض المراجعين

ذكره بعض اهل الرجال على وجه هؤلاء المذكورين في السند **قوله** واما قوله ايده الله يسبح براسه الى قوله  
 فدليله ما خبرني به الشيخ محمول ومعنى هذا الظاهر هو الذي قيل في حقه انه من دعاء زيد واما ما  
 ذكره المصنف رحمه الله من ان المسح بقدر ثلاث اصابع فهو على سبيل الفضل عندنا لما سيجي بعد هذا  
 بعدة اوراق في قوله ويخزي الانسان في مسح راسه ان يسبح من مقدمه مقدار اصبع وان مسح منه مقدار  
 ثلاث اصابع فهو مودة بالعرض كان قد اسبح وقوله طاب ثراه من ناحية ان المقام ليس تحت يد لا يقع  
 المسح فيه يعني يجب ان يقع المسح في مقدم الرأس الى المقاص فاينما وقع كان مجزيا وليس المراد انه يجب  
 الى المقاص لان لا تاويل به فيكون وقاعا على الخالفين فان منهم من وجب مسح الجميع ومنهم من وجب مسح  
 البعض من غير تعيين للمقدم نظرا الى اطلاق الآية الشريفة واعلم ان المشهور بين الاصحاب ان رسول الله  
 عليهم وسح الرأس ما قبل ما يصل على راس المسح للدلالة الاخبار الصحيحة عليه كاسيخ وفيه خبر الشيخ في  
 ف والترقي في الصابغ والصدق في الفقيه الى وجوب المسح بثلاث اصابع وقد اختلف الاصحاب في البقية  
 عن الاصابع الثلاث ففي بعض العبارات ويجب وليستحباب المسح بثلاث اصابع ونظائر ان المسح على الخفاف  
 الثلاث وفي البعض الآخر كما من ان المسح يكون بمقدار ثلاث اصابع يعني ان يكون المسح هذه  
 السافة ولو كان ان المسح اصبعاً واحدة ونظائر الاخبار الواردة في الثلاث هو هذا فيكون هو المراد  
 ويمكن تطبيق عبارات الاصحاب عليه وقوله عليه السلام يخزي من مسح الرأس مما استدل به عليها نقلناه  
 عن الصدوق والمرتب في ان الاجزاء يستعمل في اقل الواجب والجواب انه محمول على اجزاء الكمال الفضل  
 وسياق تمام الكلام فيه ان شاء الله تعالى **قوله** غير موجود في كلام العرب اقول ممن صرح بحجتها  
 للتبعيض صاحب القاسم ولا يصح ما بين الشام والفارسي والقيتي فان مالك ونحو الائمة التي  
 والكوفيون باسمهم وقد كثروا عليه من الشواهد القرآنية والشعرية كقوله تعالى عباد الله  
 الله وكقول الشاعر وكلفت فاها اخذ بقروها شرب الترياق يروم ماء الحشرج وكقول  
 الاخر شرب عمار البحر ولولم يكن الا وروده في كلام اهل البيت عليهم السلام لكفي دليل على صحة  
 ثبوت فان ائمتهم ينتهي الفضاحة والبالغة وهم اهلها ومعدنها وعاكفها ربيو به بحجتها للتبعيض  
 في سبعة عشر موضعاً من كتابه منكم مع ان شهادته في ذلك شهادة للذي فلا تقبل وشهادة نفي

فلا تتع مع معارضتها بأمر إلا صهي وغيره على مجيئها للتعويض وهم من بلاد العرب وأما سيق  
فهو من بلاد الأعاجم وإن كان قوله في بلاد العرب وأهل كل لغة أعرب بمواقع لغاتهم من غيرهم لا يجيب  
من أنكار سيبويه بل الجبر من موافقة العامة طاب ثراه في التهذيب فإن كان لم يطبع على سياتي  
من الأخبار الصحيحة الناصحة في التعويض فجي يان الطبع ومع هذا أنكروا للمعنى فاجع وكيف ظن  
بري علم الأطلاع على الأخبار مع أنه استدلى بها في كتاب الاستكمال على ما قالته الشيعة لكن الظاهر  
كثرة التصانيف ما كان يحصل له ترك النظر على صفاته كما نقل عنه أنه أجاز ذلك فخر المحققين  
في إصلاح كل صفة فاصح منها البعض كالشاد ونحوه وبقي الباقي على ما كتبه في حالة الثالث **قوله**  
**قوة تدل للزيادة** والاشاق أقول المراد بالاصاق هو المعنى المعروف في الجاه وهو التي لا يتغير  
الفعل بدوامه فإذا قلنا ان ما قبلها ملحق بما بعدهما كمرت زيد وتولم به داء فالاول الصاق  
بحار والثاني حقيقة إذا المراد من الاول الالتصاق بكان يقرب من زيد فكانه هو المراد بالزيادة ما قبله  
وإنما جاز بين الأمرين لا شتر لكها في كونها من مذهب أهل الخلاف فمنها من قال أنها للاصاق وهذا قد ظهر  
في الجزء الثاني من هذا القول فبالله ابن هشام في المعنى وهذه عبارة الحاد عن شتر البعض أثبت  
ذلك الأسمعي والفارسي والقيتي وابن مالك قيل والكوفون وأجعل من عينا يشرب لهما عباد الله **قوله**  
شرب عباد الجوشمة ترغت **قوله** شرب التريث يرمعوا الحشج **قوله** من وسحوا برؤسكم والظ  
ان التآويه للاصاق وقيل في آية الضم للاستعانة وإن في الكلام حذفاً وقيلاً فإن صح تعدي إلى  
الزائل عنه بنفسه وإلى القول بالباء فالأصل اسحوا رؤسكم بالياء انتهى وإقنا من ذهب إلى زيادة في الآية  
فهو ابن جني حيث قال بعد قولهم أنها للتعويض في نحو قوله تعالى واسحوا برؤسكم أن أهل اللغة لا يعرفون  
هذا المعنى بل يوردونه العقهاء ومذهبنا أنها زائدة لأن الفعل يتعدى إلى مجرد ما بنفسه قول ويجوز أيضاً  
أن يكون جمع طاب ثراه بين الزيادة والاصاق إشارة إلى اصطلاح عربي قد تعرفه لجلال الدين السيوطي  
في المطالع السعيد وهو شرح على الفرية حيث قال بعد أن ذكر أن معنى الباء والاصاق قال  
ابو حيان قال أصحابنا هي نوعان أحدهما الباء التي لا يصل الفعل إلى الفعل الآخر سطوت بعروث  
يزيد على الباء التي تدخل على الفعل المنصوب ففعله إذا كانت تنفيذ مباشرة الفعل للفعل نحو

استكبر

عن اسير وهو السواب وقول زادة الاختبر من اين علمت قال في مشرق الشمس قديم انه  
 تايوس الطعن عليه بسوء الادب وضعف العقيدة وجوابه ان زادة كان محتاجا لطلعه العامة  
 وكانوا يسمون معه في سائر الدعوى ويطلبون منه الدليل على ما يعتقد حقيقته فاذا لم يسمع منه  
 عليه السلام ما علمت بناء المتكلم يعني ان عالم بذلك ولكن ان يخبرني بدليله لا تقع برعليهم وحكمه  
 عليه السلام ربما يؤيد ذلك انه في ذكره شله في الحبل المتين وذا عليه قوله ان زادة اراد ان يثبت  
 من الامام عليه السلام ما يثبت به العامة ويرد شبهاتهم فغير تلك العبارة من دون تأمل معتمدا على وضع  
 ولايته وظهور عقيدته وانما يعلم الامام عليه السلام بما ضده بذلك السؤال اقول اما تصليط طابعه  
 في الطبع العامة فهو وان كان زادة قد اتى بما حشروهم والكلام معهم الا انه لا يحتاج في هذا المقام الى  
 جعله تعظيلا لهذا السؤال وذلك ان مثل هذه التدقيقات من زادة والقصة عن معرفة الادلة انا  
 نشاء من ثبوت قدسه في العلم وطلب التحقيق ولذا ما كان يقع به غيره بل ان ياتي الى الامام عليه السلام  
 وقت خلوة لا تدخل العقيدة في فتاويه وكان يقول لمن اتاه الامام عليه السلام خلاف ما افتاه  
 لقد اعطاك من جواب النوبة يعني برحمتك العقيدة وكان عليه السلام يفتي بعض شيعة بخلاف ما يفتي  
 به زادة فاذا جع وذكر انه افق زادة بغير ذلك الحكم يقول عليه السلام ومن يحمل ما يحمله زادة وطلب  
 الدليل انما يكون من سوء العقيدة وقلة الادب اذا كان المطلوب محجرا عن العناد والجدال كما يتفق في الحقيقة  
 واصحابه مع الامام عليه السلام اما اذا كان الغرض هو البصيرة في مبادئ العلم ومعرفة الامكام من هو لها  
 فهذا هو الرتبة العليا والدقة القصوى والمنزلة التي لا تافى واما قوله انه غير تلك العبارة من  
 دون تأمل فلا يخفى ما فيه ولو كان فيه شائبة سوء الادب لنته عليه السلام على ذلك لانه كان قسرا بينه  
 ومو عليه السلام كان يؤدب اصحابه الادب الشديد حتى مع الخالفين وفي المراسع التي لا تدخل عليهم قصدا  
 في دين ولا دنيا فكيف لا يؤدبهم بالنسبة الى جنابه عليه السلام انه ينص عليهم في الدين والدنيا واما  
 القارة بناء المتكلم فلا يخفى بعده والبعده من تاييده فيحكم عليه السلام وذلك انه يكون على ذلك التقدير  
 الكلام على حقيقة من اين جاء سبب الخحك بل الاولى ان يقال ان سبب محكمه عليه السلام كما يجوز ان يكون  
 جرح زادة على جنابه عليه السلام يجوز ان يكون اشارة الى وضع الدليل فكذلك كما تقول للعالم الفاضل

من علم ان صلاة الظهر مثلا واجبة فيضحك ويقول ان دلائله كثيرة ثم يورد ما على وجهها وقد ادى على  
 هذا قوله عليه السلام قال رسول الله وتزل به الكتاب يعني ان دليله واضح من الكتاب والسنن المتفق لا  
 اتفاقا بحاله بالقول دون الفعل وقوله تعالى وايديكم الى المرافق مما استدلك به للرفعي وابن اديس قدس الله  
 بوجه ما على ما نقلناه عنهما من حوزا الكسوف في غسل الايدي وجوابه ان اكثر المحققين ذهبوا الى ان الغنا بعض  
 مع الصاحبة وهذا هو الواجب جميعا بين الاية والاحكام الواردة في الوضوء الياسي وان ابيت الا ان تجعلوها  
 للتشابه فقد تقدم انها لانهاء المغسول لا الغسل لان اليد اطلاقا اربعة وقد قوله في فصل بين الكلامين  
 يريد به انه تعالى قد غاير بين الغسل والمسح برجمد الباء في الثاني دون الاول فهذا صحيح من عليه السلام ونص  
 على ارادة التبعيض من الباء مع ما نقلناه عن سيوريين انك لو مسكت مع ان سيوريين جعل الخبي قدسك بعدا  
 برصة من زمان فصل بينه وبين الكسوف في قوله العرب كنت اظن ان العزيب اشتد لغيره من  
 الزبون فاذا هو قال لا لكنا في اذاهوا ياها وقد كان هذا من خلافة الرشيد وكان له هوى في الكسوف  
 فخرج سيوريين بعدا الى شيوا زنيا ومات بها وفتح الان بها معرف قدسنا ولم نزل لانه كان غافلا  
 في الغيب وقوله رضي عنى به في زمانه صلى الله عليه واله وفي كثير من النسخ فضيع مع يعني به بعده صلى  
 الله عليه واله فلم يجدوا ماء فتيهوا ماء صبيحا طيبا فامسحوا برؤوسهم وايديهم منه فتيهوا ماء غائبا فامسحوا  
 واما الصعيد فقال الجوهري هو التراب وقال ابو عبيد التراب الخالص الذي لا يخالطه شئ ولا ملو  
 قال الرضا هو وجه الارض سوى كان ترابا ام غيره وهو قول الاعراب ومن هذا الاختلاف فقهنا وانما قول  
 الله عليهم في حوزا التيمم بالخمر يمكن من التراب واما الطيب فغير الطاهر وقيل هو الحلال وقيل  
 هو المنيب دون ما لا يثبت كالسجى وايده بقوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي  
 خبث لا يخرج الا نكثا والاول هو محتار غفرى اصحابنا رضوان الله عليهم وقوله تعالى فامسحوا برؤوسكم  
 قال شيخنا البهاية قدس سره ان فيه دلالة على اول افعال التيمم مسح الوجه لطفه بالغاء على  
 قصد الصعيد من دون توسط الصوب فتيهوا يد به ما فيها ليه العلامة في النهاية من حوزا نقلته  
 نية التيمم لمسح الوجه وارضيا الارض على الارض بقوله اغترف الماء في الوضوء وهو حسن واما من في  
 قوله منه قيل انها ابتداء العناية والضمير عايد الى الصعيد وقيل هي للتبعية والضمير عايد الى

الحديث المذكور عليه يقول سبحانه اوجاء احدكم من الغائط او رذيلة لم يمسح بيمينه فليقلعها عن الاثر  
اعطاءه للبعد كون كلمة منه تأكيداً للاناسيا اذا سبغت يمينه من الغاء وقيل الغاء للتعويض والتعويض  
للتعويض كما تقول اخذت من الدارم واكث من الطعام واليه ذهب صاحب الكشاف بل ادعى انه من المفهوم  
وتفسير الامام عليه السلام في قوله لا يمسح بيمينه فليقلعها عن الاثر على ما ذهب اليه ابن الجنيدي من ان  
علوقه من التراب بالكفين فيمسح به والعلامة طاب ثراه في المنزى بعد ان استدل من جانب ابن الجنيدي على  
استلزامه بالاية الكريمة اجاب بان لفظة من فيها مشتركة بين التبعيض والتأني الغاية فلا ولوية في الاحتياج  
ولا يفي ما يبعد وروى هذا الخبر الصحيح وابعده من قول العلامة والشريد في قوله لا يمسح بيمينه  
قوله عليه السلام لا يمسح بيمينه فليقلعها عن الاثر ثبت بعضه بالعلل كما يعنى انه تعالى جعل بعضه منسوخاً  
حيث انى بالابه التبعيضية لانه يعلم ان ذلك التراب الذي يعلق بالكف لا يجزى عليه كلمة بل انما هو على  
بعضه فعلى هذا يكون التمسح بمعنى التمسح به وقوله ما يري الله الاية معناه كما قال المفسرون ليس من  
تعالى من مطلق التكاليف او بالكلية مشتمك بل يري ان يظهر من الاحداث والفتوى او ما يري الله  
ان يجعل الجرح عليكم بالتكاليف الشاقة مثل تحصيل الماء على كل وجه ممكن بل يري احكامه على الظهور والدين  
ولا يري فيها ايضاً التراب الى جميع البدن ولا الى جميع اعضاءه الوضوء الى بعض رافعةكم ووجهكم **قوله**  
**الحسين بن سعيد** جميع وما بعده حسن في العكس العلى الذي في البطن من التمسح وقوله كان يخفى على بعض  
يبلغ اعتداله من هذا كالماء يري مع الاحتذاء الى عفة وقد اولى بعضهم الحديث الثاني بالحمل على الاستفهام  
الا كما رى فيكون لفظة اسمع اما على صيغة التثنية واما على صيغة المصدر والاولى ما ذكره الشيخ من  
الحمل على التثنية اما الاول فلان في الحائضين الرضعي وغيره وقد نصوا الى وجوب مسح الاذن والارض والاذن  
كما تقدم واما مع جمع الراس فهو للذهب للنسور بينهم وان ذهبوا بوجوب مسح البعض كما نقله  
نحن **قوله** ويؤكد ما ذكرناه جميعاً واوب هو اربهم بن عيسى الثقة وقوله وان الفضل هو الفضل هذا هو  
الذي ذهب اليه اكثر الخلفاء وقال ابن جرير الطبري في العامة بالخيار بين المسح والغسل وقال بعض اهل  
الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح **قوله** يا ايها الذين امنوا الاية فتا قبل جل شأنه بالخيار بهذا الاثر  
تشيط الخاطبين والاعتناء بشأن المأمور به في كل كلمة التكليف بلغة الخاطبة ثم ان قلنا بالاختصاص

كله يا بنائه البعيد كما هو الاشهر في النداء بها لاجل المباحة بين مقامى عز الوتية وذل العبودية  
او قيل الخاطبين ولو تطلق منزلة البعد للانهاك في لوازم البشرية وان كان سبحانه اقرب اليها  
من جل الويد او لما تقتضيه هذا النداء من تحميم الخاطب والاشارة الى دفعه شانه بالاماء الى التنازل  
عن توفيقه وحق ما شرع لاجله ولقطة اى لما كانت وصلة الى داء امسا هذه المعارف اعطيت  
حكم المنادى ووصفت بالمقصود بالنداء وتوسيطها بالتيب يذمها تعريضاً ليعتد من المضاف اليه  
وتأكيد الخطاب وتذكر النداء ايها الذين امنوا في القرآن المجيد لما يندرج في التأكيد بالاماء الى التفتيم  
وتكرار الذكر والامام اولائهم الايضاح ثانياً والبيان بحرف التيب وتعليل الحكم على الوصف المشعر بالعلية  
الباعث على الترفع في الانتال وتخصيص الخطاب في هذه المقامات بالمؤمنين لانهم هم المستحقون للاشتغال  
ولا الكفار عندنا طوبى بغيرهم العبادات على ان المصير على عدم الاختيار بالشئ لا يحسن امره بما هو شر منه  
ومقدما من القيام الى الصلوة يمكن ان يرد ادائها والتوجه اليها اطلاقاً للمؤمنين على منة ان فعل الخمار  
يا بانه اراده فوض من قبل قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقيل معنى القيام الى الشئ قصد  
وضوئه والخروج الى الايمان به فلا يجوز وقيل المراد القيام المتفرق الى الصلوة والقولان الاخيرين وان كانا  
من الجوز لكن اولهما الميثب في اللغة وثانيهما لا يجمع جميع الحالات فللعقد الاول وكيف كان فالمعنى  
اذا قمتم على ديني وينبغي هذا التقيد ما روى عن الصادق عليه السلام من ان المراد القيام من التوجه حتى  
ان بعض المحققين اقتصر عليه وهو الاقوى واما ما نقل من ان الوضوء كان فرضاً على كل قايماً الى الصلوة وان  
كان على وضوء ثم نسيه بالسنن حيث سئل النبي صلى الله عليه واله الحسن بوضوء واحد يوم فحمله فلم  
يثبت عندنا مع انه خلاف ما مر من شرطه لانه لا يمسح في وضوءه المائدة والغاء في غاءه واوان كانت  
جزائية لكن يستغاد منها تعقيب جرائمها شرطاً فذلك استدلال العلامة في المنزى بالاية على وجوب  
التربيت في الوضوء قبل الوجه ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم الرجلين لافادة الغاء تعقيب غسل الوجه للقيام بقيته  
على غسل اليدين من وضوءه استفاضة التربيت من الواو واذا ثبت التربيت بينهما ثبت في الباقي بعد  
القائل بالفضل وفيه نظير بعد تسليم ان ادائها تعقيب اغتسال تعقيب القيام الى الصلوة بالفضل  
الوارد على الوجه واليدين فكانه سبحانه يقول اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا هذه الاعضاء الثلاثة وهذا

التعقيب لا يستفاد منه تقليم شيء منها على شيء وإنما يستفاد ذلك لوجوب الوالترتيب ومعالجة  
 الموت واستفادته التعقيب والقائه والمرافق جمع مرفق بكسر الهمزة وفتح ثالثة وبالعكس جمع عظمى الذي  
 والعصاة حتى بذلك لا يرتقب به في الانتكاء ونحوه ولا دلالة في الآية على إضاله في غسل اليد ولا على  
 إضاله في غسل اليد ولا على إضاله للكعب في مسح الرجل من وجه الغاية تارة ودفعها أخرى لقوله تعالى  
 فطرق إلى ميسم وقولك حفظت القرآن من ربه إلى آخره ودعوى دخول الغاية إذا لم يميز عن الغاية  
 بمفصل محسوس موقوف على البشوت وغاية ما يقتضيه عدم التمييز أو إضاله احتياطاً وليس الكلام فيه يجب  
 البعض مع كما في قوله تعالى ويؤدكم قوة إلى قوتكم وقوله تعالى حكايته عن علي عليه السلام في إضاله إلى الله  
 أنما يجدي نفعاً لو ثبت كونهما بعضاً ولم يثبت ونحن إنما استفدنا إضاله المرفق في الفعل من أينما  
 عليهم السلام وقد طبق جماهير الأمة أيضاً على قوله ولم يخالف في ذلك لا شدة من العامة لا يقتضيه بهم  
 لا يجلاهم هذا حصل ما ذكرناه صاحب شريح التمهيد **قوله** فصرح في الآية بحكمين في عضوين عن حفظ  
 الأيدي إلى الأيدي بحكمين الفعل والمسح رشم من منسجعة من معنى التراخي ودالة على الترتيب المذكور  
 ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أقول هذه الأخبار قد رواها الجمهور في طرقهم المعتمدة وأما ما روي  
 المذكور وأجاب عنها بعضهم بأن هذا كان في بدء الإسلام وأجاب عن هذا المصنف بأن هذا تسليم شريح  
 وأدناه للفتح ونحن نقول بالأول ونسج الثاني **قوله** فمن ذلك ما أجوز به الشيخ أبيه الله سبحانه وتعالى  
 عليه السلام هو الذي يؤول به غير نيل عليه السلام على طريق المحرر يدل على أن الفعل لم يكن مشروطاً في وقت من الأوقات  
 لا قبل المسح ولا بعده **قوله** وهذا الأسناد صحيح والتعقيب فيه بقوله لا بأس بالظانته تعقيب ومع هذا فمفهومه  
 الأقوى يقتضي جميع الباس منه ويدل به مفهومه على ثبوت الباس لغرض إغنى الفعل ومن جملة الباس توبه الأثم  
 على فعله **قوله** وهذا الأسناد صحيح وفي الكافي وضع كعبه بدين الباء وهو الظاهر فيه أيضاً ثم سجد إلى  
 الكعبين إلى ظاهر القدم قلت جعلت ذلك لوان رجلاه وقوله هكذا إلى الكعبين ليس في الكافي لفظ إلى  
 الكعبين وقال في قوله قال بأصبعين بمعنى فعل قال ابن الأثير أن العرب تجعل القول عبارة عن جميع  
 الأفعال وتطلق على غير الكلام فيقول قال ليده أي أخذه وقال لي رجل أي شئ قال لي شئ أي فعله وكل  
 ذلك على الجواز والاتساع وفي الاستبصار أن هذا الحديث يحمل على الفضل والاستحباب دون الأمر بالإتيان

ان يسير العدم وجوب الاستيعاب الطولي كالعرضي كما قال بعض اعلامه وذلت عليه عموميات الاخبار العجيبة  
ويكون التحديد الواقع في الالهي بتحديد المسح لا المسح وانما ان يكون المراد بالتحديد النوع الاخر منه وهو ما كان  
معقد شر كما عقب المتقدم وشراكه وان كان في طول العدم من الطرفين فيكون الاستيعاب الطولي حاصلًا  
العرضي والعدمين للجماع على عدم وجوبه فان قلت اذا اريد من الشراك الواقع في عرض العدم هو النوع المشهور  
منه في الحجاز فلماذا دلالة على ان المراد من الكعب معنا المشهور قلت ولا يستدل بالحق صاحب الدلائل  
جماعة من الفقهاء عليه رد المذهب اليه العلامة ته وقلنا انه دال على ما ذهب اليه العلامة في المشهور في ذلك  
ان قوله ولم يثبت الشراكين في اشارة الى انه تدبى من محل المسح شئ لا يحتاج الى ذلك كما اذا دل على ان  
ما فوق الشراك الا الماسة التي بين يدي الكعب بمعنى الفصل قوله واخرى من طول وقد تقدم الكلام في شرحه  
قوله وفي هذا الاستاء بجهول وكثير من النسخ قال قال ابو عبد الله عليه السلام والمعنى على هذا وفي بعض اقال  
قلت لا في عبد الله عليه السلام وحده فيكون جملة انبأني اهل محلة على الاستفهام وجوابه بجهول وهو قوله عليه السلام  
نعم اني وفي قوله عليه السلام في فعلها امر الله عسى دلالة على ان الامر الواردة في القرآن المجيد محمولة على الوجوه  
يثبت خلافة قوله محمد بن يعقوب بغير وظاهر عدم وجوب الاستيعاب الطولي والعرضي ويمكن حمله على من  
يتمكن من الاول كما يرشد اليه قوله فيخرج ظهوره من مدوله يقل بعبارة منه ويكون حاصله ان الكشف عن موضع  
المسح غير لازم وان استحب غسل اليدين المستغارة من قوله ثم حصر عن ذنابي عند اعادة الوضوء قوله للمسلمين  
مجمع وقوله عليه السلام فجعلت سجرة الجليلين غلامه ومغاده والله العالم انك لو غلست موضع المسح فوجدت  
ان هذا هو الراجح المؤدى للمرض ولم تقع امر الوضوء كما يستفاد من اخر الحديث على تقدير واحد معين لم يكن ذلك  
الوضوء صحيحا وبعض الاعلام لما جعل بين الغسل والمسح عروضا وضروفا من وجهين الشئ في الذكر فاستأدأ  
على امر الالهي مع الجريان اليسير ويحقق الغسل خاصة بانقاء الاول والمسح بانقاء الثاني فيكون الغسل في  
في صورة التقادح هو البقية والاداة بطبق هذا الحديث على كلامه هذا وقال عنه ان المسح يحصل في غنى الغسل  
فانما الغسل بقصد المسح فيمنه كان مجزيا ولو قصد حقيقة الغسل ومداها لم يكن رعيما اني بعضهم بالانحياز الواردة  
في الكفاة من الغسل لما كان شأها للآخر فانها مبيدتان عليه والحق ان بينهما اياتا كليتا كما تقدم هنا لا سيما  
دعا استقامتين في الكتاب والسنن والاجماع واللغة والعرف والتعاسم فاطلع للشرك وعدم قصد الغسل مع حقيقة

لاخیر

فسمي ما فن كوز ذلك كان مبدعا ولا يبطل صنوه بغير خلاف ليس على ما ينبغي ويستفاد من هذا الحديث جواز المسح على رجل المبلولة وسياق بقية الكلام فيه ان شاء الله تعالى **قوله** محمد بن مرق قال ابن الجندب من تظهير الارجلية فدهر امر حاج منه الى ان يحوض بها فمر مسح يديه عليها وهو في الهزان نظا ول غرضه وفان جفان ما وضاه من اعضائه وان لم يحث كان مسحها باها بعد عن وجهه اتى ولحوظ وقال العلامة في لف بعد فعل هذا وكان **والذي** منع ذلك كله ولا يجزئ مسح الرجلين وعلمها بطوبه وليس بعيدا من الصواب لان المسح يجب سدا في الوضوء ويحرم التجديد ومع رطوبة الرجلين يحصل المسح بما جديده انتهى **قوله** يجوز ان يكون كلام ابن الجندب اشار الى هذا الحديث الا انه محله على حال الضرورة **قوله** فان قال قائل ما انكرتم ان تحرير الكلام في هذا المقام ما ذكره صاحب الشرح حيث قال طالع التشاجر واستدل النزاع بين الامته في مسح الرجلين وغسلهما في الوضوء فقال في المسح وقال الطائفة بالغسل فقال جماعة بالجمع وقال اخرون بالتخيير اما المسح فهو مذهبنا فانه احبنا الامامية رضي الله عنهم عملا بكتاب الله والايه الكريمة عند التحقيق واقتداء بما ثبت في السنة عليهم السلام ونقل شيخ الطائفة في التهذيب ان جماعة من العامة يوافقوننا على المسح ايضا الا انهم يقولون باستيعاب القدم ظهر اطمئنا ومن القائلين بالمسح ابن عباس رضي الله عنه وكان يقول الوضوء فسلطان وسختان من اهل بيته باهله ووافقه ابن مالك وعكرمة والشعبي وجماعة من التابعين ونقل علماء الامته من المفسرين وغيرهم انه موافق لقول الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام وقول ابيه الطاهر بن سلام الله عليهم اجمعين واما الغسل فهو مذهب اصحابنا المذهب الاربعي ونعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وافقه عن المسح وكذلك امير المؤمنين عليه السلام وروى عن عماره وعبد الله بن عمر واما الجمع بين الغسل والمسح فهو مذهب داود الطائفة والقائلين بالحق وجم غفير من الزيدية وقالوا قد ورد الكتاب بالمسح ووردت السنة بالغسل فوجب العمل بها مع الكثير من العبادات التي وجب بعضها بالكتاب وبعضها بالسنة ولان براءة الذمة لا تحصل بيقين الا به واما التخيير بين الغسل والمسح فهو مذهب الحسن البصري وابي عتي الجبالي ومحمد بن جابر الطبري وابي عامرهم وقالوا سوى الحسن البصري ان من مسح فقل عمل بالكتاب

ومن غسل فقل عمل بالسنة ولا تنافي بينهما كما في الواجب التخيير فالكلف مخير بين الامر بينهما شاء فعلمه واما الحسن البصري فلم يوافقهم على هذا الدليل وان وافقهم في الدعوى وذلك لانه حمل الآية على التخيير واعلم ان القراء السبعة قد اختلفوا في نصب الارجل وجعلها على الناصف فنقل الكافي ونازع وابن عمار وحض عن عامر بن بصيرها وحمزة وابن كثير وابو عمرو وابو بكر عن عامر بن عمار وجعل الماحون قراءة النصيب على العطف على محل الرأس كما تقول مروت يزيد وعمر واما العطف على محل زيد لا نه مفعول به في المعنى والعطف على محل شافع في كلام العرب مقبول عند النجاة واما قراءة الجرح فلا حاجة الى توجيهها اذ ظهر معنا في المسح غنى من البيان والغاسلون حملوا الآية النصيب على عطف الارجل على الوجه ادخلوا عامل اخر تقديره وغسلوا ارجلكم كما افهموا العامل في قول الشاعر علفتها تبنا وماء بارد اقول به متقلدا سيفا ورما واضطربوا في توجيه قراءة الجرح فقال بعضهم ان الارجل معطوفة على الوجه واما جرت مجازة الجرح دافع الرأس عن قوله محض خرب فقال اخرون هي معطوفة على الرأس والاية مقصودة على الوضوء الذي يمسح فيه الحقان وليس المراد بها بيان كيفية مطلق الوضوء ولم يرض الوضوء في كشان شيئا من ذلك الوجهين بل طوى عنها كشا واخترع وجها اخر حاصله ان الارجل معطوفة على الرأس لا تفسح بل لتغسل على ايدي شيئا بالمسح لتلايق اسراف في الماء بصبه عليها فهذا غاية ما قاله للامتحان والغاسلون في تطبيق كل من تلك القراءتين على ما يوافق مرادهم ويطابق اعتقادهم واما الجامعون بين الغسل والمسح فهم يوافقون الامامية في استفادة المسح من الآية على كل من القراءتين كما مر تقريره واما الخرون بين الامرين فربما هم الحسن البصري لم يقرر نصب الارجل ولا تخييرا وانما افهموا بالرفع على تقديره وارجلكم معطوفة او مسوقة وابقا بهم وافقوا الامامية على استفادته من الآية فلهذا قول العلماء الامته باسمهم في هذه الآية الكريمة ولا هم عن غيرهم في هذه المعركة العظيمة هذا كلامه **قوله** كان بشير البيت بشير جليل بمكة وغرابين المطرا له والويل المطر الشديد والجماد كساء مخطط بالالوان والمخطوط والزمل المنقوت وحاصل وصف هذا الجبل في وقت ازهاره وثبت انواع الاراد فيه حتى ما ركنا رجل حسن القامة لا بيا نوبا مخططا ملونا **قوله** بعد كان في جبل

ثوابه ثبوت البيت الشاهد في جبرئيل المحبوبة حول وسائق ان يبدل من الحول والثوبى الاقامة ومعناه لقد  
في تلك الاقامة الطويلة التي اقامت في ذلك المكان بقبعة جاجات لما راد تفتيحها ويا من طول تلك  
الاقامة **قوله** لا يتعدى العنبر ما الغيرة للوضع المذكورة في كلام العرب بل قد انكره اكثر اهل العربية ولم يوردوا  
عليه وما ورد مما يوجه سبيله الثاني لما على حذفت عامل او على الحكاية او بخلاف ذلك ولهذا لم يذكر صاحب الكتاب  
في ترجمه قراءه الجبر وتجل لها ذلك الوجه البعيد **قوله** مفتوحه عن حرف العطف اقول قد جمع من جوده بات  
عدم توسط العاطف من شرطه قال ابن هشام بعد ذكر جبر الجوار وقيل في واربعكم بالخفض ان عطف على يلك  
لا على رؤسكم اذ لا رجل مغسولة لامسوه لكنه خفض الجواره رؤسكم والقي على المتفرد ان خفض الجواره  
في النعت قليل وفي التوكيد نادر ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاوز **قوله** حصول اللبس لعم  
يكن في الاية قرينة على انها مغسولة لكن تحديد ما بالفاية قرينة على انها اذ المناسب عطف ذي الفايه على  
ذي الفايه لا على غيرها واجيب عنه بان هذه القرينة معارضة بقرينه اخرى دالة على كونها موصوفة وهي الجارة  
على تناسل الجارين المتعاطفين فانها نية لما عطف في الجملة الاولى ذا الفايه على غيره ذي الفايه ناسبت  
يكون العطف في الجملة الثانية لغيره ايضا على هذه القرينة وعندنا في القرينتين يفي التبريح **قوله** وقدنا  
الضم من البديل هو بديل الاشتغال وهو ما كان بينه وبين البديل من علاقة غير علاقة الكمية والبعضية  
ويكون معهود المتكلم هو قد يكون الاول غير مشتق على الثاني مثل اشتغال الشجر بالحرام على الفاعل لا بدع منه  
ومثل اصحاب الاندود النار فان الاندود هي الخيفة في الارض مشتقة على النار لانها وضعت فيها وذلك انه  
وقع الى جرات رجل من كان على يمينه على التمس فاجابوا فسادهم دوناس اليهودي بجوز من  
مير فخيرهم بين النار واليهودية فاجابوا فحق منهم اثنى عشر الفا في الامم ادي وقيل بعين الفاعل النبي  
صلى الله عليه واله كان اذا ذكر اصحابه **قوله** وقدنا بالفتح من جمل البلا وقد وقع مثل هذا في الامم المؤمنين  
على بن ابي طالب عليه السلام فاجابوا دعوا فيه اليه بيبته وغلقا في ثابته ولم يتوبوا في ذلك في الارض فخيرهم ايا رجل  
تلك الاباء متفلسا بعضها بعضا وقد فيها النار وما هم فيها ما زادهم الا غلوا في ذلك لا اعتقاد بالباطل  
وقالوا الامن على انك تبالا لانه لا يعذب بالنار وقد يكون الثاني مشتق على الاول كقولهم سلب  
زيد ثوبه وقد يكون بينهما مجاز العلاقة والملازمة وذكر ابن هشام في المعنى ان ثوابه بديل من حول حيث قال

النبيل المختار

ان بلبا الاشتغال لا يربطه الا الضيق اما ما لم يوظف او مقدرا وذكر من المقدرة قتل اصحاب الاندود النار اي منيه  
وقيل ان الغلظ من الضيق ثم ذكر البيت وقد ادى ثوبه فيه وقال ان الهاء من ثوبه مفعول مطلق وهو ضمير  
الثواب في الجملة صفته والهاء رابطه الصفته والضمير للمقدرة رابط البديل وهو ثوابه بالمبدل من حول ونظم ابن  
السيد ان يجوز ان يكون الهاء من ثوبه للحول على الاتماع في ضمير النظر بخلافه في بديل شيء فكلوا الصفته  
ح ومن ضمير الموصوت **قوله** يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وباريق وكاس من معين لا يصعدون  
عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وجويعين كاشا للؤلؤا المنكثون جزاء  
بما كانوا يعملون للمراد من الولدان الغلمان والوصفا مخلدون اي باقون لا يموتون ولا يهرمون ولا  
يتغيرون وقيل مع مخلدون يقال غلظ جاريته اذا حلاها بالقرطاة وقد اختلفت في هذه الولدان فقيل  
انهم اولا داهل الدنيا لم يكن لهم حنق شيئا ولا عليها ولا سيئات فيها قبولها فارتلوا هذه المترلة وقد  
مدحني على عليه السلام والحمد روي عن النبي صلى الله عليه واله انه سئل عن اطفال المشركين فقال لهم  
تقدم اهل الجنة وقيل الولدان هم مخلوقون في الجنة على سواد الولدان كخدمة اهل الجنة وهذا هو المراد  
في اكثر احاديث اهل البيت عليهم السلام واما الاولاد المؤمنين فالوارد في الروايات المستفيضة انهم من  
الابرار اهل الجنة واعادتهم ليشعروا لابرارهم فيشتفون وهم في عالم البرزخ عند فاطمة الزهراء عليها السلام  
تربيتهم وبالحظ احوالهم وتغذيتهم في الجنة لها اخلافت كاخلاق البر فاجابوا احوالهم واما الضمير  
دفعهم اليه وفي بعض الاحاديث ان للزقي لم في عالم البرزخ ابراهيم عليه السلام وزوجته ساقا ويضعان  
ابيهما من لسان فاة بين هذه الاخبار لا يتجوز ان يكون كل واحد منهم عليهم السلام من في جماعات من  
اطفال المؤمنين واما اولاد الكفار فالذي دعاه الصدوق وغيره بالاسايد العقيمة عن ائمة الابرار  
عليهم افضل الصلوات ان الله سبحانه ينجيهم في القيامة ويخرجهم ناكيا مخرجهم بالدخول اليها فمن  
دخلها كانت عليه برقا وسلاسا وكان من اهل الجنة ومن اهل الجنة با يور في النار ورحم تلك الاخبار المروية  
عن النبي صلى الله عليه واله وعن امير المؤمنين عليه السلام من ان الولدان المخلدون هم اولاد الدنيا يجوز ان يحل  
على هؤلاء الاولاد الذين يمتثلون ذلك التكليف من اولاد الكفار ومع هذا فلا تقول ان هؤلاء كل المخلدين  
اهل الجنة بل بعضهم والاكثر هم المصطفون في الجنة على صوت الولدان ملقهم الله سبحانه كخدمة اهل الجنة

فيه ان فاطمة تربت اولاد  
للمؤمنين وكذلك ران  
وابراهيم



الحكم الرضوي المصنف اعني الفهرست

الفصل

الزجاج في رواية عن ابي عبد الله بن مالك النخعي قال حدثنا الزبير بن بكار قال روي ان عمر دخلت على النبي  
فمنته بان فقال لها اني انا لك عن شئ تصديقى قالت نعم قالت اقمتم عليكم اى شئ وعدت كثيرًا  
حين يقول صفى كل دفين فوق غريمه وعزة مطول معى غريمها قالت قال وعدة فبكرة فطلت سنة  
فلما الح بالتمامى هجرة فضمتنى واياه مضى بعد حين فاستحييت منه فقلت حياك الله يا حبل ليت  
الحية كانت لى فاشكرها مكان يا حبل العتيب يا حبل وهو على تقاضيه لى الان قالت يا الله الا قضيت و  
على انما اقول هذا حال المرأة في تحملها الاثام مثل اختها الكبرى ام المؤمنين عايشة في تحملها الاثام  
عن ولادها وبناها فانما قتلت منهم في حبل الجول ستة عشر الفا وهم ولادها وقد قال الله سبحانه في كتاب  
وسجها ومن قتل مؤمنا متعمدا فكم تأفل الناس جميعا ولولم تركب على ذلك الجول للملعون وقفت بيني  
الصفى وتنادى قاتل الناس على اى انا انكم امر المؤمنين لما قتل احد في ذلك الحبل وبالحاصل بونا  
سنا بدة من احد من اهل البصرة ولا غيرهم مع ان الذى كان ينبغي كثيرا ان لا يطلب القبله وان يكون  
حادثا لى الجليل عاشق بئسنة وذلك انها دخلت على عبد الملك بن مروان فقال يا بشنه ما ارى شيئا  
تما كان يقول جميل فقالت يا امير المؤمنين انه كان يرؤى طائر بعينين لسانى راسك قال فكيف صاد  
فغصه قالت كما وصف غصه لا والذى تسجد للحياه له ما الى عبادون ثوبها خير ولا فيها ولا همته لها  
ما كان الا الحديث والنظر وعن ابي سهل الساعدي قال دخلت على جميل وبوجهه اثار الموت فقال له  
يا ايا سهل ان رجلا يلحق الله ولم ينفك دما حراما ولم يشرب ميثم ولم يات بفاحشة اترجوا له قلت اى  
والله من هو قال انى لا رجوان اكون ذاك فذكوت بئسنة فقال انى لى اخريوم من الدنيا وادل يوم من  
الآخرة لانا لى شفاعه محمد صلى الله عليه واله ان كنت حدثت نفسى بريئة قط اقول وذلك ان  
التقيل وما شابهه من الاستمتاع بالحبيب يكن شيئا من شرارنا والعشق وينبغى للعاشق ان لا  
يطلبه ونظيره هذا في عالم الحقيقة ما روى عن الحكم المسمى ذا النون قال خرجت يوما من وادى كفا  
فلما علوت الوادى اذا انا بسواد مقبل على وهو يقول وبالحلم من الله ما لم يكونا يتحسبون ويسكن  
فلما قرب لى اذا همى ارمق عليها ناحيته مصروف وبسرها ركة فقالت من انت غير فرغته منى فقلت دلي  
غرب فقالت يا هذا هل تو جد مع الله غربة قال فكيفت من قولها فقالت ما الذى ابكك قلت وترقى

الذوالقعدة قد فرغ فاسرع في مجامعنا قالت فان كنت صادقا فلم يكتف بربك الله الصادق لكي  
 قالت قلت ولم ذلك قالت لان البكا واخرا القلب قال وقالون بقيت والله خير من قبحها وتطهر ذنبي  
 عالم الجحيم ان الجحيم قد اقي الى الميعة واقف ان زوجها دخل البيت فحافت منه واخذت الجحيم فادخلته  
 تحت ثيابها فلما خرج زوجها اخرجته قالت له ما رايت تحت الثياب قال والله افي دخلت اعني وخربت اعني وكان  
 قد غص عنيني وهذا قد وقع من العشاق السبعة كثيرا وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالانوار المغانية ومثل هذا  
 وان لم يناسب هذا الكتاب الا ان ذكر عرق قد سوغه وذكرنا في كتابنا السبعة بجوده **قوله** وكنتا مدافعا كان  
 متوقفا البيت لك جمع امكن قياسا وكيت ينوي فيه للذكر والمؤنث صغر لاسم بين السواد والحق والحقا  
 شديدا الحق كان ملح بالدم استعرت اي جعلته شعاعا وهو ثوب الى الجسد صاف ومن الشعاع من العالم  
 والمؤنث جمع مؤن وهو الظاهر في الذهب في لاسل البرق بالذهب والمراد هنا الذي يغلق جمرته منقوع وان كان شدة  
 الحق ولم يعمل ذلك الحق صغر في الذي كانه اراوان اصول شعر فاحمر ووجهه صغر وكنتا معطوف على هذا  
 في البيت السابق وهو منصوب بفعل مقديداى تركب او فخر ومدمات صفة وكان للتشبيه التحقيق بجائز  
 احمد جرى فيها جرح واستعرت عطف عليه ولون مذهب مفعول به الجمل الكبري وهو كان مع اسمه  
 وخبره في موضع المضيق فكنتا والمعنى تركب او فخر وخبره في ذلك الحق كان متوقفا المعافاة لها  
 شعاعا جرى عليها لون شئ مذهب وجعلته شعاعا لها لانها لمع لعان الشئ المذهب ففجره بانه صاحب  
 هذا الخيل وهذا ما يتبع به العرب **قوله** والكعبان هما قبا القديين اه اعلم ان المستفاد من كلام اهل اللغة  
 والمضمر به والحقها واهل السيرة اطلاق الكعب على عازا ربيعة **الاول** العظم المرفوع في لغة القدم بئلا  
 والمشي وبه قال من اجابنا اللغويين عميد الرضا في كتابه الذي في الكعب **الثاني** فضل الفصل بين اثبات  
 والقدم كما قال في القاموس والصحاح والمغني بعبه الميم وسكون العين المعجم وكسر الواو من مؤلفات اللغويين  
 في اللغة على وزن المعرب بالعين المهملة وهو كتاب له ايضا في اللغة **الثالث** انه احدى التائين من جاني القيد  
 كما قال في اللغة **الرابع** انه عظم ما يلى الاستدارة واقع في سلقى الساق والقدم كما الذي في رجل الغير  
 والقدم يلعب به الصبيان وهذا هو الذي يمشى عند علماء التشريح والى المعنى الاول ذهب كثير فقهاء ارضوا الله  
 عليهم والى المعنى الثاني صار العلامة قد رتب الله وجهه وجماعته من قارب بعضنا وامامنا من قاربنا عليه والتفت

بناصفه

بناصفه فكلمهم اطبقوا على قول العلامة وقال في غير ارباب الكعبين هذا الفصل بين الساق والقدم وفي عبا  
 احسانا اشتباه على غير الفصل واراوا اشتباه العبارات اها لما كانت بحجة يحتمل المعنى الاول والثاني باقيا اقرب  
 الى الاول وقع الاشتباه فيها على غير المحصل فحمله على المعنى الاول والتحقيق يقتضي حملها على الثاني وهو الذي  
 عليه الروايات الصحيحة واعتصم بكلام اهل السيرة وشاع نسبته الى كافر قال بالمرح ومنه في القول به الدنيا  
 علامة زخرفة الدنيا ودي والفرج الرازي وامام عبادات الاصحاب فذكر ما يلحقها حاله على ان الكعبين هما  
 العظمان التائين في القدم ووجه انطباقها على قول العلامة انه لا يكون الكعب عظميات فيظهر  
 القدم لانه مفر به في القدمي وكونه وكثير من كتبه لكنه لا يقول بانه العظم الواقع بين الفصل والمشي كما  
 هو الظاهر في عتبة المعنيد منا ومن ثم كان في انطباقها على مذهب العلامة خفاء وان قال انطباقها  
 في انطباق المشط في كلام المعنيد على نفس القدم وجعل قوله امام السائقين بالنظر الى استداد القامة  
 بل يقول الكعب هو العظم الواقع في سلقى الساق والقدم ومن ثم امكن ارجاع عبارات الاصحاب الى هذا  
 وانما تأخر عن من العلامة مثل شيخنا الشهيد والمحقق الشيخ على وشيخنا الزبيدي فقد شتوا على  
 العلامة في كبرى وشرح القواعد وشرح الارشاد ونسبوا قوله الى خرق الاجماع وخالفوا العلامة في انفاة  
 المنطوق في الروايات وبعد التامل فيما مرناه وفيما ساقى من الروايات لا يخفى عليك ريب ولا دخل عليك  
 شبهة فيه ان الاصحاب هو قول العلامة وان الروايات ناطقة به والجهل من الشهيد قوله في كبرى  
 شاع على العلامة في كبرى ورجع في الرسالة وقال بعقائده ولعله قد انتفع له الحق من اوراقه فخرج  
 عن ذلك القول واعتدله الزبيدي قدس سره في شرح الرسالة بانه حاول الخروج من الخلاف له  
 الخطيب بحوم التنوع بالرسالة وهو كما ترى **قوله** فقال الى الكعب وهذا اشارة الى القيا الشبهة على الخالفين  
 قال صاحب الكشاذ عند تفسيره الاية الواردة في السجدة لقل الى الكعب لان الكعب اذا كان مفصل القدم  
 واحد في كل رجل كبري الرأى وسكون الجيم فان ادرك كل واحدة فافرادوا لا فاجمع وهذا خيال ضعيف لان  
 الاحكام انما تنويعها الى الكعبين باعتبار كل مكلف مكلف ولا ريب انه في كل واحد من المتوسمين كعبا  
 فلولا ان المراد بالكعب عليه صاحب الكشاذ واصحابه فقال الى الكعب لانه في كل مكلف اربعة اوتان  
 الشيا ودي ان الامامية وكل من قال بالمرح ان الكعب عظم مستدي تحت عظم الساق وهو مفصل يابن

التان والقديم والعظم المستدير الموضع في الفصل شيء خفي لا يعرفه الا اهل علماء التشريع فكيف يكون مثل  
الحكم الشرعي فليجواب عن هذا المعنى للكعب اشهر واكثر بين الناس من بقيته معانيه لانه هو الذي يكون  
في اصل البقرة والعظم ويعلمون به ويبرهنون موضع الكعب من الحيوانان ومحل من الانسان منها في ذلك المحل  
وتماشا هذه ايضا من الاموات فلا يكون في الحكم تعليق على امر مضي **قوله** ويدل على ذلك ايضا صحيح وقد تم  
الاختلاف في سند هذا الحديث فعده بعضهم من الجاهيل بناء على ما رواه في الاستبصار وفي موضع غير هذا  
من التذويب من قوله من يبيع به الجاهل وهو مجهول وانما صاحب المصنف رحمه الله فقد عده في الحسان قال  
في المصنف بعد ان رده هذه الرواية على ما في الاستبصار هكذا اورد الحديث هنا وفي موضع من التذويب من  
وج يكون الطريق حسنا والمالك في كتاب الرجال ميسر ميسر فالظاهر ان الحق في هذا لا يفتي لان الطريق اليه  
في الموضع الثلاثة واصله احتمال التعدد ست انتى وبعضهم عده من القطع بناء على ان ميسر في الودعي عني  
هذا الموضع هو ميسر الوارد هنا وهو نعم الميسر وقع الياء للثبوت والتخمين والتشديد وقيل هو نعم الميسر  
فيكون ساكن الياء مخففة ثم تعي الكلام في توثيقه على بن المغيرة وقد وثقه ابن داود والعلامة في الخلاصة لكن  
انما اتهم اخذوا توثيقه من عبارة البخاري في انه حيث قال الحسن بن علي بن المغيرة الزبيري الكوفي ثقة هو  
وابن روى عن الباقر الصادق عليها السلام على وهو يروي كتابا بغيره ولا يميز بين روى عنه من عديد  
صالح انتهى فظن بعض اهل الرجال ان هذا التوثيق انما هو للابن وحده ومن تأمل هذه العبارة تحققت ان  
التوثيق جامع اليها ومع فقه في الحسان كانه باعتبار الحديثين بن الحسن بن ابيان لان ابن داود ذكره في باب  
التوثيقين فلم يوثقه وذكره في باب الضعفاء ووثقه وكثيرا ما احتج العلامة طاب ثراه الحديث الذي هو فيه  
الصحيح ولكن هذا لا يوجب كونه صحيحا ومع هذا فهو لا يوجب عده في الحسان وقوله عليه السلام الوضوء طاعة مما  
يدل على مذهبه المستدق قد رتب الله روحه من عدم استحياء العلامة الثانية واجابه بها العلامة روفان بان  
الواجبة رتبة وتجل لا لفظ واللام في الوضوء على العهد ويشار به الى الوضوء واجب وهو المفهوم عند اهل السنة  
ان هذا الراجح مع بعده لا يجري في الامور كلها فان قوله عليه السلام في رواية عبد الكريم ما كان وضوء رسول الله  
صلى الله عليه واله الا مائة رتبة معناه ومقارنه ما كان في وضوءه على هذا النحو فلم يرقعه عليه يكون سنة  
كما يكون واجبا والا لتركه عليه السلام واجبا ومن قوله وصفا الكعب في طهر القدم استدلالا كثر الاصحاب على

الكعب بالمعنى المشهور واجابه عنه في الجبل المئين بان وصفا الكعب في طهر يعطى ان الامام عليه السلام ذكر الكعب  
او صافا لغيره الذي لجا ولما كان الكعب هذا الاقل في المحسوس لما اهدم يحتج الى الوصف بل ان ينبغي ان  
يقول هو هذا انتهى وهو جيد **قوله** وهذا الاستدلال موقوف والعقوب عصب ليطوف عقب الانسان  
الطنين ويحق التان من القدم او عظمه او حوت عظمه والوارد في طهر القدم في هذا الحديث والذي قبله ما  
ارتفع منه كما يقال لما ارتفع وعظمه من الارض ظهر للميل المراد به خلاص ياطنه وهذا الحديث مما استدلل  
به ايضا على المذهب المشهور في الكعب والجواب ان العلامة قد رتب الله روحه لا يترك الكعب في طهر القدم كما  
تقدم لكن الكعب الذي هو الفصل الذي هو الفصل هو طهر القدم ويؤيد به اياه في التان الى اسفل العقب  
لان الذي يشارك العقب في مثل هذا انما هو الفصل الامام المشهور وهو كالتصريح في الذي قال العلامة **قوله**  
وهذا الاستدلال صحيح والشتى روى بالهامة كالمجهر ايضا والقول ان اياه يثبت فيه والتوحيد انما هو الذي اورد  
من عبد السلام بان يكون خيوط في احصاء ايامها دون ايامه يعني تحت او يعني عند قيل فيكونها عني  
وهو بعيد وهذا الحديث صحيح في قول العلامة لا يقبل التاويل بوجه من الوجوه وهو العون في اثبات مذهبه  
ثم اقتصر على في الشرح وجعله في اواف اول دلائله وشقيا الشريعة قد رتب الله روحه لما نقله دلائله في الذي لم يصل  
منه التاويل من جعلها مع انما العروة في الاستدلال ومن الغريب ان جعلها اول دلائله على المذهب المشهور  
تتأدى بخلافه ومن ثم قد عدا اكثر لنا ويلها تارة بان السمع الى الفصل يحول على الاستحباب وتارة اخرى بان  
الوارد من الفصل ما كان به يفر من الجواز وما الرافعي الادب على عطر الله منزله فقال يحتمل ان العظم الداني في طهر  
القدم ايضا مضملا وان التفسير من كلام الرازي وما روى رحمه الله عليه السلام ووضع يده عليه جيدا واشبهه  
عليه والجواب عن الاول ان سوال الاخير انما هو من الكعب الواقع في الالية الذي هو مناط الحكم الشرعي وعن  
الثاني بانه خلاف الاصل اذا امكن المحل على الحقيقة وعن الثالث بما اشار اليه صاحب المشرق حيث قال بعد  
استدلال هذا الحديث على مذهب العلامة رتبة وتبليغ ذلك وضوحا ان الامام عليه السلام بعد ما توضح قد  
عجزوا الخوارج وشاهدوا كيفية مسح اهل الكعبان وسوالهم بعد شاهد مسحهم على التلم يدل على انه عليه  
السلام لما توضح قد تقدم القدم التي هي احد المعاني الالهية للكعب بحسب اللغة وبلغ بالمسح الفصل والعظم  
الواقع في الفصل اذ كل منهما يمتي كعبا بحسب اللغة وقد انتهى مسحهم على التلم ايها معافاه اهل الكعبان

دلالة على صحة التلم بغيره لعدم علمنا ذلك بمجرد ذلك انما هي الكعب المأمور بانتهاء المسح اليه في  
 الآية الكريمة ولم يحسنوا لها بعد ذلك ان الكعبان لهما زمان واحد وجاؤهما في مقام بيان وضو النبي  
 صلى الله عليه وآله فصر على انما هو ايضا اشارة على التلم الى مكان الكعب بقوله صلى الله عليه وآله  
 في الفصل والافتال هو هذا ولم يأت بلقطه هي هنا المختصة بالاشارة الى المكان وكذا قولها بعد ذلك هذا  
 ما هو بامانة على التلم بان هذا اعظم التاني في بيان اشارة كانت الى شيء متصل بغيره التاني وما لا حق  
 له ولا يفي ومن تأمل هذين الحديثين ظهر له شدة اهتمامه ببيان اشارة في التفتيش عن حقيقة الكعبين الغيب  
 عنه وما يكونا عليه يظهر ان ما يقال من ان اشارة التلم هي هنا لعلنا انما كانت في القدم فاشتب  
 ذلك على الذين قلنا انه عليه التلم اشارة الى الفصل جليا ضعيفا وايضا الالتفات الى اشارة هذه الاشارة  
 وتجزير مثل هذه الاشتباها على الرواية في اجابهم عن ان هذه هي هذين الاديان الجليلين يرد  
 لعدم الاعتماد على اخبارهم بالمسجات فيرفع الوجود بالادوات هذا كلامه وهو جديس في قوله  
 من الذي لا يعلو من هذا العلامة وما رواه الصدوق باسناد الى علي بن التلم قال فيقول رسول الله صلى الله  
 عليه وآله في سبيل وادي محزون عيسى الاعلى على السفلى الماء للترفع الى الشراك وللخيل الى الكعبة ذلك  
 ان عقد الشراك كما اعترفوا به هو الكعب بالمعنى المشهور ومع ذلك كعبنا هو مفصل التاني والقدم كما روى  
 في حديث اخر ان للترفع الى الشراكين وللخيل الى التاني فان المراد اصل التاني فيوافق الاول وهذا الاستدلال  
 مع مراعاة في المطلوب لم يترفع له العلامة ولا من تعرض لتأييد مذهبه وكان الوجه ان الصدوق  
 وان رواه من أهل الكتب والاصول انما روى في غير هذا الوضع ومن الدلائل على هذا المطلب ايضا ان شيخنا  
 الشهيد الثاني قدس الله روحه نقل في شرح الانشاد عن كل الخفية وبعض الاشفاة ان الكعب هو  
 قبة القدم عند عقد الشراك كما هو المشهور بين الامواب ومع فيمكن حمل الاخبار التي استدل بها على المشهور  
 على التنية **قوله** قال فيافي المتوفى الى قوله فاخرج الشيخ صحيح وهذا الحديث لا يوافق ما في شيخنا المفيد  
 به ولعله اخذه من حديث اخر لان هذا الحديث المراد به ما لا شرع في الوجوب لله والله اعلى توقفا  
 متبكر باسم الله وبليات الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين يجوز ان يكون الالف واللام  
 في التوابين والمتطهرين اشارة الى ما في الآية وذلك ان الناس كانوا يستنجون بالاسحاج فاكلوا طين الانسا

طحا فلان طه فاستنجى بالماء فانزل الله تبارك وتعالى فيه ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين  
 فصره رسول الله صلى الله عليه وآله في الغشى الرجل ان يكون قد انزل فيه امر يوه فلما اقبل قال رسول الله  
 عليه وآله والصل علت في يومك هذا شيئا قال نعم يا رسول الله صلى الله عليه وآله والداكل طحا فلان  
 بطي فاستنجيت بالماء فقال له ان الله تبارك وتعالى قد انزل فيك ان الله يحب التوابين  
 ويحب المتطهرين فقلت انت اول التوابين واول المتطهرين وحيال ان هذا الرجل كان التراب في روعه  
 الانصاري **قوله** ثم قال روى الرواة الى قوله فاخرج الشيخ صحيح ولما قدما معا بان رسول الله عليهم  
 فاستنجوا على ما استفاض من ظاهره وهو استحباب استبدال الرجل بغسل ظاهره واداءه المرأة بباطنه من  
 غير فرق بين الفسلة الاولى والثانية واقفا المحقق طاب ثراه والعلامة في بعض كتبه وجماعة من اصحاب  
 فقالوا بان استحباب الرجل في الفسلة الاولى ان يبدا بظاهرة راعه وفي الثانية بباطنه والمرأة بالعكس وهذا  
 التفصيل لم يفت على سنك ولين هذا الحديث وهو غير دال عليه وكان تطويعهم قوله ان يديك فيكون  
 محمول على الاستنجاء الذي هو اول مرة والفسلة الثانية هي تمام الفصل فيكون الانداء بما مضى  
 لا يبدله الاول وكذا في الثاني ولا يخفى ما فيه ثم اعلى ان قوله فرض الله طاهر في الوجوب ولم يقل ما احسب  
 ما يراه من الصدوق حيث جعل الجهر والسر من التاويل ففعل من بعض المتأخرين القول بالوجوب وهو غير صحيح فيه  
 واما المتأخرون قال شيخنا البهائي قدس الله روحه صرح بالوجوب وحيث ان في سنده الحق بن ابراهيم ومحمول  
 الحال حمل المتأخرين الذين يفتون على التقدير اذ هو معناه اللغوي فيكون انهم من الوجوب والاستحباب وقال بعض الام  
 من المعاصرين الاحول في مثله ان لا يروى الاستحباب بل يروى الوجوب المطلق والتميز والاحتياط الثام ان  
 لا يميز بالقرينة ايضا بل يروى ان كان كان مطلوبا به فيها ولا فيكون عبثا انتمى اما اول كلامه فخرتين واقفا  
 قوله والاحتياط اتمام اه فخره من الاستقامة لانه بعد ورود مثل هذا النص المنقول في كتب الاصول المفيد  
 الاستحباب ان لم يكن مفيدا للوجوب لا يحسن ذلك الكلام **قوله** ورجع للمرأة فمسح راسها الى قوله محمد بن احمد  
 بمحمول وكثير الاستحباب لم يفرق في المسح بين الرجل والمرأة والكتوب بالمسح فيهما كما تقدم وشيخنا المفيد قدس الله  
 روحه ذهب الى ما روى من التفصيل وقوله الصدوق وهذا الحديث مع جماله اغاوري وقت الحق فقط  
 بدو المغرب ولعلها وجد في حديث اخر لم يطبع عليه الشيخ ولا رواه لو اطلع عليه نقله وبالله التوفيق

ذلك ما اخبرني به الشيخ موسى وقوله فلا تعذبتم النساء وكبر العين **قوله** واخبرني الشيخ حسن وحيد ان يكون هذا الحديث ما روي في معناه انما هو المراد على جملة المخالفين فان المشهور بينهم هو وجوب المصنعة **قوله** ما اخبرني به الشيخ محمد بن محمد بن عيسى عن عروة بن ربيعة لا بد من فدية زينة النكاح حتى لکن قال بعض العلماء من المتأخرين انما اطلع على وثيقة في بعض المروءة وقال فظاهر هذا الحديث ان ابو عقیل فلم يجعلها فدية ولا سنة قال العلامة فلف ويمكن ان يكون مقصود ابو عقیل بالسنة الواجب لاستعماله في كتابه وهو حسن والاولى في ما روي الحديث حل الفدية على ما علم وجوبه من القرآن والسنة على ما علم وجوبه من سنة صلى الله عليه واله فيكون ذلك على جملة المخالفين المتأخرين بوجوبها وقوله في الحديث الاخر ما سن رسول الله صلى الله عليه واله والى ما رواه على عقابها وان كانا مستحبين كسهم شعبان والطلاق السنة على عذبة المعنيين شايخ ويمكن حمل كلام الشيخ **قوله** على ايضا ويؤيد قوله عليه السلام انما عليك لاشئ ظاهري وجوب واما شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ حسن قدس الله روحهما فلما استبعدا داووا الواجب من السنة قال ويمكن الدخول في الحديث من باب اخر وهو اداة عدم كونه من ماهيته وجوبا واستحيابا وما قاله الشيخ **قوله** من رواة عبد الله بن سنان تولى على ابي لهب على كلام لان الخبر يدل على ان رسول الله صلى الله عليه واله سن المصنعة والاستنشاق اما كن من سن الوضوء فلا يدل عليه ثم قال وبالحيلة لا يبعد ان يكون مراد ابن ابي عقیل نحو كونها من سن الوضوء وسنة المداخلة فيها انتهى وهو وان كان فيه نوع من البعد لا ان له صورة في الجملة وقول شيخنا البرهاني طاب ثراه يمكن ان يكون الكلام واردا في غسل الميت وليس فيه مصنعة ولا استنشاق عندنا بعيد جدا **قوله** ما اخبرني به الشيخ ابي عبد الله الله بهجوه وقوله عليه السلام ما سن بحيزه ان يكون اشارة الى انه من سن المصنعة ويحوز ان يكون اشارة الى سن خاصة وهذا من بعضنا ويدل عليه ان الصدوق قدس الله روحه نقل في كتابه ان الخيفية عشرين سن من سن في الرأس وخمس في الجسد فاما التي في الرأس فالمصنعة والاستنشاق والسواك وقص الشاوي الحديث وتأييدها ما نقلناه عن الشيخ محمد **قوله** اذا علمت هذا فاعلم انه قد قال سيد المحققين صاحب المداخلة ان الله عز وجل قد اشترى بين المتأخرين استحباب كبرها بثلاث اكلت وان مع اعواز الماء يكفي الكف الواحدة ولم اقل له على شاعدا شترط جماعة من اصحاب تقديم المصنعة أولا وصحوا باستحياب الاستنشاق مع العكس

على الاستحياب عندها واما تخصيص هذين الوقتين بكشف الصانع فيمكن ان يقال في توجيهه انما روي في الاماكن لو كفت قلما في غير هذين الوقتين واما فيهما فاعتبار التلبس في الطلعة لان صلاة الصبح يستحب ارتداؤها قبل الاسفار ولما رعايته له بولة الكف في هذين الوقتين لانه وقت تغيير الثياب فيها عادة فحالة الظهور في هذين من هذا الخبر وما بعده لا يدل على التفصيل بوجوب لان ظاهر هذا الحديث انه لا فرق بين وقت الصبح وغيره الا بكشف الصانع وعدمه من غير ترتيب لحداد الصبح بل هو باصبع واحد ثم ثلثه فيكون ما صلبه الزينة في وقت وضع الثياب لها متمكنة تاما من وضع الاصابع على البشرة او على الشعر المحصر عن مقدم الرأس **قوله** واخبرني الشيخ حسن وما بعده صحيح وقد استدل به صاحب المداخلة بالشيخ من القول بوجوب مسح مقدار ثلث اصابع لان الاجزاء يستعمل في اقل الواجب وبالحوليات كثر ما روي بمعنى الاجزاء في الفعل والكل يحمل عليه مناجم بين الاصابع انه قال في المنتهى ان الاجزاء في هذا راجع الى قوله لا يعلق بها خالها الاولى السبع بمقدار ثلث اصابع **قوله** ومن ترك المصنعة والاستنشاق الى قوله اخبرني الشيخ **قوله** واما ما في التثنية فالذي يظهر من تتبع الاصول الاربعة التي هي اصل هذه الاصول الاربعة من وجوبها انما في حديث اخر وفي سنده هذا الحديث فلما قطعنا قبله واخذ منه موضع الحاجة وتبي الصبي من غير مسح وشمل هذا كثيرا في الاخبار واما على المصنعة والاستنشاق فهو تطهير الفم وتنظيف من العضلات لانه يزيل اللزق ولا يتأذى كاتبا في موضع الرشح وكذلك تنظيف الخياشيم ويجوز ان يكون في كتاب الاحكام في باب المصنعة قال اصل هذه اللفظة التحريك ومنه مضغف النعاس في عينية واستعمل في الوضوء لتحريك الماء في الفم واد في استحباب توجيه المصنعة والاستنشاق ان صفات الماء ثلاثة اللين واللين بالبرص والطعم يدلك بالذوق والريح يدلك بالشرقة فمت هاتان التان ليحبس حال الماء قبل استعماله في الفم هذا كلامه وهو تعليل حسن ولا ينافي في الاول لان عمل الشيخ علامات ومعرفات فاجتماع العلل الكثيرة على المحل الواحد مما يزيد تأكيدا لوجوبها **قوله** وهذا الاستناد موثق وما للشيخ من تدوير فيه مدح يلقى حديثه بالحسان واما عشرين بن عيسى فهو شيخ الواقعة ووجهها ان ان الكشي بعدة كثر من اجمع اصحابنا على تفصيل ما يقع عنهم وقال بعضهم مكان فضالة بن ايوب عثمان بن عيسى ونوه بعض المتأخرين ان ذلك هذا هو مالك بن اعين الذي قيل في حقته تارة انه كان مخالفا واخرى انه كان متجسبا وليس كذلك **قوله** يدل على

وقرب العلامة رح في النهاية جواز الجمع بينهما بان يقتضيه من رح قد استثنى من رح وهكذا اثباتا والكل حسن انتهى والجواب ان اعتقاد عدم التثليث قد اعترف به من ايضا ونحن يتوفيق الله سبحانه وتعالى  
على خليفته اباي الشيخ الطوسي عن المعيد قدس الله روحه ما يستدعي بل يجمع في كتابه طولية  
كتبتها مولانا امير المؤمنين عليه السلام الى محمد بن ابي بكر لما كان عاملا على مصر ولفظه عليه السلام هكذا  
واقطع الوضوء فان من تمام الصلوة تمضمض ثلاث مرات واستنشق ثلاثا واغسل وجهك ثم يدلك  
اليمنى ثم اليسرى الحديث وعلمهم وقومهم عليه لعدم وجوده في الاصل الاربعه واما استحسانه لما  
قربه العلامة رح فالجواب عن ان الحديث الشهور الذي نقله الشيخ سابقا المصنف بقوله عليه السلام يا امير  
المؤمنين عليه السلام جالس مع ابن الحنفية وفيه ثم تمضمض ثم استنشق ثم لم يبق في ذلك الحديث  
بانتظام حديث الامالي بل ان على المطامع ما فتضح الدلالة على الترتيب والتثليث ثم اعلم ان العلامة  
قلت قال وهو هنا بحث لا بد من حقيقته وهو ان كيفيات الافعال المدونة اذا عرفت هل يكون حراما  
لا الوجه ان الغيوان اعتد مشروعية ما على الوجه الذي غلبها كان مأثوما في اعتقاده اذ المصلحة  
فيه الى الدليل وان لم يتقدم المشروعية فالوجه ان الفعل يقع لا غنيا لا اثم عليه ولا ثواب فيه انتهى وهو  
وملغ في من هذا القبيل وكلامه في رح قال الشيخ ايده الله ومن غلب وجهه وذراعية القول  
ويذكر ايضا على ذلك صحيح وقد تقدم هذا الحديث بستانه اوراق تقريرا وفي مسنده هكذا عن الحسين  
ابن الحسن بن ابان ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد وفي نسخة ايضا قلنا ولما تناهجا  
ثم صحت عليه كذا الحديث ولعل ما هناك وهو الاضبط والافق قوله ولهذا الاستناد صحيح وقد تقدم  
الكلام فيه متنا وندنا قوله واجزى من ضعف لكن تدعرت غير مرة ان سهل بن زياد من شيوخ الاما  
لان اهل الروايات واهل الامارات انما يذكرون في الاسانيد مجرد انصافها حتى لا يتطرق اليها الارسال  
مع انه روى عنها ابا البركاتين واحصى ما ذكره في ذمته ان حديثه يعرف تارة ونكر اخرى وعند  
التامل والتحقيق يظهر ان مثل هذا ليس بقدر تام ويمكن ان يحمل على التمسك مرة في هذا الخبر وما  
روى في معناه على الرواية جماعة من اليهود والذين يقرهونهم بوجوب الجمع بين الفعل والجمع قوله ولهذا  
الاستناد ضعيف وفي الاستنباط ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه واله وكذلك روى الصدوق عن

الصادق عليه السلام انه كان وضوء رسول الله صلى الله عليه واله الامم مرة وروى الكليني في نهج الله عليه  
هذا الخبر بسند صحيح الى عبد الكريم الموثق وقال بعده مع قلة كرامة على الاخبار هذا دليل على ان  
انما مودة مرة لانه صلى الله عليه واله اذ روى عليه امر ان كرامها طاعة الله اخذها وطهرها واشدتها على  
بدنه وان الذي جاء عنهم عليهم السلام انه قال الوضوء مرات انما هو لم يبق بغيره مرة فاستواه فقال  
مرتان ثم قال من زاد على مرتين لم يوجز وهو ابقى غاية الحد في الوضوء الذي من جوارحه اثم ولم يكن له وضوء  
انتهى قوله فاما الخبر الذي رواه صحيح قوله والخبر الذي رواه صحيح وقال في مشرق الثمانيين واعلم  
ان بعض فضلاء الاصطحاب ناقس العلامة طاب ثراه حيث وصف في التمهيد ولف هذا الحديث بالحقبة وقال  
الحقيق ان ليس بصحيح اذ لا يسل الى اهل صفوان بن يحيى لانه يروى عن الصادق عليه السلام الا بواسطة  
فستوطا قادم في الحقبة فحين ان يكون ابن مهران لانه هو الذي يروى عنه عليه السلام بغير واسطة ورح  
يكون احمد بن محمد بن عمار عن البرقي عن عيسى ولا ابن خالد كان رواية عنه بواسطة وغير هؤلاء الثلاثة  
لا يشرعوا الطريق وطريق الشيخ فوست الى احد كتابي البرقي غير صحيح ولا يعلم من ايها اخذ هذا الحديث  
فلا وجه لوصفه بالحقبة هذا المصنف كلامه وفيه نظر اذ لا وجه لقطع السبل الى اهل صفوان بن يحيى فان  
الظاهر هو ان هذا نظاير وما ظنه قادم في الحقبة غير قادم فيها الاجماع الطائفة وعلى الصحيح ما يقع عنه  
فذلك قبلوا من سبله والعلامة قدس الله روحه يلاحظ ذلك كثيرا لم يحكم بصفحة حديث من هذا شأنه  
وان لم يكن اما ان كان بغيره وانما له روح فالمراد باحمد بن محمد اما ابن عيسى وابن خالد انتهى قول المراد بقوله  
بعض فضلاء الاصطحاب موشى عن الحق الشيخ حسن في كتاب المنقح وقوله وطريق الشيخ في كتاب اللاحد  
كتاب البرقي عن صحيح اذ ادبه كتابه قوله في الطريق اليه احمد بن محمد بن سعيد وكان زيدا طاب ثراه  
وانما كتابه الاخر وهو كتاب الجامع فالطريق اليه واضح الصحة وقال في الاستنباط وبعد هذا الروايتين  
والوجه في هذين الخبرين ان يحملهما على السنة لانه لا خلاف بين المسلمين الواحدة هي الفريضة وما زاد  
عليها سنة وايضا فقد قلنا من الاجر ما يدل على ذلك اقول اما الحمل على السنة كما قاله هنا ايضا في  
عليان المرتين لو كانت مستحبة لم يقتضها البقي صلى الله عليه واله وامير المؤمنين عليه السلام على المرتة  
خبر ما مع ملازمته على ذلك كما يدرك على الاخبار المروية في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه واله وقول

الصادق عليه السلام ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه واله الامتع منه واما ادعاء الاجماع بان الثانية  
سنة فغيره ما لا يخفى من مخالفا الصديقين ولما قول ابن اديس في المراتب فضيلة باجماع المسلمين <sup>في</sup> <sup>التي</sup>  
الخلافة من خلافة من اصحابنا بانه لا يجوز المرق الثانية لانه اذا تعين الخالف وعرف اسمه ونسبه فلا يعقد  
بجلافة فقد تقدم الكلام على ذلك مع ان الدليل الذي استندوا اليه في استحباب الثانية هو هذه الاخبار  
المعارضة بما هو اصح منها واكثرها واما ما لا يخفى من خلاف تلك الاخبار وخلاف معرفة النبي صلى الله عليه واله  
اذا لم يعرف دليلهم الذي استندوا اليه لانه لا يجوز ان يكون دليله على الدلالة اما اذا كان علوا  
فيكون من باب الاجتهاد في استنباط الحكم من ما فيه فلا يكون اتفاق جماعة على استنباط حكم غير صحيح  
يجوز لذلك الغير ان ينتظم من ذلك الدليل حكما اخر واما قوله طاب ثراه فقد تقدم من الاخبار ما يدل على  
على ذلك فغيره انه لم يقدم خبرا يدل على استحباب العهلة الثانية اذا فرغ هذا فاعلم ان هذه الاخبار التي  
ظاهرها مشروعية الفصل الثاني في ذلك الاحباب رضوان الله عليهم في ما يليها ما لك اولها ما هو المشهور  
من العمل على استحبابه قال العلامة في الف بعد نقل احتجاج ابن بابويه بقول الصادق عليه السلام والله  
وضوء رسول الله صلى الله عليه واله الامتع منه وتوضأ النبي صلى الله عليه واله مرق وقال هذا وضوء لا يقبل  
العصاة الا بان هذا يجوز على الوضوء الذي وقع بيان الواجب فانه وقع مرق مرق لا ببيان الواجب واجب فلا  
يجوز الزيادة فيه على المرق ولكن ذلك لا ينافي استحباب الثانية بدليل اخر انتهى والجواب عنه اما اذ كان  
قوله عليه السلام ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه واله وامير المؤمنين عليه السلام الامتع منه مرق يدل على انها كانا  
يلوئان على ذلك الوضوء ولو كان الفصل **الثاني** مستملا فاتها كل الاوقات واقتناها فان الامتع عليهم  
لم يقع منهم من الوضوء المتقول الامتع منه مرق واهل البيت ادعى بانه **ثانيها** ما ذهب اليه صاحب المداكر  
ونقله عن شيخنا الكليفي ونقله ابن اديس عن ابن ابي نصر البرقي وهو محل ما تقدم من التريين على الجواز وفيه  
نظر وهو ان الجواز ان اربعين الاباحة بمعنى تساوي الطرفين في حق جواز في العبادات كما اقره المحققون  
منهم من ان العباداة والاجرة منها ثلثا او طرفا مع انه قد ورد الامر بالوكوبه مشقولا الصادق عليه السلام  
فمدني يوسن يعقوب لما سئل عن الوضوء الذي افترضه الله على العباد فقال من ترتيب مرتين فما اطلق عليه الخبر  
كيف يكون جائزا متساوي الطرفين وان كان المراد بالجواز هنا ما رجع فعله على تركه هذا هو معنى للتحج فلا

معنى

معنى بجلافة كما لو ان الكلام الكليفي طاب ثراه فيعد التام يجوز عمله على غير التباد منه **ثالثها** ما ذهب  
اليه الصدوق من ان الله عز وجل من العمل على تحجيد الوضوء والموقف انه لا يقتضي في بعض الاخبار مثل حديث يوسن بن  
يعقوب السابق ونحوه **رابعها** ما زاد اليه في العمل المدين من ان المراد بقوله مشقولا مشقولا ان الوضوء الذي  
افترضه الله سبحانه انما هو غسلان وسحان لا كما يزعم المخالفون من انه ثلاث غسلات وسحنة واحدة  
وقد استوفى في القاية عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان يقول الوضوء غسلان وسحان ويؤيد هذا التاويل  
ما تقدم ايضا في حديث يوسن بن يعقوب وذلك لانه لا يمكن اعادة الغسلة الثانية لانها ليست بواجبة  
**وقال** **سما** العمل الغسلة الثانية على التقية فان تضيئة الغسلات مما اشهر بين اليهود وهذا الوجه لا يخلو  
من وجه **سادسها** ما قاله صاحب المداكر في قوله صلى الله عليه واله حيث قال والاولى عمل التعدة وجواز على التعدة والكت  
دون الغسلة الثانية ويؤيد ما ساقى في بعده وفيه من الغرضين ياتيان على ذلك كل واحد من الخبرين  
لا يحرر في هذه الاخبار **سابعها** ما اشار اليه المولى القاسمي في قوله صلى الله عليه واله حيث قال يجوز عمله اربعة مكر  
البدعة والجر ولا سيما اذا اراد التكبير وازالة الشهرة في عدم كفاية الغسلة الاولى وعدم اتيانها على  
جميع الموضع والموقف ان هذا ايضا لا يقتضي في كل الاخبار كما لا يخفى **ثامنها** ما ساقى في حديث تنقله من كتاب  
الكشي وغيره في الصادق عليه السلام اما ما اوجبه الله تعالى فواحدة فاما ما اوجبه الله تعالى فواحدة فاما ما اوجبه الله تعالى فواحدة  
التام الحديث وجع فاطلاق الغرض على الاولى باعتبار وجوبها من القران والطلاق التام على الثانية باعتبار  
كون مشروعتها علم من السنة ومع هذا فالاولى والاطول هو ترك الغسلة الثانية لان اخصها ما قيل فيها  
هو الاستحباب والعبادة اذا تروقت بين كفاية سنة وبعة فيكون تركها هو الاولى ولز نظاير كثيرة منها  
نافلة شهر رمضان ومنها قرون الشيع ومنها صلاة اليتيم في السفر وغير ذلك مما ورد في الحديث **قوله** ما  
اترى الشيخ يجوز وليتعد من غسله على التام من ادم يومه عليه كوز الغسلة الثالثة بدعة كماله المشهور  
وشيخنا المفيد وابن ابي عمير على تنويع الثالثة وهو كما ترى **قوله** والذي يدل على ذلك حسن وليس في ذلك  
على ثنية الغسلات لان الغرضين قد يكونان لغسلة واحدة وقوله والثنتان ياتيان على ذلك كله معناه  
اذا بالغت في اخذ الماء بانه لا تقام بحيث لاتع معه شيئا وقال شيخنا البهائي رحمه الله عنه معناه اذا بات  
في غسل الغرضين بامر الله ليدل ما اذا الكلي في قوله عليه السلام والثنتان اي الغرضين ان يكفيا في

استيعاب العضودون من الغلة **قوله** فافق الحديث بحول والمراد بالبدعة هنا المحنة كما قال في المعبر فذلك  
 ان الغلة الثالثة اذا لم تكن مشروعة تكون محنة فيكون فعلها على وجه العبادة سبطلا للوضوء كما لو اضاف كلمة  
 الى الصلاة مع انه يصح بيلتها واستوجبه المحقق طاب ثراه الجواز فإلان الميلا ينافى عن الرضا المصلي  
 بعيدا ما جعلت الثالثة على الغرة الثالثة فقال بعض اعلام الظعدهم التحريم بتكا بالاطلاق والجواز عند  
 كل ان العبادات ومقتضاها وظايف شرعية موقوفة على النقل من الشارع والغرة الثالثة اذا كانت بدعية  
 ودفع الفصل عما اذا بشاركت فيكون من باب الذي الواقع في اجزاء العبادة وهو سائر لغسا دها ولا يرى  
 الوضوء للماء للضروب وبين هذا بل هذا شد واغفل بل يمكن ان يقال ان قوله عليه السلام واثنان لا يجزى  
 اشغال بعد مشروعية الثانية ايضا لان الواجب المذهب لا يجوز من الاجز والمباح قد عوت انه لا ينافى في  
 العبادات فلم يبق الا للكون والحرارة ومكروه العبادات لا يجز ايضا من الاجز فانه انظر ثوبا با فاختار في السنة  
 الحرام كما قال الصدوق **وم** يكون الفرق بين الثانية والثالثة في تقليط الحصة وعدها اما الغرة  
 الثانية فلا يبعد القطع باسحابها للحديث السابق ولا يحتاج اليها في تكميل الفصل غالب اذ ان قول الشيخ  
 رحمه الله شريح يعنى اذا اعتقد انه موقوف اه فيرد عليه انه اذا اعتقد كون الثانية فضحا كانت الثانية بدعية  
 كالثالثة فيتمتع عليها ما يتبع عليها من غير فرق **قوله** والذي يدل على ما قلناه موقوف لان زياد بن مروان  
 وان كان واقفا الا ان شيخنا المفيد قد وثقه في كتاب الارشاد وهو غير منطبق على ما اراده مع ان ذلك  
 المفهوم ضعيف لا تقاوم المنطوق ويمكن حمل على الغرة الواحدة **قوله** سمعنا الحسن بن الحسن عند اهل هواب  
 باعتبار الوشا فانه وجه من وجهها بنا وقد سبق تحقيقه في ان مثل هذه العبادة مما يعيد النوشين الى  
 منه فيكون الحديث صحيحا وانما داود بن زريق بالزعم المسكونه والراء المهملة الساكنة والباء الموحدة  
 المكسرة فقد وثقه المفيد بنو الله من غير فرق في ارشاده وتفصيل هذا الحديث رواه الكشي هكذا عن حمويه  
 وابراهيم قالوا حدثنا محمد بن اسماعيل الرازي قال حدثني احمد بن سليمان قال حدثني داود الرقي قال دخلت  
 على ابي عبد الله عليه السلام فقلت جئت فقلت انما انا احب الله تعالى فواحدة فاما  
 اليها رسول الله صلى الله عليه واله لضعفت الناس ومن توفوا ثلاثا ثلاثا فلا صلاة له وانا معه في دار حتى  
 مره داود بن زريق فاذا زكريا من البيت نسا له عما سئلت في غدة الطهارة فقال له ثلاثا ثلاثا فاما من ينقص

فإن بعضهم ان الغيبة المستتر قال وكنت يوم راجع الى الامام عليه السلام وان هتة الوضوء في دار المهدي  
من كلام الصادق عليه السلام وقد ظهر لك ان الحال خلافه واما الحل الاخر فيرد عليه التمسك اول الحديث  
انما او جليله تعالى فواحد فان الظاهر ان التعدد بالنسبة الى كل عضو كما يعرف بيننا وبينهم بقدر  
يقرب ايضا بغسل الوجه واليدين مرة او ازيد كما هو المتعارف في هذه الاعصار والحق انه قد اطلع  
الامر على رواية الكشي التي نقلناها ثم كتبها شي على هامش ذلك الكتاب في ذلك الاستنباط هذا سبق  
على ان يكون هتة الوضوء في دار المهدي من كلام الصادق عليه السلام ويحتمل ان يكون من كلام داود روح  
لا يتبطل ذلك وهذه الاحتمال الثاني هو الحق كما في الكشي انتهى ولم يتعرض للحل الاخر وكان قد بقي على  
استحسانه اياه وليس لمطايرواد الاعتراض عليه لكن المطان هذه الحاشية لم توجد على هامش الكشي فخرج  
جل الملتين ومع فن رأى ذلك الاستنباط صحيحا وعمل به مع ان الحق الحق ان ينبع **قوله** قال الشيخ عليه الله  
وليس في مسيح الراي سنة اكثر من مرة اه اقول هذا هو قول علمائنا اجمع ولست صدق الاستنباط  
بالمرح وتوقف التوقيف على ورد الشرع كذا قالوا ومع هذا فقد ذهبوا الى انه لو كثر السمع مع اعتقاد  
الشريعة اثم لم يبطل وضوءه اجماعا لوجه التمسك الى امر خارج عن العبادة اقول يرد عليه ما قد تراء من  
ان العبادات مقررات شرعية فمن اضاف اليها ما لم ياذن بالشرع كان كذا في الصلاة وكذا في ان  
فيمن ذهب اليك وجوب المولات بمعنى المتابعة وهو الاشتغال بكل عضو لا حتى بعد الفرج من متابعه من قبل  
بطلان الوضوء بالاحلال لهذه المولات كالشيخ في البسوط فينبغي ايضا ان يقول بطلان الوضوء هنا  
لحصول هذه الفاصلة وكونها لا تعد في العرف فاصلة ممنوع مع انهم لم يبنوا ملك المولات على العزول  
على الحقيقة وايضا فقد تقدم في حديث الكشي المفصل ومن ثمة ثلاثا فلا صلاة له وذلك لانه ابيع  
في الوضوء زيادة لم يرد بها الاذن من الشارع ومع فاقول بطلان الوضوء هنا لا يوجب رجوعه واما جمود  
اصل الخلاف فقال الشافعي يوجب السجدة ثلاثا لما روى ان عثمان مسح برأسه ثلاثا فافطر لهذا الدليل  
لغير حقيقة الدعوى واما قول الشيخ قدس الله روحه وليس ههنا دلالة اه فقد اورد عليه القائل  
التمسك ان الروايات المتقدمة للشبهة على مرتين ومشي هي مختصة بفعل واحد وعمل من فعل الآخر  
فالادلة على حكم الفصل والسجدة واحدة اللهم الا ان يقال ان الرواية الثانية لا تبيح ذلك على ارادة الواحد

المسح فيه شيء هذا كلامه ويجوز ان يقال ان دلالة تلك الاخبار بحولية قابلة للتأويل بما تقدم فليس  
هي كلمة شرعية ناصة على المطر وقوله طاب ثراه لانهم لما وقعوا قال شيخنا المهاباني قول الله عز وجل  
ان فيه فرغوا عابدين على الرواة الذين يقولون عنهم عليهم السلام قالوا وسبح برأسه وحليته وانما هذا  
قول رواة الائمة فلفظه عليهم السلام بعد لفظة فرغوا زيادة انتهى وهو حسن وان كان يمكن توجيه لفظ  
عليهم السلام كما لا يخفى **قوله** ما اخبرني به الشيخ من وجوه وما ذكره الشيخ طاب ثراه في من التأويل بعيد  
ثم قال بعض المتأخرين ان طرعا يجهالة السند وفي من هذا الحل واشباهه مما يوجب تحريم هذه المسامحة  
في كلامهم عليهم السلام والاولى ما قاله في الاستنباط بعد نقل هذا الخبر وهذه عبارة فالوجه في هذا  
الخبر الحقيقة لان الفقهاء من يقولون سجد الوطين ويقول مع ذلك باستيعاب الغضو ظاهره وباطنه  
ثم ذكر ما قاله صاعا على سبيل الاحتمال هناك **قوله** ويؤيد ذلك بياننا من قبل وقد تقدم مشرقا وان احد  
معانيه ان صوت المسح من اعلى القدم الى الكعب بالنسبة الى ما عاين ما ان الماسح يضع عقب قدمه  
على الارض ويرفع رؤس الاصابع فيكون رؤس الاصابع اعلى بالنسبة الى الكعبين وقد استنبط منه بعض  
المحققين الدلالة على ان الكعب هو المفصل وفي الدلالة ما لا يخفى **قوله** واخبرني الشيخ صحيح وقد تقدم الا  
ان شرط من ابن قوليه عن سعد لم يقيده بالسجدة هناك بالمقدمين بل قال بسجدة الوضوء **قوله** قال الشيخ  
عليه الله والوجه في هذه الآية استدل الشيخ ومتابعي على وجوب التمسك برفع الخشبة  
واستباحة الصلاة في نية الوضوء واعتبر من عليه بعض الفقهاء بان كون هذه الافعال اجزا للصلاة لا  
يقضي وجوب احضار النية عند فعلها كما في المثالين المذكورين وكما في قولك اعطى الحاجب دما لياك  
لكن فانه يكفي اعطائي في الوضوء الى الاذن ولا يشترط احضار النية وقت العطية وايضا انهم فاعنا  
بذلك على وجوب قصد الاستباحة خاصة والمشي وجوب احدى الاعلى العيتين وهو لا يترك عليه وجوب  
عنه العلامة تطابقه في لف باق نية رفع الحدث نستلزم الاباحة لانه نية لا زالة المانع من ذلك  
في الصلاة ليدخل المكلف الصلاة فانه غاية الحقيقة فان ذالة الحدث ليس غاية ذاتية وانما هو  
مادة الحدث لا اجزاء الصلاة وقد اعترض على هذا بان المراد باستباحة الصلاة وبخلافه رفع المانع  
الشرعي فيكون معنى دفع الحدث رفع المانع ومعنى الاستباحة رفع المانع وبينها تفاوت بالمعنى اذ الثاني

انهم من الاول اذ قد يقع المنع ولا يرتفع المانع بالكلية كما في التيمم ودائم الحدث في وجع فمهم ما استل  
فالمختار ولقد احسن بعض المحققين من المتأخرين في دعواه اتحادها وذلك ان المفهوم من معنى الحدث  
هنا الحالة التي لا يباح معها الدخول في الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة فحتى زالت تلك الحالة  
فقد حصلت الاباحة والرفع فيكونان بمعنى واحد واعلم ان النية تمام انعقاد الاجماع على اقفا مناط  
يقول سائر الالهال ويدل عليه الكتاب والسنن بل هو مناط المحلود في الجان والتأييد في طهارة المني  
كاود عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم ان الله عليه نية المؤمن خير من عمله ونيته الكافي  
شتر من عمله فقال عليه السلام ان المؤمن انما غلب في النية بنيته وذلك ان من غلب له لوبقى في الدنيا ما لا  
باقية لكان فيما على صفه الايمان وانا الكافر فقد كان من نيته انه لوبقى في الدنيا ما لا باقية لكان  
شكيا بصفات الكفر فبا لنية خلد هؤلاء وخلد هؤلاء وهذا معنى واضح كيشع من جهة الحديث ومن رفع  
الثبات بينه وبين ما اورد عليه ولا يحتاج معه الى ما تكلف له جماعة من الالهال فان قلت ان الذي يرد  
في جميع الاخبار ان من حمله ما افهم الله به على هذه الامة ان فعل السوء لا يكتب عليهم ولا يغفرون عليه الا  
اذا فعلوا ولا فجر والقصد اليه والعزم على فعله لا يكتب عليهم به ذنب ولا معصية تلك التي بان لنا  
الاباحة والمستفيضة ان ما وقع في القلب من القصد والارادات يكون على وجهين او هما ما يكون محدثا في  
الجوارح الظاهر كالقوت والسرقة والواط ونحوها من الذنوب فهذا لا يكون ذنبا يحجزه القصد والارادة  
بل لا يتغير من الفعل وثانيهما ما يكون بحله القلب ويكون من اعماله كالنفاق والكفر والحد ونحوها هذه  
من اعمال القلب ويعتدب فاعلمنا على حضورها في القلب وماض فيه من هذا البطل بحيث ان مدخلية  
النية في الاعمال ما عرفت فلا بأس باطلا في العنان في تحقيق نية الوضوء هنا ونظيره من تحقيق النية  
في غير من العبادات والكلام يقع هنا في مقامات الاول في حقيقة نية الوضوء وتقليل فيه اقوال **العلماء**  
ما دهم اليه الشيخ في النهاية والمفيد في عدم اشتراط القرينة فقط **وثانيها** ان يوزى وقع الحديث او  
استباحة فعل مشروط بحتمه بالطهارة **وثالثها** التيمم بالقرينة واحدا من **ولبعها** الاستباحة فقط  
**ومناسها** الجمع بين القرينة والوجه والرفع والاستباحة ذهب اليه ابو الصلاح وابن البراج وابن خزيمة و  
الاولى تدل على الله ارواحهم **ومناسها** اطلاق النية وهو قول الجعفي وسلا واما عن فالدخول

الذات في تحقيق النية

ابن خزيمة

اليه فذكر مؤلفنا انما هو القول الاول ولكن مناهج قولنا في الصلح وابن البراج ونقول ان الرفع والاستباحة  
متلافيان بل هما متحدان وذلك ان مرادهم بقوله انما هو القول الاول الرفع حكم الحدث كما صرح به السيدان  
وهو جماعة من الالهال في القول الاول الرفع لا يرتفع ولا شك ان حكم الحدث موضع الدخول في الصلاة فاذا ارتفع  
فقد انقضى تحقق جواز الدخول في الصلاة الذي هو معنى الاستباحة اذ لا شك انما اشترى بينهم من وجوب الاستباحة  
بذلك يقع الحدث كما في دائم الحدث والتيمم فيمكن الكلام عليه ايضا اما على التيمم فبانه بذلك التيمم يرتفع  
حكم ذلك الحدث الذي هو موضع الدخول في الصلاة ولما في دائم الحدث فيرتفع به حكم الاحداث السابقة  
وانما الاحداث اللاحقة فلا حكم لها تحفيها من الشارع وتسهيلا للامر والا فتدبر في قصد الاستباحة ما يقا  
في دفع الحدث وذلك استباحة الصلاة انما كانت من تلك الاحداث السابقة التي كان حكمها منع الاستباحة لولا  
تلك الطهارة وانا الاحداث المتخدة فلم تكن مرادة له ولمحولة في نظره تلك الطهارة لعدم وقوعها بعد  
وبالحيلة فذكر احدها كافي على الامر وانا وجوب الاستباحة فيمكن الاستدلال عليه بامور الاول ما هو المشهور  
الاستدلال بالاية كقول الشيخ **وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم**  
**وتيمموا برؤسكم واستدل بها على وجه اخر هو ان المشاورة منها غسل هذه الاعضاء للصلوة وهو معنى استباحتها**  
**فمن غسل هذه الاعضاء بغير الصلوة كان يتوضأ للكون على الطهارة او لتلاوة القرآن او لغيره عند حضوره**  
**الصلوة فلا قصد للصلوة بذلك الوضوء كان قد عرفت عليه انه غسل الاعضاء لغير الصلوة لان غسل هذه**  
**الاعضاء يمكن ان يقع على وجه كثير منها التنظيف ومنها اغتسل من انواع الوضوء ومعناه لغو النظافة**  
**واذا قصد به القرينة كان شأنا عليه كذا ذكره في ازالة النجاسات من اثرها عليها بذلك القصد ومعها اذا قال**  
**اوتوا فريضة الى الله فغفاه افي انطلق هذه الاعضاء لتحصيل الثواب وهذا ليس من وضوء الصلوة في شيء**  
**اجماعا فان قلتم ان الوضوء حقيقة شرعية وعرفية في الوضوء المعروف فاذا قال اوتوا فريضة الوضوء الشرعي**  
**قلنا انما لا يبين معنى الوضوء لغو وشرعا بالنية وذلك ان الوضوء للصلوة تنظيف خاص لبعض**  
**الاعضاء وليس الغا في بينهما سوى النية والتقرب الى الله الذي هو واحد من الاجزاء لا يكون قاراة لانه**  
**حاصل غالبا وغيره غالب في الوضوء المعنى كما عرفت فلا يكون بينهما فرق سوى ان الوضوء هو تنظيف هذه الاعضاء**  
**الخاتمة لفعلنا من الصلوة مثلا فنلحظ الصلوة بيا لمر حال الوضوء يمكن تداعي بالوضوء الشرعي على وجهه**

ولا يوجب الاستباحة

على أن ليس المراد من الوضوء ترتيب الثواب عليه مطلقا بل المراد منه ترتيب الثواب على فعله لكونه وضوء الصلاة  
ومنه الحثية لا توجد فيه عند عدم العقد لها الا ترى انه لو قال لك واحد اعطيك زيدا الصالح دينارا لم يحصل  
لك الثواب التام وعند اعطائك لم لو فقدت فيه الاسلحة او اعيانا فقد ذلك لم يحصل لك الاثر اعطاء  
السلام والمسلم المؤمن لا ثواب من جميع الوضوءات والسلام بل يتباين لك في العرف أنك لم تمثل امره واتبعت  
يعني ما امرك به لأنك اعطيت من حجة اخرى غير الجدية لما مر بها ولكن هذا لم يظلم الناس لا بقرارك على  
ما وثقت شئلا يقول لك اعط فلا تأخذ ودوام من صدقاتك الحاجية فاعطيت قسما وصدقت القاسم وما  
المنفعة فانت انما اشتلت ظاهرا لا باطنا وفي نفس الامر مع فلم يخرج عن هذه التكليف اذا كان ذلك الامر  
يجب عليك اشتغال امره وكذا ما نحن فيه فانه سبحانه قد كفنا عند اراءة الصلاة بالعبادة لها فاذا وقعنا لم  
تلك الصلاة كذا فقد وقعنا صدقة الاشتغال ظاهرا لا باطنا فلم يخرج عن هذه التكليف ونظيره ان من صلى بعبادة  
بعد طلوع الفجر ونوى فيما مطلق الصلاة من غير تعيين لغرض الصلوة كان شابا على الصلاة وكذلك باق في عبادة  
التكليف بصلوة الغزوية الدليل الثاني ان العبادات منها ما هو مقصود بالذات ومنها ما هو مقصود بالغير  
ولا يرب انما هو انما هو من القسم الثاني فاذا وقعنا غير ما صديقت به ذلك الغير لم يكن من الواجب لغيب ذلك  
لانه يقتضي الوجوب لنفسه كالنذر وشبهه ويمكن فيه الاستحباب بشئ اخر غير الصلاة والعبادة المستمرة  
لا تكون مخيرة عن اداءها لا بتعيين ذلك الغرض والتفصيل الدليل الثالث الحديث المتواتر وهو قوله  
صلى الله عليه واله انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرء ما نوى ومعناه ان صحة الاعمال وكاملها انما هو بالنية  
اي يتحقق فعلها على النية المطلوبة منه لا يكون صحيحا والمطمئن وضوء الصلاة ان يكون ذلك الوضوء  
ولا يكون لها الا اذا وقع بقصد ما اذا لم يقع بقصد ما لا يكون لها وقع فقول بعض المتأخرين بان الواجب  
انما هو الوضوء للصلاة يعني ان التلبس بالصلاة موقوف على ان يكون متروكا ولا يلزم منه استحباب الصلاة  
عند حاله الوضوء فالدليل الرابع ما رو عنه عليه السلام في الامام في المستمرة من قوله من قرأها صلاة  
على طين امره ومعناه اوقع الوضوء للصلاة متى اوقع الوضوء من غير قصد الصلاة لم يصدق عليه انه  
لصلاة بل نوى اوقع الصلاة به وان لم يكن ذلك الوضوء الحائرا ان اكثرهم ذهب الى ان الوضوء يقصد  
الكون على الطهارة او القضاء للحاجة ويخو ذلك من المحققين لانهما لا يوجبون في الصلاة لانهما لا يفتقران

مختص بالآيات

لاول افعال العبادة وكلها لم يمتد الى سواء الطريق للمقام الثاني في غايات النيات الواقعة في العبادات  
اعلم ان قصدنا الى الفعل على الوجه المذكور وان كان واجبا لكنه ليس هو النية المذكورة التي هي مناط قبول  
الاعمال ودخول الجنان ونقصه ما لان سلامة الرأيا بقصد الى فعلها على جهة الوجوب والتمنية الحقيقية  
الحامل بالبعث للفعل على ذلك الفعل وهي مع تعدد أفعالها وصورت في ثمان **اولها** الرأيا والتمنية **وثانيها**  
قصد الثواب والخلاص من العقاب وهما معا **ثالثها** فعلها لشكر النعم واستحسانها للمريد **رابعها** فعلها  
حياء منه تعالى **خامسها** فعلها احتيا له تعالى **سادسها** فعلها تعظيما له واقعياد واجابة **سابعها** موافقة  
لارادته وطاعة لأمري **وثامنها** فعلها لكونه تعالى اهلها ولا ملان في محبتها **تاسعها** الغاية كماله في فعله  
محققها بالغاية الاولى نعم قد عاين في رتبة المرتبة قدس الله من غير حيث قصد في محبة صلاة الرب بمعنى  
الخروج من عبادة التكليف بها واسقاطها الفضا ولكنها غير مقبولة بمعنى انه لا يثبت على فعلها ثواب واتا  
عند قصد غيرها من الغايات فأكثر الاحباب على بطلان العبادة بها خصوصا عند قصد الغاية الثانية لان  
قاصدها انما قصد جلب النفع الى نفسه ووقع الضرر بها فهو قد قصد الرشوة والربط ولم يقصد وجوب الرب  
الجميل بالتحقيق فيبقى القول بمعنى العبادات والطاعات بكل هذه الغايات سوى قصد الثواب ونحو ذلك  
عليه متطابقة قد فصلنا لها في شرحنا على الصحيفة منها ان الكتاب والسنن قد اشتمل على انواع المرفيات  
والوصيات كمراتب الجنان وخدمات الاولاد والحقان ومعاقد الجود والجلوس في الدندو والعقود وكل الثمار  
وجميع الثمان الاطيار حتى ينهي الى قوله عز من قائل ورضوان من الله اكبر وهذه الدفعة القصوى وفعلها انه  
تعالى علم تعاقب مراتب الطباع وان كل صنف من الناس يسيل الى نوع من تلك الانواع فيا في الفعل قصد انه  
اليه حتى ينهي الدفيعات الى دفيعه مولانا امير المؤمنين عليه السلام الذي لم يحط بخاطر سوى كونه تعالى  
اهلا للعبادة كما اشار اليه في الحديث المشهور وابن مراتب السالكين والعابدين من الوصول الى الذي مررت  
حالاته واما في انواع الخوارق فحوت تارة بالعقارب والحيات واخرى بدخول النيران على فعل النيات حتى  
انتهى في الدخول في سخطه والخروج من ضياء هذه اسفل الدرجات عند اهل العزائم والكمالات  
ولا حيلة كانت الانبياء ومن مضي حذوهم انما فيها قوة سحابة من هذه المحبة لاسمجة العذاب الجسدي في كفاها  
عذاب روماني وهو اقطع واشد من غيره كما اشار عز من قائل اليه في قوله ربنا انك تعلم اننا قد صدقنا خبره

مستمع

حيث لم يقل فقد واجهته وآلمته واتخذ ذلك ونظير هذا كله في عالم الشهود احوال الاطفال في مراتب النيات  
والترتيب التفصيل غير خفي ومنها ان مراتب الثواب والخلص من العقاب لا ياتي في الغاية الاخرى بل تحقيقها عند  
التحقق لانها مسبا من ضياء وسخطه فطالما لم يطالب له تعالى فان من مع باحسان من حسن على فعل من الافعال  
فان وقع ذلك الفعل بقصد ذلك الاصلان حصل له العريب اليه ومن هذا يفتح محبة العبادات الواردة من الشارع  
على قصد الاغراض الدنيوية مثل الاموال والاولاد وقضاء الحاجات كما ورد عنه عليه السلام اني صنعت لمن قوتنا وهي  
في حاجته قضاء حاجته فالوضوء ليكون الا بقصد تلك الحاجة واما ترتيب الثواب على فعلها فلكونه امتثال لامر  
بالايتان فليكون كالتسلي في تحصيل الرزق وفي الكد على العيال ونحوه وفقد القربة بتلك الافعال اجابة  
كالايتان ومنها ما رواه في الكافي بسند صحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال العباد ثلاث توم عبدا لله  
عز وجل هو فان الثواب فذلك عبادة العبيد وقوم عبدا لله تبارك وتعالى طلبا للثواب فذلك عبادة المجرأ  
وقوم عبدا لله تبارك وتعالى جتال فذلك عبادة المجرأ وهو اضل العبادة فان فعل التفصيل يفتي في المشاكر  
في الفعل وهذا من وضع الدلائل على محبة العبادات بقصد تلك الغايات كلها سوى الغاية الاولى فمنها الحديث  
المشهور وهو قول جليل الله عليه واله من بلغ في شئ من الثواب على عمل ذلك العمل التماسا لذلك الثواب او تقيه  
وان لم يكن الحديث كما بلغ فانه يعطى ان ذلك العمل للثواب عليه انما يفعل بقصد الثواب ومنها انه يلزم على  
قوله من في الجاهل وذلك ان الجاهل انما يكون باقاء العمل فما متوازيان متقابلان فهو سبحانه يعطي الجاهل بقصد  
العمل كما قال عز من قائل ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والعبد يفعل الفعل بقصد الجاهل والعباد ان الله سبحانه  
لا يبدل البتة ولا يوصل الجاهل الا لاهل الاعمال فكيف يتحقق انه سبحانه الغنى المطلق ومع هذا يقصد  
الاعمال فكيف يتصور ان الغنى لا يقصد مع الامتياز التام اليه وابن قفرا من غناه ومنها ان تلك الغايات  
كلها سوى الاولى ترجع عند التحقيق الى الغاية الاخرى اما الحيت له سبحانه فقد جعله اهلا للمحبة وعبد  
هو عبده لكونه اهلا للمحبة التي يبيها وقت العبادة ويشير الى هذا حديث الكافي المتقدم حيث  
جعل فيه العبادة بقصد المحبة هي الغاية الاخرى واما قصد مراتب الثواب والخلص من  
العقاب فالعامل انما يفعل لاجلها لانه جعل الله سبحانه اهلا ان يخاف منه ويرجي ثوابه الا في امره  
لوقد ذلك على فعل من الاطفال من لا يكون عندهم اهلا لما قال من ايهال الله ما ليك لا يقاين به

ولا يأتى بذلك الفعل خوفا منه فلما صدقت تلك الغايات كلها قد جعلوا أصلا لها لأن الخوف  
والخوف من فضل العبادات ولم يعبد الله من خوف من عبده لأنه أصل الخوف من فقد عده كثر  
أصلا للعبادة ولا يأتى في هذا الحديث المشهور من المؤمنين عليه السلام لأن تلك الذنوب تنقض  
تفادى العالمين والكل إلى الله وإلى ذلك المسقى المقام الثالث في بيان بعض الأمور المتعلقة  
بالنية وهو مويد **القول** بطلان ما ذهب إليه جماعة من المجتهدين من أن النية هي التي يشرطها في صحة أو الإتيان  
في طاعة الله وأما في تركه للتميم فقال الحسن بن صالح **ليت النية شرطا في شيء من الطاعات للمأنية**  
والقربة ونحو ذلك في طاعتين **الثاني** رد ما قاله شيخنا الزبيني من أن النية هي في شرح اللغة من أن لا  
اشتراك في الغرض حتى في الجواب والندب لأنه في وقت الواجبة المشروطة لا يكون إلا واجبا ويقتضيه  
يتبع ذلك لأننا لا نعلم أنه في وقت العبادة الواجبة لا يكون إلا الواجب لأن الوضوء في كل وقت  
مستحب وكذا منع أنه في غير وقت الوجوب لا يكون واجبا يجوز أن يفتق الوجوب بالندب وبه **الثالث**  
يظهر لك من ذلك التحقيق سر ما قاله بعض الأعلام حيث قال وأعلم أن الفرق بين ما يجيء به النية  
من الطاعة ونحوها وما لا يجيء من أنالة النجاسة وما شابها سلبس جذا الخلق إلا أن هذا البيان  
وما قيل من أن النية إنما تجب في الأفعال دون التروك منقوض بالصوم والاعزام انتهى والجواب عنه  
تمام جهلنا خطه ما سبق **قوله** الخبر المروي أنما الأعمال بالنيات هذا الحديث مما طعن قراته لأن جميع  
علماء الإسلام ورواة الحديث الآن يرونه وهم يريدون من عند التواتر انصافه مضاعفة واجاب عنه  
أهل الطائفة بأن هذا التواتر المدعى قد طرأ في وسط أسانده إلى أن دون أوله قد انفرد به جماعة من الرواة  
وأشارهم من لا يخرج بهم غلاما حتى قيل أنه لم ينقل في الطبقة الأولى سوى عبد الله بن عمر ثم عرض له  
التواتر بعد الطبقة الأولى ثم اتفقوا على أنه لا مستوات لم يلقوا سوى الحديث المروي عنه صلى الله عليه وآله  
من قوله من كن يتي على متحدا فليتبوا مقعده من النار فقد نقلوا أن رواية هذا الحديث عنه صلى الله عليه وآله  
أشأن مستحسن مما يتأقول ولكن حديث أنما الأعمال ما رويها عن الأئمة الأطهار عليهم السلام مستفيضا  
باعتبار ما روي عن الشيخ طاب ثراه أن قضيت طاهر اللفظ يعقبي استقاء حقيقة العمل بنية النية  
ولا يمكن إرادته فلا بد من العمل على أن يكون من استقاء كونه فقه شرعية حقة واعتراض على هذا المولى المستعري

والله اعلم

قوله شرعية أما لا بد أن يكون هذا النية من أيقوله عليه السلام لأصلها في العمل لا في السجود وأما  
ثانيا فبان على تقدير تسليم هذا أنها يلزم استقاء الاعتناء الشرعي بالفعل الذي ليس به النية والعقد  
لا يلزم منه إيجاب النية المصطلحة إذ يمكن أن يكون العقد خارجا ليس به النية العقد مثل فعل التماسي في  
النائم وأشباهها انتهى والجواب عما عارض الأول في أن النية إنما صرف إلى العمل في حديث لا صلاة لأهل البيت  
الأخيار وانعقاد الإجماع على صحة الصلاة لحجاء السيد ولولاها العمل على ما هو أقرب إلى النية الحقيقة أعني  
العقود بخلاف ما نحن فيه فإن العلماء قد طبقوا على وجوب النية في العبادات وإنما اختلفوا في أنها هل هي  
جزء أو شرط وعلى تقدير جزئيتها هل هي وكذا وفعل واجب وأما عن الثاني فبان أنه إذا سلم إرادة العقد  
فمن يقول أن النية ليست أكثر من العقد لأن المراد بها العقد إلى إيقاع الفعل على وجهه وهذا هو الذي  
قد ساء وجوبه **قوله** في تحقيق اللغة أو أن يكون إنما قصد ثبوت الفعل المذكور والنية غيره مما لا خلاف  
فيه بين أهل العلم وأما الخلاف في وجهه فافادها الحصر قال السكاكي في المفتاح وروى أئمة الفقه يقولون إنما  
تأتي أبحاثنا ما يدرك بعد ما ونفيا لما ساءه ويكون ذلك وجهها طبقا بسند إلى علي بن عيسى الرقي فإنه كان  
من أئمة الفقه في بغداد وهو أن كلمة أن لما كانت لتأكيد أسباب السند للسند إليه ثم انقضت بها ما المذكور  
لأننا في ما بيننا من لا نقول له يعلم النية منعنا كيدنا القول وهذا معنى قول الغزالي أن النية  
العقد بقضائها معنى ما والا وقد استدلوا عليه بكلام ليس هذا عملها وأما قوله من لا يقوى له يعلم النية فإدائه  
فخر الدين الرازي وذلك أنه ذكر أن لها وجهها العقد في المحصول وجهها آخر وعاصله أن كلمة أن للالتزام وما  
للنفي فإذا اجتمع علم يتوجهها إلى الواحد للزيم التثنية فوجب أن يتوجه أحدها إلى المذكور والأخرى إلى  
غير المذكور وأما عقاب كل من أن المذكور يكونها سبق والجواب فلهذا المعنى كونه للالتزام الذي هو شرط  
وقد بطله النجاة لأنه لا يلزم من بطلان سداد ما سبق إلى حي في اللاتيات والنهي ثم تعقيبها بالثبت فقط  
وكذلك فاسد والجواب فلهذا معناه كونه نافية على قول الرازي **قوله** إن ابن عباس كان يرى أنه  
أقول ما ذهب إليه ابن عباس من أن العمل على ما هو أقرب إلى النية العقد على وجهه وهذا هو الذي  
المتأين أقول التراجع قال قد وقع في عهد عمر بن الخطاب لما لم يثبت إلى حكم السئلة فقال الخارجون إذا  
انقضى التنازل فقد وجب الفصل وقالت الأنصار إن الماء من الماء فقال على عليه السلام لعروا فيكون عليه الحد

والجواب لا يقيسون عليه ما عايناه من الماء إذا لم يتغير لونه من قديمه فإنه  
 الخ قوله يدل على ذلك جميع ما عايناه من الماء الذي لم يتغير لونه حيث قال في العمل  
 بغيره شيء والظن والماء من دون التحريك ومعلوم الماء من دون التحريك وبالحيلة الشرطية من غير  
 العلم لا العلم بالعدم انتهى بتحقيق الكلام في حديث الجوزين على وجه يندفع عنه ما هذا لا يرد ما فيهم  
 من ظاهر من عدم مطابقة الجواب للسؤال يكون على أحد وجهين **الأول** أن قوله لا يري أنه نفى العلم لا يري  
 من يقينه في الظن فكان لا يظن حاصله كالمعروف من الخبر **فإن الماء** حرم لطيف يسمع تحت الخاتم  
 ويقهر لكن العلم بوصوله مستغنى عن العلم بعدم وصوله للماء تحته وبما يخرج فيهم منه  
 أنه إذا طلق الرسول لم يبيح الأضحية فيكون الجواب شاملاً على السؤال ونماؤه وهذا هو الذي تأكدنا وجوه  
 فقوله على السلام في الحديث الثاني يحرك حتى يدخل الماء تحته يحول على الاحتجاب بوجوه الظن بوصول الماء  
 يكون في الجوزين دلالة على الحكيم للتكوين في كلام الأصحاب **الثاني** أن قوله لا يري بمعنى لا يعلم ولا يظن  
 العلم في اصطلاح الأخبار يطلق على أي شيء أطلقنا شيئاً حاصل الجواب أنه إذا علم أو ظن عدم وصول  
 الماء أخيراً وإذا الصورة الثالثة أعني صورة تلك حكمها يتقارر من الحديث الثاني في قوله حكيم حتى يدخل  
 الماء تحتها والتوارد بكسر السين والتخفيف بالدال واللام المقصود من شيء كالحلقة يتخذ من الغلظت وغيرها  
 "لبسة النساء في جودهن وتجايف بينهما بان الذي حلقة تامة بخلاف السوار ولعل على بعض إطلاق  
 الذراع على جميع اليد يتخذوا وأعلم أن بعض الأصحاب قد استفاد من حديث الجوزين وجوب إزالة الوسخ الكاين  
 تحت الظفر المانع من وصول الماء إلى ما تحتها إذا لم يكن في هذا الباطن واحتمل في المتن عدم وجوب إزالة لونه  
 ساقطة ولو وجب إزالة لونه لبقى حتى يذهب عليه والله أقول الدليل الأول هو الأول وأما الثاني فلا يخفى  
 ما فيه وبالحيلة فالأقوى هو عدم وجوب إزالة الاحتياط طمأناهما أن الأضحية يدخل في شقاق القول ونحوها  
 فالقول بوجوب إزالة إذا أمكن من غير قصد بإزالة الاحتياط وفي وجه **قوله** قال الشيخ إياه الله فيقول للوحي  
 الحق أجابني الشيخ حسن أقول أما الماء المستعمل في الوضوء فلا خلاف عندنا في أنه طاهر مطهر مطلقاً  
 وقد اتفقنا على ذلك جماعة من علماء الجهر وأما الفقهاء الأربعة والثالث من فهم في جعله طاهراً غير مطهر  
 وهذا القول نصيبه في قوله الجديد وأما ما صرح به في قوله القديمة فهو ما قلناه نحن وإنا ما لا نتفق

**قوله** وهذا الاستدلال صحيح وكذا الثاني واعلم انه لا خلاف بين اصحابنا في كون الماء المستعمل في رفع الجنابة طاهرا عند غلبته الجنب من نجاسته المتنجس ونحوه وكذا نقل العلامة قدس الله روحه الإجماع على جواز دفع النجس به وبغيره من ذكرى وقوع الجنابة فيه ولكن معظم الخلاف في جواز دفع النجس به ثانيا فقال الشيخان وابن باقر انه غير مانع للحدث وذهب شيخنا المرتضى وابن ابي عمير واكثر المتأخرين الى جواز دفعه به ثانيا استنادا الى حديثين الجوين وما روى في معناه اوله لعل هذا هو الاقوى واما استكمال المانع بقول الصادق عليه السلام في رواية ابن سنان الذي قيل به الثوب او يقتل به الرجل الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه فلو كان عند بعضه معتق الاستدانة بالجل على الكراهة واخرى بان المراجعة ما اذا كان في بدنه النجس لان ذلك المانع يكون مثله وقد نقل الإجماع على عدم جواز دفع الحدث به وسبقنا في الكلام فيه مفسدا ان شاء الله تعالى واعلم ان منه انما لا بد له على ما في المتن نعم يمكن ان يستلزم منها الدلالة على حكم ماء الوضوء بالطريق الاولى **قوله** قال الشيخ موثق وكذا الثاني والثالث صحيح والرابع موثق **قوله** قال الشيخ ايده الله ولا يخفى الترتيب **قوله** اه قد اردت على هذا الاستدلال بعض المعاصرين حيث قال يلزمه في هذا الاستدلال القول بعدم جواز تأخير الترتيب عن ازالة النجاسة او عن ازالة الصلاة وكلامهم المقتضى به احدا اقول هو ما دللنا عليه قدس سره انه اذا اردنا ازالة الصلاة يبقى به ازالة التلبس بها ولا شك انه في ذلك الوقت يجب عليه الوضوء وجوبا قويا واما ازالة النجاسة فلا بد له في هذا الاستدلال كالاخفى **قوله** ومن جهة الاستدلال ما اخبرني به الشيخ موثق واعلم اوله انه قد اطلقنا في وضوء الله عليهم على وجوب الموالاة ولكن اتفاقنا في تفسيرها فانه من قولنا لوجوبها بمعنى رعاية الجنابة ولا اخاف انهم اعترضوا على ذلك اقول قد هيلا كثيرا الى ان المسبطل الوضوء انما هو جفاف الجميع فلا يفي بطله على عضو من الأعضاء السابقة لم يطل الوضوء وذهب ابن الجبيل في قوله الله سبحانه الى اشتراط ابقاءه البلال على كل عضو الى مسح الرجلين الاضغرة وذهب المرتضى وابن ابي عمير الى ابطال الجنابة في جفاف العضو السابق على ارضيته واما الموالاة بمعنى المتابعة فقد اوجها الشيخان والمرتضى في المسحاح وضوءه قد اختلفوا في ان الاطلاق يحد للموالاة هل هو مطلق للوضوء ام هو موجب للاتم فقط اكثرهم على الاول وبعضهم على الثاني وفي بعض اشياء شيخنا الشهيد قدس سره رحمه الله تعالى قول ثالث جامع بين قول الموالاة وهو وجوب المتابعة اختيارا والعلية الجنابة اضطرارا لظاهر هذه الاقوال هو الاول من القول الاول وبذلك عليه اتفاق الاصحاب استنادا

بتعلقه بالفعل وان تعلق بالوصف فيحمل على التيقن فان ما خيفة والحق في الحديد واحدا في الحقيقة  
 واما من علم انه قد مضى الوجود وجوبه لان في الوضوء وقد ذكر هذا الوجه في الاستبصار بل انما انه هو  
 الاول ما ذكره هنا لان قوله عليه السلام هو تلك المنزلة يا باه **قوله** وكذلك ان نسي مسح راسه الى قوله **قوله**  
 على ذلك جميع وهذه الاحكام كلها ما اختلف فيها بين اصحابنا رضوان الله عليهم وقوله عليه السلام في  
 هذا الحديث ومسح راسه وجب يلزم على ما اذا اخذنا ذلك من قوله من اعطاه الطهارة والافلاستينا  
 غير ما ذكرنا في اخبار الحقيقة **قوله** وبهذا الاستصحاب ويمكن ان يقال ان عدم استقصاءه عليه السلام  
 بين ان يكون تدقيقه على الامضاء في هذا الحديث وسائر اخبار هذا الباب ما يشير بحاجتنا اخذ المألوكة  
 للمسح كما هو المشهور عن ابن الجبلة ولكن لما كان فقهاء الجمهور اربعة قد ذهبوا الى وجوب استيناء ماء  
 طيب للمسح كان مثل هذا الاطلاق مما يحتمل التيقن كما لا يخفى **قوله** وبهذا الاستصحاب والمورد قوله و  
 ليصل اعادة الصلاة **قوله** محمد بن الحسن صحيح وقوله عليه السلام اعادة الصلاة قال للفاضل التمسك وكان  
 المراد من فرغ من صلاة على ما مر مثله الا اعادة ولا يصح هذا الجمل على من ذكر بعد الجفاف بالكلية ان في غيره  
 ما لا يخفى **قوله** قال الشيخ ابي الله ويحري الانسان القول ويدل على جواز ذلك ايضا صحيح اقول اما عيات  
 المصطاب ثم قد اختلف في تعلقها على وجه منها ما ذكره شيخنا المحقق الشيخ على ادام الله علوه من ان  
 وقع موقع الحال من الاصبع والمقدم معناه فيكون حاصل المعنى الاكتفاء بوضع الاصبع على المقدمة عراقي  
 عرض الاصبع ولا يوجب الوضع طول بل يكفي الامتلاء واما المقدمة فمقدار عرض مقدار الاصبع طولا واما المسح  
 فيكون معناه يمسح بها مسحا وبالحيلة يكون موضع الحلائك انما هو في عرض المقدمة الذي مقداره طول الاصبع  
 ايضا واما طول المقدمة فلا تراعى في ان يكتفى منه المسح وفيه يخبر عن المقدمة بطول الاصبع ويمكن ان يدعى  
 ان ادع منه يسير ومنها ان يكون قوله مقدارا اصبع كناية عن مسح السطح والقبيل به لانه انما  
 دور عنه والى هذا اشار شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه حيث قال البيهقي باقتباسه من الامام جعفر بن محمد بن الجبير  
 لا يصح ان يكون مقدارا اصبع وليس كذلك بل التعبير بعدم امكان حمل الية المسح اقل من الاصبع و  
 ان جازا لا يقتصر في المسح بها على اقل من عرضها فالتمثيل بها من جهة كونها المسح لا معتد به بقدرها و  
 منها ان يروى كونا ما في شرح الكلب على هذا الكتاب والذي دعاهم على هذا هو كون ذكر مقداره الاصبع

كون مقداره

كون مقداره اقل للمسح لا يجوز ان يكون انقص منه مع ان المشهور هو الاكتفاء بالمسح وان كان اقل من مقدار  
 الاصبع والذي بان ان قوله عرضها اما ان يكون منصوبا على انه تمثيل للمقدار المضاف الى الاصبع فيكون  
 حاصله ان اقل المسح هو ما كان مقداره عرض الاصبع ولما ان يكون منصوبا على الطرفية لقوله يصعبا يعني ان  
 وضعه الاصبع حاله المسح يكون في عرض الرأس لا في طوله فيكون اشارته الى مغايرة الماسحين من جهة في العرض وان  
 جاز المسح في طول المقدم ويكون هذا القول من الشيخين نور الله ضروحيهما اشارته الى مذهب ثالث لان الصدوق  
 ذهب الى وجوب مقدار ثلاثة اصابع مضمومة والاكثر ذهبوا الى الاكتفاء بمسماه وان كان اقل من اصبع  
 والشيخان على ان اقل في المسح يكون مقداره عرض الاصبع كما ورد في الاخبار الكثيرة وهذا القول كما  
 صاحب الذكرى عن الشيخ الرازي في احكام القرآن ونظيره من الميل اليه ويظهر ارادة هذا المعنى من هذه  
 العبارة قوله ان مسح منه مقدار ثلاثة اصابع مضمومة اه والمراد من قوله ما دون الاصبع نصفه الاصبع والاقل  
 منه فقل المراد ما دون الاصبع حتى يحيط النطاق لما هو قوله باصبع وقوله لكن التمسك منعت منه ارادة  
 التمسك منعت ان يكون مقدار المسح اقل من مقداره عرض الاصبع واورده عليه ان في الاخبار المتقدمة وفي  
 هذا الخبر التمسك بصدد الكلام فيه اذا سمت بشي من ذلك او بشي من قديمك والشيء يصدق على  
 الاقل من مقدار الاصبع ومن ثم حمل على ارادة ان التمسك منعت من غير الاصبع والجواب انه في حمل ذلك  
 الشيء اليهم على ما هو مقدار الاصبع وان يدعى وجوده منبذ في كثير من الاخبار وقوله عليه السلام مسح على  
 النعلين المراد بهما النعل العربي والشرك هو سائر النعل فتدقق في هذا الحديث شيخنا الشهيد قدس الله  
 روحه على عدم وجود استيعاب طوله لا يوجب عرضا وقد تقدم ان العلامة طاب ثراه ان  
 الاصابع على وجوب الاستيعاب طوله لا يوجب الاستيعاب ان الطول هو التخييل فيها للمسح لا المسح وحده  
 فتأمل الآية المطلقة عليه وعارضه بعض الاعلام بان التخييل في الرواية انما هو للمسح لا للمسح ويؤيده  
 انه عليه السلام لم يبين الاطلاق في مسح الرأس وبينه في مسح الرجلين وما ذاك الا للتفاوت بينهما ولهذا  
 الرواية في الكافي صددها ايضا اقول ما ذكر في معرض المعارضة قوي الا ان اطلاق الآية والاخبار وقوله  
 عليه السلام هنا ولا تغفل ذلك تحت الشك يوضح ما ذكره الشهيد وبينا ان المراد بالشرك  
 ما يعتقد في عرض القدم على الكعبين المشهور كما روى في كتاب المزارعة والمسافات من

تربا من منع الماء بحبس الماء عما بعده بمقدار احتياجه للزرع والمقدار الشراك والتج حتى يصل الى الكعب  
فانه يبيع في ان مقداره الشراك في عرض القدم تحت الكعب فاذا لم يستطع ذلك على ان الاستيعاب الطويل غير  
واجب ويؤيد اصل ايضا وبذلك هذا الحديث ايضا على ما ذهب اليه العلامة في تحقيق الكعب وقد حققنا  
الكلام في هذا المقام فيها قدم فارجع اليه ومن قوله عليه السلام ما بين كعبيك استبدل به ذبيبا مستأ  
المعبر من عدم وجوب احوال الكعبين في المسح ولما ذهب الغاضل الى وجوب اجاب عنه بان هذا يقتضي ان  
يقتضي من البذل اكثر لك لخذى ما بين واحد الى عشرة فان الواجب ان يكون الاول الاوى يقول الكعب لانه  
ان لم يكن اسما له فيكون وجوبه من باب المقدرة **قوله** ويدل عليه ايضا صحيح لان ما بين عبي من اجتهاد  
العبادة على يقين ما يقتضيه من ان العلامة قال بقاء المرفق في كفاي الحائضين ما بين عبي على  
عبد الله عليه السلام فيكون صحيحا ايضا والمراد برفع الهامة تخفيفا عن محل المسح الى القدم لانها عنده الى  
فوق بقرينة قوله عليه السلام بقدمه يدخل اصبعه ويجوز قوله بذكر الخاء ونصب الاصبع بالمفعولية فيها  
ونفعه بالفاعلية وقد استفيد منه المعنى من المسح منكوا **قوله** واخبرني الشيخ بحديث وما ذكره الشيخ  
وه في اوله دليل ظاهر على انه يرى عدم الاجتزاء بالاصبع لو لم يكن ضرورة ويمكن ان يقال مراده ان  
الضرورة لرفع الكراهة لا لرفع الحرمة لانه لا يجب رفع الهامة ليقدر تمكننا تا من المسح على الارض **قوله** واما  
ما دعاه سعد بحديث وما بعد صحيح والثالث حسن فقول الشيخ طاب ثراه مثل ما ذكره في الخبر الاول سواء را  
بالقول الثاني وهو التقية **قوله** واما الخبر الذي رواه محمد بن يعقوب صحيح وقوله الى القدم اما يدل من قوله  
الى الكعبين او عطف بيان له وبه احتج في لف من جانب القائلين بعدم الاجتزاء في مسح الارض والجلبين باصبع  
واحدة بعد ما نسب الاجتزاء به فيها الى الشرح وهو يقتضي وقوع الخلاف بين اصحابنا في القولين ايضا ولا ينافيه  
الإجماع المقول في الكتابين ان وجود الماء لا يمنع في انعقاد الإجماع عندنا وقد ظن بعض اصحابنا ان استدلال المطالب  
بذلك الحديث انما هو من جانب الشيخ وابن بابويه على عدم الاجتزاء في مسح الارض باقل من ثلاث اصابع فاعتبر  
عليه بانه لا دلالة في ذلك الحديث على المنع بوجوه ولو قال بطل ما قاله في التاويل ان التاويل على  
الكراهة كانا اولي اولى من الحقيقة حتى يكون مثل المثل **قوله** ما رواه احمد ضعيف وتاويله جميل  
لا يجوز لاحد ان يجعل موضع المسح او في لفظ ثراه ونحو الفة الامر لا يجوز في قول المؤلف في

للمعنى عدم الجواز لعدم الاجزاء ويمكن الاستدلال له بان الفعل عوض المسح بدعة وقد يعلم ما في البنية  
وان اريد المسح في الوضوء الذي يرفع الفضل فيه موضع المسح ويكتفى به في الدخول في الواجب والشافعي يمكن  
الاثبات بالاية الدالة على ان الدخول في الصلوة متوقف على الوضوء المأمور به انتهى وهو كما ترى من التاويل  
وعلم الورد على الشيخ **قوله** ويدل على ذلك بحديث وقوله عليه السلام ما قبل الله صلاة لعل فيه  
اشارة الى انها مجزئة لكن لا يتربى على فعلها ثواب ويكون فائدة اسقاط القضاء لان من فعله من الخالفين  
يعتقدون انه واجب فيكون من باب معاملتهم التي ورد فيها عاملهم بما دانوا به انفسهم ومن ثم لو  
استبعدوا الخالف لم يجب عليه اعادة الصلاة ونحوها من العبادات التي اوقعا على الشرايط الواردة في ذاتهم  
القاسية لكن الحق ان الخلاف بين اصحابنا ضرورة ان الله عليهم واقع في ان سقوط قضاء العبادات في ماله  
الاستيعار على هو كون عباداتهم الواقعة في منجزهم مجزئة بمعنى انها سقطت للقضاء وانما  
من الله تعالى عليهم عند الاستيعار برفع القضاء عنهم الى كل ذهب جماعة من اصحابنا واكثر اخبارنا الى  
القول الثاني وهو الفضل بقوط القضاء كما تقتضي الكفاية عند دخولهم في الاسلام برفع وجوب القضاء  
ايضا **قوله** واخبرني الشيخ بصحيح والضمير في قوله عليه السلام فضلة راجع الى الفضل المدلول عليه بالفعل  
فان ابقى على صمدية فضله فيصير بالمصداق ومعناه ح وعملت الفضل اي فعلته وان جعل معنى العفو  
للفضل فالضمير منصوب على المفعول به وقوله عليه السلام فان بالاك غسله قد مضى تحقيق معناه و  
الحاصل انه يجوز ان يكون الفضل للتطيف واقعا عقب المسح المفروض وحيث ان المسح احي  
فيل على جواز تثنية المسح ولا قابل به ويحتمل ان يكون الفضل واقعا قبل المسح المفروض فيدل على جواز  
الامتنان بالحوالات بمعنى التابغة الا ان يقال ان الحوالات لا تقتضي غسل الرجلين في الاشارة خصوصا  
اذا منع فيه والظاهر من سوق الكلام هو المعنى الاول ويحتمل قوله عليه السلام ليكون اخر ذلك المفروض  
على ان مثا للفرغ من كماله صاحب مشرق الشمس في حواشيه على ذلك الكتاب رفع فقول بعض المتأخرين  
بان فيه دلالة على جواز المسح على الرجل المبلولة غير مستقيم لان المسح المفروض انما هو الاول وقد دخل اليبال  
في هذا الحديث وجه اخر لا يدعيه شيء مما قيل ولعل صاحبنا في ذكره ايضا وهو ان معنى قوله عليه السلام  
ابدا المسح على الرجلين اسمها فان لم يتمكن منه حال التقية واضطربت الى الفضل فيمكن المسح

رعاية للثبته وإتينا بالمرزوق بعد على أنه قد تقدم ذهاب بعض المخالفين إلى وجه الجمع بين الفصل  
والسج زعمهم أوفيه جعلا بين القرآن والسنة **قوله** فالجواب للقدم يدل عليه قولنا بما يدل عليه واحد  
من الجمع بين السابقين لأعلى كل احتمالين **قوله** محمد بن الحسن بن علي وفي الاستبصار كما هنا عن عبد الله بن  
المنبج والوجه في كتب الرجال المنبج بن عبد الله وسبق في أيضا في باب لا بأس جرت المعايير سند في المنبج  
بن عبد الله عن الحسين بن علي بن ذكر النجاشي أنه سنده بن عبد الله صحيح الحديث له كتابا بنوادر وعنه  
محمد بن الحسن الصفار وقال العلامة طاب ثراه في النهاية الأولى أنه ثقة وعنه فيكون فاضلا من بعض  
التابعين ولا ينافي في وثيقته قول الشيخ في الاستبصار بعدنا ويل هذا الحديث على أن دعاء هذا الخبر  
كلهم عامة كونه إلى الزيدية لأنه لا يجوز أن يكون هذا الوصف باعتبار الحسين بن علي فإنه عامي ثقة و  
باعتبار عمر بن خالد فإنه زيدى يرى تقديم الباب للوجه على إتمام المسألة الفرقانية ويؤيد أن الصفا  
ليس من العامة ولا الزيدية وقال صاحب المداين طاب ثراه في حاشي كتاب الاستبصار المنبج قال له عليه السلام  
وعبد كان لفظة ابن وقعت هنا زائدة فانه الذي وعنه الصفار ولم يجد في الرجال عبيد الله بن الحسين  
الزبي وحكاى في قوله فاستثنى في النهاية في حديث التواتر أنه كان يسن محمد بن ذلك الاستثناء أن  
الترك وهو اتفاق من الأسنان أي يروى عليها وأما ما رواه الشيخ طاب ثراه فقال شيخنا الخضر عا دلم  
سلامته في عمل على الثبته نظر الأولى على أن ذلك قيل نزول أير المسح أول وجه النظر في الثبته  
غير جازع على النبي صلى الله عليه وآله في تعليم الأحكام وإن جازع على الأئمة صلوات الله عليهم والوجه  
أن الثبته هنا إنما وردت في نقل الأئمة عليهم السلام لا في فعل النبي صلوات الله عليهم وآله وما ذكره  
من قوله ولا إلى أهله لا يجوز من وجه فانه قد نقل أن هذا كان هو السبب في استنباء الحكم على المخالفين  
كان أن المشرع قبل نزول الآية هو الفصل ثم نزلت الآية ناسخة له فزادوا تطبيق الآية على ما كان يفعل على  
الله عليه وآله من الفصل فكانوا الوجه السابق في الآية وتكلفا فاية التكلف وكان في حقه منه الذي  
اعمالهم عن حكم هذه المسئلة ونحوها هو أنهم أخذوا الحكم من عيون كدته كذا في حديثه وإيضا في بعض  
وتروا العين الصادقة الذين يقولون روى عننا عن جابر عن أبيه **قوله** فيجعل بينه وبين وضوءه  
همله أقول إنا نرى أن ذلك الفصل للتنظيف فلا يجتمع إلى الصب والمروءة إلا أن يكون مراده أنه لا ي

حتى لا يكون في القصة مشابهة للذين فيهما تابع بعض العوام من حيث لا يشعرون وتباعه من نفسه  
ليل الناس منه وأخذهم في غيبته وقد روي أنه صلى الله عليه وآله عليه وآله يقول ما أضع المهرم **قوله** ويدل على ذلك  
مؤثق وقد تقدم الكلام فيه **قوله** فالذي يدل على ذلك الآية أقول اعترض عليه بأن الواو لا تقيد بالترتيب  
على المشهور بين النحاة والأصوليين أقول يجوز أن يكون هذا الكلام من الشيخ للرد على من قال بأنه قيد  
الترتيب من علماء المخالفين ومع هذا قال بعدم وجوب الترتيب في أعضاء الوضوء أما كلها أو بعضها وكيف  
**قوله** وهذا لا يرد عليه أخيرا بيان النجدة على من لم يقل أيضا للترتيب عنهم **قوله** بدلالة الفاء أنه قد يرد  
الاعتراض على هذا الاستدلال من وجهين أحدهما أن في فاقة الفاء الترتيب خلافا بين النحاة فضلا عن مخالفا  
الاعتقاد قال العلامة الفاء لا تقيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله أن الواو تقيد الترتيب غير صحيح وقد لا  
بقوله تعالى أهلكنا ما جاءها باسنا يا ذاوهم قايون وأجيب بأن اللعين أريدنا أهلكها أو أهلكها  
للتريق الذي وثابها أنه قد نضر جماعة من النحاة على أن الفاء التي تقيد التعقيب إنما هي العاطفة لا  
الجزائية وقاعدة الجزائية ربط الجزء بالشرط وثالثها أنه لو سلم أن مثل هذه الفاء تقيد التعقيب  
لكن المراد بتعقيب الجزء بالشرط وهو صحيح ما يجمع المتعاطفات فكأنه قال إذا قمتم إلى الصلاة فاطمروا هذه  
الأعضاء ولا يبين من تعقيب المجموع وهو يقتضي جزء على جزء لأن المذهب المشهور بين النحاة أن الجزء إذا كان  
قد وقع فيه المتعاطفات يكون الجمع هو الجزء لا الأول وحده وذهب بعضهم إلى أن الجزء أرح هو الأول  
وما بعده معطوف عليه فيلزم تعقيب عمل الوجه وتقدمه على غيره وأما الترتيب بين المتعاطفات فلا يملك  
عليه وكان الشيخ قد نطق بهذا فافاض إلى قوله وإذا ثبت أن البدء بالوضوء ويرد على هذا أيضا أن  
أباحينه وما لا لا يجوز أن الترتيب أصلا حتى أن الصور الجزئية عندهم بهجة وعشرون صورة وأما  
الشافعي وأحمد فهم إنما يقولون بالترتيب بين الوجه ومجموع اليدين والرجلين ومجموع الأصابع  
هذا الاستدلال لا يفي بما هو إلا أن يكون مراد الشيخ قد دل الله بوجه إثبات ذلك القدر من الترتيب ويكون  
الاستدلال على تمامه من السنة والجرى عن هذه الاعتراضات أما عن الأول فيان خلاف الفاء لا يقتضي في  
مخالفة أقوال أصحاب النجاة وأهل الأصول وأما عن الثاني فيان قول بعض النحاة أن فاء الجزء لا تقيد التعقيب  
مرادهم بأن التعقيب قد يستفيد من غيرها وهو من ترتيب الجزء على الشرط حتى لو لم يكن الفاء موجبة في

الكلام كان ذلك الترتيب باقيا كما لم يغير دخول الفاء قد كان ذلك الرتب ووطد ذلك الترتيب خبرا على  
 ان ذلك الترتيب واقع بر ما فالقاء مفيدة له في الجملة واما من الثالث فهو انه يمكن ان يكون انما قصد  
 الرد على مذهب ابي حنيفة واما له حيث ان مذهبهم هو العدة فيما بينهم وهو القتل والنسب والميراث واليكل  
 الاصطاح والاعصار لانه مذهب سلاطينهم واهل الشوكه منهم كما هو الجارى في هذه الاعصار وافادته  
 هذا على تقدير كون الجواهر اول وما بعده من المتعاطفات معطوفة عليه ظاهر واما على القول بان المجموع  
 هو الجواهر فوجبه الدلالة هو اننا نقول ان العبادات ظاهريه شرعية يتوقف على النقل في جزئياتها وكلياتها  
 وليست مثل ما يجرى في مجاورات الناس مثل قولهم اذا جازك زيد فاعطه واما من وطد ونحو ذلك والآخر  
 في الآية هو تقديم الوجه وتقديمه يخرج عن العدة بيقين كجملات تقديم غيره ويجيب العلة في اثنين ويطرح الشك  
 فيه **قوله** ابدع بما بدا لله به قال شيخنا البهائي قدس سره في هذا الدليل لما يدل على الترتيب الذي في  
 اليد الشافعي على الترتيب المختص بالامامة ويحيط بالبال انه لا يدرك عليه ايضا بل انما يدرك على جوبه لا بد  
 بالوجه واما الترتيب بينه وبين بقية الائمة فلا خلاف انما دل على الاستدلال بما بدا لله به لاهل التقية  
 بما نحن والتكليف بما لث وهذا ظاهر واما الاستدلال الاضافي فيجوز ومن يرام الاستدلال فليضد اليك  
 القول بالفضل قول وقد ادعى عليه الاعتراض ايضا من جهات احدهما ان هذا التكليف لا يقتضي تميزا لكونه  
 المستدلال للمواو والمبتدأ للمنسوب اليه كما ينبغي فيما نحن فيه وثانها ان ظاهر العهد في هذا المقام هو  
 الابتداء بالفضل لان الصحابة سألوا النبي صلى الله عليه واله بانها بهذا فقال ابتداء واما ما بدا لله به وال جواب  
 انما عن الاول فان المراد بالابتداء القول بالفضل والشيء خارج عنها لانها قصد وظاهر فلا يبعد عليها  
 لفظ الابتداء واما عن الثاني فما من باب مخصص العلة فكذلك صلى الله عليه واله قال ابتداء واما ما بدا لله به  
 سبحانه بهذا **قوله** وكان ذلك لفظهم قال المولى المسترعى طاب ثراه يشكك في ان العموم من الكيفية  
 والانواع في الفعل لا محال في اذ ليس مدلول قولنا اصوب الا وقع ضربا لا اوجده جميع اغناء الضمير نعم بغيره  
 فالعمل المنفي لانه في قوة التوكيد في سياق المنفي فيفيد العموم والجواب انه ليس المراد من العموم ارادة  
 بالنظر في جهة واحد بل المراد لكل واحد ما يناسب من القول او الفعل مع ان الايجاب قد يفيد العموم عندنا  
 الترتيب كقول ابن عباس يرمي من جراحة **قوله** قلنا بين الامرين فرق حاصل الفرق ان المراد في الآية المبتدأ

لا كيفية الابتداء وبما في المثال اما كيفية الضمير او التي فتكون الكيفية في الاولى مطلقة وفي الثانية  
 مقيدة بما وقع على عمر وكان هذا من حاصل الجواب **قوله** ما اخرج به الشيخ صحيح والمولد المتابعة قبل المتابعة  
 فافعال على حذف المضاف اى جعل بعضنا تابعا لآخر متوقفا وبما في الجملة فالمراد منه الترتيب لا المتابعة بل معنى  
 للترتيب بين بعضها ثنائيات الله عليهم وقوله تعلقا من فروع اما على الحالية من فاعل يقدم او على الاستتار  
 كما في قوله وقال لا يدعهم اسواتها وانما جوبه بان الشرعية المقدسة فيمنع عن جمهور الخلق كما اتسع  
 جزم لا كثر بتدخل الشايعار معناه وقد جوزه الكفا في ان التقدير عند ان تكثر بتدخل الجنة وما ذهب  
 اليه الكفا في الاطلاق من كونه كاهناته في كتب الفقه وفي شرحنا على شرح الجاهي لكافية ابن الجاهي وفي قوله عليه  
 السلام تعلقا ما امرت اشعار بان الواو قيد الترتيب وقوله ابدع بما بدا لله به يجوز ان يكون اشارة الى  
 خصوص هذا الحكم ويجوز ان يكون اشارة الى قاعدة كلية وان كمالا بالله به في جميع الاحكام والامور التي في  
 الابتداء به ولعل هذا هو المظهر **قوله** واخرج في الشيخ صحيح وكذا الثاني والثالث وقوله عليه السلام في الحديث  
 الثاني ويشل اليمين بحول على ما اذ لم يكن قد فعلها كما يتفاد من تغيير العبادة في قوله يفعل ويعيد  
 او افضل اليمين بفعلها ولا يجب عليها الاعادة مثل الليار كما هو المشهور لان الترتيب حاصل بذلك وقد  
 فهم بعضهم بطلان لوقوعه في غير عمله وهو بعيد واما جوبه في بصير الا في فسمع الكلام في تاويل ان الله  
 تعالى **قوله** والذي يدل على ذلك موثق والى داود هو سليمان بن سفيان المشرق على بن ابراهيم مجهول بضم  
**قوله** سعد بن محمد وابوقحادة هو على بن محمد بن حفص فقال في تاويله شيئا المعاصر ادام الله ايام سلمته  
 ان يمكن ان يكون الوجود بمعنى الفعل على اطلاقه اللغوي بل هو اللفظ لان الوجود في اطلاق الشرع حقيقة في  
 الكل فاطلاقه على البعض محال فليس هو الذي انظر الى الشرع من اللغوي فكونه حقيقة لغوية يرجح هذا  
 الجواب ان هو بعيد والاولى حمل هذا الخبر مما روى في معناه على النقيضة كما سبق من ان المنهيه المشرود  
 بينهم هو عدم وجوب الترتيب **قوله** والذي يدل على ذلك موثق وقوله فاعده على الاين في بعض النسخ فاعمل  
 على الاين وعلى هذا في المعقظا لم يكن قد فعل اليمين واما على ما في اصل المتن فيمكن تاويله اما  
 حمل الادة في اليمين على الاحتياط او على اصل الفعل بجان المشاكلة **قوله** على بن ابراهيم حسن وقوله عليه  
 السلام اتبع وصورك بعض بعضا فاما استدلال به على وجوب الموالاة بمعنى المتابعة والجواب عنه انه بيان

للترتيب الثاني بان كانتهم في ذلك الحديث واحتمال كونه كلاما مستأنفا بعد مجيء الحسين بمجمل وقوله  
عليه السلام تمام الوضوء يمكن ان يكون تعليلا للجزء الاول والمجزئين معا ايضا لان الترتيب شرط  
في الوضوء من تمامته **قوله** قال الشيخ ابي الله ومن كان حاله على حال الوضوء الى قوله يبدل على ذلك صحيح  
وقوله عرض لظن او توهم او رده عليه ان الظن والتوهم ليس لهما ذكر في الاخبار والاشياء لا يجدانه في صور التوهم  
لا يبيح شيء حيث ان الفعل هو التراجع ولذلك لم يذكر الاحكام المشكوك فيها ويمكن ان يقال ان الظن داخل  
في هذا الحكم من باب لا ولونه وان المراد من التوهم الشك فان الفرق بينهما من جديد بل ولا يجدانه في صور الظن  
ايضا عليه كما هو الوارد في كثير من الموارد وقوله وجوب عليه اعادة الوضوء المراد به الاعادة من الموضع الذي حصل  
مع الترتيب وقوله عليه السلام وعلى جميع ما شككت فيه آه دال على اجماع علماء اهل البيت رضي الله عنهم  
من وجوب الايتان على العضو المشكوك فيه وفيما بعده وقوله عليه السلام فاذا فتن من الوضوء دال على ما ذهب  
الاكثر من ان الشك الذي لا يعتبر حكمه هنا هو الواقع بعد ان يدخل التوهم في حالة اخرى وقال بعضهم  
حده هنا الفراغ من الوضوء وان لم يدخل حالة اخرى وهذا هو الاول وقوله عليه السلام هنا وفرت من الوضوء  
الظان عطف بيان لما قبله ويحيى ان يكون الواو فيه بمعنى او فيكون كل منهما معتبرا في عدم اعتبار الشك في  
عليه السلام فان شككت في مسح راسك او يجب حمل على حصول هذه الشك بعد الفراغ وجب المسح على الرأس القدر  
محمدا على الاستقبال وقوله قال تعاداه لا يبطله فيما نحن فيه عطف على بعض الشك في الوضوء كما ان كان جزءا  
من الجزء ذكر استطراداً مع كونه للناسبة في الجملة وقوله عليه السلام مسح على السطح من الاستحباب  
الاجماع لوقوعه بعد الفراغ وقوله فاعاد عليها اي على بعض المذاهب وبعض الجهد المراد به الاعادة عليها وعلى  
ما عدها ملحقا بحصول الترتيب الواجبا جماعا وقد اقرت بان الجهد مطالب به في تفصيل ذكره ههنا  
قال اذا بقي موضع من المضاء التي عليها لم يكن بآه فان كان دون حصة التيمم عليها وصلى  
وان كانت اوسع اعاد على العضو وما بعده ان لم يكن قد جفت ما قبلها وان كان قد جفت ابتداء الظن  
وذكر انه روى في التيمم ابن عبيد عن زاذان عن ابي جعفر عليه السلام وابن منصور عن زاذان عن ابي  
ومن حديث ابي امامة عن النبي صلى الله عليه واله وكان تفصيله هذا اليق بما حاث الوضوء الذي لم يترك  
فيه رعاية الجفاف بعده وقيل للضمير في علمها يرجع الى الغسل والصلوة وما في الكافي في ترتيب الاول

قوله عليه السلام مسح على السطح من الاستحباب  
الاجماع لوقوعه بعد الفراغ وقوله فاعاد عليها اي على بعض المذاهب وبعض الجهد المراد به الاعادة عليها وعلى ما عدها ملحقا بحصول الترتيب الواجبا جماعا وقد اقرت بان الجهد مطالب به في تفصيل ذكره ههنا

في رجب

قوله رجع فاعاد عليه السلام يبدل قوله رجع فاعاد عليها وقوله عليه السلام ما لم يجيب بآه فيتم لقوله وان زاده  
وبه آله مسح عليه وهو صحيح في المسح عليه في صورة يقين تركه بدون الايتان على ما بعده حتى يحصل الترتيب المشهور  
بين الاحباب اذ قد يكون هذا المتروك في الجائز الايمن ولكن بناء على هذا الاول والايتان عليه وعلى ما بعده و  
سابقا انشاء الله تعالى في باب الغسل ان الدليل انما قام على الترتيب بين غسل الرأس والجانبين واماها فلا  
دليل صريح بالترتيب بينهما فيكون هذا الحديث ما يعاون على عدم وجوب الترتيب بينهما ويستفاد منه ايضا ان  
الجهان على العنصرين شرط في الغسل بل سقى المسح سبلة الماء كان فيه والاشياء الصحيحة والاشياء الفاسدة  
هذا يقرى قوله من قال بان المسح والغسل مما يتعاضدان في الجملة وان النسبة بينهما العنصرين والخصم من رجع  
الايتان الكلي وقد تقدم الكلام فيه مفصلا وقوله عليه السلام فان دخلت الشك آه تاما قد وقع للمولى التستر  
نقله ضريح المناقاة بينه وبين قوله سابقا مسح بها عليه وقال ان الجمع بينهما يحتاج الى بيان فظهر وتأمل  
اقول والجمع هو ان هذا محمول على عدم اصابة البلة كما هو الظاهر من وجوبه فلا يجوز له قطع الصلاة لتدارك  
فعل مندب بل الدليل يدل عليه الاول محمول على ان كان واجبا للبلة **قوله** واخبرني الشيخ مثنى وعبد  
الكريم هوان صالح الخشعي وهو فاضل جليل وثقة النجاشي والضمير في قوله في غير وان كان ظاهره الوجع  
الى الشئ لكنه غير منطبق على قولنا عد الاحباب فيجوز جاعا الى الوضوء وان كان ماسيا في فبايحكام السهرورد  
خير ورواه محمد بن مسلم ما يؤيد الاول وقوله عليه السلام اذا كنت في شئ لم تجز كما شئت عن المراد بالجملة الاخرى  
الفراغ من الوضوء تكون هذه الجملة سببية لكون المراد من قوله وقد دخلت في غير الفراغ من الوضوء وانما هو  
اعتم منه على بارهيم حسن قوله عليه السلام تاخذ من حيثك شامل لما حاذى اليه منها ولما خرج منه فان  
الكلمة حتى لو نادت على العنق فان الحكم بكراهة ان لا يخرج من كونه منها وفيه جماعة بالاول لا  
وجله يتقدمه وقوله عليه السلام تفصح راسك يعنى مع الرجلين كما تقدم في الاخبار وافق الى اس  
بالذكر لانه الواجب بالامانة حيث انه من المنق **قوله** محمد بن علي صحيح وكذلك طريق الشيخ في ان يكون  
صحيح ايضا **قوله** الحسين مثنى وهو صحيح فان مناط عدم قبول الشك هو الفراغ من الوضوء **قوله** عنه  
عن عثمان مثنى وانما كان عليه اعادة الوضوء باعتبار حصول الجفاف اذ مع الايتان بالصلة لا يفتقر وطوبى  
على الاعضاء وقيل يجوز ان يراد باعادة الوضوء اعادة العضو المشكوك فيه وما بعده بجواب **قوله** عنه

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

منامای قرین

كتاب الفاضل القضاة

کفری و ایمانی و روزه  
که بر او است و فلاحیه  
لا اقبال و اسلام

في يومين النفس والعيني

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, written on aged paper. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines, starting from the top left and moving downwards. The script is cursive and somewhat faded, characteristic of older manuscripts. The lines contain various words and phrases, some of which appear to be names or titles, possibly related to a library or collection. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

الطهارة

as@

ما يدل عليه ذهب سيد المرتضى قدس الله روحه الى انه يحرم على الزوج منها الاستمتاع بما بين منقحها  
وربكتها وواضحة عليه اهل المذهب سوى احمد بن حنبل وهو موجود في صحيحه الخلق ويمكن حملها ثانيا على الكراهة  
والحرى على التقية واتا الاعتزال للمأوربه في الآية فلا هو معيا باقتطاع الخيض او بالفضل فيه خلافا بين  
الامة واكثر اصحابنا على الاول لكن قالوا بكونه الوطى قبل الفل وان غلبت الشهوة ولم يزل فحيا استحبابا  
ثم يطأها وذهب الصديق نور الله ضريحه الى الثاني فانه قال تحريم وطأها قبل الفل الأدب طين الاول ان  
يكون الرجل شبقا والثاني ان يغسل فرجا وذهب الشيخ ابو علي الطوسي رحمه الله الى ان وطأها مشربطان يتقانا او  
تغسل فرجها واتا اصحاب المذهب الاربعه سوى ابو حنيفة فعلى تحريم الوطى قبل الفل وانما هو فقد ذهب الى الحل  
وطأها قبل الفل ان اقتطع الدم لاكثر الجفص وتحريمه ان اقتطع لدون ذلك واجمع العلامة في نه على المشهور  
بما تقدمت من الامة من تخصيص الامر بالاعتزال بوقت الحيض ووضع الجفص وانما يكون موضع الرفع وجود التقية  
عنه فيبقى التحريم بما تقتضيه قواة التحصيف في يطهر وجاز ان يحمل المتقيل في قوله تعالى فاذا نظفتم  
على الفعل كما تقول مطعنت الطعام اى طعمت او يكون المراد به غسل الفرج هذا كلامه ولحق ان الآية تجل  
الدلالة بالنظر الى الحكمين والاوليهما الرجوع الى الروايات وهي وان كانت تخالفه لان الروايات المشتملة  
على التي يمكن حملها على التقية ثانيا وعلى الكراهة اخرى قوله والذي يدل على ذلك من جهة المستموت وغيره  
دلالة على كون الفل المستحبة من الزندان وفي بعض الاخبار الى المرافقين وبه قال الجعفي لوجوده في صحيح ابن  
بطين ووجه الجمع ما تقدم من الحمل على الغفلة والاضحية وقوله عليه السلام وتوضأ من ماء الصلاة مما لم يقبل  
به احدنا نعم سياتي ان الشيخ طاب ثراه يحمله على الندب والاستحباب ولم يأت به ايضا على ذلك للحال حدث  
سوى المولى للسترى من المتأخرين وكان الشيخ رحمه الله تأويل الخبر وان كان على وجه لا يقتضيه كما هو عاده في  
تاويل كثير من الاخبار حتى لا يلزم طرح الخبر وتلك العلل من جميع الوجه والاولى في تأويله هو الحمل على التقية  
فان المشهور بين الجمهور هو استحباب الوضوء قبل الجنابة وقال شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ حسن قدس الله روحه  
وما قاله شيخنا المحقق يعقوب بن الميرزا محمد صاحب كتاب الوفاة من الحمل على تسليمه من المرفق كما يقبل الصلاة  
لأنه لو لم يباحه لولا قوله غسل كنيك لان التمسيد ليس بالمعبد ويجعل ان يواد بالوضوء الاستحباب و  
الاطلاق عليه واقع في الاخبار وفي بعضها ايضا دلالة على الاستحباب قبل الفل كما سياتي في خبر محمد بن مسلم

هذا الخبر  
في صحيح ابن  
بطين

ولا ينافي ما تقدم

ولا ينافي ما تقدم قوله وهو الصلاة فان الاستحباب قد ينافي الى الصلاة هذا كلامه ولا يخفى ما فيه من البعد  
وعلم ان شيخنا المعاصر ادام الله ايامه قد استدل من هذا الحديث على وجوب غسل الجنابة لنفسه والجماع عنه  
مثل الجواب المتقدم مما روي في معناه لان المراد استعلام كيفية غسل الجنابة لان المراد الاستعلام عن وجوب  
الغسل عقب الجنابة وعدم وجوب قوله واخبرني الشيخ عوف وقوله عليه السلام واجب في السفر والحضر فاستدل  
به على ما صدق نور الله ضريحه من وجوب غسل الجمعة واليه ذهب جماعة من المتأخرين والمشهور هو الاستحباب  
حالا للوجوب في هذا وامشالا على كذا الاستحباب خصوصا هذا الحديث حيث اطلق فيه لفظ الوجوب على اليسر بقا  
اجماعا وسياتي تمام الكلام فيه بعد ان شاء الله تعالى وان الاول هو القول بالوجوب لظواهر الاخبار دلالة  
عليه وما روي في بعضه الاستحباب على الاصح من جهة والاحوط في مثل هذا عدم التعرض للوجوب من الوجوب  
الاستحباب بل يكفي فيه بقصد العزيمة والامثال الامور اشاع حيث ان الاخبار هنا متعارضة في الدلالة على  
الحكمين وقوله عليه السلام لقلة الماء انظر الى بيان لوجه الحكمة في سقوط هذا الفصل في النساء في السفر لانه  
منظرة للشقة من جهة قلة الماء فيطرد الحكم في الواسع التي يكون الماء فيها كثيرا في السفر كالحكمة في قصر العباد  
وسقوطها في الانسداد في المشقة والتعبي حيث اطرد الحكم هناك وان انتقلت الحكمة لان قواعد العبادات  
وعقدها كليات لا جزئيات لعدم ضبطها واختلاف بعض الافاضل ان يكون قوله عليه السلام لقلة الماء فقيتيد  
للخصه فلو كان الماء كثيرا انتقلت الخصه وثبت علم من الفل كالرجال وهو الذي فهم الصدوق طاب ثراه  
حيث ذهب الى وجوب غسل الرجال والنساء في السفر والمحضر لانه رخص للنساء في السفر لقلة الماء وفي الكافي هكذا  
الآية رخص للنساء في السفر وقلة الماء وهو محتمل لان يكون المراد منه الغلة في السفر فيجمع الروايات ويحوز  
ان يكون المراد منه رخصة اخرى نعم الخبر ايضا اذا كان الماء فيه قليلا فلا يستحب لمن المبالغة في تحصيل  
الماء فيفضل كما يستحب للرجال فيه ولا يجزئ لمن كاييب على الرجال طلب الماء في الحضر على القول بوجوب هذا  
الفل ولعل الاول هو الاظهر قوله وقوله عليه السلام فان لم يجد الماء الا في البحر فامسك من الماء  
ولم يجدوا في الحرة وهذا هو الحكم المتوسط المشهور بين الاصحاب ونقل عن ابن الجنيب وابن ابي عمير انهما  
بين المتوسط والكثير في وجوب ثلاثة اشغال وبه جزم صاحب المعية حيث قال الذي ظهر لي انه ان ظهر  
الدم على الكف فوجب ثلاثة اشغال وان لم يظهر لم يكن عليه غسل وكان عليه الوضوء لكل صلاة واليه

المراد بالشيخ  
هذا الوضع  
وهو من جنس العلة  
وهو ان لا يكون  
مؤثرا في الحكم  
بل هو من جنس  
العلل

ذهب الحق صاحب المدارك قدّر الله ضريحه تعالى على إطلاق بعض الأخبار الصحيحة مع أن قواعد عمل المطلق  
على التقيد وهذا الحديث رواه في الكافي أيضا ورواه الصدوق إلا أنه اسقط منه قوله عليه الفضل كل يوم مرة  
والعجبان ذلك للحق لما نقل دلائل المشهور وأما وجهها لم ينقل هذا الحديث مع حواشيه في الدلالة على  
ولا يمكن أن يقال إن الباعث على تركه عدم محتمل لأن الأخبار الموثقة مما جعلوها دلائل على أكثر الأحكام بغير  
يمكن أن يقال إن الذي على تركه تركهم الاستدلال به على المشهور لكن كان لا بد من التمسك على تركهم دلائل  
ويذكر هذا ويحیی عن ابن لمكن الجواب كما هو عادة قدس الله روحه مع أن سماه رواه بسند آخر كما هو موجود  
في الكافي مع أن القول المشهور هو المعتد به في سبيل القول في عدم دلالته هذا الحديث على تعيين كون الفضل  
الغذاء يمكن أن يقال إن كون الفضل اليوم انما يكون إذا وقع له أما إذا وقع في شأنه فيكون لبعض اليوم  
لا كله ويؤيد هذا ما ورد في نسخة الرضا من قوله عليه السلام وإن رأت لكم أكثر من عشرة أيام فلتفقدوا  
الغذاء عشرة ثم يقتل يوم هادي عشر فتحتش وتغتسل فإن لم تثبب الدم العظم صلت صلاتها على صلاة  
بوضوء وان ثبب الدم الكريف ولم يبل صلت صلاة الليل والغذاء بفعل واحد وسأول الصلوات بوضوء وان  
ثبب الدم الكريف وسأول صلت صلاة الليل والغذاء والفطر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل في جميع  
أمر مثل هذا أيضا وقوله عليه السلام غسل المولود واجب بشرط غسله على ما ذكره الاستحباب لما روي عن  
ملايكه الصادقة عليه السلام من أن غسل المولود مستحب لأنه خرج من محل الخبث ونصب ابن منقذ في الوجوب  
استنادا إلى هذا الخبر والحق أن هذا الخبر لا ينفاد منه سوى احتجته هذه الأصحاب أما الوجوب من الوجوب  
والاستحباب فيحتاج إلى الدلالة عليه من خارج وفيما ذكره عليه السلام غسل المولود في هذه الأفعال إشارة إلى أنه  
من جملة الأفعال السنوية كما هو المشهور بين الأصحاب من أن غسل يحتاج إلى نية ووقت حين الولادة وتجزي عليه  
أحكام الأفعال السنوية وبما ذهب بعضهم إلى أنه غسل بفتح العين من جازات البطن كما يشير إليه الحديث  
وجاء فأكام الأفعال غير جارية عليه والأول هو الأول وقوله عليه السلام غسل المولود واجب المولود غسل من  
إذا أحوالهم وابن أبي عمير ذهب إلى وجوبه بقوله عليه السلام غسل المولود واجب المولود غسل من  
الوجوب بأنه يطلق عليه الاستحباب والتفريق في هذا الحديث والأصل في إطلاق الوجوب هو لفتح التعانف  
الأن يقوم دليل على جرمه عنه فيخرج على شدة الاستحباب وقوله عليه السلام غسل يوم عرفة واجب الوجوب

هذا الحديث رواه في الكافي أيضا ورواه الصدوق إلا أنه اسقط منه قوله عليه الفضل كل يوم مرة والعجبان ذلك للحق لما نقل دلائل المشهور وأما وجهها لم ينقل هذا الحديث مع حواشيه في الدلالة على ولا يمكن أن يقال إن الباعث على تركه عدم محتمل لأن الأخبار الموثقة مما جعلوها دلائل على أكثر الأحكام بغير يمكن أن يقال إن الذي على تركه تركهم الاستدلال به على المشهور لكن كان لا بد من التمسك على تركهم دلائل ويذكر هذا ويحیی عن ابن لمكن الجواب كما هو عادة قدس الله روحه مع أن سماه رواه بسند آخر كما هو موجود في الكافي مع أن القول المشهور هو المعتد به في سبيل القول في عدم دلالته هذا الحديث على تعيين كون الفضل الغذاء يمكن أن يقال إن كون الفضل اليوم انما يكون إذا وقع له أما إذا وقع في شأنه فيكون لبعض اليوم لا كله ويؤيد هذا ما ورد في نسخة الرضا من قوله عليه السلام وإن رأت لكم أكثر من عشرة أيام فلتفقدوا الغداء عشرة ثم يقتل يوم هادي عشر فتحتش وتغتسل فإن لم تثبب الدم العظم صلت صلاتها على صلاة بوضوء وان ثبب الدم الكريف ولم يبل صلت صلاة الليل والغذاء بفعل واحد وسأول الصلوات بوضوء وان ثبب الدم الكريف وسأول صلت صلاة الليل والغذاء والفطر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل في جميع أمر مثل هذا أيضا وقوله عليه السلام غسل المولود واجب بشرط غسله على ما ذكره الاستحباب لما روي عن ملايكه الصادقة عليه السلام من أن غسل المولود مستحب لأنه خرج من محل الخبث ونصب ابن منقذ في الوجوب استنادا إلى هذا الخبر والحق أن هذا الخبر لا ينفاد منه سوى احتجته هذه الأصحاب أما الوجوب من الوجوب والاستحباب فيحتاج إلى الدلالة عليه من خارج وفيما ذكره عليه السلام غسل المولود في هذه الأفعال إشارة إلى أنه من جملة الأفعال السنوية كما هو المشهور بين الأصحاب من أن غسل يحتاج إلى نية ووقت حين الولادة وتجزي عليه أحكام الأفعال السنوية وبما ذهب بعضهم إلى أنه غسل بفتح العين من جازات البطن كما يشير إليه الحديث وجاء فأكام الأفعال غير جارية عليه والأول هو الأول وقوله عليه السلام غسل المولود واجب المولود غسل من إذا أحوالهم وابن أبي عمير ذهب إلى وجوبه بقوله عليه السلام غسل المولود واجب المولود غسل من الوجوب بأنه يطلق عليه الاستحباب والتفريق في هذا الحديث والأصل في إطلاق الوجوب هو لفتح التعانف الأن يقوم دليل على جرمه عنه فيخرج على شدة الاستحباب وقوله عليه السلام غسل يوم عرفة واجب الوجوب

هذا الخبر

هنا نحو على الاستحباب المؤكدا جماعا وأما التيمم يوم ناس ذي الحجة يوم عرفة فقد ورد في الأخبار عن الأئمة  
الأطهار عليهم السلام له رجوع منها أن أبرهم عليه السلام رأى ليلة الثامنة من ذلك الشهر كأنه يذبح ولده وثابتا  
لله تعالى فتروى وتفكر ذلك اليوم في أنه من الهام أو صافات أحلام فعره يوم التاسع وأنه من روى الألفي  
فمن الثامن يوم الترميز والتاسع عرفة لأنه مأخوذ من العرفه ومنها أن آدم عليه السلام لما مضى إلى الأرض مع  
حوي وتعارفا التقي يوم الثامن فلم يعارفا من تعيين أحولهما فتروى ذلك اليوم وتعارفا يوم التاسع و  
منها أن آدم عليه السلام لما كان في الجنة فظن يوما إلى سابق العرش وراى اسم النبي وأهل بيته صلوات الله عليهم  
مكتوب عليه بطور من نور فلم يعرفها وتروى ذلك اليوم فعره يوم التاسع ومنها أن جبرئيل عليه السلام لما  
أقبح آدم إلى مناسك الحج وبلغ عرفة قال له آدم اعترف بذنوبك حتى يغفرها لك ذلك وكنت للغة أن  
عره لم يكن المرتفع مأخوذ من عرف الديك ولما كان الوقوف يوم التاسع يمكن أن يرتفع حتى به ومنها أن  
الناس يتعارفون ذلك اليوم لأن فيه اجتماعهم وفيه رجوع آخرى حرمنا في شرح العيضة التجارية وقوله عليه  
السلام غسل الزيارة واجب قال صاحب المدارك وأكثر الفقهاء والمراد به زيارة النبي والأئمة صلوات الله عليهم  
وهو محمول على تأكيد الاستحباب وقيل المراد بزيارة البيت الطواف الحج كما يدل عليه بعض الأخبار وقيل المراد ما هو  
أهم من الكل وهو لا يخرج من وجبه وقوله عليه السلام غسل المباحه واجب المراد بالوجوب الاستحباب إجماعا والمراد  
به كراهة الإحرام والغسل في يوم المباحه وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة والخامس والعشرون منه لما روي  
النبي صلى الله عليه وآله أنه قال إن يتأهل مع نساء ربي تجزى والحكاية مشهورة من أراد الوقوف عليها فليطالعها في  
كتاب الكشاف فأنه نقلها على وجهها واعترف بما روي فيها من فضائل ونسبها أهل بيت النبوة عليهم السلام و  
قال بحق من تأدب عن المراد به الفضل الفعل المباحه في أي يوم وقعت لأن حكمها جاء في يوم القيامة  
فلو تأهلنا مع غير أهل غلتنا استحب لنا الفضل قبله وفي الكافي ما يؤيد هذا حديث روى أحاديثا تدل على  
استحباب الفضل عند إرادة المباحه وقوله عليه السلام لا تركها لأنه يربى في أحدها من ليلة العتق في الغيبة  
لا تركه وهو الظاهر فكذا في التقية أيضا في أحدها وقبل الجمعية باعتبار أهانة الكيلة الأولى وهو بعيد  
وقوله عليه السلام غسل يوم الفطر غسل يوم الأضحية ستة المشهور بين الأصحاب هو استحباب الفضل  
في هذين اليومين وقيل بالوجوب وعلى التقديرين فضل وقت كل اليومين إلى العيد وإلى الزوال

هذا الحديث رواه في الكافي أيضا ورواه الصدوق إلا أنه اسقط منه قوله عليه الفضل كل يوم مرة والعجبان ذلك للحق لما نقل دلائل المشهور وأما وجهها لم ينقل هذا الحديث مع حواشيه في الدلالة على ولا يمكن أن يقال إن الباعث على تركه عدم محتمل لأن الأخبار الموثقة مما جعلوها دلائل على أكثر الأحكام بغير يمكن أن يقال إن الذي على تركه تركهم الاستدلال به على المشهور لكن كان لا بد من التمسك على تركهم دلائل ويذكر هذا ويحیی عن ابن لمكن الجواب كما هو عادة قدس الله روحه مع أن سماه رواه بسند آخر كما هو موجود في الكافي مع أن القول المشهور هو المعتد به في سبيل القول في عدم دلالته هذا الحديث على تعيين كون الفضل الغذاء يمكن أن يقال إن كون الفضل اليوم انما يكون إذا وقع له أما إذا وقع في شأنه فيكون لبعض اليوم لا كله ويؤيد هذا ما ورد في نسخة الرضا من قوله عليه السلام وإن رأت لكم أكثر من عشرة أيام فلتفقدوا الغداء عشرة ثم يقتل يوم هادي عشر فتحتش وتغتسل فإن لم تثبب الدم العظم صلت صلاتها على صلاة بوضوء وان ثبب الدم الكريف ولم يبل صلت صلاة الليل والغذاء بفعل واحد وسأول الصلوات بوضوء وان ثبب الدم الكريف وسأول صلت صلاة الليل والغذاء والفطر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل في جميع أمر مثل هذا أيضا وقوله عليه السلام غسل المولود واجب بشرط غسله على ما ذكره الاستحباب لما روي عن ملايكه الصادقة عليه السلام من أن غسل المولود مستحب لأنه خرج من محل الخبث ونصب ابن منقذ في الوجوب استنادا إلى هذا الخبر والحق أن هذا الخبر لا ينفاد منه سوى احتجته هذه الأصحاب أما الوجوب من الوجوب والاستحباب فيحتاج إلى الدلالة عليه من خارج وفيما ذكره عليه السلام غسل المولود في هذه الأفعال إشارة إلى أنه من جملة الأفعال السنوية كما هو المشهور بين الأصحاب من أن غسل يحتاج إلى نية ووقت حين الولادة وتجزي عليه أحكام الأفعال السنوية وبما ذهب بعضهم إلى أنه غسل بفتح العين من جازات البطن كما يشير إليه الحديث وجاء فأكام الأفعال غير جارية عليه والأول هو الأول وقوله عليه السلام غسل المولود واجب المولود غسل من إذا أحوالهم وابن أبي عمير ذهب إلى وجوبه بقوله عليه السلام غسل المولود واجب المولود غسل من الوجوب بأنه يطلق عليه الاستحباب والتفريق في هذا الحديث والأصل في إطلاق الوجوب هو لفتح التعانف الأن يقوم دليل على جرمه عنه فيخرج على شدة الاستحباب وقوله عليه السلام غسل يوم عرفة واجب الوجوب

واحيدون ان يكون المراد انه مثل في الكيفية ومن هذا السننك به على ما صار اليه جازع من الاصحاب من عدم وجوب  
الوضو معه وثوبه ماسيا في قوله عليه السلام واتى وضوء الطهر من الضل ويجوز ان يكون معناه انه اذا اجتمع على  
الكلف هذان الغلطان اجرا عن فعل واحد فيكون شارة الى تدخل الاضال كما ساقى بيان انشاء الاستقلال  
**قوله** وهذا الاسناد موثق وقوله عليه السلام مثل في الكيفية فيدل على تأكيد الاعتقال الاول في  
الخبير السابق ويجوز ان يكون المراد منه مثل في كيفية الترتيب وقوايها مع قطع النظر عن الامر للحاجة من  
الوضو وامثاله **قوله** ولغير الشيخ يجوز بالاستقلال وقوله عليه السلام بقعة اطل انظر الى المراد بها اطلال  
العراقية وهو يبلغ ستة بالمذيق وذلك ان الصانع ستة اطل بالمدينة وتسعة بالعراق فيكون التسعة اطلا  
هنا صاعا ويكون وزنه مائة بالثمن البرزخي واربعة عشر مثقالا للمثاقيل المشهورة عند الصانع في هذه الاوقات  
وقوله عليه السلام فان المراد بالامر اود عليه انه لا بد من عمله على استحباب نظر الاعم وجوب الفعل بالمقدار المذكور  
اقول يجوز ان يكون مراده ان الامر قد ورد به وكل من قال بشيوعية قال بوجوبه فيكون واجبا **قوله** ولهذا  
الاسناد صحيح وقوله عليه السلام فاذا جارت اياها اه لفظه اياها يجوز كونه فاعلا ويجوز كونه مفعولا وفيه  
والا لا على عدم وجوب الاستظهار كما علمه شورين المتأخرين من ان الاستظهار استحباب لا واجب وقوله عليه السلام  
وتحشى وتستحق الاحتذاء استدخال الكوسف ونحوه في الفرج للمخرج والاستظهار بالتاء المشاء  
والثاء المثلثة والفاء الواحدة من استشف الكلب اذا اذق ذنبه بين مخذي ومعناه صاعول ان تدنو من شدة  
على وضع الدم وتقرن من انما تحت خرانها من قلاها والطرف الاخر من رايها وقوله عليه السلام وتحشى مضبوطة  
في بعض النسخ للتحشي بالفتح المجرى المشددة وفتح بربط نحو تحشوة بالفتح يقال لها الحشاة على تحشيتها  
للتحفظ من عدوى الدم حال التعود وفي القاموس الحشاة كبر كساء غليظ ابيض مغير يتوزع وفي بعض النسخ  
وتحشى بالتاء المشاء والياء الواحدة من الاحتيا ومويع الساقين والخذنين الى الصد بعبارة نحوها لكون ذلك  
موجبا لزيادة تحفظها من عدوى الدم وفي بعض النسخ وهو الموجود في نسختنا المقابلة على نسخة الاصل بواسطة  
واحدة ولا تحفى ولا تحقظ بالفتح وفي بعض النسخ ولا تحفى بالياء المشاء من تحت ومعناه كما قيل الخال لا تد  
للسجد لصلاة التحية فيه وقوله عليه السلام وتقم تحذيا في السجد اي تدخل تحذيه في السجد وتحجها فيه والحال  
ان اياها جذا فاجاب لان في موضع القدم الخارج فلا تدخل السجد والاصل في هذا ان ابواب برت التي سلى

الذي هو آخر وقت صلاة العيد ظاهر الاحكام هو الا في وهو الذي يخرج من مكة في غسل الجمعة كما قاله  
فالمكزي ذهب بعض المتأخرين الى الاول عملا باطلاق لفظ الخبر وقوله عليه السلام وغسل الاستحابة مستحب  
ذهب اكثر الاصحاب الى انه ليس المراد استحباب هذا الفعل لكل استحابة بل للصلاة الاستحابة الماثرة وقد  
استحبوا الفعل في الحديث الذي تضمن الصلاة للاستحابة فيكون التام في الاستحابة للبعد ويجوز عمله على  
الاستغراق كما هو ظاهر منه اذا عرفت هذا كما علم ان اكثر هذه الافعال وان اشتركت في اصل الاستحابة الا  
في التغيير بعضها بلقط الواجب وعن بعض بلقط السنة وعن البعض الاستحابة بلقط التحية كذا على تفاوت  
راية الفضل والاستحباب وذلك ان الواجب اكد من السنة كما كذا من التحية قوله الاستحابة من ذلك اما  
المولى القسري رحمته اثابت بالاحكام والمعية ان الوجوب المستعمل في كثير من مواضع هذا الخبر بمعنى استحباب  
عدم قرينة متصلة فكيف يتحقق ارادة الوجوب بمعناه المتعارف من المواضع الاخر اقول مراد الشيخ قوله الله  
صريح ان لفظ الوجوب ظاهر فيما لا يجوز تركه والذي حملنا على من عن هذا المعنى في كثير من مواضع هذا الخبر هو  
القرآن الخارج وفي غسل الجنابة لا قرينة والتعليق عنه فيكون مستعملين فلا يرد هذا الامر عليه قوله  
واخبرنا الشيخ مرسل وسياق الحديث تمامه وقوله عليه السلام وفعل من غسل تيا النظا ان المراد الفعل مستعمل  
حالة تقيد وسياق ان الشيخ رحمته فهم نفس غسل التيمم وهو بعيد وقوله عليه السلام والفعل الاربع يدل على  
ما قلناه من الحسن بن عتيق بن القول بوجوبه وهو قوي لعدم وجود المعارض وما ذكره طاب ثراه من التناويل  
بعيدانا اولاهم كذا لالة اللفظ عليه بشئ من الدلالات واما ثانيا فلان المسحب لا يلحق الواجب بالتالي الذي لا  
خاصة خرجت بالنس والاجماع وليس هذا منها قوله واخبرنا الشيخ بحصول وقوله عليه السلام واذا رقت دخول  
مسجد اتوا على الله عليه وآله الظاهر اكثر الاصحاب ان المراد به غسل الزيادة فيكون دخول المسجد واجبا  
وتعملا اهم فان المسجد في نفسه حرمه فيكون الفعل مجرد دخوله وهو غير واجب قوله ولما الاستدراج وقوله  
عليه السلام ولا تقتل من ساء حمل على ابي ابي القليل والتقدير واذا كان المس من ذك حايلا كالكنف ونحو قوله واخبرنا  
احمد بن عبدون مجهول عند اكثر الاصحاب بابن الزبير والذي يقرب في الظاهر قوله ان لم يكن قوشيا وذلك انه  
روى كذا في اصول الانبائه واكثر الثقات الروايات عنه ولم يقدم عليه بشئ مع ان شيوخ الامانة  
وانا احمد بن عبدون قد تخرج العلامة طاب ثراه كثيرا من الطرق التي صوبها وقوله عليه السلام غسل الجنابة باليمين

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

الله عليه واله كانت مشقة الى سجد فاذ كان عندنا لم ادم امر من بان يجلس هكذا ويكون الله تعالى فيه  
مقدار صلواته كما هو الصحيح قال شيخنا الهادي قدس سره يحتمل ان يكون الطعن اعني قوله في السجدة قال من  
استقر في نعمته اول ما يلزم منه جواز دخولها المسجد وبابها ما بعد الا يتكلم وقوله عليه السلام وهذه لاياتها  
ايام قومها ان كان المراد من الغرض الخيش فلا فرق بين هذه وقسمها وهو القليلة ومع ذلك لا يكون بينهما فرق وهذا  
الحكم هو تغيير العبادة وان كان المراد به زمان دم الاستخاضة فلا تأيلا بالفرق بينهما في لانه لا خلاف في جواز طي  
الاستخاضة في الجملة انما الخلاف في اشتراطه بما يتوقف عليه السلامة من الوضوء والعسل والادوية النقية مطلقا في  
الحجاز وفي بعض الاخبار الصعبة يقيدها بها والجمع بينهما اما جعل المطلق على التقيد والاحتياط وقوله  
عليه السلام ودلت السجدة بالان دحضها من الوطأ او لعدم كونها مظنة التعدي الى السجدة في الاوليات  
فمنها هذه بالاعتبارين ومن ثم منعت من الدعاء في المسجد بخلاف هذه وقد استدل جماعة من فقهاء آل البيت  
قمان لا غير كثير وقيل بهذا الحديث والجواب عن ان الاحكام المتعلقة بمسئلة واحدة لا يجب ظهورها كلها في كل  
باعتبار الواجب ظهورها في جميع الاخبار وقد عرفت ان حكم المقتضى مما وقع التصريح به في رواية سماعة و  
غيرها من هذا على ذلك وكون الحكمين وقفا في هذا الحديث على طريق التقييد لا يدل على العكس كما عرفت من  
الاحكام الواردة في كثير من الاخبار **قوله** واخبرني الشيخ حسن وهذا مما يدل على ان التقاسم يرجع الى العادة ايا  
في الجرح هو المشهور **قوله** محمد بن علي صحيح لان الظاهر ان علي بن السندي هذا وان كان مجهولا الا  
انه موثق بناسماعيل الترمذي الثقة والسند هو لقب اسمعيل بن علي بن ابي بصير الكشي عن فخر بن المصباح انه قال  
علي بن اسمعيل ثقة وهو علي بن السندي الاول ويظهر من ذلك من تتبع اسانيد الترمذي فان الشيخ طائفة  
دعوى اخيا وكثيرة من كتابه ما تارة يعلي بن السندي والمشي يخبر عن علي بن اسمعيل مع ان علي بن السندي  
هذا روى عن ابيه الرواة كصنفات ومحمد بن عيسى وروى عنه جماعة من شيوخ العصابة منهم محمد بن الحسن  
الصفار ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن احمد بن يحيى الاسعري ومثل هذا لا يفتقر الى وثوق كاذب اليه بعض  
مشايخنا للعاصرين مع ان ابن اديس به احدى في اخر سائر جملة من الاحاديث التي تضمنت كتب الشيخين  
فقل هذه الرواية من كتاب يحيى بن عبد الله التميمي في فقال نقلنا من الكتاب المذكور وقال زيادة عن ابي  
عليه السلام ان قلت بعد طلوع الفجر الحديث والجملة فتمت الحديث مما يلزم من قوله الشك وقوله عليه السلام

لا يفرق

في ما ذكره

والجواب

والشيخ والرواية المراد بالذبح والخر يوم عيد الاضحي وقوله والزيادة قد تدل منافية لاعتقاليين ويرجح هنا كون  
المراد بزيادة البيت لا زيادة الحج واكثر الاشكال المذكور في هذا الحديث انما يكون اجتماعا على سبيل البدئية  
لا على سبيل الاجتماع وقوله قال ثم قال من تمام الرواية واعلم ان هذا الحديث مما يدل على دخال الانسان مطلقا  
واجبة كانت او سبحة وروى في كثير من الاخبار واما الاحباب وضمان الله عليهم فقد ادا الوافي في معاصيل هذه  
المسئلة وحصل كلامهم ان الصور ثلاث الاولى ان يكون الانسان كلها واجبة والمشهد وزيدهم هو الدخايل مع  
الاقتصار على ثمة القربة او قسم الرجوع والاستقامة مطلقا واذا عرفت الجنبية وان عين غير فحق الخبر اعز قوله  
الثانية ان يكون كلها مستحبة فيقال المتداخل مع تعيين الاشياء والاقتصار على القربة ومع تعيين البعض  
في خلاف مشهور بينهم الثالثة ان يكون البعض واجبا والاخر مستحبا والمشهد وزيدهم هو الدخايل ضارة معناه  
تأدية التحية بفعل الواجب كاداء صلاة التحية بقضاء السنونة بقضاء الواجب ويدل على  
حسنى هذه الصورة ما رواه الصدوق في العتبية في ابواب الصوم ان من جامع في اول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى  
جمع شهر رمضان ان عليه ان يغتسل ويغتسل صلاة وصوم الا ان يكون قد اغتسل للجمعة فانه يغتسل صلاة وصوم  
الذي كان اليوم ولا يغتسل ما بعد ذلك واما الحديث الذي نحن بصدده فمستفاد منه بتدليل الصور الثلاثة  
**قوله** عليه السلام اجزئك غسل واحد من غير تعيين له وقوله عليه السلام على كل غسل صدقة يحوز ان يقتضي  
عن غيره من جهة قصد السجدة والاداء في صورة اجتماع الانسان ما الاستلزام والقربة من غير تعيين  
لتعيين الامداد واما ان يقصد جميع الامور التي يغتسل من اجلها لان قوله عليه السلام اجزايها غسل واحد  
غيره فادرك ان الظاهر ان هذا مما يدل على التسامح في امر النية من حيث لزومها لغسل المكلف العاقل  
ومن جملة هذه اسباب كثيرة واداءها في الغسل لا يلزم ان يكون قاصدا اليها فيقال بقدر  
ذلك الغسل لا يخفى ويمكن ان يقال ان قصد حدث الجنبية وحده كان في الدخايل كما يلزم من الاخبار الواردة  
في هذه المسئلة اما لو قصد غير فيشكل من جهة وجوب الوضوء وعدم وجوبه وان كان القول بالتدليل  
مطلبا هو الاقوى **قوله** والجواب الذي رواه سعد بن محمد بن علي بن خالد ان فقها قال الغيبة شيئا المفيد  
طاب ثقله في ارشاد مائة كان زيد عاظم قال بالامامة وحسن اعتقاده لا مر شاهده من كرامات ابي جعفر  
الثاني عليه السلام وهذا او امثاله لا يدل على المنع وقوله عليه السلام ليس على النفس غسل هو الموجود

تدليل على ان السجدة عليه السلام حيث لا يفرق  
فعل الواجب حسب مقتضى السجدة  
السجدة فاعاد على اداء الواجب  
وذلك انما هو في صورة  
فان دارت عليه خصوص  
بارك ظاهرا من ان تقابل  
الوجه اللهم انك تعلم  
ناسي الغسل الجنبية اذا  
انصرف الغسل الى جهة  
في الذمة واندرج الغسل  
في الاثم عند الغسل  
واما بقية الحكم المشهور  
انما يعتبر الحكم المشهور  
بقوله لا بد ان يتبين  
ما عمنه وبالحكمة فالجواب  
على المدعى دالة تطعن اليها  
والمدعى العاقل  
الغسل ما ختمت

فأكثر النسخ وفي بعضها ليس على النساء غسل في السفر وهو أعم من غسل النفاس ومن هذا آله بعض المعاصرين  
باردة غسل الجمعة الساخنة في السفر مطلقا أو عند قلة الماء والظن أن النسخة التي بنى عليها الشيخ  
مأذونه من أن لا يغسل في السفر الأولى لأنه يبعد فاشيات الفضائل الواجبة مع أنه يجوز بناء على النسخة الثانية  
أيضا من غير تخصيصه بغسل الجمعة فيحتاج إلى ذلك الثاني باب على السحرة يرد على ما قيل الشيخ طاب ثراه أن نحو  
الغسل عند عدم التمكن من استعمال الماء شامل للموت بالوفاة والسفر وبعضه ما سوى كان غسل النساء في السفر  
والتي ينظر من معان النظر في الأخبار صواب الله تعالى لم يشهد على أصحاب حق تعالى وقدس برخص  
لم يسقطها بأولى الأخبار ويجوز حصول بعض الشك ولا ريب أن تكليف النساء في السفر بأشياء من أنواع الفضائل  
تأبوا على حصول الشك عليهم وعدم تمكن أكثر من الأماكن الخالية من المانع الأجانب فيكون هذا  
الحديث وما روي في معناه على الملازمة وهو محمول على تلك المسألة غالباً إلا إذا تمكنت في سفرها من  
أشياء من غير حصول شك فأنها تكون واجبة عليها بخلاف الوفاة فإن السفر والاحتياط لا يشترط  
فيها الفضائل غالباً كغيرها على النسخة الأولى فإن غسل النفاس في السفر مما يشترط عليه ما قطعنا عن أن يغسل  
يقال إن السفر لما كانت مظنة لحصول الشك عليهم من جهة السفر ونحوه سقط عنهم في السفر مطلقا كما  
سقط عن الجمعة من بنيته لذلك فم عدم تحته الجزم بما يوقفا عن الجزم بغيره قوله محمد بن الحسن مجاز  
وقوله علي التلم طاهر مطهرهما اتفق عليها الإجماع من النظر إلى النبي والأئمة صلوات الله عليهم وقوله  
علي التلم فصل وجوبه السنة يعني أن أمير المؤمنين عليه السلام اغتسل من السر لما كان في الغفلة بل جاز  
أن وجوب غسل السر ثابت بسنة صلى الله عليه وآله سابقا على موته وإماما على موته وإماما على موته وإماما على موته  
تعد الحكمة في كل شيء فإذا لم يكن وجوب الغسل بمسبب غيره لمكان موته وبجاسته ووجوب الغسل بمسبب غيره  
عليه والمكان الموت فقط والغسل المرتضى أعلى مقامه في دار المقامه نظر المظاهر له وجوبه السنة  
حيث ذهب إلى أن الغسل من الموت مستحب لا واجب فقد عرفت غير مرة أنما ثبت وجوبه السنة بطلاق  
عليه مثل هذا فلا ينافي وجوبه العجب كيف ذهب إلى هذا القول مع تطاير الأخبار واعتقاد الإجماع عليه  
وكذا بناء على أصله من عدم وجوب الغسل لأخبار الأحاديث لا يجرى هنا لأن تلك الأخبار والرواية فيه اختلفت  
على كونها أحاد قوله وبهذا الإسناد صحيح وهذا الحديث أيضا رواه ابن سنان عن مولانا الصادق عليه السلام

فما تقدم

فما تقدم من قول جماعة من أهل الرجال أنهم يرون الصادق عليه السلام أحاديا وهو حديث من أدرك  
المشعر فقد استدل الشيخ غير جيد لأنه يفتى لما رسل مثل هذا الحديث من غير إيجابه في اللفظ وهذا ليس  
بإيجابه في الثقة لأن فتح هذا الباب يفتي بعدم الاعتماد على أكثر الأخبار الصحيحة مع أن الكشي قال إن  
ابن سنان عن إجمعت العصابة على تجميع ما فتح عنه والأخبار له بالغة وقوله قال غسله هو الموجود في  
الكافي كما هنا وفي بعض نسخ هذا الكتاب فقلت وقوله بماء قراح قلت ثلاث غسلات موجودة هنا أيضا ولكن  
يحيى هذا الحديث في أحكام الأمان وهناك في مكان فقال فقلت ولم يتوسط بين قراح وثلاث لفظة  
قلت ولعل الصواب وأعلم أنه قد استفاد من هذا الحديث أحكام الأول وجوب غفلة الغفلة كالشك في  
لذات الأخبار المستفيضة عليه ذهب إلى أن الواجب موقوع واحدة بالقرح خاصة لقوله عليه السلام  
وقد شغل عن الميت موت وهو يجب يغتسل غسلا واحدا وهذا الاستدلال كما ترى الثاني وجوب الترتيب  
بين الغسلات كما يقتضيه لفظه ثم قال ابن حزم بالاستحباب ولا دليل على قوله فيما أطلعنا عليه الثالث  
أن الغفلة من قوله بماء وسدد وقوله بماء وكأثر أنقاء الماء على الملاقاة وإن لا يصير مضافا فواجب فوجبه  
تقدير بعضهم للسدد بطلان نصفها يكون الماء بماء كافيا كجوز بعضهم وقال إن المظهر هو الفراج  
الغفر من الأيمن الشئف وحفظ البدن من الحوام لأن راحة الكافر تطرده لا يلتفت إليه وقد استدل  
الشديد على مائة الماء بأنفاق الأحباب على رغبة السدد كما ينبغي عدم الثلاث بينهما الرابع استحباب  
إضافة الذئبة إلى الكافر كما يفهم من قوله إن كانت الخامس استحباب غسله من وراء الثوب بل ورد في بعض الأخبار  
ما يشعر بالوجوب وهو محمول على أن ذلك إن ترعرع مظنة النظر إلى العورة السادس طهارة الثوب الذي يلي  
بدن الميت بوصول الماء إليه من غير ممانعة إلى العورة كما في غير من الثيابات المحتاجة إليه السابع طهارة  
الغسل على الثياب وعلى المقلب فاستفاد الأول من قوله له بماء وسدد واستفاد الثاني من قوله عليه  
السلام اغتسل من الميت أنه وقد عرفت فيه الثلاث بين الأحباب فأيدها تنظم في التناوي الغسل والأكثر  
ذهبوا إلى الكفاية بنية الثياب والشهيدة أكتفى بنية للمقلب وثالث قال بإيقاعها منها وهو لا يط  
الثامن استحباب لفحفر فحين الغسل وقال في الذكرى وهو يجب تجليل ذلك لأن السر كان نظره بل  
أقوى من ثم حرمة المصاهرة دون النظر وهو لا يجوز فيه فصل الاستحباب ع على إذا التمه

الوجه في الاستحباب  
هذا الحديث على ما ذهب إليه  
الاستحباب بالغسل الواحد  
الواجب مع أنه ظاهر  
الغسل الواحد في كل  
أغنى عن الموت والحياة  
بإزالة الدم بالقتل  
المشهور وأنه  
قاله في الأخبار  
الاستحباب على ما  
لا يرقى من الاستحباب  
تقبل الأثر من الاستحباب  
منه فلو أن الاستحباب  
يعجز عن الاستحباب  
أخباره في الاستحباب  
الوجه في الاستحباب

يستلزم السمع ان فيه مبالغة في تعظيم بدن الميت **التاسع** احتياج هذا الفصل الى التمتكيع من الاشياء  
امانية واحدة لا تغسل واحد وانما ثلاث نيات لكل واحدة من الفسلات نية. والاولى ايقاع ميتة مكرمة  
فادله الفصل ثم نوى نية بسيطة لكل واحدة من الفسلات ونقل عن سيدنا المرتضى رضي الله عنه عدم احتيا  
الالية لان هذا الفصل يظهر الميت من غيابة الموت فكان غسل الثوب ورد فيه في المعبر اقول ذكره في اجاب  
المستفيض في عدد الامثال الما يلقى لنا شكاً في كون من جملة الامثال الواجبة **قوله** وهذا الاستحسان ومما  
الحديث في الكافي هكذا قلت فان ستمادام ما كانا قال لا غسل عليه **قوله** عليه السلام انما يشرب الشارب اشعاً الى  
ذهب اليه بعضهم من ان في مته بعد التفسير وجوب غسل الميت وبعضهم على الاستحسان في الشرب عليه ما واما هذا  
الحديث فيمكن ان يقال انه على التمسك بالجوابين على ما هو المتعارف والواقع في العادات من ان من يدفن القبر انما  
يمس الثياب والاكتاف **قوله** ولهذا الاستحسان ضعيف وقوله طاب ثراه لان الامر بقبضه في ظاهر الوجوب او عليه  
القائل للشيء حيث قال ان لم ان لم من حيث هو للوجوب في تسليم هذا في الاوامر الواردة في الاخبار تأمل اكثر  
ودعه لادام هذا التدبير وادارة الحيا اذا ذكر في كلامهم احد من غير قربة منقولة حتى يتزيل ذلك الشيء على الحقيقة  
منه ومن قربة تأمل ولا غطاء ذكرناه في المحاولات وفي الاشكال الذي يصده منهم الجواز كثير انظر لك سراً  
ذكرناه ولا يعيد القول هنا بالاستحسان بقرينة بعض الاخبار والاحتياط بين وتختلف المواضع انتهى والجواب  
ان هذا وان كان صحيحاً في نفسه الا ان القرابين الدالة على حمل الامر لا تدفع غسل الميت على الوجوب كمنه جدار  
قد توصل هذا الحكم بين اهل الاسلام في كل الاعصار والاصقاع وقد روي بالاداء في الصحيحين وغيرهما **قوله**  
محمد بن الحسن بن علي وقوله معهم من الماء ويكفيهم مظهر فيها قال الاصاب بوضوء الله عليهم من ان الاولين انما  
في في موته يكون للماء لهم جميعاً اما لو كان لواحد منهم فلا يجوز له ان يشرب به لانه مخاطب بموته في طهارته  
وما مضى هذا الحديث من تخصيص الجنب به هو قول الشيخ في النهاية واليه ذهب جماعة من اصحابنا على الاول  
لما رواه ابن ابويه في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي هريرة ان ارسالا بالحسن موصي عن جعفر عليه السلام وذكر  
قد يتحقق به الميت كاسيا في جسد هذا وقال الشيخ في الخلاف ان كان الماء لادهم فوافق به وان لم يكن  
او لم يمسحوا من اهل البيت في التخصيص والاول هو الاول لانه لا يمتنع عليه وقوله واليه يمتنع للجوابين معناه  
ان دايم التيمم وموارده اوسع من موارد الطهارة كلها فهو جاز فيها ما قل من هذا فكيف لا يجوز في مثل  
التي لم يمسحوا بها  
بعض الفقهاء

القول في التيمم

التي تراحت في الفرائض العظيمة فلا يرد ما قاله شيخنا المعاصر ادام الله ايامه من انه لا يتم هذا القول  
الابان يتم اليه قوله مع ان عدة اخف واما قوله طاب ثراه ان هذا الخبر مرسل فقد عرفت ان الصدوق رواه  
في الصحيح وقوله وقد قلنا دوايته يوفى اقول ذلك الخبر ايضا مرسل مع ان فيه غسل ميتاً وقد عرفت  
ان ظاهره غسل الميت لافضل الاموات وكان جملة اضافة غسل ميتاً على ادى ملائمة واراد الفصل الصادق  
الواقع على الميت وهو بعيد **قوله** وما رواه احمد بن محمد بن النعماني وكان من نصيب من المتأخرين الى استحسان  
غسل الميت نظر الى اطلاق لفظ الستة عليه في هذه الاخبار وهو غير جيد **قوله** عن محمد بن محبوب وقيل في الشئ  
جيد ومثل ايضا بان الجنب قاد على الطهارة بعد هذا بخلاف الميت **قوله** روى ذلك محمد بن محبوب ويمكن  
لجمع بين هذا الخبر وما نقله بان تخصيص الجنب بالماء اذا كان له فيه شركة كاهو النظم من قوله ومعهم من الماء  
ومعهم من الماء وحمل هذا على ما اذا لم يكن ملكاً لها ولا للجنب فيه شركة كاهو النظم من قوله ومعهم من الماء  
فيكون الماء لغيره ما فيكون الاول لذلك الغير تخصيص الميت به **قوله** واما الخبر الذي رواه حسن بن الحسن  
بن الحسين اللؤلؤي على ما في كثير من النسخ قد وثقه الجاشق ونقل عن ابن بابويه تضييعه وبالمجمل فالحديث  
لا يثبت عن الحسن واما الحسين بن الحسن كما في بعض النسخ فهو غير مذكور في الرجال ولعله تضييع الحسن بن  
الحسين وقوله عليه السلام واحداً مني وبالباقى ستة وذكر ان من الستة غسل الاموات وغسل المايضوح  
ففيه دلالة على ان الية المسئلة الواردة في الحيض لاندك على وجوب غسل الميت لان ورود لفظ الخبر  
ويكون استقامة الوجوب منه بنوع من العناية بان يقال ان اتينا نزه واجب وقد توقف على الفصل في الية  
فيكون واجبا **قوله** فاما الامثال المسنونة الى قوله وايضا ما اخبرني به الشيخ صحيح قال العلامة طاب ثراه في  
الشيء استدل به من قال بوجوب غسل الجنب بان الاول واجب فكذلك الثاني لان حرف العلة لا يدل من متعلق  
عامل فيه ولا يصح تعاقب بغير الوجوب والعطف يقتضي التشريك والجواب انه يتعلق بما يدل على عموم الثبوت  
والاستقرار وهذا لا ينافي في الوجوب بدليل ما يدايق اقول ويدل حجة تقدير الثبوت عطف باقي العطفات  
عليه وقوله عليه السلام ومن غسل ميتاً عري فيه الاحتمال ان السابقان اعني اداة غسل الميت وهو الظاهر غسل الميت  
كأخيه الشيخ و المراد بدخول مكة ودخول البلد كما ان المراد من المدينة هو البلد والمراد بغسل الزبارة  
ما تقدم من زيارة النبي والامة عليهم السلام وزيارة البيت الطوف **قوله** واخبرني الشيخ حسن بن صالح قال

انما الاستحسان

الفاضل المتتري في حاشي الكتاب ربما يقال بناء على ان الاخبار الامداد العتيقة حجة لا ترجع عن ظاهرها الا  
 بليل مثلها ان رواية عبد الله بن العيينة مشقة على وجوب حمل الجملة وهي معتبرة وما يلحق لمعارضتها  
 مثل رواية ابن عتيق ليست فصحا على نفي الوجوب لورود السنة المتالم يعرف وجوبه من ظاهر القرآن كما عده  
 فلما نسب ابقاء الاول على ظاهره وحمل الاخير على ما ذكره من ضعف هذا البحث اذا تدبرت في دلالة حجية  
 اخبار الامداد وعدم انتفاءها على الحجية ما لم يغلب الظن الصالح المتأتم للعلم اذا لم يظفر مع هذه الامتلاكات  
 لا يفي عن ارادة الوجوب المصطلح ففهم هذا كلامه اقول اما قوله في التناسب فهو صحيح وفيه عليه شيئا  
 البهائي قدس الله وجهه وجماعته من المتأخرين حيث قال لو وجوب هذا الفصل واما قوله في تضعيف هذا البحث  
 انه غير صحيح انا اول ما اقدم في مقدمات الكتاب من هذه الاصول الاربعة قد اخذت من الاصول الاربعة  
 والكتب التي قطع بعضها عندهم من القران المتكثرة حتى ان تلك الاصول كانت بالنسبة اليهم هذه الاربعة الاصول  
 بالنسبة اليها من القطع بالتواتر في روايتها وانما كانت معرفة على الامنة عليهم السلام بلخوذة عنهم كما ان اخبار  
 هذه الكتب الاربعة منقول عن المجدين الثلاثة يخرجهم بهذا النقل لتواتر جميع الطبقات واما ما ياتيها  
 لو سلمنا انها اخبار واحد لكن ان القرآن من العمل باخبار الامداد والمحال ان تلك الاصول السابقة والكتب المتقدمة  
 قد اندست على سيق في هذه الاقسام منها الا دليل لا يصل الى حد التواتر بل حجة في ان الكلام على هذا  
 الكلام واسع والله الملم لهم للضوابط في كل باب **قوله** وبهذا الاسناد مجهول ومن قال بالاستحباب حمل الوجوب هنا  
 على المؤكد من الاستحباب معاين الاول وقد عرفت الجواب عنه مع ان جمهور العامة ذهبوا الى استحباب حمل  
 الجملة فيقرّب ان يكون اخبار الاستحباب محمولة على النقيضة **قوله** وبهذا الاسناد موثق ببيدانه واقفي ثقة  
 واما الحسين بن خالد فقال بعض اهل الحاشي لا امر به على هذا الوجه وان كان هو الحسن بن خالد على ما ينبغي  
 على بعض اخبار الفقيه حيث يروي عن الحسن بن خالد بن الحسن الاول عليه السلام صدقته وثقته اقول الظ  
 انه الحسن بن علي العلوي الخفاف وهو عند الامهات مملوع ولكن عبارة المدح يتبادر منها التوثيق لان  
 الحاشي هكذا قال الخواف على عبد الحميد وروى الجميع عن الصادق عليه السلام وكان الحسين ارحمهم وذلك ان عبد  
 الحميد ثقة فاذا كان الحسين اوجه منه دل على ثقته وقوله كيف صار واجبا استدلاله بنقل الوجوب  
 ولكن استفاد من ظاهر التشبيه هو استحباب تحمل الوجوب الاول عليه والحسن الثاني في ظاهره لا

هذا الخبر في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

من نسخة

تتميم الفرائض بالنوافل والعكس مما ورد في الاخبار كثير اقول عليه السلام وانتم النافلة هكذا في الكافي ولكن  
 سابق في باب الزادات وفيه بدل النافلة الفريضة وهو الاظهر وتزيد عبارة الفقيه حيث قال في اتمم الرض  
 ما كان من ذلك من هو اقول لعل وجوب الحكم هنا هو ان الانسان ما اراد ان يحيا فاعلى اداء مثل هذه العبادات  
 بشرائط الكاملة من الاكل والشرب والحمل واللبس ونحوها فلا بد ان يفوت منها الثلثان ويحصل الثلث فمن ثم  
 جاءت التتميمات بمعنى الفرائض اما النوافل الزايدة فلا بد ان تضعف الواجبات من الصلوات واما قيام النافلة  
 فلان الوارد من السجدة لا يقع عن الشرب بل يتجاوزا وعليها واما اعتناء الفضل بظاهرها مثلا هو  
 ان يترك **قوله** واجبة في البيع صحيح وقد وقع في هذا السند سقط والصلوات فيه ما سياتي وهو هكذا في الحديث  
 بن عيسى عن الحسين بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين وقوله قال نعم شامل الامور الحرة في المعنى  
 والشعر وهو يؤيد لاحد الامتلاكين الواقعيين في جماعة المذكور والى باب في قوله على السلام الآخرة وخص  
 للشارف في السراقة الماء وهو ان تكون الرخصة مقيدة بحالة قلة الماء كما شرعناه هناك **قوله** ما الخبرنا  
 بالشيخ صحيح وكذا ما بعده والقرينة القافية البرد يقال يوم قري بالفتح وكذلك ليلته قري وقال صاحب المجلد  
 طاب ثراه عمل السنة هنا على ما ثبت وجوبه بالنسبة بعيدا عن السؤال انما وقع عن تحتم فعله وعدمه لا عن  
 ما منه كما هو الظاهر اقول هذا ان كان صحيحا في نفسه الا ان استفادة مثل هذا من نحو هذا السؤال الكثير في  
 الاخبار **قوله** وبهذا الاسناد ضعيف لان القاسم هو الجوزي وهو ابن ابي جعفر البطاني **قوله** محمد بن  
 علي بن مرقوق وقال بعضهم في هذا الحديث دلالة على ان غسل الجملة له دخل في الصلوة فعلى هذا لو لم يخط ان  
 لا يتخلل بين الغسل والصلوة حديث كان او لم يكن وفي الدلالة امل لا يخفى **قوله** وروى ما ذكرناه حسن  
 محمد بن سهل فان اسمايل بن عمار لا يروى عن الحسن بن علي بن مرقوق ولا يروى عن المدح وقوله عليه السلام وان هو  
 فعل يعني به ترك غسل الجملة متعمدا فليست تغفر الله سبحانه ولا يعود الى مثله واستدل من الاستغفار على  
 وجوبه وهو ان كان ظاهرا في الاثر واقع الهدى في في الاخبار على ترك السنن الاكيدة خصوصا اذا  
 كان التوكيدا وقوله **قوله** الصغار موثق وقوله عليه السلام فليقتضيه يوم السبت قاله الامهات وظاهر  
 استحباب الغسل ليلة السبت ايضا وهو وان لم يكن منصوصا عليه في الاخبار الا ان طريق الاولوية متساوية  
 مع انه يمكن ان يقال ان اطلاق اليوم على ما يشمل الليل شايع في الاخبار بل وفي الدرب ايضا **قوله** محمد بن

هذا الخبر في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

على يثرب وهذه الاخبار دالة على احيية القضا لمن فات غسل الجمعة سوى كان الغرض عند ادائها بالاعتد  
 وغيره وهو الظاهر من كلام اكثر الفقهاء وقال الصدوق في كتابه في غسل الجمعة وقيل في الغسل اوقاتا كثيرة  
 بعد العصر او يوم البيت فكان الغرض عند في احيية القضا هذا واعلم ان اكثر علماءنا يقولون ان الغسل  
 في يوم الجمعة في كل وقت من اوقات الصلاة كان افضل تبعا للصدوق وجماعة من المتأخرين توقفوا فيه لعدم التفرغ  
 يمكن الاستدلال على انا والا فإياه واه الصدوق في كتاب العمل بالسناء الى الصادق عليه السلام قال كان الغسل  
 تغل في فاضلها وانما لها فاذا كان يوم الجمعة جازا واقتضى الناس ان ياتوا بها طهورا لمباديهم فامروهم بول  
 الله صلى الله عليه واله بالغسل يوم الجمعة فخرجت بذلك السنة وذلك ان هذه العلة في غرضها ان تضل  
 القرب من الزوال فظنوا الى وجود اعظم الاثر وامانا ياتوا في ردى الغيبة الرضى من قبله عليه السلام وافضل  
 اوقاته قبل الزوال ثم اعلم ان الاصحاب جعلوا الغرض القضا اخر يوم السبت لكن في الفقيه الرضى قال  
 السلام فان تلك الغسل يوم الجمعة نصبت يوم السبت اوبعد من ايام الجمعة اقول القول به غير بعيد  
 قيل به احد **قوله** غسل الاحرام للنجاسة ستة بلا خلاف لا يخفى ما فيه لان سيدنا المرتضى طاب ثراه نقل  
 بوجوده عن اكثر الاصحاب **قوله** يتحقق ذكر هذه الافعال المخبره اقول المراد انه يتحقق اكثرها والا  
 فضل ليلة تسع عشر غير المذكور فيه **قوله** ما اجرني به الشيخ صحيح والمراد اعداد الافعال المحقة  
 بالقضاء فلذلك لم يذكر افعال الدعاء الثلاثة على ان الافعال المسنونة كلها غير مذكورة فيه بل انما اقتضى  
 على ذكر ما اهتم بشأنه منها والافضل على ما يستفاد من الروايات وكلام الاصحاب تريد على النجاسات بل  
 على التين وتفضيلها غسل العيدين والبعث والغدير واليوم والذخ والجمعة والمباصلة  
 والتوبة والحاجة والاستخارة والتروية وعرفة والطوان والحلق والذبح ورمي الجمار واخرى  
 الحج والعمرى ودخول الكعبة ومكة والمدنية وحرميها ومسجد بها والاستسقاء والمولدون  
 غسل ثيابا او كفنته او منته بعد تغيبه وليلقى نصف رجب وشعبان والكدون مع الشرط  
 قتل الوضوء والسعي الى زينة المصلوب بعد ثلاث وعند الشك في الحدث الاكبر يتحقق الطهارة  
 والحدث بعد غسل الفعل وغسل الجناب لمن مات جنبا وفردا شهر رمضان للحرس عشرة وثاني  
 الغسلين ليلة ثلاث وعشرين من ذبابة البيت واحدا المعصومين عليهم السلام وانما يورد

هذا الحديث يدل على ان الغسل في يوم الجمعة واجب في كل وقت من اوقات الصلاة كان افضل تبعا للصدوق وجماعة من المتأخرين توقفوا فيه لعدم التفرغ يمكن الاستدلال على انا والا فإياه واه الصدوق في كتاب العمل بالسناء الى الصادق عليه السلام قال كان الغسل تغل في فاضلها وانما لها فاذا كان يوم الجمعة جازا واقتضى الناس ان ياتوا بها طهورا لمباديهم فامروهم بول الله صلى الله عليه واله بالغسل يوم الجمعة فخرجت بذلك السنة وذلك ان هذه العلة في غرضها ان تضل القرب من الزوال فظنوا الى وجود اعظم الاثر وامانا ياتوا في ردى الغيبة الرضى من قبله عليه السلام وافضل اوقاته قبل الزوال ثم اعلم ان الاصحاب جعلوا الغرض القضا اخر يوم السبت لكن في الفقيه الرضى قال السلام فان تلك الغسل يوم الجمعة نصبت يوم السبت اوبعد من ايام الجمعة اقول القول به غير بعيد قيل به احد قوله غسل الاحرام للنجاسة ستة بلا خلاف لا يخفى ما فيه لان سيدنا المرتضى طاب ثراه نقل بوجوده عن اكثر الاصحاب قوله يتحقق ذكر هذه الافعال المخبره اقول المراد انه يتحقق اكثرها والا فضل ليلة تسع عشر غير المذكور فيه قوله ما اجرني به الشيخ صحيح والمراد اعداد الافعال المحقة بالقضاء فلذلك لم يذكر افعال الدعاء الثلاثة على ان الافعال المسنونة كلها غير مذكورة فيه بل انما اقتضى على ذكر ما اهتم بشأنه منها والافضل على ما يستفاد من الروايات وكلام الاصحاب تريد على النجاسات بل على التين وتفضيلها غسل العيدين والبعث والغدير واليوم والذخ والجمعة والمباصلة والتوبة والحاجة والاستخارة والتروية وعرفة والطوان والحلق والذبح ورمي الجمار واخرى الحج والعمرى ودخول الكعبة ومكة والمدنية وحرميها ومسجد بها والاستسقاء والمولدون غسل ثيابا او كفنته او منته بعد تغيبه وليلقى نصف رجب وشعبان والكدون مع الشرط قتل الوضوء والسعي الى زينة المصلوب بعد ثلاث وعند الشك في الحدث الاكبر يتحقق الطهارة والحدث بعد غسل الفعل وغسل الجناب لمن مات جنبا وفردا شهر رمضان للحرس عشرة وثاني الغسلين ليلة ثلاث وعشرين من ذبابة البيت واحدا المعصومين عليهم السلام وانما يورد

ظاهر من

ظاهر من انه قد ذكر فيه تسعة عشر لا سبعة عشر الجواز من وجوه اولها انه يحتمل ان يكون عليه السلام قد عد العيدين  
 والحرمين غسلين لا اربعة وثلاثين ان يكون غسل من غسل شيئا او كفنوا ومنه واحد وثلاثون ما قيل من ان  
 غرضه عليه السلام بقدا الاعمال السنونة فغسل من الميت وغسل الجنابة وغيره داخلين في العدد وهو بعيد المراد  
 بالجميعين هم جميع المشركين والمسلمين يوم بدعية صلى الله عليه وسلم جوار المسلمين وايدهم بالملأكة للمسلمين وقوله  
 عليه السلام يكتبوا في يومه وجمع واذا كتب وصلى بهم الجماعة القاهرون على الاعمال يطلب ابراسه او غيرها  
 والمراد بهم من كان قد علم ان يحجوا في تلك السنة حتى يفيدوا على بابهم حجة وتعالى وفيه اشارة الى جميع الحجج  
 الاخبار الواردة في تعيين ليلة القدر قد روى انها تسع عشرة وروى انها احدى وعشرون وروى انها ثلاث  
 وعشرون وروى الجمع هو ما رواه شيخنا الكليفي طاب ثراه بسنده الى الزكاة قال قال ابو عبد الله عليه السلام القدر  
 في ليلة تسع عشرة والابرار في ليلة احدى وعشرين والامم في ليلة ثلاث وعشرين ومع ذلك واحدة من الليالي  
 الثلاث لها مدخل في التقدير التقدير منه سبحانه الواقع ليلة تسع عشرة هو كتابة اسماء من حج تلك السنة في  
 الواح الملكوتية والذفات السماوية وليكن تحته ان ليلة المشية بالجو والاشياء والزيادة والنقصان وفي ليلة  
 احدى وعشرين يكون الايام وهو احكام تلك المقدرات ويطهاها باسبابها وكتابتها في غير تلك الايام كتابة  
 غاية من الغلق على الشريط والاسباب والمراد بالامم ليلة ثلاث وعشرين هو ارباب ما قد وادام الى ملائكة  
 وانبيا مدحهم وانما بحيث لا يظفر فخر ولا بداء ولا زيادة ولا نقصان حتى لا يلزم تكذيب انبيائه ولا ملائكة  
 فيكون من بعد في الليالي الاثنين ويتفرع اليه مما يروي له الخلاص من ان يكون محروما في هذا المقام اعجاب  
 شريفة وسخا بها شريفة ولعلنا تذكرها ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب في اعمال شهر رمضان  
 وقوله عليه السلام واذا دخلت الحرمين المراد به الحرم مكة والمدنية زادها الله حرمة وتعلما وقيل يمكن ان يراد  
 بها غسل البلدين وهو كما روى وقوله عليه السلام ويوم تحرم غسل الاحرام للحج والعمرة وقوله يوم الزيادة الظاهر ان  
 ان المراد به زيارة البيت المطهر ان الحج والمطهر زيارته وجوز ان يكون المراد به ما يشمل زيارة البيت والامم يملكون  
 الله عليهم وقوله يوم القعدة قد عرفت وجه التسمية في هذا ويروى على ذلك ان الحاج كان يروى فيه من الماء  
 ويجلونه معهم الى عرفات لانهم لم يكن بماء في ذلك الزمان بل المشهور ان زبقة امرأة الرشيدي التي اخرجت الماء  
 المغرتر من هذا واسأل جواد الحديث ان الله ينصر هذا الدين باقام الاخلاق لهم فيها على ان يصيبهم فيها

تحقيق ليلة القدر في الامم والاختلاف

نعم في شد الإسلام بالزير وإشاله وقوله عليه السلام ألا تهنأ ظاهراً كما قيل أنه إذا فرغ من تكفينه استحب له  
الفضل وقيل المراد أنه إذا أراد تكفينه يستحب له أن يغسل الفضل الذي وجب عليه من مسه فيكون هذا  
الفضل واجباً بالأسل مستحباً بالوقت حتى يكون تكفينه ليت على طهارة من المكثن وقوله عليه السلام أست  
تجاعتج به السيد المرتضى رضي الله عنه على ما نقلنا عنه من أنه ذهب إلى استحباب غسل المس وجب الاحتياج  
أن عليه السلام ذكره في معرض ذكره للأفعال المسنونة ولا يعارض بذلك عليه السلام فضل الجنابة لأنه قد ثبت  
فيه الأسلوب فيكون قهراً على خلاف حكمه بالنسبة إلى ما قبله لكن هذه القضية لا يقول عليها إلا أن  
قوله عليه السلام في قضية المراد به كما مر غير مرة ما ثبت وجوبه من القرائن فيكون الأفعال الأولى مسنونة يعين به أنه  
ثبت استحبابه فاعلم أن السنة سوى كانت واجبة أم مستحبة وأما قوله عليه السلام غسل الكسوف إذا حضر  
الغرض كله وقد استدلل به جمهور الأصحاب على ما ذهبوا إليه من استحبابه الغسل لقائض ماله الكسوف إذا تعقد  
تركها وقد اختلفوا في وجوبه واستحبابه إذا كان الحال هكذا فالسنة وبنيهم هو الثاني وسلك على الأول  
قد اضافوا إلى الاستدلال به على هذا الطلب ما رواه مزروع بن الحارث عن عبد الله عليه السلام قال إذا تكثرت  
الغمر فاستيقظ الرجل فلم يصل فليغتسل من غلغلة يقض الصلاة وأن لم يستيقظ ولم يعلم بأنك في الغمر فليس  
عليه إلا الغسل غير غسل ولا يغني ما فيها من عدم الدلالة على المطلوب أما الأولى فلا بد لغير في ظاهرها استحباباً  
بكون الغسل المقصود بل ظاهر ما دل على أن الغسل إنما هو لأداءه إذا حضره الغمر كما قال به بعض  
المتأخرين وجب فخرجوا على الاستحباب ويستفاد منها على هذا التقدير الاستحباب ما ذهب إليه المحقق  
قدس الله روحه من أن آخر وقت صلاة الكسوف هو تمام الاحتياط لا الاحتياط كما هو المشهور وما الرواية  
الثانية فخرج أرسلها خالصة من قيد الاستيعاب بل دلت على استحباب الغسل إذا تعقد ترك الصلاة مطلقاً  
فأقول به وجب قوله ما أخرجه به الشيخ ضعيف وقول للعضد أنه إذا مضى المصطفى المستحب من الصوم كله  
فلا ينافي ما رواه من أنه سجد به رغبة في نوبته قبله ليلة القدر وينبغي عليه الرخصة لأجل تلك العبادة ويجوز  
أن يكون المراد استحبابه وتعالى وإن قد مضى الصوم التي بازاء الصوم في ليلة القدر وأعيانها ونحوها للآلة  
وأنواعه في الأرض لكنه لا ينطبق على الصائمين الأئمة العبد لأنه وقت الفراغ من العمل وقوله عليه السلام إن  
القارئ يجازي بالقارئ بعد الألف وبعد مائة مئة وبعد مائة مئة وبعد مائة مئة وبعد مائة مئة وبعد مائة مئة وبعد مائة مئة

معرب من كركوه معناه بسان الحمد الصانع المستاجر للعمل وقد وقعت هذه اللفظة في كتاب الفقيه وغيره  
بعبارة مختلفة ونسخ متعددة لاختلاف المقام والوجه فيها كلمة بحجة وقعت بأيدي العرب فلم ينفصوا  
معناها خففوها بما يمكنهم التوصل إلى معناه من غير كلام العرب فوقع الاختلاف قوله وغسل النوبة من الكبائر  
روى سهل ولكن رواه في الكافي في باب الغنا بطريقين يرفق هكذا على بن إبراهيم عن زر بن مسلم عن سعد بن  
زياد قال كنت عند ابن عبد الله عليه السلام فقال له رجل يا بني أنتي ادخل كنيفاً وادخل كنيفاً وادخل كنيفاً  
يتغير الحديث وفيه عليه السلام قال أنتي ادخل كنيفاً وادخل كنيفاً وادخل كنيفاً وادخل كنيفاً وادخل كنيفاً  
سبعة وأدى الكافي لثلاث آيات من رجل من أئمة خلقوات الله سبحانه وتعالى أنه قد عارف بينهم أن الأمر  
للغريب تنسب إلى قدرته تعالى كما في قوله لله أبوك وفي كثير من نسخ الفقيه تنسب معناه ظ ولما قوله  
تعالى كان عنه مشواً فغسرت ثابته أن ميمر عنه راجع إلى صاحب المعنى أن هذه الجوارح قتل يوم القيمة عن  
صاحبها حتى تشهد عليه باستعمالها في دار الدنيا وأخرى بأن الغيب في غنة راجع إلى الجوارح ومعناه أن صاحب  
الجوارح يال يوم القيمة عن جوارحه وفي أي شيء استعمالها فإذا أنكر عند هذا السؤال شهدت على الجوارح وقا  
أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهذا التفسير وإن وادان في الاختلاف في الكلام فإن المهم بعد الله في ذلك  
الفضل كونه من الكبائر يقول عليه السلام في الحديث وقال العلامة طائفة في المتن أن الفضل من قوة النفس مستحب  
سوى كان النفس شتملاً على كبرية أو صغيرة وهو من عبدنا أجمع لما رواه الشيخ وابن بابويه في كتابيهما قد  
هذه الرواية وأما من المحققين شيخنا الشيخ علي هذا الاستدلال بأن استماع الغنا ليس من الكبائر فلا يتم  
التقريب ويمكن الجواب عنه بوجوه الأول أنا لا نعلم أن الغنا واستماع الغنا من الصغار بل هو من الكبائر بناء على ما هو  
التحقيق من أن الكبائر ما توقع عليه التأديب فأن يحبس مسلم روى في الحسن عن أبي جعفر عليه السلام قال من يقول  
الغنا ما وعد الله عليه أن لا يفعلها لا يرد ولا هذه الآية ومن الناس من يشتم على الحديث ليفضل عن سيد الله بفعله ويتخذها  
ضرباً أولئك هم غداً يحمين الثاني أنه نقل عن أكثر الأصحاب خصوصاً شيخنا المفيد قدس سره أن الغنا  
كلها كبراء إلا أن اختلافها بالنسبة إلى بعضها كما قالوا أن النظر إلى الأجنبية صغيرة بالنظر إلى المسماة  
ولسها صغيرة بالنظر إلى قبيحها وهو صغيرة بالنظر إلى زناها وهكذا يكون قوله من الكبائر غير أنه قوله  
من الذنوب الثالث أنه ورد في الروايات لا صغيرة مع الأصوار وقصته بأنه يجعل بالكثرة من جنس الصفات

بالإدوية ولا ينافيه لفظ ريت لأن ابن هشام قال القاتاني في الأغلب للتكثير ويحذف الألف في ريت لفظه عنه  
 ذكر أن التكثير قد صار لها كالمعنى الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة أول وعلى تقدير ما قاله الحاجي من أن معيها  
 للتكثير قليل والحمل على يحتاج إلى قرينة القرينة هنا موجودة وهي قوله عليه السلام فلقد كنت ميقما على امر  
 عظيم وقد نجي الكلام هنا في أمور ألقاها هذا الخبر الذي هو محل الاستدلال قد تحقق استحباب الصلاة بما  
 تيسر بعد الغسل والله أعلم بغيره من الأحكام وكان الأول أن يكون مع الغسل ثانياها أن الله  
 من أحوال هذا الرجل أنه كان جاهلا بالحكم فهو وإن وافق ما هو المشهور بين أصحاب من كان الجاهل في الأحكام  
 غير معتد إلا أن يجب الظاهر بما في شتمه عنهم عليهم السلام من قولهم الناس فرقة مالم يعلموا وقولهم  
 السلام رفع العلم من هذه الأمة عما لا يعلمونه ويحذف ذلك ويمكن التوفيق بينهما بوجه الوجه الأول أن هذه الأخبار  
 فيها يرجع إلى أحوال الناس في أمور عايشة من أنواع المكاسب والمأكول والملابس والمساكن والمنازل وغيرها  
 فمن قدم اليه طعام حرام لا يعلم جازله أكله ووقع عند الشخص عن أحواله والتفتيش عن مأكله وكل ذلك يجمع تلك  
 الأمور حتى في الطهارة والنجاسات وإن كانت مقدمات للأحكام وأما الأحكام فغفرت فحجته بآثارها  
 في الدين والسؤال عن تفاصيل العبادات وأحوالها وأرجع على الفقهاء تعليم العوام وبعد ذلك لا يعرفه جاهل  
 والوجه الثاني أن من الأحكام ما قارب أن يكون معلوما بالبدنية لكل من صحت عليه مدة في دين الإسلام  
 مثل حرمة الزنا ومثل حرمة الفنا خصوصا إذا انضم إليه الضرب بالعود ويحذف في هذه أحوال هذا الرجل  
 كان مالم يتجرب الفنا ولكنه كان جاهلا بأن استماعه من غير قصد إلى الوصول إليه هل هو حرام أم لا فيكون  
 عالما بالوجوب حتى يرى هذه الجهة فكان الواجب عليها التحقق عنها أما إذا كان الحكم مجهولا لم يجمع الوجه  
 كالكثير العوام خصوصا سكان البوادي فلهذا لم يعمدوا في جملة الأحكام سيما من لم يتكلم فيهم إلا أحكاما  
 والعقول الوجه الثالث أن يكون المراد بأنهم في عمة مالم يعلموا أيضا أن طلب تعليم الأحكام أصلا وقرينة أن  
 زمان طلب العلم حتى يحصل الجاهل معتد فيه ولو بقي أعيا ذلك لأن ذلك الوقت يصدر عليه إساءة في  
 طلب العلم ووقع الجاهل لم يكن منتهيا بوجه من الوجه وثالثها أن قوله عليه السلام وسأله التور من كل ما يكن  
 إشارة إلى أنها غير قابلة للتجزي وقد يقع فيه الخلاف العظيم بين المتكلمين فذهب بعضهم إلى أن الداعي  
 مختلف كما هو الموجود فيما كان له داع إلى ترك بعض الذنوب دون البعض الآخر وقال بعضهم إن التوبة لا

تقع بحمل من القول إلا إذا كانت عامة على كل الذنوب لا إذا كانت خاصة في مقعة القبح فمن تأمل من بعضها ما ظهر  
 على أنها لا تدل على الذنوب كونه دنيا والجواب عن هذا ظاهر في الأخبار دلالة على القولين ووجه الجمع أن التوبة  
 الكاملة لا يكون إلا على جميع الذنوب وأما باقي درجاتها من إيمانها فيقبل التجزي والتبعض وقد عرفت أن المقام  
 في الجمل الثاني من كتاب الفوارق أن من زاد عليه طيف عليه من هناك **قوله** في ذلك عليه يحمل وقوله عليه السلام  
 فافزع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ظاهره أن المراد الفرع إلى قوم والافتقار إليه وأما من كان بعيدا فلا يفتد  
 عليه هذا الباب لأن النبي صلى الله عليه وآله مطلق على أحوال امته بعد ما تم كماله عليها من حياته **قوله**  
 وهذا الاحتياط ضعيف بمقال وقد تحقق هذا الحديث ليس انظف الشياطين في وقت طلب الحاجة وما بعده  
 دل على احتياط ليس الأدنى منها ويمكن الجمع بينهما بوجه **الأول** أن المراد بالنظافة هذا الطهارة الكاملة وهو  
 البعد عن خطئة النجاسة فثاني أن يكون الأدنى هو انظف الشياطين وإن كان قد دوى لحسن الشياطين أو  
 نحوه فوجه الجمع غير هذا الثاني أن يكون المأمور بلبس حسن الشياطين العفيف الذي ليس له سعة حال بين الناس و  
 يكون تغيير هيئة الفقر منه إلى حال حسن بمنزلة الشكر لا فم الله تعالى وإنا المأمور بلبس الأدنى من الشياطين  
 هو الذي انتفعت أحواله ودامت عليه فحتمه تعالى فيكون تغيير الهيئة منه إلى الطيب الحاجة فوافقه الله تعالى  
 وأما ما ذكره في إيماء إلى احتياجه وممكنه وربما أشعره بقوله عليه السلام في الحديث الثاني يصدق  
 على اثنين سكتا فإن هذا لا يكون منه إلا إذا كان غنيا قادرا على مثل هذا **الثالث** أن هذا من باب  
 تكثير طرق الوصول إلى إباحة المطالب فأنهم عليهم السلام قد أضافوا طرقا كثيرة في تحصيل الجواب منه  
 سبحانه فبأي الطريقين أحسن المحتاج فوصل إلى قضاء حاجته **الراجح** أن يكون ليس لحسن الشياطين يتحقق  
 من نفسه برفع الكبر والخيل والرياء والرياء وأما ليس الأدنى فحين لم يتحقق من نفسه بأن الله  
 هذه الأمور وسياق هذا من زيد بيان في الأدب المناسبة له إن شاء الله تعالى **قوله** ولجوزي الشيخ صحيح  
 وقوله عليه السلام بضاع البقي حتى إن يرا **الضاع** الذي اغتسل هو وضوئه منه وكان خمسة أمداد  
 فيكون قد زاد على الضاع المشهور مده **الضاع** المراد الضلع المشهور لأنه الذي فرضه النبي وعينه  
 وقرنه وعدده بالمحدود المعلومة **والضلع** الذي مالم ليس عانة الفقيه هكذا وتلبس أدنى بالميتس  
 من قول من الشياطين إلا أن عليك في تلك الشياطين أن أرا وأما كيفية الاستحاضة مائة مرة وقد بينا في الفقيه

بقوله اللهم اني استخيرك بعلمك **قوله** اخبرني جماعة ضعيف بابن صلال وسمى القطعي لا يتابع  
الحق ويطلع والعبراني منسوب الى قرية من قري المهروان وقوله عليه السلام ذلك تخفيف  
من قبلك اي الغل والصوم يخفف عذابكم ويجوز ان يكون اشارة الى ان الاعتقال ليلة الضعف  
ومعدا استحبابه مع ان الصوم مستحب في الشهر كله لا في تخفيف التكليف عنكم لان الغل في كل  
اليام وفي اكثره ياتى على بعض الناس **قوله** ثم قال وغسل فاضى صلتك الكسوف الى قوله ما اخبرني به الشيخ  
ميرزا واعلم ان الرواية لا تنطبق على قول المفيد لانه كلامه من سنن الكسوف الشمس والرواية مختصة  
بالقمر والرواية السابقة فقد تحققت حالها من عدم الدلالة على الغضا ثم كلامه طاب ثراه غير بعيد  
باعتراق الفهم كافي كلام غيره وكلامه وفق بالرواية من هذا الوجه والعمل به لا يخفى من **باب**  
حكم الكفاية وصفة الطهارة الى قوله والذي يدل على ذلك صحيح وقوله طاب ثراه انزل الماء الذي يغسل الفاضل  
على هذا الحكم اجماع المسلمين لكن قال ابو حنيفة واحمد ومالك لا يجب الغسل يخرج للمني الا مع الشهوة والفرج  
اما الجمع والفرج وان لم ينزل فقال في المتن انه مذهب عامة العلماء الا داود ونفر يسير من الصحابة حيث  
مصدر الانزال والداق اما بمعنى المنسوب الى الدفق مصروف كلابن ونامر بمعنى ذوبين وقيل ان يكون الاسناد  
مجازيا والذوق في الحقيقة لصاحبه وقال الكوفيون هو بمعنى مدفوق كمن لم يمشي عيشة راضية بمعنى ضربة وهذا الوجه  
الثلاثة قالها المسترشد في قوله تعالى خلق من ماء دافق **قوله** اذا امتسقى المني ميتا لانه ميت يترك ويحسب  
ميتا لانه انما بها او تحصيل المتعيتات بالامهال الا انقضاء وقوله عليه السلام اذا دخله نبي محمل مقداره  
لان الاول والشعر الذي هو من اهل الاحكام وقوله عليه السلام والمهرى قيام المهر المستقر وقوله عليه السلام  
قوله عليه السلام اذا دخله على ما نص عليه الا كمن بل اذني عليه سيدنا المرتضى رضي الله عنه اجماع من وجوب الغسل في  
دبر المرأة والغلام والبرية وفي هذا الاستدلال تأمل لان الظان المراد بالادخال هو المماراة الذي فتر فيما  
سياق من الاخبار بالتقاء الخنا بين وان لمناه في المرأة والغلام لكن تناوله بالهمة يعجبنا لكن لا يخرج من  
الاجماع المقتول الرضوي اذا قالت مدام فمصدقها **قوله** وهذا الاسناد صحيح وقوله عليه السلام ان الذي الخنا ان  
فتره الا هو ابغض الى الله عليهم بما اذا فترها وذلك لان المماراة حقيقة غير مبررة لان مقتول الذكائي غسل الفرج وهو  
مخرج الولد الحي وموضع الخنا اعلاه وبنيها ثقبه البول وهو قبيح عيوبه المشقة من ابيهم التبيخ على الميت

والولدان يعمل بغيره المشقة **قوله** وهذا الاسناد صحيح وقوله لا يقتضي اليها اي لا يعلمها معاملة تحقيق معاملة  
وقيل للولدان لا ينزل وقوله عليه السلام الذكر وغيره الذكر مبتدأ بوضع عندهم والتقديراتها سواء واعلم انه قد سقط  
منها من الحديث شيء وفي الكافي هكذا لا يقتضي اليها وان كانت ليست بذكر ثم اصحابا ولم يغض اليها اعلمها  
عقل قال اذا وضع الخنا الحديث **قوله** وهذا الاسناد حسن وفي الكافي عن عبد الله الجعفي والجليون كلهم تقا  
والخنا يرايه من اصحابيما بين الخنا من اما من دون ايلام اصلا او مع ايلام ما دون المشقة **قوله** واخبرني  
الشيخ حسن صحيح وقوله الاضداد للماء من الماء قد ختم ان العاجين قالوا ان هذا الخبر منسوخ والا فكيف يتصور  
كون الاضداد مخرجهم من هذا الحديث ويجوز ان يكون الاضداد مع هذا الحديث منه على الله عليه والخروج على  
لصو الحقيقة مع ان المراد منه المصرا في معنى الماء عيب من الماء لا انزاله بالملابسة ونحوها كما  
فهم الغاية من قوله تعالى ولا تستم النساء حيث ذهبوا الى وجوب الطهارة يخرج ملامسة يد المرأة فلا ينافي  
بين وجوب الغسل من غيره ومن **قوله** عليه السلام اتوجون عليه الحد والرجم استدك بعضهم على انقضاءه في المتن  
طاب ثراه من وجوب الغسل على الغلام ودبر المرأة لوجوب الحد والرجم فيهما والعلّة مستلزمة للعلة واجابة  
عنه بعضهم بان بحث الزاوي لا تحصى فلذا عتبه بقوله اذا التقى الخنا فلان لانه فيه وجه **قوله**  
عليه السلام ولا توجون عليه صاعا من ماء مذاول بان المراد لا توجون عليه فكل الاول فيه ان يكون صاعا  
من ماء لان الصاع ليس واجبا ويحتمل ان يكون اطلاق الوجوب عليه كالماء قبله ويحتمل ان يكون  
الوجوب معناه اللعني فيشمل الستة ايضا ويحتمل ان يكون اشارة الى انه كناية عن الماء القليل كان السبعين  
كانت منهم كناية عن العدد الكثير ويحتمل ان يكون التعبير بالصاع لما دونه ان الذي صلى الله عليه واله اغتسل  
بصاع ومن ثم ذهب ابو حنيفة منهم الى وجوب الغسل بصاع ويكون التعبير ببناء على ما يعتقدونه واعلم ان  
من قال بقياس الاول من احاديثنا استدل هذا الخبر وقد عرفت الجواب عنه وانه من ارباب التيسير والقياس  
يكون مطلوبه عليه السلام ايضا المطلوب على هذا على ان التعاتير والتابعين كانوا يعملون بالقياسات فانما  
عليه السلام على حجة عقائدهم الزاوية ومن تتبع كلام الظاهرين عليهم السلام يجد مثل هذا كثير الواقع في هذا  
**قوله** وهذا الاسناد ضعيف وقد عرفت بعض الاخبار من الصحاح وكاتبه بناء على قول الكشي ان ابا بن عثمان من  
اجتمع العصابة على تقيع ما يقع منه ولا ضعف غيبه فلا تراه ناويسي هو ابا بن عثمان وهم

اشاع جعل يقال له ناوس وقيل نسبة القرية ناوسيا قالوا ان الصادق عليه السلام حتى بعد ولادته  
حتى يظهر فيظهر اسم وهو القايم المهدي وحكي ابو حامد الرزقي انهم زعموا ان عليا عليه السلام مات وتشتق  
الارض عنه من قبل يوم القيمة فعلا العالم عللا وقيل عليه السلام لا يرى في شيء الا براه ما يخرج من الرقيل والحصر  
فوقله عليه السلام الا في الماء الا كبر اضافي بالنسبة الى غيره من المذنب واخره ويحتمل **قوله** واخره في الشيء حس عند  
اكثر الاحباب بابر ابى العلا وقد سبق منا القول بصحة لقول الخاشي اخاه علي وعبد الحميد وروى الجميع عن  
الصادق عليه السلام وكان الحسين اوجههم فهذا يدل على توثيقه لان عبد الحميد ثقة فاذا كان الحسين اوجه  
منه كان علي مرتبة منه ولا قل من السادات **قوله** علي بن جعفر صحيح وهذا الطريق اليه صحيح ايضا وقيل عليه  
السلام وقيل رحمه الغيبة المستتر فيه يعود الى الرجل المذكور في السؤال والضمير اليه يعود الى الشيخ لان  
الرداها التي وما ذكره عليه السلام من الاوصاف انما هو حال الاشياء اما اذا علم ان الخارج مني فلا خلاف بين  
علمائنا في ايجاب الغسل فموجب هو اهل الخلاف كما نقلنا عنهم الى اشتراط الشهرة والدفق ومنهم من  
حمل هذا الخبر وما روى في معناه على التقية هو الاولى وذلك ان علي بن جعفر من اعظم العلماء وقد خرج خبر  
المتى فكيف يكون عمل الاشياء وان كان المقام مناسباً له لان السائل رتب خروج الذي على الملازمة والتبديل  
والقال بصحة المذنب عقيبها المسمى اقول ويمكن ان يكون قوله عليه السلام اذا جاءت الشهرة تقيها المطلق  
الخارج لا المسمى فكان عليه السلام بين له قاعدة كلية بان الخارج من الرقيل الصحيح ان كان معه هذه الاوصاف  
فروى في الاوهومذي او نحوه اذ لم يتحقق كونها من الخارج **قوله** واخره في الشيء صحيح وعليه انعقد  
اجماع المسلمين مسياتي في الاخبار وما يعارضه ومن ثم قال شيخنا المعاصر في شرح الدرر اوم يكن في  
الاجماع على وجوب الغسل على المرأة بمجرد الاثرال سوى كان في النوم واليقظة لا يمكن حمل الاخبار  
الدالة على الغسل عليها بالاثار على الاستصحاب مع ما بين الاخبار **قوله** واخره في الشيء صحيح وقد وقع فيه  
رواية الحسين بن سعيد عن ابن عثمان هي وغيره ما نوسة الابا بواسطة ومن ثم قال بعضهم انه مبدل بن  
علي بن ابيهم بضم المعزة وتفتح الدال وسكون الباء واما قوله عليه السلام ولا تخدق من فتحت بعلته فقد ذكر  
فيه شيئاً البهائي نور الله منير وجوها **الاول** ان معناه لا تخدق كوالصق ذلك لئلا يجعل ذلك وسيلة  
لخروج الحرام من شين من غير ان يكون صادقات في ذلك **الثاني** انهم قد اجابوا عن خيرة عن اقاوي

قوله المذنب المصطفى  
الضيق والحرارة

هذا الخبر ما روى في معناه على التقية هو الاولى وذلك ان علي بن جعفر من اعظم العلماء وقد خرج خبر المتى فكيف يكون عمل الاشياء وان كان المقام مناسباً له لان السائل رتب خروج الذي على الملازمة والتبديل والقال بصحة المذنب عقيبها المسمى اقول ويمكن ان يكون قوله عليه السلام اذا جاءت الشهرة تقيها المطلق الخارج لا المسمى فكان عليه السلام بين له قاعدة كلية بان الخارج من الرقيل الصحيح ان كان معه هذه الاوصاف فروى في الاوهومذي او نحوه اذ لم يتحقق كونها من الخارج قوله واخره في الشيء صحيح وعليه انعقد اجماع المسلمين مسياتي في الاخبار وما يعارضه ومن ثم قال شيخنا المعاصر في شرح الدرر اوم يكن في الاجماع على وجوب الغسل على المرأة بمجرد الاثرال سوى كان في النوم واليقظة لا يمكن حمل الاخبار الدالة على الغسل عليها بالاثار على الاستصحاب مع ما بين الاخبار قوله واخره في الشيء صحيح وقد وقع فيه رواية الحسين بن سعيد عن ابن عثمان هي وغيره ما نوسة الابا بواسطة ومن ثم قال بعضهم انه مبدل بن علي بن ابيهم بضم المعزة وتفتح الدال وسكون الباء واما قوله عليه السلام ولا تخدق من فتحت بعلته فقد ذكر فيه شيئاً البهائي نور الله منير وجوها الاول ان معناه لا تخدق كوالصق ذلك لئلا يجعل ذلك وسيلة لخروج الحرام من شين من غير ان يكون صادقات في ذلك الثاني انهم قد اجابوا عن خيرة عن اقاوي

فانذارا من

فانذارا من اقاويهم يقتضيان وليس لهم جعل احكام الاحكام على ذلك قال وهذا هو الاصل في مسياتي وقد  
عبيد بن نذلة **الثالث** ان يكون مراده عليه السلام انكم لا تخدقون بذلك لئلا يخطر ذلك باله من النوم  
وتفكركم فيه فيحتمل ان لا يخلط بالالان حين النوم ويتفكر فيه فانه يراه في المنام بقى الكلام  
في ان ارشاد الصادق وتعليم الجاهل احكام الشريعة مما تاكله جربة كيف ورد التي عن مثل هذا ويمكن التقى  
عنه بوجه اولها ما سمعته من شيخنا صاحبها الانوار من ان هذا قد خضع ذلك العموم فيكون مخصوصا له  
ثانيها ما قيل من ان المراد لا تخدقون به علانية بل خدقون به سراحي لا ييطان خاطر من به وبها يتن  
الفاش بسبب ثلثها ان تعليم الاحكام انما يحيا ذاعلم وقوع الاحتياج اليها اما اذا لم يعلم تحقق سببه  
فلا وكل واحدة من النساء لا يعلم منها وقعه فلعلة لا يحصل كافي من مثله لكثير من النساء اما اذا سأل عن طلب  
نعم حكمه ما راجح الاجور كتمان عليهن وبالحيلة فاللهي انما هو من الغاية اليهن ابتداء من غير سأل الا من  
جاءهن اذا سأل عنهن وابعثها وهو لا يرفع في النظر ان كثير من الاحكام قد رخص الشرع في سقوطها واسقط  
وجوب تعليمها عند مظنة ترتب المضادة عليه وهذا من ذلك الباب فيكون سقوط التعليم مشروطا بحصول  
هذه الغاية قلنا **قوله** محمد بن الحسن مجهول وابو الحسن مجهول والاحكام الكاملة عليه السلام وان كان احتمال الثانيان  
اقرب **قوله** فاما الخبر الذي صحيح وقد توسط فيه فضاله بين الحسين بن سعيد وحماد بن عثمان فيخرج ان  
الصادق في السند السابق هو هذا **قوله** طاب ثراه وروى هذا الحديث معناه وروى حكم هذا الحديث لان هذا  
حديث مستقل غاية ان رواه محمد بن يزيد بن يزيد بن مولى الحديث الاول فوج نقول الفاضل قدس سره في الشرح  
ان اختلاف روايته دال على عدم الضبط فوجب اطرافها غير وارد وظهور ايضا ان قول الشيخ **قوله** وروى هذا  
الحديث بمقتضى اخبر في محله لان اتحاد الراوي لا يوجب اتحاد الخبرين واما ما رواه طاب ثراه فقال المحققين  
في حواشي الاستبصار لا ينبغي ان الوجه **الاول** يلزم منه ارتفاع الوثوق عن سابو الاخبار لانه ليس خبر منها  
الاوهو الاحتمال حار فيه ومطرقه اليد والوجه **الثاني** يلزم منه عدم البيان في وقت الحاجة بل يلزم منه  
اعتناء التاكيل وكلاما غير ما ين والذى ينبغي ان يقال له انما ان هذه الروايات الدالة على عدم وجوب  
الغسل معارضتها بكونها ومصادمة لاجماع الامة فيجيب طرحها هذا كلامه واقول ان مقصود الشيخ في  
مثل هذه النوايل البعيدة هو عدم طرح الاخبار فتكون الضرورة مقتضيتها لولا انها في نهاية

سندھ

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الامامية الى ذلك ولا جمعت من عاصريهم من شيوهم نحو من ستين سنة فيقولون ان هذه مسألة  
اجماع من الكل وان ثبت ان اقول انه معلوم بالضرورة من دين الرسول صلى الله عليه واله انه لا خلاف بين العنبريين  
في هذا الحكم الى ان قال وانما لم يثبت في هذه الايام عن بعض الشيعة الامامية ان الوحي في الدين لا يوجد لغير علي  
على ان اصل عدم الوجوب او على خبر يذكر انه في منتخبات سعدا وغيره ما هذا مما لا يلتفت اليه اما الاولى  
فيما لم يثبت لاجماع والقرآن وهو قوله تعالى ولا تستم القساء بغير حكمه واما الخبر فلا يعتد به في معارضة  
الاجماع والقرآن مع انه لم يثبت به نصيب ولا اعتماد عالم مع ان الاخبار تدل على ما ادعاه لان كل خبر يقتضيه  
العمل والاجماع والايلاج في البرج فانه يدرك على ما ادعاه لان الفرج يتناول العمل والدين اذ لا خلاف بين  
اصل اللغة واصل الشرع في ذلك انه قد قلعت بعد نقل هذا الكلام وهذا يدل على ان القوى بذلك  
ستطامه مشهورة في دين السيد المرتضى بل ادعاه الاجماع يقتضي وجوب العمل لانه صادق على ذلك  
صبر الواحد كما يقتضي في نقل المظنون فكذا في القطوع اقول ما قوله بعض الشيعة فيجوز ان يكون مخرج  
الطائفة فانه كان قرأ على المرتضى بعد موت الفقيه رحمه الله تعالى وان كانت صفاته مشهورة في حال  
قراءته على السيد ويجوز ان يكون هو الصدوق لان ظاهره في الفقيه موافقة الشيخ في هذا الحكم وانظر الى  
في كلام هذين الامامين الذين استسا مذهب الامامية كيف اختلفا في هذا الحكم وادعى كل واحد منهما  
على دليل اخر ان من اخبار الامام مع وجودهما في عصر واحد فكيف بقي لنا معرفة تبيين اخبار الامام من غير  
مع تباعد العهد واندر لس الأصول واكتب التي كان مناط التمييز عليها لكن يجيب التخصيصهما امكان فان  
المسؤول لا يقطع بالمسعود اذ عرفت هذا فاعلم ان اخبار المتعارضة في وطن الدين والعقل منه هي فوجع البرقي  
هذه ومعرفة ابن محبوب عن الصادق عليه السلام في الرجل ياتي المرأة في دبرها وهي عاتمة قال لا يقصص منها  
وليس عليه غسل وفي معناه مرسلة علي بن الحكم والمعارض هذه الاخبار مرسلة تخص من سوفته عليه السلام  
دليل على احدها من علمها قال احوال المائتين في الغسل جميع بعض الامام بدينها يحمل وجوب الغسل في ذلك  
على الرجل لانه لا يعارضها تقدم وما دل على نفي الغسل عن باشي ما دون الفرج من غير ايراد علمنا  
ما دون الفرج على ما يشمل الدين ثم قال واكثر اصحابنا على وجوب الغسل عليها في ذلك ولم نجد على وجوب  
عليها حديثا الا قول الامير المؤمنين عليه السلام اتوجرون عليه الحد والرحم ولا توجرون عليه ما من ما دون

افاد ذلك اقول هذا القوي من جهة الدليل والشهور ارجح للاختياط والبعد من ذهب العامة **قوله** في صحيح  
ابن ابي عمير فاذا اجابنا لساننا في قوله فيدل عليه حسن وقوله طاب ثراه فلا يقرب المسجد المراد به الدعوى بالعبادة  
وماقتته هذا الحديث من الاحكام مشهورة بين اصحابنا بل ادعى عليه في المنتهى اجماع علمنا الاسلام انه  
كرم المجلس في الساجد واما المقيدة فعيانة ما ترى من عدم في جواز العبور بين المجدين وغيرهما والصدق  
اطلق القول بجواز الجلوس مثل المعبد وذكر الصدوق ايضا في الفقيه انه لا بأس ان ينام الحجب في المسجد وكان  
منه هذه الاقوال على محل الذي في الاخبار على الكراهة لكثرة يتوقف على وجود المعارض ولم يوجد في الاخبار ما يصلح  
للمعارضة والاحاديث الدالة على المشهور مستطارة على تقاطع سندها فلا مجال للحمل الذي فيها على الكراهة ومن  
قوله عليه السلام ولكن تيرها استدرك بعضهم على جواز التردد في المسجد وفي الدلالة تام لم يمكن يمكن الاحتياط  
عليه بارواه جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحجب ان مشي في المساجد كلها ولا يجلس فيها الا مسجد النبي  
صلى الله عليه واله وقد اثنى الشهيدان قدس الله روحهما بالساجد في هذا الحكم المشاهد المشرفة  
والضريح المقدسة لاحتياها على قيادة السجدة وزيادة الشرف بمن نسبت اليه وتوقف فيه صاحب المبدأ  
وقوله لاجل الموقوف فيه لما دواء الصغار في التخييم عن يكون من محمد قال خرجنا من المدينة زبد من قبل بل  
عبد الله عليه السلام فلقينا ابو بصير خراجا من رفاق وهو حجب ونحن لا نعلم حتى دخلنا على ابي عبد الله عليه  
السلام قال فرقع واسد الى ابي بصير فقال يا ابا محمد اما تعلم انه لا ينبغي لحجب ان يدخل بيوت الانبياء ثم ذكر  
فرجع ابو بصير ودخلنا وقل له عليه السلام لا ينبغي معناه لا يجوز ولما ماتت رقية التي كانت عند عثمان ات  
عثمان لما شايعة جنازة وكان جبا ولم يعلم به احد فاتي الوي الى النبي صلى الله عليه واله بالاعلام فخرجوه  
صلى الله عليه واله وقال لا يجلس من شايعة جنازة بنات الانبياء ان يكون خبا فخرج عثمان بخبره فاذا كان هذا  
حال امواتهم من غير اهل العفة فكيف يكون حال المعصومين منهم اذ عرفت هذا كله فاعلم ان العلة قد  
قال في المنتهى الاقرب ان يجيب عليه اي على المجتأ ان تصدق قرب الابواب اليه لان دفاع العترة بذلك اقر هذا  
لا يفر من هذا الخبر وما روى في معناه بل حديث جميل السابق كالصريح في جواز قصد الباب لا يعد وجوب  
فالاول هو الجواز بقى الكلام ان اكثر الفقهاء قد عبر عن هذا الحكم بقوله ويجوز المجلس في المساجد فان ادا  
بالجلوس الكناية عن الملك فهو صحيح وان ادا تصفيع الحكم به كما وقع في هذا الخبر وبعض الاخبار فلا يخفى

ما فيه ذلك لما وقع في صحيفة الفاضلين محمد بن مسلم وزارق من الباقر عليه السلام قال الحائض والحائض لا يدخلان  
المسجد المحجبانين فكان القبيح من هذا الحكم باللبس هو الاول كما وقع في عبارات بعضهم **قوله** الحسين بن محبوب  
والله من الوضع فيه يجوز على التحريم عند اكثر الاصحاب وعلى الكراهة عند سائرهم وتعرفت ان المشهور هو الاول  
لعدم وجود المعارض وهو يعمد شامل لما اذا كان الوضع من ارجح السجود داخله وفيه بعضهم بالتأني فقلنا  
منه انه للمباذير من لفظ الحديث وهو كما ترى وقد علم هذا الحكم بعض الفقهاء بان التساهل اذا كان في المسجد  
لا يتوصل الى رفع الاستحسان للوضع فانه يمكن ان يضعه في عين مع ان الوضع فيه يستلزم العود الى  
لغزى فيكون ترددها الى المساجد بل ربما كان مظنة للاقامة فيها **قوله** ولا يمسح بها الله تعالى الى قوله  
يدل على ذلك موثق وهذا الحديث هو مستند اكثر الاصحاب فيها صاروا عليه من تحريم مسحه على وجهه  
دنيا وبعضهم نظر الى عدم تحريمه فقالوا الكراهة قد اختلفت عباراتهم في القبيح من هذا الحكم فبعضهم  
عبر شيخنا الضيف هذا ما انما الفاضلان فقد اختلفوا في اكثر كتبهم انه لا يمسح بها الله تعالى عليه سجدة وقد عرفت ان  
نه على عبارة القواعد حيث وقع فيها هذا القبيح وهذه عبارة على ظاهر الرواية الشيخ على العلامة مؤاخذة في الرواية  
اسمه تعالى لا يمسح عليه الاسم وان كان ظاهر الرواية كذلك اذ لو حرم تحريمه على الفرائض بطريق اول واصحابنا  
لا يقولون به ومنه اول صاحب المدارك في عبارة الشرايع وارجعوا الى ان المولد منه يمسح به الله لا ما عليه السلام  
وهو كما ترى والاولى ان يجعل المسألة المتروكة هي كراهة مسحه على اسم الله من وجهه وديار القن الحاق بها اتحاد  
العلمة ولم يقل بالتحريم لعدم المسند ولما عارضه بما ياق من دليل الجواز واقام الله تعالى فاشيات كراهته  
طريق الاولية والحيان الاصحاب رضوان الله عليهم لم يذكروا هذا القبيح الا في الاستدلال على تحريم مسحه على اسم الله تعالى  
اذ انقضت هذا فاعلم انه قد بقي الكلام هنا في مقامين المقام الاول في بيان اسم الله تعالى الذي يكون مناط حكم  
هذه المسألة فان الاصحاب رضوان الله عليهم لم يتعوضوا الحقيقة فيجوز ان يراهم من وضع هذا الاسم فانه قد استاذ  
من سائر الاسماء لكسب عزها وخصايس يطول تعدادها في هذا الكتاب بل قيل انه هو الاسم لا غير الباقى صفات جلالته  
على علي التي تعارف كتابته على الدوام والذاتية في كل الاعصاد والامتاع هو هذا الاسم المبارك لا غير ويجوز  
ان يراهم الاسماء المحترمة به سبحانه التي لا تطلق على غيره استعواضا عما كان من وجوه ويجوز ان يراهم القسمة  
فانها كلها اسماء له تعالى وقد خجنا الصديق في كتاب التوحيد ورواه غيره ايضا باسما يتدركه عن هؤلاء ابيهم

ملاحظة في اصحابنا في القواعد

المؤمنين عليه السلام قال لا رسول الله صلى الله عليه واله انما تبارك وتعالى له تسعة وتسعين اسما مائة  
الا واحد من صافا دخل الجنة وهو الله الاله الواحد الاحد القمد الاول الاخر الشيع الصبيح القدوس القادر  
الغنى الاعلى الباقي البديع الباري الاكرم الظاهر الباطن الحق الحكيم العليم الحكيم الخفي المحيى  
المهيض الحق الزب الوحيين الرحيم الذارى الوارز الوقي الزوف الوافى السلام المؤمن للمهيمن العزيز  
الغفار المتكبر السيد المتوحي الشهد الصادق الصانع الطاهر العدل العفو الغفور الغنى الغياث القادر  
الغنى الفتاح الغنى العظيم الملك القدوس العزى العزيز العليم القابض الباسط قاصى  
الحاجات المجيد المولى النان المحيط المبين المعبود الكبير الكبير الكافى كاشف الضر الوتر الوتر  
الوهاب الناصر الواسع الودود الهادى الوفى الوكيل الوارث الباقى الباعث التواب الجليل الجواد  
الجيز الخالق خير الصامتين الديان الشكور العظيم اللطيف الشافى ويظهر من كتب الدعاء ان  
اسماء الحسنى الف اسم الواحد والطلاق الجبر شامل لما اذا كان اسم سجدة مقصودا من الكتابة او كان  
جزء من اسماء الناس كاسماء الملوك والسلاطين المقام الثاني قد اختلف الشيخان قدس الله روحهما باسم الله  
اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام قال في القبيح ولا اعرف المسند ولا باس بالكرامة لنا سببه العظيم **قوله**  
يمكن استدلال عليه بقوله تعالى وفي تعظيم شعائره فانها من تقوى القلوب وتعظيم اسمائهم عليهم السلام ومن  
اعظم شعائر الانبياء وقد روى الصدوق وغيره من ائمة عليهم السلام انهم قالوا نحن اسماء الله الحسنى وينبغي  
تقديسها بما اذا كان اسمائهم عليهم السلام مقصودة بالذات او كانت جزء من اسماء الله الحسنى فكيف على وجهه  
وفي ذلك **قوله** محمد بن علي بن موفى وما ذكره من التأويل بعيد لان الدوام والذاتية ما كانت خالية من شئ  
اسم الله تعالى في جميع اعصاد ولله الاسلام وان سلمنا مثله في الذاتية لان بعضها كان عليه آثارا مسكة  
الافتقار في هذه الاعصار لكن الدوام لا يجرى فيها مثل هذا على انما الربيع وروى عن الصادق عليه السلام  
في الحجب بين الدوام وفيما اسم الله واسم رسول الله قال لا باس به وربها فذلك وجع فالاولى في غير ما روى وهو  
فتساءل من حل غير الاول المتقن النبي وعن كرامة الدوام والذاتية التي عليها اسم الله سبحانه على الكرامة وهذا  
على كراهة **قوله** ولا يمسح بها الله تعالى عليه سجدة على ذلك قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له وقد استدل على المشهور بل يقول انه  
اجماع من غيرهم من كتابته القرآن لطيف والاعية في سورة الواقعة فكذلك فلا اسم يوافق الجود وانما اسمهم بل على عظيم

مجموع مع الحفظ وانه من اوصاف

طبرستان

تدبر على هذا الحديث هو الارتفاع عن هذا الحديث كان عند من المؤثرات ثلاثة لا يهل الا بها او انا  
 المتأخرون فوجه كلهم البتة من المحض فيه على الكراهة باعتبار انما له على ما اجمع الاصحاب على ذلك  
 من البتة عن من خطبه وفيه فلهذا لم يقل احد بغيره وفي هذا الحديث دلالة على ان الله في قوله  
 تعالى اجيبه الا المظهر من راجع الى القرآن لا الى الكتاب المكون كما تقدم اذا عرفت هذا فاعلم  
 ان الحق نورا لله سبحانه قد استدل على جواز من المحض وهو ما كتب فيه القرآن للجنب بما روى  
 ان النبي صلى الله عليه وآله في كتابه اية الى قيس وهو كافر فوجب في الظاهر ان لا يغتسال  
 ولا يصح منه وهو العادة فلا في الكتاب بين هذا كلامه وواكثر الفقهاء تابعوا فيه في المسئلة  
 ونظروا في مسائل الحق والتدويرات والكثارات ونحوها من الاحكام التي اشترطوا في تلك  
 الى الله تعالى قالوا ان قصد القرية شرط في هذه الاحكام وهي تخص من الكافر وفي هذا المقام  
 كلامه وان قد ذكر من مبسوطا فليخرج الكبير على هذا الكتاب ولكن لا ينبغي ان يغفلوا هذا الكتاب  
 من الاشارة الى بعض ما هناك فقول الكلام بطريق الى هذا من وجوه الاول ان قوله هذا  
 امكان قصد القرية من الكافران اذ اريد عدم قصد ما من الكفار وانهم لا يأتون بها هذا انما  
 ياتي حصته في اهل الكثرة في الصف من غير اهل الكتب المتأوية اما اليهود والنصارى ومن  
 خفي عنهم فلا شك انهم يدينون بدين الانبياء ويتبعون الى الله تعالى في افراف التقرات من  
 العبادات والصدقات وسائر ما يتقرب به المسلمون كما هو المعروف في المشاهدة منهم في كل الا  
 ولم يذكر الصانع احد من طوائف الكفار حتى اهل عبادة الاوثان فانهم يقولون انما هم متبنا  
 الى الله زلفى وحجده واما ما استيقضت انفسهم ولئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولوا لله  
 وان ادلوا من عدم قصد القرية عدم ترتيب الثواب على ذلك قصد لا بشرط الاسلام هذا جار  
 في جميع مسائل الاسلام لا في عباداتهم وان قصدوا فيها القرية لاقتبل ولا يرتب عليها ثواب  
 باجماع علماء المأخوذ من الاماير المستبضة بل المؤثرة لا في اية اهل البيت عليهم السلام  
 شرط في ثواب الثواب على الاحمال على ان هذا جار ايضا في كثير من شقائق الشهادة لقوله تعالى انما يقبل  
 من المتقين والتقوى على اقله مولانا الصادق عليه السلام ان لا يراد بحب نفسك ولا فيصحبك

هذا دعواتهم عبد طعنوا الله وتقرروا بطاعتهم الى من وخلق ما اعتقدوه منها خلودهم في النار مع القوم  
من اصل التوحيد وورد في الاخبار من الطريقتين انه لا يخلد في النار من يقول لا اله الا الله بل ولا يخلد احد  
من اصل التوحيد وذلك ان تلك الطوائف لم يوجدوه وكيف يوجد من يقول بالاعتقاد الثمانية او من يقول  
قال علي بن ابي طالب وانا اقول كافي جنيته واضل من اصل الذي والعتيا من اللذين شاركوا الله سبحانه في حكمه  
الشرعية فاجابوا ما لم يوجب وجوهوا ما لم يحرم ومن على احواله جعله شر كما قال سبحانه لقد اخذوا  
دعواتهم اربابا من دون الله وذلك على ما في الاخبار الصحيحة انهم اهل الله حلالا وكسروا لهم حراما فصدقهم  
من حيث لا يشعرون ومنها معنى قول الامامة عليهم السلام انه ما عبد الله الا الله وشيئا وذلك انه لم يعرفه سوا  
وسوى شيعةهم على ما تقدم في غير ذلك من العرفان والاسرار الوجه الثالث ان النبي صلى الله عليه وآله  
بيده عليهم السلام لا يبرأ من اصل الجبالة ولم ينقل مثله عنهم وما ورد من رواية الجوهري انه صلى الله عليه  
امرين من عامه لما اقبل قالوا المراد بغير التوبة لا عمل الجبالة فان قلتم ان مقوله مستند في قولهم  
عليهم السلام يجب ما قبله قلنا المراد من هذا ما خرج وقته ومغنى ما عمل الجبالة فوقته العري وعلينا  
العبادات بعد التخل في دين الاسلام تكيف يكون ساقط الوجه الرابع ان تعدد في جميع الاخبار جواز  
تعديل الكافر المسلم عند فقد الممانعة من المسلمين وعمل الامامية اكثر الفقهاء مع الطائفة على ان  
الاموات مما يحتاج الى النية وقصد القرية الى الله تعالى الوجه الخامس ان الشارع قد جعل مناط الامكان  
مستندا الى الطوائف الشرعية ولا جعلها معلقة على العلوم العارضة والاخر مستعمل كثير النيات التي  
يؤتيها من بلاد الكفار وهم يباشرون حياكة تاجع فمن اين يعلم شرعا ان قتيلا ياشي سيدة كناية  
صلى الله عليه وآله الوجه السادس انه صلى الله عليه وآله امانا بين له عجز القرآن وقبضه على  
اياته حتى يكون ادعى للحيية بل قيل ان قتيلا اطلب من النبي صلى الله عليه وآله ان يرسل اليه ايا من القرآن  
وغدنه الضرورات يباح كل محذور يتوقف لهابة عليه الوجه السابع يجوز ان يكون هذا منه صلى الله عليه وآله  
قبل نزول الامية لا التظلم لان الاحكام انما تزلت تدريجا ومن هذا ما في البقي على الله والديفود الى  
ضيا فانه ويخلص طعامهم حتى ان البروتية سمته في غمرة تدبعتها شوا له فاطنها وكانت شهادته من ذلك  
التم وخضبا هذا التطويل عن الاختصار لانه ليس المطلوب من هذا في فضل الجبالة بل هذا الكلام جاري كثيرا في الكفر

الجمع بين روايته بالجماع إلى مراتب الفضل والكمال ويحتمل أن يكون رواية سابعة واحدة والاستنباط انما وقع على من  
دوا عنه بها عثمان وزدعة وكان الصنفان من بعض اصحابنا قالوا ويكره قراءة ما زاد على السبع والسبعين في حق  
غيره فقرأه ما زاد على السبع والسبعين **قوله** الا اربع سور منه فانه لا يقرأها الى قوله ويذكر عليه ايضا مروي  
وقوله سجدة لثمان اي السجدة التي هي مسئلة بسورة لقمان وهي سورة آل عمران والسجدة والافسورة لقمان ليس فيها السجدة  
السجدة الاطار هذا مذهب جماعة من اصحابنا والمشهور خصه ما بين المتأخرين عدم الاشتراط وهو الاقوى و  
يسجي عن قريب يصريح الشيخ بهذا وسيله الى حديث الخذايعي هذا والى عليه ايضا فلا يكون هذا هو الوجه  
فيه بل الوجه فيه هو النص والجماع والمراد بقوله من النجاسات اعظم من العينية والكيفية وانما سند الحديث في الاول  
قوله لعمري وفي كثير من الموارد لا بد أنه يكون عندهم من موثقة وابن سعيد فان كان فينا لأنه ثقة **قوله** واما الثاني  
ففيه احمد بن عبدون وهو من شيوخ شيخ الطائفة وهو وان لم يوثق في الرجال الا ان كذا ودعا في الشيخ  
فما يدل على حسن ما على ان العلامة طاب ثراه حكم بصحة طرق الشيخ الى ان طالب الانبار وفيه احمد بن محمد  
واما علي بن محمد بن الربيع فلم يذكر في الرجال سوى انه روى اكثر الامور وفي النظران هذا لا يفيح في الحديث  
وبالجملة فالحديث موثق وقوله عليه السلام الا السجدة في هذا الحديث وفي حديث اخر ايضا رواه محمد بن مسلم الا ان  
هما للسند في هذا الحكم ظاهر في ان المراد بالسجدة آية السجدة لا سورة ومن ثم نقل عن الرضا في بعض النسخ  
انه قصر الحكم على آية السجدة لكن الاصحاب رضوان الله عليهم عموما الحكم في السور الاربع وقد يحدظهم اما  
اذ كان صاحب المعبر روى في بيان البرزخي نقل في جامع عن الشافعي عن الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله عليه  
السلام عن حمزة قراءة السور الاربع واما ثانيا فلان السجدة كثيرا ما تطلق على السورة كقوله في بيان طلاق الخبر  
الاشرف على الكل **قوله** ولا ينافي ذلك موثق والغزالي لغة الغزالي وفي اصلاح **قوله** المراد بها السور التي  
فيها السجدة الواجبة سميت بذلك باعتبار ايجاب الله تعالى السجدة عند قراءة ما يوجبها منها وفي الاستنباط  
بعد نقل هذا الحديث فلا ينافي في الخبر الاول لانه ليس فيه ان يحدظها ان تقرأ الغزالي واما ثانيا فلان السجدة كثيرا ما تطلق على السورة  
تسجد ذلك ايضا محمول على الاستحباب لا انها على ما لا يجوز لها معها السجدة ولا ينبغي ان هذه العبارة  
اوفى بعبارة التهذيب على انه يرد على العبارة ان اذا كانت الطهارة شرطا في السجدة كما لا يبعد  
يجوز السجود الاطراف من النجاسات فكيف يجوز السجود المستحب كذا اوردته المولى القاسمي والجواب عنه

واما اذا وضو روى كل واحد منهما فغسل اليد عند اداء الغسل من الجنابة واما الوضوء فقال جماعة من الصحابة  
 يقصد به الاكل والشرب وطلقوا انه لو تصدع نفع الحدث اعني الكراهة لكان زيارته وذلك ان الحديث حكم التحريم  
 في العبادات وحكم الكراهة في الاكل والشرب ومع فيقول في نيته ان يتعدا لوفع حدث الجنابة وهي الكراهة فزيرة الله  
 ويحذر ذلك مما يردى هذا المعنى وينبغي كما قال بعض العلماء ان يراد في الاعتداد بذلك عدم تراخي الاكل والشرب  
 كثير على وجه لا يقي بينهما ارتباط في العادة ويتعدى بتعدد الاكل والشرب مع التراخي لابع الاتصال **قوله** الحسين  
 ضعيف والذي يجوز على الكراهة لان الدعوى كما قال المتن يمنع غالباً من المصان اجزاء الماء بالبدن التصاقاً  
 تاماً فذكره لذلك **قوله** احمد بن محمد صحيح والذي يوجب بفتح الحاء طيب كبريت من اجزاء الكبريت في قوله والشئ الكبريت  
 وفي بعض النسخ الكلك وهو كبر الكاف حقه مشبهة من الكلك فخرج بمعنى لصق وقوله لك اليوم قال شيخنا **قوله**  
 قدس الله روحه المراد به تلك الطرائق وهو اسم موضع او جمع وقوله والضرب اي وشل الضرب وهو غسل اليدين  
 على ما قال في القاموس وفي بعض النسخ الضرب وهو ما يثبت بالجلد من شجر علك وفي الكافي الطرايط **قوله**  
 بمعنى الطين يقال طرى الرجل حوشه بمعنى طين ونفى الياس انما هو باعتبار انه لا يمنع وصول الماء لان طوبى الماء  
 فترى تحت علك الروم واما شبهه وقال للولي التتري لعل في هذه الرقابة فلا تله على عدم اشتراط العلم  
 بوصول الماء لجميع الجسد ولعل هذا اذا فرغ من الغسل لا يسعد العمل بالاول اذا كان شيئاً يبين نظر التحقيق  
 المتحرر عن الاثر الا ان الاعتراف به قايلاً من انتهى والجماع من هذا ظاهر وهو ان الحديث اعتماد على قيام اثاره الاجسام  
 لا على قيامها انفسها واطاهر ان الذي ادعى اعيانها انما هو الماء وعند ادعائه لا يثبت ان يكون قد  
 نفذ في اعماق تلك الاجسام حتى اذا لها ولم يسبق منها سوى الاشكال لونه او الاجزاء الصغار التي لا يكون منها  
 من وصول الماء نعم يظهر من بعض الاخبار صحة ما قال من عدم اشتراط العلم بوصول الماء والاكفاء فيه الظن  
 القوي لكن ينبغي الاجتهاد في اعيان الماء الى جميع البدن كما هو المفهوم ايضاً من بعضه **قوله** علي بن ابيهم  
 ضعيف وفي الكافي لا يابس بان يختص بالحب وهو الصحيح والمراد بالخصاب ما يتلون به من جناء وغيره وقد  
 الاصحاب في كراهة اختصا بنائها الشيخ للعديد وجماعة من الاصحاب وقال الصدوق طاب ثراه ولا يابس  
 ان يختص بالجنابة فمن هذا فسوا اليه القول بعدم الكراهة وهو غير صحيح فيه لان نفي الياس في عبادات  
 القداء لا ينافي في الكراهة كعبادات الحديث واما تعجيل الكراهة فقال المفيد انه انما يوجب حصول الماء

الظن بالمراد

الظن بالمراد التي عليها الخصاب ووجه هذا الكلام في المعنى بانظر الى ان اللون عرض لا يتقبل فيلزم  
 حصول الاجزاء من الخصاب في محل اللون ليكون وجود اللون بوجودها لكننا حقيقة لانهم المأموران ما  
 فكومت لذلك **قوله** يمكن ان يكون العلة فيه غير هذا وهو ما روي في بعض الاحاديث من ان الملائكة تحضر  
 وقت الخصاب يستغفرون للخصاب **قوله** واذا غمر الحبيب على الظن فليس ير القوله احمد بن محمد  
 ضعيف وقد اختلفت اصحابنا حول ان الله عليهم في وجوب الاستبراء على المتزل فذهب الشيخ واتباعه  
 الى وجوب البول فان لم يتيسر فبالجنابة وهو ظاهر المصنف والقاضي وابن البراء على وجوبها معاً و  
 ذهب سيرة المرتضى وعلته للمتأخرين الى استحبابه والاجابة خالية من حكاية الاستبراء بالجنابة بعد  
 الاقوال وانما تضمنت الامر بالاستبراء بالاجتهاد بعد البول والظن ان القول بالاستحباب لا يخلو من  
 قوة لان اقصى ما يستفاد من الاخبار هو ان فايته عدم انتفاض الضرر بالبلل الخارج بعده وقوله صلى الله  
 عليه واله من ترك البول عقيب الجنابة او شك ان يرد ببقية الماء في بدنه فيورثه الداء الذي لا دواء له واما  
 المرأة فتعلم من الخصاب بالرجل في جميع هذه الاحكام وقال العلامة طاب ثراه المرأة لا تستبرأ بميلها الغلظ  
 فايته لغاير يخرج البول والغايط منها وشيخنا المفيد في حقه ذهب الى استبرائها بالبول فان لم يبق لها ذلك  
 فلا شيء عليها والاولى هو عدم الفرق بينهما لان للجنين وان تغاير ابدانها لكن الاستبراء وحدهما بالاجتهاد كما  
 يؤثر تأثيراً تاماً في خروج ما بقي في الخارج على ان الرجل ايضا ما تغاير منها وان كانا فترتين وما دونها  
 عنه حتى الله عليه واله من قوله سابقاً من ترك البول عقيب الجنابة الحديث شامل للمرأة ايضا لان دفع شل  
 هذا الشرع مطلوب العقل وكذا قول ابو جعفر عليه السلام من اغتسل وهو جنب قبل ان يبول ثم وجب بللا  
 فقد انتقص عنه الحديث فانه يجرى شامل للمرأة ايضاً كقول صاحب المدارك **قوله** الاظهر علم استحباب  
 الاستبراء في حقها الاختصاص اذ بان للمتقدمة لاعادة الغسل والوضوء في حقها لا يخفى فايته نعم ودفع كثر  
 من اجابة لفظ الرجل لا انه في كلام السائل على ان بعض الاجابة قد وقع السؤال فيها خاصة والواجب ما كان  
 قد وقع في بداية سليمان بن خالد ان ما يخرج من المرأة لا يرسل الغسل لانه من ماء الرجل فيخرج هذا التاويل وشل  
 ان يقال انما يعمل على ما اذا تحققت كونه من ماء الرجل وظنته وذلك ان الفرج من الجماع انما هو من البول  
 ماء الرجل وقد يتوقف معه نزول ماء المرأة لكن الغالب عدم نزول ما منها مع نفق هذا فيجوز انما

الامر كان على

بأن الخارج ماء الرجل لا ماء لها وإنما قوله أنه يمتصص وليست ثلثا فقد عتدتم أن هذه الأصول الأربع خالصة  
عن كتاب التلخيص لكن الشيخ قدس الله روحه قد ردّها في كتاب الامالي في مكانة مولانا الميرزا محمد بن علي التلم إلى  
محدثين في كمالها كان عاملة على صوابها وقوله ويدخل اصبعيه السابطين فيجبه ان كثير من يظن الاذنين  
داخل فيهما لبلبل عرقا واما قوله عليه السلام لا يجب الاغتسال في الماء الا اذا كان الغسل في الماء الحار يعني  
بمنزلة الماء الحار فيكون ان الماء الحار لا يجزئ كذلك هو من هذا ان الغسل في الماء البارد لا يجزئ في الماء البارد  
فيما اذا استخالت من غير حاجة الى تطهيره بالماء الا اذا كان فيه بقية العذات فيحتاج في تطهيره الى التمسك بالماء  
مربعين كالتلخيص الشاهد الثاني والاكتفاء بالمرة الواحدة قوي فاذا كانا بمنزلة الماء الحار لا يجب عليه  
مغسقة والاستنشاق حتى يبلغ الماء باطنهما **قوله** احمد بن محمد بن ميثاق وقوله لا يمتصص من ثلثه هذا هو  
وجوب المغسقة والاستنشاق **قوله** عنه يجرى بالواسطي واسم عليل بن زياد اميرت مؤمن بالطاقي وقوله  
الجنب يمتصص يعني ان الجنب على وجه المغسقة ام لا **قوله** محمد بن علي صحيح لان حسن بن راشد هذا هو  
الثقة لا الضعيف لان الضعيف انما يروي عن الصادق والكامل عليهما السلام وقوله عليه السلام ليس في الغسل  
اه ودعي الى خيفة حيث قال بوجوب المغسقة والاستنشاق في الغسل **قوله** الحسين بن ميثاق وابو بصير هذا  
هو يحيى بن القاسم وقوله فغسل كفيك صريح فان استحباب غسل اليدين مناهج من الكفاية وفي حديث صحيح  
من المرفوعين وهو افضل فظاهر هذا الخبر وما روي في معناه ان استحباب غسل اليدين فيها اذا كان الغسل في  
الماء قليلا فلو كان الغسل اوقاسا او الماء كثيرا اهل بقي هذا الاستحباب بحاله ام لا صرح العلامة طاب  
ثراه بالاول ولعله لا يخلو من وجه وقوله عليه السلام يغسل الماء على يأسك آه فتدخل الاصابع وضوا الله عليهم  
الرقية في جملة الرأس والاخبار لذلك عليه الا ان اجماعهم حجة وما نقتضيه من تليث الصب على الرأس  
ان يراد بالغسل ثلاثا كما هو المشهور ويحذف ان يراد الصب ثلاثا والغسل واحدة كما هو المتبادر منه  
ومن حديث نزار الواقعي واکثر الاصحاب حكوا استحباب تليث غسل الاعضاء كلها ولم يقل  
فظاهر هذا سوى ابن الجني حيث حكم بوجوب غسل الرأس ثلاثا مع انه اكتفى بالذهن بقية البلل  
واستحب للمرء ثلاث غوصات **قوله** واخر في صحيحه ومن قوله عليه السلام وتبول ان قدرت على البول  
استنك بعضهم على وجوب البول امام الغسل كما هو من هذا الشيخ وفي الاستبصار قالان ان الجملة

المختصة المطلوب بها الانشاء ادل على الامر من صيغة كما تقر في علم المعاني والحوادث العدول  
عن جميع الامور الى الخبر يكون لوجه كثيره ولعل الوجه هنا هو المبالغة في الاستحباب بقية العذات  
عليه فانه للاستحباب ومن ثم لما بلغ عليه السلام الواجبات الغسل عدل الجميع الامر فقال  
ثم انفس ما اصابك من الحديث وهذا حديث ايضا على ارادة الاستحباب من البول وقية ثالثة وهو يعتبر بقوله  
عليه السلام ان قدرت لانه قد شاع في الاخبار ان مثل هذا التغيير اذا يكون في مقام الاستحباب على ان الشيخ وكل  
من قال بوجوب البول امام الغسل يقولون بجهة الغسل والعللة اذا لم يتعقب الغسل بل شتبه ويتبع  
ان يكون الغسل صحيحا ويعاين على بعض قدماته ومن ثم قال المولى الارسل في قوله من يجرى ان يراى  
كلام الشيخ في الاستحباب مؤكدا لاستحباب ولكن هذا بعيد فانه صريح بالوجوب واشتهر عنه واستدليله  
هناك بالاخبار والعللة على عادة الغسل عند خروج البول الشب وعلم ان الشبان الشريد في قوله  
لما نقل الوجوب عن بعض اصحابنا في غنى عنه الباس بحافظة على الغسل من طريان من يله ومصير الى قول معظم  
الاصحاب وانما الاحتياط وهذه الدلائل مدخولة كما لا يخفى وقوله عليه السلام ثم اغسل ما اصابك من الصغير  
منه راجع الى الجناية لانه بمعنى الذي يستفاد منه الدلالة على وجوب ازالة الخبث او اقبل الحديث وهو المرفوع  
للشيوخ بين الاصحاب من اشتراط وقوع ماء الغسل على محل طامر وقال الشيخ في المبسوط ان من اغتسل وعلى يديه  
نجاسة يرفع حكم نجاسته وعليه ان يزيل النجاسة ان كانت لم تزل ودعي العلامة في بعض كتبه الجواز لاكتفاء  
بقية واحدة لازالة الخبث والحديث معا اذا كان فيما لا ينفعل الماء الكثير واستثنى من القليل ما اذا كانت  
النجاسة في اخر العنصر فالعللة تظهر وتوقع الحديث وذهب بعضهم الى الاكتفاء بالعللة الواحدة  
عنهما مطلقا اي من غير هذه القواعد السابقة ولعله لا يخفى من وجه وذلك ان الماء اذا جوى على العضو وازال  
عنهم النجاسة المعنوية امكن ان يزيل عنه هذه النجاسة لان تلك اقوى منها ومن ثم يرضى لصاحبها  
الآية بل الساجد بخلاف صاحب الخبث فان الشهور وهو الجواز لذلك من العرب وتلاوة في العمي ذلك  
من الاحكام **قوله** وبهذا الاسناد موقوف ويستفاد من قوله عليه السلام دون المرفوع ان الغاية في صحيحه يعقوب  
وغيره من قوله عليه السلام يغسل يديه الى المرفقين غير داخل في المغتسل وكذلك ما بعد من الاستبصار في  
الحديث المتقدم في قوله عليه السلام من المرفقين الى اصابعه وفي ما بين المسلمين خلاف في الاصل وقوله

عليه السلام فاستفتح في اناء من ماء الموداة اذا فعل ما ذكر من الامور المذكورة قبل الفعل التي من جهتها حصل  
فهم من الحديث فلو سقط من ماء الغسل في الاناء شيء لم يكن برباسا وليست فاد منه انه لو لم يغسل البصر من الحدث  
بل اذا دأبنا في ضمن الحديث فلو استفتح في الاناء شيء لكان فيه برباس لكن الباس اعم من كراهة التحريم وجعلنا ذلك  
هو طهارة الغالة فيعمل على الاولين **قوله** وبهذا الاستدلال بعض شايخنا المعاصرين من  
لفظة ثم الواقعة في هذا الحديث على اشتراط تقديم رفع الحدث والموداة في حصول الاستحباب لا يتحمل غيره لان كل  
من شرطه لم يشترط تقديمه على جميع الغسل بل يشترط تقدمه على بعضه ذلك العضو الذي صوفيه وصاحبه العكاز  
في القواعد ان كانت موصلة لكن لو ادعينا ما ذكرناه وقوله عليه السلام مرتين الطاهر من اداة التكرار على كل  
البدن وقيل يجوز ان ياد بقوله عليه السلام مرتين انه تكون مرتين للجانب الايمن واخرى للجانب الايسر لا يقتضيه  
انذ وقوله عليه السلام فاجري الماء عليه فقد طهر يجوز ان ياد انه اشارة الى اشتراط الجريان في الغسل كما هو  
المشهور ويجوز ان يكون اشارة الى ان تبعض الغسل يكون معناه ان كل عضو جري عليه الماء ازال الحدث عنه  
وصار في حكم الطاهر جري عليه احكام من منس القرن به ودخوله المساجد دائما ونحو ذلك ولعل هذا من الغشوش  
من العبادة الا ان اكثر اصحابنا يقولون بالتبعض وان كان هو الظاهر من اقبال الحقيقة فالقول به معتبر  
**قوله** محمد بن يعقوب بن محمد وقوله عليه السلام ان كانت يغتسله معناه ان الماء الذي يسيل من احدى يديه على  
يديه يكفي في غسلها نعم يغتسل منه من اليد وهو مستحب وقوله وان كان يغتسله معناه انه اذا كان  
واضحا للماء حال غسله احتاج الى غسلها وذلك ان الماء الذي يسيل من احدى يديه لا يصل الى الرجلين والماء  
الذي هما استنقعتان في يديهما عياء الغسل فاذا اراد غسلها فالاولى ان يخرجها من الماء ويجريه عليها على  
مبيدين وقيل لو تركها تحت الماء حتى احاط بها ماء الغسل وترى يديه عليها تحتها ايضا الجوارى وهو قوي وقيل غشا  
من اهلنا شايخنا قدس الله ارواحهم وقد ذكر هذا الحديث بعض اهل الحديث تركها من هذه الجهة  
**قوله** احمد بن محمد بن واسطى بن الصديق طاب ثراه دعاه بسنة صحيح وفيه زيادة على ما صا وقوله وعلى  
فعل سندية انما انه تقدم لبسها للتحفظ من نجاسته عليه في تلك الكيفية فغسلنا لرفع كل نجاسة الى ان  
غسلها الا اننا جاز على التمسك بالاناء الذي يسيل من جسده الى بطن الفخذ وسيل عليه كان في غسلها نعم  
يقوتها ام لا اليد كما تقدم **قوله** واجتنب في الشئ حسن وقد استدلل به في الترتيب على عدم وجوب الجلب امام

الفصل المذكور

الفصل المذكور واجبا للذكر في مقام السؤال بكيه ولا وجه في الجملة وقوله فاقامه عبات الكافي فاقامه ثلاث  
عزمت وقوله عليه السلام فاجري عليه الماء هذا جراه فيه الغسلان السابقان واما قول الشيخ **قوله** ان هذه الاخبار كلها انما  
على وجوب الترتيب فقد اعترضه المحقق في العبارة حيث قال واعلم ان الروايات دلت على وجوب تقديم الرأس على الجسد  
انما اليمن على الشمال فيغير صريحه بذلك ورواية زيادة دلت على تقديم الرأس على اليمن ولم تدل على الشمال  
لان الرواية تقتضي ترتيبا فانك اذا قلت قام زيد ثم عمر وعالم دلت على تقديم قيام زيد على عمر واما  
تقديم عمر على عالم فلا لكن ضحيا وانا اليوم باجمعهم يقضون بتقديم اليمن على الشمال ويجعلونه شرط في  
مصر الغسل فعدا في ذلك الثلاثة واما عن هذا كلامه **قوله** وتبعه عليه جماعة من المتأخرين وقد قلنا عليه  
لذلك طاب ثراه من المصنفين عدم القول بوجوب الترتيب حيث ذكر كيفية الغسل الواجبة والاستحباب  
لم يذكر الترتيب بوجه وهو الظاهر من كلام ابن الجيند ايضا ثم ساق الكلام الى ان قال ويدل على عدم وجوب  
الترتيب ايضا مضافا الى الاصل واطلاق القرن ما رواه الشيخ في الصحيح عن زيادة فذكر الاخبار السابقة وغير  
قالم يذكر في الترتيب لانها واردة في مقام البيان للمنافي للاجبال الا ان المصير الى ما عليه اكثر اصحابنا حوط  
اقول وهذا ان كان قويا الا ان الترتيب المشهور قد استفدناه من الاخبار والدلالة على تبيين كل من غسل  
لجانبه وغسل الاموات بالاعز وبما روي ايضا من ان لليت اغما يغسل غسل الجنابة لا يجب خروج النطفة  
التي طلق منها حالة الموت اما من غير او من غير والترتيب شرط في غسل الاموات اجماعا فيكون واجبا هنا  
ولم يرد من تغفل لهذا الاستدلال من فقها نانا ونحو ان الله عليهم وبعضهم استدلك عليه بالروايات الدالة  
على الامر بالترتيب من جميع الامور ولا يخفى انما لا يتم القول بالوجوب بل اقصى دلائلها على الاستحباب نعم يمكن  
ان يقال ان القول بعدم وجوب الترتيب بين الايمن والايسر احداث قول ثالث لان العلماء بين قائلين  
قائلين في الترتيب مطلقا وقائلين بوجبه مطلقا وفي احداث القول الثالث وجوه قول في الاصل والذي  
يعين من قال بالترتيب موبعد من اقوال الجمهور وذلك ان القول بوجوب الترتيب بين يميني احاديث وان  
الله عليهم فيكون حليا دل على خلافه على الحقيقة وهو معارض لقول من جعل ما امره الترتيب من الاخبار على  
الاقتباب **قوله** ويزيد ذلك حسن لان علي بن اسمعيل هذا الظاهر الدقيقان وهو خير فاضل ولا يخفى  
ان هذا الحديث انما يدل على الترتيب بين الرأس والبدن لا بين اليمن والشمال وحكاية القول بعلم الفصل

استدلوا على وجوب الترتيب في غسل الجنابة  
فان قيل قد روي في صحيحه  
انما غسل الجنابة لا غسل  
الرجل من الجنابة

قد عرفت وقوله ووردنا هناك ما يؤكد ذلك اقول لم يذكر هناك ما يدل على الترتيب المطلوب **قوله**  
 الحسين صحيح والثاني مثله وفي الجملتين الفاسط بفتح الفاء وكسرها بيت من الشعر وقول محمد بن مسلم ناطقاً  
 عليه اى غرقته ولم اسرع في الدغالية لا اشتغال عليه التلم بكلامه وكأنه كان من وراء ستور ونحوه والها في  
 قوله عليه السلام اذ نهى السكت لحقت بفعل الامر وجبت بالحميم والوزن اى صده منها جناية عليه التلم حلقها  
 لئلا يجاريه والمبا وكسر الحاء المجرى خيمه من براوصوف ولا يكون من شعر وهو على عود من اول ثلاثة وما  
 فوق ذلك فغير بيت كذا في الصوام وقوله عليه السلام فاستحققتها اى وجدها خفية على طبعي وهو كناية عن  
 حصول الليل اليها والفعل قوله عليه السلام لا تعلم به مولانا يجوز نصبه بان مقداره اى لا تعلم والفعل هو  
 يعود الى الفعل ويمكن رفعه على ان يكون جملة لا تعلم نعمنا المسح والمجرى عابدا اليه والفعل قوله عليه السلام فاستحققتها  
 مولانا منصوب بقاء السببية بعد الذي هذا ولا يوجب عليك انه يمكن ان يتبسط من ظاهر الحديث  
 ان تغفل الحديث الاصغر في اثناء فصل الجناية عن سبيله فان طلاق الصادق عليه السلام اتماما للفصل اذا  
 ارادته الاحرام يشتمل ما اذا غفل بين فعل طهرها وارادته الاحرام حدث وعنده انها اقول لا يخفى ما في  
 الاستنباط من الجدل الاول فلان احرام الامة واحرام علي السلام الظاهر انها كانت متعاقبتين وتماما  
 قصير فليس من بطلان الحديث عاليا واما ثانياً فلان الزمان وان طال الا انه قد خفنا لك سابقاً ان تعليل  
 الاحكام غير واجب الا عند وقوع اسبابها والتسوال عنها لم يعلم تحقق حصول الحديث منها حتى يجلي عليه بيان  
 وما استنبطه من هذه موارد الاقوال في المسئلة وثانيها قول سيدنا المرتضى رضي الله عنه وهو تمام الفصل  
 والموثوق بها قول الصدوقين رحمهما الله تعالى من وجوب الامادة ودعاء الصدوق مراد من الصادق  
 عليه السلام في كتابه عن الجالس وهو الاول اى انه هذين الخبرين مما لا يان على وقوع الاحباط والكلام هنا نفع  
 واعلم في مقامين الاول في بيان مقابله عند من يقول به وهم المعتزلة واما الاشاعرة فقد نفوه بناء على  
 اصلهم الفاسد وهو ان استحسان الثواب والعقاب بالطاعة والمعصية باطل عندهم واما احنابنا الامامية  
 رضي الله عنهم فهذا باطله قال المحقق الطوسي في التجريد والاحباط باطل الاستلزام والقول  
 تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ثم ذكر هذا دليلين قاصيين عن فائدة المطلوب واما المعتزلة فقد استلزاما  
 فذهبوا اكثر منهم ولما راجع الى اى معناه هو اسقاط الثواب المتقدم بالمعصية للتأخر واسقاط ذنوبه

قوله في الجملتين

المقدمة

المقدمة بطاعة المتأخر حتى ان عبد الله طول عمره ثم شرب جرعة خمر كان كمن لم يعبد ابداً ونصب  
 الجاني وابنه الدعابة الكثيرة في المحط وقال ان من زادت طماعة على ان لا تحبب عقاب ولا توفى  
 فلا تستعمل طاعة احببت ثواب طماعة ثم اختلفا فقال الجاني اذا اردت الطاعات احببت الزلات  
 باسمها من غير ان ينقص من ثواب الطاعات شيئاً واذا اردت الزلات احببت الطاعات بروتها من غير ان ينقص  
 من عقاب الزلات شيئاً وقال لانه يقابل اجزاء الثواب باجزاء العقاب فيسقط المتساويان ويتبقى الزايد  
 فقال ابو عايشة معناه انه يوازن بين طاعته ومعصيته فايهما يرجح احبط الاخر ويحبط من المرجح ايضاً  
 ما يبايى مقدار المرجوع وبقي الزايد فيكون المرجح قد احبط المرجوع على هذا الوجه الذي لا يستلزم ترجيح  
 احد المتساويين على الاخر وقد ذكر لكل واحد من هذه الاقوال والتعاريف أدلة وجوابات مذكورة في كتب  
 الكلام المقام الثاني فيها هو الراجح اعلم ان الاحباط تمام نطق به الكتاب والعزيم وعمايت به السنة  
 وتكفي في كلام الله الظاهر عليهم السلام قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي  
 ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم بعضاً ان تحبط اعاكم وما روى ان من قبل علي عليه السلام شرب احبط منه عبادة اهل  
 كثره ولكن الظاهر من معناه هو الموانعة بالمعنى الذي قاله ابو عايشة وفي الاجابة لم يصرح بوقف التصريح  
 به وليس فيه ظلم بل الظلم انما يلزم على تعريف الجمهور والخارج وما يقارب من التعريف وهذا لا ينافي الآلة  
 بوجه بل هو مصدق لها لانه يصدق عليه انه لم يخبر عنه وشي عليه لان الحسنات اسقطت عنه العذاب الذي  
 استحقه بالمعاصي واما لقائه الشر فلا ينافي اسقط عنه ما قابله من الحسنات ونصب الموارث في عرصات  
 القيامه اشارة الى هذا وقد خففنا الكلام في شرحنا على العميقة السجادة من ابداء فليطلبه من هناك  
 اذ عرفت هذا كله فاعلم ان تعاكس هذين الخبرين مع صحة سندهما واتحاد ادبهما مما يورث المشقة في  
 اخبار الاحاد وما يدعي على كثرة التواتر في تحصيل القرين في الاثرى والاضعف **قوله** محمد بن يعقوب صحيح  
 واليافى وثقة الجاشي وقصيف ابن الغضائري لا يجاب به وقد استدلل بعضهم من قوله عليه السلام بفعل  
 راسه عدوة على وجوب الفعل لنفسه وقد تقدم الجواب عنه وهو ان قوله بوجوب لغيره جوازاً يقع قبل  
 الوقت على ان ياتي الاستحباب وقيل بعضهم انه يلزم على هذا تبعية بعض أعضاء الفعل بان يكون ما فعله منها  
 عدوة مستحبة وما فعله وقت الصلاة واجبا فيكون الفعل الواحد مركب من واجب ومستحب الجواب عنه انه

من الكس في التعليل بقصد التبريد لم يوجب الوجع لا يلزم عليه هذا لأن الكس واقع عنده بقصد التبريد لا لغيره  
 وانما قال بلزوم بقصد الوجع لانه ان يقول بغيره ما يلزم عليه وودوده في الشريعة غير غريبة فان كثير من العباد  
 قد تركت من الاداء والتقاء ومن الوجع والاستحياء كالصلاة الواقع بعضها في الوقت والبعض الاخر خارج  
 كاستحياء قراءة بعض السور المخصوصة في بعض فترات الصلاة فان تلك السورة من حيث ان الواجب ياتي بها  
 تكون واجبة ومن حيث انه اني يحرم تلك السورة مستحبة في باب على فعل واجب ومستحبة على ان التبريد  
 انما يعين مقارنتها الاول لافعال فاذا قارن بها غسل الرأس وكانت مستحبة كانت على التبريد وفيها في الاعضاء  
 يشترط استدامتها الحكيم وموان لا ياتي بما ينافيها فلا تكون لباق الاعضاء بعد غسل الرأس شيئا اخر حتى  
 يلزم ان يكون غسل واحد واجبا ومستحبا **قوله** فيدل على ذلك صحيح وقوله عليه السلام من ترك شعرا ما يدل على  
 وجوب غسل الشعر ولا قابل بين الاعصاب بخروج من سمي الجسد عندهم واجبا او عن هذا وما في معناه من افعال  
 الاعصاب التي صلى الله عليه واله انه قال تحت كل شعرة جناة فيلوا الشعر فالتقوا البشر بوجه اولها ما قاله  
 شيخنا في الذكرى من ان المراد اذا توقف التحليل على اصيل الماء الى الشعر وثانيها الجماع على الاستحباب **قوله**  
 ثالثا ان المراد من الشعر ما تحتها ورابعها ان المراد بمقدار الشعر ولا يتجاوز بعضها من الجسد من شدة  
 قال شيخنا البهائي طاب ثراه الحق انه ان تحقق الإجماع على عدم وجوب غسل الشعر فذاك والا فاشيا الحكم  
 يخرج ذلك لا يتجاوز من اشكال فاعلم انه قد استدك بعضهم بهذا الحديث على وجوب تحصيل الشعر هو جدي  
**قوله** فيدل على ذلك ما اخبرني به الشيخ من ان المراد بالحيات الحيات التي يقيد الصانع بها ذنبه **قوله**  
 وفي هذا الحديث مخالفة للشعر وقيل للشرع في بيان لا بد من تقدير ما اشتمل عليه هذا الخبر فقول  
**قوله** انما خلاف بين علماء الاسلام فان الصاع اربعة امداد واما المد ففي تقديره خلاف فالشعر انه  
 رطلان وربع بالعراقي وقال ابن ابي نصر هو رطل وربع واما الرطل فالشعرات وانه واحد وتسعون  
 مثقالا عيار عن مائة وثلاثين درهم لان كل شعرة درهم تقابل سبعة مثاقيل والمثقال الشرعي هو  
 الدنيا لم يعين في جاهلية ولا اسلام وان اختلفت الدلهم وقبوت والدينار مقدار ثلاثة ارباع  
 من المثلالشعرون في هذه الاعصار واما الدلهم فلا خلاف في انه ستة دوايق والتافق وثلاثان  
 حبات من وسط حبة الشعيرة اذا غرقت هذا طهر لك مخالفة ما في هذا الخبر للشعر ومن وجوه انها ان الصاع

تقدير الصاع بالدينار

الاستبصار وهو الاصح ويؤيده قوله عليه السلام وكان المذ في الاستبصار بعد نقل هذا الخبر قوله عليه السلام  
الصاع خمسة امداد وتفسير المذ بطول ثلاث اذات مطابق للخبر الذي رواه زرارة لانه فصر المذ بطول  
ونصف الصاع يكون ستة اوطال وذلك مطابق لهذا الخبر فاما سليمان المرزوقي المتقدمين وثمانين  
دورها فطابق للخبرين لانه يكون مقدار ستة اوطال بالمذ في يكون قوله خمسة امداد وهو من الرضا كان  
المشهور من رواية اربعة امداد ويحوز ان يكون ذلك لخباء كان مفعله التبعي على الله عليه واله اذا  
شارك في الاختصال بعض افعاله انما يتم استدلال عليه برواية ابن مسلم وقد اعترض عليه المحقق السيد  
محمد طاب ثام بوجهين **الاول** ان قوله مطابق للخبر الذي رواه زرارة ممنوع لانه اذا كان ثلاث اوطال او ثلث اذات  
وتكون خمسة امداد خمسة اوطال وخمسة عشر اوقية وذلك لا يوافق التعديل لستة اوطال الا اذا كان  
الخمس عشرة اوقية وطال وهو جدي **الثاني** قوله مطابق للخبرين ممنوع ايضا لان المذ اذا كان ذلك ما بين  
وثمانين دورها تكون اربعة امداد الف ومائة وعشرين وذلك ينقص عن ذلك ستة اوطال للمذنية اذا  
عرفت هذا فاعلم انه قد استدل بهذا الخبر على ما نقلناه من ابن ابي عمير في تحديد المذ ولكن لا يخفى ما فيه لعدم  
معلومية الرطل والاقية وذلك لان الاوقية في اللغة تطلق على عشرين **الاول** اربعين دورها بالوزن **الثاني**  
ان وزنها سبعة مثاقيل والاطلاق الاول هو الشايع في المذ الاول كما قال الجوهري ولو حمل الرطل على  
العراقي والاقية على المعنى الثاني لم يرب من الصاع المشهور واما على المعنى الاول والاوقية فيصير الجسار  
الفا ومائتين وخمسين دورها فيزيد على الصاع المشهور بكثير **قوله** واخبرني الشيخ صحيح وهذا استدلال  
بهاموا بنارون الله عليهم على استحباب بلوغ كل من ماء الرضوء والفضل ذلك المقدار وقد فرغ بعض  
العامه بان معناه انه صلى الله عليه واله ان يتوضأ بماء من ذلك الصاع فيكون اعتسالا لثلاثة امداد  
ولا يخفى فاما الاصل الذي ائتمن على هذا الفرع **قوله** ولهذا الاستار ضعيف بابن سنان فانه محتمل في  
الاذبار على التي اوجبت العامة حتى ذهب كثير من الوجوب الغسل بصاع **قوله** وهذا الاستار صحيح وهذا  
هو حديث زرارة الذي اشار اليه الشيخ فيما نقلناه عنه في كلامه في الاستبصار وقوله يعني من اوطال المذنية  
الظاهر من كلام الشيخ قد نقل الله روحه ويؤيده عدم وجوده في رواية الاستبصار ونقل العامة في  
الشرقي انه جزء الخبر وقوله حسب ما ذكره في الكتاب اي على موافقه ما ذكر الشيخ المفيد في المتن **قوله** على

بن ابي عمير

بن ابي عمير حسن ويدل ظاهره على ما هو المشهور من اشتراط الجريان في الغسل قول يحوز ان يكون الجريان من  
كتاية عن رسول الله صلى الله عليه واله جميع البدن كما في الحديث الا في التقديرين يحوز ان يكون المراد به احد شيئين **الاول**  
ان ما ورد في الاخبار من انه لا يتكبر داخل الارض وسائر اعضا بماء على الغسل والاستنظام رتبة الجريان  
يكون ردا على جمهور المخالفين حيث ذهبوا الى وجوب الغسل بصاع حتى يحصل منه كمال الجريان والتقصير في حق  
طويله وكثيره اما الرجوع الى الماء والى الجريان المذكور في معنى الغسل **قوله** الحسين صحيح وهو بيان للاول  
من اشتراط الجريان جملة على الجريان القليل وذلك انه عام وما قبله عام والعام عندهم محيل على الخاص  
ويحوز ان يكون الغرض من هذا ايضا الاشارة الى عدم اشتراط المذ كما قاله العامة متسكيات النبي صلى الله  
عليه واله كان يتوضأ به والظاهر ان كان عند النبي صلى الله عليه واله قد بلغ سبع الصاع واخرى يبيع المذ فيقتل  
بهذا ويتوضأ من ذلك والا فالوزن في كل صلاة بعيد جدا **قوله** محمد بن يحيى صحيح وقد تدنى زرارة ومحمد بن  
مسلم وابو بصير في الصحيح عن ابي جعفر واي عبد الله عليهم السلام انهما قال لا يتوضأ رسول الله صلى الله عليه واله  
بمذ ولا يقتل بصاع ثم قال احدهما عليهم السلام اغتسل هو ووجهه خمسة امداد من انا واحد قال زرارة  
فقلت كيف صنع قال يذ هو فصرف بيده في الماء قبلها فانفق فصر ثم صبته في ناقته فصرها ثم افاض هو  
وافاضت هي على نفسها حتى فرغ ففكان الذي اغتسل به رسول الله صلى الله عليه واله ثلاثة امداد والذى  
اغتسلت به مائتين واغنا اجزاء غيرها لانهما اشتركا جميعا ومن اقر به بالفضل وحده فلا يذله من صاع وهذا  
الحديث يشك في ان ماء غسل العرجين من النجاسة محسوب من ماء الغسل حيث اورد عليه السلام في جواب  
السؤال عن كيفية الغسل **قوله** الحسين صحيح وفيه اشارة الى ان المطلوب سهولة الامور حاله الشراكة  
بين المؤمنين وعدم تكليفهم بالاشق **قوله** واذا ما جرى في غسل النجاسة الى قوله يدل على ذلك وثيق  
ونظام المذ الكفاءة بالذمن من غير جريان الغسوة واذا لم يكن الحال حال الغسوة فظاهر ان ما يوجب كلهم  
اشتراط الجريان وقال شيخنا في الذكرى في المذ الذي من الغسوة كثرة البور وعوز الماء والطمان اذ ارد  
انه مع عدم الغسوة يكون تاركه لا فضل بالاعتقاد على الذمن اذ ارد به هذا لا يجري على العنق فكون التعبد  
بالغسوة حقيقة في موضوعه اطلاق وهو كما ترى واما سند الحديث فالظان الحسين كما قرأه عطف على الحسن  
وصفان داود عن عبد الله بن بكير ان يكون له عبد الله سندان احدهما من طريق ابن فضال والاخر من

طريق صغون ثم سلك الذي من طريق بن فضال على وجهين أحدهما من طريق أحمد عن الحسن والأقر من  
طريق محمد بن الحسن بأن يكون محمد بن خالد عطفاً على أحمد غير أنه كان ينبغي أن يذكر ابن بكير بعد صفوان  
وأما من قوله عليه السلام وعن عيسى بن عمارك فالظاهرة أن ثلاثاً ثلاثاً وحذف من الثاني بقرينة  
الاول وقال البهائي نور الله ضريح الظاهرة أراد أن أحد الألف الثلاث للراس والاشان للجانبين  
أقول كان الذي دعاه إلى هذا قوله عليه السلام إنما كيفيت مثل الذين لا نعلم أن الألف الثلاث يحصل منها  
الفصل الكامل وهو بعيد فإن الألف الثلاث يحصل منها الفصل الكامل وهو بعيد فإن الألف الثلاث  
من اليد الواحدة إذا صحت على أحد جانبي الأذن لفصل ذلك الجانب لا يحصل منها ألبا إلا ما هو مثل الله  
كما هو جرحه ثم أعلم أن ظاهر هذه الرواية مثل غير ما هو الكفاء باليمن اختياراً ومن ثم قلنا بعض قوله  
بالجاء على البلاغة وأخرى على الجريان اليسير فالظاهر على إرادة حالة الضرورة والكلي بعيد خصوصاً القول  
فإنهم علموا السليم في بيان تهديد قولين الشرع وتعليم الأمانة الأحكام خلاصته معنى الصلوة للبا لغة منهم  
عليهم السلام فمثل هذا وليس هذا وليس هذا التاويلات باقوين حمل ما ورد في الجريان على الفصل  
والاستحباب **قوله** وأخرى في الشيخ محمد بن بكير **قوله** وأخرى في الشيخ محمد بن بكير لا يبرهن من توقفه  
توثيقه سوى يزيد بن إسحق شمر ولكن العلامة طاب ثراه قد صحح طرق إلى الغنى وصرفها على تخميننا  
الثاني قد حكم بتوثيقه في الدائرة وقوله عليه السلام ما بللت يدك كناية عن قلة الماء وفي الكافي  
ما بلت يمينك أي ما بللت وأوصلت الماء حتى يتبل فلا يكون من الكناية في شيء **قوله** على ابن أبي عمير  
حسن قوله عليه السلام إنما الوضوء حدث من جدود الله محمد بن زياد بهوان الوضوء واجبة من جملة التكليف  
الواجبة ويحذر أن يوافيه أن الماء الذي حده الشارع للوضوء وسابعه من جملة الحدود وحده هذا المذهب  
كما تقدم في الأخبار ويؤيد هذا للعقود ما روى عن قوله صلى الله عليه واله الوضوء عبادة والفصل وضاع ما ياتي  
بعدى أقام يتقون هذا أولئك على غير سنتي والثابت على سنتي مع في خطبة العرس والولد  
في الجنة وهذا المعنى أشب بالمقام وما بعده منطبق عليه وقوله عليه السلام وأن المؤمن لا ينجس شيء  
مغناه أن أعضاء لا ينجس شيء من الأحداث نجاسة جسيمة تحتاج في إزالة النجاسة ما يوافي ذلك على  
ما يشبه الدهن كاهل الواقع في أقل النجاسات الجنية **قوله** الحسين صحيح ولو تم هذا في الاستدلال

لأن أدلة لا تفيدها من الأدلة على ما ذهب إليه المفسرون ولكن الظاهر على الاستحباب فلا تتم الأدلة **قوله**  
وليس على الحب وضوء الغسل أما الاستدلال به الآية فقال الفاضل للتستري أن إذا ما يترك على حب  
وجوب الوضوء في حب الجنا بفسلم أن إذا ما يترك على عدم الوجوب للصلوة فلا يفهم دلالة الآية عليه  
إلا أن يجعل قوله تعالى وأن كنتم معطوفاً على قوله فاعملوا وجوهكم ولا دليل في نظرنا على ذلك ولعلنا ابتداء  
كلام من فقال من غير أن يتعلق بأحكام الصلاة وبالحجلة يفهم من صدد الآية وجوب الوضوء للصلوة فمن  
أراد إسقاط هذا في صورة الفصل فعليه إثبات أن قوله وأن كنتم معطوف على ما ذكرناه وفي الإثبات  
شيء واضح انتهى أقول وقوله ولا دليل في نظرنا على ذلك أن إذا ما دليل القطعي الذي يكون بالحكم  
نصاً بحيث لا يحتمل غيره فهذا الدليل مفقود هنا بل هي أكثر الآيات والأخبار التي جعلوها مناهجاً  
للأحكام الشرعية وإن راد ما يعجز القران والفقهاء عن ما سجد وذلك أن الظاهر الآية متوقفة  
للسلوة وطهارتها لأن ما قبلها من أحكام الوضوء وما بعده من أحكام التيمم إنما هما لها لا يليق بالصلوة  
والبلاغة أن يكون الوضوء لغيرها وأما قوله ولعلنا ابتداء كلامنا للحجاب أن إن لنا كونه ابتداء  
كلامنا لأنك عدم الدلالة منه على المدعى وذلك أن الطهارة في قوله وأن كنتم جنباً فاطهروا وإن  
كانت في الأصل بمعنى النظافة إلا أنها قد صارت حقيقة شرعية فيما يبيح الدخول في الصلاة و  
المبيح للدخول في الصلاة لا يحتاج إلى ما سواه **قوله** محمد بن الحسن مرسل ويذكر على سقوط الوضوء  
في غسل الجنابة وهو ما اجمع عليه أصحابنا رضوان الله عليهم وأما الجمهور فقد ذهبوا لتأني في أحد  
قوله إلى وجوب الوضوء معه وهو رواية عن أحمد وحكي ذلك عن داود وإبي ثور واجتمع عليه التأني في  
إن الجنابة والحديث وحده منه فوجب لها الطهارة كما لو وجب لها الحجاب إن التداخل ثابت مع  
ما يوجب التيمم في وجوب الكبرى بالطريق الأولى **قوله** وأخرى في الشيخ محمد بن بكير وهو من ضبط  
ابن داود بالعين والفاء المجمعين وفيه دلالة على ما ذهب إليه سيدنا المرتضى وابن الحسين من  
القدماء لأننا أوردنا وصاحبنا المدرك من المتأخرين من سقوط الوضوء في كل الأعمال مفرقاً عنها  
وسنوها والمشتوبين الأمعاء لا تحتاج إلى الوضوء في كل الأعمال سوى غسل الجنابة و  
لكن قد وقع للحق صاحبنا المتقي وهو شيخ حسن طاب ثراه هنا تحقيق عجيب فلا بأس بإرواده

قال قد يتبين ان دلالة الخبر على اخرا الفصل عن الوضوء لا تقتضي فعل الجناية وليس هكذا الا ان عموم الخبر المحكي  
لم يحمي من جهة وضعه لذلك كاحوثان مبيع المبيع على ما حقق في الاصل وانما استفاد منه العموم حيث لا يجد  
ظاهرا باعتبار ما فاته غير من ياب معاني تعريض اللام للحكمة فلا يجوز حمل كلام الحكم عليه ولا يبين المناقاة  
المذكورة انما تحصل عند انتفاء احتمال العهد احتمالا قريبا ومن يظن بعين الاعتبار ان معصية غسل  
الجناية في هذا المقام مما لا يبيد الى انكاره بما يتحقق السؤال منه وهو اصل الخلاف الى ايجاب الوضوء عنهم انه  
ليس بخلاف ذلك بل يقتضي العمل على العموم مع انتفاء العهد قائم مع وجوده ايضا بالنظر الى ذلك المعهود حيث يكون  
نوعا فيتم افعاله لكن ينبغي ان يعلم ان رعاية السلامة من مخاطر منافات الحكم يكفيها ثبوت العموم في الجناية  
الاقتضاه على العهد المتيقن وهذا يحقق شرفه بفضل عنه الحاجة اليه كيق في تعاقب الاخبار والناس  
في ذلك بين شك في ثبوت العموم من حيث اختلاف ما اختلفا المحققون في الاصل وبين مثبت لم يقرن طلق  
باعتبار انتفاء الفائدة لولاه والحق ما قلناه فليكن منك على ذلك فانهم انتهى وهو تحقيق مباح في الظاهر  
الثبت عن المصباح **قوله** واخرجني الشيخ صحيح وبما استدله على المشهور من وجوب الوضوء غير غسل الجناية  
ويكفي الجواب عنها وجوب **الاول** بما ذكره صاحب المقبول طاب ثراه حيث قال لا يلزم من كون الوضوء في الفعل  
ان يكون واجبا بل من الجواز ان يكون غسل الجناية لا يجوز فعل الوضوء فيه ويحرم جواز ولا يلزم من الجواز الوجوب  
تبعه على هذا الجواب العلامة **ره** في لغف ومن المتأخرين صاحب ووضو الجنان **الثاني** الجمال على القية فانه للمذا  
المشهور بين الجمهور وما ذكره في الوجه الاول من الجواز المراد به الاستحباب ومع فوضعه فبعض الاستحباب  
اولى منه اتيه قصد الغرض من ذلك من جملة اصحاب الاول من الكل فعرض حكم الفصل بحدوث يحتاج  
معد الى الوضوء فان هذه المسئلة من المسكلات اذا عرفت هذا فاعلم ان المولى القسري **ره** حيث ذهب الى استحباب  
الوضوء مع غسل الجناية ايجاب غسل هذه الرواية بان مقتضاها انه لا وضوء في غسل الجناية قبله وهذا لا يدل على  
انه لا وضوء بعده ثم قال فان قلت اذا حملت رواية ابن مسلم ونحوها على الوضوء في جميع الاعمال المرفوعة  
الفعل الاعلى للمنى للصلاة فكيف يجمع بينها وبين رسالة ابن ابي عمير هذه قلت ان قبلنا هذه الرسالة لما قلنا  
من يكون اصحابنا الى رسالة قلنا يحتمل ان يكون المراد بالرسالة اثبات الوضوء في حدث الفصل في غير غسل  
الجناية على سبيل الاستحباب وفي رواية ابن مسلم فييد في الوضوء في حدث الفصل فيكون وجوب الوضوء للصلاة

الوجه الثاني  
في قوله لا وضوء  
في حدث الفصل  
فيكون وجوب  
الوضوء للصلاة  
من الزيادة  
على ما في  
الرسالة

في قوله لا وضوء

واذا لم يعمم الآية هذا كلامه **ره** وهو يعزل عن التحقيق ويصرفه عن البيان **قوله** واخرجني الشيخ  
صحيح وقد استدله ايضا على سقوط الوضوء الاصل كلها كابق والجواب ما قلناه من العمل على العهد قال  
الفاضل القسري ايضا ان قلت قد نفى عليه السلم وضوء الصلاة في هذه الرواية معللا بما حاصله ان الفصل يكتفي  
عنه فكيف يمكن ايجاب الوضوء مع غسل الجناية على ما اقتضاه الكلمات المتقدمة قلت يحتمل ان يكون المراد من قوله  
وضوء الصلاة الاشعار بان الناس يثبتون الوضوء للتعارف عند الشرع المبين كيفية في باب الصلاة اي  
وضوء على ذلك الوجه المتعارف عند الشرع المبين كيفية في باب الصلاة اي وضوء على الوجه المألوف  
لما يتخيل من غسل الوضوء على معناه اللغوي لان المراد من وضوء الصلاة لاجل الصلاة والحاصل ان هذه الآية  
ليست نصا على معنى اللام ويحتمل ان يكون لا في ملابسة كاسمعي ولو صح باللام امكنت ان نقول للمنى  
الوضوء الذي جعل الصلاة لاجل دفع حدث الجناية لاجل الصلاة ولعل على هذا تنزل الاخبار لا الية و  
بالجملة ان قلنا بهم قوله تعالى اذا قمتم اليك صلاتهم من طائفة اشكل لخرج عنها يا خبارا اما اذا نظرت  
في سنن الاحمال كما يقرئ في سند هاتم ان ثبت في هذا المقام بالاجماع وقبلنا ذلك سقطت ثمرة  
التراجع في دلالة الاخبار على ذلك وعد هاتم انتهى وهو كالاول في عدم الاحتياج الى الجواب **قوله** فاما ما رواه  
الحسين بن واثره على الاستحباب فقال عليه سيد المحققين السيد محمد في حاشي الاستبصار هذا  
الوجه ضعيف جدا بل يكاد ان يكون معلوم البطلان لان الاخبار الواردة بسقوط الوضوء مع غسل الجناية  
ستقيقة جدا بل ربما بلغت حد التواتر المعنوي مع مطابقتها للاصل وظاهر القرآن وهذه الرواية  
في غاية الضعف فان رواه ابو بكر بن ثبوت ايمانه فضلا عن كون من يقبل خبره فغيره اطلاق رواه  
ولو كانت الرواية بذلك صحيحة لوجب حملها على التقية كما يشعر به صحيحه حكم بن حكيم ورواية ابن مسلم اما  
استحباب الوضوء فقطع بعد من لا ينبغي القطع بخرجه انتهى وهو كلام متين سوى ان رواه ابن مسلم  
يثبت ايمانه **ره** وذلك ان الشيخ **ره** في باب لقين المحققين من المذهب ما يدل على ايمانه واخراجه  
عقيدته وابن داود نقل عن الكشي توثيقه لكن كان ينبغي ان يقدح في حديثه عن ابن شاذان  
حكم بانه واقفي بان كان ثقة ويمكن حمل الرواية على احد وجهين **الاول** الانتفاء على الرواية وهذا حمل  
غير الجواب على التقية **الثاني** ان يكون المراد بوضوء الصلاة غسل اليدين من المرفعين المتعارفين في الوضوء

اولا لا وضوء  
في حدث الفصل  
فيكون وجوب  
الوضوء للصلاة  
من الزيادة  
على ما في  
الرسالة

جنتی و مکتبہ

کتاب فی الضوء

المختصر

مشغولة بحجب نفس الامر فخرج ذلك السلطان فاجبر العلامة **قوله** ولله فاستحسنه ورجع عن قوله الى  
قوله فخر المحققين فلما وصلت النوبة الى من بعد من المحققين عاب عليه رجوعه عن قوله وذلك لان الرضا الذي  
وقع من السلطان قبل دخوله الوقت انما وقع منه بقصد استباحة الصلاة المستقبلية لان الغاية وانما الاصل  
بالنيات فلا يكون ذلك الموضوع منصرفا اليها في ذاته بل الى ما سيفعل من الصلوات اولا وفي بعض الاخبار  
دلالة على صحة ما قاله فخر المحققين **قوله** ورجع والله اليك كادى في ناسخه من الجبابة انه يعيد كل صلاة خلا  
الى وقت اعتدال غسل الجمعة فانه دال على ان الحدث الذي لم يقصد تعدي تفع بالقصد الى غير ذلك  
ذلك الاشغال التي يجب الواجب ونفس الامر وكما فعلت الصلاة العامة الى ما في ذاته من الصلوات  
الغائية وان لم يقصد ولا تطاير كثير **قوله** وفيه يكون ذلك الموضوع الذي وقع قبل الوقت ما استباحه الصلوة  
منصرفا الى ما في ذاته من الصلاة واقا على ما قد من جبان قبل دخول الوقت فلا يحتاج الى كفاية الجبابة  
من هذا **قوله** وليس هذا دليل شرعي اه وفي هذا الكلام اشارة الى ان اخبار الاحاد ما لم يتقدم اليها  
قراين مائة كما قد مناه في مقدمات الكتاب من ملحقه الكتاب والستة للقطع بها اجماع المسلمين  
والفقه المحققين او تاييد بالاصل لا يعول بها ومن هذا يستفاد ان كل ذكر في هذا الكتاب من اخبار الاحاد  
دلت عليها عنده قراين ابيها وادحيها لعلها تفي تلك القراين فانما سبب انزلها من اصول والكتيب كما  
مضى تحقيقه **قوله** عن احمد بن محمد بن عيسى وانا قوله طاب ثراه فهو غير محجور في الطهارة فالمراد بالاطهارة هنا الطهارة  
التي يجوز معها الدخول في الصلاة والانا الطهارة حاصلة في الجملة بخبر الغسل **قوله** ويزيد بياننا من  
وقد عدت هذه الرواية **قوله** واذا وجد الغسل من الجبابة اه اقول خبر الغسل في هذه المسئلة انما  
لكلام الاصحاب ان البلل الحاصل بعد الغسل المشبه بين كونه متيا او يوكا او يدنا او يدنا او يدنا  
ممنول وان يكون قد بل واستبرأ فلا اعاده هنا اجماعا الثانية مكره وقد اجمع الاصحاب على وجوب اعادة  
الغسل للملاكة كثير من الاخبار عليه وانا الصدوق طاب ثراه فقد اتفق بالوضوء في هذه الصورة وبعض الاخبار  
الاية دالة عليه ايضا الثالثة انتقاء البول مع امكانه والاصح انه كالثاني للعموم بعض الاخبار  
المحققين في بعض روايات الهمم وجوب لاعادة الترابعة انتقاء مع عدم امكانه وفيه قولان  
انه الذي قبله بالاطلاق وذهبي الاستيعان الى عدم وجوب لاعادة لرواية زيد الشحام الخامسة

استقام

انتقاء الثاني مع وجود الاول والله هنا مواعاة الوضوء خاصة واما الذي دلت عليه الاخبار للمعيق فهو  
صورتان من هذه الصور الاولى ان لم يسل نجس عليه اعادة الغسل الثانية اعتقل وبال فلا يجب عليه الاعادة  
وانما الصور الثلاث فلم يزل عليها دليل كما اعترض به بعض المحققين من المتأخرين واما قوله طاب ثراه لان ذلك  
ربما كان وزيدا فغير تام ان هذا الاحتمال قائم ايضا في الصورة الاخرى نعم الغارق بين صورتين انما هو  
النقل لهذا **قوله** احمد بن محمد بن مثنى وقوله يعيد الغسل لان الظاهر الخارج متى لان الغالب يخطئ بخرائه منه  
في الخرج وانا قوله عليه التلم لا يعيد فيه منطبق ظاهر على ما اجمع عليه الاصحاب رضوان الله عليهم من ان ماء  
المرأة اذا خرج بعد الغسل كان حكمه حكم ماء الرجل من غير فرق ومن ثم تصدى اهل الحواشي لنا وليعلم  
اولها ان ماء المرأة وان كان يخرج من محله فلا يخرج الى الخارج بل انما يبقى في الداخل ويكون ذلك من مخزن  
علمهم عليهم التلم ولا فالظن ان المرأة تنقل ايضا كالرجل كثيرا وحالها بالنسبة الى الماء كالحال بالنسبة  
الى ماء الرجل بل يخلط ماءها بماءه وثانيه ان يكون المراد امرأة تعظم ما يخرج منها ماء الرجل كما ينبغي  
الفتيح به بعد هذا وثالثه ان يتحمل ان يكون ماء الرجل واذا قام هذا الاحتمال كفى في عدم نقص الطهارة  
لان الاصل بقاء ماءها وبها هو الذي قد مناه في تاديل شرا هذا وحاصله ان مناط الفراغ من الجماع وعدم  
الفراغ منه انما هو ماء الرجل فاذا خرج انتفع الجماع والغالب في الجماع عدم انزال المرأة به الا ان تكون شقة  
حارة المراج نعم لعل يخرج من مخرج ولا يصل الى خارج الفرج فاذا كان الحال على هذا المنوال والاصل صحة الطهارة  
كان الخارج من المرأة ماء الرجل لا ماءها نعم لو تحققت او ظننت خروج ماءها وجعلها الغسل اجماعا  
وبعضهم طرح هذه الرواية لعدم سندها اما لو شككت في ان الخارج ما شاقا فقال شيئا في اللحد  
بوجوب الغسل عليها وهو مشكل بعد ورود هذه الرواية اذا عرفت هذا كله فاعلم ان ظاهر العلامة طاب  
ثراه في المنتهى هو العمل بهذه الرواية وهذه عبارة لوراث بل لا اعادة لان الاطهارة من بقايا متى  
الرجل وذلك غير صحيح الغسل لما قد مناه من رواية سليمان بن خالد رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله  
اوجب ادريس الاعادة لقوله عليه التلم الماء من الماء وليس بشئ انتهى **قوله** علي بن ابراهيم حسن والثانية  
مؤثقة وهذا الحدثنان كغيرهما لا يدلان الا على حكمية البول واتحاد كاية الاجتهاد في الاخبار الواردة في  
هذه المسئلة خالية عنها نعم قد وردت الاخبار بما يعيد البول وهو موضع اخر لا يجب ان الحق السيد محمد

كل من خرج من البول كذا

قد والله روحه حيث يحكي استحباب الاستبراء عن المرتضى واكثر للتأخيرين والوجوب عن الشيخ فط والجمل قال لا  
ريب ان الوجوب حوط مع ان الوجوب من اظم الاحكام الشرعية فكيف يثبت بالاحتياط والاحتياط انما يثبت حكما  
فانما يثبت الاستحباب والاحتياط لا الوجوب والتحيز على ان بعض فاضل المعاصرين ذهب الى الاحتياط وانما ليس  
حكما شريفا ولم يرد به نص بل ينبغي العمل بما ادى اليه الدليل والحق ان الامر قد ورد بالاحتياط في بعض المارد مثل  
قولك لم يثبت في وقت صلاة المغرب لم يقطع العرضة قالوا نعم وهذا الاحتياط لئلا يكون الاحتياط مكملا  
للاستحباب في الموضع التي تتوارد بها الاخبار ومتعارفة اما ما كان حاكيا عن الدليل فالاحتياط ليس حكما  
شريفا فضلا عن كون مقتضيا للوجوب كما فيما نحن فيه وان كان مطع نظرا وعناية فلا ينبغي في الجملة  
اجب فان في اغلب المواضع يعين بخلافه ولا خلاف من سواه وهذا هو الاقوى وما تقدمت له في الثاني من القول  
ولا يستحب لعل يحتمل على ما اذا لم يتبع الاستبراء بعد البول كما ورد في الاخبار والمفصلة **قوله** والاحتياط في الشيخ  
مجمع والمراد بالصلة في قوله وببعد الصلوة الواقعة بعد خروج البول لئلا يثبت حديث جديد وتعللوا بان  
من بعض اصحاب الفقه باعادتها مطلقا قال في الذكري ولعل يستند حديث محمد بن مسلم ويمكن حمله على  
الاستحباب وعلى من صلى بعد وجوب البول فربما يتخلل هذا الفعل الا في لان النبي باق محال في خروج لا في  
مقعه كما قال بعض العامة وهو خالف في ضعفه لان المتعبد به هو الفعل بما خرج لا ما بقي ولهذا الوجه لم يجب  
الفعل الا بعد خروجه عندنا وعند اكثرهم انتهى وهو جيد ويحتمل ان يريد بتلك الصلوة المعادة للصلاة التي  
خرج البول في ثنائها وقوله قال محمد بن احمد انه سند صحيح تحت الاسناد السابق فيكون حديثا صحيحا لا مرغا  
كما زعم بعضهم **قوله** ولهذا الاسناد يجوز ان يرد بقبوله وبهذا الاسناد هو الاسناد السابق الى الحسين بن سعيد  
وهو الذي يروي عن فضاله وما وقع في الاستنباه يوضح عن هذا فانه ذكر قبل هذا الحديث حديثا اول سنده  
الحسين بن سعيد ثم قال رحمه من فضالة وفي الفقيه بعد هذا الحديث هكذا وفي حديث اخر ان كان حديثا  
بلدا ولم يكن بالقليل وضاه لا يغتسل انما ذلك من الجائز ثم قال اعادة الفعل اصل والخبر الثاني رخصة  
اقول فعليه بعضهم وجعل وجه الجمع بين الاخبار واعلم ان هذه الاخبار انما تدل على وجوب الفعل بخروج  
البول مطلقا سوى كان مثبته بالمق أو البول او مقطوعا بانه ليس جدما ومن ثم وقع هذا الحكم في عبارات  
كثير من اصحابه معلقا على خروج البول وفي بعضها وقع معلقا على خروج البول المشتبه بالمق والبول وكذا

فلا محال بل الواقع في هذه الاخبار على ان البول الا رد على الله صريح جملة هذه الاخبار على ما اذا ترجح كون  
ذلك البول تيمنا وجعله وجه الجمع بين هذه الاخبار وما بعد ما يحل هذه الاخبار على الترتيب وعلى ذلك و  
يؤيد هذا القول ما علم من الفقه الكبار وعلم الشك في الحديث لا يوجب الطهارة وان اليقين لا يرتفع بالشك  
وكذا ما تقر من خصوصيات الغسل وانما الشيخ طاب ثراه قد جعل هذه الاخبار على ما اذا علم ان الخارج من كساية  
بعيد عنها **قوله** محمد بن علي صحيح واجاب عن هذه الرواية في المنتقى بعد الطعن فيها سندا جعل من التسديد بانه  
يعتدل له الاجتهاد واحتطوا ولم يثبت له البول ويحمل المسان هنا على التوك المطلق ولا يخفى ما فيه من البعد وقيل  
طاب ثراه لان الذي يجب اعادة الفعل خروجه للمق هو الذي نقلناه سابقا عن الشيخ وظاهره يعطى ان الاخبار  
المتقدمة للمدالة على وجوب الغسل بحولته من على ما اذا علم ان الخارج من مق ولكن الاضاف ان ظاهره غير هذا  
والمتبادر منها هو ان جرح احتمال كونها مبنيا يكفي في ذلك وعمل شيخنا المعاصرين الله ايام سالتهم كلام الشيخ  
على معنى ان اعادة الغسل في الصلوة رخصة باعتبار احتمال المق وذلك الصورة الاحتمال مرفوع ولا يخفى بعده  
من ظاهر كلام الشيخ **قوله** محمد بن الحسن الصفار ضعيف واجاب عنه في المنتقى يضعف احمد بن حنبل وبانه لم  
يسنده الى امام على انه لم يذكر في الخبر خروج شيء بعد الغسل فلعل عدم اعادة الغسل لهذا لعدم البول  
وفي الاستنباه جعل هذا الخبر مبنيا ومقتضيا لذلك الاخبار والاول مع وضوح سندها ويمكن الجمع بين اخبار  
هذا الباب بحمل ما دل على اعادة الغسل على الاستحباب وما دل على عدم الغسل على عدم الوجوب ومن قوله عليه  
السلام ان الغسل بعد البول استدلل بعضهم على ما نقلنا عن ابن ادريس من انه نقل عن بعض فقهاءنا وجوب  
اعادة الصلوة التي صلاها قبل خروج البول وذلك عن قوله عليه السلام ان الغسل بعد البول معناه ان الغسل  
الصحيح مما كان بعد البول فاذا كان غسلا بعد البول غير صحيح كانت الصلوة المتعبدية لغيره صحيحة ايضا  
والجواب ان معناه هو كون الغسل الكامل الذي لا يتعبد به بطلان هو ما كان بعد البول وانما قول الشيخ رحمه  
فيتمثل هذا الخبر في قوله عليه السلام انه لم يقل به احد سوى الشيخ في هذا الموضع ان الاستحباب لا يثبت فيها بين الناس  
والعامد **قوله** سعد بن عبد الله يجوز وفي المنتقى بعد ان ذكر جواب الشيخ رحمه قال ويحتمل ان هذا جامع  
ولم يقل وهو بعيد **قوله** وعنه عن موسى بن عبيدة يابى جميلة قال بعض اهل الحواشي ولعل الشيخ رحمه لم يرد على انه  
استبرأ بالصواب لم يتمكن من البول كان اولي وكان يتم الدلالة على كلام المصنف الذي هو بعد شرح كلامه

ولا يجازي شئ من هذه الروايات على عدم الوجوب والروايات المتقدمة على الاستصحاب مع تحقق الاشتباه بالانحياز  
مضى ولا وجه هذه على عدم الوجوب ان اعلم ان الخارج ليس بمعنى دخل تلك على الوجوب ان يعلم ذلك والحال الا  
وسط اعدل واوفى بالاصول والاول اوفى في شرح الكتاب والثالث احوط وانسب بقول من جعل اخبار الاحاد  
لان طريق هذه الاخبار ليس لطريق تلك انتهى وقد تقدم ان الحل الاوسط هو الاخرى والجامع بين اخبار  
الكتاب واما احاديث سماعه ومحدثين مسلم المتقدمات وما تضمنها من تكرار احادة الوضوء الجود على ما اذا  
لم يقع الاستبراء بعد البول كما وقع في كثير من الاخبار **قوله** يحرم على من صلى على ميتة ميتة في اشعار بان  
تقدم في جوبيلها من بن خالد يجوز على مثل هذا وهو اذا علمت المرأة او ظنت ان الخارج منها نقطة الرجل  
**قوله** فاجوز في الشئ يجوز وقوله على التلم وتبطل بها على يجوز ان يكون اشارة الى اجازة العمل وقد تقدم ويجوز  
ان يكون معناه ان على من يصير يلبس تلك الافة غير مقبول ولا يثبت عليه ثواب وقوله عليه السلام وقوله على  
يجوز ان يكون ملوذا من التزكية بمعنى التخمينة ومنه تمت الزكوة لانها تنتمى للمال وتؤدي فيه في الوقف  
ان الله تعالى يربي دهم الصدقة كما يربي احدكم فلو فاذ اقدم الانسان على دهره يراه مثل جلي احد  
وكذلك روى ان الاعمال تجتمع في الوانين ويصير القليل كثيرا ويجوز ان يكون ما يؤخذ من قوله زكيت فلانها  
اذا علمت وتقيت عنه الرذائل وذكره باحسن ما يكون فيه ومن هذا اخذ واتزكية الشهود في الحديث  
ابن ادم اذ كوفي في ملائكة فيها اذ كوك في ملائكة خبره ما اذ كوك فيها بين الانبياء والمرسلين والملك المقيم  
والشهداء والصالحين والحمد لله رب العالمين اية ناهية على العالمين بان الله لا يزيكهم يوم القيمة ولا ينظر  
اليهم ويجوز ان يكون معناه وفقني لاجراء ذكوة اعلى كما روى ان ذكوة الابدان الارض والصبر  
وذكوة الهياكضا ارجاع الاخوان وذكوة العلم فشر بين الناس وتعليم من لا يعلم وذكوة الرجل المشي بها  
الى زيادة المؤمنين وذكوة العقل بفتح المستشعر غير ذلك مما ورد في الاخبار عن الائمة اطهار وقوله  
عليه السلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ويجوز ان يكون الالف واللام في قوله  
فيكون اشارة الى قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويجب التطهرين ويجوز ان يكون الجواب في التوابين  
صريح للمبالغة ومعناه كثير التوبة فيكون اشارة الى ما روى من انه يجاب ان يكون تحت كل ذنب توبة وفي الخبر  
ولا يلزم غلبت احاد غسله وذلك ان الذنب اذا لم يتب منه صاحبه كتب عليه فيكون سببا في التوبة ما يوجب

معاني تكميل العمل

على وجوب الاعادة على الرجل غائبة دون المرأة وكأنه اراد الدلالة على عدم وجوب شيء مع ترك البول وقيل  
 لان ما يخرج من المرأة قال الغافل المحشم لولا ان هذا الحكم يوافق الاصل لان الظاهر ان مثل هذا الخروج بعد  
 تحقق الانزال منها لا يوجب جارية بل انظر تحقق الجنابة في حقها اذا استعرت بالانزال ووضعت يدها  
 فوجد الماء فخرجها من غير رجعة الخروج بالدفق نظر الى ان النظرة في حق الرجال انه كل ما تحقق الانزال  
 خرج بالدفق اذ لم يمنع مانع دون النساء انتهى وقد تقدم الكلام مفصلاً في شرح هذا الحديث **قوله**  
 وهذا الاسناد صحيح وديتار من التعليل الواقع في هذا الخبر وما قبله ان المرأة لتحقق ان الخارج منها  
 ماؤها وجعلها الغسل فتكون هذه الاخبار معتلة على الغالب كاسبق **قوله** والجواب اذا رتب الماء الى  
 قوله يدل على ذلك صحيح وقوله على التمسك ثم يفرغ يمينك على شمالك دال على استحباب اختيار الشمال في غسل الفرج  
 وتزنية اليمين عن يمينها شرت وقد ثبت ان له بارى من كراهة الاستنجاء باليمين على ان غسل الفرج من اليمين  
 واشباهه ما اطلق عليه الاستنجاء كما اطلق على غسل البول وجه الدلالة لثبوتها وقوله مرقت الماء ربه هنا  
 ما رتب الفرج واطا به فما وصلت الفجاسة اليه وقوله عليه التمسك وكل شيء امسته الماء فقد اغتسل به  
 يستفاد من ظاهر بعض الغسل والدلائل عليه وقد تقدمت في الاخبار وسياق بعضها ان شاء الله تعالى  
 ولكن الاصحاب رضوان الله عليهم لم يتبعوا قوله وقوله على التمسك ولو ان تمسكاً يدل على ما اطلقوا به  
 من الاجترار في غسل الجنابة بارئاً من واحدة والحق اياه بغيرية الاعمال ولكن الشيخ طاب ثراه فيلبس غسل  
 عن بعض الاصحاب قولاً بان في الارتماس في ثياباً حكماً ولا يعرف قايده ولكن الاصحاب رضوان الله عليهم فصل  
 لتأويل فقال قائل معناه ان المرئى يحيا فيقتصد الترتيب ويعتقد حاله الارتماس واخرون قالوا  
 معناه ان الغسل ترتيب في نفسه وان لم يلاحظ الغسل ترتيبه وقال الشهيدان قدس الله روحهما ان  
 فاية القصرين تظهر فهن وجعلوا فيعيد على الاول وبغسلها على الثاني وفي ذلك الغسل ترتيباً فيها  
 بالارتماس على الثاني دون الاول وليس في الاولية الشرعية ما يدل على هذا الترتيب بوجه بل الاستفادة منها  
 انما هو حكمه وذلك ان الارتماس لما شرع للتخفيف على العباد والافاضل في القاصو الترتيب على  
 ما ذكر من الترتيب الحكمي يصح من الترتيب المعروف بمراتب ورح فالاول هو سقوط رجعات الترتيب  
 في الارتماس فانسب تعريض الاصحاب لهذا القول وقاويله فقال صاحب عمل المئين ولقد اشدت

عنه من غيره

عنانية يتأخر الاصحاب رضوان الله عليهم بتفسير هذا القول واطبقوا الكلام فيه ولعل السبب في ذلك ان  
 جملة منسلي القائل واسمه مع العلم بكونه من علماء الطائفة يوجب على مقتضى قواعدنا من هذا القضاء اه  
 اقول ولقد سمعت من شيخنا صاحب القسبة السوم بنور الثقلين ان من جملة الغوايل التي تصل اليها من  
 مولانا صاحب الزمان عليه السلام في هذه الاعصار هو ان علماء الشيعة اذا ارادوا الاجماع على حكم من الاحكام  
 وكانوا على خطأ اظهر لهم قولاً حتى تصير السلسلة بيدهم في معرض الخلاف فيحصل الجراحة لمن ياتي من العلماء على  
 الاقدام على الخلاف وهذه الاقوال التي لا يعرفها قائل من الاصحاب لعل على التمسك والقائل بها **قوله**  
 والتبريق الشيخ حسن وقال في الذكرى وبقا توهم بعض الطلبة ان الارتماس عبارة عن شمول الماء البدن كله  
 في زمان واحد بحيث يخطى بالاسفل والاعلى جملة كما توهمه عبارة القواعد وليس بشيء لان التعبير في الارتماس  
 ما دل على هذا الحديث وما في معناه من الارتماس الواحدة عرفاً لانه على ذلك القول يكون الارتماس اشد من  
 الترتيب بكثيرين ان التحقير الحاصل به واعلم ان لبيت لكان في سطل الماء واراد الارتماس جازله وعبار الاصح  
 لا تافى عن هذا وما ذهب اليه بعض شايخنا المعاصرين من ان اراد الارتماس لا بد وان يخرج من الماء بكل يده  
 ثم يوترى ويرمس لا يخفى ما فيه من الجرح المنع بالايات والروايات خصوصاً في الحامات **قوله** يجب على من  
 وقال شيخنا الهماني نور الله ضريحه لفظه ما في قول السائل وهو يقيد على ما سوى ذلك يجوز ان يجعل كسرهما  
 لفظاً وان كان محلياً او هو يقيد على ما غير ماء المطر او على غسل سوى ذلك الغسل وهذا الحديث  
 استدل به الشيخ في المبسوط على ان الوقوف تحت المجرى والمطر الغريين يجري الارتماس في غوط  
 الترتيب ولعل طالب ثراه يريد ان الماء المذكور اذا غم البدن بلا تراخ عرفت ان كالمتمس فيه وفي التقييد  
 بالفرقة ايماء الى ارادة ذلك ومدار استدلال بهذا الحديث على ما يستنبط من قوله عليه السلام ان كان يغسله  
 بالماء اغتسله ابراه ذلك فان الاعتدال بالماء على نوعين غسل ترتيب وغسل ارتماس ومقتضى الحديث  
 ان مثل اي هذين النوعين حصل بالوقوف تحت المطر اخرا فلو حصل ما يماثل الارتماس سقط الترتيب  
 فدل الشئ غير حاص في حد ذاته عن افادة مادامه كما قد فطن وانما الكلام في ان عموم الماء البدن  
 بحيث يتحقق الدقة العرفية المعبوتة في الارتماس هل يمكن حصوله بالقيام تحت المطر الغري ام لا المستفاد  
 من هذا الحديث انه ان حصل اخرا لا ارتماس انتهى وانضاف ان ارادة الارتماس من هذا الحديث بعيدة

اول ما ذكره في كتابه  
 من كتابه في تفسيره  
 في كتابه في تفسيره

بالمراد الترتيب ليس الا في الاستبعاد بعد نقل هذا الخبر فكذا الخبر يحتمل ان يكون انما اجاز له اذا ضل من الغرض  
عند نزول المطر على ما يجب ترتيبها ويحتمل ان يكون القول فيه انه يترتب حكما لا فعلا او يكون هذا حكما فيجوز  
دون من يريد الغسل بوضع الماء على جبهته انتهى ومعنى الثالث ان يكون حكم الترتيب والغسل الواحدة الشيء  
ساقط في المطر ومن ثم قال بعض اهل جاشي الهندية كان في دخاله الاغتسال تحت المطر في الارض لا يغسل  
فيه بالارتماء الواحدة اشعابا بانه ليس المراد من الواحدة الواحدة العريضة بل مجرد الاشعاب بالاكفاء بالمرق  
الواحدة اذا لظن ان القطر لا يغسل الشخص دفعة واحدة غرضه اقول ويرد هذا قوله عليه السلام تغسل نفسك بالماء  
فتدبر **قوله** ولا ينبغي لراى من شرب الماء الا ان يركب في قوله محذوف يعقوب بن يوسف وقيل الشيخ طاب ثراه حكمه  
حكم التحير اظنه محمول على ما اذا كان في بدنه نجاسة التي وكذلك قول المحدث افسد محمول بقا على ان  
انه بسبب النجاسة وعقل بعض اصحابنا من ظاهر كلام الشيخ ان بدن الجنب وان كان خاليا من النجاسة  
حكمه كغيره في تحييز ما ينفعل بالنجاسة ويؤيد ما قلناه امور اولها ان المحدث قد طالع التشييع  
من قال ان بدن المسلم اذا كان خاليا من النجاسة يطبقه احكام الجنب حتى يترتب عليه افساد ماء اليه ويوجب  
التيمم ونسب القول بنجاسة الى المكبر الى بعض الكاير مع ان المكبر الذي نسب اليه ذلك القول انما هو في  
احكام الاكابر اغتسال الجنب فيها حيث انه قد وردت فيها اخبار صحيحة بالتميم منه اذا وقع فيه الجنب لم يقتل  
على التلا باده احكاما مخصوصة لا تجري في غيره او ما غير الا ما قد نقل بعض المحدثين من المتأخرين على ان  
الجنب اذا غلب منه النجاسة لا يجس العليل من الماء اجماعا وهذا الاجماع من لادته على معنى كلام الشيخين  
منما قلناه لا ما فهمه الشهدان قد تراءى وجها وثانيهما قول الشيخ قد يعيد هذا انه اذا بلغ الماء  
كرا لا يجيب شئ فان اراد لا يجيب شئ من النجاسات المعروفة وبدن الجنب المسلم ليس بها اجماعا وثالثها انه  
طاب ثراه لما روى هذا الخبر في الاستبعاد قال الغالب في هذا الخبر وانما من الماء المستغرق بيده لا يتيمم  
بنفسه ويغسل ويصب الماء على البدن ويكون قوله عليه السلام ويده قد تراءى اشارة الى ما عليها من التيمم  
دون النجاسة لان النجاسة تغسل بالماء اذا كان قليلا على ما قد تراءى القول فيه اذا غرت هذا فاعلم ان من هذا  
الحديث لا يخلو من بعض الاحمال وذلك لان العليل في قول الى الماء العليل يجوز ان يكون قليلا بالمعنى الشرعي  
يجوز ان يكون قليلا بالمعنى العرفي وان كان كرا وقوله ويده قد تراءى يجوز ان يكون بمعنى يديه ويجوز ان يكون

بعض يديه ويكون الغاية منه على بعض هذه الاحتمالات موصول اليدين خارج الماء وهو متجنب ويترك على  
منه بالسكن بن ابي عقيل على بعض الاحتمالات **قوله** يدل على ما ذكرناه صحيح وقال صاحب المنتقى طاب ثراه وهذا  
الحديث ايضا استدلل للقول بالاغتسال بالملاقات من حيث الامر فيه باليتيم والتميم عن افساد الماء وضعف  
ظاهر قيام القرينة الواضحة على ان المسوخ لليتيم عدم الوصلة الى الماء لغفلة الالة وان للفتنى الشئى  
عن افساد ما يترتب على الوقوع من اثاره النجاسة وهي بالنظر الى الاستغناء بالماء في الشرب ونحو افساد اثاره  
وفيه تاويلات اخرى منها ان افساد ما يقع لأى الطهوية لا الظاهرية كما هو مذهب الشيخين والصدوقين  
قدس الله ارحمهم ومنها ان افساد يحصل النقرة الحاصلة بسبب ملاقات بدن الجنب لذلك الماء و  
منها ملاحظة مودة في البر بسبب عدم التيمم بها فيؤتى فيفسد الماء بمودة ومنها الحوا على التقية فان كثير من  
العامية ذهب الى ان بدن الجنب الخالي من النجاسة يجس البيرو واقرب منه التاويلات هو قول المنتقى وعليه  
اكثر المتأخرين والاولى في تأويله ان يقال ان الذي اتفقا صوابا باعتبار نجاسة بدنه بالمعنى لان المتعارف الشايع  
بين الناس ان الجنب لا يترك في الا في الموضع الذي يقع حشره وهكذا حال الاخبار للمروية ومعنى هذا الخبر  
**قوله** وان كان كثيرا غاها في السنة الى قوله يدل على ذلك صحيح لان الظاهر اطلاع محدثي اميل على مكتوب  
الرضا عليه السلام وقوله لا يجوز اى ما حقه الدعاء اذا وصل اليه يجوز استعماله في الطهارة قال شيخنا البها في قوله  
شريح ما تقتضيه هذا الحديث من تجوز الوضوء عند العترة مما يستدرك به على ما هو المشهور بين المتأخرين  
وعلى المرتضى وعلى الله عن من عدم خروج الماء المستعمل في الطهارة الكبرى عن الطهوية اعنى صلاحيتها  
لرفع الحدث ثانيا اما ان الة البحث في ضد نقل العلامة في المنتقى عليه اجماع والتاويلون تجوز جرح الطهوية  
هم الشيخان والصدوقان هذا كلام طاب ثراه وفيه نظر فان الخلاف انما هو في نجاسة الجنب اذا كان الغسل  
بالماء القليل اما لو كان في ملك كثير كذا فاقوة فلا خلاف بين اصحابنا في جواز رفع الحدث به ثانيا وظاهر  
هذا الحديث ان السؤال انما هو عن الماء الكثير الذي يستنجي فيه من البول كثيرا ويغسل فيه من الغائط ولما  
كان فيه استحباب وقدوة ينظر الطباع وما هو الوجه يستحب ان يكون تطيقا لاه الامام عليه السلام نفيا  
تنزيها لا اذنيا والما جوزه عند الضرورة وكان هذا هو الذي فهمه الشيخ وعلم انه يمكن الكلام على  
كلام الشيخين قدس الله رويها اما على كلام المفيد في ان ظاهر كراهة الاغتسال في الماء الكثير الا ان

مطلقا وهذا لم يقل به أحد على أنه يلزم منه كراهة الاغتسال في مياه الحمامات وبلين منه الكبرج والأضرار  
 أما على كلام الشيخ طاب ثراه فإن هذا الحديث لا دلالة له على كراهة الميئد بوجع من الوجع فلا يصلح للدلالة  
 بوجع من الوجع وأما قوله بذكر كراهة النزول فلا يفي ما فيه وذلك أن القول في هذا الماهم يحذف في  
 السؤال ولا في الجواب وعطف الشيخ **ع** الفصل على الوصل بحرف **و** كما في الجواب وكان قد سبق قاس الفصل على  
 النعمان من باب الأولى وقد تقدم الكلام فيه وكان مبنى استدلال الشيخ **ع** بهذا الحديث على كلام المصنف هو  
 لما كان في هذا الماء مكرها وكراهة قد جاءت من اعتدال الباب فيه فيكون الاغتسال فيه مكرها  
 كما ترى فان لم يقل أحد بأن الوسيلة إلى المكره **و** مكرهه على أنه لا تترك من شأنها شيئا من أنواع الملازمة  
 والدلالات **قوله** يحذف الحسن صحيح وقد تضمن وجوب قضاء الصلاة والصوم لما في الفصل **أما** الأول **فإن**  
 للبخار الصحيح ولا يفي في المبادأة إلى الفصل خصوصا على قول من وجبه لنفسه فيكون وجوب قضاء الصلاة  
 عليه **بأنه** ما شيعه من المبادأة إليه **وأما** الثاني فهو مذهب الأكثر لهذا الخبر وما في معناه **ولن** **أدري**  
 لما قيل إن البخار لا يأماد دعيا لعدم وجوب قضاء الصوم هنا لأن الطهارة ليست من شأنها الصوم  
 مع العلم ومن ثم توهم جباؤها أو كفايتها بجمع صومه وإن قد تركه طول النهار فيكون معناه **أدري** **والقول**  
**ع** في خبر آخر جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الفصل حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يقتل ويقتل  
 صلاته وصومه إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فإنه يقتضي صلاته وصيامه إلى ذلك اليوم ولا يفتقر بعد ذلك  
 أو لمعنى منى أما على بَدْخَلُ الاغتسال مطلقا وأما على وجوب غسل الجوز كما هو مذهب الصدوق **فإن** **أدري**  
 هذا فاعلم أن نقل الشيخ طاب ثراه هذا الحديث في هذا الموضع مما لا مشأسة له **تدبر باب حكم الحيض**  
**أما** قوله **ولم** **يترك** **على** ذلك حسن والحيض في اللغة هو التيل وفي القاموس حاضت المرأة حيضا إذا سال  
 دمها ولا يتبعه كونه حقيقة في هذا المعنى المتبادر واصله عدم النقل والعبط هو الماء القليل هو  
 الطهر والظن هذا الخبر وما في معناه **إن** هذه الأوصاف خاصة مركبة للحيض بوجوب الحيض بوجودها  
 يتقضى باستقامتها **ألا** أن يثبت بدليل من خارج كما أدى أن الصفر في أيام الحيض حيض وكذا الكدية  
 ومن ثم لم أعرفه الفقهاء هذه القامضة فتدبر بقولهم غاليا وقوله عليه السلام له دفع حوائج الحيض  
 المرأة هنا بمعنى اللذع **بأن** الدال المعجمة والعين المهملة حتى يغايروا الحارة الأولى بل قيل إن الحارة والحارة

الواقعين في هذه الأخبار بمعنى اللذع ولا بعده في العلم أن السؤال والجواب الواقعين هنا شاملان لذات  
 العادة والمبتدأة وغيرها وينبغي حمله **أما** على المبتدأة **أما** على المصطرة **فإن** جميعا بين الأخبار **أما** ذات العادة  
 فهل يجب عليها العمل بعدائها أو بالتيسير وهي مخيرة فيها **أما** وجوب ذهب الشيخ **ع** إلى القول الوسط بقوله  
**القول** **ع** في هذا الخبر وما في معناه **والقول** الأول لا يخفى من قوة الدلالة لكثير من الأخبار على اعتبار  
 العادة مطلقا من غير رجوع إلى التمييز **ولأن** العادة أقوى في الدلالة **وأما** شيخنا المحقق الشيخ **ع** على  
 أعلى الله شأنه ففصل بأن العادة متقدمة إذا كانت مستفادة من الأخذ ولا يقطع من التمييز خوفا  
 من لزوم العرج على أحد وهذا تحصيل للشك بغير مقتضى **قوله** **وهذا** **الاستدلال** **صحيح** وهذا السند **أما** **يعين**  
 على أن محمد بن اسمعيل ليس هو ابن زريع لأن ابن زريع من مشايخ ابن شاذان فكيف يقع روايته عنه وقوله  
 عليه السلام ليس يخرج من مكان واحد معناه أن مقرها في باطن المرأة متخالفان فخرج كل واحد منهما  
 من موضع خاص ومن ثم جاءت أوصافها متضادة **وألم** **أن** هذه الأخبار بأسرها قد تضمنت ذكر أوصاف  
 الحيض وضبط أوقاته وأحواله ومن هذا ما شالده استشكل بعض المحققين من المتأخرين قول فقهاءنا **فإن**  
 الله عليهم وكلهم يمكن أن يكون حيضا من الثلاثة إلى العشرة فخرجت جازمات وأختلف وجه الاستشكال  
 أن ترك العلم بثبوت في الدلالة تعويلا على مجرد الامكان لا يخفى ما فيه وذلك أن أخبار هذا الباب قد  
 دل بعضها على أن ما رواه المرأة بصفته الحيض يكون حيضا **وإن** بعضها الآخر على أن ما رواه في أيام العادة  
 يكون حيضا **وإن** لم يكن على الأصح **أما** ما سواها فلا دلالة للأخبار على كونه حيضا ويجوز الامكان لا  
 لتقط العادة المشقة **قوله** **أحمد** **ثوري** **بالحسين** **والمهملتين** **وفي** بعض النسخ عن الحسن بن  
 حريز **وإن** **أدري** **بغير** **هذا** **الفتيح** **هو** **الأول** **الاستظهار** **هو** **طلب** **ظهور** **الحال** **في** **كون** **الدم** **حيضا** **أو** **غيره**  
 ترك العادة إذا كان قد رواها أقل من العشرة والكلام في هذا المقام يتم ببيان أمور **الأول** **في** **وجوب**  
 الاستظهار واستحبابه ذهب الشيخ **ع** في النهاية وسيدنا الرضا قدس الله روحه إلى الأول وعامة المتأخرين إلى  
 الثاني **فإن** **أدري** **بغير** **هذا** **الفتيح** **هو** **الأول** **الاستظهار** **هو** **طلب** **ظهور** **الحال** **في** **كون** **الدم** **حيضا** **أو** **غيره**  
 هذه الأمور على استحبابها جميعا بينها وبين ما روى من قوله عليه السلام يقتضي أيام اقترابك وما في معناه **فصل**  
 آخر بان الاستظهار يجب فيما إذا كان الدم بصفته دم الحيض **والأصل** **استفادة** **هذا** **من** **الأخبار** **وأدري**

فالعقل به لا غلو من غير **الثاني** في عقد يد وقمة قال الشيخ في النهاية تستظهر يوم اويومين وقال في الجملان  
 حوت مائة بالدم فمى بعد ايض تصبر حتى تنق وقال علم الهدى طاب ثراه تستظهر عند سريان الدم الى  
 العنق فان شمر فقل ما تعلم المستحاضة وهذا كله وان ورد في الاخبار الا ان الاخبار الواضحة السند تماثلت  
 على جواز التخيير لها بين اليوم واليومين والثلاثة ولعل الاستظهار على الاول **الثالث** قال اصحابنا ومن  
 الله عليهم اذا استظهرت واستمر الدم الى اليوم العاشر فان انقطع عليه كانت العشرة كلها حينها فحقق  
 ما علمت لها ولا فاليد على العادة طهر بغيرها فقتلها صوم ايام الاستظهار والى ان استعادة هذا من  
 الاخبار وشكل لان الظاهر منها ان ما بعد ايام الاستظهار استحاضة وانتهى لحيضها ما ناهى في ايام الاستظهار  
 مطلقا والعمل على هذا هو الاول **الرابع** ان مدلول الاخبار هو كون الاستظهار انما يكون مع ققاء الدم باق  
 لو ان اصفى اتامع النقا فلامعنى الاستظهار شرعا يظهر من الفضل في لغة القول به مطلقا فتقوله على  
 عموم قوله عليه السلام تستظهر يوم اويومين او ثلاثة والى جواب انه يخص بالاجابة الخاصة وقوله عليه السلام  
 ان ايام حيضها تختلف عليها صريح في انها مضطرة العادة لامتداده كايقل ولا خلاف في وجوع المضطربة  
 الى التمييز والاكثار بشرط ان يكون ما شابه الحيض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة بشرط بعضهم ثلثا  
 وهل يعتبر فيه بلوغ الدم المتغير مع ايام النقا اقل الطهر خلاف بين الاصحاب وسياتي تحقيقه ان شاء الله  
 تعالى وقال بعض الامام في قوله عليه السلام صوم حاراه دلالة على ان التيميم مقدم على العادة وفيه ما  
 عرفت من ان قوله عليه السلام من ايامها تختلف عليها صريح في انها مضطرة العادة تحتها **قوله** احببوا الحج  
 وقولا اقض بالقاف والقاض من الاقضاء بمعنى ازالة البكارة والعدة بفتح العين واسكان اللام البكارة  
 والغفهاء ونحو ان الله عليهم بيلقونها على الدم الخارج عند الاغتسال من وجوب دلالة النطق على كونه  
 العدة على ما قال شيخنا البهائي ان الاغتسال ليس الاخرى الجلدة المستحبة على غيرها من فاذا حوت من الدم  
 من جيلها بخلاف دم الحيض فانه يخرج مستقعا مستبعا والحكم هذين الطرفين مما لا يفتي ان يتأب فيه  
 دلالة الاخبار عليه وح قول صاحب العترة **قوله** انما اذا خرجت مطوقة كان من العدة وان كانت مطوقة  
 فخرجت لا يخرج ما يراه قلا الجاه على ان ما قرأه المرأة من الملائكة الى العشرة عيك يكون  
 حيضا وان لا يخرج بلونه مالم يعلم انه لقح او عدة وهذا منهجنا في لوقفة السابق ولما كفيته معرفة

النطق ودعه فقال شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه وان تضع قطنة بعد ان تستلقي على ظهرها  
 وتوقع رجلا ثم تصبر هينته ثم تخرج القطنة اخرها جافقا ومستند هذا الحكم روايات عن اهل البيت  
 عليهم السلام لكن في بعضها الاما يستدخال القطنة من غير تعقيد بالاستلقاء وفي بعضها ادخال الاصبع  
 مع الاستلقاء وطريق الجمع حمل المطلق على المقيّد والتخيير بين الاصبع والكرسف حسن وقوله عليه السلام  
 تغسل وقتك معها قطنة المراد بالفضل غسل الجبابة وامرها بالتحشي بالقطنة للتحفظ من عقوى الدم  
 الى ظاهر الفرج في أثناء الصلاة ومع فيستبطنه وجوب عصب الجرح ومنع دما من المقتدى حال الصلاة  
 اذا لم يكن فيه شقة وقا قوله طاب ثراه لا تقرّب المسجد المجتازة يعنى به عزو اللبس عليها في المساجد وهو  
 مما انعقد عليه الجاهل سوى ابن الجوزي فانه قال بالكراهة وبما اقول بعضهم كلامه بالتحريم **قوله** وبيل عليه  
 ايضا السندان موثقان لان الظن من طائفة الجماعة في السندان الاول هو دخول اكثر من ثلثه في الموثقين في رواية  
 ابن الزبير في السندان الثاني هو فان لم ينزل اصحاب على مدحه وتوثيقه لكن ذكروا انه وعلى اكثر كتب الاصول  
 لا يفتقر للمدح على ما تقدم الكلام فيه **قوله** وبهذا الاسناد موثق وذلك ان عقبه بن خالد قدّم عليهم من  
 الصادق عليه السلام وقال حكم الله من اهل البيت **قوله** بغير الاسناد موثق وهذه الاحكام مما لا خلاف فيها  
**قوله** ويحرم على من وجها وطهرا اء اراد قبوله حتى يخرج من الحيض اى تغنى منه وان لم تغسل كما هو المشهور بين  
 الاصحاب لكنهم حكوا مع ذلك بالكراهة والصدق طاب ثراه على تزيير الوجه قبل الغسل الا بشرطين ان يكون الرجل  
 شيئا وان تغسل المرأة وجهها والبيضة الالية صريحة في اشتراطها ويؤيد قول بعض المفسرين في قوله تعالى فاذا  
 تطهرن فاقومن ان المراد باذا غسلن في وجحين في جميع البيان ان كل طهرها شرط بان توضع او تغسل  
 فرجها وهذا من ظاهره فان هذا هو المعروف بين الاصحاب ولكن لم يتحقق في الاخبار **قوله** ويشلوك نكاح الحيض  
 الالية والادى قيل هو الغرض مطلقا وقيل هو الحيض نجاسة مغلفة لا يعنى عن قيليها او قيل هو اللزوم وهو علم  
 منها وقوله فاعتزلوا النساء اميل ادا به ترك الوضوء لاخير لما تقدم من اهل الجاهلية كانوا يجتنبون مواكبة  
 الحيض وشابهين ومسكنه من كف اللزوم والحيض فاما قوله هذه الالية عمل السملون بظواهرها فخرجون  
 من بيوتهم فقال اناس من الاصحاب يارسى الله البرد شديد والياب قليلة فان اثنان من النساء يركل  
 ما يواهل البيت وان استاثر بها هلك الحيض فقال صلى الله عليه وآله انما امرتم ان تغتسلوا لحيضكم وان

قاموغر اللام

لا يوافق في حقه  
عنه كما لا يوافق  
واسمى واسم  
على الزوايا

موقوف قال في الحبل المتين قد استدل به العلامة طاب ثراه في المنتهى اعلى ان اقل الطهر عشرة ايام  
تجبه فلا استدلال على ذلك بعض الاحباب ولا يخفى انه انما ثبت اذا ثبت ان مواده عليه السالم اذا رأت الد  
قبل اتمام عشرة ايام من انقطاع دمها وقصر عليه قوله عليه السالم وان كان بعد العشرة وقد استدل ب  
بعضه في الكتاب المذكور بهذا الحديث ايضا على ان كل يوم تمام المرأة ما بين الثلاثة الى العشرة ثم يقطع  
هو حيض وان خبير بان استدلاله هذا انما ثبت ان مواده عليه السالم اذا رأت الدم قبل اتمام  
عشرة ايام من ابتداء دمها فلا استدلال بهذا الحديث على خبيرين المطلبين اللذين يتواردان عليه توارد  
الضدين غير اننا نقول ان طاب ثراه ضد الاستدلال باحتمالين على طلب وباحتمال الآخر على  
المطلب الآخر والجواب عن الاستدلال الثاني ان مقتضى الرقاية هو ان ما رآه في العشرة يكون من الحيضة  
الاولى ولا تراجع فيه لكن لا بد من تحقق الحيض اذ قال في المعبرين ونحن لانتيحيضا الاما كان ثلاثة ايام  
فمقدرات ثلاثة ايام تقطع ثم جاء في العشرة ولم يتجاوز من الحيضة الاولى لانه حيض متتابع  
لانه لا يكون بين الحيضتين اقل من عشرة **قوله** وهذا الاسناد موثق وللمرأة المستحاضة عنها المتزوج  
بها الدم غير مغيبة كما قال ابن الاثير في احكام الاحكام وحاصل الحديث انه قد اشتمل على سواد مركب  
وجواب مثله اما الاول فهو ان المرأة ترى الدم وليست بها حتى يخرجها عن ايام الحيض والعادة فيه شهر  
ترى بوجه الصفر واما الجواب فهو ان قوله عليه السالم اقل الحيض آه جواب عن الشق الاول منه وحاصله  
ان ذلك الدم اذا كان ثلاثة اشهر فهو حيض ويعني به اذا كان بصفات الحيض وهو اشارة الى التميز  
وقوله عليه السالم ويخرج بين الصلاتين اشارة الى الشق الثاني وحاصله ان تلك الصفر استحضارة  
فينبغي لها ان تقبل ما قبله استحضارة ومنه يلزم بين الصلاتين بغسل واحد لا كثيرا فيه  
**قوله** فانما الحديث صحيح وقوله اجعت العصاية هو تفسيره وبيان للشاذ من ان المراد  
بالشاذ هذا وقوله ولو صح آه معناه لو صح انه من كلام الامام عليه السلام ولا ينافيه  
كونه صحيح السند او لا ينافي ان الصحيح عند القدماء غير الاصطلاح الجديد كما سبق بيانه  
واما ثانيا فليقتدر ترادف الاصطلاحين وتعارفهما لا ينافيه ايضا لان التميز في اصطلاح  
هو من كثرة ضبط على سهو لا من لا يهمل ابدا ومن يقيده على ان لا تصاف بغيره القصة

سواءم عليهم السلام واتانا وبيل الشيخ طاب ثراه فلا يخفى بعد ان اذ ليس هنا سواك لمن اموه فخصه  
ولا من غير حاجته يتل الجواب على ما قاله واطلاعه وازادة هذا الخاص منه في الحكمة والاولى  
في ما قبله ما قاله الفاضل طاب ثراه في المنهجي من ان المراد ان الحيض اكثر ما يعتري النساء ثمانية  
ايام واقل ما يعتريهن ثلثة وحاصله ان اكثر النساء حيضهن ثمانية ايام واقلهن ثلثة **قوله**  
احمد صحيح والقرع يجوز فيه الفتح والقصر وبعض اللغويين على انه بالغض بمعنى الظهور ويجمع على قرع وقمر  
كحرب وحروب وبالفتح بمعنى الحيض ويجمع على قرع او كقصر او قفال ولا شغل اشراكه بين المعنيين  
على كل من اللغتين وقوله عليه السالم فاذا رأت شيئا بهاء الملة والذين نور الله ضريحه المتباد  
منه ان المراد انه لا يكون اقل من عشرة فصاعدا وهو لا يخفى من اشكال يجب المعنى فليقل التقدير  
فالقرع ما زاد على ان يكون الفاء ضمة اي اذا كان كذلك فالقرع ما زاد من عشرة وقوله عليه السالم  
اقل ما يكون عشرة آه لعلنا ذكره عليه السالم للتوضيح ودفع ما عساه ان يتوهم من ان المراد  
بالقرع معناه الاخر ولقطة يكون تامة وعشرة بالرفع خبرا قلا وهذا خبر وهو انما حصل  
قوله عليه السالم فاذا رأت شيئا او قوله اقل ما يكون مبداء اخر وعشرة خبر والمجمل خبر عن المبتدأ  
الاولى والمعنى ان الذي زاد على الاقل من العشرة اقل ما يكون عشرة وهذا معنى مستقيم انتهى  
ولا يخفى ما فيه من التكاثر والاولى ان يقال ان الفاء في قوله عليه السالم فاذا زاد اللعطف والنفي وارد  
على المعطوف عليه والمعطوف ومعناه ان القرع لا يكون اقل من هذين لان الاقل منهما هو التسعة  
وما تحتها وهو معنى صحيح ويحتمل ان الفاء انما هي قول عليه السلام اقل ما يكون اه انما هو وقع ما توهم  
للملحة المنقبة لانه لا يثبت ان القرع لا يكون اقل منها توهم منه ان الاقل يجب ان يكون عشرة فما زاد  
**قوله** ويؤيد ذلك ما اخبر به المشيخ مرسل واما قوله عليه السلام وذلك ان المرأة فالظن انه دليل كون اقل  
ايام الطهر عشرة ويؤيده ان ايام الحيض اذا كانت عشرة باعتبار حرارة المزاج وايام الطهر هي ايام  
جمع الدم فادوم لاعتد في وقت الحيض ومن ثم قيل ان القرع هو الطهر وذلك ان القرع لغة هو  
الجمع وايام جمع انما يكون وقت الطهر فاذا كان الدم عشرة فيكون باذنه كل يوم من ايام الحيض يوما  
من ايام الطهر حتى يكون مجمع يوما وتقدر في يوم على ان القذف اسهل من الجمع ولذا كانت ايام القذف

سواءم عليهم السلام

ثلاثة أيام للجمع عشر ضاعكا وقوله عليه السلام فاذا رأت المرأة أهيا فتستأمن منه ما يجمع عليه بين العلم  
من أن ذات العادة تترك العبادة بحدوثه وروية الدم وأنا أصحابنا الفقهاء وضأن الله عليهم ضاعكا  
العادة ثلاثة أقسام **الأول** عدية وقية وهو ما يتفق مدية وقتا **الثاني** عدية خاصة وهو ما يتفق  
الزمان عددا لا غير **الثالث** وقية خاصة كما لو اتفق الزمان في الوقت خاصة وقال شيخنا الشهيد طاب ثراه  
أن قولهم ذات العادة تترك العبادة بروية الدم إنما يتم في القسم الأول من أقسام العادة في القسم الثالث  
بشرط أن لا تراها في أيام العادة وأما القسم المتوسط وما تراه منه فهو كروية المبتدأة والمضطربة  
ولكن الحق أن الأخبار باطلاها شاملة لجميع الأقسام الثلاثة وكذا الإجماع الذي نقله صاحب المغني وقوله عليه السلام  
حقهم ثلاثا أيام المراد به مقدار ما من الزمان ولو بالتلفيق وغيره دلالة على عدم اشتراط التوالى في  
الأيام الثلاثة كما ذهب إليه الشيخ في النهاية والمشهور هو اشتراط التوالى فيها استنادا إلى ما لا يخفى من معاني  
هذا الخبر وما روى في معناه وعلى اعتبار التوالى فصل المراد به اتصال الدم في الثلاثة بحيث متى احتلت بالقطعة  
واخرجتها بعد حينية حرجية مطلقا أو يكون المراد به وجود الدم وقتا ما في كل من الثلاثة وإن لم يكن متصلا أو  
يكون المراد بروية في أول اليوم الأول وآخر الآخر وغيره من أجزاء اليوم الأوسط ذهب إلى كل قائل من الأصحاب  
والظان الأوسط لاطلاق دلالة الأخبار عليه إذا عرفت هذا فاعلم أن شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه فرغ  
في شرح الإرشاد على القول بعدم اشتراط التوالى أنها لولدت الأول والخامس والعاشر فالثلاثة حيض لا غير  
وقد عناه أن أيام النقا طهر وهو كأي كان الطهر لا يكون أقل من عشرة وقوله عليه السلام ولم يتم لها من يوم  
طهرت عشرة أيام ظاهر في أن المراد بالطهر انقطاع الدم كما في قوله ثم انقطع الدم لكن يشترط فيه أن لا يتجاوز  
الزمان عشرة أيام وحاصله أن ذات الدم مرة أخرى قبل أن يمضي من طهرها من الدم الأول عشرة أيام يكون  
من الحيض الأول وإنما يكون ذلك من الحيض إن لم يزد مع الأول على عشرة إلا أن يحل عشرة منها حيضا وفي الباقي  
تعمل كالمستحاضة وقيل المراد بقوله من يوم طهرت أي من آخر يوم كانت طاهرة قبل الحيض واخرج جزء طهرها  
السابق وقوله عليه السلام وكان حيضها خمسة أيام إنما راد عادة وحمل بعضهم على أن صادف الدم الثاني  
جزء من العادة وهو بعيد وقوله عليه السلام فإن لم يزل الدم أه معناه إذا دة تته العشرة أيام من أول عادات  
الدم الأول فقطن لزمان فيه دقة كما قيل ويجوز حمله على ما إذا كان عادتها عشرة أيام أو يكون مبتدئا على

الاستظهار الذي ذهب إليه المرفق رضي الله عنه **قوله** علي بن محمد بن موقت ويدل على أن الاستظهار شيلا  
أيام وعلى أنما قبل بعده على استحاضة مطلقا سوى انقطاع الدم على العاشر أه لأنه لا يجب عليها قضاء العا  
على التقدير الأول وكل هذا مخالف لما هو إلا أن الأخبار الثلاثة على كثره جدا **قوله** علي بن إسماعيل حسن  
وبها اتفق الشيخ في النهاية على عدم اشتراط التوالى أيام الثلاثة وقد تقدم الجواب عنه ومعنى الحديث أنها  
أوقات الدم قبل حيض تمام العشرة من أول دمها من الأول وهذا إنما يصح إذا لم يزد المجموع على عشرة أو  
العشرة حيفا والى أن يداستحاضة وإن كان بعد العشرة يعني بعد العشرة من انقطاع الدم الأول فيتحقق  
أقل الطهر بين الحيضتين **قوله** وينبغي للحايض إلى قوله فاجوز في الشيخ حسن وروى الصدوق في الصحيح  
عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر عن أبيه عليه السلام أن ميمونة كانت تقول أن  
النبى صلى الله عليه وآله كان يأمري أن كنت حايضا أن أتزوئوت ثم انقطع معني الغرائز وكانت  
تساءل النبي صلى الله عليه وآله لا يقضين الصلاة إذا حضن لكن يجتنبن حين يدخل وقت الصلاة  
ويؤمّنن ثم يجلس قربا من المسجد فيذكرن الله عز وجل **قوله** وهذا الإسناد صحيح ومن قوله وعليها  
أن تؤمّنن وضوء الصلاة وتجب الصدوق طاب ثراه إلى الوجوب حيث قال ويجوز عليها عند حضور كل  
صلاة أن تؤمّنن وضوء الصلاة وتجلس مستقبلة القبلة وتذكر الله بمقدار صلاتها كل يوم والحمل  
على الاحتياط هو بطلان الجمع ولا ينافيه قوله وعليها لأن السحب بعيدة أيضا أنه على المكلف وأنه ثابت  
عليه وقوله عليه السلام عند وقت كل صلاة ظاهر في استحباب تعريق وضوءه وعدم لوجوبه في الجلوس  
وتقف صلاتين كالنهي عن أو الثمانين فيحتمل جواز الاكتفاء بوضوء واحد كغسل المستحاضة وأما مكان  
جلوسها فأكث الأصحاب على أنه موضع الصلاة والمفيد أنه على أنه ناحية منه وهذا الجواز غاليان عنه  
والثاني منهما والى موضع ظاهر في موضعها من مائة الصدوق عن ميمونة أن تساء النبي صلى الله  
عليه وآله كن يجلس قربا من المسجد ولا تلبث على المنع عزة تامة كما لا يخفى وأما جلوس النساء النبي صلى  
عليه وآله قربا من المسجد فهو باعتبار أن أبواب بيوتهم صلى الله عليه وآله كانت مفتوحة إلى المسجد وكل الحيض  
من تساء به يجلس على باب البيت وموضع الدم منهن خارج عن المسجد وأما قوله عليه السلام وعليها تؤمّنن  
وضوء الصلاة فالمراد به مثله في العورة لا في النية لأن نية هذا الوضوء ذكر الله على الطهارة للعبودية على

ان هذا الحكم قال في الذكرى من تفردات الامامية وقوله عليه السلام ثم تفرغ لحاجتها قال صاحب المصنف تاج  
 بين في ان يرد من اللام في حاجتها معنى الى ليتنظر مع المعنى المناسب هنا لتفريغ وهو قصد لانه احد معانيه  
 فحق القاموس فرغ اليه قصد انقضى اول ذكر صاحب القاموس ايضا ان فرغ بمعنى قصد جاء متعديا باللام ايضا  
 يقال فرغ له واليه قصد ويجوز ان يكون من باب الفعل من قبل قوله سبحانه فان لم يندرج تحت احد  
 التامين واما امره بتفريغ ففعل هو الرغ للعلف على جملة قوله وعليها ان تتوقفا لا نصب ليكون عطف على  
 الافعال السابقة لانها كلها مسقطات والتفريغ للحاج ليس يدخل في حكمها اول ويجوز فيه المضي للعطف على  
 سابقة من الافعال ومعناه انه يستحب لها ان يكون تفريغها للحاج بعد اداء هذه الادكار فيكون التفريغ ظاهرا  
 تحت الحكم للندوب الشامل للاتصال السابقة **قوله** وليس عليها اذا ظهرت القلة فاحرق في الشيخ اية الله عفيف  
 ومانعته من وجوب قضاء الصوم دون الصلاة هو مذهب علماء الاسلام وقالت الخراج يوجب عليها قضاء  
 الصلاة والظاهر لا فرق في هذا الحكم بين صلاة الوباء وغيرها من صلاة الايات والكسوف والندى للمعنيين  
 اذا اتفقوا في وجوب قضاءه واستثنى بعضهم صلاة الزلزلة والظاهرة لايقام اليه الا ما رقت  
 العبر لا يصف بالقضاء **قوله** واحرق في الشيخ عفيف بالحسن بن راشد على ما في بعض النسخ وفي اكثر النسخ طحين  
 مكان الحسن وهو مجهول وفي هذا الحديث شعاعين قياس الاولوية لانهم الذي تاسر به الشيطان حيث قال  
 خلفتي من روفقة من طين والناصرة اشرف من الطين لانها تطلب المحيط والطين يطلب المركز وكذلك  
 ما نحن فيه فان الصلاة اشرف من الصوم وكان ينبغي قضاءها بالطريق الاولى **قوله** وهذا الاستناد حسن وقوله  
 عليه السلام كان يامر بذلك فامرته يعني يامر بها هذا الحكم لتعليقها على التمسك بالمؤمنات ويذكر ما جدد في كثير  
 من النسخ من قوله وكانت تامر بذلك المؤمنات والافق عليها التمسك استية حوالا امر شيئا من الدماء الثلاثة  
 مدى شيئا الصدوق قد الله روضة في كتاب العال الشرايع انه قيل للشيخ صلى الله عليه واله ما البتول فانا سمعنا  
 يا رسول الله تقول ان يمين بول وان فاطمة بول فقال البتول لم ترجمه فقط وروى علي بن جعفر عن اخيه عليه  
 السلام قال ان فاطمة عليها السلام صليقة شهيدة وان نأت الانبياء لا يطهر من الوضوء ذلك من الاجابة وبعض النسخ  
 لما نظر الى مناة الخيرة هذه الاجابة طرحة والاولى تاويله بما ذكره **قوله** قال الشيخ اية الله واذرت الطهارة للفعل  
 الحق فاحرق في الشيخ جميع ومادل عليه من جواب استنبط الحاخاني بعد انقطاع الدم لدون العشق وهو طاعة

الرجم من الدم وهو المشهور بين الاعراب وهذا الحديث وان كان مطلقا بالنسبة الى الكيفية ومن ثم ذهب جماعة  
 من التاخرين الى الحصول على كيفية اتفق الا ان الاول هو ما دل عليه الحديث الاق واما قوله عليه السلام وانما  
 بعد ذلك صفة فواطلاة شامل لما كان في العادة ولما كان بعدها فيمن العشرة الايام والمالم يوافق للشهور  
 بينهم جملة على ما اذا كان بعد العادة وبعد الاستظهار **قوله** محمد بن يعقوب ضعيف باين الخطاب واما  
 شرجيل فقد ضبط ابن داود بنهم الشيخ وفتح الراء وسكون اللام للهمزة والباء المعرفة والياء للثناة  
 من تحت **قوله** واجبر في الشيخ موثق وقوله عليه السلام وان لم يخرج فقد طهرت مقتضاه انه اذا لم يخرج الدم  
 تكون طاهرة وانما انت الصفة ولهذا قال الشيخ طاهره هذا اذا كان آه **قوله** واما ما ذكره من وجوب  
 تقديم الوضوء قال بعض المحققين حدث الحيف وغيره من الاحداث الوجبة للوضوء والغسل عند القابل به  
 على حدث واحد كولا لا تقع الا بالوضوء والغسل جثان اصغر واكبر ثم ان قلنا بالتعدد فعل الوضوء في  
 الى الاصغر والغسل الى الاكبر مما رغبان الحدين على سبيل الاشتراك احتمالات ثلاثة وليس في النقص وكالة  
 على شيء من ذلك انتهى اول الفرع المتفرعة على هذه الاقوال كثيرة لا تحصى خصوصا اذا وقع الوضوء بعد الغسل  
 لانها من الخلاف في الافضل ولما دلالة النص على احدهما فيمكن ان يقال ان ما ورد في الاجابة من قوله عليه  
 السلام وتوقنا وضوء الصلاة وقيل على القول الاوسط وذلك ان وضوء الصلاة انما يكون لرفع الحدث  
 الاصغر **قوله** على الحسن موثق وقد جعل على انه مثله في الكيفية ويحتمل ما قلنا من ان المراد ان غسل الاضداد  
 يكفي عنها اذا اجتمعا **قوله** عنه موثق وبه استدلل على سقوط الوضوء عن غسل الحيف كما قال المرتضى قدس  
 سره والظاهر ان المراد به اما الوجوب اذ الكيفية من الترتيب ونحو **قوله** عنه موثق وهذا الحديث وما بعده  
 لا يدل على الذي يوجب من الوجوب ولعل ذكرها هنا استظهارا ومن قوله من الوضوء من الجناية للبدل مثلها  
 في قوله تعالى ارضيتهم بالميتة الدنيا من الاخوة يعني بدلا لاخته فضل بعض الاعلام لعل الصواب من بدل  
 من ويكون من معنى غير غير محتاج اليه **قوله** عنه موثق ويستفاد من مفرجه استحباب نقص الشرط اذا  
 اقتضت من غيرها كالحيف وقد ورد في الرواية فترجى به ولعل وجه الفرق هو ان الجناية كثيرة الوقوع فيلزم  
 من نقص الشرط في كل الاعمال المشقة والتعب بخلاف غسل الحيف فان الغالب وتوجه في الشك من ثم انما  
 فيه المبالغة في غسل الماء الى الاصل الشر **قوله** وعليه ان يكفي الى قوله فيدل عليه صحيح لان نقص هذا ما ابرر الخيرة

ابن سالم وكلهما ثقة ويحتمل ان غياث يكون ضعيفا او عيونا من الجاهل لكن الاول هو الاولى والظاهر عليه  
 اكثر المتأخرين هو ان خصص هذا لصيغته او المجهول حيث قالوا ان الاخبار الدالة على الكفارة كلها منكثرة  
 في ضعف السند وقد استدلل بهذه الاخبار على وجوب الكفارة بالتفصيل الذي ذكره المصنف من وجوب التوبه  
 ونقصه وبعده وادعى عليه المرتضى في الاجماع وذهب جماعة تبعوا الشافعي في النهاية الى الاستحباب وعلل هذا  
 الاثر لان اختلاف الاخبار في تعيين الكفارة وعدم التعرض لها في بعضها مما يقتضي هذا القول ويمكن حمل  
 هذه الاخبار على التقية فان القول بالكفارة مشهور بينهم وان اختلفوا بالوجوب والاستحباب وعلى القول  
 بالاستحباب ينبغي ان يقولوا باستحباب كل ورد في الروايات من اطعام المسكين الى امر العشرة والدينار  
 ونفسه وبعده لا كما يقول من ذهب الى الاستحباب وخصه بالتفصيل المشهور والى ما ذكرناه من المتأخرين  
 المحقق الاصيل طاب ثراه في شرح الارشاد وحمل ما ذكر في الاخبار على التقاسم في استحبابها واما اجماع  
 المرتضى رضي الله عنه فقد حكم عليه المحقق في حيث قال واما احتجاج الشيخ وعلم الهدى بالاجماع فلا فائدة  
 وكيف يتحقق الاجماع فيما يتحقق فيه الخلاف ولو قال المخالف معلوم قلنا لا فائدة لان المخالف غير موافق  
 لا يقتضي وثوق بان الحق في خلافة الحق ونسب الى الرازي انه يجمع بين اخبار هذا الباب ويحجم اما الحمل  
 على المنع ولا غير واما بالحمل على الشاب وغيره والاخبار بغالية منها والصدق قدس الله روحه فقد الكفارة  
 بشع مسكين كاسياتي في رواية الحلبي وكانه حمل الاثر على الاستحباب واما تكرار الكفارة بتكرار الوطئ  
 فتصل به مطلقا وتقبل به ان وقع وقت الاخلاق وقال ثالث بعدم التكرار مطلقا الامع سبق التكفير في  
 الاول والطلاق هذه الاخبار يدل على القول الاول ومن قوله عليه السلام في هذا الحديث يتصدق بدينار وحب  
 الفاضل وبقية بعضهم الى اعتبار كون الدنيا مضره فلا ينبغي التبرؤ ولا الغيبة واولا ان كان المراد بالقيمة  
 ما كان متعارفا في الامصار السابقة وهو عشرة دراهم فتفنن فوافقه على هذا ان فتيته قدنا وتوازيه  
 الامصار حتى صادت فتيته الا ان اريد من فتيته السابقة بضعتين واكثر وان اراد الخي أو مطلق الفتيته  
 كما هو ظاهر كلامه اشكل الحكم حيث ان المقصود رفع حاجة الفقير وايصال النفع الى الوجه الاية وعلل للفتنة  
 انفع له وايضا قالوا لان قيمة الشيء محل عليه فيقال للدينار عشرة عشره دنانير مثالا هل ان التغير ائنا  
 يقع بالدينار في كل الموارد باعتبار انه لم يتغير في ركن الجاهلية ولا في ركن الاسلام بخلاف الدنانير فانه قد

وقع التغير في كثير من كاسياتي كما ساق ولوقتها الحكم على قول العلامة طاب ثراه لو لم يسقط الكفارة عند عدم  
 الدينار ووجود الدنانير وهو لا يقول به فضلا عن غيره **قوله** ما اخبرني جماعة موثق وليستفاد من الروايات قوله  
 عليكم من تلقا حاضيا ثناء والوجه والامة والابنية المرن بها تقول بعض الاصحاب بتجنيص من جرك الكفارة  
 بالوجه نظر الى عدم النقص في غير محل تأمل وذلك ان تعليق الحكم على المطلق من غير تقييد يصير معتبرا  
 العام **قوله** وفي هذا الاسناد وثق وبقاؤه قال الصدوق كما نقلنا عنه وكان الشيخ وعلم المسكين فيه على  
 لغير حتى يتبادر العشرة وما تادبهم وهو بعيد لان الظاهر لزيادة الوحدة منه كما سيحى وصف بعيد  
 وفي الاستحباب حله على اذ كان فقيرا وعابرا عن الكفارة المشهور وهو الاول **قوله** والذي يشق عن  
 ذلك موثق وفي الاستحباب عن عبد الكريم بن عمر وبلد عبد الملك وفي قوله فان الناس يقولون دلاله  
 على اقلنا من حمل الكفارة على التقية فانه عليه السلام لما سئل عنها لم يوجب سوى الاستغفار والماء عليه  
 القول بان الناس جميعهم جمهور اهل الخلاف يقولون بالكفارة على التمسك الى القول بها على وجه خاص وهو  
 الاطعام وربما استفيد من الاطعام اجزاء القيمة عن الدينار كما لا يخفى واما صاحب المعبر قدس الله روحه فلما  
 جمع بين الاخبار بالاستحباب قال وهذا اول ما يوافقنا الشيخ في فانه في روايات عديدة لا يشهد لها  
**القول** محمد بن احمد بن سهل والطيا السبي ومحمد بن خالد الطيا السبي وصانعه من الاول والوسط الاخر  
 يمتثل على العادة عند اكثر اصحابنا الاول لذات الاربع الاول مع ثلث الثاني ولذات الخمسة هو مع  
 ثلثية وقال سلاط الوسيط ما بين الخمسة الى السبع والقطي الرازي اسقط العادة واعتبر العشر  
 فندما قلنا بعض العادات من الوسط والاخر مستند ما عرفت واضح **قوله** احمد بن محمد صحيح والمغير يقول  
 عليه السلام لا علم قد تعارف ايرواها في محل التقية **قوله** على بن الحسن ضعيف والثاني موثق وقد نقل الخطا  
 على عدم العلم ويشكل على هذا الامر الاستغفار كما قيل وهو غير مشكل لان موارد الذنوب خيرة فيها لم يلزم  
 الاستعلاء اذا اذاتها خطا فيبقى له ان يظهر الملامه والندامة ويعتبر نفسه على التمسك بالذنب  
 فان التمسك اذا اكل اشر في البيت سواء كان الاكل هذا او سهوا ويحوز حمله قوله خطأ معنى الخطيئة ولو كان  
 الخطا هو الوقوع في الذنب **قوله** واما ذكر في الكتاب قال الفاضل التسترى قدس الله روحه كانه اراد ان  
 الى ما ترك نقله من تنزيه الاول لانه لا يوجب ايه ومن يحد يد الوسيط بانه الى اه ويحد يد الاخير بانه نواه لعل

الذي كان ذكر هذه العبارات عند الاول والاوسط والاخير لا ترك المحذور والاكتماء بهذه الاشياء  
اجرى جماعة مؤثقة والشيق بالتحريك شد طلب النكاح **قوله** وبهذا الاستدلال موثق وفي الاستبصار  
عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام والظاهر سقوط الواو من النسخ بان يكون وقد جعل صاحبنا او  
تكون الزيادة سهوا من النسخ كما قيل وفيه الزيادة انه نقل انهم يروون عن الصادق (عليه السلام) ما كان **قوله** وبهذا  
الاستدلال موثق وبهذا الحديث قال الصدوق قدس الله روحه فخر في جوانبها قبل العمل هذين الطرفين  
وهو نظير من **قوله** على بن اسباط موثق وما بعده مثله ايضا **قوله** الذي كشف موثق وعبد الله للنعيرة  
من اجتمع العصاة على قبيح ما يصح عنه **قوله** وبهذا الاستدلال موثق **قوله** قال الشيخ ابي عبد الله اما السخا  
في التي ترى غير ما يصحها وما رويها الاستحاضة في الاصل استعمال من الحين يقال استحييت  
على ذلك استقيت بالبناء للجهل في استحضار الاستحيص اذا استعملها الدم بعد انما هي مستحاضة  
كذا في النكاح ومقتضاه عدم سماع كون المأذنة مبنية لغیر المجهول ثم استعمل لفظ الاستحاضة في دم ناس  
يخرج من عرق في اذن الرحم يسمى العاذل وما ذكره المفيد قدس الله روحه من اوصافه خاصة مركبة له  
عليها الاخبار ما ذكره اكثر فقها شافوا ان الله عليهم من خروجهم فتنوا فلم يطلع على التصريح به في شيء  
من الاخبار نعم وسئل عن الحيض في الاخبار رتبة الذي يخرج بحرقه وشدة وتبادل على هذا بالمعزوم وقوله ان  
عليها ان غسل فرجها مما يدلى على وجوب غسل الفرج في كل اقسام الاستحاضة كما قال اكثر الاصحاب وروى  
من غسل ما ظهر على الفرج عند جلوسها على القدمين وقوله طاب ثله كان عليها نفع القطن ذكره اكثر الاصحاب  
كما ذكره واقفي الخفة في القسمين الآخرين وعلوه بعدم العوض عن مثل هذا الدم وغيره فان اجاز هذا  
الباب خالية من ذكره والاخبار الدالة على العوض عن نجاسة ما لم تتم فيه الصلاة باطلا عنها شاملة له  
كذلك الاحاديث المتضمنة للعوض عن الدم الذي اذا كان في الثوب او البدن كدم القروح والجروح شاملة  
لهذا ايضا نعم قال الفاضل في المنتهى ان وجوب ابدال القطنة اجماعي فان اجماعه في الحجج ونحوها  
قوله الباقية على التمس في حديث الجعفي المذكور في هذا الباب من قوله فان ظهر اعداء الغسل وامادة الكسوف  
لكن الطائفة الاثني عشرية في العهد السابق وهو الكسوف الذي كان اولا ورفعة لغتورة الغسل وقوله  
طاب ثله واقفي الغسل والحرق الظاهر لا يحتاج الى تغيير الخوف لعدم بلوغ الدم اليه ولذلك لم يذكره

بجاء المستحاضة

المعبر

الاصحاب قدس الله ارواحهم ولعل اراد به الاستظهار والاحتياط وقوله وتجديد الوضوء للصلاة اراد  
به كل جملة من الصلوات كما هو ثابتا ومنه وقد عطل منه شيخنا الشهيد الثاني اعلى الله مقامه في دار  
المقابلة ان الاف واللام فيه الخس فيهما اذا توفرت لكل صلاتين فيكون جائزا عند المفيد وجعل  
قوله للحق ولا يجمع بين صلاتين بوضوء واحد على هذا وهو كما ترى وقد بقي في حكم القليلة ولا خلاف  
الاول ما ذهب اليه الحسن بن ابي عقيل من عدم وجوب تعدد الوضوء في الصلوات الثاني ما قاله ابن الحنيد  
في من الواجب عليها غسل واحد في اليوم والليله وهذا القول نادرا ونحالف للاجماع وللأخبار  
ايضا وقوله وان كان رشح الدم على الخرق ظاهر ان وجوب تغيير الخرقه اذا يكون لوصول الدم اليها لان  
نفوذ من الكسوف يقتضي وصوله اليها وتبعه على هذا جماعة من الاصحاب بقوله على دالة بعض الاخبار و  
اما الذين يذهبون فيكون المستحاضة في هذا القسم على ان لا يبلغ دمها الى الخرقه ولكن وجوب تغييرها  
لما كان طوية الدم التاري اليها بالمجادة وما قاله المفيد في حكم هذه المستحاضة هو المشهور وذهب  
ابن الحنيد وابن ابي عقيل الى ادخال هذه المستحاضة في القسم الثالث من وجوب الغسل الثلاثي واليه  
ذهب الفاضلان في المعبر والمنتهى وجعلوا اقسام المستحاضة قسمين قليلة وكثيرة واليه مال بعض  
التأخيرين لدلالة لطلاق بعض الاخبار الصحيح عليه وسياتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وقوله قدس الله  
روحهم وسئل عن دالة على اعتبار السيلان من الخرقه في هذا القسم من الاستحاضة والمشهور على التمس  
يجمع هذين القولين وسئل الدم الى الخرقه وهو لا يثبتا وقوله وجب عليها ان توخره لا يخفى ما فيه  
وذلك ان الجمع يغلب واحدتها وتسهيل الامر لها فلما ردت تقرير الصلاتين على وقتها والبقاء  
بفلسين كان جائزا بل ذهب العلامة في المنتهى الى استحبابه واقا قوله وتووضا وتوضوا للصلاة  
هو المشهور في هذا القسم ايضا لانه لكل صلاة وذهب جماعة من الاصحاب كسيدنا المرتضى وابي ابي  
الى الاكتماء بالغسل عن وضوء استنادا الى ما تقدم في ايراد غسل الجنابة من قوله عليه السلام في غير حديث  
وايضا وانما ظهر من الغسل ولم يزل واجب الوضوء هناك دليل يعتمد عليه سوى ما ورد من قوله عليه السلام  
كل غسل بعد وضوء افضل للجنابة وقد تقدم ان فضيلة الجمع بين الاخبار يقتضي حملها على استحبابه  
لما ذكره الحق في التمسيع على ابن اديس حيث قال وتلغى غلظ من المتأخرين انه يجب على هذه مع هذه

الافعال مضمومة مع كل جملة ولم يذهب الى ذلك احد من طائفتنا ويمكن ان يكون غلطه لما ذكره الشيخ في  
 ط ومكان السجدة للجمع بين وتضمن بعضه فظن انما على ما مضى وليس على ما ظن بل ذلك مختص  
 بالوضع الذي يقتضيه على الوجه وقوله طاب له وليس يجوز ذلك حتى يفعل هذا احد الاقوال في الشارح والقول  
 الثاني للبحر مطلقا واليه ذهب المحقق وجماعة من المتأخرين وهو الاظهر في وجه الجمع بين الاخبار والقول الثاني  
 توقف على الفعل خاصة والقول الرابع فتم الوضوء اليه وربما وجد في الاخبار مؤيد لكل واحد من هذه الاقوال  
 فيكون ما فعل القول الاظهر محمول على الفضل والاستحباب **قوله ما عرفت** في الحسين موثق وسياق وداية  
 لدفع الصحيح وقوله عليه السلام اذا رأت الحامل الدم اه قال بهذا التفصيل الشيخ في دأبنا وفي المعبر وهذه  
 الرواية حسنة وفيها تفصيل شهد له المنظر ظاهر هذا الكلام يعطى اختيار لهذا المذهب والقول الثاني  
 هو اجماع أهل الحديث مطلقا واخبار العتيقة والآلة عليه وهو من باب الصدوق والمرتبى رحمهم الله تعالى  
 الثالث هو عدم الاجتماع واليه ذهب شيخنا المعين فان ادريس ودعا السكوني عن أبي جعفر عليه السلام **قوله**  
 الرابع ذهب اليه الشيخ في الخلاف وهو كونه جميعا ان جاء قبل استبانه الحمل واستحاضة ان جاء بعدهما  
 نطلع لهذا على مستند **قوله** اما هذا الحديث فيمكن تأويله بما اذا لم يكن ذلك الدم بصفات دم الحيض وتكاثر  
 وقت العادة بكثير وقوله عليه السلام فلتغتسل وتغتسل **قوله** وكنتست في الافعال لا تقطع الحيض والاعتناء  
 بالكسوف ليضع الدم الخارج من المروج والاستشفاء قد سبق بيانه وهو ان يغتسل في غمرة تطهر به يشد  
 اضطرابها من تقدم وتخرجها من بين فخذيها وتشدها طرفها الاخر من خلف وقوله عليه السلام وقصلي من غير  
 ذكر الحيض دليل على عدم وجوبه وقوله عليه السلام وان كان الدم فيها بينا وبين المغربيه دليل على ما هو  
 المشهور من ان مناط القلة والكثرة هو وقت من الاوقات كما في سائر الامور فانه متى حصل كثره  
 وجوبه وجب وبالحمل فيكون وقت الاعتناء هو ما بين الصلوات وهذه شيئا في الدوسر الحان مناط  
 القلة والكثرة انما هو خصوص اوقات الصلوات استندا الى هذا الخبر وفيما لا يخفى لان قوله عليه السلام  
 فيما بينه وبين المغربيه في الدلالة على الاول وتظهر غاية القولين فيما لو كثر الدم قبل الوقت  
 ثم طرأت القلة فيه فعلى الاول يحل الغسل وعلى الثاني لا يجب وقد عقل بعضهم من هذه القواعد الحاق  
 للتوسط بالقليله وذلك ان قوله عليه السلام لا يسيل اثم من غنسه مجموع القطنة او باطنها وفي

ويجب تخصيصه بالثاني جميعا بين الاخبار وقوله عليه السلام فان طرحت الكسوف عنها وسال يدل على انما هو  
 المشهور من ان اعتبار السيلان انما يكون عند تحشي المرأة لا وقت طردها عنها وقوله عليه السلام **قوله**  
 الغسل استدلال على ما هو المشهور من ان للتوسط غسلا واحدا واجب بان موضع الدلالة فيها قوله عليه السلام  
 فان طرحت الكسوف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل وهو غير محل النزاع فان موضع الخلاف ما اذا حصل  
 السيلان مع انه لا اشعار في الخبر بكون الغسل للفجر فله على ذلك تحكم ثم قال لا يبعد حمل على الجنس ويكون  
 تنمة الخبر كالمبين له اقول قد قدمنا الدلالة على حكم المتوسط بالمعنى المشهور فيلحق هذا عليه وعدم تعرضه  
 عليه السلام للوضوء في الكثرة بما يدل على عدم وجوب الوضوء وقوله عليه السلام وتغسل المستحاضة يعني به كل استحاضة  
 ينبغي ان يفعل هكذا حتى يذهب الله الدم عنها **قوله** وفي الخبر في الشيخ موثق بل صحيح وقوله عليه السلام فلتغتسل  
 المراد بغسل الحيض والاستيثاق الاقتضاء بقطنة جديدة ونيفذ بالذال البعثة وينبغي حمله على ما لم يشق  
 الكسوف وقوله فاذا اغتسل الدم يعطى بظاهر ان المتوسط في حكم الكثير كما ذهب اليه بعضهم ولكنه غير صحيح  
 في الاحتمال ان يراد من الغسل الفقد من العروة او يكون المراد من الغسل واحد للصحيح **قوله** واجوز  
 الشيخ صحيح وقد تقدم في اوائل باب الاعمال المفترضة والمنوبات وتقدم شرح معناه وبيان الفائدة  
 وفيه وتضمن ولا يخفى قوله عليه السلام وتغسل في فخذيها في السجدة من الغنم معنى الغسل فغدا بنقيل  
 وان جعلت الطين حال من المستمر في جميع الى التضمين والواو في قوله عليه السلام ولا يجب لها خارج  
 واذا حال واما فانك هذا الجلس على هذه الكيفية فهي تفصيل ثواب السجدة حيث ادخلت فخذيها في المسجد  
 خاليا من الدم واخرجت موضع الدم قبل ويجوز ان يراد بالمسح مصلحا الذي كانت تقص على غيره  
 فيه وهو بعيد كما بعد قول ما قاله بعض شايخنا المعاصرين نور الله لمقدم من ان المراد من السجدة هنا  
 السجدة ومضاه ان استحاضة في حال سجودها فتغسل في الان هذه الحالة قد تقدمت في خروج شيء من ذلك  
 وتضمينها خارج المسجد كقول رابته داخل الدار وجها ثم احتمال بعد هذا ان يكون خارج  
 بالاطمالة وان التقطت من السجدة وفي هذا الحديث ايضا دلالة على ان للتوسط داخل في حكم الكثير و  
 التاويل منه ما تقدم وقوله عليه السلام يا ايها زوجها انظاها لثا رايه هنا هو المستحاضة مطلقا فانه  
 هو المستحاضة مطلقا فانه رايه التلم اذا العزبة بين كوفها مستحاضة فيدل على ما هو المختار من ان

اثنان الرفع اياها لا يتوقف على افعالها ويجوز ان يكون المشار اليه هو الشخص الذي وقعت هذه الاعمال فيها  
 هي المذكورة فانه قال انها اذا انت هذه الاعمال جاز لنزوحها ان يقتضاها ولا يمنع منه الا في جاحيتها فقد  
 تاتي هذه الاعمال منها في تلك الحال **قوله** وبهذا الاسناد موثق وفي قوله عليه السلام فعليها الغسل لكل يوم مرة  
 دلالة على حكم المتوسط بالمعنى المشهور الا ان الغسل فيه يتعين كونه الصبح وقد تقدم انه ربما استغنى عن  
 لفظ اليوم ومن لم يجعل المتوسط حكما ينفرد به على الحقها اما بالكثر او بالقليل على الغسل هنا على الاحتياط  
 وقوله والوضوء كالمسح يد على ما لم يشور به من المتأخرين من وجوب الوضوء انما هو اجتماعهما كما لم يقتض طلب  
 ثوابه جازله انما هو الوضوء الوارد في هذا الحديث على صلاة الظهر والثلاثين **قوله** من الغسل عليه السلام  
 تحين تغسله والى على اشتراط الغسل في اثنائها وصوم كونه ضعيفا السند ومقطوعه يمكن حمل على الاحتياط  
 جميعا بين الاحتياط وقوله عليه السلام هذا اذا كان دما عبيطا لا اذا كان دما عبيطا يكون الغالب على الاحتياط  
 بخلاف اما اذا كان اصفر فان الغالب فيه العلة **قوله** وبهذا الاسناد صحيح وقوله عليه السلام يغسل هذا  
 اما لا قطع الحوض او يحبل يمينه ما بعده وقوله عليه السلام وتستدخل قطنة في الكافي وتستدخل  
 قطنة بعد قطنة وفيها شعار عبا هو المشهور من وجوب ابدال القطنة واعتزله اكثر المتأخرين بعدم  
 له وقوله عليه السلام وبأيتها زوجها يجوز فيها الاحتمالان وفي كل احتمال استدلال جماعة من الصحابة **قوله**  
 واخر في موثق وقوله عليه السلام احتسابا قال ابن الاثير من صام رمضان اياما واحدا احتسابا اي طلبا لوجه  
 الله وقوله والاحتساب من الحساب كالاخذ من القدر وانما قيل لمن ينوي بعلم وجه الله سبحانه **قوله**  
 لان له ان يعتد عمله فجعل في ما لم يشرع الفعل كانه يعتد به **قوله** وبهذا الاسناد ضعيف وما بعده  
 صحيح والمراد بظهور الدم على الكرسف غلبته عليه بنفوخه فيروثه له وسيلانه عنه وبإعادة الغسل  
 اثنائها بالاضال الثلاثة كما صرح به وغيره من الصحابة وفي السند الثاني عن ابن جعفر في الظان المراد بامد  
 بن محمد بن عيسى **قوله** وعنه موثق والصحيح فيه يجوز جمع الى ابن عبيد ويجوز رجوع الى سعد **قوله**  
 وعنه من صحيح وكذا الثاني وفي دلالة الثاني على ما اراده منه نظر نعم الدال من الحديث المرسل المذكور  
 بعينه **قوله** سعد صحيح ويدل ظاهره على ما قاله المرتضى رضى الله عنه من ان الاستظهار ينبغي ان يكون  
 العاقل وقيل يجوز ان يكون المراد عدم التماس في العشرة **قوله** احمد بن محمد روى في النسخة التي تقع

عليها يخرج مع الدم اه النفس بعينها الموت المرأة المتلبسة بالنفاس قال الهروي في الغرر هو ما نوح  
 اما من النفس هو الدم او الولد او من شقشق الرحم وقد نقلها الفقهاء من معناه اللغوي الى معنى اخر  
 وهو الخارج من الرحم عقيب الولادة ومعها وقال علم الحديث طاب ثراه النفاس هو الدم الذي تراه المرأة عقيب  
 الولادة ويقضاه ان الخارج مع الولادة لا يكون نفاسا وهو بعيد كما قيل حصول المعنى المشتق منه وجوه  
 بسبب الولادة قال في المعبر والتحقيق ان ما تراه من الطلق ليس نفاسا وكذا ما تراه عند الولادة قبل  
 خروج الولد اما ما يخرج بعد ظهور شيء من الولد فهو نفاس وكان ذلك دفع الخلاف وبه صرح  
 في الفتاوى قال والظاهر لا منافاة بينهما فان كلام الشيخ في الجمل يحول على الغالب لان النفاس يجب ان يكون  
 عقيب الولادة واما الولادة فالمشهور فيهم تصديق خروج جزء مما بعد دعيا او بعد الشواقي ولو كان  
 منقعة مع اليقين اما العلة والمنطقة فقد ذهب الفاضلان الى عدم ترتب الحكم عليها وقال في الذكري  
 انه لو فرض العلم بكونه سببا لانشان في اربع من القوابل كان قياسا وتوقف فيه بعضهم نظرا الى  
 انتفاء التسمية واما قوله طاب ثراه اخوت الغسل الى الخي النفس فهو خلاف المشهور لان دم النفاس هو دم  
 الحيض فليقتض احكاما في الاستظهار وفيما بعده كما تقدم واما قول الشيخ قدس الله روحه فقد مضى فيما  
 تقدم ما يدل على انه ليس لها ان تقرب للمسجد بناء على ان دم النفاس جف وقد سبق ان الحائض لا يجوز  
 لها ان تقرب للمسجد على طريق الملك فيه ولا فالحوان جاز **قوله** ما احتج به صحيح وقوله ايامها قيل المراد به  
 ايام عادت من النفاس والظاهر ان المراد ايام حيضها وبإعادة الكافي في صحتها وفي هذا انكسر عن الصلاة  
 ايام اقربها ويؤيد الاول ما ساق في بداية التمهيد وعند التحقيق لا فرق بين العولين فامل في الكافي  
 ثم يقتل وتعمل كما نقله في الاحتياط وهذا الغسل يجوز ان يكون وقت انقطاع الدم ويجوز ان يكون الدم  
 باقيا الا انه تجاوز ايام العادة فبقيت مستحاة وهذا هو الاظهر والمفهوم من السياق ويستفاد من  
 هذا الحديث ان ايام النفاس لا تتجاوز العشرة **قوله** واخر في الشيخ صحيح قال في المنتهى وهذا هو الحديث  
 الذي يروى في حكم الاحتياط خلافا لما في بابها وفيه حيث قال في وان لم يجز الدم الكرسف حلت  
 قبل واحد وذلك حكم المتوسط التي اثبتها جميع من الاصحاب فيراد من عدم جواز الدم الكرسف عدم  
 سيلانه عنه مع عدم الاظهر ان المراد من الغسل الواحد ما يقع من النفاس والحوض بعد الاستظهار

وماصل المعنى آتمع عدم نفوذ الدم من الكرسف بالحجب به الغسل ففصل بالعلل الأولى التي عقلته  
بعد استظهارها يومين ولحق في ظهوره هذا المعنى فلا أقل من سائر اللاحتمالات الأخرى لاستدلال  
مع الشك بالخروج عن تلك الأخبار الصريحة المتكثرة واعلم أن المحقق أنكر الوطئ في العقب ولم يثبت لما قلناه  
في بعض عدم صلاحية هذا الخبر لا بشأنه بل باعتداله على العقب في طريقه فقال إن المعنى فيه جوبل فلهذا  
لا يجب اتباع قوله قال ولو قيل هذا قصدي لا يبعد عليه النظر وزيادة على صحة العدة فلا يقبل إلا أن يقال  
قلنا هو لم يفت وإنما أخبرنا عن هذا الخبر إذا حكى القول وإن لم يعلم صدقه وسبح في هذا الكلام تليده  
الفاصل في المنتهى وما يجبره وأبعده عن مقتضى الذوق السليم بعد من عدالة الرواية وحدة عقيدة فكيف  
إذا انضم ذلك إلى جلالته وقده وعلمه وقضاه مع ما هو معلوم من عادة السلف في مثل ما ثبتنا عليه في  
مقدمة الكتاب وليت شعري أين وجد المحقق لزادة أو غيره من رواية حديثا حكاية استفتا بغير  
المعصوم وأثبت ما يفتيه به في متون ما يرويه ما هذا يؤيد شك ولا مطنة رتبة وإنما هي عقيدة معتقة  
الحال وقلة تدبر في محل الحاجة الشديدة الكثيرة وقد أغنى مثله المتأخرون فاقفوا في إثبات التحقيق الحق  
أن يتبع هذا كلام طائفة وأما الكلام فيه فهو أن نجده على المحقق قدس الله روحه من جهة طعنه على هذه  
الرواية بعدم معلومية المسؤل فهو في محله على أن في أكثر النسخ المعبر هكذا عن زادة عن علي بن عبد الله  
عليه السلام وأما قوله والظاهر أن يراد من الغسل الواحد غسل النكاس ففيه ما لا يخفى أما أولا فإلا كان  
لو كان على ما قال كان للقيام بمقام التعريف وإن يقال صلت بذلك الغسل خصوصا في مثل هذه  
الحالة التي يكون ترك التعريف فيها داعيا إلى الاشتباه بين الغسلين ومثل هذا يلزم على الكيم بانية  
وأما ثانيا فلأن الظاهر أن وصفه بالواحد إنما هو بآثار الأفعال الثلاثة فكان أن تلك الأفعال ليس  
واعتدتها للنكاس بل كلها للتحاشية فيكون هذا الغسل أيضا لها قصية للتقابل والاستدلال  
فأكثر موارد الأحكام إنما هو بالظاهر لأن نفي الاختلافات كلها غير لازم مع أن هذا الخبر على أقنائه  
من زيادة المتوسط قد تأيد بغيره في الدلالة وبعض أصحابنا ذهب إلى وجوب غسل واحد في القليلة  
طبق هذا الحديث على قوله فصل قوله عليه السلام وإن لم يجز الكرسف على معني وأن لم يشبهه وإن لم يشبهه  
الكرسف ولم يخرج إلى ظاهره فهو قليل وهو بعيد لأن التعاون هو التعددية فمتنا وإن لم يتعد

غيره إلى الحقيقة وهذه هي المتوسطه إذا عرفت هذا فاعلم أن قوله عليه السلام نقص وأغفلت  
بوجوب تعبير العصابة اعني الحقيقة فقول أكثرنا لما خرين بعدم وجود الدليل على ما قلنا والسبب في  
قوله عليه السلام ولا بد من الصلاة على حال المغفوف أي على حال يكون لها الصلاة في ذلك الحال وهو ظاهر  
قوله وهذا الاستدلال صحيح وسيجيئ في تأويله أنه يجوز على التقية قوله وأخبر في جماعة مروى قوله وكثر  
أيام النفس ثمانية عشر يوما فإن رأت الدم أه قوله وقولنا الأخبار معتدة هو من كلام المعصوم  
كما قال في ثلث وفي المدارك وغيره من كتب الاستدلال ومن ثم نقلوا المعنى في هذه المسئلة قولين  
ثمانية عشر يوما وعشرة أيام ومع قول المحقق الشيخ على قدس الله روحه قال الشيخ في التهذيب وقد  
جاءت الأخبار لا يخفى ما فيه وأعلم أن هذه المسئلة ما تكثرت فيها الأقوال لاختلاف الأخبار وهي  
جملت لها قول الشيخ في النهاية من الوجع إلى العادة في الحيض وإن كان أقل من العشرة وإن أكثر  
مشقة وتأخره على هذا جاع من الأصحاب وأكثر الأخبار الصحيحة دال عليه قوله في أيامها قول الصدوق وسيلنا  
علم الحديث قدس الله روحه ما من أكثر ثمانية عشر قال في الفقيه وقد روي أنه ما روي عنه من أن  
السنن ثمان عشر يوما كان أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثرها عشرة أيام أو سطها خمسة أيام فجعل الله  
وجعل النساء أيام الحيض ما وسطه وأكثره وثالثها قول ابن عقيل من أن أكثرها واحد وعشرون يوما  
ورابعها قول شيخنا الشهيد من أن ذات العادة تقتدي بقدر عاداتها والمبتدأة بعشرة أيام وخامسها  
ما قاله الفاضل في ثلث من أن ذات العادة ترجع إلى عاداتها والمبتدأة تضم ثمانية عشر يوما وقد جردنا  
للجمع بين بعض الأخبار المختلفة جميع بينها أيضا بالتحجير بين الغسل بعد تقضاء العادة والصبر إلى الثمانية  
عشر يوما جميع أخرون فقولنا أخبار الثمان عشرة يوما أدق في الدم بصفة دم النكاس إلى تلك الغاية وأخبار  
الوجع إلى العادة على ما إذا تغيرت تلك الصفة والكل لا يخفى من تكلف وجوب الجمع بين أخبار هذا الباب  
مشكل جدا لكن ينبغي أن يقال إن ذات العادة ترجع إلى عاداتها إذا تفتت قبل العشر أو ما سمي تجدد العشر  
فالظاهر أن ما دعى أيام العادة استحاشة وعلى القول الآخر هو إلى العشر نقاسا لما المبتدأة والمخاطبة فليس  
لها ذكر في أخبار هذا الباب والذي يقتضيه الاعتبار وأن دم النكاس هو دم الحيض احتبس كمنه غذا والو  
من المبتدأة والصغيرة حجاب في الحكماء في الحيض وهو دم بعض أخبارها عليه قوله ما جرد في الشيخ

كما أطلق الفاضل ميرزا  
هو العلم وإن في  
والحق استدل به

حسن دافتر عليه بعض الاعلام بان هذا الخبر وما بعده انما تدل على ان اقسامه ايام عادهما لا تدل على ان اقسامه  
 والحوادث من هذا صرحوا هذه الاخبار وقد دلت على ان ايام النفاس واجبة الى ايام الحيض واكثر الحيض عشرة ايام  
 خلافاً على ان قوله على ايام اقسامها شامل لمن كان عادهما في الحيض عشرة ايام فلا يجوز لها الزيادة عليها في النفاس  
**قوله** وبهذا الاستصحاب وذلك ان يوسف بن يعقوب وانما فيه انه قطعي لكن قال الجاشي ان رجوع عنها ويترك  
 عليه من لانا الوضوء على التمسك فنهى وبعث مواليه ومواليه وشيعة المؤمنين الجانحة واسكنه في جواب  
 الائمة سلوات الله عليهم ومن هذا قال بعضهم ان احاديثه معدومة في الصحيح **قوله** وبهذا الاستصحاب في  
 زكاة قد تقدم في الصفحة السابقة ويستفاد من قوله فيما رواه الحسين بن سعيد ان الاستاذ الذي ذكره قبل  
 الحسين انما هو محمد بن اسحاق السدي وان الخبر من كتاب الحسين ومنه وبالله **قوله** وبهذا في الشيخ صحيح لان  
 الظاهر ان محمد بن عمر وهو البغدادي ثقة وشيخهم بن قولهم ان البرقي يروي عنه والبرقي وابن عيسى في رواية  
 واحدة **قوله** وبهذا الاستصحاب وما تقدم من قوله ثلاثين او اكثر ظاهر لسؤاله وان كان من النفاس ايام  
 منى الثلاثين تدبرها كما اخبر كون كلام الامام عليهم السلام عن حكمها فيما بعد ولا تعلق لبا النفاس ان كان  
 دليلاً على كونه الشيخ طاهره كان الجواب عنه العمل على التقية كاسياق وقوله على السلام ثم تعقل المراد على  
 ما قلنا من لقطع الحيض **قوله** وبخبر جماعة موثق وما بعده محمول وقوله وهذا الحديث يدل على ان الفاضل  
 في الدلالة ثم يدل على ان عادهما مثل عادهما ولا يخفى المناقاة بين هذا الكلام وبين ما تقدم من الاتفاق على  
 العشرة ايام اذ رآه يكون من النفاس بالكثر الاحاديث تدل على ان النفاس مثل الحيض وان حكم النساء حكم  
 الحيض فاذا تجاوزت الدم من عشرة ايام فان كانت ذات عاده فالعادة تقاس بالباقي استحساناً انه قد تقدم  
 الجواب عنه **قوله** محققاً على ما عرفت والثاني مثله ايضا والثالث صحيح وهذه الاقوال قرينة من قول العامة بانها  
 عين ما ذهبوا اليه فاذا باحقيقة جملة منهم ذهبوا الى ان اكثره اربعون يوماً وقال الشافعي وطائفة منهم اكثر  
 ستون يوماً وكل من اثنى عشر يوماً انه قال خمسة عشر يوماً وكل المتأخرين عن ذلك انه قال ان النفاس على  
 سبعين يوماً **قوله** وعنه صحيح والضمير فيه راجع الى احدين محمد بن روية احمد بن محمد بن عيسى عن العلاء بن ربيعة  
 واسطة قليلة وفي الاستصحاب على من الحكم على العلاء وهو الصحيح فينبغي ارجاع ضمير عن العلاء الى محمد بن عيسى **قوله**  
 روى الحسين بن صحيح وقوله طاهره وقد دوفينا اه كذا قال في الاستصحاب وقال سيد المحققين الشيخ محمد

الله رحمه الله لم تقف على هذه الرواية اقول الظاهر ان قول الشيخ وقد دوفينا انشا والحديث لانه اخبار عنه **قوله** وقد  
 دوفينا صحيح وقد اخرجها المرتضى على ما نقلنا عنه وبما عرفت بهذا ابن الجعفي واما قوله طاهره  
 لا يدل على ان ايام النفاس قبل عليه انه ربما يقال ان مع انضمام الجواب الى السؤال وحصول المطابقة تحصل الاستصحاب  
 غير الاستصحاب مع قوله بان تستظهر **قوله** اخبار ادا مختلفة قال شيخنا الميرزا يروي عن اخيه والعشرة  
 ايضا اخبارا واحدا غير بالقرينة لاقوال الفرق والجواب انه قدس سره لم يرد انما لم تبلغ هذا التوافق بل وادها  
 لم يتوزن بشئ من المؤيدات التي يجب العمل بمقتضاها فان عنه ان الخبر الذي لم يبلغ حد التوازن على من  
 ضرباً يذهب بمطابقة دليل العقل والكتاب او استناد الاجماع فهذا لا يطلق عليه خبر الاحاد وليجوز وجوب العمل  
 به بالمقتضى ونحوه لاقول تلك المؤيدات هذا اسميه خبر الاحاد وقد عرفنا هذا الاصطلاح في صدد كتاب الاستصحاب  
 واخبار العشرة قد ايدت بما نقلنا من الاجماع اذ اختلف في ان اكثر النفاس ليس اقل من عشرة ايام والاختلاف  
 في الايدى وجوب العمل بالجمع عليه وهو كلام متاين وقد دلت على الحقيقة الشيخ في عدة من كتبه وقوله لانه ليس  
 بجهنما بالعلم عليه اذ من بعض قائل عليه ان العدد المشترك وهو ثمانية عشر ما اتفقت عليه الاثر واما اختلاف  
 في الزيادة وهذا ظاهري على المشترك والجواب عن هذا ظاهر لا يخفى **قوله** خرجت بخبر الثقة قال في المستفاد  
 انما دل على التقية في الجميع اذ دوى يعترض بعدم ظهور القابل بمقتضاها من العامة فيجاء بان التقية  
 لما كانت متفرقة مضبوطة معرفة وليس لانها لا يكاد يجرى بها حال كان التمسك بها في محل الحاجة الى التقية مناسباً  
 مدلولها من المذهب وتعليلها في ذلك تكويف حكيمتها في الاخبار ودوافعها والعلامة في لغة العمل  
 بمقتضاها في البداية نظر الى ان المعارض لها محض من المقتضى ونوقش في ذلك بان اسما تزوجت بابي بكر  
 بعد موت جعفر بن ابى طالب وكانت قد ولدت منه عدة اولاد ويعدد جداً ان لا يكون لها في تلك المدة كلها  
 علقه بالحيض وهو متجوز عليه ايضاً مناقشة اخرى وعلم الحكم بالرجوع الى العادة يدل على ارتباط النفاس  
 بالحيض باختلاف عادات الحيض لا يقتضي اكثر من احتمال كون مدة حيض المتباعدة اصل العادة هي لا يزيد  
 عن العشرة فالعدد المذكور من التوافق بين المتباعدة وذاق العادة لا يساعده عليه الامتنان الذي هو للجمع  
 معيار ولا يستبعد كون التفصيل المذكور في تقية اسما بما لا يمتد الى التقية لا يمكن المصير الى ان العدد  
 الذي يستبعد ذلك فيه منسوخ لانه متقدم والحكم بالرجوع الى العادة متاخر فاذا تقدم الجمع تيقن الشيخ

ويكون التبرير للحكم بعد نسخ محمول على النقية كقلناه من ان في تلك تعليلا للفقير مع تاوي النقية  
بالادنى لا يتخطى الاصل **قوله** والثالثة انه لا يتبع اه اقول هذا لا يقيم في اكثر الروايات المتقدمة  
انقسام على بعد في رواية اسامع ان قوله فيها لا يارس ان تستظمر باباه كالمضي **قوله** والذي كشف غم  
معا كشف عن ان وقع السؤال بعد الانقضاء وقوله قال الرجل في الكافي فقال رجل وهو الاصل **قوله** واخبرني  
الشيخ صحيح وقوله وقيل بالحج اى وقع صحتها بالتلبية لاجل الحج وقوله ونحو المناسك اى فعاد بها وتخرج  
واقرب شاع **قوله** واخبرني موثق وقوله من ذى الحليفة ان تغسل بيمينك ان ياديه غسل الاعمال فذل على  
مناها في الحديث الاكبر كونه الحايض ويحذف ان ياديه غسل انقطاع النفس ان يكون بعد انقطاعها يعلم  
فيقوى به عمل الشيخ ويحذف ان يكون المراد به غسل الدم مجازا **قوله** وهذا الاستاد موثق وفيه دلالة على قد  
السن بن ابي عمير **قوله** محمد بن علي بن محبوب ضعيف وفيه دلالة على ما قد من وجوها في روايتها في  
من البين **قوله** ويكس للحايض والنفساء ان يخبين ايديهن وارجلهن بالحنا ما قال من كراهة الخناب  
للحايض والنفساء هو المعروف من المذهب وعلى في رواية ابي بصير اية تجوز الشيطان على الحايض واما  
ما ذكره في العبد من العقل وهو منع وصول الماء فيشكل باقتضاء التحريم واجب بان الحرام المنع التام لا يجوز  
للماء للون حقيقة لا تمنع منعاً تاماً وفيه اعتراض يمنع الماء في الجملة وهو غير جائز لان يقال يغني  
تحفة **قوله** فاخبرني الشيخ ضعيف وقوله عليه السلام اذا اغتسلت ماء من العلة في كراهة غير  
ما قاله المصنف وقد روي في تعليقه ان للملازمة تحفة وقت الاختصاص فيستغفر من الخناب ولعل  
طوبى لهم عند اذا اغتسلت ماء من العلة فلا تحفة للملازمة لكان جنابة **قوله** وهذا الاستاد  
يحمل واما قوله ولا يغسل وهو مختص فيحذف ان يكون الذي فيه لعله منع الخناب من وصول الماء الى  
البشر فيكون التحريم ويحذف ان يكون العلة فيه عدم التمكن التام من وصول الماء الى البشرة فيكون في  
فيه لكراهة واما ما قيل بان علة التي انما هو لصيرورة الماء مشافا بالخناب وانما هي من جيل الخناب  
المجر السابق فيعيد **قوله** واخبرني الشيخ صحيح وقوله لا اجله ذلك مخرج في ان الذي اورد في الخبر الثانية  
محمول على الكراهة **قوله** واخبرني جماعة موثق وقوله عليه السلام يخافها الشيطان معناه انه يخاف على وجهه ان  
يقتت بها فيواقعها في الجفص فيكون خنابا حاملا له على هذا قول المراد انها كانت حية فيها فاجابها غير

هذا في قوله  
كتاب النجاسة  
جزء من كتاب النجاسة  
النجاسة في قوله  
فلا يجوز للرجل ان يغسل  
نفسه

عليه السلام

علم به وهو كما ترى **قوله** وهذا الاستاد موثق وقوله من جذا عروا من عبد الله بن جذا عروا الكشي فيه  
مدحا وقفاً ورجح العلامة في الخلاصة بقوله عليه السلام ولا ينجس حتى يتخسسه بما اذ لم يخذلها  
ويجوز حمل على الكراهة للغلظة وعند الغلظة ما خذل على الكراهة واما ما اورد الشيخ طاب ثراه فمنا  
لعله لا يخاف كالمضي **قوله** ما اخبرني به الشيخ اية الله محمول والثاني صحيح والثالث موثق والرابع صحيح  
والخامس سهل وقوله من علي في السند الرابع المراد به علي بن يقطين وقوله ولا تسلم الذي في محمول على الكراهة **باب**  
**التيتم** **واحكامه** قال الشيخ اية الله واذا فقد المحدث الماء او فقد ما يصل به الى الماء او حال بينه  
وبين الماء حائل لا يخرج كل ما روى مرجح هذه الامور كلها الى امر واحد وهو العجز عن استعمال الماء واما قوله تعالى  
وان كنتم من غير المراد به واقعه العالم الموض الذي يخرج من استعمال الماء او عن استعماله نظام لا يشترط  
ما يصدق عليه اسم المرض وقد اختلف علما في ذلك الله اوضحهم في يسير ومشلو بالصداع وجميع القوس  
تعتبر لثلاث لان غير صحيح للتيتم وبعض المتأخرين الى انها به لعله لثلاث فتمت مثل ذلك منها  
عزما كما قيل قولنا لثلاث في طلاق المرض عليه عرفا وانه وجب التيمم اذا كان استعمال الماء شاقا معه كالشيين  
على ان هذا الخلاف ما لا ينبغي فذلك لان هذا وان كان مطلقا الا ان المراد منه ما يضر استعمال الماء  
كالمرض الموجب للظفر ونحوه فانهم عليهم السلام رجوع الى المرض وانما البصيرة على نفسه من كان رعيها  
منها لا يضر استعمال الماء لا يضر له التيمم فلا يضر من قوله على الغالب والصداع ووجع القوس مثل  
غيرها من الامراض فلا معنى لذكرها في معرض الخلاف وقوله تعالى او على غير اى راكبين عليه ومغلة بين  
بهذا الغالب عدم وجود الماء فيه وقوله او جاء احد منكم من الغائط الى الماء بالغائط في الحديث والغائط  
في الاصل المكان المنخفض من الارض وكانوا يقصدونه للحديث فتمت العدة بالغائط من باب تيمم  
باسم الحلق وقيل وفيه معنى الواو فلا يكون قريبا لما قبل بل بعضه وقوله تعالى اولستم النساء المراد به  
جماعتهم كما في قوله تعالى وان خلقتموه من قبل ان تتسوهن وفي اللغة المس والمرس بمعنى واحد وقد  
واتر النقل من ابن عباس انه كان يقول ان الله سبحانه حتى كريم يعرض عن مباشره من بلاء مستم وقفا  
عليه ابر حنيفة وهذا لما في الى ان المراد مطلق المس لغير محرم وخصه بالمكان كما كان من شدة وقوله  
تعالى فليست على ماء المراد به ماء يكفي للطهارة فلو وجد ما يكفيه لبعض الاعضاء استقل فخره التيمم

وقال بعض أهل الخلاف يجب عليه أن يستعمله لبعض أعضائه ثم يتبعه لأنه واجب للماء وهو ضعيف نعم لو كان  
 ذا فنيين الوضوء والغسل كالحائض وجبت ما يكفي واحدا منها يتيمم للماء وقال بعض الأصحاب المتبادر  
 من قوله سبحانه فلم يجدوا ماء كون المكلف غير واجب للماء بأن يكون في موضع الماء فيكون وضوءه من  
 صلب الماء ولم يتمكن من استعماله لمحض وضوء مستفاد من السنة المطهرة ويكون الموضع غير داخل في  
 خطاب فلم يجدوا لأنهم يتيممون وإن وجدوا الماء والأظهر أن المراد بعدم وجدان الماء عدم التمكن من  
 استعماله وإن كان موجودا في ذلك الموضع في خطاب لم يجدوا ويشمل الحكم كل من لا يتمكن من استعماله بغيره  
 فيمن وجد ماء لا يكفي للطهارة إلا بالمرج مع المضاف بحيث لا يخرج عن الإطلاق فيجب عليه المخرج أم  
 يسأل للمتميز في العاقبة ومتابع على الأول والشيخ وجماعة على الثاني قيل ومنه قوله تعالى على من سئل  
 فلم يجد ماء فإن كان معناه عدم وجدان الماء ثبت صحة القول الثاني وإن كان معناه عدم التمكن  
 وقيل معنى الأول على كون الطهارة بالماء واجبا مطلقا فيجب المخرج لأن مقدمة الوجوب المقدومة يكون  
 واجبة والثاني على أنها واجبة بشرط وجود الماء وتحصيل مقدمة الواجب المشروط غير واجبة أقول  
 من عن النظر والتأمل ظهر صحة القول الأول على جميع التقادير ما على التفسير بعدم وجدان فلا  
 ليس المراد بالوجدان الحضور التام الذي لا يحتاج معه إلى امر من الأمور وذلك أن السعي إليه وتحصيله  
 أو شمله مع العتدة ونحو ذلك واجب بالإجماع ولا ريب أن المخرج من قبيل واحد من تلك الأمور فكيف  
 توجب تلك الأمور كلها ولا توجب هذا وما على الثاني فلا نه على هذا التقدير يصيد على أن الماء  
 موجود لأن ذلك المخرج لا يخرج عن الإطلاق كما هو المفروض فيكون المخرج هنا من باب أحد تلك الأمور  
 أيضا وتوقفه على المخرج لا يخرج عن كونه موجودا فتكون الطهارة ح واجبة بوجود شرطها وأما قوله تعالى  
 فتيهوا معي كطغيانا فصناه أقصد بالصعيد وقد اختلف أهل اللغة في تفسيره فقال الجوهري  
 هو التراب وقال أبو عبيدة هو التراب الذي لا يغسل به سجع ولا رمل وقال الرغيب الصعيد هو وجه  
 الأرض قبا كان أو غير سمي صعيدا لأنه نهاية ما فيه بعد من باطن الأرض ونقل مثل هذا المخرج  
 عن الخليل عن ابن الأعرابي ومن جهة هذا الاختلاف وقع التشاجر بين أصحابنا وخوان الله عليهم في  
 جواز التيمم بالأحجار عند التمكن من غيرهم فلم يجوزوا شيئا المفيد لعدم دخوله في اسم الصعيد والشيخ

والفاضلان على الجواز لصديق اسم الأرض على الجواز كما قال في لفت تراب الكتب وطوبى لربة وعملت حركات  
 فيه حتى تجزى وإذا كانت الحقيقة باقية دخل تحت الأمر وأيضا لو لم يدخل تحت اسم الصعيد لما جاز التيمم عند  
 فضل التراب كالعقود والتأني بالجلل إماما والكلام على هذا هو أن لا نسلم بقاء الحقيقة في الجواز لأن طرأت عليه  
 صفة نوعية أخرى كالعدم وجواز التيمم به مع فقد التراب يخرج بالإجماع وسيأتي تمام الكلام فيه إنشاء  
 الله وأما الطبيب فقد اختلفوا أيضا في تفسيره فقيل إنه الطاهر وقيل إنه الحلال وقيل إنه الميت دون الأ  
 يئيت كالسجدة استدلال بقوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه والأول ذهب إليه مفسر  
 أصحابنا وشراح الله عليهم وأما قوله تعالى فاسحوا بوجوهكم فقد قيل إن فيه دلالة على ما قاله الفاضل في  
 النهاية من أن التيمم ينبغي مقارنة المسح الوجه لا الوجه باليد على الأرض بل الوجه بغيره فإنه اقتراف  
 للماء في الوضوء فلا يلائم دلالة على أن الأرض فعل التيمم هو مسح الوجه لعطوفه بالقاء التعصية على قصد  
 الصعيد من دون توسط الوجه على الأرض فيكون الوجه كالماء في العاقبة واجبا كما جاز في التيمم  
 وأما من ينه عن التيمم فيرى بأمرين الأول أن الاختلاف غير معتبر لنفسه لسقوطه عند مسح الوجه  
 اتفاقا بخلاف الوجه فإنه معتبر لنفسه وهذا الوضع جهة على الأرض المخرج الثاني أن تحلل الحدث  
 بين الاختلاف وغسل الوجه غير معتبر بخلاف تحلله بين الوجه ومسح الجبهة واجبا ما على الأول فإن العكس  
 يعمل قبل التراب باليد على المخرج الخاص طاعة السنة والشروط فارجح ما عن الثاني فإنه ذهب  
 في النهاية إلى تحلل الحدث بين الوجه ومسح الجبهة وضع غير لا يقوم حجة عليه وأما الباقي قوله  
 سبحانه بوجوهكم فقد مسح الغسل مستفاد من الصادقين عليه السلام بأنها للتعصيف في مسح  
 بعض الوجه وبعض اليدين كما قاله أكثر الأصحاب وذهب على بن بابويه إلى وجوب استيعاب الوجه واليدين  
 إلى المرفعين كالوضوء ما لم يعتد به من استيعاب الوجه واليدين وبين الأكتفاء ببعض كقول الشارح  
 جعلا بين الروايات والفاضل طاب ثراه في التنقيح على الاستيعاب والاستيعاب وما العامة فتختلف أيضا  
 فالشافعي يقول بقوله على بن بابويه وابن حنبل يقول باستيعاب الوجه فقط والأكتفاء بنظام الكفين  
 وأما أبو حنيفة فله قولان أحدهما الاستيعاب كالشافعي والآخر الأكتفاء بأكثر أجزاء الوجه واليدين أما  
 الربيعي فذهب إلى وجوب مسح اليدين إلى الأبطين لأنها حد في الوضوء للوضوءين ولم يجد في التيمم شيء

فوجب استيعاب ما يصدق عليه اليد وبطلان ظاهر واما من قوله تعالى واييكم منهم فيها ثلاثة اقول  
 الاول انها ابتداء الغاية والضمير عايد الى الصعيد الثاني انها السببية والضمير عايد الى الحديث المذكور عليه  
 بالفاطمة وملازمة النساء ويؤمن عليه وجع العمير الى الابد مع امكانه الى الاقرب وجعل كلمة منه تأكيداً  
 لاناسياً لان السببية تفهم من الغاء الثالث انها للبعوض والضمير للصعيد كما تقول اخذت من الدماء  
 واكملت من الطعام وهذا الذي ذهب اليه صاحب الكشاف بل ادعى انه لا يفرق بين الحديثين من قول القائل كبرت  
 ربي من الدماء ومن التراب الامعنى للبعوض وقال ان القول بانها لابتداء الغاية تعقت على تقدير  
 كونها للبعوض قبل ذلك لانه على ما صار اليه ابن الجوزي من اشتراط علوق شيء من التراب بالكنز فيصير  
 به وصاحب الكشاف قد غفل عما في هذه المسئلة حيث اشترط العلوق وارجح في قوله في قوله العلامة  
 في السقي بعد ان استدرك نعياب ابن الجوزي على اشتراطه بالاية الكريمة اجاب بان لفظة من في الحديث  
 بين البعوض وبينه الغاية فلا اولوية في الاحتجاج وتام الكلام في احكام هذه الآية الشرعية ياتي في  
 تصايف الاخبار ان شاء الله **قوله** ما اجزي به الشيع حسن بل صحيح لان ابن ابي العلاء قد بيناه او جازي  
 على عيد الجيد ثقة والركبة بالتشديد اليه وجعلها ركني وهذا محمول على اذ كان القول مستلماً  
 للشقة اولاً ولنا دلالة وقوله ليس معه دلون يعني محمول على مطلق الالة التي يتوصل بها الماء الى اليد حتى  
 لو امكنه ارساله فقامته ويلها والضمير منها كان واجها كما قاله الاصحاب وقوله عليه السلام صوب الاوص  
 هكذا في اصل نسخة هذا الكتاب وفي الكافي ايضاً وفيه اشعار بكون الصعيد المذكور في الآية هو الارض  
 على قوله قول من جازي التسمية بالاحجار وفي بعض النسخ التواب وفي البعض الآخر الصعيد **قوله** وهذا  
 الاستناد ضعيف وقوله ان يعود بنفسه يقال غرضه نفسه تغير اذا غرضها للملك وينبغي ان يقول مثل  
 هذا على صورة الخوف على النفس والمال حتى لا ينافي في الاحاديث الدالة على وجوب الطلب واما قوله في  
 الجوزي فمقتضى عدم دلالة على هذا ويمكن ان يقال في توجيه الدالة ان من قوله عليه السلام في قوله  
 نعم ارجع انما يكون في المكان الذي يكون مظنة السباع والاصم وشمل هذا المكان كثير ما مر من  
 التوفيق فيه لانه من افاته وهذا التوفيق كاف في افاقة التيمم وسقوط الطلب **قوله** وهذا الاستناد  
 حسن لان الحكم بن كيسان كان يجهل الا انه من باب من ايسل ابن ابي عمير وقوله عليه السلام الاساءوا الا



فيه والمفهوم من انفساد هذا الخاتمة والجواب عن هذا كله قد تقدم حاصله ان الانفساد يجوز ان يكون باعتبار  
الثبات للحياة ويجوز ان يكون باعتبار موتته لان الوثوب في البر مطنة الهلاك فيعتبر مائة ويجوز ان يكون  
باعتبار الكرامة والنقرة الحاصلة من غسل الجنب المتكلمين بالتي في البيرو وما قال بعض اعلام ان الانفساد  
يكون اما مستند الى تغيير ماء البيرو بالبخاسة واما الصيرورة الماء مستحق لفصل الجنب فلا يرفع الجنب  
ثانيا كما هو احد القولين فيعيد جثته **قوله** احمد بن محمد صحيح لان داود هذا لا يميز مولانا الصادق عليه السلام  
تتله متى منزلة المعتاد من سؤل الله وثقة الشيخان وابن بابويه رضي الله عنهما في الغضاري  
لهما لا يلتزم اليه لان طهرهم عليه انما جاء من جهة انه روى امارا شيا تمتل على الغلو وقد تقدم في احوال  
بن سنان ان اهل الاختصاص بالائمة عليهم السلام كانوا يلقون اليهم من غرض العلم والاسرار ولا  
يلقبون بالخبر فاذ خالفوا به انهم قد اتوا من عدم وجود المشرك لهم في تلك الروايات ولا كونها من  
الغريبة ويدل القول فيهم واسع كما قالوا صلوات الله عليهم قولا ما شئتم في الايوبية هذا  
الذي جعل سبب القبح فيهم هو سبب المدح عندهم وداود بهذه الطريقة ومن قال شيئا من المبتدئين  
فادشاه انهم خاضه الكاظم عليه السلام وثقافته واهل الورع والعلم والفقه من الشيعة ومن روى النص  
على الرضا عليه السلام وقال لكشتم اسمع احد من العصاة طعن فيه واما ما يوهى ظاهر من عدم وجوب الطلب  
فقد اجاب الشيخ رحمه الله عن الجمل على ما للحرف والصيغة وهو اظهر من سياق الكلام ونظيره **قوله** والصعيد  
هو التراب الى اخره وقول الشيخ طاب ثراه يدك على ذلك وكا تراه التراب في كلام المصنف على التراب  
لما صرح حتى ينطبق على ما قال واما قوله وقوله حجة في اللغة فقد قيل عليه ان هذا صحيح اذا لم يكن له  
من ارباب اللغة واتابع الاختلاف فقيسه تامل ولهذا ذهب بعضهم لعدم جواز الاعتماد على قوله واحد  
من ارباب اللغة بل لا بد من اثنين فصاعدا حتى يكون غرضية يحصل بها على بصيرة قول الاصل وذلك ان  
ايتا ثبت حارة في هذا الوضع فلا بد من التبيين والتحصيل التام على ان علم اللغة من علوم الاجتهاد  
انه يبين فيها الاجتهاد كما يجب في غيرها وقوله لان الكل والرواية لا يميز بها بالاطلاق هذا انما يتم في  
الوقوع على جمهور المخالفين وعلى ما نقل عن ابن ابي عمير من جواز التيمم بالارض بكل ما كان من جنسها كالكل  
التي يخرج وما لا يه في الاعتبار ولا يكتفي بها على من قال من ايجاز التيمم بالاجزاء وذلك لانه في بعض الروايات يخرج

شيء من التراب

ما قاله

بما قاله **قوله** ويستحب التيمم من الوضوء والارض للقول يدك على ذلك مجبول التيمم اجمع اراء جمع وبو  
وهو ما علم من الارض وحلف العز عليها تقيير وتأكيده الحسن بن علي الظاهر الحسن بن علي بن عبد الله  
المعتمر وقيل هو الوضوء وما تضمنه هذا الحديث وما بعده من كراهة التيمم بتراب الطريق وما يوطأ الايدى على اقال  
الاصحاب من كراهة التيمم بماء الارض لان مصابط الارض اذ لم توطأ لم تدخل في حكم الكراهة التي دل عليها هذا  
الحديث الذي هو المتقدم في هذا الحكم وجوه استحباب العز وكراهة مصابطها بان العز لا يفصلها السور في  
ابعض الصفات الخاتمة ويؤيده التعلق من اهل البيت عليهم السلام وان ضعف سند وقدرت ما في التاييد  
**قوله** وهذا الاستصحاب والعز هو ابو محمد الاطرس الذي ذكره ابن داود في الضعفاء وما قول بطايتره فلم  
يقع بعد هذا الا ترى فلا يخفى ما فيه **قوله** ولا يجوز التيمم بغير الارض مما انبتت الارض الى اخره ما قاله  
من عدم جواز التيمم بنبات الارض مما لا خلاف فيه كالاخلاق في جواز ارض الخبز والنورة قبل الخراق و  
خلاف ابن اديس في لا يلتزم اليه لانه خالف النفس والاجماع واما جواز المصنف قدس الله روحه التيمم بها  
ففيه اشعار بان قوله سابقا والصعيد التراب لم يرد به ما يصدق عليه التراب بل ما يصدق عليه حقيقة التراب  
دارض الخبز والنورة من هذا القبيل كالارض الترابية الجامعة فانه لا يصدق عليها اسم التراب عرفا **قوله** ويدك  
عليه ايضا موثق واحمد بن الحسين الظاهر احمد بن الحسين بن سعيد على ما قيل انه يروي عن شيخه اسبه  
وفي كثير من النسخ من احدث من الحسين وهو الاظهر وما تضمنه من الحلاق الجواز في الخبز والنورة شامل لما بعد  
الامعان والشيخان ومناجعهما على المتع كخرجهما بالاحراق عن اسم الارض وذهب سيدنا المرتضى في الصبا  
وسلك الى الجواز هو الروي والاول هو الاصل اما قول الشيخ رحمه الله في النهاية بان جواز التيمم بها قبل الاحراق شرط  
فقد التراب كجوازها بالخرق فلا بد له واما الرواد فالمنع من التيمم به اجماع نعم ذهب الفاضل في النهاية الى  
التيمم به اذا اعتذر من التراب نظر الى التعليل عليه السلام انه ليس يخرج من الارض وقال في التذكير لو اخرج  
التراب حتى صار دما فان كان خرج عن اسم الارض لم يفتح التيمم به وهذا هو الاصح والتعليل في هذا  
الحديث يجوز ان يكون قد خرج من اهل البيت والاعراب ويجوز ان يكون الغرض منه الودع على جماعة من الجمهور حيث  
جوزوا التيمم بالاراد وليس لهم دليل سوى الصعيد الوارد في الآية والصعيد هو الارض والرواد غايبا  
ليس من الارض فكيف ائتمم التيمم به مطلقا فاعرفت هذا فاعلم ان شيخنا المحقق الشيخ على الله

فقد قدس رسالة في تحقيق ان الطين لا يخرج الا من الارض من كونها ارضا فخر البجود على السيرة الحسينية  
الطوبى وهو لا يخرج من قوق **قوله** واخرج في الشيخ مجهول ويحذف على هوان بابويه **قوله** واقاما رواه الحسين  
موقوف ويؤيد تأويل الشيخ وقول الصدوق في الفقيه ولا بأس ان يتبدل القول في الحكم بالسوق والذوق  
والخاتمة ليس فيما ينفع البدن اسرب اغا الاسرب فيما **الطين** واقربا بالبدن فمع وجود السؤال  
عن التنظيف بالذوق باعتبار الاسراب وعدمه **قوله** والذي يثبت عن ذلك صحيح والسؤال في هذا  
من الاسراب وعدمه **قوله** واذا حصل الامتنان في ارضه جعلته اقول الموصل هو بشكين الماء ويجوز فيفتح  
الطين الرقيق قاله في القاموس والموايد هنا مطلق الطين وما ذكره المصطفي طاب ثراه هنا من ترتيبه  
للماء هو لا يور والمطلوب عليه بالاجار واما شيخنا الطوسي **قوله** فقال في النهاية اولها التراب فان  
فقد الجحر فان خديتم فيها عرف دابته او ليس به فان لم يكن شيء من ذلك يتم بالوصل وكلما هذا  
بغير كلام المص من وجوب **الاول** ان المص قرن بين التوب وعرف الدابة والشيخ ترتيبها **الثاني**  
ان المص شرط خرج غير من التوب والشيخ اطلق وقال سيدنا المرتضى **قوله** يجوز ان يتم التراب بغير  
التوب فجعلها في مرتبة واحدة ويؤيد قول بعض المصنفين ان الغبار يسمى مصيدا وقال ابن اديس **قوله**  
معيد الى الجحر الا عند هذا التراب ولا يعيد الى الجحر اذ قد اعيد الى الجحر والمعد لا يعيد الى الجحر **قوله**  
فقد ذلك وما ذكره المص نقل عليه الاجماع في المعتمد واما قوله **قوله** فليضع يديه على الوصل هذه الكيفية  
لن يتم بالوصل قد قالها الشيخ وستا بهن وذهب جماعة الى ان يضع يديه على الوصل فيترفع اذا يستقيم به ويستقيم  
في الذكر ان لم يمت فوف الوقت وهو كما ترى بل الشرح في الكيفية لان قوله عليه السلام في الحديث لا في  
فنيتم به يطى حوز اليتيم بغسل الطين من غير الخياط الى الفت والحق في عدم استبعاد الفت من الاخبار  
الدالة على استحباب يغسل اليد اذا يتم بالتراب غير ما من تشويه الحلقة وهذا التوجيه اصح فاعتبار اذ تراها  
كيفية اليتيم بالتراب وما في معناه فقال المحقق الشيخ على قوله صريح هو ان يغض حتى يغسل الغبار لان  
تلاشي بالانغص فيصير عليه وهو حسن وان كان ظاهرا لم يصح جواز الغرض على ما كان في جوار مطلقا  
**قوله** يد على ذلك ما اخبر في موقوف والبدن كبر اللام واسكان الباء الموحدة ما يوضع تحت السرج وقدر  
السيل المحقق السيد محمد طاب ثراه في تقديم الغبار على الوصل لضعف هذه الرواية واختصاص صحيح ذلك بالموقف

الذي لا يمكن من التراب الى الارض والثالثة بحالة السطح المانعة من الوصول الى الارض اقول ما هذه الرواية فقد  
رواها في الكافي بن سند صحيح مع الاضاح وان رويت بالمشيخ الا ان شهره العمل بها بين اصحاب جابر لها واما  
الرواية الثالثة فلا لها ظاهرا **قوله** واخرج في الشيخ صحيح والموقف المقاتل وذا ومعنى **قوله** محمد بن علي  
موقوف وقوله ان اصابك الامع ما في كثير من النسخ وهو ان اصابه وفي قوله عليه السلام او من شيء معدلة على كعد  
اختصاص الحكم في الثلاثة المذكورة اعني التوب ولبد السرج وعرف الدابة في وجه خصها بالذكر في كلامه  
الاصحاب اما كونها مظنة الغبار دون غيرها واما لرواها في الاخبار **قوله** محمد بن علي **قوله** محمد بن علي  
من عدم جواز اليتيم الارض الطيبة مع وجود التراب وانها مستعمدة على الطين وان يربح بجرا الجفن منها  
عند الاضطراب الى اليتيم بها وعبا يثبت من تعليق عليه السلام الامر باليتيم بها على فقد الماء والتراب عدم  
تسوية اليتيم بالجحر الرطب الامع فقد التراب لشمول اسم الارض للجحر ولو قلنا بعدم شموله له ففي الحديث  
على تقديم التراب على الجحر الجاف كما هو مذهب الشيخين في النهاية والمفقه وغاير ابن اديس وابن خنيس وولد  
لان الارض الطيبة لما كانت مقدمة عليه كما يقتضيه اقتضاه عليه السلام على قوله ليس في ماء ولا تراب دون ان  
يقول ولا يخرج التراب مقدم عليه بطريق اولنا حتى ويمكن ان يقال ان هذا الكلام منقول على الغالب وذلك  
ان الارض المسئلة التي لم يصبها التراب والماء الغالب فيها عدم وجود الجحر ايضا **قوله** عن الحسن بن  
والجمعة فتح الله بن سفيان من هذه الرواية بتقديم الطين على غبار التوب والبدن وهو خلاف المشهور  
منع ضعف سندها **قوله** محمد بن علي بن ابي حمزة لا يترك باليد فان مقدم على الغبار قال العلامة طاب ثراه في المسنى  
وهذه الرواية غير مبنية على المشهور من تقديم التراب والغبار على التوب والبدن لانها لم تعرض لتسوية التراب بل اخفى  
الماء وهو كسائر ذلك ولا في له وفيها طين ايضا وفيه ما لا يخفى وذلك كون حاصله هو ان اليتيم انما وقع  
في التراب في الطين وقوله عليه السلام فانه الصعيد صحيح في خلافة فان الصعيد في بايع الى الطين وهو مؤيد  
لما قلناه من حاجتنا لقاسم في تقي الصعيد واما قول بعض المعاصرين ان قوله قلت اه سوال اخر لا دخل له  
السؤال الاول فلا يخفى بعده ايضا وقد جمع في الاستقصار بعد فعله هذا الحديث بين اخبار هذا الباب حيث قال  
الروية في الجمع بين الاخبار انه اذا كان في لبد السرج او التراب غبارا يجب ان يتيم به ولا يتيم بالطين فالظالم  
يكن في التوب عن تيم بالطين فان كان من التوب تيم من التوب وان لم يكن فيه غبار يور على هذا ايضا كما

افریقہ  
کھوار  
قندھار

التطيق في الصلاة

لا تخف في كل من  
خالفك في حمار  
عدم الغنى  
كلاهما  
عدم

معنى السائل اراد ان الخب لم يجد ما ينقل به الا الشئ او ماء جامدا ولم يرد ان التراب ليس بموجود  
 فزيد هذا المعنى قوله عليه السلام هو بمنزلة الصخرة بل التراب الى انهم هو هذا المعنى وعلى تقدير احوال  
 الحديث فلا دلالة فيه على التيمم بالتراب على هذا كلامه وهو المتبادر وهو الوجه الثاني وقوله عليه السلام ولا روى  
 يعود الى هذه الارض التي توبق دية قال شيخنا البها في قوله من غير يدعى على ان من صلى بغيره وان كان مضطرا  
 فصلاة تامة واشعيب عليه ان الله هذا النقص من صلاة المستقبلة بالخروج من ذلك المحل الى محل ايقطر  
 فيه الى ذلك ويمكن ان يتنبت منه وجوب المأجور عن البلاد التي لا يمكن من اقامتها من القيام التام في  
 الامامات واعطاء الصلاة بل ياروا العبادات حقها من التشريع والامتناع على كل حال ثلثه فضلا عن البلاد  
 التي لا يقيم المقيم فيها يوما عن الافعال السنية والاقل الشجرة ولا يكاد يفك عن صفات الذميمة  
 للملكة من الغل والفساد والكبر وجب الماء والرياسة فقال الله تعالى ان يمين علينا وعلى والاعجاب  
 بالمداية والتوفيق لما فيه رضاه انتهى ويستفاد منه ايضا وجوب القيام على ما ليس الغيبة وسماها كل من  
 عييل الانسان منه ذنب حتى ذلك واما قوله طاب ثراه فصلاة تامة فاما ركنه ما اذا كان السبب لاجتناب  
 اما للضرر وامثاله فصلاة الناقصة يكتب له عند الله تامة ويستفاد من جعله على التيمم الصلاة من الدين  
 ان الصلاة جزء من الايمان لان الدين عند الله الاسلام فلا يكون الايمان هو الاعتقاد وحده كما هو حال القول  
قوله محمد بن علي بن محمد ويستفاد من قوله عليه السلام اذا ايل له وجبه عدم اشتراط المبران واما قوله  
 افضل للمراحمه من الوجوب الذي لا يجوز نعيم ولعل التقدير بهذه العبادات نظر الى التغيير ليجازي كلام  
 السائل مع ان مثل هذه العبادات ما شاع استعمالها في مقام الوجوب قوله وان كان في ارض خمر واحجار  
 الى اخر كلامه الشيخين اعلم ان شيخنا المحقق طاب ثراه قد نقل الامام علي بن العباس الاحمد عن ابي طيوس عن  
 اسم الاصفى في اللغة والعرف ساعدان عليه فان من الصعيد بالارض كما هو مدلول كثير الاخبار فلا يثبت  
 في جوانب التيمم بالاحجار والخمر مع وجود التراب كاد هذا الشيخ في المبسوط والحاشي وان من التراب  
 كما قاله للمفيد سابقا حيث قال الصعيد هو التراب باللات الحصى لم يميز التيمم بها مطلقا لا اختيارا  
 لا اضطرارا كما قال ابن الجنيح وجهه ضيق المفيد بين الحاليتين ما لا وجه له وتوجيه الشيخ كلامه  
 غير راف بالمعصوم ومن ثم قال بعض مشايخنا قد الله اولهم التوجيه الحرمان يقال لما اختلف في تيمم

الصعيد فغيره تامة بوجه الارض وتارة تقع وجود التراب لا بد من التيمم من تحقق اشتغال الذمة بقصد الصعيد  
 وعدم تيقن البراءة ببلونه لان القرينة شرط في التيمم ولا يمكن قصد تيقن الامع التيمم لانه لا يتحقق  
 وليس كل غيره اما مع عدم وجود الحجر فان عند من فسر الصعيد بالتراب يكون حوافها الطهورين فلا يلزم  
 الطهارة ولما كان هذا الكلام غير محقق لم يحصل العلم بسقوط التكليف وان الامر بالتيمم ساقط عن حرم  
 لاحتمال ان يكون المراد من الصعيد وجه الارض فلا يحصل العلم بسقوط التكليف الامع التيمم منه فلا بد من  
 التيمم منه اذا عدمه اجاب فائدة في التيمم بالتراب المعصوب قال في المنقوي ولا يجوز التيمم بالتراب المعصوب  
 ولا يجوز التقدير به غسلا وهو من غير علمنا اجمع خلافا للجمهور انتهى اقول قد سبق في سابقه ان  
 كلامنا في مثل هذا المقام وان الامم يجوز ان الوضوء من الماء المعصوب والتيمم بالتراب المعصوب وذلك  
 الغضب انما منع عندهم من الطهارة من حيث استلزامه التصرف في مال الغير بغير اذنه والافق الكتاب  
 والسنة خالفان من الدلالة عليه وهذا التصرف غير مباح مطلقا لانهم ذكروا ان اشاد حال لو كان  
 مروجاً جاز مثل هذه التصرفات والمراد بـاشاد حال هو الامانة التي تشهد ان المالك لا يكره فاما كانت  
 مثل هذه الاثمة مجزئة لتلك التصرفات فايها وجدت اثر في هذا النوع من التاثير فلا فرق وبين جواز  
 التيمم من التراب للملك الغير المعصوب وبين المعصوب اذا شاد حال قائم خصوصا في مثل هذه التصرفات  
 التي لا يخرج ذلك التراب منها نقصان فليست هي الا كاستقلال عيلا والغير ونحوه ولا اكثر على جواز تيمم  
 مدنيا قاما سادة على الكراهة في بعض المرات في فعل بها هناك كما اذا كان غاصبا فان الغالب من احوال  
 المعصوب منه عدم الرضا بجميع تصرفات الغاصب فيكون طهارته باطله على ان الملك لا يخرج عن ذلك  
 صاحب بسبب الغصب فلا فرق في فعله قبل الغصب وبعده لان ذلك الشاهد الحالى موجود في الحالين و  
 اما الصلاة في بيت الاطفال الايتام والتيمم بترابهم فالحال في الجواز لانه تعالى وقد قال وان  
 قضا لعمومهم فاحكم في الدين والمخالطة تسلم مثل هذه التصرفات وقال ايضا ولا تقربوا مال اليتيم  
 بالتي هي احسن وشمل هذه التصرفات التي لا يلحق منها نقص بل هي مما يقبضه التواهي في الاجل والصيد  
 عليها احسن كما قال في الفتاوى وبوجهة الصلاة والطهارة في المكان المعصوب جازي ان عند وجود  
 ذلك الشاهد ويؤيد ان اهل ذلك والى لم ينقل عن احد منهم انه طلب الاذن للطهارة والتيمم بعد

22

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الكتاب العلية وفي الذكر استقر الحال على من ضيق الوقت فليظف خلافة وقال شيخنا الرباني **قوله** في  
والحال على الجمل بوجوب التأخير ويكون جاهل الحكم هي هنا معذور وليس بذلك البعيد بعضهم على  
ما اذا علم انقضاء الماء والكل لا يخرج من تكلفه والاول ما ذهب اليه المتأخرون من حمل الاعادة في الوقت  
على الاستحباب حتى تكون هذه الاخبار باقية على حالها **قوله** وكذلك الخبر الذي رواه محمد وثق وهذا الثاني  
يعيدان ايضا اما الاول فلا ينبغي ان يرفع منه الفاصلة بالاجنبى وتخيير التقيد في مثل هذه الاحكام للملحاة  
المالكين فلو اصرها وهذا ما يرتفع معه الاعتماد عليها بالكلية واما الثاني فلا يقتضي قوله ثم صا  
تعييبا لما ثبت من تحقق الصلاة فيها معنى من الزمان وهذه الحالة انما يتحقق بعد الفراغ والوجدان  
ثانيا **قوله** محمد بن علي صحيح لان معاوية بن ميثم وان كان مجهولا لان ابن الغيرة عن ابي بصير العنقا  
على بعض ما منع عنه وما ذكره في تاويله بعيدا ايضا وغير مفهوم منه بوجوب من الوجود **قوله** احمد وثق بل  
صحيح لقول بعضهم ان عثمان بن عيسى عن ابي بصير العنقا على بعض ما منع عنه واما ابو بصير الذي يروي  
غيره من مكان فصوله المروى كما وافق التابع والتصريح به وجريان التاويل السابق فيه غير ممكن  
**قوله** ومن اعلم فان على من الغسل لشدة البرد اذ كان يبرئ من اذى الله في قوله فافترس في الشئ اية الله من  
الجموع والملاقاة بينهم فيه شامل لما اذا امكنه من غير قتر فصل ما حول القترع والجرح والماء  
عليها ولا امكنه الامر القتر ولكن قضيته الجمع بين الاجزاء وموافقة الفتوى بين الاصحاب بقضيته  
حمله على الثاني وفيه من الاجزاء وجه اخر للجمع وهو التخيير في صورة عدم القتر بين اليتيم وبين من  
ما حول القترع واجزاء الماء عليها ان امكن ولو بواسطة الحرقه وح فقولنا عليه السلام لا يغسل بل يح  
التي الوجوب **قوله** فاما الخبر الذي رواه محمد بن سهل وكذلك السند الثاني وفسنه في الكافي هكذا  
يقيم ويصلي ولعله قد سقط من هذا ما قوله طاب ثراه انه جبر مهمل فالحجاء عنه ان الصدوق قدس  
روعه قد رواه بسند صحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي ابي عبد الله عليه السلام واما قوله روى الخبر  
فقد نسب اليه القول بان من تقبل الحياض وشي على من من استعمال الماء بغيره ثم يصلي ويعيد  
تقويلا على ما بين الروايتين لكنهما لا يدلان على ما انقضى من التقيد وملهما على الاستحباب لا يخلو  
من وجه مع ان بعض المحققين قال ان القول بالوجوب لا يخلو من حرج **قوله** ما اخبرني الشيخ

الفوائد قلنا يجوز مع السعة لأصل عدم الإعادة إذا وجد الماء في الوقت وتعلق ابن أبي عمير بقوله  
 قوله على هذا الخبر وما في معناه وقد عرفت أن الأولى فيه هو الحال على الاستحباب **قوله** والذي يدل على التخيـ  
 فيه دلالة على جواز التيمم مع السعة مطلقا نظر لعدم التقصيل في معارضة ما ينظر من الشيخ إذا تقيـ  
 أبو معتزل على ما قلنا لك من كماله وإجابه عن عدم الدلالة لاحتمال إيقاع الصلاة على تقدير الإعادة في مـ  
 الوقت لا أنه لم يفعلها على وجهها وإقامها على تقدير عدمها مع حقيق الوقت وفي هذا الجواب شيء وهو أن  
 الإعادة على تقدير رجوع الوقت لحلت عليه الرواية لا يتم الاختصاص بالوقت والظاهر من الرواية أن  
 خروج الوقت على التقدير المذكور يفتقر عدم الإعادة ولا وجه لذلك لعدم وقوع العبادة على وجهها  
 ولحلقت الرواية على الشيء لم يتم الحكمة الأولى ولو ضلت الرواية فحكم في الإعادة مع السعة **وعند**  
 مع الشيء اختل الجواب فان حكم السعة الإعادة في الوقت وفارجه والأولى هل هذه الرواية أيضا على  
 الاستحباب **قوله** وأخبرني الشيخ بحول وقوله فليست المراد به أنه لا يتم ولا يدل على الطلب ما إذا  
 فالوقت **قوله** محمد بن علي مغيث وهذا ما يدل على جواز التيمم أو لا الوقت وقوله كيفيت الصعيد  
 أي التيمم بالصعيد يعني به جنس التيمم وقيل المراد بتممه وأد فكون محولا على المبالغة وأما ما تراى  
 من جماع أبو ذر على غير ما أرى على غير اطلاع منه بوجود الماء عما ينافي في جلاله شأنه هو كما ترى وذلك أنه  
 يجوز أنه كان قد ظن وجود الماء وأمكن تخيله فلا جامع بين عدم وجوده وأنه لا يمكن تخيله فأنى  
 شاكيا إلى النبي صلى الله عليه وآله ويجوز أن يكون أنه كان غافلا عن مكانية الماء وأنه موجود وغير  
 معبر عنه لأنه كان عالما بعدم وصل هذا الماء في جلالته حاله وأما ما ذهب إليه العلامة طاب ثراه  
 من أن عدم الماء مطلقا أو اعتد عليه استعماله لم يجز له الجماع بعد الوقت لأنه يفتقر منه الصلـ  
 بالمائية وهو واجب فيصير تاما لذلك لأنه ليس مخاطبا بإيقاع الصلاة أو لا الوقت على الفور فيه  
 فيجوز له تلغيرها إلى آخره فالجماع في هذا الوقت الذي لم يرد بإيقاع الصلاة فيه لا وجه لجمعه فإذا أراد  
 الصلاة وجب عليه التمسك بالماء فان وجبه ولا يتم **قوله** فأما الخبر الذي دعاه الحسين بن سعيد  
 ما ذكره طاب ثراه من أن الزاير لهذا الاختصاص بعد حدا حتى يقال بغير هذا ما لا يليق ذكره في

الكتب العلمية

جميع وكذا الشبهة التي جده في الملاقاة هذه الامور الصحيحة دلالة على جواز التيمم اول الوقت **قوله** وان  
 قد يختار القول بوجوبه في جميع الامور المشروطة بين الامور الصحيحة والغير الصحيحة في جواز التيمم اذا غلبت الضرر  
 بين ان يكون مختاراً في جابته ام غير مختار بها واما المتيقن بالشيخ في الكتابين فاجوب عليه الفصل في العترة  
 الاولى وان لم يمتثل النفس بقوله على طرأ هذه الامور الصحيحة وفي النهاية فصل الشيخ في تقييد  
 لغز قال ان كان غسل من جابته يتقوى وجوبه على القلب وان لم يتقوى الا ان يبلغ ذلك مدحاً في نفسه  
 التيمم فان يجرى عليه التيمم والصلاة فاذا زال الخوف وجب عليه العمل بامانه في الصلاة والادب في وجوب  
 الجمع ان يفرق بين الصورتين تحت التيمم في الاصل لا ياتي على النفس خصوصاً في الجابته وعدم تحمله في صورة عدم  
 اعتد بها بين هذه الامور وبين الغسل بالاراء باطلاً لها وهو على جواز التيمم عند الضرر بالتمتع بالماء  
 مطلقاً واما ما استدلل به اكثر الامور من ان التعزيز بالنفس محرم فيكون الفصل جازماً وكذلك ان الضرر  
 فالجواب عنه هو الذي ادخل الضرر على نفسه باقداً على الجابته بعد ان سمع من الشارع ان من فعل الجابته يجب  
 عليه العمل وان استلزم الضرر الشديد فهو قد وقع بنفسه او لا واما الثاني فصحى في ذلك التعزيز وليس  
 هذا الاثر فيمكن ان لا يقتل والمجروح من النفس والجرح في صورة عدم علم الولي فان يجرى على القاتل و  
 الجراح وان استلزم الهلاك او الجرح البقيع فقولته تعالى ولا تقوا ما يديكم الى الهلكة غير جارية على من جاز  
 فابتدأ الامر بما قد حصل سببه فيجب عليه ان يقع بنفسه بيده الى الهلكة كما عرفت واما قوله عليه السلام على ما  
 فغناه على حال كان لحظة كان تامة او لا بل ما كان منه فتكون على هذا للتعليل مثلها في قوله تعالى ولا تكفوا  
 الله على ما هيكم وعلى الاول محيل تقيم الحال على احوال الضرر والبيح للتيمم في غير صورة التيمم لكن اذا لم يبلغ الى  
 فن تلت النفس وذلك ان الله سبحانه قد اهتم بشان الادواع والمحافظة على بقايتها واسمعه المحدثين  
 الشبهان حرراً على خطها وليس في اخبار هذا الباب حديث يصح فيه بانه يغسل وان لم يمتثل النفس في  
 فلتل هذه الامور على ما ملأها جميعاً بينها وبين غيرها وبين الامارات والافعال الدالة على وجوب محافظة النفس  
 تعزيز التعزيز بها والقيام بها الى موارد الهلاك ومن ثم قال بعض مشايخنا الا وحمل هذه الاخبار على ايراد  
 القليل والمشتبه اليه فان العقل قاض بوجوب دفع الضرر بالمطهرات الذي لا يسهل فملا عادة ولا يوافق  
 امثال هذه الروايات القاصصة متناوئة سنداً والله اعلم **قوله** وبهذا الاسناد نفع ويجعل على انفسنا **قوله**

واجوز الشيخ عن ابي جعفر صحيح وحينئذ على حواين بابويه ومحمد بن الحسن موارن الوليد ومحمد بن صالح  
 معطوفان على الضرر بالحسن بن سعيد قد روى هذا الحديث عن الصادق عليه السلام ثلاث طرق والفت بابويه  
 والوزن للمفتريين الشبهة وقاعل ذكره الامام عليه السلام ومقول القول جملة فدعوت الغلبة ومباينة امانا  
 حالية بتقدير لفظه قد اذاعتراضه والوجه بفتح الواو وكسر الجيم صفة مشبهة من الوجه والعلم بكسر العين  
 ومكون الامام جمع قلة لغلام وقد حمل اكثر الامور العترة في هذا الحديث على المشقة اليسيرة التي لا يترتب  
 معها التيمم مطلقاً وفيه مالا يخفى واجاب عنها بعد ما جازعنا من التاخيرين بانها ممتزكة الظاهر اذ لا  
 تقييدها بتجمل الجابته ولا قبل بمقتضاها على الاطلاق ويمكن الجواب عن هذا بان الروايتين قد اشتملتا على  
 حكاية فعل الامام عليه السلام للفعل وهو على التيمم لم يقع منه الجابته الاختيار والادب والاستغناء بالاراء  
 التيمم عليه السلام لا يقع منهم الاختلاف في التمام لانه من الشيطان ولا سبيل له عليهم لافي القنطرة ولا في التمام  
**قوله** وبهذا الاسناد صحيح وادع محمد بن مسلم بقوله حديثه عن الامام عليه السلام لما امر بالقل قال الرجل  
 ان فعلت فقلت فرقت شتم فاعاد عليه السلام الامر بالقل مرة اخرى **قوله** وروى الحسن بن محبوب وادع  
 ان اسناد هذا مثل اسناد النضر **قوله** والمتيمم يصلي بجمعة صلاة الليل والمناجاة كلها وهذا ما انقضى اجماع  
 اصحابنا عليه ووافقنا عليه جماعة من المجهر وذهب بعضهم كالشافعي الى انه لا يصح المتيمم بين فريقتين يصلي  
 الضرر والنافلة وصلاة الجنان يتيمم واحد فقلع عن علي عليه السلام وابن عباس وكثير من الصحابة واجتجوا عليه  
 بانها طهارة ضرورية فتقيدت بالوقت كطهارة الاستحاضة وهو قياس في مقابلته النفس فلا يصح وقال مالك  
 لا يصلي المتيمم يتيمم واحد في فريقتين ولا يصلي في فريقتين فافله الا بان يكون الضرر قبل النافلة وقال شريك  
 يتيمم لكل صلاة وقوله انما طاهر الامر لا يدل على التكرار بل عليه اما اولان جماعة من الاصوليين ذهبوا  
 الى اعادة التكرار سلمنا انه لا يفيده اذا عرفت ان التعزيز لكتبتها مبرجوة وهي تعلية على القيام بالمكروه  
 فيلزم تركه يتكرر على كثير من اهل الاصول وادعوا بالميزان فذهبوا اذا امرت بالعموم فتكون العترة  
 مكينة فيلزمها التكرار نعم عدم اعادة التكرار انما هي من قرينة اخرى وهما المراضة قوله تعالى اذا قمتم  
 الى الصلاة يعني بان اذ كنتم محدثين ومن كان منطهر فليس يدعى في خطاب هذه الآية قطعاً لان المراد منه  
 دفع الحائل المانع من الصلاة وقوله طاب ثراه الا ترى انكم تذهبون آه انما قال الامر على الجواب عن هذا الخبر

في معنى انشاء نطاق في معنى انطلق وقد اورد على هذا التشبيه بان الفارق بينهما موجود وهو العرف لا التباين  
فيه هو الطلقة الواحدة على ان عدم وقوع التكرار هنا انما جاء من جهة فقدان عمله وذلك انها قطعت الدليل  
الاول للحل بوجوب التكرار **قوله** ويدل عليه ايضا وفي الدلالة ما لا يخفى وذلك ان المعنى المتبادر منه هو ان الماء  
تجد الماء يكتفي بالمعبد عشر سنات يعني كل الاحتياج الى الخلاء لان يتيم واحد يتحرك لعشرين فان قيل  
وان كان هو احد المعنيين السابقين **قوله** واخبرني الشيخ صحيح ويستفاد منه جواز الصلاة الاولى للتيتم  
**قوله** واخبرني الشيخ صحيح ويستفاد منه ايضا ما استفيد من سابقه **قوله** وصيب ماء في دلاء على وجه  
اساية الماء كافي في تحقق التيم كاهو احد القولين وبعضهم اشتراط مضي زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة  
لما تقدم من استماع التكليف بعبادة في وقت لا يصحها فيل ولما قيل ان يقول لا صلاة له في عدم تكليف التيم  
بالتحاشي الماء وبين ققاء يقيم من غير احتياج يتيم اوعليه بل الطاهر ان يكون نفس وجدان الماء المظنون  
بقائه ذلك المقدار استصحابا للحال انما قضاه فيتم آخر اذا لم يبق ذلك المقدار بطؤوا اعدام عليه  
او سبق اخر ايم مثالا والزام القول بان يحيد للتيتم لفقد الماء بعد وجوده فعل شرط بالطهارة كالاتي  
الصلاة ومسح المصحف مثالا الى ان يخفى ذلك المقدار لا يخلو من اشكال ما قوله فان اصاب الماء افضيه  
ولا على جواز التيم مع سعة الوقت وقوله لم يركع هو مدح الشيخ في النهاية وسيا في تمام الكلام في انشاء  
تعالى **قوله** الحسين صحيح ومن قوله عليه السلام من يتيم الماء بما دل على استحباب التيم على التيم كاستحباب الاخر  
على الوجهين من على ضعيف **قوله** فاما الخبر صحيح والثاني ضعيف والاول في ما دل على العمل على التيم لا غير  
من موافقة المفسر بل في واضرا به واما ما قاله الشيخ في من العمل على استحباب التيم في من في الزمة  
الاولى لا انه لا ينعى في الثانية وقيل المراد بقوله لكل صلاة اي لكل نوع من انواع الصلاة يعني ان جميع انواع  
الصلوات كاليدسية والعديدين ونحوها منسوبة في الاحتجاج بها بالتيتم الى ان يمكن من الماء وقيل المراد بقوله  
يتيم لكل صلاة يعني به كل صلاة يكون حدثا عن صاحب يكون من قبل قوله صلى الله عليه واله يكتفي بالمعبد  
ابا عشرة سنات واما قوله وهذا ما يضعف الاحتجاج بالخبر فلا يخفى ما فيه من لودا من شخص واحد تسع  
توحيه ذلك وقوله لم يركع اي اوجع انه من كلام المصوم عليه السلام والا فالحديث صحيح بالمعنى المذكور واما  
قوله فيحمل ايضا ان يكون اه فلا يخفى ما فيه من العبد سيما في الرواية الاولى قوله لا اذا احتل وفلك آه

ذبح

مذہبنا

المراويع مولانا ملا محسن الكاشغري  
صاحب المراسل في تكملة  
الزعم صاحب الفوائد الهندية  
ملا محمد امين الاله آبادي و  
مقدم المراسل على صاحب المراسل  
فلعله لا يشك في طبعه على ذلك  
وانه اشار ببعض المراسل  
اليها بخاتمة اعلم حس

وقد سبق الى هذا المعنى صاحب الفصول في بعض الفصول المذكورة في كتابه  
وقد سبق الى هذا المعنى صاحب الفصول في بعض الفصول المذكورة في كتابه  
وقد سبق الى هذا المعنى صاحب الفصول في بعض الفصول المذكورة في كتابه

وحتى العلامة عن ابن ابي عمير انه اوجب الامامه سوى وقع الحديث عند اوسه ثم قال وهو الاثر عن  
واجب بان جعل الصلاة مشروطه بام الطهارة وقد نال الشرط في قول الشرط وبان الاجماع واقع على ان  
الطهارة مبطل للصلاة وبان الصلاة لو فعلت بطهارة ما عير استغفقت فكذلك التراب لانها احد الطهورات  
بان الاجماع واقع على ان الفعل الكثير مبطل للصلاة وهو حاصل مما بالطهارة الواقعة في الصلاة ثم ذكر احتجاج  
الشيخين ومن وافقهما بالخبرين واجاب بان الحكم بالناسا انما هو بالاجماع لا بالصلوات السابقة على هذا  
المراد ويجعل الصلاة على الطهارة لا يلزم على الكل وبان الاحاديث لا تدل على التفصيل الذي ذكره الشيخان  
يعني البناء على النسيان والاستيناف مع العروة التي ذكرها في البطلان من الاحاديث عليه وقال بعض المحققين  
من المشايخ التحقيق عندي في هذا المقام ان الخبرين العيصيين ليسا بصحيحين في اذاعة الحكم المتنازع فيه بل هما  
مختلان لا راداة البناء على الصلاة التي هي اعم من قول علي السلام في اخر الكلام الذي صلى اليه في يومه  
على اذاعة هذا المعنى فيكون مفاد الخبرين ح عدم وجوب عادة الصلاة الواقعة بالتيمة بعد وجوب الامام  
وهو معنى صحيح ودارد في اخبار كثيرة واذا قد عرفت اعترافهم بالمصانعة في المعنى الذي وقع فيه النزاع باعتبار  
مخالفة ما هو في طواع الصلاة ولا يدعى المصير اليه من صراحة اللفظ فيه وقوله العلامة ان الاحاديث  
لا تدل على التفصيل ليس بحجة لانها بتقدير دلالتها على اصل الحكم لا تخلص من ظهور في الاختصاص مما لا يعمد  
على ان كونه على الصلاة بضعف ما لا يماهية اليه هذا كلامه واما شيخنا في كونه حجة في تأويل العلاقة لاجاب  
عن الرواية بان لفظها ينبغي على ما يقتضيه من صلاته وليس فيها ما مضى ولا معنى ح واما في العلامة وعرضه على  
عجب لان الرواية موجودة في هذا الكتاب مرتين وفي الفقيه ايضا وكلها مستفقة في النسخ وبنينا على معنى في ذلك  
وعبارات العلماء بهذه الصورة ايها واما شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه فقد اتفق له في شرح الارشاد  
مثل قول صاحب كبرى ثم انكشف للحقيقة الحال فوجه عنده مع ان الفرق بين الفقيهين قليل عند  
التامل كما قيل لا يخفى الجوز ايضا في لفظ ما يقتضيه وحله على اذاعة ما سلم من الحديث المبطل اقتضاه في ثبات  
الاحكام الشرعية على ما يستفاد من السبيل مما حصل كلام اصحابنا في هذه المسئلة والذي ظهر فيها ان  
الاول هو محل هذه الاخبار على الحقيقة لان ابا حنيفة واما من اراد ان الخلاف في حيواته والذين اوجبوا  
القول باعادة الوضوء لمن سبعة الخوض وفي الراي فاحذر فاصاب ما على البناء للمعقول اي احديث

حتى لا يستند في معرفة الاحكام الشرعية الى دليل ولا يتكلم على عقلم والضمير في قلنا جامع الوداد وتيل يحوز  
ان يكون القائل الصحابي الذي كانا حاضرين مع عار والمقول له هو الرسول صلى الله عليه واله والامام عليه السلام  
حكي كلامه بلفظه والافا السياق يقتضي فقالوا وجع فنفير وضع وما بعد وجع الى النبي صلى الله عليه واله  
وفيه ما في العقبة حيث قال وقال انه قال ابراهيم عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله وانه يقول  
لعمري سقر له يا عمار بلغنا انك اجبت فكيف سمعت قال نعمت يا رسول الله في التواب قال كذلك يتم  
الحمار افلا صنعت كذا ثم امري بيدي الحديث وانه ظاهر في ان ضمير امري واجع الى النبي صلى الله عليه  
واله وقوله فوضع يديه على الارض دليل على انه شرط في التيمم فلو استقبل العواصف حتى لم يمتص مديها  
يجهل بدينه كان غير مجزئ فقد الوطائف الشرعية على النقل ويدل ايضا على الكفا بالوضع كما ان الاشياء  
في الذكرى ونهض عما عني الاصحاب الى انه لا بد من الضرب في كبريت من الغبار والمجرب منها فوجه  
ثلاثه اما جعل المطلق على المعيد فيكون المراد هو الضرب واما جعل الضرب على الاستحياء واما بان قال ان  
الضرب يختلف باختلاف مسطرة قال الله تعالى اذا ضربتم في الارض فامروا بنساءكم وتقالوا لعل في الشئ  
اي غلطه وضرب يده في الماء صوابا اليه فجاوكون ضرب يديهم على الارض بمعنى امري بها اليها فيكون بمعنى  
الوضع وقال شيخنا المحقق الشيخ علي بن ابي طالب رحمه الله دجبه واختلاف الاخبار وروايات الاصحاب في التيمم بالضرب  
والوضع يدل على ان المراد بهما واحد وعلى كل تقدير فعل يكون ضرب يديهم على الارض ولا نقول ان التيمم حتى  
يجب مقارنته اليه له وهو من المقدمات لا اعتراض الماء ظاهر اكثر الاصحاب هو الاول والعلامة في  
بعض كتب على الثاني وقوله عليه السلام في كبريت من الغبار وضرب يديه على الارض ثم يتيمم شعبه فان لم يكن  
يكون من بينا دى فوج فيه فقال ريبان ابني من اهل وفي هذه الفقره ولا على الكفا بالضرب كما  
في بدل الفعل لان ما كان جيا وقال العلامة في لعت لاد لاله فيه على ان التيمم الذي وضعه الامام عليه  
السلام بلا عن الوضوء والفعل وذكر قصه عمار لا تدل على شئ لاحتمال ذكر القصة ثم سئل على التيمم كونه  
التيمم مطلقا او عن كيفية التيمم الذي هو بدل عن الوضوء ولا يخفى ما فيه من الجهد على ان لنا عليه السلام  
ان يكون السؤال تدفع عن كيفية التيمم مطلقا ومنه يفرم الدلالة على المطلوب كما لا يخفى مع ان الصدور  
طاب ثوابه ما روى هذا الحديث قال في اخره ولم يعد فقلت الوضع وقوله نسخ وجهه يعطى نظاصر استيعابه

كما قال علي بن بابويه وفي بعض الاخبار دلالة عليه الا ان سيدنا المرتضى رضي الله عنه نقل اجاعنا على عدم  
وجوبه وفي كثير من الاخبار دلالة عليه وتقليل في وجوب الجمع امون الاول ان يكون الاستيعاب محمولا على الاستحياء  
الثاني ان يكون المراد بجمع الوجه هو وجه التيمم وهو بعض وجه الوضوء الثالث ما قاله المحقق في التخيير  
بين مسح الوجه كله او مسح بعضه والاولى من هذه الوجوه هو عمل هذا الخبر وما في معناه على التقية فان لكان  
المضمون بين الجهتين وهو وجوب استيعاب الوجه وبالمجلة فالواجب في مسح الوجه هو مسح الوجهين المحييين  
وهما المحيطان بالوجه متصلان بالصدفين واما الحاجبان فالأقرب وجوب مسحهما اما الرواية التي حكاهما  
الصدق وقولان من باب الاعتقاد وانما لان المراد من الوجه الواقعة في الاخبار ما يشملهما مجازا وقوله يديه  
فوق الكف قليلا لا يبرح في خلاف ما ذهب اليه علي بن بابويه من وجوب استيعاب اليدين الى المرتضى ولو د  
في بعض الاخبار وتيل في وجه الجمع التخيير والاولى هو عمل ما دل على الاستيعاب على التقية فان العامة قايون  
به بل قال بعضهم كان في امره يبرح مسحهما الى المسكين واما قوله فوق الكف قليلا فوجه ان ادخال الكف  
في المسح من باب المقدس يستلزم المسح من فوق الكف بتقليل وقد عطل منه العلامة في لعت وجوب الوضوء  
قوله تارة بان المراد بقوله قليلا انه لا يجب ابعاد الغبار والجمع العضوان وجب استيعابه بالمسح واخرى بان  
الاصحاب الامام عليه السلام ما سأل اصل الكف فتوهم المسح من بعض القطع ولا يخفى ما فيه من التكلف ما بعد  
منه ما قاله الفاضل القنبري وهذه عبارة كان في علمه وجوب استيعاب ظهر الكف وشمله فقوى ابن بابويه  
بيان التيمم بالخيار ويجوز ان يكون المراد انه مسح الكف واجدا من فوق الكف اي من الزند ام هو وعبارة ابن  
بابويه وان كانت مثل ما في الحديث هنا الامن ان عادت نقل مستون الاخبار وان كان المراد منه خلاف ما هو  
ظاهر قوله واخرى في الشيخ حسن لان ما ذكره عيسى بن اجمعت العصابة على تصحيح ما فتح عنه وقد نقل ابن اديس  
عن بعض اصحابنا ان المسح من اول الاصابع الى الوسطها يقول على ظاهر هذه الرواية لان القطع عندنا انما  
هو من ريش الاصابع ودعه العلامة طاب ثله بالارسال وقال شيخنا المعاصر ادام الله تعالى يديه يجوز ان يكون هذا  
الرواية منه على التيمم العامة لان القطع عندهم من الزند ومع هذا قالوا باستيعاب اليدين في المسح فيكون غير  
الامام عليه السلام من ذكره الايتين بيان فقد اطلعت اليد وانما في الوضوء في التيمم لما اطلقت دعا على المراد  
لها اقل ما يطلق عليه لفظ اليد وهو المتيقن اعني موضع القطع كاطلاقها في باب القطع وفي الوضوء لما اراد بها ان

من تلك اليد بنية بقوله الى المواق انتهى والذخيرة على طريقتي انطبأته على المشهور وهو ان يقال ان من  
وضع يطن احد كفة على ظهر اخوى لسمع التيمم كان ابهامه على الوند وخصمه على رؤس الأصابع فاذا  
تمها عليه يكون ابتداء المسح من رؤس الأصابع واما ما فقهه فهو وضع الأصابع وان تحقق المسح في  
ظمنه وقوله وما كان ذلك نسبا معناه كما قيل ان ربنا ليس بيان احكامه بل بديها في كتابه على وجهها  
اهل خطا بالقرآن وهم الائمة عليهم السلام اذ انهم تعالى لم يبق في اية الشرح حين انقضى في اية الوتر واليتم  
وعلى التقديرين فالتمس متوجها الى اصل الفعل لا الى ازيادته فيه فهو من باب وما كان ذلك بقول الجيد يجوز  
ان يكون اشارة الى ان كل يقع منه تعالى من الغيابة في كونه الى كماله ان كان اجمع من افراد العلم فهو  
كثير لانه خلاف المعروف منه فمن هذه الجهة ان يصيبه المبالغة في الموصفين **قوله** ولهذا الاستدلال عند  
الاحباب صحيح عندنا لان ما ورد في عبد الله بن يحيى الكاهلي من المصحح وقول الصادق عليه السلام لعلي بن يقطين ان  
الحاكمي عليه السلام انك الحجة لا يقضي للموتى واما قوله وهذا الاستدلال فقال الفاضل التستري لا يلائم  
مشا رايه ولا يعبدان يكون مراده الاستدلال المتقدم حيث يدل على سعد بن عبد الله مع ان تقدمه وبالجملة  
اشارة الى ان ما وقع عقله انتهى اول ويجوز ان يكون المشا رايه هو ما تقدمه من الاستدلال برسمه في  
وقد استدلت من قوله فصرح يد على الباطل على ما ذهب اليه سيدنا الرقي رضي الله عنه من جواز التيمم بغير الوتر  
وتحريم التيمم في التراب وفيه شيء وهو انه يمكن ان يكون غرضه عليه السلام تعليم كيفية التيمم التي وقع السؤال  
لا بيان التيمم وقوله احببها على ظهر الاخرى مما يدل على ان محل المسح في الكفين انما هو ظهرهما لا بطونهما والظاهر  
من كلامهم ان هذا محجج علي من القائلين بعدم وجوب الاستقباب واما الاخبار المعبر عنها فكل من تضمن المسح  
الكفين من غير تصحيح بان المسح ظهرهما والظاهر تحقيق تحقق الامثال بذلك اذ لا دلالة على وجوب الاستقباب  
**قوله** واعرف موقوف بل صحيح لان ابن بكير من اجعت العصابة على تصحيح ما صح عنه وقوله فقصه ما ما استدلت  
بعلی استقباب النقص وعلى عدم اشتراط علوق شيء من التراب لانه لو كان شرط الما امو عليه السلام ما خفى  
لولا انما بان التيمم بالحجر واشباهه مما ليس له تراب ولا نكاح لا يمكن حصوله على القول بالاكفاء بالقرينة الواضحة  
لان مسح الوتر يستلزم التراب فلا يبقى لليدين شيء واما ابن الجيد طاب ثراه فقد اشترط علوق شيء من التراب  
بالكفين وادخل المسح في تحججه بقوله تعالى فاصحوا بوجوهكم وايدكم منه ويقول الباقر عليه السلام في تحججه بذلك

غرض

ثم وصل بها وايدكم من ايد من ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لا يجري على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد  
بعض الكف ولا يعلق ببعضه ما وقد تقدم الكلام في الالية والحج على وجه يظهر منه رجحان ما قاله ابن الجيد واما  
استدلاله فقد اجاب عنه شيخنا الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي رضي الله عنه بما عرفت استقباب النقص  
فيما لا يشاقا بين استقباب النقص واشترط العلوق لان الاجزاء الصغيرة في الغبار لا تلتصق بالنعف  
من اليد بل يحجب حصوله من النقص وليس في الايدي ما يدل على المبالغة حتى لا يبقى شيء اصل فعل النقص حرج  
لتعجيل ما عسى ان يصير موجبا للتوبة الوجه من الاجزاء الترابية الكثيرة اللاصقة باليدين بل يمكن ان يقال  
ان استقباب النقص دليل على اشتراط العلوق واما التيمم بالحجر واشباهه فان الجيد لا يجوز على ان اليد لا تلتصق  
من غير اذا وقت عليه وابن الجيد يشترط سماه لاجبانه كالماء اقول ويمكن ان يكون المنكسر في النقص هو  
ما وقع في الوتر من انما وقع وصف مسح الارض قال مسح وانه يتقيد ما في يديه من البلل يعني انه عليه السلام  
يمسح الارض بكل ذلك البلل لانه ان يكون ماء كثيرا يشبه الفضل فلا يقيم المسح منه وفي التيمم نقص يدية  
لا يكون فيها ما لا يكون يجري على الهيئة فيشبه جريان الماء فلا يكون في التيمم تخفيف بل يكون اصعب من الوضع لانه  
سجادة انما شرع لاجل التخفيف فمن هذا نفق يدية حتى لا يبقى من ذلك التراب الا بقية قليلة لا توجه الجريان على  
الوجه حتى يتم من يغسل على التمسك اشتراطه واما قوله واحدة فهو متعلق بالمسح اذ لم يكر المسح كالفعل للماء حتى  
يلغى جانب الوجه واما تعلقه بالعرض كما يدل عليه **قوله** واما الجواز الذي رواه موقوف وما ذكره في ما يليه  
مبدأ والظاهر عمله على النية فان اكثر علماء اهل الخلاف قد ذهبوا الى وجوب استقباب الوجه واليدين الى التراب  
بل قال بعضهم بوجوبه الى التكبطين **قوله** ما اجوز في الشيخ صحيح وقوله فوضع ارجلهم مما يدل على ان كيفية التيمم  
الواحد في حد ذاته وادب التراب انما هي من الصادق عليه السلام كما تقدم وتقبل مسحه وجهه اما نحو دلي  
التيه واما ما بان يكون المراد من الوجه الذي هو محل التيمم لان الوجه الملاقاة كثير **قوله** فاذا كان جاز  
من الغاية الى قوله ويذكرنا موقوف بل صحيح وقوله كان يمسح ثلاثة احوال لانها في ما ورد من ان عليه السلام  
كان يمسح بالخوف ونحوها لان السؤال انما وقع هنا عن الاجاز **قوله** وهذا الاستدلال صحيح وقوله عليه السلام  
لا صلاة الا بطهور ما استدلت به اكثرهم على سقوط الصلاة اذا عرفت ان هذا الطهورين وقد حققنا المقام  
سابقا وكلمنا معهم بما حاصله ان هذا النقي انما هو من قبل قوله عليه السلام لا صلاة الا بطهورين

كتبت في نفس اليد

صلاة الأوباء وتؤخذ ذلك فان لم يفرغ منها منصرف الحجة المعتبر على ان الصلاة من الواجبات المطلقة ليس  
من باب الحج والركعة فلو سقطت بسبب فقدان الطهارة لكانت من الواجبات المعقولة فان كان الاقوى هو وجوبها  
آداء وسقوطها قضاء واستدل من قوله بحريك على وجوب السكينة كما هو المشهور خلاف الشيخ المفيد قدس الله  
حيث اكفأ الواحدة المقتضية وهو لا يجوز من قوة ويجوز مثل هذا اما على الغالب او على الاستحباب لان المقصود بالجملة  
النجاسة والظاهر ان الفرق بين الحزبة الواحدة وبين ان تقطع ثلاث قطع مع ان الظاهر ان الحسين عليه السلام  
ما كان يقطعها ثلاث قطع **قوله** ولهذا الاستناد صحيح وقوله كان ينبغي الظن ان المراد بالاستحباب هنا قائل بوجوب  
البول فيكون التشكك محمولا على الاستحباب فيقول بجواز ايراد الاستبراء المذكور سابقا من انه ثلاث مرات  
فيكون المراد ازالة النجس المتخالف في خارج البول والنجس وان كان محصورا بالغايط كما ذكر في كتب اللغة ان  
الاطلاق في الاخبار على ما يقع البول شائع وقوله ومن الغايط بالمد والحرقة اي وكان ينبغي من الغايط هذا  
كان دالة على الدوام فيلحق على اضافتهما الى الماء وهو الاكمل في الاستبراء **قوله** واخبرني الشيخ مرفوع **قوله** وان كان  
للمحدث جبا الى اخره وما قاله الشيخ المفيد بطلانه من تعدد الشرب في ستم الغسل هو الذي ذهب اليه عليه  
التأخير وذهب سيدنا المرتضى رضي الله عنه في بعض حشقاته الى ان الواجب مرة واحدة في الجميع وتكفي  
المفيدة في كتابه ان الواجب مرة واحدة في الجميع وذهب على ما يوجب به الى ان الواجب ثلاث ضربات  
في الجميع فانه قال اذا اردت التيمم فاضرب بيدك على الارض مرة واحدة وانفضها واسح بها جميع ثم  
بساك الارض فاسح بها يمينك من المرفق الى المرفق فاسح بها يمينك من المرفق الى المرفق فاسح بها يمينك  
وهو المرفق الى المرفق فاسح بها يمينك من المرفق الى المرفق فاسح بها يمينك من المرفق الى المرفق فاسح بها يمينك  
في الجميع لانه اذا ضاربها باليمين على الارض مرة واحدة وانفضها واسح بها جميع ثم بساك الارض فاسح بها يمينك  
الواحدة فيما اذا كان يدان الغسل واما الاصل للدلالة على المرتين فطريقها اما العمل على الاستحباب او على انه  
امد الغرضين ولا يوجب على التقية فان لم يجد وضوءا خلافا وهو القول بالاحدة الى ان  
طاعة الله وقوله وسبح باليد اياما من المشركين من اعتبار كون السج ما بطن الكفين معا وتقلع ابن  
الحسين ليعتد باليد اليمنى لصدق السج **قوله** يدل على جيف قال في الجملتين وهو ناهج وهو المحقق  
قال ان اجمع على ما يوجب به رواية لث الراوي فالجواب الطعن في السند فان الراوي الحسين بن سعيد عن

سنن

سنن ومحمد بن حنف مداد وورد عليه شيئا في الذكرى ان الذي في التهذيب عن ابن سنان فاعلمه على الله  
وهو ثقة واقرب منه بعض متاخرى الامتصاص بان يكون في الصفقة عدم تحقق كونه عبد الله وهو كما هو المحقق  
في الطعن في سند ما هذه الرواية ويجعل هذا ايراد مستغرا وطعن ان هذا الاعتراض غير وارد  
على شيخنا الشهيد طاب ثراه فان غرضه ان قطع المحقق بان ابن سنان المذكور في هذا السند ما هو  
محمد بن الحسين على ما ينبغي لاحتمال ان يكون عبد الله وليس غرضه الجواب عن اصل الطعن فان كون الاشتراك  
بين الثقة وغيره كافيا في الحكم بضعف السند مما لا يخفى على احد الطلبة فضلا عن مثل شيخنا الشهيد  
قدس الله بوضوح يمكن ان يقال ان هذه الرواية وان لم تطلع عليها في غير التهذيب لكن المحقق قد  
مرته لعله اطلع في بعض اصول اصحابنا على التصحيح في سند ما محمد بن سنان وان لا لاح له ذلك  
من بعض القارئ التي كثيرا ما يرتفع به الاشتراك وابن سنان دوى هذه الرواية عن ابن مسكان وهو  
من شايخ محمد بن سنان كما صرح به النجاشي والله سبحانه اعلم بحقايق الامور وهذا كلامه اول كون  
ابن سنان الراوي في هذا السند صحيحا ما لا ريب فيه وقد وقع التصحيح به في غير هذا السند كثيرا  
اذ اخرجت هذا فاعلم ان ظاهر هذا الخبر غير منطبق على شيء من المذاهب لان ظاهره ان الضرب  
من المتواليات مستندتين على السج على انه لا يملك على التفصيل المذكور بوجه من الوجوه فالاول في العمل على  
التقية **قوله** واخبرني الشيخ وهو الاول في عدم الدلالة على التفصيل وقد تحققت ان الاولى في تأويلها  
الاستحباب او التقية **قوله** واخبرني الشيخ وبميتين ان لم يكن تأكيدا للاول لا ينطبق على شيء من الأقوال  
لان ظاهره ان كل منهما مرتين **قوله** ولهذا الاستناد صحيح وقد استدل به الأكثر على التفصيل المشهور وهو  
منه على ان الغسل نوع بلا بداء على غير مضاف الى ستم الغسل وهو مجرد بداء محذوف اي وقصوب  
بيدك للغسل والظاهر ما فهمه جماعة من محقق المتأخرين وهو ان يكون الضرب بمعنى السج يعني ان السج  
مطلقا نوع واحد لا يختلف باختلاف سببها او ان المراد الضرب على الارض والواحدة بمعنى النوع  
وعلى هذين التقديرين يكون الغسل معطوفا على الوضوء ويكون جملة قوله ضرب بيدك آه مفسرا للضرب  
الواحد وهذا هو الذي عقله من ابن الجبلة حيث استدله على الجواب الضربتين في الجميع ويؤيده ان جعل  
الغسل متبدا بوجوب ترك كيفية التيمم بدلا عن الوضوء والاستقبال به بدلا عن الغسل مع ان السؤال عنه عام

على انما هو قولنا ان الضربين ويكون المسح بعدهما وقد عرفت ان لم يقل به اذ وقع فيه قطع اعتبار التمسك  
في حكم مخالفة للاصل وعمومات الاخبار الصحيحة لان الاقتصاد في الجواب الواقع في الاخبار على ذكر احد الطرفين عند  
السؤال عن الشا والجماعة تاخير للبيان عن وقت الحامية وقد تحققت ايضا ان الرتبة الواحدة قد وردت في جميع  
الجماعة في رواية كثيرة وصحها الاولى ما قد ساء من عمل المصنفين في الطهارة في الاستحباب كما ذهب اليه كثير  
من شايخنا المعاصرين ايدهم الله تعالى ولعل الوجه في اشتراط طهارة بالكتف في حديث زرارة في تنسيق اية التيمم  
والاخرية في التيمم بمنزلة اقرارنا لما في الوضوء بغيره من غير الاستحباب في الكف في مسح الوجه ولا يفي للمبدئين  
فالاحتياط يقتضي الضربين في الطهارة واما المنع فلهذا الوجه فيه ما ترون من تحليل التراب لئلا يتشوه  
به الوجه **قوله** وهذا الاشهاد صحيح وفيه دلالة على ان قوله عليه السلام على ما كان بمعنى اللام العقلية كما قال  
في قوله تعالى ولتذكر الله على ما حداكم احكامه اياكم والمراد ان هذا التيمم بعد شربة الغسل وقوله عليه السلام وفي  
الوضوء واليدين مع عمل الفعل بخلافه اي واسع في الوضوء واليدين وقوله عليه السلام والي بالبناء  
للفعل اي سقط وهو مضبوط في معنى نسخ التيمم بالوضوء الصحيح بالغير الصحيح وهو الوجه في نسخة الشيخ التي بخطه والحمد  
طابعه وهي ام النسخ المكتوب في يد الراي في هذه الاذهان وربما وجد في بعض النسخ والقي بالثاني والمغني  
فيكون ان يقرأ بالبناء للفاعل لما بان يكون المراد بالبناء الله سبحانه ما كان عليه مسح لوعلى ان يكون من هنا  
الاخر الحديث من كلام زرارة لان كلام الامام عليه السلام اي والقي عليه السلام ما كان عليه مسح فيكون معطوفا على  
قال وكيف كان فالرابع المتقدم منضمات على المبدئين من الموصول فيكون لفظ مسح منوما واما جعل المسح  
مضافا الى الواس فلا يخفى على ذي الطبع السليم ما يلزم من سماجة المعنى هذا والذي يلزم له بعد معان النظر  
في هذا الحديث ان الغسل في قوله عليه السلام هذا التيمم على ما كان فيه الغسل انما هو تيمم الغسل لا تيممها اليه  
واقع على الاصل الذي فيه الغسل وان الحاق الواو بعده لعله وقع من بعض النسخين والجماعة في قوله عليه السلام  
في الوضوء من ثقلنا الغسل والوجه واليدين بدل من الموصول واستجيب بان يؤول على هذا فكيف جعل على  
اللام التعليل ويصير قوله عليه السلام على ما كان فيها الغسل وعلى ما كان فيه مسح على يديه واحده ويبلغ من  
الحديث عن ما يلزم من المثال الذي هو غير صحيح على المتأمل فيه وانما ان الباعث لذلك التامع على الحاق هذا  
قراءة الغسل تيمم الغسل فويل للكلام غير مستقيم بدون وسط الواو فالمحتمل ولا يجوز ان يكون هذا المشاويق

في الاصل الذي نقله الشيخ قدس الله روحه هذا الحديث منه ولعل من اصول الحسين بن سعيد ومن اصول محمد  
بن ابي عمير عنهما الله فانما في سند هذا الحديث والله اعلم بحقيقة الحال واما ما قاله الشيخ من الشاويخ في  
ما ينفرد به من بعده من قبيل الاغالي التي لا يجوز على الحكم ان يخاطب بها من لا يفهمها وفي الاستصحاب هنا  
نقض هذا الحديث من نسخ من المرفق الى الطرف الاصابع واحدة على ظهرها واحدة على ظهرها اخرى على ما قد ساء  
من المقييد بالحكم بما مضى في ما لا يجوز معارضة الذي يقتضيه من التفرقة بين ضربتي اليدين والشمال في  
مسح اليدين لا يجوز ان يكون الضربات ثلاثة لان المراسي في كل واحدة من الضربتين ان يكون باليدين معا  
فمنه في كل واحدة من الضربتين بين اليدين لم يكن مخالفا لذلك اقول الاولى هو عمل على التقية كما عرفت ونظيره  
استدل لعل في بابيهما قال من الضربات الثلاث وقوله طاب ثراه وهذا قلتم بما ذهب اليه غيركم اقول هذا  
الغير من الخاصة ومن العامة كقولنا من المضيد ذهب اليه الا وراعي وذا ود والشافعي في القديم وطائفة اخرى  
منهم ذهبوا الى اعتبار مرة واحدة في الجميع فاقولهم ايضا غلغل كما خلقنا اولنا واما قوله قدس الله روحه  
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اشار الى الخبر السابق ونقله صاحبنا على ما فيه ومن هنا اتفق  
للمخاض في المنتهى انه استدلى على القول بالمقتضيل بصححه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ان التيمم  
من الوجوه ومن الجماعة من ان هذه الرواية غير موجودة في شيء من كتب الحديث لكن الظاهر ان هذا  
لفظا من عبارة الشيخ هذه لانه اشار الى الخبر السابق ونقله صاحبنا ما فيه من معناه فظن العلامة انه  
حديث اخر غير الحديث الاول ولذا لم يصرح له في لفظ ولا نقله غيره **قوله** وايضا ما اخبرني مؤلف وقوله  
ثم مسح بها يمينه قد عرفت ان الجمين هو طرف الجبهة لكن يجب ان يراى به هنا ما يشهد بالوجوب مسحا  
بالاصابع **قوله** وايضا في محمول وكذا ما بعده وقوله ويصح بوجهك ان كان ظاهرا في مسح الوجه كله الا انك  
قد عرفت الوجه فيمن العمل على التقية وعلى الاستحباب وعلى وجه الوضوء **قوله** وكذلك تصنع الحائض في الغسل  
الشيخ شوق وقد استدلك به جماعة من اصحابنا على ان اصل الطلب وضاق الوقت فيتم وصلى ثم وجعل الماء  
في محل الطلب وجعل عليه الاعادة وهذه الرواية كما ترى انما نزل على الاعادة اذا نسي الماء في عمله وتيمم وصلى  
ثم ذكر في الوقت وعرفنا من هذا النزاع فاذا في هذه المسئلة هو عدم وجوب الاعادة لتلك الدلائل  
السابقة وفي قوله قال نعم في هذا الحديث وما بعده دلالة على ما عايناه من تساوي الغسل في كيفية التيمم

قال في المذكور يخرج بعض اصحاب وجوب يتبين على غير اللب بناء على وجوب الوضوء هناك ولا بأس به  
 والمميزان غير ما عتق من التجوز التوسيع في الكيفية لا الكمية هذا كلامه طاب ثراه وقال صاحب المدارك  
 في وما ذكره لوط وان كان الاظهر الاكتفاء باليتيم الواحد قول الامام هو عدم الاحتياط للثمين اما لان  
 تلك الافعال تحتاج الى الوضوء اعتمادا على ما صح من قوله عليه السلام واتى وضوءه اطهر من الغسل واما لان يكون  
 النقل لشدة الاحتياج اليه ولتكرره وقوله **قوله** واخر في موق كان على الشيخ انه ان ياول هذا الجهر يوافق  
 مدعاه وهذا الجهر ايضا ما يدل على الاكتفاء بالثمين الواحد في اليتيم **قوله** طاب ثراه واما جميع الذي قاله صاحب التفتي  
 قد تقدم دونه فلا يخفى بعد هذه عبارة قلت الذي يقتضيه التماس الاعتناء في هذا الباب اعتماد  
 ما تضمنه الضميتين وانته لا فرق في ذلك بين الطهارتين وان المصحح بالوجه للوجه والاخرى للثمين وتخيير في  
 الضميتين للثمين بين جمع اليدين كافي في الضرورة التي للوجه وتقر بهما بحيث يضرب بكله لحد السح الخفي  
 كما ورد في الخبر الثاني وهذا مذهب جماعة من فقهاء الاصحاب والوجه في الجمع حمل ما فيه ضرورة ووجه على الراجح  
 بيان كيفية السح وضوءهم ثمولة الأعضاء الطاهرة التي يتوعد بها اليتيم كما وقع لعار وفي حديث الشرب  
 على الباطنية على ذلك هذا كلامه ولا يخفى ان حمل اخبار الضربة الواحدة على الواحدة غير ممكن فيصير من الوجوه  
**قوله** واليتيم اهل الموضع الماء لغسله يمينه السلام كما يؤيد على ما هذا الذي ذكره من وجوب يمين اليتيم كما قاله علماء  
 الاسلام واما خلافه في سوا الارواح والوارد منه في الاخبار وهو اليتيم المحترق والمجروح كنه في السابك الضعيف  
 ومنه لما قال بعضهم ان كانت المسئلة اجماعية على وجه اليتيم وخالفه فلا يجزى ولا يمكن التوقف في ذلك لان  
 اجماع اليتيم وناؤه تكليف والاصل عدم الوجوب كجهنم ابن الحجاج عن علي بن الحسن عليه السلام في اللب واليتيم والمحترق  
 اذا حضرت الصلاة ولم يكن معهم من الماء الا بقدر ما يكفي احدهم قال فيقول اللب ويدفن الميت ويقيم الذي  
 على غير وضوء لان الغسل من الجارية فريضه وغسل الميت سنة واليتيم لا يرضى على ان الواو الضعيف والوارد في  
 المحترق والمجروح اتمام في صورة وجود الماء لكن بما حصل من الغسل تباثر الخيم فلا دلالة فيها على وجوب اليتيم  
 سلقا لكل الاموات وعلى تقدير القول بالمشهور فيلحق يمين واحدا من اليتيم في الثلاث يمينان بدل الغسلات  
 الثلاثة في خلان والاعظم من الاول للاصل ولصدق اليتيم الموجود في الجوز لان الظاهر من اخبار البعد والاكادون

لم يكن من خواص صلى الله عليه وآله ومثل قوله صلى الله عليه وآله طهورا ناء احكم اذا لونه اكلان فيله  
سجعا وشلقه وقد شاع من الوضوء بما بهر فقال هو الطهور وماؤه والحل ميتته واحتمل جملة على معنى الطاهر  
هذا الحديث وما قبله كاهل يمكن وثالثا ما سبق من ان غزير في مقام الاستئذان لانه لو كان الطهور فيه ما يعني  
الطاهر لم يكن زيادة الاستئذان وذلك ان للمياه الملوثة من الاجسام كذلك ايضا واما قول في حقيقته ان المبالغة  
في سقته فيل انما هي زيادة المعنى المصدى كما قرره الشيخ **وقال** يجب عنه بان تغد الطهارة من الغزير  
مبين عن زيادة طهارة فلا يجد في ملاحظة ذلك عند اطلاق اللفظ وكذا استدلاله بقوله تعالى  
وسقاهم وطمثوا طهورا اذ ليس هناك نجاسة بل المراد انه طاهر ليس نحو الدنيا والكواكب من وجوب  
الاول ما روى من انه يقيم الرجل من اجل الجنة شهرة ما يره من اجل الدنيا فياكل ما شاء ثم يقي شرا  
طهورا فيطهر طهرا ويصير ما اكله وشربها يخرج من جلده الهيب دجيا من الملك الثاني ما ذكره جماعة  
من المتأخرين من ان وصف ذلك الشرايب الطهور لانه يطهر شرايب عن الميل الى الذنات السيئة فيكون  
مثل ذلك من الصادق عليه السلام **قوله** لم يكن فيه زيادة فائدة قيل عليه يحون ان تكون الفائدة فيه موكدة  
لا يقبل النجاسة ولا يفعل عنها مثل افعال غيره من المياه اما على ما ذهب اليه الحسن بن ابو عيسى فظاهر  
واما على المشهور فالمراد ان في هذا المنبر انما لا يقبل النجاسة كالجاري على المشهور والكثير بالجماع ولو اب  
انه يحجب كلام الله تعالى على ما هو اعظم فايد وافر بخصيصا ولا ينبغي حمل على ما لا خلاف في الايجبي  
واعلم انه قد ظهر في استفادة ذلك المعنى من الآية اخرى وهو ان العباد يحتاجون الى الماء لا يربط الطاهر  
والطهور والطاهر يعلم بفتح اليا فيها لانها من الضروريات بالنسبة الدنيا كالتنفس في الهواء لانه لو لم  
يكن طهورا لم يجرى وتكليف ما لا يطاق خصوصا على القول بان كلما في الارض من المياه فوضي الماء اجلا  
كثيره وطهر فانه ليس لهذه المثابة لانه يمكن ان يجعل هذا الوصف لغوي من المياه المقصود من الاجسام  
وان استلزم زيادة التكليف وبالمجمل فالذي يحتاج الى البيان ويحصل به الاستئذان كثيرا انما هو الاشارة الى  
الاول اذا استئذان انما يكون عند رفع الكثرة والمشيئة لا عند دفع الامر الذي لا يمكن اليمع والفتير لا يرب  
وان كان كل من المقتن اجسام فيكون الايمان بلقط الطهور انما هو اذ فائدة المعنى الثاني والدليل على صحة هذا  
القول هو انه سبحانه لما ذكر في الآية الاخرى لفظ الطهور صرح بلفظ الطهارة فقال عز من قائل وينزل

هذا الحديث في تفسيره

عليه

عليكم من السماء ماء يطهركم به فان طهر في هذه الآية هو المدلول عليه بالظهور في الآية التي نحن بصدد الكلام فيها  
**قوله** حتى شأها اي سترها والكيل الذي اعيا من شدة العول والموهن نصف الليل والعلة الذاتية في القول يقال  
وجعل على كبر الليم اي طهر على العمل والظراب السرعة يقال ابلطراب اذا كانت سرعة السيوف والفتور في  
شأها ما وجع الى الحجاب في البيت السابق وكذا من البوق والمعنى فعلنا ما فعلنا الى ان سبق السحاب بالجب  
البوق بالرفع الذي يكل ويختر الميل من شدة صولته وكسوته وصفه بانه عمل اي كثير العمل قوله بان شأ  
السحاب يترج في السير وبات الليل غير نائم اي اهل الليل على طريق الاسناد المجازي ودواء كثير من الادواء  
وبان ذلك والشاهد في نصب كيل ليرضا والاعتراض يحون نصب موصلا بالنظر في معنى ما **قوله**  
ليطهرهم للواديه الطهارة من النجاسة الحكيم اعني الجنابة والحديث لا صغر ومنها وفي العينية ايضا كالمعنى في ذلك  
انما قلت بيده فقد روى ان الكفار سبقوا المسلمين الى الماء فانظر السكون وتروا على تل من جبل تبال  
لا تثبت فيه اقلهم وهم كثر ثم خافون لقلهم وكثر الكفار فأتوا ملك الليله على غير ماء فاحملهم كثرهم  
فتشالهم ليس وقال اتعونكم على الحق وانتم تصلون بالجنابة وعلى غير ماء وقد اشدت عنتكم ولم كنتم  
على الحق لم يستقمكم الى الماء فامر الله سبحانه بحجاة فطهرت عليهم شيئا بعد شيئا كما هو المستفاد من لفظه في ذلك  
لذلك الرمل واغسلوا وشربوا منها **قوله** ويدل عليه ايضا من جهة السند ضعيف وقد قيل فيه معان منها ان  
لله ماء وهو طهر كالمطلق ومنه ما هو غير طهر كالمضاف ومنها انه مطهر لبعض وهم المسلمون وغير مطهر لبعض  
الاخر اعني الكفار ومنها ان يكون معناه ان الماء يطهر كل شيء ولا يطهر غيره ولما التزم فانما يكون مطهر  
البيبي باعتبار نوع الماء الجديد والرج وسيلة الى نوعه قال بعض الافاضل فيمكن ان يحمل الحديث على معنى ان  
الماء لا يقبل الطهارة لانه لا يقبل التنجيس ولما الحكم نجاسة لا تغير فليس لان الماء قد نجس بالاستيلاء  
ما نجس عليه وتقاء به على نجاسته الماء عن دفع نجاسته ذلك النجس استعماله بوجوب استعمال الغض  
المطو بلماء البياق على نجاسته فليس يمكن شره بدون ذلك النجس ولا دفع الحديث والتج وهذا ما لا يؤيد  
عدم تحصيل التليل بحجج الملقاه هذا كلامه وقد حقق هذا القول في موضع اخر حيث قال تحقيق المقام ان الله  
سبحانه بغضل حجة على هذه الامنة ان جعل الماء مطهرا لم يعد ان حصل الماء من بين سائر المايعات لانه يطهر كل  
يقع فيه وتعليبه المعنى نفسه وكان مغلوبا من جهة وان كان عين النجاسة كثرى للخل فيقع في الماء وهو قليل

المراد به ولا نحسن الكلام  
صاحب الرأى ومنه العباد  
الى قوله بعد هذا انتهى  
عبارة في الكلام المذكور  
انه قد وهب في سائر  
الى القول بظهور الماء  
القول كما اختار اني  
فصل في هذا القول

تتطلب صفة رقيقة بصفة الماء ويحكم عليه بما يحكم على الماء إذا كان غليظا على الماء غليظا لو لم يطلع عليه  
فذلك الجاسة هذا هو المعيار وقد اشار إليه الشارع حيث جاز التناهي به سوى كان قليلا او كثيرا فهو  
جديد بان يقول عليه في دفع به الحجج وبه يظهر معنى كون طهور اذا يغلب عن غيره في طهره وعلى هذا فثبت  
مقدار من الجاسة الى مقدار من الماء كنسبة مقدار اقل من تلك الجاسة الى مقدار اقل من ذلك الماء  
اكثر منه فكلما غلب الماء على الجاسة فهو مطهر بالاستحالة وكلما غلبت الجاسة عليه فبغيره احد اصنافه  
منفصل عنها خارج عن الطهارة وبها وهذا المعنى بعينه صريح به في عدة روايات ولو كان معيار الجاسة  
الماء وطهره نقصا عن الكثرة ولو غلبه اليه كان غلبة طاهره من احكامها اجاز ان لا يغلب بالليل منه بوجه  
من الرجوع مع انه جاز في اتفاق وذلك لان كل جزء من اجزاء الماء الوارد على الجاسة لا ينافى ما كان مستحيا ما  
لملكه خارجا عن الطهارة في اول اناءات الماء ولم يلائق لا يعقل ان يكون مطهره والعرف بينه ورواه  
على الجاسة ورواه عليه مع انه مخالف للنصوص لا يجرى اذ الكلام في ذلك الجزء الملقى ولزمه تجسده  
العقد المستعمل لكونه دون مبلغ الكثرة لا يعزى الى ان يعصم بالانفصال عن الانفعال فلو كانت الملازمة  
التجسس لزم تجسس العقد الملقى لا محالة فلا يحصل التطهير اصلا ما ما تكلفه بعضهم من ان يتكلم في العقد بالانفصال  
هناك من يعد الانفصال عن الجاهل الجاهل الجاسة فمن اجعل التكلفات ومن في الذي يقتضي العقل الجاسة الملقى  
للجاسة بعد ضارقة منها وطهارة حال ملازمة لها بل هو دونه فيمكن له ان يتكلم هناك بالحق  
بين ملاقات الماء لعين الجاسة وبين ملازمة للتجسس وتخصيص الانفصال بالاول والثاني وجوب عقد الغسل  
في جميع الجاسات كما ورد في بعضها الا ان هذا حكمه من غير تراخي للخصم فان الغائبون بافعال الغائبين يكونون  
به والقائلين بعدم الانفصال لا يحتاجون اليه وان لم يكن الاستدلال عليه بورد في اذلة البول من الاستدلال  
مرتين افاضل في حادثة وبالمجلة استمر الطهارة والوسواس لانه لو كان شرط كان اول اللوازم بعد الطهارة  
مكة للمدينة المشرفين اذ لا يكون فيها المياه الجارية ولا الاكل الكثير من اوله والى الله على ذلك الى  
احص الصواب لم يتقبل دافعه في الطهارة ولا سؤال عن كيفية خط الماء عن الجاسات وكانت اواني مياههم يتقاطعا  
السيبان والاموال الذين لا يجترئون عن الجاسات بل الكفاية وهو معلوم لمن يتبع مع ان ما يستدلون به  
على اشتراط الكثرة من الانفصال لمعارضة المنطوقات المبرهن عليها انتهى هذا وان كان في بعضه دليل

الاول

ان اجماع العلماء وروايتهم من الاخبار ونصها الى حال رعاية الاحتياط في العبادات خصوصا الصلاة ورجح النظر  
الآخر هذا ولا يخفى اختلاف قراءه لفظي الحديث على المعاني **قوله** وبهذا الاستدلال الا انه يكون دافعا  
في الاصل فوالله الشرح في هذا الكتاب في موضعين عن هذا النوع ودواء الكليتي وكذلك الصدوق قد  
الله اولهم فصار من المقطع بغيره ودفعه عن ارباب العصمة عليهم السلام وقد اختلف الاصحاب في طهرات  
الله عليهم في قبول العلم قد صياد الصلح الى ان المراد منه الظن سوى استند الى امان شرعية كاختيار  
المالك وشهادة عدلين ام لا وفيه القاصي وابن البراج الى ان المراد من العلم القطعي فلا يعتبر الظن  
عنده وان استند الى سبب شرعي وهذا العلامة وجهه الى ان المراد من اجماع القطع والظن المستند  
للسبب شرعي لا مطلق القطع قال شيخنا الهادي رحمه الله في هذا التفسير من الولاية بعيد خلاف الاولين اولا  
الاولى ان يراد من لفظ الحديث ما قاله العلامة وذلك ان مرجع الظن الشرعي هو العلم اليقيني لان شهادة  
العدلين ترجح ان يكون الشيء جاسا فتكون قاطعين بجاسته شرعا غاية الامر ان الطريق في ظنية  
الطريق لا تنافي عليه الحكم وقطعية وان اردت تحقيق هذا المقام فاستمع لما ينال عليك فقول الطهارة  
والجاسة لا حكم لها في الواقع ولين مستند الى الحكم الشارع بان هذا طاهر وهذا نجس فالولي الذي يشي  
القول اذا لم يعلم به صاحبه يكون طاهر الحكم الشرعي بطهارة ولا نقول بحجس واقفا وطاهر طاهر لان الحكم  
الشرعي لا يقتضي الاصل الطاهر فالعلم العادي والظن الغير الشرعي لا يكونان مناطين لشي من الاحكام  
الشرعية خصوصا بالنظر الى الطهارة والجاسة للزوم الحجج في كثير من الموارد سيما هذه الاعصار التي يعلم بها  
بالعادة ان بعض الملوسات والمأكولات لا يصنعها الا الكفار ولا يمكن صنعها الا بمياش بها بالطوبى  
على الشارع اسقطنا التكليف من العلم ومن هذا اباح لنا كل في اسواق المسلمين وان كانوا من اهل  
الطائف وعلم بالعادة انهم لا يجترئون استعمال جلود الميت ولا مباشرة اكثر الجاسات وتحت لنا شرايا  
التي عليها الجوس والصلاة منها من غير احتياج اليها مع اننا علم في العادات انهم يباشرون بها بالطوبى  
والجاسات فاذا اسقطنا التكليف بالعلم العادي فما سقط الظن الغير الشرعي بالطريق الاول اما  
الظن الشرعي فذلك كلفنا بالعلم بغيره كما في قوله ان المشتري لو ادعى العيب في البيع لكونه نجسا شهد  
لعدلان فلا بد من البشوت لان حقوق العباد تثبت بالعدلين اجماعا وشوت الحكم في هذا الفرع يقتضي

وتحقيق من قبل العلم

بيان ان الجاسات والطهارة على الظن العادي

الثبوت مطلقا لعدم القابل للفعل ولذا تحقق عندك ذلك الأصل الذي اصلنا في إثبات الطهارة و  
معناها ومعنى الخبر ظهر لك أمران الأول بطلان ما ذهب إليه بعض الفضلاء للعاصرين من استحباب غسل السوء  
بل وجوب غسل المسلمين بل وعن المؤمنين أيضا تعويلا على قدمات لا تفي بطلانها عن العلم وهي قوله أنا  
نعلم قطعاً أن في الدنيا نجاسات ونعلم أيضا أن فيها من لا ينجس بالنجاسات ونجس لا ينجس بالنجاسات  
ببعض فلو بشرنا أحدنا بطهارة كنا قد بشرنا من كنا قاطعين بنجاسته وطهارة نجاسته وبيان بطلاننا أن الشارع  
قد علم علينا بالحكم بطهارة أولئك المسلمين ولأنه في الواقع من لا ينجس بالنجاسات فلو بشرنا في الواقع  
لا يكون منافاة للنجاسات والطهارة ويؤيد ما رواه شيخنا العبد قدس في الفتية عن ميرزا محمد  
عليه السلام أنه مثل أن يتوضأ من فضل وضوء جماعة المسلمين أحب إليك أو يتوضأ من كوايض نجسها إلا بل من فضل  
وضوء جماعة المسلمين فإن أحب فيكم إلى الله الخفيفة السهلة ولا شك أن الضرر من فضلهم يعلم ما إذا كان الماء  
قليلًا وكثيرًا واستدلوا به ما روي من قوله عليه السلام مع ما روي إلى ما لا يريكم والواجب عندنا أن  
وذلك أن الوجب أن يكون فيها إذا تعارضت الأدلة في الدلالة على حكم من الأحكام أو في الفاضل للدين  
ينبغي الأخذ بالأحوط الذي لا ريب في أنه إذا قامت الأدلة على تحليل شيء أو تطهيره فلا يبقى لنا ريب  
في ذلك الحكم حتى نذكره ونقول في غيره وكوت النفس تحت النفاذ والبعث عن سوء الناس لا يكون منافاة  
للأحكام الشرعية لا استحباب ولا وجوب الأمر الثاني التامل فيما قاله شيخنا الشيخ زين الدين في كتابه  
الله ربه فإنه قال في شرح الوسايع عند قول الحق ومبطلانها كالأطهار بالماء النجس سوى علم النجاسة  
أم لا حتى لو استعمل الجمل به حتى مات فإن الصلاة باطلة غاية عدم المؤادة عليها لشارع تكليف الغافل هذا  
هو الذي يقتضيه إطلاق العباد وكلام الجماعة لا يقتضي ما ينفرد به بلوى فإن ذلك كما دبر وجهه جميع  
العبادات المشروطة بالطهارة كسكينة النجاسة في نفس الأمر وإن لم يحكم الشارع بغيرها أيضا دعاه على هذا  
لا يقتضي عليها أو بالصلاة وإن استحق أجر الذكور للطبع بحركاته وكسائته أن لم يتفضل الله تعالى على غيره  
هذا كلامه ووجه التامل فيه من وجوه الوجه الأول أن حكمه بطلان هذه الصلاة باطل لما تحققت من  
أن الشارع قد حكم له بطهارة تلك النجاسات التي وقع صلاته فيها فضا والشك طاهر شرعا ومعنى الطاهر  
الأمر الثاني أنه مكلف بإيقاع الصلاة على وجه لا يكون فيها خلل ظاهر فقد وقعها على غير العفة

الشيخ محمد باقر

الشيخ محمد باقر

قوله لا ينجس لغيره تكليف ما لا يطاق الوجه الثالث أن الشارع قد سقط وجوب قضاها إذا خرج الوقت  
فلو كانت باطلة لأوجب قضاءها عند العلم بالنجاسة كما أوجب قضاء الصلوات الباطلة ومطلقا الوجه الرابع قوله  
أن هذا موطن إطلاق العباد وكلام الجماعة لا يقتضي ما ينفرد به بلوى فإن إطلاقهم هذه العبارة مثل إطلاقهم سائر العبارات  
الدارية في الطهارة والنجاسات وأحكام الصلوات ولم يقل منهم أحد أن المراد منها الواقع ونفس الأمر وحسب  
أيضا بقصة صلاة من صلى نجاسة لا يعلمها عند خروج الوقت **قوله** وروى هذا الحديث صحيح وكذا الاستدلال  
بعد وفي الكافي هكذا جعفر بن محمد بن يوسف ولعله الأظهر وجعفر هذا ثقة **قوله** وبهذا الاستدلال صحيح  
ويدل على أن ماء البحر طهور وقد طبق عليه علماء الإسلام سوى سعيد بن المسيب وعبد الله بن عمر بن  
عاص ما بن المسيب فقال أن الجوات البيرة قوضا وأما عبد الله فقال أن التيمم أحب للناس ولعلمهم أنكروا  
منه الموصوف حتى ما ضلهم يضربون إلى الماء العذبة وفاد هذا الخيل ظاهر **قوله** وبهذا الاستدلال صحيح  
ولعله أراد به الاستدلال المتقدم عن محمد بن يعقوب ومدار في كتابه على هذا قال الحال إلى أن سلبت هذه العبرة  
**قوله** والجاري من الماء لا ينجس شيء إلى آخر كلامهما أقول المراد بالجاري هو النابع سوى جري على وجه الأرض  
أم لا والتمتية إنما حقيقة شرعية أو عرفية أو مجاز باعتبار إعمالها في الشك والاحتياط تدبر هذا ما لا يشوب  
بل قال القائلان قدس الله روحهما في المعبر والمنتهى انه اجازي من عدم نجس الجارى بالماء مطلقا وقيل لا  
في جملته من كتب القدماء الغريبين الجارى وغيره فاشتط كثر في الشرعية وقول الشيخ طاب ثراه يدل على  
ذلك جميع ما تقدم من لا يراه والأخبار إذا كان باطلاها او نحوها شاملا للجارى مطلقا وأما القول القليل  
فقد خرج بالأحوط والأخبار ينبغي فيه دالا في الاعتقال أن عموما الأخبار الدالة على اشتراط أكثر في القليل  
متناوله الجارى أيضا لا نقول أنه قد تعارضت العروا ووجه المشهور للأصل وللإجماع وأما الاستدلال  
على المشهور بما روي من قوله عليه السلام لا بأس بالبول في الماء الجارى فقد تقدم الكلام عليه وعلى عدم دلالة  
على المطلوب **قوله** ما أخرجه به الشيخ مؤيد ولعل في ظاهره دلالة على ما ذهب إليه ابن أبي عمير لا يشترط لها  
كان الماء قليلا أو كثيرا إلا أن يقال أن موت الدابة التي هي الفرس فيه قرينة على الثاني **قوله** وأخبرني الشيخ  
صحيح وفي الكافي عن جعفر بن عبد الله عن ابن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام ولعله الأظهر ما رواه النجاشي  
أن يوشن أن جري الماء يبعث من الصادق عليه السلام الأحاديث ولكن روى عن الباقر عليه السلام وفي الاستدلال

بعد الحديث شيء وهو انه ان جرى الماء على ظاهر من تناول القليل والكثير لم يمتدح قول ابن ابي عمير وان  
 خصص الكثير فانت الدلالة على المطلوب الا ان يضاف اليه خروج قليل الزاكن بالاجامى فيبقى الباقي وقوله  
 لو تغير الطعم الالف من قوله او غير موجوده في كثير من نسخ هذا الكتاب موافقا لما في الاستيعاب فيكون عطف  
 عليه اما لبيان او من باب عطف الخاص على العام وعلى تقدير وجود ما يرد من تغير الماء بتغير اللون والريح  
قوله واما الخبر الذي ينفاه حسن في الكافي الا ان يحد ما فيه من غير غيره واما معنى الخبر فالذي في الصحاح  
 والقاموس والنهاية الماء المتغير الطعم واللون سوى كان هذا التغير من قبل نفسه او كان بوقوع اجسام  
 طامعه فيه ومن هذا كثر شيخنا الشهيد نور الله ضريحه الطهارة بالماء المتغير مطلقا وهو عام الاستيعاب  
 واما القائلان فقد خصا الكراهة بالتغير من قبل نفسه وفي كلام بعض أهل اللغة كلاله عليه والافهم هو  
 الاول لكن ينبغي تقييد التغير بما يجعل معه الكراهة للنفس والنقر منه وقال الصدوق طاب ثراه  
 الماء الذي يوجب الشتر عنه ان يكون لا يوجد غيره والوجوب في كلامه معناه الاستحباب المؤكده وهو ما  
 يدل على ان الوجوب والتحريم ونحوهما من الاحكام الفاعلة في عبارات الفقهاء خصوصا ابن ابي عمير لا يكون  
 بل معنى المشروطين الفقهاء دائما او مذهبنا وانهم على رافعة ما في الاخبار وعبارات الاخبار بغير هذا  
 الاستطلاح الجليل في كثير من الموارد ومن هذا ينظم ان كل انسيب المتأخرات الى المتقدم من الاحكام نظر الى  
 ظاهر عباراتهم ليس على ما ينبغي قوله واذا وقع في الماء الزاكن شيء اه وقوله فاما ان كان في غير ظاهر  
 على ما في الاخبار بمنه ان ماء الحليض والاواني يتنجس بالملاقات وان كان كثيرا وعيان سلافة من هذه  
 العبارة فليسوا هذا القول الغريب لربما لا يفيق شئ تحتها ومما لفتني من هذا البيت عليه السلام ويجيبني  
 تاويل ذكر العلامة طاب ثراه في المنقح لهذا الكلام حيث قال اطلق للعنيد وسالده تخيير مياه الاواني  
 الحليض حتى ان سلكا اوجب اداقتها وان كان كثيرا وهذا الاطلاق غير واضح والحق ان مرادها بالكثرة هنا  
 الكثرة العرفية بالنسبة الى الاواني والحليض التي تنجس بها الدواب وهي غالبا تنقص عن الكثرة ويؤيد هذا التاويل  
 قول الشيخ رحمه الله تعالى في تكملة المفيد وقد بينا في ماضيها فانه يصرح في انه عقل من كلامه استاده ان المراد بالحليض  
 والاواني التي تنجس بها الميتة ما اذا كانت اقل من الكثرة وعرف بمذهبنا استاده وهذا ايضا من قبيل الذي سبق  
 قيل هذا قوله ولا يجوز الطهارة بالمياه المضافه الى اخرى اطبق اصحابنا وضمان الله عليهم الا الصدوق

عدم جواز الطهارة بالماء المضاف وانما الخلاف في جواز ازالة الغثاسه به فالكثير بل الاجماع على عدمه وجوز  
 المرتضى رضي الله عنه وهو ظاهر الحسن بن ابي عمير وادعى عليه المرتضى الاجماع وهو غريب فان لم نقتلنا بل قد  
 وقع للحق كلام متين في هذا المقام قال في المسائل المعصية حين قيل لكيف اضاف علم العنيد والمعنيد  
 ازالة الغثاسه بالمياهات الى منعها ولا ضررنا ما علم العنيد فانه ذكر في الخلاف انه انما اضاف ذلك الى منعها  
 لان من احلنا العمل ببلييل الاصل لم يثبت النافل والبيع الشرع ما يمنع استعمال المياهات في الازالة ولا  
 ما يوجبها ونحن لا نفرق بين الماء والخل في الازالة بل بما كان غير الماء ابلغ فكلنا ببلييل العقل واما للغير  
 نه فانه ادعى في مسائل الخلاف ان ذلك مراد عن ائمة عليهم السلام انتهى واول ان فيما ذكرناه اشارة الى  
 الاجماعين المتأخرين وقد ذكر اصحابنا وضمان الله عليهم لها وجوها وكلها لا تخلو من تأمل وقد ظهر لنا  
 في توفيق الاجماعين المتأخرين والجمع بينهما وجوبه وحاصله ان الاخبار كانت متعذرة في الاصل الاجماع  
 في احصاء ائمة عليهم السلام وهذه الاصول الاربعة قد تفرعت منها وقد كانت الاحكام في تلك الاصول الستة  
 مرتبة على وجوه مختلفة على حسب ما اقتضاه الحال من القينة ونحوها وقد يكون في المسئلة حكمان مختلفان  
 وكلاهما مراد في تلك الاصول بالاسانيد المتكثرة فمن نظر الى ذلك الحكم المروى عنه الاسانيد ادعى الاجماع  
 عليه لانه اجماع في النقل ومن نظر الى تلك الاسانيد الاخرى وتضمنها الحكم الذي هو نقيض ذلك الحكم ادعى الاجماع  
 عليه لوجوده في الاصول ايضا فالاجماعان كلاهما حق لوجود متعلقيهما في الاصول والكتب المدفوعة المنقولة  
 عنهم عليهم السلام وليكن هذا منك على ذكر فانه يقعك في مواضع متعددة واما قول الشيخ طاب ثراه وسوغ  
 لنا الطهارة فنعناه انه تعالى في مقام الاستان فلم يذكر سوى الماء المطلق فلو كان الطهارة بغيره جاز  
 لذكر في هذا المقام قوله فاما الخبر الذي ضعف ولم يقل بظاهر احد سوى ما يفهم من ظاهر الصدوق  
 طاب ثراه حيث قال يجوز الوضوء والغسل من الجنابة والاستنساك بماء الورد وغيره من المتأخرين صاحب  
 الوافي فنظر الى انه ماء معتبر من الورد والى ان الاصل الجواز وقول الشيخ قدس الله روحه اجمعت العصاة  
 على ترك العمل بظاهر ناطر لما تقر في الاصول من ان غلات معلوم النسب غير نقادح في الاجماع وقول  
 بعض المتأخرين لعلم ادا اعتقاد الاجماع في زمانه وما قرب منه لاني زمان الصدوق وما قبله ان جملة  
 شرط الاجتهاد الاطلاع على المسائل الاجماعية لشأن يبقى بخلافه يدفع قول صاحب كرى ان الاجماع

توفيق الاجماعين

استقدم على الصدوق ومناخه من هذا الخبر وما في معناه على التقية فانه من عبادي حنيفه واحد  
 الزياتين عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه فيكون لا يجوز عباد الورد وهذا اولى من عمل ابن  
 ابي عمير لما على ماله الصدوق مع ان في طريقها سهل بن زياد وحاله معلوم ولولاها لم يكن عيسى بن عيسى  
 وقد قال الصدوق ان محمد بن الوليد لا يثبت على حديث محمد بن عيسى عن يونس وان ان الصدوق عمل  
 بهذه الرواية مع ما فيها من الضعف هو اما بان يقال انه اطلع على بعض نسخها من طريق هذه الرواية ونهضت  
 حكم بصحتها كما قاله في دياره كذا به واما بان يكون قد قامت له القرينة على صحة هذه الرواية وان كان في ضعفه  
 بالاساطيع الجدي وقوله لا يحتل ان يكون اداءه الضواء انما لم يذكر الغسل معه لا غير فمفهومه بالصلوة  
 في غلط الخبر فيحيي ان يرد به معناه اللغوي وبالحكمة فيكون حاصل الجواب على هذا هو في الباب باعتماد  
 الاسراف كما ورد في مكانه من صحيحه بالزيت في الحمام بذلك الجدي وقوله كان افضل شاة الماروي من  
 ان صلاة ركعتين يصليهما المصلي افضل من سبعين ركعة يصليها غيره والمصحح البكر **قوله** فاما  
 الخبر الذي رواه محمد بن يحيى وقوله فاني سمعت حريزاه ان يكون من كلام عبد الله ويكون المراد من بعض  
 الصادقين احد الائمة عليهم السلام وان يكون من كلام بعض الصادقين ويكون المراد من هذا البعض غير الائمة  
 عليهم السلام والاولى في حمل هذا الخبر هو التقية فان شواهد اهل الخلاف كابي حنيفة واخوه ابو جعفر والرضا والبنيد  
 وبعضهم قديم على عدم الماء في السمر واتخذوا عبد الله بن مسعود روى ان كان مع النبي صلى الله عليه  
 وآله ليلة الحق فاراد ان يصلي الفجر فقال هل وضوء فقال معي واداه فيها بنيد فقال عليه السلام نعم شية  
 وماء طهره فظن في الحديث للملك وقد كان دعا به الوزيل وهو محجل وقوله فيسقط ايضا الاحتجاج به  
 معناه انه لا يمكن لاحد الاحتجاج به لان الاحتجاج به قد وقع من اكلهم من العباد لعدم القابلين **قوله**  
 ويذكر على هذا التاويل ضعف والعكس بالبركان الثلاثة روى كل شيء وقال الحق الشيخ على الله مرتبة  
 في حواشي لمع ولا ادري ما هذا العكس الذي يصير للماء بطر فيه من الان ياد عكس الخلو ويخبر ومع ذلك  
 فالوجه في ظاهره اقول العكس على ما قاله ابن اديس وهو جرح البني من الخبر بطر فيه حتى يصير مسكوا فانه قال  
 البني فاسم شربت بين ما حل شره من الماء المبسوط فيه من الخلو وفيه قبل حصول الشدة فيه وبين ما دخله  
 الشدة من ذلك او نيز على عكس والعكس بغيره الخبر في انا كما لم يجمع عندهم فيثبت عليه والمأشقة اذ اجهت

فقال يوسف انه نجاسة خفيفة حتى انه اذا اصاب الثوب اكثر من الدرع لم يمنع الصلاة ما لم يكن كثيرا  
 فاحشا ويقول ابي يوسف اخذ مثلي بلج وقال شايخ العراق انه طاهر غير طهور واما الشافعي فقد ذهب  
 الى ان الماء المستعمل في الوضوء كان كثيرا كالكر ومافوته لم يحز استعماله ثانيا وهذا احد قوليه القول الثاني  
 فافطر المصوم لا يشره كيف خطوا في الدين يقضي انهم الفاسد وعقولهم النافسة وكيف خبيثوا  
 على من يخفف في تلك البدع وسيعلمون هذا اذا تراءوا الذين استعانوا من الذين استعانوا ونقضت بهم  
الاسباب قوله على بن الحسن موثق والكلام يقع هنا في مواضع الاول ان الذي في هذا الخبر يوافقنا  
 انما توجه الكراهة بوضوح خاصة بسوء الحائض الغير المأمونة واكثر الاحباب ذكرها كراهة سوءها مطلقا  
 وفيه ان الشايخ كاعزيت قد رث على استعمال الماء للتطيف في الوضوء بخلافه عيسى من الاستعمال فالاول  
 تحصيل الذي بالوضوح خاصة كما ساقى الثاني ان شيخنا الشهيد وجماعته من الاحباب قد اختلفوا في كراهة  
 بالنجاسة كالعصا وبخه وبنيه ايضا انه يجوز ان يكون التغليب في نجاسته دون اخرى كما في غرضه فانه  
 قد روي التغليب في دم الحية وانه لا يضر من لم يلبس به فحوا ان يكون منسوخا من الكيف في هذا النهي فلا  
 يقاس عليه غيره اذا اولى به مفسد بل المساواة ايضا الثالث ان الشيخ طاب ثراه قد ذكر في المبسوط  
 كراهة سوء الحائض مطلقا وان لم تكن منه قلة معويل على اطلاق بعض الاخبار وقصته لهم بين الاخبار في  
 حمل المطلق على المفيد الرابع ان العلامة وبعض علمائنا قد علقوا الكراهة على كونها ستمة والذي عليه  
 هذه الاخبار يفهم الشرط انما يرتفع على كونه غير مأمونة كما فعله المحقق في الشرايع وهو  
 الاطلاق لا بجملة الحال داخلية في من كان سوءها بمقتضى الاخبار وخارجة عنه على ظاهر عباراتهم فتأمل  
قوله عن موثق والثاني في مجهول والثالث والرابع موثقان والخامس مجهول وقول الشيخ في المجهول الثاني  
 بسوء حاله يقلبه احد سوى الشيخ في هذا المكان قوله ويجوز الطهارة باشارة الكفاية من المشركين الى  
 كلام الشيخين اعلم ان اصحابنا رضوان الله عليهم قد اطلقوا على نجاسته ما عدا اهل الكتاب سوى كافرا  
 اهل حرب او عرض لهم الكفر بالارتداد واما اهل الكتاب فالمشهور بيننا بل قال الموفق وابن ادين و  
 العلامة في المنتقى انه لمعهم من نجاستهم ونقل عن ابن ابي عمير وابن الجنييد والمفيد في المسائل الغريبة  
 والشايخ في موضع من النهاية القول بطهارتهم والاقوى هو النجاسة للجماع والايات والاجازات بحججهم

بطاعتهم لرفع الحج عن المؤمنين ولأن الزمان زمان هدة حتى يخرج صاحب السيف على التمام فاذن  
 اجري عليهم احكام الكفار من العنقات ونحو الخزيات كما ورد في الاخبار فيقول عليه السلام كما في ذلك  
 من المشركين على احد يصيب اما على ان المواد ان عذابهم مثل عذابهم فيكون لشدة الالام والافق بل  
 والاول الدنيا ايضا وهي الالام عند خروج المهدي عليه السلام واما بان يكون اشارة الى دخولهم في مرتبة  
 من مراتب الشك فان للكفر والشك مراتب كما ان للثبات درجات والله اعلم بحقيقة الحال واما قوله  
 ايضا اجمع المسلمين اه فلا يخفى ما فيه وذلك لان جمهور اهل الخلاف قد ذهبوا الى طهارتهم واما  
 الشيعة فقد عرفت ان بعضهم ذهب اليها ايضا والظاهر ان مرادهم من هذا الاجماع الشرع الذي بين الامتثال  
 لكن كان الاول على هذا ان يقول وايضا اجمعت الطائفة المحقة والعصاة او نحوها مما يورث هذا المعنى  
**قوله** ويدل ايضا عليه حسن قال بعض فاضل المتأخرين هذا الحديث مجمل جدا فلعن السؤال كان في  
 اجتنابه ومع قيام الاحتمال بقطر الاستدلال وهو بعيد فان المتبادر منه هو السؤال عن مباشرة  
 السور وشك هذا الاحتمال ان كان غير بالاستدلال فلا استدلال تام في اكثر الاحكام **قوله** ولهذا  
 الاستناد سهل مما تقدم من كفاية سور وذلك الزنا محمول على الكراهة عند اكثر الاصحاب وذهب سني  
 للوقفي وعلى الله عنه وهو ظاهر المصدق قدس الله روحه الى التحريم والمرفق كانه بناء على اصله من ان  
 ولد الزنا كما في قوله عليه السلام ولد الزنا لا ينجب وما روى من انه يقول النار وما الحديث الاول فلا  
 دلالة فيه لان دفع النجاسة وهو التغيير والدوم الذي ينبغي في العقاب لا يدل على الكفر بوجوه من الوجوه  
 واما دخول النار فلعن من قبل على الاغلب وذلك ان الولد يتحقق باطلاق والديه ومن لم يدخل  
 في توبيخه فلهذا الولد الاغلب فيه انه لا يوقف لصالح الاموال وانما اختيار ما فيها فورد من مواد  
 الصلح فلهذا استدلال الفاضل في الشك في هذه الرواية على قولها وهو الاستدلال انه لا يورث ليقط  
 كره المعنى الظاهر له وهو الذي عن الشيء نهي تنزيه لقوله واليه روى فان الكراهية فيه تدل على التحريم  
 فلم يبق المراد الا كراهية التحريم ولا يجوز ان يراد امعا والاولم استعمال المشترك في كلا معنيه  
 واستعمال اللفظ في معنى الحقيقة والحجاز وذلك باطل واجاب عنه بان حديث مهمل ثم قال سلمنا  
 لكن قول الراوي كره ليس اشارة الى الذي بل الكراهة التي في مقابلة الارادة وقد يطلق على ما هو

من الحرام ولكونه سلمنا لكن الكراهة قد تنطلق عن النهي المطلق فيلحق عليه ولا يلزم ما ذكرتم انما يجوز ان  
 لا يكون نجاسة وشاطها الكفر بل محض وان كان مسلما كما يقول ابن ادريس في الخالفين وكما  
 نقلنا عن الشيخ في سؤوالها في المدة واما الحكم بكفره فهو مشكل لعدم الايات والافعال على شيخنا  
 الشهيد الثاني طاب ثراه قد قلنا من المرفق في جواب بعض المسائل خلاف ما شتهر عند حيث قال مثل المرفق  
 عن ولدنا قونا وما ينبغي من انه في النار وانه لا يكون من اجل الجنة فاجاب ابن هذه الرواية بوجوده في كتابنا  
 الا انه غير مقطوع بها وجهها ان من كل ولد ذرية لا بد ان يكون في علم الله انه غفار الكفر ويموت  
 عليه وانه لا يختار الايمان وليس كونه من ولد الزنية ذنبا في حد ذاته فان ذلك ليس بنبذ له في نفسه وانما الذي  
 لا يورثه ولكنه انما يعاقب بافعال الذنوب التي عليه التي علم الله انه يختارها ويصير كونه ذنباً على ما يقع  
 ما يستحق العقاب واد من اهل النار بتلك الاعمال لا لانه مولود من الزنا اقول لعن هذا الجواب منه وعنه الله  
 منبأ على الجميع عما كرهه الله اعلم واما عطف المشرك على ما قبله فيستفاد منه المغايرة كما قال جماعة من الاصحاب  
 ويمكن ان يكون من باب عطف العام على الخاص رعاية للعموم واما الناصب فلا خلاف في نجاسته وانما الخلاف  
 في معناه فالمشهور بين عليان بن عوان الله عليهم انه من نصب العلوة لاهل البيت عليهم السلام او هدم حرمها او  
 رفق الكراهة ذكرهم ونشر فسادهم والاعتراف من مناصبتهم من حيث انها مناصبتهم والذات يستفاد من الاخبار  
 واختاره بعض المحققين ان المراد به من نصب العلوة لمحبيهم بسبب محبتهم روى الصدوق في كتابه على الشرع  
 عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليل الناصب من نصب لنا اهل البيت لانك لا تجد رجلا  
 يقول انا بفض محمد وآل محمد علي عليه وعليهم ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم قاتلوا ومن شيعتنا  
 وقال ابن ادريس نجاسته كل من فالت الحق ويؤيده ما روى في بعض الاخبار ان كل من قدم الميت والظلمة  
 فهو ناصب واختاره بعض الاصحاب اذا اعداة اعظم من قدم المخطئ من مراتب الكمال وفضل المخطئ في سلك  
 الاغنيا ليجال على من قسم اوج الاجلال حتى شك في انه تعالى المتقال **قوله** وسأل على صحيح وكذا الطريق  
 اليه وقوله وحده قيل يعود الى السلم اي الا ان يقتل من ذلك الحوض بعد النفي في بعض الاصحاب على غير  
 عليه السلم من قتال السلم مع النفي في هذا الحديث بان الاعتقاد مع يوجب وصول ما يتقاطر من دمه  
 الى بدن السلم واعتبر من عليه بان هذا وحده لا يقتضي يقين القتل بغير ماء الحمام وانما يوجب تباعد السلم

عند حاله **أقول** ويجوز أن يكون المراد بما لهام هنا حياضه الصغار التي لاتع الكركم والتعارف في الماء  
التي هي في بلاد أهل الخائف فاعتدلتها معاير جارية لئلا أما إذا اغسل النصارى ويخرج فاقى السلم إلى  
الحوض فاطلق الماء عليه وطهر وهو المراد من قوله في غسله جازله الغسل منه حرة وفي قوله على السلم إلا أن يغسل  
البيد فلا على عدم نجاسة اليهود والمضادى ومن ثم حمل الأمر بالانقضاء غير ما لهام على استحباب واجاب عنه  
المحقق حيث قال لعل المراد بالوضوء التحسين لا رفع الحديث وهو بعيد جدا واجد منه ما قيل إن المراد منه رفع  
الاستعمال عند الضرورة على الاستعمال في غير الطهارة فغناه إلا أن يغسل اليدين في غير الطهارة وقال شيخنا البهائي  
وعلقه لا يبعد أن يقال إن الاستعمال لا يجوز أن يكون كناية عن التقية فان المخالفين من العامة على طهارة يدين  
لا يخفى من بعد ما عرفت هذا فاعلم أن بعض الأصحاب جعل هذا الحديث مستندا لصدق قوله **لا يغسل اليدين** فان  
اجتمع المسلم مع ذى في الحمام اغسل السلم من الخوض قبل الذي ومنه على كون التقية في وجه طهر إلى  
وفيها لا يخفى بل هو واجب إلى الذي كما سبق **قوله** وأما الخبر الذي رواه سعد بن وقيل وما ذكره من الثنا والاختلاف  
والأول في المحل على التقية **قوله** ولا يغسل اليدين لئلا ينجس الكلب إلى الخمر **أقول** ولوغ الكلب شرب في الماء بطريق  
لأنه وقد لا ينجس لغيره لئلا ينجس الكلب منه وأما ما ذكره شيخنا المفيد من كيفية تطهير الماء  
فلم نطلع عليه في شيء من الكتب الأخبارية ولما طلع عليه الشيخ فقلنا في هذا الكتاب وما قوله ثم يخفف الظاهر  
أنه يجوز على الاستحباب إذا دخل في التطهير والطوبى الباقية بعد الغسل ليست بنجاسة ومن ثم لم يفرق أكثر  
له **قوله** ويترك على ذلك موقفي وفيه دلالة على بعض المدفد وأما قوله **قوله** لا يغسل اليدين على كماله لا يؤكل الخمر  
تقريب الاستدلال على نجاسة سوء ما يؤكل الخمر فمما عرفت من عليه من وجهين **الأول** ما قاله في لعل  
أنه بعد تسليم دلالة قوله كما أوكل الخمر يتوضأ من سوء ويشرب على ما عده بخلافه فاعلم أن يدعى  
المأكول لا يثبت له الحكم كذا كما ثبت للمأكول ونحن نقول بموجبه فان سوء بعض غير المأكول نجس قطعا  
**الثاني** أن الظاهر من سياق هو كون التقية كلية بالنسبة إلى ذوا الطيور ولو وقع السؤال عن الحمام يجرى  
إليه أن الحديث ستمتعها في موضع آخر وهي ممكنة وما يشرب منه بازاء وقرا وقفا فقال كل شيء الطير  
يتوضأ ما يشرب إلا أن ترى في منقار دما فإنه استعمل السائل من الكلام الأول نجاسة الباري ونحوه  
صريح في السؤال فاما به عليه السلم فباعتداله أشمل من الأولى وحده فلا دلالة على ثبوت الحكم في غيرهما ولا غلة

مع أن دلالة هذا القول الضعيف لا يقوم بعارضه الأخبار الصريحة منطوق الدلالة على طهارة سور ماعد  
الثلاثة كما ذهب إليه عامة المتأخرين **قوله** ويدعى عليه جميع وقوله عن الكلب المراد به الفرس المشهور منه كما  
قال أكثر الأصحاب وابن ادریس طاب ثراه ذهب إلى أن كلب الماء مثله في الحكم لتساؤل الاسم له وصغير بعيد  
والاحتياط ظاهر وقوله عليه السلم لئلا ينجس الماء يدل على أن مطلق الغسل كاف في تطهيره ولكن حيث أنه مطلق  
رواها الفضل الآية مقيدة حملوا هذا المطلق على ذلك المعنى فان ثبت إجماع على المشهور كان نقله المشيد مقتضى  
الله منه فهو الوجه والأصح أن يحمل هذا على الإبقاء وذلك على الغسل والاستحباب على أن الإجماع مع وجود الخلاف  
الكثير كما ساقى لا معنى له فالتكاه هو لا يدل وقوله عليه السلم لا بأس أن يتوضأ من فضلها لا ينافي الكواحة وقوله  
عليه السلم أنا من السباع دال على طهارتها كلها إلا أن الأجزاء الدليل كالكلب والخنزير وأما أن السبع حقيقة  
في غيرها كما يستفاد من بعض الأخبار **قوله** وهذا الاستدلال سهل وعلى ما ذهب إليه الحسن بن أبي عقيل يحيى جمل  
هذا على استحباب الاستنكاك النفس منه **قوله** وهذا الاستدلال صحيح وقوله فلم تؤك شيئا من الحيوانات سوى  
الخنزير والكافر بل لا دلالة فيه على طهارة جميع الحيوانات الخففات في طهارتها كالمسوقات ونحوها لأن معناه  
أن لم تؤك شيئا من الذي حذر به في وقت السؤال ومن أين حصل لنا الجزم بتدركه لك ذلك الوقت وقوله  
وعن بعض أصحاب الكلب فيه دلالة على نجاسته كالحج ما لا تخلط الحيوة منه خلطا لما حكى عن سيدنا المرتضى في هذه  
منه من طهارة ما لا تخلط الحيوة من غير العين مطلقا وحيث أن الكلام الإضافي فلا بأس بذلك كما يحكمها شيخنا  
البهائي في شرحه على التقية وهذه عبارة رويها في آخر الكلام إلى قول المرتضى وفيه عدم نجاسة ما لا تخلط  
الحيوة من غير العين فأننا إذا ذكرنا كذا في شأنه عن بعض في ذكرها وهي أن سلطان نجاتنا فلهذا الله ملكه وأجرى في  
عبارتنا بيده فلهذا ولاديه الشاه عباس الأول نزل الله به عرشه له يوم أوحى في صيد خنزير عظيم الحيشة  
طويل السن المجازي ضويرة البيت ضويرة بضمه بها ثم أمر بقتل سنة والبيان بها إليه فوجد مكرها عليها فقطع  
المجالس عظماء بين فصل له ولنا ومن خسر المصيد من العكر المنفرد فهاية التعجب فان ذلك من أغرب الغرائب  
ولما أدينا ما أدام الله منحه وتأييده قال كيف يجمع هذا مع نجاسة الخنزير فتركت له إن السيد المرتضى قال  
وطهارة ما لا تخلط الحيوة من غير العين ووجود هذا الخط على هذا السن وما يربى كلامه طاب ثراه فان السن لا  
غلة الحيوة وكان بعض الأئمة ما في المجلس لا يثبت فقال في قد صرح الشيخ في القانون بأن بعض الغطاء

حيوه وان السن من جملة تلك العظام فيكون ما تحمله الحيوة البتة فقلت له كلام ابن سينا غير صالح عندنا بعد ما نقله علماؤنا قد رتب الله اسرارهم عن امت اسلام الله عليهم من ان السن مما تحمله الحيوة وانها كالظفر والشعر والشر في راسه ولوى غنقه مشتمل على ما نقله استعظام ما لا ينبت فينا غاية الاستعظام فاردت كسر سورة استعظام فقلت له ان في مع ابن سينا في هذا المقام بحث لا يختص منه ومما نه ناقض نفسه في هذا الكلام الذي نقلته عنه لانه ذكر في بحث امراض الاسنان من القانوت ان من جملة العظام التي لها حشر وقال في بعض تشريح الانسان ليس لشي من العظام حشر البتة الا الاسنان وظاهر ان تلك العظام موصوفة بحرية فيثبت الحشر لبعض البعض وتلك لاية كلية تنفي عن الكل وهل هذا الا عين التناقض فطاطا راسه وقال اراجع القانوت فقلت يا جعفر هذا الفظه ولقد انا غنى بصدور الكلام فيه وتحقيقه ليستدعي بيان امور اولها ان الذي نقل اليه من هذا الحديث في المنع الصحيح بل نسخ الاصل ان لفظه هكذا واعلم بالتراب اوله ثم ياءه وهو يتيقن في غلبه بالما ثم واحد بعد التراب لكن الفاضل قد رتب الله رويها للمعتبر والمتشبه شيئا الشهيد في الذكي فقلوا هذا الخبر هكذا ثم ياءه مرتين وتابعهم على هذا الحكم عامة المتأخرين واعتقادهم على بقدر الغسل بالماء وبعض المتأخرين قال لا ينبغي ان يكون هذه الزيادة وقعت سهوا من علم النسخ واعتبره شيئا البهائي بان عدم ظنه بهذه الزيادة فيما اطلعنا عليه من كتب الحديث غير نادر فان المحقق يصدق فيها قلة خصوصاً وكلامه في اذيل المعبر يعطى انه نقل بعض الاحاديث من كتب ابيات في ايدى اهل زماننا الاسماء كما كتبت الحسن بن محبوب وابن ابي عمير الذين نقلوا غيرهم فلعلي طارح نقل هذه الزيادة من بعض تلك الكتب اقول الاضاح فيبقى قول القول الاول لان الحديث متى لم ينسج لم يوردت دعائه واختلفت كنهاته لتوجه هذا القول بل الظاهر ان السهو انما وقع في عبارة المعبر ولعله من النسخ الاول ثم تابعه الجماعة في النقل ووجه فان تم الإجماع على وجود بقعة الغسل بالماء هو الوجه الكائن وقبله من واحد بالماء لا يخلو من قوله الثاني ان ظاهر هذا الخبر يقتضي ان هذا الحكم معلق على سون لاعلى بلوغه والامتناع عن زوال المسئلة بالبلوغ قال المولى الاودبي على طائفة من راجعي القبيير في فصل الكلب كافي في الغسل بالبلوغ قال في القاموس وبلغ الكلب في الانا وفي الشرايب شرب ما يزيل طارح المسألة او ادخل السان في فمهم والظاهر عدم التقيد عن النص حتى لو اطلع الانا لسانه لا يكون لذلك الحكم لعدم

الدليل ودعى مفهومه للواقعة منوع لعدم العلم بالعله وجودها في غير موضع الضر وكما ان يكون لكلاء الذي في الانا دخل في ذلك بسبب ادخال اثره في مسامات الانا ولا يحصل ذلك بحجر لطلع اللسان ولا يفتقر من مقدم البصاق ثم لو ثبت الإجماع وعدم الفرق فهو متبع والا فهو عمل التامل انتهى ويرد عليه ان منعه مفهوم الواقعة ليس في عمله لان العمل في التعفير لا يتعقل شيء سوى ازالة الاجزاء العابية للمداخلة في مسامات الانا على ان الصدوق في الحن وقع الكلب بالابا بلوغه فيه ونقل العلامة في كشف عن الشيخ للعديد وهو بعيد بل الظاهر ان حكمه من سائر الجاسات **الثالث** ان ظاهر قوله عليه السلام اغسله بالتراب وهو مخرج التراب بالماء تحصيل الحقيقة الغسل وهو جريان المايح عن الجمل الموضول واليه ذهب ابن اديب والفاضل في المنتقى لظهور ان ذلك بالتراب الجاف لا يوجب غسلنا فاقصة المحقق الشيخ على بان الغسل حقيقة لغوا الماء فالحاج لانهم على تقدير مع ان الامر بغسله بالتراب والمزوج ليس قريبا ورده هذا سيد المحققين السيد محمد بن باقر في الغسل وان كانت اجراء الماء لان الحديث لما دل على خلافها كان الجمل على اقر الجازات الى الحقيقة اولى فلا بد من الزوج وكلم على شيئا البهائي بان هذا يستلزم تجوز في احدهما في الغسل والاخر في التراب ولما على القول بعدم المخرج فالجواز انما هو في لغسل الغسل فقط عدم المخرج اولى كما اتقان العلامة في لغت هذا كلام الافاضل ولا يخفى انه قوله عليه السلام في هذا الحديث يا غسله بالتراب انما هو من قبيل ما روى في غسل الميت وغسل بالسند والكافور والماء الذي فيه احدهما فيكون الغسل باق على حقيقة حقيقة اجزاء الماء على الجمل سوى ان الماء مطلقا او مصافا كما هو المفهوم من المتعارف وكذلك المعبر فان التراب المزوج بالماء بحيث لا يصير ماء لا يخرج عن كونه ترابا ولذا شرط شيخنا الشهيد الثاني قدس سره عدم خروج المخرج التراب عن كونه ترابا والامتناع **الرابع** ان ظاهره يقتضي التعفير وتعد الغسل بالماء وان كان كثيرا اكد واجاروا به قطع في المعبر لانه اكتفى في تحقيق التعفير في الجاري تبعاقب الجريين عليه لكن الظاهر ان سبق التعفير شرط وصار العلامة في لغت طهارة الانا بوقوعه في الكثير فظاهر عدم التعفير فيه مستكنا بان طهارة وقوعه في الكثير لا يمكن القول بنجاسته مع لزوم عين النجاسة اذا التقيد في ذلك ويرد عليه منع طهارة اناب ذلك التعفير **الخامس** وجوه الاختلافات فالمفيدة ذهب الى ما عرفت ونسب سينا المرتضى الى وجوب الغسل ثلاثا احدا من التراب وابقى الجنب على وجوب سبع احدا من التراب

ولم تنفق هذه الأقوال على دليل سوى دواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال غيل من الخمر سباعا ولو لم يكن الكلب  
وهو دال على ذهاب الجنيد لأنها دواية غار ولا ريب أن الامتدحها هو لأحوط لكن مع الأول بالترتيب **قوله**  
وأخبرني الشيخ بجهول والثاني سلم وقوله عليه السلام لا والله إنا نفي كونه سباعا فيكون السبع حقيقة غيره  
في غير الكلب ومثليه وإما نفي الطهارة للمفهوم من الكلام **قوله** إنا نفي كونه من السباع الطاهر **قوله**  
فإنما ما رواه الكلبي ضعيف لأن ابن مسكان من شيوخ محمد بن سنان كاقدم وما ذكره طاب ثراه من الأول  
يبيحه ذكر الجواز الدابة فلا تارة على مذهب الحسن بن أبي عقيل لا يخلو من جمع **قوله** والذي يدل على موثوقي  
الباس عن الشرب والوضوء فضل السنو لا ينافي الكراهة للمفهوم من غيره كما سبق **قوله** وهذا الاستدراج  
قال شيخنا البهائي في الله نرى ما دل عليه هذا الحديث بمفهومه من انفعال التقليل بالنجاسة من المنع بالشد  
بل كما يكون إجماعا بناء على عدم دفع خروج معلوم النسب كإبراهيم في الإجماع ثم في كونه مفهوما  
الشرط على نجاسة ما دون الكراهة نجاسة لا تارة كإبراهيم بحديث لأن منطوقه وإن كان كونه في ثبات الأثبات  
فإن ما تعلق على العموم وقد يتبدل عليه بأن يفهم إلى الحديث عدم القابل بالفضل فإن الاستدراج لم يقل أحد  
منهم بتغيير التقليل بعض النجاسات دون بعض فالقول بخرق الإجماع وفي هذا الكلام نظرا ليري أن الشيخ  
طاب ثراه فرق بين الدم الذي لا يدرى الطرف وما يدرى كنهه فنجس بالثاني دون الأول وفي كلام الصدوق  
ما يدل على أن منعه أن الميتة إنما تجس التقليل إذا اقتضت فيه لا إذا لم تقتض فكيف يقال بعد هذا أنه  
لا قابلية من الأصحاب بالفرق بين نجاسة ونجاسة انتهى أقول قد قدمنا ما في هذا الحديث من الحكماء  
فأما الكتاب **قوله** يدل على ذلك صحيح والثاني مجهول والثالث موثق والرابع صحيح وقد استدل جماعة  
من المتأخرين من نفي الباس عن موراهم في هذه الأخبار على طهارتها فيخرج ذلك عن النجاسة وإن لم تقتضيه  
يمكن فيها ولو غشا في ماء كثير لأن مباشرة المهر للنجاسة تتحقق في أكثر الأوقات ولولا ذلك لزم في  
اللفظ الظاهر إلى الفرد الثاني وتأخير البيان عن وقت الحاجة وهو متعمد عقلا أقول الذي ينبغي أن يقال  
هنا أن المهر وإنها إذا تحجست حكم عليها بالنجاسة شرعا فلا تظهر إلا بمجلد الشائع مطهر ولم  
يجعل مطلق ذوالعين من المطهرات ومهمات الأخبار الدالة على وجود طهر النجاسات بالأكثرا شاملا  
وهذا وأما له وقوله لم يلزم منه في اللفظ الظاهر يرجع عليه أولا أن مباشرة المهر وإنها النجاسة

القول في نجاسة الماء الغشيق والثاني

وإن كان منقرا

وإن كان منقرا من جهة المهاد إلا أنه غير معلوم من جهة الشرع فانك قد عرفت أن المراد من الغشيق حكم  
الشرع بنجاسة ما ما بشرته النجاسة والعلم العادي غير معتبر في الشرع والألزم القول بنجاسة كثير من  
الماكولات والملبوسات التي خرجت العادة بأن لم يضعها سوى الكفار لا يخلو من مباشرة طهارتها بالطبوبة  
وثانيا أن تأخير البيان عن وقت الحاجة إنما يجري لو كان السؤال عن سور الطهر في حال مباشرة النجاسة  
وليس هنا السؤال عن السور من حيث هو سور وهو من قبيل ما ورد من أن لا بأس بمباشرة اليهودي و  
النصراني من غير استئصال وبالحمله فلا بد في الحكم بطهارتها من غيبة يمكن معها ولو غشا في الماء حتى يقع  
التيقن بنجاستها ولا يبقى إلا الشك في رجوعه إلى الأصل وهو الطهارة وأما الأدنى فقد ذهب جماعة من  
الاصحاب إلى اشتراط الغيبة التي يمكن فيها إزالة النجاسة وذلك بدفعهم شرط آخر وإلّا أن يكون  
ذلك الأضمان علما بالنجاسة وثانها اعتقاده كونها نجاسة وثالثها تلبيسها بشروط طهارتها  
منها ولا تقي هو اعتبار الشرط الأول وغيره وقد باحت بعض فضلاء العراق في هذه المسئلة فقال كيف حكم  
بطهارة الأدنى بعد الغيبة مع أن حكم النجاسة متصحب فاجبته بجوابين **الأول** أنه لم يبق استصحاب  
النجاسة وهذا وذلك أن التيقن النجاسة قد ارتفع بسبب تلك الغيبة فاستصحاب تيقن النجاسة غير باق  
**هذا الثاني** أنه لو كان الاستصحاب محبة في مثل هذا الزم الحكم بنجاسة المسلمين كلهم لا من مسلم إلا ونحن  
نقطع بعض النجاسة له في كل يوم ولم نتحقق منه الطهارة **قوله** ولا بأس بالوضوء من فضل الخيل إلّا  
**قوله** ويدل على أيضا ما أخبرني به الشيخ بجهول لأن أبي داود كاتيل لا يحسن أن يكون هذا اللشد الذي هو  
سليمان بن سفيان لأن وفاته كانت قبل وفاة الكليثي بنحو مائة سنة إلا أن يقال هذا إرسال  
داود بعضه بأن دواية الكليثي من الحسين بن سعيد بواسطه واحد غير معروف وإلا ظاهر من أساتيد  
الكافي أن الواسطه هو محمد بن يحيى العطار وقوله عليه السلام أما الإبل والبقر فلا بأس بديل على كراهة سود  
للخيل والبغال والحمير كما قال جماعة من الأصحاب وبعضهم ذكر في الاستدلال عليها أن نجسها مكروه فيكون سودها  
مثلا أيضا واعتز به بعض المتأخرين بإشبات الكبرى وعلى الاستدلال بهذا الحديث لا يرد ذلك الحدوث وأما  
ما قيل أنه استدلال بعزوم اللقب وهو ضعيف فالحجج بأنه استدلال بمفهوم اللقب مع معاونة القرين  
فإن كون الجواب عاما مع عموم السؤال من محمد بن محمد بن علي عليه **قوله** وأخبرني الشيخ صحيح والدواب وإن كان

في اصطلاح الفقهاء اسم للفرس الا انه في اصطلاح الانبياء مراد منه معناه اللغوي فالباكر في الحديث الثاني  
 فيكون ذكر الغنم والبقر بعد من باب ذكر النعام **قوله** سعد بن عبد الله ضعيف والحلال الاول يجوز  
 ان يكون بمعنى الطاهر يجوز ان يكون بمعنى جلال الشرب ويلزم منه الطهارة واما الحلال الثاني فلا يراد منه  
 الا المعنى الاول وذلك لان الغالبين الفضائل ولم يميز احدا على الاخر من سوي ما ورد في الخبر من جواز من  
 دين الزوميه والبنت الصبيبة اذا كانت صغيرة **قوله** ما اختلفت ضعيف والجمهور جميع الوجاهة مشددة  
 الدال وهو يقع على الذكر وعلى الانثى ومع فلا فرق بينهما في حكاية الترخ **قوله** وهذا الاستدلال وثيق و  
 قد استدل به الشيخ طاب ثراه في هذا الكتاب وفي الاستبصار على المنع من سوي ذلك الا ان كان على ما لا يمكن  
 التفرقة من كالمص والفاء والحية ولا يخفى ما فيه. وفلك لان السؤال لما كان من الكرامة اجاب على التسليم بانها  
 وما شابهها من الطيور للملكية اللهم لا بأس بصورها ولما تحقق عند السائل بالنظر في المعلوم عدم جواز  
 سؤ البان ونحوه كسؤال عنه فاجاب عليه التسليم بقاعدة عامة تتناول جميع الطيور فلا دلالة فيه على عدم  
 جواز سؤ غيره بوجوه الوجوه على ان سلم كالتفتي فلا مضموم وقد ورد في الاخبار ما يدل على الجواز  
 من جهة اللطوق ومع فاجاب جميع جواز استعمال سؤ جميع الحيوانات سوى الثلاثة كما قال المرتضى وقامته  
 للتأخير وقوله عليه السلام فان يات في منقاره دما ما استدل به جماعة من اصحاب الطهارة الطيور كالشباب  
 يخرج ذوال العين وان كان بغيره ساكن في منقاره في الارض وقد تقدم الكلام من قريب على عدم تمامه وعلى  
 اشتراط الغيبة في غير ما يمكن ان يقال ان كماله هذا الحديث على ما اخبرناه انه لا يرد على التسليم فان يات  
 في منقاره آه شامل لما كانت النجاسة موجودة بالفعل ولما انما يغير للزبد الشرعي لانه يصدق عليه الوبر  
 كالخطابات المتعارفة في محاورات الناس **قوله** والمياه اذا كانت في نية عبوره اه يجوز ان يراد من المياه  
 في الآية المحصورة ما اذا كان كذا فافترق كما تقدم في الكلام الذي صرح به هناك لكن الشيخ طاب ثراه على ذلك  
 هنا وهناك على ما اذا كان الماء الذي في الاواني قتيلا لا يصل الى حد الكبر وهو اعرافه وشميره **قوله**  
 ويدل عليه ايضا ضعيف ومفعول يجعل يحذف اي يجعلها وترتيب من اوتبعين يجعل معنى يترتب فهو الوجه  
 بالفتح ولو صغير والجمع الوكالة في المعرب والقرآناء يشرب فيه قاله في القاموس والمناصب لوجه قرأته عليه  
 الاية هو انه ويرى الامر قبل اليد قبل ادخالها الا ان كانا على التسليم اشار الى ان ذلك الامر ليس هو بامر جهم

والاخرم البرج المنفى بالاية ويجوز ان يكون الوجه فيه هو انه ورد الامر بان يغسل الجنب بصلواته ونحوه لا يصح  
 الصلوات غالبا فاشارة الى ان ذلك الامر محمول على الفضل والكال والاخرم البرج في بعض الموارد وهو منقى بالاية وهذا الحديث  
 ظاهر في نجاسة القليل بالملاقاة ووجه الجمع هو العمل على الاستحباب لما تقدم من ان ماء الطهارة ينبغي ان يكون له أثر  
 والقرآن والسير وغيره ومن ثم ورد النهي عن استعمال كثير من المياه فيه كالاخر وما تحت الشمس ونحو ذلك **قوله** لا ينجس  
 الشيخ موثق واداه للمؤمن العتق بمجولة على الاستحباب وربما قال قائل بالوجوب وقال الفاضل ان الكرامة من  
 حيث الطب لا نجاسة للماء وهو جيد وقوله وعز وجل بعد اناء ان آه هو المستند في هذا الحكم وورد في رواية  
 عمار ايضا والشهره يجر ما في سنده لان صاحب المختار ادعى الاجماع على مضمونه واما الادارة والشيطان والعصاة  
 رحمهم الله تعالى على وجوبها على انظار الامر فلا يصدق عليها انه اذا لم يبقه والظاهر ان الامر بالادارة  
 كناية عن الاجتناب كقول مشد في الحوادث شايع والمنازع الشرعية كالمنازع العقلية واعلم ان هذا الحكم خارج عن النص  
 عن العقائد الفقهية بينهم وذلك ان كل واحد من الاناء وبين غير مقطوع بنجاسته ولا يجزى الاجتناب الامع العلم  
 بالنجاسته بل هو قضاء من احدهما كان قد قضاء من علوم الطهارة مشكوك النجاسة وهو ما ذكره في  
 الحق الموجود على الشواهد في حشيشه يوجوا الغسل على احدهما وكان بعضهم نظرا الى هذا والى ضعف السند  
 فحكم بوجوب الطهارة بالاناء بين كل واحد من الصلوات وقد عرفت فساد **قوله** محمد بن احمد جميع المشهور  
 في الفاء وهو الطهارة والشيخ في بعض فتاويه على النجاسة ومع فبالنظر الى المشهور يكون الامر بالطرح من  
 باب عموم المجاز حتى يتناول الوجوب والاستحباب بالنظر الى الكتب والفاء وعلى قوى الشيخ يكون محمولا على  
 الوجوب لما كان الرطوبة يمكن حملها على الوجوب بالنسبة الى المشهور ايضا بناء على ان الغالب في صفة اكل الفان  
 وشما هو وصول رطوبتها الى الماكول وهو من الفضائل التي لا يجوز اكلها اجماعا **قوله** وليس نجس الماء شئ  
 اه ما قاله من عدم نجاسة القليل يموت ما لا فضل له والذهب المعروف بين الاصحاب فلا ثالثا في من الجوز  
 حيث قال في نجاسة الماء غير تها فيه عدا التمسك والشيخ في النهاية قول نجاسة دم القمل والبراغيث ونحوها  
 وقال الصادق في المنع اذا وقعت العظاية في اللبن حرم والظاهر الكراهة لانه فيها سقم **قوله** ويدل عليه  
 الخبر المتقدم اول ذلك الخبر يبين حكاية العتق باهراق ذلك الماكول لا محله على الاستحباب يستدل  
 به على هذا الحكم **قوله** ويدل ايضا عليه موثق وكذا الثاني وقوله عليه السلام كل اليسير دم آه قال الفاضل

الاستغفار طلب ثلثه يدعى على أن لا يوجد فيردم كذلك الأعلى أن ما ليس له دم سليله كذلك اللهم لا أن يقال  
 المراد بالفسخ السليم مطلق الدم سوى خرج من عرق أو لا سوى كان سليلا أو لا أنتقى ولا ينبغي ما فيه فإن بعض  
 هذه المذكورات مما لا حاد قطعاً فلا يجوز أن يرد ما قاله هذا الغافل بل المراد ما هو المشهور من أن المراد بالبدن  
 هو السليل من العرق **قوله** وأخبرني صفيق بآب سنان لأنه كما سبق أن ابن مسكان من شيوخ محمد بن سنان  
 على أنه قد وقع التصريح بروايتيه عنه في موارد كثيرة وسند في الكافي هكذا عن ابن مسكان عن أبي بصير وعلمه  
 الصواب أنكره الطرق على هذا السؤال وأما قول الشيخ الجاشي أن عبد الله بن مسكان روى أنه لم يسمع  
 من الصادق عليه السلام الأحاديث من أدركت المشقة فقد أدرك الحج لأنه كان لا يدع على الصادق عليه السلام شقة  
 أن لا يؤمنه حتى اجلاله وكان يسمع من أصحابه وكان يأتي أن يدخل اجلالاً له فضية تأمل أنه قد مضى وسيأتي  
 التصريح بروايتيه منه عليه السلام بالطريق المتكثرة والحكم بإرسال تلك الأسانيد بغير تحقيق لعدم أهميتها  
 الأسانيد الثابتة وصل هكذا الباب بما يرتب عليه مقاسد كثيرة **قوله** فاما ما رواه بصير وقوله ثلثه  
 أي قد انتفتت وسياقي تمام الكلام فيه أن شاء الله تعالى في مباحث الأبار **قوله** وأخبرني الشيخ من جملة المراد  
 بالفسخ عنا الدم المطلق عليه لشدة مدخلية الدم في بقاء الروح حتى ان بعضهم ذهب إلى أن الروح هي  
 والمراد بسيلانها خروجها من العرق لا مطلق السيلان كما توهمه بعض المتأخرين **قوله** وأخبرني الشيخ بصيغ  
 اعلم أن الظن بكلام الشيخ في الميسر والمجل وصريح النهاية هو نجاسة دم ما لا نفس له إلا أن ظاهره  
 في الكتابين عدم وجوب إزالة وفي النهاية وجوبها فإنه قال فيها وإن كان دم سمك وشو وادق فترحم  
 دامت أوجاج لا رمة أو دم براغيث فإنه يجب إزالته قليلاً كان أو كثيراً وقال في المعبر ما يتولد في  
 الجفاسات كدود الحش وصوره في نجاسته تردد وجهه النجاسة أنها كانت من النجاسة فبقي عليها أو  
 الطهارة الأخيرة والدالة على طهارة ما مات فيه حيوان لاقتل من غير تفصيل وهذا الكلام من المحقق طاب  
 ثابه يعطى أن الاستحالة عند ليس من الطهارة في الكل ويؤيده ما ذهب إليه من عدم طهارة الحيوان وشبهه  
 إذا وقع في وصار ملحاً وكذلك العذة إذا وقعت في البئر واستحالت كآدمه حتى عليه بأن النجاسة قاتلة لا ينجس  
 إلا بالوصاف فلا يزيل بغير الوصف واجباً بآب سنان في قيام النجاسة في الأبرار وأما ما كان لا مطلقاً بشرط  
 الوصف لأنه المتبادر من تعليق الحكم بالاسم والمعهود في الأحكام الشرعية **قوله** باب

تطهير المياه من النجاسات إلى آخر كلام الشيخ المفيد قال المولى القمي في وجبة تطهيره بغيره  
 يشعر أن هذا في البئر ولعل ما ذكره الشئ من تعرض البئر في بيان هذا الكلام ناظر إلى هذه العبارة  
 ولا نفقته في قوله أن كان ذلك لا يشعر بأن هذا حكم ماء الداء وكيف ما كان فلم أحذره تطهيره  
 بغيره مستحسناً إلا في البئر وبما به ظاهر قوله أن كان ذلك ولا يبعد تنزيله على أن المراد من الأبار  
 ما هو جارٍ منها ما هو ركد وما ذكره هو حكم الركد منها لا يشرط في البئر عدم الجريان قلنا  
 هذا غير واضح بل ربما يتحقق البئر عرفاً مع ادعاء أهله أنه جارٍ يخرج منه الماء إلى الفلاة كما في  
 اللغوي على الله تعالى عن شرفها ويمكن تأويل قوله يجب تطهيره بغيره إلى ما يرجع إلى راقته ويجعل  
 قوله حتى يعود آمن أحكام الجارية وبينه بعد لعل الأصل أقرب هذا كلامه **قوله** أقول قوله أن كان ذلك  
 يشمل البئر وما شابهه في عدم الجريان على وجه الأرض كالحياض والعذون وهذا الاصطلاح غير المشهور من  
 تقسيم المياه لثلاثة أقسام جارٍ وركد وماء بارٍ ويؤيده ذكر القسمين لا غير وقوله أنه أو بدفعه  
 ظ إلى ما قيل من اشتراط الاتساع بين الماء الطاهر والنجس الأول هو الاكتفاء بنزول التغيير عند الاتصال  
 مطلقاً كما هو المشهور وقوله وإزالة الصلاة ظاهر وجوب إعادة الصلاة سوى كان جاهلاً بالنجاسة  
 أو ناسياً لها وسوى بقي الوقت أم مضى وسياقي تحقيق الخلاف فيه وإن المشهور في الجاهل بالنجاسة هو عدم  
 إعادة خارج الوقت ويمكن حمل هذا عليه **قوله** قال محمد بن الحسن أقول لظان مذهبه هنا هو ما ذهب  
 إليه العلامة في المنتهى من طهارة البئر وجوب الترحيم بعد أن وقع فقوله لا بعد تطهيره المراد به  
 التنظيف الشرعي الجوز لاستعماله والوضوء وهذا هو الذي عقلم منه شيخنا الحق الشيخ على وصاحب  
 الشئ قال فيه والذي فضته من كلاله في الكتابين أنه يقول بعدم الانفعال بحرقه للملأة لكنه وجب الترحيم  
 فالمستعمل لما بعد ملاقات النجاسة له وقيل العلم لا يجب عليه إعادة الصلاة سواء في ذلك الوضوء والقتل  
 وغسل النجاسات وغيرها والمستعمل بعد العلم بالملأة يأنه إعادة الوضوء والصلاة لأنه منى عن استعماله  
 قبل الترحيم والتمسك بالعبادة فيقع الوضوء مسكاً ويتبعه فساد الصلاة وكذلك غيرها من العبادات ويؤيده  
 أيضاً كلامه في الاستسباح حيث قال بعد قل الأخبار لا تية ما تضمنه هذه الأخبار من استطاعة إعادة الوضوء  
 والصلاة حتى استعمال هذه المياه لا يدل على أن الترحيم غير واجب عدم التغيير لأنه لا يمتنع أن يكون مقلداً

عن عائشة

منه الفاصلة بانه لايد في الحديث من انما و ليس فجمع الماء اوله من باضا و بعضه المحمول على ان يزل به  
التغيير و ينفذ لان الجميع لا يحتاج الى انما و ذلك لانه المفهوم و المتبادر من ظاهر اللفظ و لا انما و انما هو  
لما فيه من كرامة البعض **قوله** سعد بن جهم و الثاني موثق الا ان ابان بن عثمان ممن اجبت العصا على بيع  
ما صنع منه و قد اوجها المحقق قدس الله روحه بما اذا حوت الفاقة حية و هو بعيد **قوله** سعد بن جهم لا يبي  
عينه و قوله فبيع ذلك هو المشهور و رد فيهما الثلاثة مطلقا و رد في السبعة ايضا و رد في الاربعة و وسياق  
و جملهم بين مثل هذه الامور المختلفة و اما قوله اذا خرج فلا بأس فهو شامل لما اذا خرجت حية و سبحة  
بدر و النسخ بل هو في الثاني المهر كان للقتال و قوله عليه السلام قد استعمل اصل الدار و شوال معينان  
**الاول** ان البيرو كان تحت المملكات لزم الحرج على اصل الدار بكثرة استعمالها **الثاني** ان الترخ  
انما هو رفع الفقرة و الكواحة التي تحصيل النفس و قد حصل هذا باستعمال الال و الدار و شوالهم فلا يحتاج اليه  
مرة اخرى **قوله** احمد بن جهم لا يبي عيشهم بضم العين المهملة و فتح الاء المثناة و سكون الياء المشاة  
و ما تضمنه من جواب السبع الطيور و المشهور في صحيحه ابي اسامة ضمن عليه بعضهم و في بعض الاخبار  
كلام و كانهم حلوا هذا المطلق على ذلك المقيّد و لو حمل بحديث الداء الذي اقلته ثلاثة و حملوا زاد على  
الاختصار كان هو الاول و هذا كله لا اشكال فيه ان الاشكال في تفسيره فقلنا و قران الله عليهم الطيور  
بان المولى و به المانة و النعمة و ما بينهما و اما ما تحت المانة فهو معصوم و هو التفسير منهم خلف ما يعرف  
من اللغة و العرب الناشئ لان الطير جنس يشمل سائر انواع الطيور و اما المعصوم فهو نوع خاص لا يشمل اعيان  
ما صنع له و كان الباعث لهم هو ما رد في الطيور من السبع و الخنزير و لو واحد للعصوف فقصوا الطيور على ذلك  
التفسير لا يخفى ما يرد و ذلك ان اختلاف الترخ و ارادوا فكثر الموارد و اقرب كل شئ الى الطير و هذا  
الاختلاف يقول اما على تفاوت مراتب دنع فقرة النفس و لعل في اطلاق لفظ الداء ايماء اليه فكذلك عليه  
التم ايماء يتوخى ما يطيب به النفس و هو يختلف باختلاف الطيور و عفى و اكبر على ان يمكن حمل الاختلاف فيه  
على اختلاف الابار سعة و ضيقا و اختلف منابعا و علمه عليه السلام بحال الابار المسئول عنها و اختلف باختلاف  
الشديد مما يدل على طهارة البيرو و لا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة في كثير من الموارد و بالجملة فمن تتبع  
موارد اختلاف الترخ لا يفتي عنده شك في حملها على الاستحباب و طهارة الماء و زوال النقطة عن و ان

أكثر ما ورد في دفع الامداد والشرب دون سائر الاستعمالات وان الاستحباب درجات متفاوتة بعضها فوق بعض فان طبيعة الكلب وذوال النقرة عنه تختلف باختلاف الابار كبرى وصغرى واختلاف منا بها ضيقا وسعة واختلاف مكث الجنايش فيها مدة الغير ذلك وان الاحتياج الى دفع الحدث والشرب يتفاوت بالضرورة والاعمال بدونها وبمراتب الضرورة فاختلاف الاحكام ومنزل على مثل هذا الاختلاف فلا اختلاف فيها عند التصديق قوله لا بأس به بحول عند من قال بالنجاسة على ما اذلم يعلم وقت وقوع النجاسة فالغير يعلل بعور استعمال الماء <sup>بعل</sup> **قوله** واجبر حتى حسن وفي الاستبصار دواعي استدع وجع ومن ثم ذهب سائر المحقق السيد محمد فخر الله <sup>عنه</sup> الى الاكتفاء بالحقن للطير مطلقا واعلم ان في الاستبصار قد قل هذا الخبر في باب البني بغير في الكلب ونقل اذ لا خلاف الدالة على ان يترجى الكلب اربعين دلو لا ثم ذكر هذا الحديث معارضاً لتلك الاحكام ثم قال **هذا الخبر** يحمل على حين ادعاء ان يكون عليه التمس اجاب عن حكم الدجاجة والطير والثالث اني اني على انه اذا وقع فيه الكلب وجب منه حيا فان يترجى منه هذا المقدار الى سبع دلاء وليس في الخبر انه مات فيه وهذا انما يكون في ما فيه <sup>البدن</sup> **قوله** واجبر حتى سهل وفيه دلالة التحريم على عدم انفعال البني بالملاقاة لان عليه التمس في الافاد عنه على وجه العوض فيغل بجهة النجاسة لانها اقوى انواع بل الظاهر ان المراد هنا الاخير بقرينة المقام والوصف بالمعداة والتعليل بالمادة واما اصحابنا القائلون بالنجاسة فقد تكلوا على هذا الخبر من بعده **القول** ما قلنا في النجاسة في ذكرى من اقاما مكاتبه فيها ارسال فلا تجزى بها **الثاني** يجوز ان يكون معناها ما ذكره في الاستبصار حيث قال انه لا يفسد شئ اذا دال اليه من الاستفاد بشئ منه الا بعد ترجع جميعه الا ما يضره فاما ما يتغير فانه يترجى منه مقدار ويتغير بالباقي **الثالث** انه متروك الظاهر لان فيه حصولا لانداس تغير الرجوع والطعم من ذلك <sup>المتغير</sup> **الرابع** ان دلالة عدم النجاسة بشئ من قبل دلالة اللفظ بعموم دلالة ما دل على نجاسة باشياء مخصوصة فاحسن دلالة الخاص مقدمه والجواب عن الاول انها وان كانت صانعة الى انها في الاستبصار سند بسند صحيح هكذا عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن الرضا عليه السلام عن ابن ابي عمير عن محمد بن بيه ومثله لا يكون الامع حصوله باحد الطرق المقيدة له وعن الثاني ان مع بعده وان قيل <sup>فمن</sup> الا فانزول عليه ان عدم جواز الاستفاد بشئ منه يتحقق مع عدم التغيير ايضا في بعض النجاسات عند اهلنا <sup>فمن</sup> **التمسك** كما ان قد يجوز الاستفاد بالبعوض مع التغيير في البعض الآخر فاطلاق القول بعدم جواز الاستفاد

وانما اتفان في بيان اخر كلام الشيخين اقول الغدير اذا كان له مادة بالبيع ان يحى بواكان حكمه حكم  
 اليهودان لم يسم به كما هو الظاهر كان حكمه الجارى ومنه نبيه انه لا يفسد بالملاقاة فلا يحتاج الى الترحم للترح  
 لاقتضاه تطهيره على تقدير النجاسة وقول الشيخ ان حكمه الجارى غير مسلم **قوله** ويدل على ما ذكره موثوق  
 لكن الشرع بين الاصحاب بالحققة يمكن من الاعتبار وقوله ولا هو من منع الكثرة فان حمل على حقيقة واحدة  
 بركة الزم من ان لا يدين على الكفا باحد عشر وان حمل على مجاز في معنى الكفا بالثلاثة سماع مطلق  
 الوصف باليسير لكن لم يذهب الى هذا احد من الاصحاب بل المعروف بينهم عشرة كما ساق بيان له ولو قبل  
 بالكفا بالثلاثة لكان معنا اذا اطلاق جمع القلة على الكثرة وكذا العكس معروف سماع الوصف باليسير  
 وما ذكر من الفرق اسطلاح نحوي وقوله هذا اذا كان ذكيا الاشارة الى تزعم الكلاء واسم كان جودا الى الواقع  
 في البر والوارد بالذکر المنوع وحاصله ان تزعم الكلاء انما يحى اذا كان الواقع في البر حال الوقوع من كمالها  
 ولا يحتاج بموت فيه وقوله عليه السلام هو هكذا تاكيد لعنونه هذا الكلام وقوله واكثر بالمثلثة وفي بعض النسخ  
 بالموثقة وهو الموافق لعبارة الفقيه حتى ان بعضهم اعتبروا عليها وقال ان الذواكر من الانسان قال  
 شيخنا البهائي وفي هذا القائل نوع من الثورية وذلك لان المواد الاكبرية بالنسبة الى مضان تزعم العكس  
 لا التواجي وما تقدمه من تزعم السبعين ذلك الموت لانسان هو المعروف من الذنوب وهو ما لم يعلم واكنا  
 اما لان الانسان مذنب معروف باللام فحمل على العموم اذا عهد واما لان العموم في مثله عرفه واكثر من ان الكفا  
 على المحاطات الغريبة مثل ما طرأ الله البيع وقوم الزبوا واما ابن اديس فقد مضى هذا الحكم بالمسلم واوجب  
 الكافر تزعم الجميع بناء على وجوب الجميع للملاقاة حيا لانه ما لا مض فيه واجاب عنه في المعجب بجمع وجوب تزعم الكل  
 بلا ممانعة حيا وقوله انه لا يضر فيه بديعه ان الانسان متناول للمسلم والكافر والاشيا الكفا بالسبعين في  
 مرتبة في الير للفتن بامانة حيا وميتا وجب الكفا بها مع مباشر حيا فقط بالطريق الاولى واما القائل  
 وذلك فموجب هذا اجاب عنه بوجه اخر وهو ان نجاسة الكافر نجاسة اعم من سبب اعتقاده وهو منقضي بعد الموت  
 والفتن من على هذا من وجهين احدهما ان نوال الاعتقاد لا يقتضى نوال النجاسة لخاصة من قبل نواله ولو  
 اعتقده ولم يطهق الكافر الا لزم والاعفاء والمجنون ولم يقل بامد ولهذا قيل لا يكتفى ولا يدين بغير  
 المسلمين فانما ان كلام ابن اديس على ما يقرهم منه من كلام المعقبين انما هو فيما اذا مات في البر لا نيبا

اذا سقط ميتا كما يقتضيه كلام العلامة **قوله** واذا سقط حيا وجميع بملاقاة قبل الموت فالذي طهر الماء  
 بعده واكتفى بترجم سبعين والتحقيق اننا ان كنا نترجم الجميع للملاقاة فلا بد من القول بغيره صانته  
 قبل الموت الذي هو مورد النص عندهم وان اكتفينا فيه بترجم ثلاثين او اربعين فان كنا بالمدخل مع  
 تعذيب النجاسة ولو تخلفه كفت السبعون والواحد لكل مقداره وما تقدمه من وجوب ولو واحد للعصوف  
 قد عرفت ان المشهور ان تفسيره بما تحت الحمامة مما لا شأنا له من اللقطة والعرف كما تقدم وانقضى العصفوف  
 داخلية فيه والفرق بينهما بالحاق الماء مما لا يؤثر هنا **قوله** فان مات فيها حيا وبقية الى قوله اخبرني  
 الشيخ جميع وهو مستند الاصحاب رضوان الله عليهم في وجوب تزعم الكلول والحار وقد اعترض عليها قسما  
 وسندا اتا السند فيجها لعمرو بن سعيد بن ملال على ان بعضهم حكم بان حيا ويزن بن ملال على ما سألني  
 بغير ترتيب واسم عبد الله وما لم يحمل ايضا قول العلامة قدس سره في لفت ان هذا هو عمرو بن سعيد  
 المديني الخطي الثقة بعيدا عن المديني من رجال الرضا عليه السلام وهذا من رواية الباقر عليه السلام واما المديني  
 ما يبع عليه الاصحاب من وجوب تزعم الجميع للجل والعمل ببعض الرواية واسقاط الباقي غير معقول وكذا الجواب  
 جابا عن غير العمل بالغاز وبقيته لا يجوز ان يصار الى رويان قال الشيخ في الاستبصار والجواب ما عن الاول  
 فان الشيخ **قوله** روي في باب القاب هذا الكتاب حديثا وانفع السند يقتضون توثيق عمرو بن سعيد بن ملال  
 وانه من اصحاب الباقر على ابن عبد الله بن المغيرة عن اجمعت العصاية على تزعم ما يبع عنه فيكون صحيحا لهذه  
 الاعتبار ايضا واما عن الثاني فيما قال العلامة في لفتي من ان اصحابنا عملوا بها بالحار والتسوية سقطت  
 باعتبار وصول المعارض على ان الاضفاء يقتضون حمل تزعم الجميع على الاستحباب ويكون الواجب هو ما تقدمه  
 هذا الخبر ودعى الإجماع في مثل هذه المتأمان غير مسموع اذا عرفت هذا فاعلم ان المحقق قدس سره قد  
 روى هذه الرواية هكذا حتى بلغت الحار والجل والبعل وهو غير بعيد لا مكان نقلها من غير هذه الأصول  
 كما عرفت من انه ذكر ان ينقل عن الأصول القديمة لكتب الحسين بن سعيد ونحوها وجعل في حكم العمل  
 تذكرها من رويان وجعل الحاق العمل وعما من سألني يعتبر يكون داخلية فيا دل على وجوب تزعم الكلول في  
 القاتبة وفرفت تلك الالاماة بالثلاث واخرى بالاحد عشر واما البقرة والفرح والمشهور ان الترحم لها  
 كوكا قال المصنف **قوله** لكننا لم نقف على دليل في الفرص واما الوارد ان في القاتبة بترجم ولا والقاب بمثلثة

للفرس بالمعنى القوي وهو ما دبت على وجه الارض وبالمعنى العرفي وهو ما يركب فكان الاول هو وجوب ترجيح  
لها لا غير ولو اطلع الشيخ طارثا لها على دليل لنقله في هذا المكان واما البقرة فلا دليل ايضا وجوب الاكل  
لكن مشهور وبعضهم على وجوب ترجيح الكل لها ومستند قول القنادة على السلم فان ما فيها اول ما يفتح  
الماء كله فقول جماعة من المتأخرين كالمشيد الثاني ان الترجيح على الاغنياء لا يوجب ترجيح الماء على السلم  
قوله على السلم ما بين الفاقة والسور الى الشاة فوسعة كثير لا يدخل الفاقة والسور والشاة ونحوها فهذا  
الحكم والخلاف فيها مشهور والاول هو على ما اذا وعلى السبع على الاستحباب قوله وينزع منها اذا ما فيها شاة  
او كلب قوله يدل على ذلك ضعيف بالجموع والبطاين وبهذا الحديث وما بعده استدلالنا بالثلاثة  
وتابعهم على وجوب ترجيح اربعين لوت الكلب والخمسين والسور والشاة والتعليق **مع تصحيحها**  
انما يلان على التحيز الذي ذهب اليه الصدوق طارثا حيث قال وينزع الكلب عن ثلاثين الى اربعين  
قوله ينزع في الشاة والقول لها داخلان على ما ذكر لكن دخولها على طريق التحيز لا على الطريق الحتم والرجح  
وانما وارد في اخبار العيصية شأن الكلب والسور ففي بعضها انه ينزع لكل منهما خمس دلاء وفي بعضها دلاء  
من غير تعيين عدد وكل هذا التماثل مما يرشد الى جعل الترجيح على نفع الغنم والكباش من اكلها فكما علم  
السلم قال الترجيح منه مقدما ترجع مع كراهة النفس فالحسن دلاء او بعشرين او ثلاثين او اربعين واما قوله  
السلم والكلب وشبهه فيوزان بوزان قوله وشبهه ما شابه في النجاسة كالتحيز والافرب في الكلبة السور  
هو الاكتفاء بالدلاء وقد علم ان الدلاء كثر فان حل على حقيقة فاما البراءة من الزنا فيقتضى الاكتفاء  
عشرين لعل على معناه فيقتضى الاكتفاء بالثلاثة وقد سبق ان اطلاق جمع الكثرة على القلة والعكس ما شاع في  
القرآن والاحاديث وفيه في يقتضى هو الثلاثة لا غير واما الدجاجة فانه وان وقع في هذا الجوز ان الترجيح لها سبع  
لكن سياقي في صحيحه اى اسمه ان ترجحها خمس ينبغي ان يكون القول عليه **قوله** ويدل على بقا موثر في  
قولنا السلم في هذا الخبر ويحتمل حتى يذهب المتن ولا يدل على ما على الاكثر ذهب الشيخ طارثا وفي وجوب  
ترجح الماء ولا وهو العمل على هذه الاخبار وحمل ما ورد في ترجيح الماء كله على الاستحباب او على انما لم يتبين  
الرجح **قوله** وليس لاحد ان يقول اه اقول هذا الكلام بتمامه يجوز عمله على ما بين وجوبه اما الاول  
الاول فاحصلا انكم ختمتم بوجوب الاربعين والوارد في الخبرين المتقدمين انما هو التحيز واما السؤال الثاني

فابتداء من قوله وهذا علمته اه وما صله ان عندنا اخبارا نقلت على اقل مما في هذين الخبرين كالدلاء والخمسة  
فلا يخلو ابها والجواب عن الاول اننا اذا علمنا على الاربعين نكون قد حصلنا القطع بطهارة الماء واما الجواب  
عن الثاني فابتداء من قوله ويكون ايضا وما صله ان اخبار الدلاء والخمسة قد عارضت هذه الاخبار والعمل  
بهذه الاخبار يستلزم للعمل بتلك الاخبار لا ندجاها عنها بخلاف العمل بتلك الاخبار فانها مستلزمة  
لطرح هذه الاخبار ولا يخفى ما في الجوابين اما الاول فلان هذين الخبرين انما هما من الامامين عليهما السلام فلا  
تفاوت بين الثلاثين والاربعين في حصول الطهارة بايقاع ايهما كان وان لم يتبين عندنا على السلم فلا فرق  
بين اقل والاكثر واما الثاني فلان التعارض بين الاخبار انما يكون مع تكافؤ السند وهذا ليس كذلك  
فان من جملة ما يقتضي الاقل صحة العقل على ان التحقيق يقتضي ان الاخبار والدلاء على الاقل تنفي وجوب  
الاكثر فلا يكون العمل بالاكثر مستلزما للعمل باقل ويمكن تنزيله على ان السؤال واحد وتقريره ان قيل كيف  
جزمتم بالاربعين انه انه ورد في هذا الحديث على طريق التردد وفي غير هذين الحديثين وان دعوى الاقل  
الا انه يجوزم به فضلا علمنا بالجموع وتكتم التردد وتقرير الجواب ظاهر وانما اذا قرئت كلام الشيخ  
على هذا السؤال انزع عنه اعتراض الفاضل التتري حيث قال ان يراى بما يتفق الفاضل انما  
مشتقلا على الثلاثة حسن الايراد واشكل ما في الجواب وان اردوا ما استعمل على الانقضاء لم يجدوا اولا حسنا  
**قوله** ما رواه الحسين بن سعيد في الفاضل والداية بكل تقاسيرها السابقة شاملة للعرض فنقول الحق في  
ثمة في الخبرين لا فرق بين الحاق العرض بالارض فيه غير واضح اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع للعالم في  
المتن كلام في هذا الحديث لا يخلو من نفع غريبة وهو انه حاول الاستدلال بهذه الرواية على ما مشهور من ترجيح  
كرو للعرض والبقرة فقال بعد نقلها قال صاحب الصحاح الدابة اسم لكل ما يذهب على الارض والدابة اسم لكل  
ما يركب فنقول لا يمكن عمله على المعنى الاول والآخر وهو باطل لما سبق فيجب حمله على الثاني فنقول لا فرق  
اللام في الدابة ليست للعهد لعدم سبق معهود يرجع اليه فاما ان يكون للجموع كذهب الى الجبانين  
او لتقريب الماشية على المذهب الحق وعلى التقديرين يلزم العموم في كل ركوب **قوله** اما الاول فظاهر واما الثاني  
فذلك تعليق الحكم على الماهية ليستدعى ثبوت جميع سور وجودها واللام يمكن الماهية علمه هذا خلف واما  
ثبت للعموم دخل فيه الفرس والحمار والابل والبقرة غير ان الابل والثور غيرا بادل بمطوقة على ترجيح الجميع

فيكون الحكم ثابتا في الباقي فان قلت يلزم التسوية بين ماعده الامامان عليهم السلام قلت خرج ما استثنى بديل  
 منفصل فيبقى الباقي لعدم المعارض وايضا المساواة ماصلة من حيث الحكم بوجوب ترجح الدلائل وان اقررت القليلة  
 والكثرة وذلك شئ لم يعرض له عليها السلام الا لما قلنا ان يقول ما ذكرته لا يدل على ترجح الكثرة ويمكن القول بان  
 عمل الدلائل على ما يبلغ الكثرة بين المطلق والمقتضي خصوصا مع الاثبات بصيغ جميع الكثرة لا يمكن ان يهل الجمع  
 على الكثرة بسبب زيادة العلة منه والاولم الجمع بين احدى الحقيقة والحجاز وان حمل على العلة فكذلك لا نقول  
 لانتم احتمال الثاني سلمنا لكن ان حمل على اداة معناه المجازي وهو مطلق الجمع لم يلزم ما ذكرتم على اننا  
 كون الصيغ المذكورة حقايق او مجازات في العلة والكثرة فنظر هذا كلامه بلاب ترادوه المفسد والاضا  
 الواردة على هذا الكلام اظهر من ان قال على ان اطلاق لفظ الدلالة واردة الكثرة غير زيادة وانقصان من الحقيقة  
 والافان مع ان المقتضى الذي ادعاه غير موجود ولو جعلنا كافيها هذه التكميلات **قوله** وروى محمد بن عبد الله  
 دعليه من ان للشاه وشبهها تسعة او عشرة قاله الصدوق في الفقيه **قوله** وروى ايضا صحيح زنا على  
 موالين بن سعيد في السند السابق وقد خرج به في الاستبصار وبعضهم قرى الفعل وهو روى على الجرحول  
 يكون الحديث سارح وهو غير جيد **قوله** وروى ضعيف بالفتح والفعل للمعلوم ايضا والواو هي  
 بن سعيد في الاستبصار **قوله** وروى محمد بن صحيح وقال في الاستبصار بعد نقل هذه الاخبار قالوا في  
 الاخبار احدثين اما ان يكون عليه السلام اجاب عن حكم بعض ما تضمنه السؤال من الفاقة والطير وعول في حكم  
 الباقي على المعروف من مذهبه ويعني من الاخبار التي شاعت عنهم عليهم السلام والثاني ان يكون في ذلك تناكلا  
 قوله ما ذكره جمع كثره وهو ما زاد على العشر ولا يمنع ان يكون المراد به **قوله** بين ذلك ما حجب عنه  
 الاول ولو كان المراد بها دون العشر لكان جمعه باق على افعلة دون فعال على انه قد حصل العلم بحصول النجاة  
 وخرج اربعين دلوا بوزن حكم الجاسة ايضا وذلك معلوم وما دون ذلك طريقا جارا لا ما ينبغي ان  
 يكون العمل على ما قلناه هذا كلامه ويرد عليه ان يهل الامر بترجح الدلائل الواقعة في جواب السؤال على اربعين  
 فقط ما يقتضي الاغلاقات ويلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة وكذا جعل الجواب جارا عن بعض اثنائه  
 السؤال مع ذكرها على نسق واحد ووقع الجواب بعد هذا طريق هذه الروايات مع صحة اسانيدها وجعلها من  
 اجاب الاحاد كونها معارضة لمحمود على اني ممنوع وساعة الواقعتين غريب وبع فالاولى كما قد بناء هل العمل

بالدلائل وحمل الزايد على الاستحباب وقوله عليه السلام فان ذلك يطهر عما استدله على نجاسته البئر الجارية  
 بحمل الطهارة على معناه اللعوي اعني النظافة حتى لو قلنا بثبوت الحقايق الشرعية فان الامتثال عليها السلام  
 قد استعملوا ما بمعانيها للتغيير استعملوا الاشياء على ان قضية الجمع بين الاخبار من اعدا القرين عليه **قوله**  
 محمد بن علي صحيح وقوله تحت بخلاف المشهور بين الاحواب وبخلاف الاخبار المتقدمة ايضا ومن ثمة  
 حملة العلامة في كف على ما انا فقير للماء بوجهه والاول هو الحمل على الاستحباب كما لا يخفى على الاستحباب كما  
 لا يخفى وقوله عليه السلام تخرج منها سبع دلاء مما قال به اكثر الاحواب وارجبان ادريس اربعين لانه  
 لا فرق في هذه وانما اكتب فيه بالاربعين مع انه اوجب ترجح الجمع لما لا ضرورة لان الاربعين يخرجون  
 فتخرج في حياته بالطريق الاولى واطلق القول في الفقيه بوجوب ثلاثين الى اربعين في الكل وطريق  
 الجمع حمل الجنس السبع على الاستحباب والاكتفاء بالثلاث لصحيفة على بن يقطين المتقدمة **قوله**  
 ثم قال الشيخ اياه الله وان ماتت فيها فأتوجع الي قوله اخبرني الشيخ صحيح وكذا السند الثاني وما ذكره  
 التمس من التفصيل هو المشهور وذهب شيخنا المرتضى طاب ثراه في المصباح الى وجوب سبع دلاء وحكي  
 الثلاثة بطريق الرواية وقال الصدوق قدس سره بترجح دلو واحد فان قضيت سبع والاخر محمد  
 الاكتفاء بالثلاث لاخبار الدلائل وحمل الزايد على الاستحباب وكل هذا الاختلاف الناشئ من اختلاف  
 الروايات في الشيء الواحد من امارات الاستحباب في الترجع وان المطلوب منه دفع الكراهة كما تقدم و  
 اما الوجه فقد اوجبا الشك في ثلث دلاء وسلدوا ابو الصلاح اوجبا الورد دلو واحدا  
 وابن ادريس لم يوجب شيئا وكانه نظرا الى انه ليس لها نفس ايلد وهو مشكل فان في الاخبار ما يدل  
 على ان نفسها سايلة ويمكن هذا الخبر على خروجها حيا ويكون فايته وقع الاستنحيات **قوله** وروى  
 صحيح فان يزيد شعر وان لم يوثق في كتب الرجال صحيحا الا ان العلامة دعه حكم بصحة طريق الفقيه  
 الامرون بن حمزة وفيه يزيد بن اسحق وكذا حكم الشهيد الثاني طاب ثراه بتوشيقه في الدابة وانما  
 لعبت الشعر لانه لما نقل من امه كان الشعر نابتا على بدنه وكان عدم الانتفاع بماء الورد مستند الى  
 كونه سعة ونظام قوله يسكب منه يعطين هذا الماء غير ماء البئر فلا وجه لذكره في هذا الباب لا  
 لنا سببه **قوله** الذي روى احمد بن الحسين ضعيف وما بعده موثق والاولى في وجه الجمع ما قلناه

هذا الحديث لا يدل على الاستحباب ويمكن وجه آخر للجمع وهو حمل الآية الثالثة على الخبز حجة كما تقدم **قوله** في الخبر  
مجهول بثمان بن عبد الملك وهو سندنا تفصيل ولا يخفى انه مع ضعف سند لم يدل على الاحتجاج الذي قاله  
الاصحاب ولم يطلع على ما دليله وما قاله ابن اوديس من ان الاحتجاج هو المنع ثلاث المعلوم من اللغة والعرف **قوله**  
تجدين احمد صحيح لان ابن حنبله الذي هو مسلم بن مكرم قد وقع الفاشي وبعضهم عد في الضعاف باعتبار تصنيف  
الشيخ ليع انه وقعت في منعه اخر وامام عبد الرحمن بن ابي حاتم في الوجوه في احوال عبد الرحمن بن محمد بن ابي حاتم  
ثقة ولعل هذا هو ذلك ويكون قد نسب الحديث وقد تضمن هذا الحديث اربعين حديثا نقل الى هذه الفتاوت  
الشريفة الواردة في شيء الواحد ومن هذا قال المحقق ونعم ما قال من وقف على اختلاف الفاشي في النص والواقع في  
احكام البيروا ورثة الجيرة واعتدته في التردد وانما في التاخير بينه وبين التوفيق بين متنا في ما والذي اورد ان  
هذا الاختلاف الفاضل من دلائل عدم نجاسته البيروا وانما خرجت بخرج الاحتجاج والاختلاف في الجواب باختلاف  
الابرار في الفتاوى وعدم احتسابها لطيب الماء ونال التفرقة انتهى وقد قدما مثله **قوله** احمد ضعيف وهو صحيح في  
عدم اغفال البيروا بالمائة وكما ذكر في التاويل بعيد سيما الاخير وذلك المحقق نقل هذه الرواية في التبعير في غيرها  
فقال صبر في الاشارة فوضا منه وشرب ومن ثم خرج بعض الاعلام التاويلها بالخروج على الفاضل بخرج **قوله**  
ان مات فيها يعني بخرج جميع ما فيها الى اخر كلام الشيخين وقوله طاب ثراه وهو الشرب المسكر اشارة الى ان الجوز الذي  
الجوز لا يورده الفاضل المتعارف وهو المأخوذ من العنب بل المراد به كل المسكرات ويؤيد ما روي من ان كل مسكر في  
نالتس انما ورد في حصر الجوز وقوله بالخلط لا ينبغي لان جماعة من العلماء قالوا بطلانها بمثل الحسن بن ابي عمير  
والحسن بن عبد الله الغضائري وهو استاد الشيخ الطوسي الا ان قول كلامه بان المراد بالخلط بين الغالين بالتحا  
**قوله** ويؤكد ذلك ايضا صحيح وقوله عليه السلام اذا سقط في البير شيء صغير ما يدل على التسامح في ما يورث على ان  
الفرق منه ليس للرجوب والاما اوجه ليحكم هذه الاجمال الكثير في التزويج له والمنوع على ان يكون الصغير لا يورث  
الاضافه وجه فاما ان يرد من الصغير الصغير من ذلك النوع فيدل على الفرق بين صغير النوع وكبيره نوع ان الاصحاب  
دعوا الله عليهم من وجوبه لافرق بين كبير ذلك النوع وصغيره في وجوب النوع المتقدم له وكان المراد من قوله  
وهو الاقوى حيث تنقضي الحقيقة للتغير والشرعية فيلزم اكتسابه بوجه الماء كما صغر عنوا وان كان اكثر افراد ذلك  
النوع فيكون ما حكم به الاصحاب من ان الله عليهم من ان كثير من الحيوانات الصغار وما لا فرق فيها فيخرجها الماء وكلامه

من هذا الحديث لا يدل على الاستحباب ويمكن وجه آخر للجمع وهو حمل الآية الثالثة على الخبز حجة كما تقدم **قوله** في الخبر  
مجهول بثمان بن عبد الملك وهو سندنا تفصيل ولا يخفى انه مع ضعف سند لم يدل على الاحتجاج الذي قاله  
الاصحاب ولم يطلع على ما دليله وما قاله ابن اوديس من ان الاحتجاج هو المنع ثلاث المعلوم من اللغة والعرف **قوله**  
تجدين احمد صحيح لان ابن حنبله الذي هو مسلم بن مكرم قد وقع الفاشي وبعضهم عد في الضعاف باعتبار تصنيف  
الشيخ ليع انه وقعت في منعه اخر وامام عبد الرحمن بن ابي حاتم في الوجوه في احوال عبد الرحمن بن محمد بن ابي حاتم  
ثقة ولعل هذا هو ذلك ويكون قد نسب الحديث وقد تضمن هذا الحديث اربعين حديثا نقل الى هذه الفتاوت  
الشريفة الواردة في شيء الواحد ومن هذا قال المحقق ونعم ما قال من وقف على اختلاف الفاشي في النص والواقع في  
احكام البيروا ورثة الجيرة واعتدته في التردد وانما في التاخير بينه وبين التوفيق بين متنا في ما والذي اورد ان  
هذا الاختلاف الفاضل من دلائل عدم نجاسته البيروا وانما خرجت بخرج الاحتجاج والاختلاف في الجواب باختلاف  
الابرار في الفتاوى وعدم احتسابها لطيب الماء ونال التفرقة انتهى وقد قدما مثله **قوله** احمد ضعيف وهو صحيح في  
عدم اغفال البيروا بالمائة وكما ذكر في التاويل بعيد سيما الاخير وذلك المحقق نقل هذه الرواية في التبعير في غيرها  
فقال صبر في الاشارة فوضا منه وشرب ومن ثم خرج بعض الاعلام التاويلها بالخروج على الفاضل بخرج **قوله**  
ان مات فيها يعني بخرج جميع ما فيها الى اخر كلام الشيخين وقوله طاب ثراه وهو الشرب المسكر اشارة الى ان الجوز الذي  
الجوز لا يورده الفاضل المتعارف وهو المأخوذ من العنب بل المراد به كل المسكرات ويؤيد ما روي من ان كل مسكر في  
نالتس انما ورد في حصر الجوز وقوله بالخلط لا ينبغي لان جماعة من العلماء قالوا بطلانها بمثل الحسن بن ابي عمير  
والحسن بن عبد الله الغضائري وهو استاد الشيخ الطوسي الا ان قول كلامه بان المراد بالخلط بين الغالين بالتحا  
**قوله** ويؤكد ذلك ايضا صحيح وقوله عليه السلام اذا سقط في البير شيء صغير ما يدل على التسامح في ما يورث على ان  
الفرق منه ليس للرجوب والاما اوجه ليحكم هذه الاجمال الكثير في التزويج له والمنوع على ان يكون الصغير لا يورث  
الاضافه وجه فاما ان يرد من الصغير الصغير من ذلك النوع فيدل على الفرق بين صغير النوع وكبيره نوع ان الاصحاب  
دعوا الله عليهم من وجوبه لافرق بين كبير ذلك النوع وصغيره في وجوب النوع المتقدم له وكان المراد من قوله  
وهو الاقوى حيث تنقضي الحقيقة للتغير والشرعية فيلزم اكتسابه بوجه الماء كما صغر عنوا وان كان اكثر افراد ذلك  
النوع فيكون ما حكم به الاصحاب من ان الله عليهم من ان كثير من الحيوانات الصغار وما لا فرق فيها فيخرجها الماء وكلامه

المؤيد

بإثباته الترخي لأحد الجانبين

المؤيد او الاورعين ليس بما ينبغي لان هذا النص شاملها ومن هنا استدلل به بعضهم على وجوب ثلاث الخبز وما  
الاكثر قتلها بعضهم على البيع بقرينة الخبر الآتي وقوله عليه السلام بعده في الجنب انه يترجح له سبع دلاء مما بعد هذا  
والاولى تنزله على الثلاث لما تقدم ولانه اقل عدد ممتنع جمع وقوله عليه السلام فان وقع فيها نجاسة هذا هو واحد  
من الافظا العبر لها من حكم الجنب وفي صحيح ابن مسلم اذا دخل الجنب وفي صحيح ابن مسعود اذا قتل فيها نجاسة في  
دواية ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب يدن في البير فيقتل فيها قال يترجح منها سبع دلاء وفي صحيح  
اكثر الفقهاء ما يقتل الجنب لا يخرج من شيء لان محل الطلاق على المقتدين به ما دنا لان القيد الواقع في رواية ابي بصير انما  
هو من كلام السائل فلا يتخص به الاضمار والصحيح الذي كلفناها من كلامه عليه السلام وابعده من هذا نقل عن ابن ابي  
من تدخل الحكم بالارتاس مذهبنا عليه اجماع مع عدم وجود الموافق فالادلة في التبعير ذكر هذه العبارة ان كلامه  
فأبانه هذا الترخي فصيل السلب الطوبى وقيل الخجاسة البير وقيل تعبد شرعي والمفاد الواردة على كل واحد من  
هذه الاقوال كثيرة سيما القول الثاني لانه يلزم عليه تجليس البير بالانصراف ان المرفوع من عنده هو مؤيد من  
النجاسة وكانت ذلك الجنب المسلم نجاسة باطل وكون ما البير اسوء حال من النجاسة اشد بطلانا قال بعض  
المحققين ونعم ما قال الحق ان اجزاء هذه الاخبار على ظاهرها شكل نجيب اما عملها على نجاسته بذكر الجنب  
على الحقيقة موافقة للمذهب بعض العامة وعلى ان الفرض من ذلك محرم التلطيف من ثوبان الحماة التي نشأت  
من قول الجنب في البير ندال انفرع الحاصل من ذلك وهذا اقرب انتهى الذي حدهم على القول بمنزلة خلو  
يد من النجاسة هو ما روي من قوله الماء كله الوقوع المني وقد عرفت عدم المنافاة من محل الترخي للكل على الاحتجاج  
ويؤيد ان المعهود في من الجنب انه لا يزل نجاسة الجنبية الا في الموضع الذي يزيل به النجاسة كالدشيرة قوله  
عليه السلام فان مات فيها يعني بخرج اوله من وجوب تخرج الجوز البير مما لا خلاف فيه وهو شرب الماء والآتي  
الصغير والكبير كالاشنان ولولم يستعمل اجماع على هذا لا يمكن حمله على الاحتجاج ووجوب تخرج الكرم جميعا بين  
الاشنان وما تضمنه من وجوب تخرج البير لاسبس الجوز المشهور بينهم من غير فرق بين قليل وكثير وقال الصدوق  
في المنتع يتخرج للقتل من الجوز عشرين دوا لرواية زناد وهذا الحديث لا ينافيه لان لفظ العنب ما يدل على  
الكثير عرفا وقول العلامة قدس سره ان مفروم العنب وقع في الاضمار على الاتصال سوى قل اكثر من الجوز الازد  
في الحديث كونه لا يدل على قلته ولا كونه على تاسل كما عرفت **قوله** واخبرني صحيح وقوله داية صغيره قد عرفت ان الماء

يلتقي على ما يدب على وجه الأرض وعلى ذات الحافز وعلى كل مركب وعلى كل تقدير ينبغي أن يراود أصغر هذا الأثر  
فإن ورد ما يقتضي إخراج بعضها والأكل الصغار من أنواع الدواب كيتفي فيه بالسبع وقال بعض المحققين يمكن عمل  
الدواب الصغيرة في على الطير والوجاه والقار بقرنية ما ورد في خبر جعفر بن عيسى عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل  
وخرج في الحديث بقرنية وقوعه في مقابلها والاول اقول على الاحتياط وقوله على السلم فإن ما تهاثره هذا هو  
المشهور وابن اديس كفتي بالكر وقوله وخرج المراد به ما فاره في الحديث ويظهر من الشيخ في عبارة الاستيعاب ان الجبل  
من علم من حرموا الثور اذا كان الجبل شابه الثور فالبقرة بالطريق الاولى فتقول شيخنا الشهيد الثاني قدس الله  
وجه ان البقرة ما لا يرضى لها على تاسل **قوله** واخبرني الشيخ صحيح وما دل عليه من تركه ليركبه الجبل ذلك ما هو  
المشهور فانه على وجه السبع في قول الصبي المتعدي بالطعام وعلى الواحد في غير المتعدي وعلى الاثنين في قول من قد  
اورد في ان الجباب في هذا الحديث ان يقع على جميع السوال وقد تضمن البول وجبسا واة البول الخ في تركه لجميع  
وانتم لا تقولون به وان وقع جوا باع بعض لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ثم اجاب باختیار الشئ الاول وقال لكم  
لزم مساواة البول للخرق لثقت انهم هو سائله اذا حصل التغيير بالبول الواقع في البر في ان يكون الصادق عليه السلام  
مقصود السائل من سؤاله اذا اعتزل ذلك سقط الاعتراض بالكلية هذا كلامه ولا يخفى ان تغيير البول خصوصاً  
الصبي لا يمكن عادة وان لزم وتأخير البيان عن وقت الحاجة على تقدير الشئ الثاني لا يخفى من تاسل الاول هو  
عرفت في غيره من ان ترك الماكلة في هذا الحديث محمول على الاستحباب وقال صاحب المتقى قدس الله وجهه الذي  
حدثني الشيخ على هذا التاويل هو ان المعروف عندهم ترك اربعين لبول الرجل وسبع اوثلاث لبول الصبي وليس في  
الاجاب وما يصلح لمعارضه هذا الحديث ليكون باعاً على الخرج عن ظاهره نعم ان تحقق الإجماع على تركه منكم  
وجهاً انتهى قول اورد وقوله وليس في الاجاب انه ان تلك الاخبار غير نقيصة السند لكن الحق انها وان كان كما  
قال لكنها قد اعتضدت بالمشهور بين الاصحاب **قوله** محمد بن احمد مجمل وهذا هو مستند الصدوق قدس الله  
وجهه في وجوب تركه عشرين ذوا الفطرة الخ وما قول بعض المتأخرين ان الاخبار السابقة الواردة بلقط الصب  
في الخبر لا تشمل القطر ما لا يضر فيه فلا يخيل ما فيه نعم يرد على ظاهر هذه الرواية مع ضعف السند انها قد نفقت  
ما لا يقل به فلذلك لم يعمل عليها ان اعرف هذا فاعلم ان هذه الاخبار الدالة على وجوب تركه بوقوع الخ من أقوى  
الدلائل على نجاسته بعضهم ان الترخ ما هو للاعتزاز بوقوع وقول بعضهم ان الترخ اعنا هو للاعتزاز عن شرب

الاجاب الخ غير معقول لاستهلاكها وعدم تميز ما نفع يمكن حمل هذه الاخبار المختلفة على مراتب الاستحباب  
او على تفاوت الآثار ضعفاً وسعة وعليه يحمل اكثر الاخبار المختلفة في الترخ **قوله** والخبر الذي رواه الحسين بن  
سعيد صحيح على ما قال بعض الأفاضل من ان محمد بن زياد ما هو العطار الذي حكى ابن داود ابن ابي عمير وكذا  
هو كونه الوثوق ومثل هذا لم يثبت لان محمد بن زياد مشترك بين موثق ومحمل ولما كرهوه فلم يثبت انه كره  
فيكون الحديث مجحولاً وقوله ولا يمكن لاجله دفع هذه الاخبار اقول يمكن حمل تلك الاخبار السابقة على الاستحباب  
ولا يحصل المتناقض وما قول الشيخ في الاستبصار ان ذكر الخبر في حديث الخبرين وهما من الرواي فلا يخفى ما فيه  
**قوله** يدل على الخبر الذي رواه مجمل واداد به الحديث المتقدم قبل هذا بوردته تقريباً **قوله** واذا كان تراوح  
اه يرد عليه انه لا يقيم عمداً لان المدعى وجوب الترخ التراخي ولا يلزم من وجوب ترك الكرو والوجوب تراوح  
واما قوله لان تراوح الرجال ام تغناه ان التراوح ورد فيما يجب تركه جميعه لتغيير راحته وتعد ذلك  
فالاكتسابه فيما خفي فيه وهو ما اذا لم يتغير بالطريق الاولى **قوله** اتى الى ما اخبرنا به الشيخ موثق وعلم ان  
الحكم بالتراوح فيما يجب فيه ترك الجميع مع التعذر وهو المشهور بين الاصحاب بل ادعى عليه العلامة في المنهاج  
اجماع القائلين بالنجاسة واستندوا فيه الى هذه الرواية وقد اورد جماعة من المتأخرين الاعتراض عليها  
بوجوه الاول في سند جماعة عن الطخيرة الثاني ان منتهى ترك الماء كله للاشياء المذكورة وهو مشهور  
الثالث ان ظاهره يدل على وجوب الترخ يومين وهو خلاف الإجماع واجيب عن الاول بان مداه وان كانت فطرية  
لكنها نقاة فيعمل بما يردوه من سلامة عن المعراض واعتضاده بعمل الاصحاب على ان الشيخ ادعى في هذه الجملة  
الاصحاب على العمل برواية عمار مثلاً وعن الثاني بان ترك الجميع محمول على الاستحباب وعلى ما قال الشيخ  
من التقييد وعليها اما على الاول فلا يكون ان الترخ مستحباً كان التراوح مستحباً ايضا فكيف يتسك به  
في وجوبه على ان اولنا الوجوب لكنه واداد في شياء مخصوصه فالمتعدي عنها يحتاج الى دليل اكثر واما عن  
الثاني فبعد نظره عن الثالث انه يجوز ان يكون ثم لتقريبه الحاد مجمل قوله تعالى كلاً لا يعلمون ثم كلا  
سيعلمون الى غير ذلك من الموارد واتفاق الاصحاب على فهم هذا المعنى قرينة ظاهرة على الموارد وحتم  
بعض شائعي ان يكون ثم هنا من كلام الراوي على ان المحقق قدس سره لما نقل هذا الخبر في الاعتبار لم يورد  
لفظه ثم فيه فبحر ان يكون قد نقله من واحد من الأصول التي كانت موجودة عنده في تلك الاعصار اذا فرغ

هذا فاعلم ان الامور بنفوان الله ذكرها منها ما ذكرها من المراد باليوم هنا يوم الصبح حتى  
ان بعضهم ذهب الى وجوب التأهب وما يحتاج قبل طلوع الفجر ليكون بعده مشغولا بالتبضع ومنها ان لا يفر  
فيه غير الرجال من النساء والصبيان والخنا في التأهب استعدادا للملاقاة منها ومن الرجال لقوله تعالى لا يضر  
قوم من قوم ولا نساء من نساء وقول الشاعر اقوم آل حسن ام نساء ونفس بعض اللغويين عن اختصاص القوم  
بالرجال ومنها انه لا يضر اقل من الاربعة لانه اقل عدد ينقسم اثنين اثنين ومنها ما ذكره شيخنا الشهيد  
الثاني من المتراوين يكون احدهما فوق البير يمتح والآخر يمشي للدلو وفي هذا المقام كلام ذكرته  
في شرحنا الكبير على هذا الكتاب ولقد ذكرنا بركة منه فنقول الكلام هنا يورد من وجوه اولها ان الامة عليهم  
السلم كان من اخطاها بهم للناس على القوانين العرفية على ان في اشياء الحقائق الشرعية كلاما مشهورا  
في اصول والاطلاق اليوم في العرض مشهور في يوم الاحاد وما شابهه وهو من طبع الشمس الى اخرها بل المشا  
يقرب منه وقد ورد في الاخبار والاطلاق اليوم على هذا كثيرا اطلاقا شائعا لا اكتفاء به في هذا المقام لا يخلو من  
ويؤيده ما ورد في قصة الرضا عليه السلام من قوله صلى الله عليه واله فان كان كثيرا وصعب توجهه فالواجب ان يكون  
عليه اربعة رجال يقيمون منها على التراجع من العذوة الى الليل وهذا ظاهر فيما قلناه وثانيها ان الحكم  
الوارده من ارباعهم عليهم السلام منها ما حقه علينا وجه الحكم فيه وهذا هو الاكثر فوجب علينا قبول ذلك الحكم  
من غير تعذرنا الى غيره ومنها ما كان الوجه فيه معلوما بالتعارف ويكون التحصيل بعض الامور بناء على  
الغالب او على انه بعض الموارد ونحن لانشتك في ان العلة في التراجع هي تطهير البير كماله المصريح به في هذا الحديث  
وبغيره لكن التطهير يجوز ان يكون بمعنى الشطف ورفع النقرة الحاصلة للنفس فيجوز ان يكون المراد به ما قاله  
النجاشة كما هو المشهور فاذا كان هذا هو العلة ولم يجهل من الشارع طلب هذا من مكلف دون مكلف حيان  
مباشرة بل يجوز منه القيام به فاذا امكن النساء والصبيان والخنا في ان يقوموا كما يقوم به الرجال الا ان  
كان التراجع منهم مجزيا بل ولو قام به الاثنان كان مجزيا ايضا وما يورد الاربعة في الحديث فلان الاختلاف في مثل  
هذا التراجع الطويل هو ترواح الرجال عليه على انما ورد في الاخبار ولو وجب الجود عليهم لم يحز في حكمه ترواح طمران  
ينزع احد سوى من قومه اليه لخطا في الاجابة السابقة ولم يقل بهذا احد وثالثها ان ما ذكره شيخنا الشهيد  
الثاني في ترتيب المتراوين خال من الدلائل فلو وقع فوق البير وتما كان التراجع مجزيا ولا يحتاج احدهما

سبحان ان اختاروا لا يعين ابتداء وان اختاروا لم يعين ابتداء انصفت بالوجوب لغيرها لانها احد الطرفين الواجب  
تخييرا وحاصليا للمدارك طاب ثله فيجوز ان يحصل يقين البراءة بالادلة ويكون الى ما يستجيب عن مراد  
على الطائفة واعلم ان المراد بالذيان تفرق الاجزاء وشيوعها في الماء بحيث يستهلكها وهل يشترط لها  
جوعها او كفي ينفذ باعتدال الاول لانه المفهوم من استناده اليها والثاني لعدم الفرق بين قليلها وكثيرها فيكون  
دوران البعض كالماء يقطع عن ذهاب فانه كان قطعاً والحق العلامة وجماعة بالذاتية الرطوبة لا تقع عليها  
بعضها ومن ثم انكرها الحق طاب ثله لعدم وقوة على شاهد لكن قال بعض العلماء ان المعنى القوي في الدنيا  
يحصل في الرطوبة غالباً وهو يرد الاكثاف وبيان البعض لحصوله في الرطوبة بالوصول والحق ان المعنى للوجود  
في الدنيا لا يوجد في الرطوبة لبقاء العين بخلافه اذ تقع العشرة للعدو مطلقاً ليشمل الرطوبة فاذن لا يكون لها نص  
توقع العشرة **قوله** واخرج الشيخ رحمه الله في تفسيره الى البر ويخبر رجوعه الى الماء للدلالة عليه  
براوليته بتاوله واقع في البر ولا علم من القائلين بوجوده بالترجع عامل باطلا في الميتة في هذا الحديث  
ولكن مع الحول على الاستقبال يسهل الخطيب **قوله** وبهذا الاسناد صحيح ولو ان شيخه اطلع على حديث يدل  
على انتماس الذي ذكره الحكم المذكور في هذا المقام وكان الذي ذكره الحكم المذكور في هذا المقام وكان الذي ذكره الحكم المذكور في هذا المقام  
محمداً الجلي سابقاً من قوله فان وقع فيها جوعه او جوعه عبد الله بن ابي يعقوب السابقة ايضا في مكانة الحب  
من قوله **قوله** في البر ولا تقصد على القوم ماؤهم ونظايرها فاعقل من هذا ان الوقوع في البروعية على العمل  
ولا يصلح لمثل هذا التخيير الاصل لا تماس وعمل هذه الاماكن المطلقة المشتملة على لفظ الدخول والتزول  
على تلك المفيدات ولعل هذا ما بين اديس من الاخبار المتواترة الواردة في تماس الحب هذه الاخبار وانما  
ولكن الظاهر ان الوقوع المذكور في تلك الاماكن والمراد به الوقوع في البر لا لاجل الفضل سوى كان اتماساً او  
تخييراً لان الغالب في الاخبار انها عدية الكثرة فمن اراد الوصول الى ما يوصل اليه الا بالثوب  
**قوله** وان وقع فيها دم وكان كثير الوقول فما خوذ من الخبر صحيح بقوله قطرت من بول ادم طاهر الفرق بين  
ظليل البول وكثيره كالدمل لان لفظ القطرات من مجموع التجميع المعهده في مجموع القطرة مع ان ساق الكلا  
والعليه ايضاً وانما الاصحاب رضوان الله عليهم فلم يفرقوا بين قليله وكثيره ولو فرقا كالدمل لم يكن بعيداً وقد  
سبق منا القول بالفرق وقولنا وبسقطها شيء من هذه كالجوع يدل على اطلاق العذبة على غير فصل

وكان انما يستدل على كون قوله يدل على عطشنا على قوله قطرة دم اما لو كان معطوفاً  
للمضارع ليجوز ان يدل على العطش فانت الدلالة كالا يضي **قوله** يدل على العطش بالشيخ مرسل ومملت الفاعلية  
على المتخبر وفيه كلام **قوله** فان رعت منها عذبة ياسب الى قوله يدل عليه منيعف ولكنه في الاستبعاد روى بسند  
خاص المعتمد واما قول طاب ثله وان رعت منها عذبة فالحق الذي نقلناه سابقاً من ابن اديس ولكن الاخبار ولا تاعد  
عليه ولم يرد فيها لفظ الا تماس فالصواب هو التخيير ببيان ان الاخبار وقول من الغيب يقول ابي قد تقدم الكلام عليه  
وان الفرق بين ان يكون المراد به الحب لا يرد في بيان احكامه فبغير عذبة لمكان الذي يكون ترجع السجدة لهذا  
للخاتمة المذكورة وقوله وسالت من العذبة آه ما اجتمع الاصحاب رضوان الله عليهم على وجود عذبة ولا لغو الذائبة  
واما قوله فارجعوا فمستدلهم الثلاثة واتباعهم على وجوب الخمسين وحيث انخلص التخيير الذي اليه  
الصديق وصاحب البصيرة قد صدق جماعة من الاصحاب لتسليمه على وجوب الخمسين فذكرنا له رجوعه الى ما لا خلاف  
قدس الله روحه في الف وهذه عبارة يمكن ان يقال ان الحجاب احدها يتلوه اعيان اكثر لا نزع افعال غير متيقنة  
وانما يعلم الخوف من العهد بفعل اكثر الثاني ان افظه او تحكي كثيراً في الكلام البليغ بمعنى بل انما يرد وطاشت  
لفظة ادنى في اهل التلم او خمسين يحتمل ان يكون للاصحاب عن الاربعين الى الخمسين لم يحصل براءة الذي يقينا  
الاربعة فلهذا اوجبها الشيخ الثالث ان عدلنا المتوجع بخصالت بالقلد والكشف بحسب افعالنا في خمسة تلوكة  
كافي الدم فيكون ان يكون الاربعون لذو بانها اذ كانت قليلة والخمسون اذ كانت كثيرة ولما لم يكن القلد على وقت  
لم يعلم براءة الله الا بوجع الخمسين وهذا الوجهان الشيخان الهائي طاب ثله وقد جعلها تفسيراً للوجه الاول  
قال العلامة **قوله** الرابع ما قاله بعض المتأخرين من ان اشك من الراوى لانه يخبر عن الامام عليه السلام وجعل  
الكلام ايضاً تفسيراً للكلام العلامة ومناط معقول الشيخ والجهاب من الاول ان هذه الروايات احيى كالمؤكد  
في الاستقباط ولم يرد براءة الله بكل واحد من الطرفين لانه كلام الامام عليه السلام والا فلا يحصل اليقين بالبر  
جميع ما يرد عن الثاني ان يجيبها لانه لما ردا حتى انكر بعضهم واول ما اودع على ان هذا الكلام منه عليه السلام  
ملقى العامة الناس فلم يجعل من حكمهم مثله مع ان ظاهره ما يوجب التردد منهم عليهم السلام وحاشا من مثله  
وعن الثالث ان يزيل كالاتان فاختار البيان عند الحاجة وعن الرابع ان جازت الدنيا وروى عن مراد العلامة  
ما ذكره بعيد لان مراده ظاهره يكون الاصل براءة الله فيبقى جواز الاكثاف بالاربعة ويكون الزايد

سبحان ان اختاروا لا يعين ابتداء وان اختاروا لم يعين ابتداء انصفت بالوجوب لغيرها لانها احد الطرفين الواجب  
تخييرا وحاصليا للمدارك طاب ثله فيجوز ان يحصل يقين البراءة بالادلة ويكون الى ما يستجيب عن مراد  
على الطائفة واعلم ان المراد بالذيان تفرق الاجزاء وشيوعها في الماء بحيث يستهلكها وهل يشترط لها  
جوعها او كفي ينفذ باعتدال الاول لانه المفهوم من استناده اليها والثاني لعدم الفرق بين قليلها وكثيرها فيكون  
دوران البعض كالماء يقطع عن ذهاب فانه كان قطعاً والحق العلامة وجماعة بالذاتية الرطوبة لا تقع عليها  
بعضها ومن ثم انكرها الحق طاب ثله لعدم وقوة على شاهد لكن قال بعض العلماء ان المعنى القوي في الدنيا  
يحصل في الرطوبة غالباً وهو يرد الاكثاف وبيان البعض لحصوله في الرطوبة بالوصول والحق ان المعنى للوجود  
في الدنيا لا يوجد في الرطوبة لبقاء العين بخلافه اذ تقع العشرة للعدو مطلقاً ليشمل الرطوبة فاذن لا يكون لها نص  
توقع العشرة **قوله** واخرج الشيخ رحمه الله في تفسيره الى البر ويخبر رجوعه الى الماء للدلالة عليه  
براوليته بتاوله واقع في البر ولا علم من القائلين بوجوده بالترجع عامل باطلا في الميتة في هذا الحديث  
ولكن مع الحول على الاستقبال يسهل الخطيب **قوله** وبهذا الاسناد صحيح ولو ان شيخه اطلع على حديث يدل  
على انتماس الذي ذكره الحكم المذكور في هذا المقام وكان الذي ذكره الحكم المذكور في هذا المقام وكان الذي ذكره الحكم المذكور في هذا المقام  
محمداً الجلي سابقاً من قوله فان وقع فيها جوعه او جوعه عبد الله بن ابي يعقوب السابقة ايضا في مكانة الحب  
من قوله **قوله** في البر ولا تقصد على القوم ماؤهم ونظايرها فاعقل من هذا ان الوقوع في البروعية على العمل  
ولا يصلح لمثل هذا التخيير الاصل لا تماس وعمل هذه الاماكن المطلقة المشتملة على لفظ الدخول والتزول  
على تلك المفيدات ولعل هذا ما بين اديس من الاخبار المتواترة الواردة في تماس الحب هذه الاخبار وانما  
ولكن الظاهر ان الوقوع المذكور في تلك الاماكن والمراد به الوقوع في البر لا لاجل الفضل سوى كان اتماساً او  
تخييراً لان الغالب في الاخبار انها عدية الكثرة فمن اراد الوصول الى ما يوصل اليه الا بالثوب  
**قوله** وان وقع فيها دم وكان كثير الوقول فما خوذ من الخبر صحيح بقوله قطرت من بول ادم طاهر الفرق بين  
ظليل البول وكثيره كالدمل لان لفظ القطرات من مجموع التجميع المعهده في مجموع القطرة مع ان ساق الكلا  
والعليه ايضاً وانما الاصحاب رضوان الله عليهم فلم يفرقوا بين قليله وكثيره ولو فرقا كالدمل لم يكن بعيداً وقد  
سبق منا القول بالفرق وقولنا وبسقطها شيء من هذه كالجوع يدل على اطلاق العذبة على غير فصل

لان اطلاق البعرة على غرضه الانسان هو الاكثر ولكن الذي يرضى عليه جماعة من اهل اللغة ان العذر مخصوصة بغيره  
 الانسان ويؤيده ان في الاستنباط هكذا او يسقط من غيره كالبعرة ويمكن رفع المناقاة بين ما هنا وبين كلامه  
 اهل اللغة بان يقول ان العذر المطابق خصوصية بفعله الانسان اما اذا اطلقت على غيره بغيره فابا  
 نقول ان المراد بالبعرة ايضا ففعله الانسان ويكون التمثيل اشارة الى صغر العذر وقلة شأنه وان المراد العذر الصغير  
 كما قال عليه السلام لاهل المدينة من حكم عليهم ان يستنجي بالماء ويتركوا الاصباح ركنتم تبغرون بعروا وآلات  
 تشطلون ثلثا وقولها الذي يظهر وان كان من كلام السائل فليكون وليلا على نجاسة البير بالمناقاة  
 الا ان الحجة هي بقرينة عليه السلام وقد تقدم في مثل ان المراد به معناه اللغوي الذي ينطقها ويرفع  
 كراهة النفس بها وكذا لفظ الحل فانه قد شاع اطلاقه على متساوي الطرفين وذلك لما عرفت من ان الماء اذا  
 يرفع به الحديث لا بد من مزيد اختصاص سوى ما يقتضي في الطهارة عن الجثث فلا يكون فيه دلالة على نجاسة  
 ما ليس بغيره ويبدل على ذلك اطلاق لفظ الدلالة في هذا الحديث ويؤيده فانه في قوله اربع مقدار ما يتولد  
 به المتغير بقى الكلام في تقدير الدم كثره وقلة فذهب بعض اعلام النان المعتبر في كثرة الدم وقلة بالنسبة  
 اليه نفسه وقال القبط الراوندى ان المختار في ذلك بقاء البير في الغرارة والنزاع في مكان الدم  
 كثيرا في بئر قليل في اخرى وهذا هو الذي نقله الرازي عن العلامة وما الدليل على السنة اكثر النسخ  
 فهو تقدير الكثرة بنج الشاة والقيل بدم الطير والوعاف وقد تقدم ان ما لا حقيقة للبعرة ولا شراها  
 يجب الرجوع فيه الى العرف لكن ما بين دم الشاة ودم الرعاف والطير الظاهر انه داخل في الكثير لا خلا  
 عليه في العرف وحصول البرائة يقينا بالنزج الكثير له اذا عرفت هذا فاعلم ان اطلاق هذا الخبر وما  
 روى في معناه شامل للدم مطلقا وان كان مغلفا كدم بحجر العين والحصى واخرى وما اخرج  
 بعض الامهات به من جهة تضاعف نجاسته ومن جهة عدم العز عنهما في الصلاة فهو طريقه الاحتياط  
 والافتقار الى الدليل هو ما عرفت من العموم **قوله** واكثر عدد يضاق الى هذا الجمع عشرة آه معناه ان  
 اكثر اعداد الاحادية التي تضاق الى هذا اللفظ ويكون مميزا لها هو العشرة لان ما وده من الاعداد  
 مميزة مفردة لا جمع فيجب الاخذ به لقيام الدليل عليه وهو حصول برائة الذمة به يقينا تجل في ما حوته  
 من الاعداد فانه لا دليل على اراده واحد منها والدليل السابق لا يجري فيها وانت اذا عقلت من معنى كلام

الشيخ هذا فيظهر لك اندفاع الاعتراضات والتوجيهات التي ذكرها الامهات قدس الله ارواحهم في كلامه  
 هذا منها الاعتراض المشهور والمتلقى بالقول وحاصله ان الاخذ باليقين كما اتفق المجل على اكثر ما يقين ان  
 الى هذا الجمع اعني العشرة اصل البرائة الذمة من الزايد يقتضي الحل على الاقل ما يقين الى هذا الجمع اعني  
 الثلاثة فكيف حكمت بانه لا دليل على ما دون العشرة والجواب ان برائة الذمة لا تقتضي مع تحقق التكليف  
 فاذا تحقق التكليف وجب الخروج من ادايه يقينا اذا امكن وهذا يمكن الخروج من هذه التكليف يقينا  
 بالعشرة فلا يصح والمعادونه وكون الاصل برائة الذمة لا يعارض وجوب الخروج من فرض التكليف يقينا  
 ولا يحتاج حجة الى ما ذكره شيخنا المعاصر سلم الله تعالى من التهمة حيث قال لو اد الشيوخ ان العدد المذكور  
 يضاف الى الجمع ويقع الجمع عجزا له وان كان مشترك بين العشرة والثلاثة وما بينهما الا ان هنا  
 ما يدل على ان هذا الجمع مميز للعشرة وذلك انه جمع كثره فيذنب ان يكون مميزا لاكثر عدد يضاف الى  
 هذا الجمع وهو العشرة التي هي اجزاء اعداد جميع العشرة واقر بها الجميع اكثر ترجيح لا قويا لمجرات  
 الى الحقيقة ومنها الاعتراض الذي ذكره شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه في حواشي شرح الملحة  
 حيث قال القائل بان العشرة اكثر عدد يضاق الى هذا الجمع هو الشيخ فيجب فانه جمع الدلائل جمع قلة  
 وقلة على كثره وهو العشرة وبالغ في التشيع على الشيخ وقال ان كونه جمع قلة ظاهر الضاد وعلى  
 تقدير تسليمه لا يصح حمله على كثره بل هو اطلاقه بحمل على قلة كظاير اتفاقا لخصوصا مع وصفا  
 الكثرة باليسير في حديث اخر والجواب ان مراد الشيخ ما ذكرناه ولا تعرض فيه لكون الدلائل جمع قلة  
 جميع ائم كثره وكان الشهيد الثاني قدس الله روحه حمل قول الشيخ يضاق الى هذا الجمع على معنى يراى  
 به وهو كثره ومنها ما اعترض المحقق قدس الله روحه حيث قال ان هذا الجمع لم يصف العدد  
 ولم يصف ميز الشئ الا ترى انه لا يعلم من قول القائل عندى دطام ان يخرج من زيادة عن شئ هو جواب  
 ان مراد الشيخ ان الدلائل اكثر عدد يضاق الى هذا الجمع على تقدير الاضافة لا انه اضيف في الحديث الى  
 شئ ويؤيده انه قال يضاق ولم يقل اضيف فلا يحتاج حينئذ الى ما اجاب عنه في المتن ان الاضافة  
 هنا مقدرة والاولى من تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يد من عدد يضاق اليه تقدير انجيل على  
 العشرة التي هي اصل ما صلح لاضافة الى هذا الجمع احتيا بالميتقن وحالة الى اصل برائة الذمة

ويزيد على انه لا يلزم من عدم تقدير الاضافة هنا تاخير البيان عن وقت الحاجة نعم يلزم ان لا يكون المعنى  
بدون هذا التقيد والحال انه لم ينعى كسائر امثاله من صيغ الجمع على ان لفظة قوله في كلامه ما لا ينبغي  
وكذا قوله وحالة الى اصاله البراه لان مقتضاه حركات الاكفاء بالثلاثة واعلم انه قد وقع العلة في  
كتابي المختلف والمترقي ما افضى الى الترجمة من الاول بعد ان نقل كلام الشيخ ونظمه قال يمكن ان يترجم  
بعض وجوه اخرى وهذا جميع كثرة وقلة ما زاد على العشرة بواحد فيعمل على الامة الاصلية لان هذا اليل  
لا ينطبق على الدعوى لاستلزامه وجوب احدى عشر ومدهاء الاكفاء بالثلاثة ما العشرة بان شرط العدة  
عن الاستدلال في العشرة الى الاستدلال على وجوبه احدى عشر فيظهر فساد من جهة المختلف واما الثاني  
فيه ان الدلائل جميع كثرة فيقول على قولها وهو العشرة وفيها ايضا نظرا لان اقل مراتب جمع اكثر مما زاد على العشرة  
بواحد كما فعل على اهل العربية واعتز به في المختلف فلا تسمة العشرة فانظر الى هذه الامثلة فان على ان الاكفاء  
تقتضي السام في حكاية هذه الدلائل لوقوعها بمثل هذا التعبير بهذه اللفظة المستمرة في كتي العشرة وما دونها  
هنا ما يعين على ذكرناه من الغرض والعلة في ترجع الا بانه يكون الاتساع بمثل هذه الامثلة لانتفاع دابر آداب  
سنة وضيقا وقراء وتزارة فكانه قال ان ترجع من كل يوم ما ياسبه من الدلائل **قوله** وان وقع فيها حجة الى  
**قوله** اخبرني الشيخ صحيح وما ذكره في الحجة من وجوب ترجع الدلائل هو المشهور وعلى بن بابويه الكوفي يدور  
ونقل عنه فاعت وجوب ترجع كلامه قال في المعبر الذي اراه وجوب الترجع في الحجة لان لها نفسا سايلة وشبهة  
عنده واستبعاد جماعه من المتأخرين وقال ان الترجع انما هو لرفع التهمة وهو يصح بعيد وعلى كل تقدير  
فلا تفرع عليها بالخصوص نعم قال المحقق قدس الله روحه ويمكن ان يستدل على الحجة بما رواه الحلبي عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال اذا سقط في اليد حيوان صغير فاقمها فان رجعت منها دلاء ينزل على الثلاثة لا تفرع حجة  
واما الوجة فما ذكره القم من الثالث هو المشهور وسلكوا باب الصلح او جاهدوا الى امد وان  
ادرس لم يوجبها شيئا وكانه نظر الى انه ليس لها نفس سايلة وفيها ما يظهر منه خلافة **قوله** بخلاف  
على جمول بان عيشه بالشاء المثلث بعد العيون المضمومة وقال في الصحاح سالم ابرص من كلبا والوجه هو  
معرفته بان يعرف منسوبا اسماء جلا واحدا ان شئت اعربت الاول واطفئته الى الثاني وان  
شئت بنيت الاول على الفتح واعربت الثاني باعربت ما لا ينصرف وقال في القاموس الوجة تحركه سالم

ابو محمد

ابن سميت بذلك لحقتها وسرع حركتها الجمع وزعم في المغرب قال الكسائي وهو مخالف القريب لانه لما  
سأله ياروح فلا يجيب ما صنع بعض المتأخرين حيث ذكر الوجة في باب والسام ابرص في باب اخر واعلم ان هذا  
الحديث لا يدل على ما قاله المتعدد ومن هذا المثل للشيخ ويدل عليه فكان العرف ان الورد في شأن الوجة هو  
هذا او يكون المراد العرف بالم يذكره المصنف كما هو عادة في هذا الكتاب **قوله** وسأله جابره عن الطريق اليه غير  
مذكور في الشيخة وفي الفهرست تختلف ولا يقع هنا الاعلى منه بعيد وتحريك للما بالدلو الظاهر لانه لا يكون في الوجة  
التي يوجه فيها السهم على جميع الاما ولا يجمع في مكان واحد فيدلح على ما نقلناه عن ابن اديس **قوله** قال بعض  
قد لله ابراهيم يجوز ان يكون كذا يترجم الترجع القليل لا يدل واما قول الشيخ **قوله** قال محمد بن الحسن اه  
فليخبرني انه لا يقع التراجع بل ينبغي اما الترجع على الاستحباب واما على هذا الحديث على ان اخرج حيا **قوله** وان  
وقع فيها عصفورا موقوف وقد تقدم الكلام عليه وعلى تفسيره لم يابدون الحما لانه ان كان هذا التفسير تفسير المعنى  
للموضوع فلا شامد عليه من حيث اللغة والعرف اذكر بعضهم انه فرع من الطير وذكر جماعة انه الاهل الذي يمكن له  
وان كان المراد ههنا من حيث الحكم باعتبار التقدي منه الى شبهه كما قال اكثرهم للعصفور وشبهه فلا دليل عليه من  
حيث الشرع **قوله** وان سقطت فيها بغرم او ابل او غزلان الى اخر كلام الشيخين اقول لم يذهب احدنا الى نجاسة  
مع الغنم والابل والغزلان ونحوها واما الجمهور فذهب الى نجاسته وجماعة منهم الى نجاسته واما دوق الدجاج الجلا  
فلا خلاف في نجاستها والحلان انما هو في ذوق غير صافا اما الشيخ قدس سره فقد اطلق ترجع الحسن لذيق الدجاج  
مطلقا وليس الاكوت نجسا واستقر المحقق طاب ثراه ادخاله في قسم العذرة وهو مخالف للذين كفروا وكذا اللغة  
وقد امتنع جماعة بعدم النجس على عقد ترجمه ويمكن ان يكون داخلا ونحوها في صحيح ابن زريق السابقة في كتي  
فيه بما ذكره هناك وفي وصف للمالك **قوله** ولا على انه اذا كان ماء البير كثير لم يحيا الترجع منه وهو خلاف العرف  
من نفسه ويمكن ان يقال انه لما كان ماء البير يشارك القليل في الانفعال بالملاماه اسمه عليه **قوله** ويؤكد هذا  
ايضا صحيح وهذا الحديث صحيح في عدم انفعال البير بالملاماه والفايلون بالنجاسة تكلفوا وجوها **الاول** ان  
المراد بالبرص من حشيش دلو **الثاني** ان يكون المراد بالبير المصنع الذي يكون فيه من الماء اكثر من كبريها  
ان الرجحان ذكره الشيخة في الاستنباط **الثالث** ما قاله الصدوق وهذا عبارة عن هذا ان كانت في زنبيل  
فلم ينقل منه شيء في البير **الرابع** ان السرة في العذرة اعين من الجرس فلا يدل عليه اذا العام لا يدل على العام وهذا

هو الذي عمله الشيخ في هذا المقام حيث جعله دليلا على الجرح والادوات وهذه الوجه كلها لا تخفى  
 تكلف اما الاول فظاهر من ان تأخير البيان عن وقت الحاجة واما الثاني فظاهر حيث ساقا من تحتها البر  
 في المنع حجاز فلا يصح ما فيه الا بقرينة وعندنا فقد جعل على ما هو للتحقيق فيه واما الثالث فلان وقوع الزيل  
 في البيت يلزم وصوله الى عادة فلا بد ان كان كذلك لما شاع عن علي بن جعفر الذي هو من اعيان الاعلام واما الرابع  
 فلان الغيرة لغة وعرفان خاصة بفضله الانسان كما سبق والسرقات وان كان لم يمتد منه الا ان سواء الفقير دليل  
 على ارادة الاخذ للمساوق العذبة والزيل كغيره واما الفخ فشرط يوجب التوقير وتشديد الباطن والقرين  
 بكسر الهمزة معرب سركين فحقها ومعناه بالعربية راس البئر **قوله** اخبرني بالشيخ حسن ومابعده مؤثر في  
 من الثاني نجاسة ابوالدعاب كما هو مذهب ابن الجنيب والشيخ في النهاية والمشهور هو كرامة هذا المحدث  
 واما مناه على الاحتجاب وسياق تحقيق منه المسئلة في باحث النجاسات انشاء الله تعالى واما قوله عليه السلام  
 ما يركب فحقه على ما جرت العادة بأكمله او ما يحل اكله من دون كرامة والظاهر من الرواية شرع بغير  
 هذه الثلاثة ونجاسته ابوالها والمشهور هو كرامته وسياق في كتاب الاطعم والاشربة انشاء الله تعالى حديث صحيح  
 يتضمن الذي عندهما وقد جعل على الكرامة **قوله** لانه اقل من الكرامة قدس سره ان المارد من انا ما مضى الكد  
 لهما من مفهوم من مقام عبادته مناديا سبق وقد تقدم الكلام مفصلا **قوله** ولا تصح الطهارة بالنجس قال المحدث  
 طلبه هذا ان كان المقصود ازالة النجس فربما لا يتابع فيه واما اذا كان ازالة امر عنى طلبه في حال طهارة  
 تقدم عند قول الكلب وشوا انما لا يحل له ان يتوضأ بالنجس فما لا يفرد ولا لانه ولو توضأ بالنجس كان نجس  
 بانه وكما تقول في صلاته من هذه الحيثية لكننا نقول بان احوال الجمع بين الشتم وبين الوضوء بل لا يحل لهم ولا يحل  
 ما لا يخفى هذه الاخبار واما ما انت في هذا **قوله** غير بائع ولا عاقل في ما سوي من النجس **الاول** ان المارد بالنجس  
 الذي يعني الصيد بطركه لا يعود على اكله والعاقل الساذق وهو الوارد في صحيح زرارة **الثاني** ان المارد بالنجس  
 الخارج عن اكله والعاقل الساذق الطير والوحش من اكله في بعض الاخبار **الثالث** ان المارد بالنجس الذي يعني النجس  
 في اكله والعاقل الذي يعيد شبعه **قوله** ويدل عليه ايضا مؤثر وكذا الثاني وهذا الخبر انما لا يحل له ان يتوضأ بالنجس  
 فقط واما كذا في الثلاثة وما فرقا بها وبصنعتهم اقله هو والضرر هو لا يخلو من صحتها اذا اعتدلت  
 في غير المصروعة مع ان الروايتين على خلاف الاصل كما سبق فحقه في عدم رد الضرر فانما هو في الآتي وان

مع وجود الملة الطاهرة لا يجوز الشتم والملاقاة لا يصلح لرفع الحرج في اشكاله لان الملاقاة للنجاسة بقية لا يصلح  
 لرفع الحدث حاله اختيار دون الشكوك في حاله الاصل لان الجمل على الاحتجاب قبل ويجوز ان يجعل على المنع  
 اللذين يكون سببا للنجاسة فاحدهما القدح وفي غيره وهو بعيد جدا والله اعلم **باب تطهير الثياب** المحدث  
 الشيخ صحيح فان الحسين بن ابي العلاء قيل فيه انه اوجع لحيته وفيهم الشك كما تقدم واعلم ان بول الاذى مما لا خلاف بين  
 علماء الاسلام في نجاسته قال ابو حنيفة يعنى عن الدبر في الصلاة واما الغايط فلا خلاف بين العلماء  
 كافة في نجاسته واما المني فلا خلاف بين العلماء في نجاسته وفي احوال روايتين عن احمد انهما قالوا لا ينجس  
 في القول للحيض انما طاهر وهو قول سعد بن ابوقاسم وابن عمر قال ابن عباس سمعته يقول بان ذرة من بول  
 ان شئت وقال ابن السيب اقل في بول سعد بن ابوقاسم وهو قول ابو ثور وحكي عن الحسن بن صالح انه قال يعيد الصلاة من المني  
 في البدن وان قل يعيدها من المني في الثوب واما الذي تضمنه هذا الحديث من النجاسة في بول البهائم من نجاسة البول  
 فهو القول المشهور بل ادعى بعضهم عليه وعلى غيره فضل الدوي من نجاسة الاجزاء والاضمار متطابقة الآية عليه وجب  
 الفاضل والشهيد قدس سره رحمه الله رويها في المنقذ والبيان ان الواجب ما يحصل به الازالة وليس من واحد فعل الاية  
 الدالة على القدح عندهم على الاحتجاب وهو مشكل من حيث علم وجود المعارض الذي لا يشك واما قول سيدنا  
 الحق السيد محمد بن عظيم الله مرقه لوقيل باختصاص المرتبة بالثوب والاكتفا في غيره بالمعنى كان نجسا قويا لضعف  
 الاخبار المتقدمة للمرتبة في غير الثوب وهو كما ترى وذلك لان الروايات المتقدمة المنع من اكل الاصحاب لا يجوز طهرها  
 على ان هذا المارد طهر السيد وهو ما صحح اوجس فلا عند العدول عن زكاه الغير وقوله عليه السلام فاغوا  
 بذلك فهو على انما لا يكون ما من النجاسات كالدم وغيره يحتاج الى اكثر من غسل البول كما ذهب اليه جماعة  
 من المتأخرين حيث قالوا بقدح غسل مرتبة من كل النجاسات بقوله على هذا واثالة والعدالة في الخبر وذهب  
 الدوي والمرتبة في اتمامه ونحن استدلنا بهذا ايضا وذهب الشيخ طاب ثراه الى ان النجاسات كلها  
 لا يراعى في شئ منها القدح سوى الورع ومقتضاه الاكتفا بالمرقة المنزلة للعين حتى في البول ايضا وبه قال شيخنا  
 الشهيد لا خلاف في امر الغسل للثوب والمرقة في الاعتبار اعتبار المرقة بعد ازالة العين في كل النجاسات متسا  
 بالاطلاق الوارد في بعض الاخبار واما بعض التحقيق من ذهب الى الاكتفا بالمرقة في غير البول عن مفهوم هذه الرواية  
 بان غاية ما يتفاد منها ثبوت ازالة غير البول من النجاسات على ان زيد على ما يقتضي في بول وهو مسلم لكن لا

يلزم ان يكون هو تعدد الفصل فإذ ان يكون هو الحوت والفرق المزيل عين الفاسدة وبمثل هذا اجاب عن رواه  
 الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه ذكر للمني فشدوه وجعله اشد من البول والله يعجز عن الظن  
 موافقته بالمرء الواحد في كل الجاسات سوى البول واما قوله عليه السلام في هذا الحديث فانما هو ماء فيمكن ان يكون معناه  
 على العكس ما فهموه وسئل ان البول جسم لطيف يجمع النفوذ في الاقدام من الاجسام فيحتاج في ازالته الى تعدد الفصل  
 وتكون جريان الماء على وجهه لئلا يكثر الطاهر في جميع منافذه واما قوله في صحيح محمد بن مسلم فشدوه وجعله اشد من  
 البول فلا يتبين في هذا بل الذي يقوى في الحائط ان يحوز ان يكون سؤيلا له وتوجيهه ان جعله على التمسك للمني اشد من البول  
 دون غيره من الجاسات يدل على ان البول اشد من جميع الجاسات وذلك لغير الاعتبار بقلته من شدة نفوذه  
 الاجسام وكون للمني شدة في حثه باعتبار احتياجه مع الماء الى التفرق والمبالغة في الفعل فاشد في المنى باعتبار شدة  
 لزومه الاجسام لا باعتبار شدة نفوذه وتعدد الفصل في البول الشدة نفوذه لاشدة لصورته فيحتاج الى المبالغة  
 في ازالته من جهة البول فيحتاج في ازالته من جهة اخرى فصل الجمع بين الاخبار وقوله وسألته عن الصبي يبول  
 آه الذي فيه كثرة الاصاب من هذا الوجه بقرينة لفظ الصب ان هذا الحكم مخصوص بمن لم يأكل الطعام وحيث ان  
 الشرع وعندهم من عدم الاحتياج الى العصر حمل بعضهم العصر مناعا على الاستحباب ويمكن حمله على جبي تعدد الطعام  
 وقد استدل من قبله ثم نقص على ما ذهب اليه العلامة وجماعة من الاصاب من دخول العصر في مفهوم الفصل وح  
 فلا يخفى في الطهارة الامعة واما عطف الفصل على الصب فلا يتبين في المعايير لانه علمنا قال في المتن لا يثبت 2  
 للعارف اذ جزء الماهية مغاير لها ولا استحالة في عطف الجوز على الكل ومن لم يجعل العصر داخل في مفهوم الفصل  
 بل حقيقة الفصل عند حواشي الآراء وجريانها وانفصاله سوى عصر ام لا اجاب عن هذه الرواية انها انقضت  
 الامر بالعصر في بول الصبي والظاهر ان المراد به الوضع كما يدل عليه الكفاية في طهارة بول الصبي الماء القليل عليه مع  
 اعتبار المراتب في غيره وهو متوكد عند الاصاب ويمكن حملها على الاستحباب او على المراد بالهضم ما تفرقت عليه  
 افعالهم على الخامسة من الثوب فان ذلك واجب قطعاً وكذا كان يتم الاستدلال بها على المطلوب والمحق ان يقال ان  
 العصر غير داخل في مفهوم الفصل بل الداخل فيه هو التفرق والتغير وذلك لان الالفاظ الواردة في كلامهم عليهم  
 السلام اذ لم يكن لها محقق شرعي يوجب حملها على الحقائق العربية والفصل اذا اطلق في العرب لا يدل في مفهومه الا  
 ما قلناه كما يقال غسل ثوبك وغسل ثوبه ثم عصره ونحو ذلك على اننا لم نلنا دخوله في مفهومه فيكون

داخلياً يمكن فيه العصر اما لا يمكن فيه الا التفرق كما لديك فلا يشترط العصر فيه قطعاً ومن هذا يظهر ان ما ذكره  
 جماعة من اصحابنا من ان الفصل الفصل من العصر كالصابون والورق ونحوها فلا يظهر الفصل في القليل بل في  
 طهارة عليه في الكثير ما لا ينبغي على ما ان يختلف في المشاي بعد الذوق والتغير اكثر مما ينبغي في صواب الفصل  
 وقد عكوا بطهارة هناك وايضاً فانه يلزم من هذا القول لزوم الرجوع والمصر في اغلب الاوقات ولا يتناسب  
 الشريعة السهلة خصوصاً بالنسبة الى الطهارة والجحاسة فان التسامح والتكليف الورد من الشارع في مثله  
 في نهاية الاتساع ومن شدة شدة الله عليه في الكلام في ان من شرط العصر فعل يجب بقدره بعد العمل  
 الا بعد الاصاب فيه الى ان قال ثلاثة احوال وجب تعدد العصر بتعدد الفصل والمير ذهب لمحقق في المعية وثابتها  
 الكفاية بعصر واحد بين الغسلين واليه ما شخيا الشهيد نول الله صريحاً وثابتها وجوب عصر واحد بعد  
 الغسلين قال بعض المحققين ويمكن بناء الاحوال الثلاثة على الوجه للمحققين لاعتبار العصر فان قلنا ان المتعذر  
 مودع في سمي الفصل كاعتبرت وجب تعدد بتعدد كاهو القول الاول وان قلنا انه زوال اخره الخامسة ان  
 في الثوب بغير اعتبار في الفصل الاول خاصة اذا حصلت به الازالة وان قلنا ان نجاسة الماء بملاقات الثوب كما  
 ذكره في المتن في القول الثالث وهو قول الصدوق لا تتقاء الفايده في فعل قبل الفصل الثاني لبقاء النجاسة  
 مع العصر وبدونه اذا عرفت هذا فاعلم ان في الواقع بعد هذا الحديث هكذا يكتفى في التعدد ورواه على الحل كله  
 من غير اشتراط الانقطاع واما تعدد الفصل في الثوب فلا بد فيه من تحلل غير عصر بين الغسلين وبما يحتاج  
 في الصبي على الحد من ذلك اذا كان جافاً مستحكماً وذلك حديث اخر لانه لا يعتبر ذلك في تعدد السب واما ما يوجب  
 على البسدر من غسل الثوب مرتين لان الاول يزال العين فيعتبر بها الماء ويغسل اذ لم يبالثا في طهر المحل  
 من ملاتاة الماء للتغير المنزوع بالبول وغسلها طاهرة وانما يكتفى في قول الصبي بالمرء لرقته وعدم انقطاع  
 الماء في الاولى وكذا في الاستحباب يكتفى بالمرء كما ان اذا كان مقدراً للماء مثلي على المشقة من البول لا مثله لانه لا  
 ينبغي عليه البول لتفعل منه ولهذا اذا غسل الثوب او الجسد في الماء الكثير لا يحتاج الى التعدد انتهى وفي قوله  
 لا يشترط غسل الانقطاع مأمول ان التسامح من ظاهر اللفظ هو الاشتراط **قوله** ولهذا السنار حسن وقد اعتمد  
 عليه الاجاب في الكفاية بسبب الماء في بول الرضيع بدون العصر والتفريق وفي قوله عليه السلام فان كان اكل شارب  
 ما ذهب اليه ابن اديس من ان مناط الحكم في الوضع موعده من الحولين لا الاكل ونحوه وفي اطلاق قوله عليه السلام

فانقلد دلالة على انتقالنا عن العلامة من الكفاءة مرة واحدة في الفصل من البول لأن كل شاة من البول لا يغتفر  
فصل الاختيار الواردة بتعدد الفصل على الاستحباب وفي قوله شرع نفع الشاة وسكون الراة مفسر بقوله سواء  
دلالة على ما ذهب إليه على بن بابويه قدس من المساواة بين البول الصبي والصبية في الكفاءة بالصبي والمشهور هو  
وبول الفصل من بول الصبية بقوله على ما ساق في رواية الكوفي مع انها لا تقوم بمعاينة هذه الرواية بالعمل  
بعدة متعين وحمل تلك الرواية على الفصل والاستحباب واما قول المحقق نور الله تعالى ان المراد المساواة في التجا  
لا في حكم الازالة فلا يخفى بعده وبعده من ماحمل عليه في الاستحباب من ان المساواة محمولة على ما بعد الكفاءة  
**قوله** احمد بن محمد بن يحيى هو شعبة بن يونس الفقيه الضوي اللعزي وفي قوله على السلم في هذا  
الحديث وفيما تقدمه عليه المامن دون التعرض لذلك البتة دليل على عدم وجوبه وقال العلامة في  
المنهاج بوجوبه كالصوفى في الثوب قال لان فيه استظهارا وان وجوبه بالصبي لا ينافي في وجوب ذلك مع التحسين  
من ابى العلوي في موضع آخر عن ابي عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد قال اغسله مرتين في الفصل  
يشتمل على ذلك اقول فلو قلنا ان الفصل له اطلاقا في فصل الثوب يشتمل على العصر على تقدير وجوبه  
غسل اليد معناه الفرق وغسل البدن معناه الصب وان شئت غير هذا فاحمله على الاستحباب لما عرفت  
ان الة نجاسة **قوله** محمد بن احمد بن محمد بن الحسين وكبر الميم واسكان الراء وفتح الكاف لاجابة التي قيل فيها التثنية  
وما تضمنت من تعدد الفصل بالقليل وموصلة بالمجاور وفي حكمه الكثير وهو المشهور بين الصحابة والمحققين اوجب  
التعدد مطلقا متساويا لروايات المتن من المراتين في غسل الثوب من البول لكن الظاهر انها ارادة القليل  
وفي جواز غسل الثوب الخشن في المراتين اشعار بعدم الفرق بين ورود القليل على نجاسة وبالعكس على النجاسة كما قيل  
الغالب منها وروى الشافعي في النجاسة على الماء لا يوجب فيها وذهب العلامة طائفة بوعلى السيد المرتضى عظم الله قدره  
الى ان المعتز في إزالة النجاسة بالقليل هو ورود الماء على النجاسة لا العكس بقوله على الروايات الدالة على نجاسة الماء  
بالقليل لكن المفهوم من الاخبار ان نجاسة الثياب ونحوه لا ينفذ في الحال فيه بين الامرين وذلك لحصول  
اعتبار الماء بالنجاسة على التقديرين واعلم ان شيخنا الشهيد طاب ثراه قال في الذكرى في عرض كلام الذي ذكره  
على العلامة ان مراتج الماء بالنجاسة حاصلة على كل تقدير والورود لا يخرج عن كونها ملائمة للنجاسة وصاحبها لذلك  
لما نقل هذا الكلام قال ومقتضاه ان الماء نجس بوجوب النجاسة عليه مع طهارة الحبل المنقول وقال من امن

المنطقة

المنطقة في الاختيار ظهر ان مدلولها هو هذا وهذا كله لا يخفى من اشكال اما كلام الذكرى فغناه ان فرق العلامة  
الموقف قدس الله روحه ما بين ورود النجاسة على الماء والعكس لا معنى له لان الورد لا يخرج عن كونها ملائمة  
للنجاسة لحصول الاعتراض على التقديرين ولا يريد ان الماء نجس على التقديرين ونظير حقيقة هذا الكلام في نقل العلامة الذكرى  
وتأمل ما حاش النجاسات والطهارة فيها واما الاخبار وما يثبتها من استفاض من نقل عن ابي العاصم صلوات الله  
عليهم اجمعين ان الماء النجس لا ينجس غيره تطهيره على ما قاله ذلك المحقق لوصوله الى المؤثر من علامه وحوى عليه  
الاسانلة بين ان يكون ذلك الماء قليلا فنجاسة على ما قاله ذلك المحقق لوصوله الى المؤثر من علامه وحوى عليه  
فيكون تطهيره سافلا لا يوجب على ان قد وردنا ذلك فيما تقدمه ان الطهارة والنجاسة لا حكمهما في الواقع بل الظاهر  
ما حكم الشارع بطهارته وان كان باثرا للنجاسة في الواقع وقضى الامر بالخروج والحكم الشارع بنجاسته وان كان  
ظاهر في الواقع كما اذا جاز الماء تلك نجاسة ثوبه او شهادته لان نجاسته وان كان في الواقع كالميتين وحيثما قد  
حكم الشارع بان هذا الماء القليل يفيدها في طهارة وحكم في وضع اخر ان الماء النجس لا يطهر غيره فغسلنا  
من عذيق الكين طهارة للماء القليل سوى ورود على نجاسته او وردت النجاسة عليه ومع هذا كله فطريق الاعتقاد  
واضع والمقصد انما هو تحريم الادلة وتنقيح الكلام فيها وفي قوله عليه السلام مرتين اشعار بما هو المشهور من اعتبار  
الفصل بين الغسلتين ليحقق التعدد واما شيخنا الشهيد فقد اكتفى بإقتضائهما بقدر الغسلتين وبعض  
المحققين اضاف اليه زمان القطع لان اتصال الماء في زمان القطع لا يكون انقطاعا من عدمه والحقيقة انه  
على التقديرين لا يحقق التعدد عزا ان زمان الفصل قد يكون له مدخل في التطهير ونفوذ الماء وذلك انه لو  
صب الماء بين مرة واحدة وبمساحة الى الخدان عن موضع النجاسة فلا ينفذ في اعادة اما لو صب مرة و  
بتلك الحال لم يصب اخرى كان الماء الثاني قد صادف تلك الموطنة فلم يسرع في الاخذ عنها بل ينفذ  
في ذلك الحال نفوذ تاما كما هو الشاهد في الماء المصبوب على محل ايسر وعلى محل رطب وقوله عليه السلام مرتين  
في هذا الحديث صحيح في انه من كلام الامام عليه السلام بقرينة الثاني ووجهه فاقاله بعض اعلام الناصبيين  
الروضة الفصل من ان قوله مرتين في الاخبار انما هو من كلام الراوى ومعناه ان الامام عليه السلام كره ذلك  
الكلام مرتين لا يمكن اخراجه في هذا الحديث فيكون هذا الحديث قنينة ظاهرة على غيره واما قوله عليه السلام  
فانقله في ماء جار فاطلالة شامل للقليل والكثير قد تقدم الكلام فيه مع العلامة قدس الله روحه

قوله عن ابن ابراهيم ضعيف والمثاليه بالمثل شجع البول وفي الفقه الرضوي ما وافق هذه الرواية ايضا  
وعندها هو الذي استند اليه اكثر الاصحاب في وجوب غسل الثوب من بول المصيبة وعدم الاكتفاء بالصبي  
ويروى عليه مع ضعف السند انها اشتملت على مساواة اللين للبول ولم يقل به احد سوى ما نقله الجند  
وظاهر الصدوق في الفقيه لانه نقله من غير تاويل يلزم منه الخروج على الام في اكثر الاوقات على ان له  
نقاشين من الشارع الامر بشرب الخمر وتقضية الانسان به فيكون الخمر على الكفاية في الاولى والغسل  
بول المصيبة يحول على الاحتياط لموافاق رواية الجلي السابقة واما قوله عليه السلام ولا من بول فلم يقل قط  
سوى ابن الجند والظاهر ان مقتضى هذا الحديث وهن عيات بول الجلي لغ وغير البالغ من  
خمس ان يكون غير البالغ صبيبا ذكر انا بوله ولين مالم ياكل الطعام ليس بخمس ولما عرفت هذه الرواية  
وغيره بما اعاد به الشيخ في هذا الكتاب وهو جيد ويمكن جريان التقييد فيها ايضا لغيرها من اقاويلهم اختلافا  
قوله محمد بن عيسى ضعيف بالمعاني واما ان يحذف الظاهر الروائي الثقة فلا اشتراك فيه كاقيل وهذا الحديث هو  
مستند اصحابنا المتأخرين تبعوا الشيخ في هذا الحكم وبعض المتأخرين لما نظر في سند طرحة ولم يعمل قال  
ان هذه الجائز حكمها حكم غير مانع من الجائزات في الاحتياط لغيرها مما يمكن ويعني عنها عند حصول المشقة  
لكن عمل الاصحاب بما فيه ضعفها فالاعمال من وجب على انه قد عرفت من الشارع مثله في المحن كما رواه صاحب  
فرع بسند اسناده الى سعد بن مسلم قال كبرت الى ابي الحسن موسى عليه السلام في حضي بول فقلت من ذلك شدة  
ويرى البلل بعد الاطلاق فيوضا ثم ينضح في ثوبها مرة واحدة وقوله عن امرأة ليس لها الاغتسال موافق لما هو  
المشهور من قصر الحكم عليها فلا يتعدى الى الرجل الموقى اقتصادا فيما خالف الاصل على مورد الضرر والعلامة في الحق  
المرتب بالاشتراك في العلم وهو المشقة الحاصلة من كثرة الجائزات على تقدير فصله للسلاوات وهذه على سبيل  
لامتنوع حتى يتعدى بها عن المورد على انهما تقارفا في الاعصار والامصار اختصاص هذا بالنساء كان حكم  
التقييد مقصورا على ما عرفت فلا يتعدى الى غيرهن من النادر ولهذا نظائركثير في احكام الشرع وظاهره انه لو كان  
لما خصصنا في الحكم الرخصة كما هو المشهور نعم لو احتاجت الى نفسها دفعه لم يردنا الظاهر انها كانت بالواجب  
في الحكم كما قاله بعض المتأخرين وفيه نظر يظهر وجهه مما قد عرفت وينبغي ان يراد من قوله ليس لها الاغتسال انها لا  
تقتضي غير ذلك فلو قدرنا على غيره اما يشترط او عارضة فالظاهر ان الرخصة مختلطة ما اذا قدرت

قوله عن ابن ابراهيم  
ضعيف والمثاليه  
بالمثل شجع البول  
وفي الفقه الرضوي  
ما وافق هذه الرواية  
ايضا وعندها هو الذي  
استند اليه اكثر  
الاصحاب في وجوب  
غسل الثوب من بول  
المصيبة وعدم  
الاكتفاء بالصبي  
ويروى عليه مع  
ضعف السند انها  
اشتملت على مساواة  
اللين للبول ولم  
يقول به احد سوى  
ما نقله الجند  
وظاهر الصدوق في  
الفقيه لانه نقله  
من غير تاويل يلزم  
منه الخروج على  
الام في اكثر  
الاقاات على ان له  
نقاشين من الشارع  
الامر بشرب الخمر  
وتقضية الانسان  
به فيكون الخمر  
على الكفاية في  
الاولى والغسل  
بول المصيبة يحول  
على الاحتياط  
لموافاق رواية  
الجلي السابقة  
واما قوله عليه  
السلام ولا من بول  
فلم يقل قط  
سوى ابن الجند  
والظاهر ان  
مقتضى هذا  
الحديث وهن  
عيات بول الجلي  
لغير البالغ من  
خمس ان يكون  
غير البالغ  
صبيبا ذكر انا  
بوله ولين مالم  
ياكل الطعام  
ليس بخمس ولما  
عرفت هذه  
الرواية وغيره  
بما اعاد به  
الشيخ في هذا  
الكتاب وهو  
جيد ويمكن  
جريان التقييد  
فيها ايضا  
لغيرها من  
اقاويلهم  
اختلافا

الرفق في جواب السائل الميا فأوقيات ان البول قد غشي عندهما ترشش عند الاستحباب كقول البر وفعل  
ابن اديب عن بعض اصحابه يراي الخبثات عليه وهذا الحديث خال من الدلالة عليه اذا عقلت ما قلنا  
فاعلم ان شيخنا صاحب الوافي ادام الله ايامه سلة قد غرِب في تاويل هذا الحديث قال معناه ان السجدة بالخيط  
والتراب ازال العين فلم يبق من البول شيء فالاية برطوبة فاما في البدن الخبثات الخبثات العينية  
الظفر لغيره من ملاقة عين الخبثات هذا كلامه وقد كان يذهب الى هذا القول وهو ان السجدة اذا كان  
بطبا لا ترى نجاسة ويطبق على هذا القول اخبار كثيرة **قوله** واخره في صحيح وكذا الشافعي والاف واللام في  
البول يخرج من جملته على الجنب ويخرج على العهد والمراد به الرجل وما شابهه **قوله** وبهذا الاستناد في  
وحيث ان ظاهره يشمل الوضع صدق الشيخ في الاستنباط ولنا عليه فاوله تارة جعل الغسل على الشافعي  
بأن المراد من اصبي من كل الطعام اذا حمل على الوضع يخرجنا ايضا ان يكون الغسل على الاستحباب **قوله** في  
الشيخ صحيح والمنه ثلثة الطواف الباطن وتدخل في الترتيب على انما كانت النجاسة في اجزاء من ايامها  
في غسل جميعه ويكتفي بالتقليب والدفن عن العصر وهو جديد وبعض الروايات دالة عليه **قوله** واخره في الشيخ ضعيف  
وما تقدم من الحكم ما اختلف فيه **قوله** وبهذا الاستناد حسن لان الظاهر ان ما يبرئ من الجنب وقيل بغيره هو  
ابن عبد البر في المنة وقوله عليه السلام اما لو كنت آه معناه انك لو كنت تتأثر من نفسك لكنت تتأثر في  
غسله الى ان يزول بالكلية فلم يكن عليك اعادة الصلاة بسبب ما علم ان بعض المتقنين من المعاصرين قد  
العدم جواز دفع المومن ثوبا نجسا الى مثل الجنب بل يوجبون الى الخيلة الشرعية ويوجبون تلك الشاي تارة  
ويوجبونها على اخرى فاذا غسلها رجعها اليهم بالهيئة والبيع واستدلوا على هذا بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
هذا الحديث حيث ان الامام عليه السلام امره باعادة الصلاة بسبب غسل الجارية وقلنا ان هذا الحديث يخرج على الجواز  
وذلك ان تقريره على التمسك كقولنا فان لم ينه عن اعطاء الجارية بل قال لو انك انت كنت الفاسل لكانت  
بالغت في نفسه حتى لا يبقى شيء من النجاسة او كنت قد نظرت ولم تر شيئا من المني فتكون كجاء النجاسة فخذ  
سجدة على الجواز لا على عدمه واما الاول فهو ان الثوب اذا غشي ببقايا النجاسة في الصلاة فيه الاطهارة يقيته واما  
غسله غير فلا يمين في طهارته والجواب عن مثل قد غشي غير مرة وما صله ان الطهارة هنا يقينا لان الشارع  
قد اباح لنا العمل بما خيرا وسلم في مثل ما لم يكن لنا استصحابا بالنجاسة لانا لو كنا مكلفين به لم يصح لنا الحكم بطهارة

في حكمه في النجاسات

جواز الكوفة في النجاسات

المرتضى في جواب السائل الميا فارقيات ان البول قد عني عنهما ترشش عند الاستخاء كروى البروتقل  
ابن اديبر عن بعض اصحابنا <sup>عليه</sup> يحملها بر الجاسات عليه وهذا الحديث قال في الدلالة عليه اذا عقلت ما قلنا  
فاعلم ان شيخنا صاحب الوافي ادام الله ايام سلامته قد عذب فينا ويل هذا الحديث قال معناه ان الملح للجايط  
والتراب ازال العين ولم يبق من البول شيء فاما لا يلهي برطوبة فاما لا في اليد المتنجسة لا نجاسة العينية  
الظاهرة لا يلهي من ملاقاة عين النجاسة هذا كلامه وقد كان يذهب الى هذا القول وهو ان المتنجس اذا كان  
وطبا لا يترى نجاسة وطبق على هذا القول اخبار كثيرة **قوله** واخر في صحيح وكذا الثاني والالف واللام في  
البول يخرج جملها عن الجنس ويجوز حملها على العهد والمراد به البول وما شابهه **قوله** وبهذا الاستناد ثبت  
وحيث ان ظاهره يشمل الوضوء بقصد الشيخ في الاستبراء والى عليه فاوله تارة يحمل الغسل على التيمم في  
بان المبادى من الصلوات من اكل الطعام واذا حمل على الوضوء يجوز ايضا ان يكون الغسل محملا على استحباب **قوله** لا يلهي  
الشيخ صحيح الطنفسة وثلاثة الطارفا الباطن وتدخل في التيمم على ما اقلتم من النجاسة في اجزائه واما مع  
في غسل جميعه ويكتفي بالتقليب والدق من العصور وجوبه وبعض الروايات قال عليه **قوله** واخر في الشيخ ضعيف  
وما تقدم من الحكم مما اختلف فيه **قوله** وبهذا الاستناد حسن لان الظاهر ان ملبس بغير الميم وقيل بغيرها هو  
ابن عبد العزيز في التيمم وقوله عليه السلام اما لو كنت آه معناه انك لو كنت تباشره بنفسك لكنت تتابع في  
غسله الى ان يزول بالكلية فلم يكن عليك اعادة الصلاة بسبب واعلم ان بعض المتفقيين من المعاصرين قد ذهب  
الى عدم جواز دفع المؤمن ثوبه النجس الى غسله بل يحد من الحيلة الشرعية ويجوز تلك الشاي تارة  
ويجوز ايضا عليه اخرى فاذا غسلها رجعها اليهم بالحب او البيع واستدلوا على هذا بقوله تعالى اما الثاني هو  
هذا الحديث حيث ان الامام عليه السلام امر بامعة الصلاة بسبب غسل الجارية وظن ان هذا الحديث يخرج على الجواز  
وذلك ان تيمم عليه السلام بغيره كقولنا فلم ينه عن اعطاء الجارية بل قال لو انك انت كنت الغاسل لكنت  
بالغت في غسله حتى لا يبقى شيء من النجاسة او كنت قد نظرت ولم تر شيئا من الذي تكون كجاء النجاسة فخذ  
حجره على الجواز لا يلهي واما الاول فهو ان الثوب اذا خسر بقبول النجاسة لا يجوز الصلاة فيه الا بطلاءه بقبولته واذا  
غسله الغير فلا يقي من طهارته والجواب عن مثل هذا غير متروك وما ملنا ان الطهارة هنا يقينا لان الشارع  
قد ابلغ لنا العمل بما لا يلهي في مثل ولم يكتفنا باستحباب النجاسة لاننا لو كنا مكلفين به لم يصح لنا الحكم بطهارة

بما لا يلهي في النجاسة

بما لا يلهي في النجاسة

احد من المسلمين لان ما من مسلم الا وهو تلبس بالنجاسة كل يوم واقله نجاسة البول منه والغايط ولم يتحقق  
منه الطهارة يقينا اما القصارون فلا ينبغي ان يتراب في جواز ان لا تلبس بالنجاسة لانهم مستأجرون الاجارة  
على كل عمل يصاح لم يرد من الشارع وجوبه على ما شرع **قوله** وبهذا الاستناد مثبت وما بعده حسن وما تضمنه  
من وجوب غسل الثوب كله اذا اشتبه موضع النجاسة مما اختلف فيه بين علماءنا وينبغي ان يجعل العمل فيه هو النص  
والاجماع منصفين الى ان مقدمة الواجب واجبه وعلى كل تقدير لا يجوز الحكم بنجاسة كل جزء من اجزاء الثوب فلا يراه  
جسم طاهر برطوبة يلمس نجاسة على ان بعض المحققين قال ان غسل جزء من اجزاء الثوب يكفي في ارتفاع يقين  
النجاسة عن الثوب فلا يوجب غسله كله لانه بعد غسل ذلك الجزء يصيب الثوب بشكوك في نجاسته والطهارة هنا  
كانت يقينا وبما اشير الى هذا بقوله عليه السلام فانه احسن فانه دال على الغسل والكمال لا على الوجوب وقوله عليه  
السلام فانه ان الظاهر ان الظن هنا بمعنى الشك والاطلاق عليه في الاخبار شايع واما اربعة الطرق التي خرجت  
لما ورد من جواز التيمم عليه في مواضع اخرى واما النسخ فهو الوتر لغة وعرفا واما العلم طاب ثله فقد اعتبر  
في حقيقة الشك الاستيعاب وجعله اخر من النسخ وصح كما ترى اذا تحققت هذا فاعلم انه اذا اشتبه موضع  
النجاسة فلا يخلو اما ان يكون في ثوب واحد ام لا فان كان الاول وجب غسل الثوب كله واما قام الاحتمال  
الغوي فيه من ثوبه وان كان في ثوابه تعدد او في غيرهما فلا يخلو اما ان يكون محصورا او لا وعلى الثاني لا اثر  
لحكم النجاسة بل يجوز الصلاة في كل واحد وعلى كل واحد اما على الاول فالظاهر من كثير من اصحابنا ان يجزئ  
ما حصل فيه الاشتباه ولم يذكر له دليل سوى اجماع ثم على تقدير وجوب الاجتناب هل يكون حكمه مقصورا  
على ايشة طهارة الطهارة من ان اذا كان ماء او ترابا لم يجز الطهارة به او يصير في حكم النجس في جميع الاحكام  
حتى لو اياه جسم اخر غير فيه ثوبان ولعل الاول هو الصحيح كما قاله كثير من المتأخرين ثم في تحقيق المحصور وغيره  
خلفهم من رجوعهم الى الفرق العالم لاشقاء المحققين ومثلوا المحصور بالبيتين وغير المحصور  
بالعمر وبعضهم راجع المحصور وغيره الى ما يحصل معه المجرم والضرب بالاجتناب وعدمه ولعل الاول هو  
الاولى لان في التشيل كلامه وذلك ان اجتناب السجود في مجموع ارض البيتين مجزئ عما فاه النجاسة لما يصح  
عليه السجود من اجزاءها مشكلا لان الاحتياط ما لا ينبغي تركه هنا **قوله** واخر في الشيخ ضعيف بان شاة  
**قوله** وبهذا الاستناد صحيح وقد تقدم الكلام في معنى الاشدية في الاستدلال به وبني عليه ان بعضنا

جعل الأشد به باعتبار شدة العذاب على تركه وإن ألتزم وهو بعيد فإن الأنداء الوارد على ترك التطهر من البول <sup>شدة</sup>  
 من طهره به وما انتفع ظاهره من الفرق بين من لم يأتى الثوب وبين من لم يأتى العلم يذهب إليه أحد كسائر من  
 أن من صلى جأهلاً بالنجاسة فالعلماء فيه على قولين قول بعدم الإعادة مطلقاً وقول بالإعادة في الوقت لا في غيره  
 نعم قال شيخنا الشهيد في كونه بعد ذلك فعل هذه الرواية وقيل لا إعادة على من لم يتقدم قبل الصلاة ويعد غيره  
 أمكن لهذا الخبر يقول الصادق عليه السلام في من لم يأتى الثوب ثم يجلد أو يصلاته كما أما أنت فكيف غسلك  
 أنت لم يكن عليك شيء أن لم يكن حدثاً قول ثالث وأجاب عنه بعض المحققين بأنه ليس في هاتين الروايتين لغة  
 على ثبوت الإعادة على من صلى الغفاس مع انتفاء الاجتهاد أما الثانية فإنها إنما دللت على الإعادة مع الصلاة  
 في الشوب الذي غسلك الحار به لعدم وقوع الغسل على الوجه المعبر وهو خلاف محل التعليل وقوله أما أنت  
 لو غسلك أنت لم يكن عليك شيء يمكن أن يكون المراد به أنك لو غسلك أنت لكانت النجاسة فلم يكن عليك إعاد  
 وأما الأولى فلا تضافاً إنما دللت على ثبوت الإعادة مع انتفاء الشرط وهو النظر في الثوب من دليل الخطأ وهو  
 غير محتمل إذا كان الشرط محتملاً يخرج الغالب كما قرر في محله هذا كلامه وسيأتي بقبية الكلام في أن الله  
 تعالى **قوله** أحمل جميع وما بعده مثله لأن الحديث بن أبي العلاء تقدم الكلام فيه **قوله** على صحيح وكذا الثاني  
 والثالث ضعيف وقد سبق شرح هذه الأخبار في أوائل الكتاب **قوله** قال الشيخ أيد الله ذكراه وأصابوا  
 دم وكان مقداره في سعة الدرع الوافي أم وتسميته بالوافي وتعيينه بدرعهم بذلك قال المصدق أينما د  
 ابن الجبير قدس به بالعقد الأعلى من الأيمان وبعضهم قدس به بعد السابيه وبعد الأيمان الوسطى والأخبار التي  
 من تقديمه وتعيينه بالوافي وغيره وفي المعبر أن الدرع هو الوافي الذي وزنه درهم وثلاثين ويصلى على  
 نسبة إلى ختمه بالحاميين وضبطها المتأخرون بفتح العين وتشديد اللام وقال ابن أبي عمير أنه شاهد  
 هذه الدرع فقال إن سعتها تقرب من تخفيض الكف وقال شيخنا الشهيد البغلي بإمكان الغيرة من  
 إلى رأس البغلي من الثاني في ولايته بسكة كسرويه وزنه ثمانية دوايق والبغلي كانت تسمى قبل الإسلام  
 الكسرويه فحدث لها هذا الاسم في الإسلام والوزن مجالده وجرى في العلم مع الطبرية وهي رقيقة دوايق  
 فلا كان رزق عبد الملك جمع بينهما وأخذ الدرع منها واستقر امر الإسلام على ستة دوايق وهذه النسبة  
 ذكرها ابن دريد قال شيخنا البهائي طاب ثراه بعد نقل هذا الكلام وكل ما مر هذا يعطى أن الدرع التي كانت

تجرى بها المعاملة في زمن الصادق عليه السلام إلى الدمام المجددة التي كل منها ستة دوايق لا البغلي بل التي  
 التي كل منها ثمانية دوايق فإن وفات عبد الملك كما ذكره المصعودي وغيره من المؤرخين سنة ست وثلاثين  
 ومولود الصادق عليه السلام سنة ثلاث وثلاثين وغلبة البغلية بعد ذلك بحيث يعرف إطلاق الدرع إليها  
 لا يخلو من بقاء ذلك قال بعض الأصحاب أن حمل النصوص الواردة عن الصادق عليه السلام على البغلي مشكوك وظنى  
 أنه لا إشكال في ذلك لأن أحكامهم عليهم السلام متعلقة من النبي صلى الله عليه وآله وقد وردت روايات صحيحة  
 بأنها مشبهة عندهم في حقيقة بأكمله رسول الله صلى الله عليه وآله وخطا أمير المؤمنين عليه السلام فيكون  
 الدرع البغلي متروكاً في عصر الصادق لا يتقدم في حمل الرواية الواردة عن الصادق عليه السلام هذا كلامه وقد  
 وظنى أنه لا إشكال في ذلك لا يخلو من إشكال لأن كون الدرع البغلي مكتوباً عندهم في تلك الحقيقة لا يوجب  
 حمل الدرع الواقع منه على السلام في جواب السؤالات في عصاة عليه السلام التي لا يفهم فيها من إطلاق الدرع سوى  
 الجدي عليه لأنه يلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة ولوراد عليه السلام ذلك الدرع كان عليه السلام قد تيمنه  
 أما بالإمام وبالوزن والسعة ونحو ذلك والحاصل أن المراد من الدرع الوارد في أخبار الصادق عليه السلام هو  
 الدرع الجديد الذي هو ستة دوايق لا الدرع الوافي الذي هو ثمانية دوايق محملاً للاتفاق على عاينها  
 العقبية ومن هذا ذهب المولى الأديلي قدس الله روحه إلى جواز أن يراد من الدرع المتعارف في كل زمان وعلى  
 ما يصدق عليه الدرع وقوله وكان كالحصاة الظاهر أن المراد به سعة الحصاة لا وزنها الثلاثين في رواية مشق  
 بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لرافى حكمت جلدي فخرج من دم فقال إن اجتمع من دم  
 خمسة فاعسله ولا فلا وهذا محمول على أن المراد قدسها وزناً لا سعة فلا منافاة بينهما **قوله** أجرني الشيخ  
 حسن وقوله عليه السلام أن رأيتك أو غيرك أو غيرهم فاطرحه شامل لمن علم بها ثم نسيها وقت الصلاة والحياض  
 بها ولكن في كلام الأصحاب تغليب مشهور وهو أن المصلي إذا علم النجاسة ثم نسيها فالواجب عليه كراهة المشي  
 العمل بإعادة عليه هذا الخبر من لقاء الثوب والستر وغيره وإتمام الصلاة قال في المعبرين في قول الشيخ  
 من إعادة الجاهل الذي لم يعلم بالنجاسة حتى فرغ من صلاته في الوقت الاستيناف هنا وقد منعته هذه الملائكة  
 أن من الجاهل أن يكون الحكم بالإعادة لوقوع الصلاة بأسرها مع النجاسة فلا يلزم مثله في البعض وأما الأخبار  
 ففي بعضها موافقة هذا الخبر وفي بعضها ما يدل على نقص الصلاة واستينافها وهي وإن كانت متكافئة لكن

سياق ان وجه الجمع هو محل ما تضمن الاستئناف على الاستحباب وان لم يعلم بالنجاسة قبل الصلاة فالشبهة  
 ايضا هو طرح النجاسة وانما تم الصلاة وقطع في المعبر بوجوب الاستئناف بناء على القول باعادة الجملة  
 في الوقت وهذا الخبر شامل لمحل النزاع فتعين العمل به وقوله عليه السلام فامض في صلاتك دليل على العفو  
 النجاسة اذا تعديا زلتها والنجاسة الحقيقية دالة على بل الظاهر من بعض الاخبار وعدم جواز الصلاة غير انما  
 الفقهاء ورواياتهم عليهم السلام في الشئ ومتابعوه على الصلاة عرايا موميا والظاهر ان على التخيير وسياق الكلام فيه  
 انشاء الله وقوله ما لم يزداه في الكافي هكذا الاعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدم وما كان اقل من ذلك فليس  
 بشئ وهذا هو الصحيح ويدل على ان الدم اذا كان اكثر من درهم لا يعفى عنه في الصلاة وهذا خلاف ما في العنبر  
 اقل من درهم والخلاف لما وقع فيما هو مقدار الدرهم فذهب الشيخان وابوابه الى وجوب ازالة النجاسة  
 يعزود ورواية جميل بن دراج وذهب سيد المرتضى وسائر علماء عدم وجوب ازالته واستدلوا بالجملة الرواية  
 لكن هذه الرواية على ما في الكافي قد عارض فيها المفهوم وانما في الثاني باصالة البراءة وقد عارض فيها بمصنفه  
 الرواية بالانحياز وقد تقدم ان الانحياز في مثل غيرة قاض على ان الانحياز انما جاء من قطع الاخبار بعضها ببعض  
 لان الرواية كان يصير باسم الامام الذي كان يروي عنه في اول الروايات ثم يقول وسألت عن كذا في الخبر الروايات  
 فلما حصل القطع جاء الافتراء بحافظة من الشيخ طاب ثراه على نقل الفاظ الحديث من اصول السابقة وذلك ان الاولى  
 لدران يصير باسم الامام عليه السلام لزيادة اعتبار الحديث اذا عرفت هذا فاعلم ان خصية الجمع بين الاخبار تقتضي القول  
 بان ازالة مقدار الدرهم مستحب لا واجب واما ان الشيخ قدس الله روحه لم يصعد الحديث بقوله ويدل على ذلك فاعلم  
 في ظاهره وهو عدم دلالة على مذهب المصنف واما قوله فاذا كنت قد دابة فاصية دلالة على وجوب الاعادة  
 على الناحي في الوقت وخارجة وادعى ابن ابي عمير عليه السلام وقال لا اجماع وقال لا اجماع لما صار اليه ذهب الشيخ في بعض  
 قضا ونية العلم وجوب الاعادة مطلقا ولما ان الاخبار متعارضة في هذه المسئلة وقد جمع الشيخ بين ما جعل  
 الاعادة عليها اذا كان الوقت باقيا والاولى هو محل الاعادة مطلقا على الاستحباب **قوله** واخبرني الشيخ عن بعض بابي  
 سنوات فانه يحد لكن قد سبق متا في مقدمات هذا الكتاب التعرض لحاله وان من اوثق الثقات وتأويلها  
 قيل في من المرجح وتبيننا الحديث الذي هو فيه بالضعيف جوا على عادة الاصحاب ويدل على ما هو المشهور من عدم  
 وجوب الاعادة على الجاهل بالنجاسة مطلقا وذهب الشيخ في المسئلة الى وجوب الاعادة في الوقت واما القضاء فانه

قد نقل

قد نقل الشيخ الزاهد بن محمد طاب ثراه اجماع على عدم وجوب عيادة الفاضل بقدر الله ووجهه المشهور  
 مشعر بوقوع الخلاف فيه ايضا والاولى ما هو المشهور هذا حاله اذا كان جاهلا بالنجاسة اما اذا كان عالما بالجاهل  
 حكمها فالأخبار وان كانت خالفة عن بيان حكمه الا ان اكثر الاصحاب رضوان الله عليهم لم يحقوا حكمه بالعدم وقد  
 في هذه المحققان المتأخران السيد محمد بن زلفه صريح في الدارك واستاده المولى احمد الاردي على في شرح الارشاد  
 فلا بد من نقل كلام واحد منهما بحاله والحوادث عن السيد محمد فقال ان هذا الحكم مشكل لبعث تكليف الغافل فان  
 ارادوا ان كالعائد في وجوب القضاء على اطلاقه مشكل لان القضاء فرض متانف فيرتفع على الدليل فان ثبت  
 مطلقا ان في بعض الصور ثبت الوجوب ولا فلا وان ارادوا ان كالعائد في استحقاق العقاب في كل ان تكليف  
 الجاهل تكليف بما لا يطاق فم هو مكلف بالبحث والنظر مع قضاء العقل بوجوبهما فيا و ثم تركهما لا يترك ذلك  
 للجهول كاصور دافع هذا كلامه وبما عجزنا ما في البيع تكليف الغافل فلان من سمع الشارع وجوب تعلم الاحكام  
 وحتم عليها فلم يدر انشأ الله في هذا اليس بغا عند الشرع غفلة فتقطع عن التكليف لاهمسية عنه وكذا  
 يمكن دفعها ان كمثل من ساق الى نفسه الغفلة بسكر او غار او نحو ذلك فانه لا يعذر له ما على ان الغفلة لو كانت  
 مانعة لارتقت في ناسي النجاسة حال الصلاة مع انكم اوجبتم الاعادة عليه بتكليف الشارع ومع فاعلم ان  
 عنها ليست مقتضية لسقوط التكليف فان قلت ان السبب كما ورد في الخبر هو جهلها ونحوه ان ازالة النجاسة فليكن  
 السبب هنا جهلا ونحوه تعلم الاحكام الشرعية بعد ان سمع من العلماء والاصحاب وجوب تعلم الاحكام خصوصا احكام  
 فانه قد شاع بين الاسلام في كل العصور والامصار ان احكاما وادبا بايجبا اخذها من العلماء ان وقع عند غفلة  
 هو من الطلب وقيل الوصول الى المطلوب كما يحصل مثل التجريد واما قوله طاب ثراه فان القضاء فرض متانف  
 تيقنت على الدليل فقوله ان الدليل الذي على وجوب القضاء على العائد يدل على هذا ايضا انه هو ما قد وجد  
 الى الصلاة بتلك النجاسة غاية الامر انهم يعرفونها بانها نجاسة مبطللة للصلاة وهذا حكم اخر واما قوله بل يوم تكليف  
 ما لا يطاق فلا يخفى ان هذا انما يكون مع عدم سماعه ايجاب الشارع تعلم احكام الصلاة على سائر المكلفين ان لو كان  
 مثل هذا تكليف ما لا يطاق لم يذم ان لا يكون الكافر مكلفا باحكام الصلاة لعدم علمه بتفصيلها واما قوله فيا ثم  
 تركها لا يترك ذلك للجهول فالأثر تركها لا ينافي الاثم بترك ذلك المجهول الى ترى الى قوله تعالى ما سلكتكم  
 في سقر قالوا لم نكن من الصالحين فهم معاقبون على ترك الصلاة كما انهم معاقبون على ترك النظر في وجوبها على

هذا الخبر قد نقله الشيخ الزاهد بن محمد طاب ثراه اجماع على عدم وجوب عيادة الفاضل بقدر الله ووجهه المشهور مشعر بوقوع الخلاف فيه ايضا والاولى ما هو المشهور هذا حاله اذا كان جاهلا بالنجاسة اما اذا كان عالما بالجاهل حكمها فالأخبار وان كانت خالفة عن بيان حكمه الا ان اكثر الاصحاب رضوان الله عليهم لم يحقوا حكمه بالعدم وقد في هذه المحققان المتأخران السيد محمد بن زلفه صريح في الدارك واستاده المولى احمد الاردي على في شرح الارشاد فلا بد من نقل كلام واحد منهما بحاله والحوادث عن السيد محمد فقال ان هذا الحكم مشكل لبعث تكليف الغافل فان ارادوا ان كالعائد في وجوب القضاء على اطلاقه مشكل لان القضاء فرض متانف فيرتفع على الدليل فان ثبت مطلقا ان في بعض الصور ثبت الوجوب ولا فلا وان ارادوا ان كالعائد في استحقاق العقاب في كل ان تكليف الجاهل تكليف بما لا يطاق فم هو مكلف بالبحث والنظر مع قضاء العقل بوجوبهما فيا و ثم تركهما لا يترك ذلك للجهول كاصور دافع هذا كلامه وبما عجزنا ما في البيع تكليف الغافل فلان من سمع الشارع وجوب تعلم الاحكام وحتم عليها فلم يدر انشأ الله في هذا اليس بغا عند الشرع غفلة فتقطع عن التكليف لاهمسية عنه وكذا يمكن دفعها ان كمثل من ساق الى نفسه الغفلة بسكر او غار او نحو ذلك فانه لا يعذر له ما على ان الغفلة لو كانت مانعة لارتقت في ناسي النجاسة حال الصلاة مع انكم اوجبتم الاعادة عليه بتكليف الشارع ومع فاعلم ان عنها ليست مقتضية لسقوط التكليف فان قلت ان السبب كما ورد في الخبر هو جهلها ونحوه ان ازالة النجاسة فليكن السبب هنا جهلا ونحوه تعلم الاحكام الشرعية بعد ان سمع من العلماء والاصحاب وجوب تعلم الاحكام خصوصا احكام فانه قد شاع بين الاسلام في كل العصور والامصار ان احكاما وادبا بايجبا اخذها من العلماء ان وقع عند غفلة هو من الطلب وقيل الوصول الى المطلوب كما يحصل مثل التجريد واما قوله طاب ثراه فان القضاء فرض متانف تيقنت على الدليل فقوله ان الدليل الذي على وجوب القضاء على العائد يدل على هذا ايضا انه هو ما قد وجد الى الصلاة بتلك النجاسة غاية الامر انهم يعرفونها بانها نجاسة مبطللة للصلاة وهذا حكم اخر واما قوله بل يوم تكليف ما لا يطاق فلا يخفى ان هذا انما يكون مع عدم سماعه ايجاب الشارع تعلم احكام الصلاة على سائر المكلفين ان لو كان مثل هذا تكليف ما لا يطاق لم يذم ان لا يكون الكافر مكلفا باحكام الصلاة لعدم علمه بتفصيلها واما قوله فيا ثم تركها لا يترك ذلك للجهول فالأثر تركها لا ينافي الاثم بترك ذلك المجهول الى ترى الى قوله تعالى ما سلكتكم في سقر قالوا لم نكن من الصالحين فهم معاقبون على ترك الصلاة كما انهم معاقبون على ترك النظر في وجوبها على

ان قد ورد في كثير من الموارد الاشارة على المستببات والاسباب نعم يمكن ان يقال ان الخجاسات غياصات صغواتية  
قد ورد فيها الخلاف بين فقهاءنا وضوان الله عليهم بعض الجواب والادوات ونحوها فيمكن ان يقال ان الجاهل بها لا  
شع على انها الخجاسات من اشكال ايضا ولما لا يدل على عظمة عقده هذه عبارة وان كان جاهلا فصيل حكمه حكم العامد فيه  
تأمل بالاجماع في غير ظاهر الاخبار لا يستصحب في ذلك والذي لا يورد عدم الصلاة مع نجاسة الامر بالوارد بالصلاة  
مع الطهارة للتلزم له غير حاصل اليه فلا يمكن الاستكلال بالذي للفساد العادة لعدم علمه بكيفية يكون منهيا الى  
من الشهور من الجاهل الناس في مقام العلم يعلموا او يعلم ما علم شوية الطهارة في الثوب واليد للصلاة مطلقا  
حتى يعدم باعمالهم مع ان الامامة يحتاج الى دليل جدي هذا كالمطابقة والحداد عنه اما قوله الاجماع في غير ظاهر  
فقد عرفت ان الاجماع للامامة في اشكال هذه المواضع انما صيرت عن الشهرة للتلبد عليها بقوله عليه السلام **ما اشتهر بين**  
**احبابك وشهره هذا الحكم** لا يمكن انكارها بوجوه من الوجوه ولما قوله في واصل اليه فلا يخفى ما فيه وذلك ان شهوره  
وجوب الصلاة واشترائها بامور ودلك العقل والنقل على وجوب السؤال والتقصي فهو قوله في واسقط من نفسه انهم  
يعلم قوله كان شرا من هذا معذرة كذا الجاهل بمن يبيعه العذر في كل الاحكام وهذا خلاف الحق والجماع فان الاجماع  
قد اوتيت بان جهل الاحكام مما لا يعجز الناس كما رواه شيخنا الكلي في نوذ الله مرقه باسناده قال مثل الحسن  
عليه السلام حاريج الناس ترك الصلاة عما يحتاجون اليه فقال لا وتقول رسول الله صلى الله عليه واله الطهارة العلم بغيره  
على كل علم وقوله عليه السلام من لم يتق الله في دينه لم يتق الله في دنياه ومن لم يتق الله في دنياه لم يتق الله في دنياه  
ولم ترك العمل هذا على وجوب الثقة في احكام الصلاة وغيرها فمن ترك الثقة وادى الاحكام على  
وجها كان داخلا تحت الذي هو اداها على ذلك الوجه والذي في العباد مستلزم للضاد واما قوله عليه السلام  
الناس في سعة ما يعلمون ان الموارد ما يفهم من ظاهر من العلوم لكان الناس في سعة من معرفة الاحكام  
كلها وهذا في ما ورد في الشريعة من الحث والاوامر الموكدة على وجوب الثقة في مسائل العبادات ونحوها فان  
قلت انهم يمكن المراد من هذا العموم فامناه قلت يمكن ان يحصل المعان ثلاثة كلها مفهومة من تتبع اخبار  
**الاول** ان يكون المراد بالعلوم التي لم تخرج بعد من هذه فان الاحكام والمسائل قد خرجت الى الناس وولدت  
اليهم على تمام من الزمان وما اكلت الاحكام الا بحال اعصارا ثمتا المعصومين عليهم افضل الصلوات والاعمال  
التي لم تخرج الى الناس من امام ذلك العصر الناس في سعة منها ومن العلم بها والعمل بقبضه ولعل هذا هو

المراد من قوله عليه السلام **ما اشتهر بين احبابك وشهره هذا الحكم** لا يمكن انكارها بوجوه من الوجوه ولما قوله في واصل اليه فلا يخفى ما فيه وذلك ان شهوره  
وجوب الصلاة واشترائها بامور ودلك العقل والنقل على وجوب السؤال والتقصي فهو قوله في واسقط من نفسه انهم  
يعلم قوله كان شرا من هذا معذرة كذا الجاهل بمن يبيعه العذر في كل الاحكام وهذا خلاف الحق والجماع فان الاجماع  
قد اوتيت بان جهل الاحكام مما لا يعجز الناس كما رواه شيخنا الكلي في نوذ الله مرقه باسناده قال مثل الحسن  
عليه السلام حاريج الناس ترك الصلاة عما يحتاجون اليه فقال لا وتقول رسول الله صلى الله عليه واله الطهارة العلم بغيره  
على كل علم وقوله عليه السلام من لم يتق الله في دينه لم يتق الله في دنياه ومن لم يتق الله في دنياه لم يتق الله في دنياه  
ولم ترك العمل هذا على وجوب الثقة في احكام الصلاة وغيرها فمن ترك الثقة وادى الاحكام على  
وجها كان داخلا تحت الذي هو اداها على ذلك الوجه والذي في العباد مستلزم للضاد واما قوله عليه السلام  
الناس في سعة ما يعلمون ان الموارد ما يفهم من ظاهر من العلوم لكان الناس في سعة من معرفة الاحكام  
كلها وهذا في ما ورد في الشريعة من الحث والاوامر الموكدة على وجوب الثقة في مسائل العبادات ونحوها فان  
قلت انهم يمكن المراد من هذا العموم فامناه قلت يمكن ان يحصل المعان ثلاثة كلها مفهومة من تتبع اخبار  
**الاول** ان يكون المراد بالعلوم التي لم تخرج بعد من هذه فان الاحكام والمسائل قد خرجت الى الناس وولدت  
اليهم على تمام من الزمان وما اكلت الاحكام الا بحال اعصارا ثمتا المعصومين عليهم افضل الصلوات والاعمال  
التي لم تخرج الى الناس من امام ذلك العصر الناس في سعة منها ومن العلم بها والعمل بقبضه ولعل هذا هو

الاعادة على كون الدم أكثر من مقدار الدم فيبقى باسقاطه عملاً بالسادات والاولى عليهم  
 المعارضة بالمعنى الاول واجب باعتقاد الثاني باصاله الطهارة وفيه ما لا يخفى لان الأصل معاصد المعنوم الاول  
 وذلك لان الأصل في الدم هو عدم العفو اما قام عليه الدليل والاول ما قد نشأ من حمل غسل الدم على الاستحباب **قوله**  
 ودوى الصفا صحيح وما تضمنه من غير ما عرفت من البواقي وكونه طاهر اياً ما اختلف فيه سوى غيرهم من ظاهر الشيخ في  
 النهاية حيث اوجب ازالته وازالة كل دم كدم السهل ونحوه وقوله عليه السلام **ان يكون مقدراً** للدم مجتمعة مما يدل على  
 ان مقدار الدم المنفرد لا يجزئ لاحتكاكه بحدوثه الاخر وهو عدم وجوب ازالته ما لم يتفاحش وفراغها من آثاره  
 بالشرب واخرى بما يفش في القلب وقد ما له آخرون على العرف ولعل الاولى وذيل العلامة قدس الله روحه الى وجوب ازالته لتمام  
 واجابة عنه الرواية في كلف بان مجتمعة كما يحتمل ان يكون غير اليتيم محتمل ان يكون ما لا مقدرة واسما فيه عيوباً فينظر في  
 مقدار الدم اذا اجتمعها قال السيد محمد وفيه نظر لان تقدير الاجتماع هنا ما لا يدل على اللفظ ولو كانت الجملة  
 مقدرة كان اللفظ مختصاً بما قد في الاجتماع لا بما حقق وهو صلات الطهر ولو جاز اجتماعها ما لمختصة فانما يشترط **قوله**  
 ايضا ان يبيح المعنى ان يكون الدم مقدار الدم حال كونه مجتمعة هذا كلامه وماسل الاخر انه على تقدير كون الجمال  
 محققه فيبطل ما اراده العلامة طالب ثراه لان الحال مقدرة بالظن فيكون تقديره لان يكون نقطة الدم مقدرة  
 الدم في حال اجتماع نقطة الدم ولا شك ان المنفرد يصدق عليه هذا الوصف وفي المتن قلت ذكر العلامة ان  
 كل مجتمعة في هذا الخبر ما جاز بعد جوازها وحالة عقد فعله الاول فيزيد اشتراط الاجتماع في وجوب ازالته مقدار الدم **قوله**  
 الثاني لانه لا تميزه في المعنى ان يبلغ بتقدير اجتماعه مقدار الدم او عرّض بان الحال المقدرة على ما فيها  
 غير زمانها والزمان هنا متحد في حقيقة المقدرة ولما نشأ هنا في حملها واحتمال الخبر به هو الظاهر في  
 اقول المفاضة هنا ما لا وجه لها الاختلاف الزمان فامل **قوله** معويير حكيم حسن بر صريح لان التغيير لم يجز  
 العصا على صحيح ما صح عنه واما صحيحه باعتبار ما ورد في ابن عمر السلام من انه لا لباس به لان لباس مكره في سياق النفي  
 فينبغي ان يفهم فساد لان معنى هذه الكلمة في اللغة والعرف ان لا يغافل على المدح في الجملة وذلك لان لباس  
 اللغز هو العذاب فعني لا لباس به انه لم يفعل شيئاً يوجب العذاب واما في العرف فعناه انه لا يتغير لوم وقد يشق  
 عليه نقصاً في مجازي العادات وهذا لا يوجب ان يكون ضابطاً للفتا متفقاً لها متصفاً بالعدل الموجب لغيره تعالى  
 ويستفاد من هذا الحديث ان البدن حكمه كالتوب في العفو وعدمه كما هو مقتضى بربين الاصحاب وبعض المتأخرين لما

نظر الى ان الامايت انما تضمنت حكم التوب وعدمه من اختصاصه به واقصر به على مورد النص فانه ضعف هذا  
 الحديث وقد عرفت حقيقة واما حمل الشيخ على الاستحباب فيناه على انه فهم من المحصة مقدارها ولا شك انه اقل من  
 الدم خصوصاً الوافي اما اذا كان المراد الوقت كما قال بعضهم والمراد مقدار المحصة اذا انبسطت كما قاله آخرون  
 فهو لا ينقص عن الدم على القولين فلا يحتاج حينئذ الى الحمل على الاستحباب واما قول الشيخ طالب ثراه والذي يدل  
 على ذلك ما تقدم من الاخبار فقد قيل عليه ان الذي تقدم انما هو في التوب وظاهر هذا في نجاسة البدن ولعل كرها  
 تختلف وهو لا يخفى **قوله** لا يفسد قول قد عرفت الجواب عنه **قوله** ويدل عليه ايضا ضعيف وهو غير مطابق لمراد الشيخ  
 طالب ثراه وفي قوله عليه السلام ما لم يكن مجتمعة قد لا يمتنع ما قيل في الحديث السابق ويذكر عليه هذا ان التغيير في قوله  
 ما لم يكن راجع الى الشبه النسخ ولا شك ان شبه النسخ لا يكون كل واحد منه دوماً والاما كان شبه النسخ فاف  
 حء ان ذلك المنصوع لو اجتمع كان مقدار الدم ففي هذا الحديث دلالة على صحة احد القولين السابقة وصحبه  
 ابن ابي يعقوب السابق بحري فيها هذا المعنى ايضا وجءه فالواجب هو ازالة الدم المنفرد انا قد انما لو اجتمع  
 كان دوماً وان كل نقطه لا تبلغ الدم **قوله** واما الخبر الذي رواه صحيح وفيه دلالة على العفو عن دم المروج و  
 المروج وهو ما اختلف فيه واما الخلاف في تفاصيله فذهبت طائفة الى العفو مطلقاً وهو محل الاخبار الصحيحة  
 وقال آخرون باعتبار السيلان في كل وقت او تعاقب الجراحي على وجه لا تنفع فتراها الاداء الغرضية والمستقاة  
 من الروايات العفو عن هذا الدم سوى كان في التوب والبدن سوى كان ازالته شاقاً ام لا سوى حصل العفو  
 التي يمكن ايقاع الصلاة فيها ولم يحصل فانه لا يجب ابدال التوب ولا تخفيف النجاسة ولا عصب موضع الدم  
 بحيث يمتنع من الخروج وقد وقع الخلاف في كل هذه الاحكام ومن قال بالعصب لينتفع من الخروج استدله عليه بصح  
 السخا من موضع الدم وفيه نظر من جهة **الاول** ان دم الاحتضاض ما يقطر نجاسة فهو ملحق بدم الحي **الثاني**  
 ان يجوز ان يكون العصب باعتبار ان ذلك الدم من المساوي التي لا ينفذ في طهارتها ولا يخرجها من مرقها الاصل  
 وبالحيلة فالفرق اما من جهة شدة النجاسة او رعاية لصون ذلك الدم وان لا يخرج عن محله **قوله** ويدل على هذا  
 هذا الثاني صحيح وقوله فلا تزال تدعى ما استدله من شرط دوام الجريان في ذلك الدم حتى يصح العفو  
 وليس بشيء اما اولاً فلا في هذا الكلام وقع في السؤال والعقبة بالجواب واما ثانياً فلا لانه ليس معناه ان جريان  
 متصل كل حين بل غناه ان الدم يتكرر ويخرج منها ولو جاز بعد جريان والعرف قاض بذلك فانك تقول فذلك

لا يزال يتردد إلى محل كذا ولا يزال يتكلم بكذا مرها أنه يصدر منه الفعل وقتا بعد وقت لا أنه مستمر دائما  
وهذا واضح لمن عرف **قوله** فاما يدل على تخصيص دم الحيض إلى قوله ويدل عليه ما عرفت موثق لأن إبي  
سعيد صرحا بن حيان المكاري الواقفي الثقة وأما دليل الشيخ **قوله** من قوله فاما ما يدل أنه فيرد عليه  
أن الأخبار السابقة شاملة لجميع أنواع الدم فقوله في بعض الدماء لا يعني ما فيه وأما قوله عليه السلام فلم يتصور  
فالتأخران المراد أنك لم تتصور عقلته فقال الشيخ المعاصر إدام الله أيام سلامته لا ظهر هو وكون معناه أنه  
كان جاهلا لم يعلم فيظهر فرق آخر بين دم الحيض وبين من الحيضات بإعادة الجاهل فيه دونها ولم يعرف من الحيض  
لهذا الفرق وبالحيلة يكون دم الحيض خارجا عن الحيض الكلي لكن الكلام في خروج غيره إدام الله استحضاره  
والنفس عند الحيض لا يخرج من الحيض فإما في إيجاب الغسل وإن النفس حين في الغسل في الغسل  
الرواوي لجهاد بن محمد بن الحسين نظر إلى أنه يلا في جسده ونجاسته جدد غير معفو عنها فكان كالواصاب بالدم  
المعفو عنه نجاسته غير الدم والأول من جهة إطلاقه فالتأخير السابق هو تناول الدم لكل أنواعه سوى دم الحيض  
فانخرج بقصر خاص **قوله** وروى هذا الحديث أنه معناه أن محمد بن عيسى روى عن طريق محمد بن أحمد إلى آخر  
ما رواه عن الحسين بن سعيد أن محمد بن عيسى روى عن محمد بن يحيى كاهن الشياطين مدني ظاهرا والسند السابق  
يكشف عن حقيقة هذا الكلام وأما قوله عليه السلام أصعبه بمشقة فله معان ثلاثة **الأول** أن يكون المراد  
صنع موضع الأثر حتى يخلط المشقة بالأثر فيذهب الأثر بالغسل ويكون بالنسبة إليها كالصابون **الثاني**  
أن مراده ذهب ما في النفس من كراهة لون الدم وفي الفقيه ما يؤيد هذا المعنى **الثالث** أن مراده  
صنع بقية الذنوب حتى يخلط بعضها ببعض ويذهب ما في النفس من الكراهة وأظهرها هو القول للثاني **قوله** وإن  
كان على الإنسان شورى في كلام الشيخين أقول المفهوم من كلامه ما قد دللنا عليه من وجه ما اشتراط الجريان  
فلوحصلت فرصة يمكنه الصلاة فيها بطاعة لم تكن الرخصة مجالها بل وجب إزالة الدم كما هو مذهب جماعة  
من الأصحاب والمستفاد من الأخبار سوى هذا **قوله** ويدل هذا من جهة الخبر موثق ولا يخفى ما في هذا الخبرين  
الإطلاق لتشوله للشفقة وغيرها واستمر الجريان وغيره والمراد بالبركة قال بعض المحققين هو لأن من  
خروج الدم منها وإن لم يندمل أشها **قوله** وهذا الأستاذ موثق وماتته من غسل الثوب كل يوم مرة على  
الاحتياط عند الأصحاب وضوان الله عليهم وهذه الرواية مشهورة بأم العفو مع مشقة إلا أن لا تكون الظاهر أنه

بيان للفالب وقال شيخنا البهائي نور الله ضريحه ولعل في غسل الثوب تنبيه على غسل البدن وهو كما ترى **قوله**  
والغسل في الشح صحيح وقال الفاضل للشيخ طاب ثراه مقتضى هذا العفو عن المسائل المسوول عنه ولا يقتضي في العفو  
من غير المسوول عنه **قوله** وعرفت سابقا أن ليس المراد منه استمرار الجريان دائما بل المراد حصول الدم وتكرر  
خروجه ولو جازا بعد حين **قوله** وبهذا الأسناد صحيح والثاني موثق والثالث مجهول وقوله عليه السلام فلا يغسله  
حتى يبرئ من وجوبه لا يتنافى موثقه بأحد السابق **قوله** وكذلك حكم الثوب إذا أصابه دم البراءة إلى آخر كلامه  
الشيخين أقول طهارة دم ما لا يغسله يقطع به في كلام الأصحاب وقيل الشيخ في الخلاف على الإجماع ونظيره في البسط  
والجمل والغاية نجاسته إلا أنه في النهاية واجب إذا التوى في البسط والجمل لم يوجبها وهو ظاهر الشيخين هنا فلو كان  
حمل كلامه على طهارة مثل هذا الدم إلا أنه بعيد من سياق كلامه وما أبعد من ما قيل من أن نجاسته في كلامه  
في المراد بها صاها للغوى **قوله** ويدل عليه أيضا ضعيف باب سنان وقوله يشبهه المشاهدة إنما هي محجة  
القله والعفو عن الصلاة باعتبار أنه أقل من الدرع لا باعتبار الطهارة فإنه لم يقل به أحد من ثم حمل الفاضل طاب  
ثراه في المتن النقي الصحيح على الصفة وحمل على الرق الستور للحل كما هو معناه يمكن أيضا إلا أن خلاف الشهور يمكن  
أن يكون دليله لما نقله العلامة في ألف عن ابن أبي عمير أنه حكى عن بعض أصحابنا أنه إذا ترشش على الثوب أو البذل  
مثل ذلك لم يبرأ من نجاسته فلا بأس بذلك ثم قال ابن أبي عمير والصحيح وجوب إزالة قليلة كانت أو كثيرة داما  
قوله بعض العلماء أن يغسله منفة للزعاف أي يكون الزعاف متفقا ولا يوجد فيه مقدار دم متجمعا فهو بعيد من  
العبادة ويجوز أن يكون قوله يغسله راجعا إلى دم البراءة يعني يغسله مستحبا ولا يجب غسله وإن أبيت إلا أن ترجع إلى  
الزعاف فنقول لا بأس بأن يكون النقي مطهر المثل هذا الدم القليل الذي يحصل من نقي الزعاف **قوله** والغسل في الشح  
ضعيف والبرء مولا نا العسكري عليه السلام وفي الكافي بعد الرجل عليه السلام وقوله عليه السلام حال من الدم على  
يجري الدم الكاين على الرجل وقوله عليه السلام بعد الصلاة أنه فيه اشعار بأنه نجس لكنه معفو عنه في الصلاة والتحتم  
أخباره هذا الباب لا يدل على طهارة هذا الدم ومن ثم قال بعض العلماء ليس في هذه الأخبار دلالة على طهارة و  
النجاسة فإن كان الأصل في الدم مطلقا النجاسة ولا تحققة لم يمكن الخروج منه بغير جرحه الأخبار لاقتها بالمراد العفو  
فإن كان الأصل الطهارة وعدم وجوب الإغتسال مطلقا فلهذا الأخبار قطع تأييدا والنظر في بيان الأصل هنا محال  
**قوله** صحيح مجهول وهو كما سبق في عدم الدلالة على طهارة مثل هذا الدم لا يخفى نعم يمكن أن يقال حيث ورد الإجماع

على طهارة دم ما لا يصلح له ان هذه الاخبار فيها اشارة الى التيمم لان النقول عن ابي حنيفة والثاني بخلافه **قوله**  
قال الشيخ ابيه الله واذا مس ثوب الانسان كلبه خضر وكان اياها بين القولين يدله عليه ميل ويمكن التوجه  
لان حامدا للملأ به ابن عباس ويعرف اجتمع العصابة على صحيح ما صح عنه وما تجاسد الكلب والخنزير فلا تعلق بينهما  
على انهما قدس الله اوصاهم واما الجمهور فذهب جماعة منهم كالزهرى وداود وما لك الى ان الكلب طاهر وان الامور  
بالفضل من دون عقيد وكذا الخنزير عند الزهرى وما لك وداود طاهر واما كلب الماء فله شهوة عند طهارة لا يخط  
الكلب الوارد في الاخبار فيعرف الى الفرق للتعريف منه كمن قاعه المستنك المظن واما ابن اديس فقد ذهب  
الى نجاسته لشنا ولعظ الكلب وهو غير بعيد وقد تقدم الكلام فيه وما تضمنه هذا الحديث من استحباب النضح  
ياكبا والفضل بجواب اذا كان طهرا هو المعروف بين الاصحاب سوى غيرهم من ظاهر الصدوق وابي حنيفة قدس الله  
بغيرهما اما الصدوق فخرق بين الكلب الصيد وغيره وهذه عبارة ان اصاوية كليات ولم يكن كلب  
صيد فطهره ان يرش بالماء وان كان رطبا فعليه ان يغسله وان كان كلبا صيدا وكان جافا فله غسل على شيء وان كان  
رطبا فعليه ان يرش بالماء ولم تقف له على سند وعمومات هذه الاخبار تدفع بها ابن حنيفة فانه واجب  
الرش واليه ذهب الشيخ في النهاية وهو ظاهر المصنف في هذا الكتاب والصدوق واهل البيت اجمعين ووجه لودع  
بمساقاة الفضل في الاخبار **قوله** وهذا الاسناد ضعيف والثاني صحيح والفضل في الثاني وان كان طهرا الا انه  
يمكن حمله على حال الطوبى وتحتمل الحمل على عموم المجاز **قوله** وبهذا الاسناد صحيح وفي الاطلاق قوله عليه السلام اذا  
اصاب ثوبك من الكلب طوبى آه استعان بخجاسته ما لا يخلو الحق منه لان الطوبى للماء وما يغسلها اعم من كونها  
من عابرة او تكون عارضة كاللب على الشعر والمجد وقوله عليه السلام امر تقبلها في اكثر النسخ وهو قيل لكون الكلب  
استان عن ابي الجولان ان يارث الفضل فاجاب عليه السلام بان حقه من الغسل الحيوات ولهذا امر النبي صلى الله عليه  
بقتله وهذا اشارة الى ما رو عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال لعيسى رسول الله صلى الله عليه وآله الى الملك  
فقال لا تمنع صورة الاموات ولا قبر الاسمية ولا كلبا الا قتله فلا امر يقبلها علم انه بلغ في الحب الى الغاية الامر  
بالقتل بحسبه ولما لا يؤذى الناس بالمماسته رطبه وجافة وفي بعض النسخ امر يغسلها اعم من الطوبى كما ان غيبته  
راجع الى الكلاب **قوله** واخبرني صحيح وما بعده مثله وقال شيخنا البهاقي قدس الله روحه ظاهر الحديث فعلم كل من  
الاية في انشاء الصلاة ولعله مقيد بما اذا لم يقم فعدا كثيرا هذا كلامه وانما طهرتهم هذا المعنى من قول

جميع نفعين الثاني

السايل فذكر وهو في صلاة ولكن جوابه عليه السلام اشمل واجمع من السؤال وذلك انه عليه السلام فصل في الجواب  
وقال ان كان قد تلصق بالصلاة فليعض بها من غير قطعها ووجه فضل الاصابع على الايديوسه وان لم يكن قد  
تلصق بالصلاة فليضع الثوب مستحيا الا ان يكون فيدري فان يكون امانة الطوبى فليغسل ذلك الثوب وهذا  
ايضا قبل التلبس بالصلاة فالنضح والغسل قد وقع في خارج الصلاة لا في انشاءها فصوله ظاهر الحديث فعل  
كل من الامر في انشاء الصلاة بعيد كما بعد استدلال جماعة من الاصحاب بهذا الحديث على ان من علم بالنجاسة  
في انشاء الصلاة لم يجز عليه إعادة الصلاة من يأس بل يطرح الثوب الجبر ويغسل في الصلاة ويجعل هذا الحديث  
في مقابلة الاخبار الدالة على الاستيناف ولما لم يصرح فيه بطرح الثوب الجبر حمله على ما اذا لم يكن عليه غيره  
وقد ثبتة القائل في المتن في هذه الدلالة حيث قال وفي الاستدلال بهذه الرواية نظر اذ يمكن ان  
الاصابع مع يوستها وهو الاظهر اذ الاصل عدم الطوبى ويؤيدك تنص الحديث وهو قوله وان لم يكن  
دخول في صلاة الحديث وقد وجه بعضهم كيفية الاستدلال بهذا الحديث من قوله الا ان يكون فيه اثر فيغسله  
بانه ابلغ الاول لغناه ان كان دخل في صلاة فليعض الا ان يكون يرا من طوبى او دم فيغسله في انشاء  
الصلاة ويتم ما بقى ويرد على هذا التوجيه ان الاقوى في الاستدلال رجوعه الى الجمل الاخير وان يجوز قومه  
رجوعه الى مجموع الجملتين وتحقيق هذه المسئلة في الاصول وقوله عليه السلام في الحديث الثاني يغسل سبع مرات  
قال ابن الحنبل في الخبر وفي الكلب ايضا لكن شرط ان يكون احديهن بالتراب فعد تجاوز عن مورد  
النص في موضعين وكان الاول هو الاقتصار على مورد النص فقط **قوله** وكذلك الحكم في الغاء والوزع  
المقوله يدله على صحيح وبهذا استدلال الشيخ في النهاية والمفيد في غيابة القامه واما الوزع فدل عليه على  
نجاستها الاخبار الواردة في الترخيص واهل البيت وعامة المتأخرين الطوائف وقاد استدلالهم على ذلك  
قدس الله روحه في المتن بعيسى بن عمار عن الصادق عليه السلام في امر انهما من اهل البيت قال وهذا يدل  
من حيث المفهوم على طهارة ساير الخشرات وكذا قوله لهما من الطوائف عليكم والطوائف ولا يخفى ما فيها  
الاستدلال من البعد وعدم الدلالة كما بعد استدلال بعضهم على هذا بعينه الفضل في العباس قال سالت  
اباعدا الله عليه السلام عن هذا المهر والشاة والمقعة والابل والحمار والحيت والبقال والوحوش والسباع فلم  
اترك شيئا الا اسما له عن فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب فقال وجس بحسن الحديث فانك قد عرفت

عندنا هذا الحديث ان غناه هو ان لم اترك شيئا مما خطر به الى وقت السؤال الاساءة عنه وذلك  
ان قد اهل ذكر كثير من الخجاسات والاولى هو الاستدلال عليه بما روى في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه  
عليه السلام قال وسالت عن الغطاية والخيم والوزع يقع في الماء فلا يموت فيه ميتا وماء منه للصلاة فقال  
لاباس به وسالت عن فارة وقعت في جسد من فاخرج قبل ان يموت ايدي من مسلم قال نعم ويد من  
بالجمل فالأقوى صوطانها وعمل هذا الخبر على الاستحباب وكذلك عمل الأخبار الواردة في ترك الير من  
الوزع على انه قد ورد في بعض الأخبار ان لها سما وان النخ منها كذلك **قوله** قال الشيخ اية الله و  
كذلك انفس واحد ما ذكرناه جسد الانسان آه وقوله سمح بالتراب ظاهر الجواب وقد عرفت في  
الحاين حجة الجواب مع البدن بالتراب اذا اصابه الكلب او الخنزير او الكافر يعني طوبى وقال الشيخ في النهاية  
وان سئل الانسان بريد كلبا او خنزيرا او غليا او ربا او فارة او ذئبا او صاغا فميتا او ناسيا بعد  
التمتع عليهم السلم وجب غسل يده ان كان رطبا وان كان يابسا مسح بالتراب ويكفي في المغتسل عن الشيخ انه  
قال في المبسوط كل غباسة اصابته البدن وكانت يابسة لا يجزئ غسلها وانما يجزئ مسح اليد بالتراب قال  
ابن البراء قدس الله روحه في هذه وانما سئل الانسان شيئا من الكلب او الخنزير او الكافر وكان يابسا او  
يابسا مسحها بالماء او التراب فان غسلها كان افضل وقد اعترض جماعة من المتأخرين بانهم يفتقرون على  
دليل الجواب والاستحباب ولا يخرجوا الجواب فيه ولكن الحق ان اتفاق هؤلاء المشايخ على هذه الكلمات لا يخلو  
من مستند وعمل اليهم والاطلعوا عليه ولم تطلع نحن عليه لانفسنا الاصول والكتب بعد ما كانت مشروقة  
بيدهم يدسونها ولا يخطون الاحكام منها وبدا فيها الضياع والانداس من نعم ابن اديس رحمه الله  
هذه الاعصار فلم يبق الحال منها الا عشرت اوقافا فكانا برفق تعلق في الحمى ثم نشأ فكأنه لم يطلع و  
اما قول الشيخ رحمه الله فيما تقدم ما يدل عليه فلا يخفى انه لم يتقدم ما يدل عليه مسح اليد بالتراب  
بل الذي تقدم انما يدل على الجرح الاول **قوله** ويؤيده بياننا ما اخبرنا به الشيخ رحمه الله لان علي بن اسمعيل الطائي  
انه يروي الثقة وان كان علي بن اسمعيل بن شبيب فقيه من المرحوم الا فقيه من التوثيق عندنا كما  
قدنا الجرح وقوله عليه السلام يغسل الكلب الذي اصاب من يابس عموم الجرح حتى يشل الجواب والاستحباب  
مثل قوله عليه السلام ولكن يغسل يده في الحديث الثاني **قوله** وبهذا الاسناد مرسل طلع الشيخ في النهاية و

ابو الصالح حيث ذهبوا الى استحباب الثوب والادب استندوا الى هذا الحديث والمشهور هو الطهارة وقد تقدم دليله  
من اخبارنا على هذا الحديث على الاستحباب وفي المتن هذه الرواية مرسله ومع ذلك ففي غير ذلك على المطلوب بان قوله  
لا يغسل ذلك ينافي التخييس وقوله ولكن يغسل يده عمل على ان كان ميتا كما في الرواية **قوله** واذا صاح الكافر للسلم  
الحقوله ويدل عليه ايضا ضعف قد تقدم الكلام في نجاسة الكفار وان اهل الحرب اختلف في نجاستهم واما اهل  
الكتاب فالمشهور فيهم هو النجاسة وبعض الاحبار ذهبوا الى الطهارة والاخرى هو القول بنجاستهم وعمل ما دل  
على طهارتهم على التخييس حيث ان شرا اهل الخلاف ذهبوا اليه واما القول بطهارتهم وعمل النبي والامم والرواية  
فيهم على الكفره والاستحباب كما قيل فلا يخفى ما فيه وقوله عليه السلام فاعسل يديك بماء على مال الرطوبه ويعني ان يكون  
من يابس الجرح كما تقدم بهذا الاسناد صحيح وكذا الثاني وقوله عليه السلام حتى يغسله في الحديث الثاني على عمل على  
الاستحباب ويجوز عمله عما اذا علم او ظن مباشرتهم لها بالرطوبة **قوله** قال الشيخ اية الله ويشل الثوب ايضا  
منه قول الجلاله الى قوله يد على ذلك حتى وما تقدم من المتن غير ثوب الجلبان الا بل الجلبان يعمل على التحريم  
عند كل الاستحباب وفيه الشيخ في المبسوط وان الجلبان الى الكراهه وسياق الكلام فيه مستوفى في انشاء الله تعالى  
في كتابنا للعلم والاشهر لما سمع عليه السلام يغسل يديك من غيرهما في عند الشيخين على الجواب وعندنا غير  
من علمنا على الاستحباب سوى ما يفرق من المتن فانه بعد ان اجاب عن هذا الحديث وما بعده قال الاستحباب واخرى  
بانه يغسله قال الحديثان قوبان وعليهما اعمل ولعل الذي اذا تاويل هذين الخبرين والخروج عن العمل الى الاستحباب  
من غير معارفه لوجه **قوله** وبهذا الاسناد صحيح ومنه في الكافي هكذا لا تأكلوا لحوم الجلاله وهي التي تأكل الغزاة  
الحديث ومن هذا التقدير فصار كل الاستحباب الى ان معنى الجلاله هو الحيوان المعتدى بقدره الانسان لا فيزب  
الشيخ في الخلاف والمبسوط على انه الحيوان الذي غالب غلبه الغزاة والحق ابو الصالح بالغزاة سائر الخجاسات و  
ليس في النص ما يدل على مقتضى المدة التي يستحق بها هذا الاسم ومن ثم وقع الاختلاف فقد رها بعضهم بان يغسل  
يده بذلك وبغيره من غيرهم واخرون بيوم وليل كالزئاع وبعضهم قد يظنون ان النجاسة التي اغتسل بها  
في جرحه ونحوه وقد تحققت سابقا ان كل ما لا حقيقة له في اللغة والشرع يجب الرجوع فيه الى العرب وهو الحكم في كل  
الاحكام ومقتضى العرب هنا في تعريف الجلاله هو ما ذهب اليه الشيخ في المبسوط واما مائة قال طاهر انه اذا تغسل  
على هذه الحالة خمسة ايام وازيد قيل للجلال في مجازي العادات وفي الثلاثة والاول بعد كل كل وطريق الحديث

واضح اذا عرفت هذا فاعلم ان شيئا المعاصر اذ لم الله ايام سلامتة قال يمكن ان يكون الامر بغير عرق الجلالة  
في هذين الحديثين باعتبار انه فضله ما لا يوجب كل محرم فلا يجوز فيه الصلاة لاعتبار ان نجس وهو كما ترى فان الصلاة  
لم يحرمها ذكر في الحديثين على ان ذكر العرق مع الباطن والمحرم هو المحرمة الاكل فترى ظاهره على ان المراد من الامر  
بغسل العرق ما ذهب اليه الشيخان من نجاسة **قوله** قال الشيخ اياه الله وبغير العرق من ذوق الدجاج الى قوله  
ويذكر عليه ايضا حسن والثاني مثله وما قال من نجاسته ذوق الدجاج غير الجلال هو من ذهب اليهم والمشهور هو  
الطهارة وسياق دليله والكلام فيه وما دل عليه الحديث الاول من طهارة بول ما يوجب كراهة لا من اكلان رجعية وهذا  
الدليل لا يوافق ما قصد الاستدلال عليه من طهارة الذوق والقول بعدم الفصل غير مسموع في هذا المقام المستتر  
من بول البغال ودوشه والعرق بينهما واما الحديث الثاني فقد استدل به في المعنى على ما استدل به في قوله عرق ما لا يوجب  
وفي الاول ما عرفت **قوله** وهذا الاستدلال حسن وقوله لا تؤمناء منه يعني به انه لا ينقص الوضوء كاذن اليه جماعة من  
اهل الخلاف فيجوز ان يراى منه معناه اللغوي فيكون قوله وان اصابك منه شيء كالتأكيد له وفيه ما في الكافي  
وهو قوله ان اصابك يد وفي الواو وقوله على التمسك بالاسم على الاستحباب على الشهود وعلى الوجه عند اخرين  
ان الاخبار الواردة في غسل الشيا بها وان كانت اكثر واوضح سنداً الا ان قضية الجمع بين الاخبار لا تتفق عليها  
على الاستحباب **قوله** احمد مجهول وقوله كره ليس معناه انه قال انه مكره كافتد الشيخ طبراني في ظاهره بل  
انه لم يلق الكراهة والنفرة منه وهذا لا ينافي في التحريم وايضا قد روي التمسك ليس لمصلحة الله الاكل قال علي بن ابي حمزة  
الواردة في طهارة بول ما يوجب كراهة لا يثبتها ولا الدواب والبغال والحجور **قوله** احمد موقوف بل جميع لاجتماع العصابة  
الواردة في ان بن عثمان وقال السيد محمد بن طهارة من غير ما اذا دأب الدواب يمينك القول بخبائثها ايضا لعدم  
القبول بالفضل ولا بعد الحكم بطهارتها كما عرفت في الاصل السالم عن المعارض وبوفاية المجلسي في بيان هذا فلا  
نه والقول هو القول بظاهره والاخبار الدالة عليه كثيرة **قوله** الحسين صحيح والثاني ضعيف وقوله على التمسك هي  
اكثر من فلت قال في المعنى يعني ان اكثر شيء يمنع التكليف بازالته ومن قال بالنجاسة حمل معناه على ان اوثاقها  
بالفعل الاول من اوثاقها وفيه ما لا يخفى **قوله** عنه عن موسى مجهول وقد نقل الفاضل في آفة الجمع على نجاسته بول  
الحشاشين يقول على هذا الحديث وعلى بعض الاخبار وذهب الصدوق وان يوجب طهارة الطهارة استنادا الى  
الثاني وهو اوضح سنداً ويؤيد اطلاق بعض الاخبار الصحيحة والقول بغيره بعيد وتحمل هذا الخبر على الاستحباب **قوله** احمد

هذا الحديث يدل على ان البول اذا لم يمسك به لم ينجس  
والله اعلم بالصواب

بن محمد صحيح وقوله طاهر شاة فيعلم يعلم بها احد لكن قد عرفت ان الصدوق قال بها واما الحمل على التيقن فقال  
بعض المتأخرين ان شكل **قوله** وهذا الاستدلال وثيق الا ان ابن الغيرة من اجمعت العصابة على تنجيس ما عرفت فكون  
هذا الاستدلال صحيح واما المشار اليه بقوله وهذا الاستدلال فهو غير ظاهر وهذه الرواية موجودة في الكافي وهذا من  
على بن ابي عمير آه فيكون المشار اليه هو الاستدلال المنقضي الى الكافي الواردة في اول الباب ومثل هذا لما تكرر من الشيخ قد  
الله روي لم يكن غريباً في النظر وقوله على التمسك كل شيء يطير يتناول بهيمة ما كوال اللحم وغيره كما هو من ذهب اليه  
وابن ابي عمير يفرق الشيخ في الخلاف بين ذوق ما كوال اللحم وغيره وعليه عامة المتأخرين وقضية الجمع بين الاخبار  
المستند الى قول الصدوق قد روي الله روي عن الاخبار الواردة في الكراهة والاستحباب وقيل يجوز عمله  
على التيقن **قوله** واخرى الشيخ وثوق وقد عرفت ايضا ان ابن ابي عمير العصابة على تنجيس ما عرفت وقوله عليه  
السلام والذين قترتة على ان الدابة المذكورة في الاخبار السابقة المراد بها الفرس كما هو مسلط الفقهاء رضوان الله  
عليهم وقوله لا يمس وكل ما يوجب كراهة المراد بها كراهة الاكل كما سبق في حديث زائدة وهذا المنطوق وهو مخصوص  
بالبهائم كما هو مراد السؤال فلا بد من قوله فيما لا يوجب كراهة **قوله** واخرى موقوف ومفهومه يدل على ما هو المشهور ولكن  
المفهوم لا يوافق من سقوطات الاخبار **قوله** ما اخبرني به الشيخ ضعيف وبما استدل من قال بنجاسته ذوق الدجاج  
غير الجلال والشيخ في كتاب الحديث قال الطهارة استنادا الى الحديث وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام انه قال لا  
يس نجس في الدواب والحمام يصيب الثوب وفي الاستسبار وهذا الحديث اعني خبر فارس حيث قال فالوجه في هذه الرواية  
انه لا يجوز الصلاة فيها وان كان الدجاج حلالا لا يجوز ان يكون نجسا على ضرب من الاستحباب او على التيقن لان ذلك  
منه بكم من العادة قول فارس وهب بن وهب عن ابي الحسن المشهورين ووجه فالوجه في الاصل وهو الطهارة لعلمه  
الاولى وسواء خبر فارس في الكراهة خصوصاً ما هو خبره مقطوع واما الحمل على التيقن فيجده ان الكلب المبلل وهو نجس  
ذهب الى نجاسته ذوق الدجاج **قوله** احمد سهل وهذه الرواية هي للحجج للاصحاب رضوان الله عليهم على ما اشتهر عنهم  
من الحكم باستحباب ازالة البول من المطر بعد مضي ثلاثة ايام من وقت انقطاعه وانه لا يمسح في الثلاثة ما لم يعلم فيه  
نجاسته وهذه الرواية وان كانت مرسله الا انها مشهورة بين اصحابنا وهو جازي لصحة ما علم طلق اكثرهم استحباب  
منه بعد الثلاثة وكان الاول ان يقيه عما اذا لم يكن الطريق نظيفاً والمراد بنظافة الطريق عدم العلم بانه نجس  
لانه لا واسطة بين الطهارة والنجاسة فاذا لم يكن نجساً يكون ظاهره الا ان يقال ان نطق النجاسة والشك فيها

بما اخبرني به من صلح البحار  
كانه وافق الصدوق في النجاسة  
في طهارة البول وكذا طاهر  
وهو الذي وان اغفل المصنف  
في علمنا الاخبار والحق  
انه ولو لم يضاف  
الاصار مع

بينهما وسبب استحباب الفضل والفتح ونحوهما **قوله** واذا قلنا لاننا انما قد اصاب فيه نجاسة ولم يتحقق ذلك في  
بالا الى قوله ويدل ايضا على صحة المشهورين الاماميين استحباب الفتح واجبه سلك عند قلنا نجاسة بل قد حصل  
العلم واما الاستصحاب عطلة الله فمقدرة فذهب الى ان طين النجاسة معبوبة في وجوب الازالة كالعلم لان جزئيات الامكان  
الشريعة كلها ظنية ويروى عليها الاحكام الشرعية وان كانت ظنية الا ان طينها قطعي وهو الامور والنواميس  
بما من الشارع ومن ثم ذهب جماعة من الاماميين ووجهنا سابقا الى ان طين النجاسة اذا كان مستندا الى امانة شرعية يكون  
كالعلم في وجوب اجتنابه اما مطلق الطين للمعصية من تتبع الاخبار انه غير موثوق في وجوب الطهارة والنجاسة اما غير مطلق  
خاص بلزم منه وجوب اجتنابه في كثير من الماكوالات والمبوسات التي علم بالعادة ان لا تلحقها الا النجاسة لعل الله  
وغيره فيلزم الحرج في كثير من الموارد والاحوال وقول طائفة على تعيين اي صار واجبا على تعيين بل طهارة الثوب  
تكون من السببية واما هذا الحديث وما بعده وهو موثوق سماعه فقد تقدم الكلام فيها **قوله** ثم قال الله تعالى  
بقره الحائض لقوله فيدل على ما اجترأ في الشئ حسن والحال ان الواقع هنا انما هو في عرف الجنب في الامام فذهب الشيخان و  
اتباعهما بل نقل الشيخ في المدار على الاجماع الى نجاسته وابن ادریس ومائة المتأخرين على الطهارة واستدلوا بهذا  
الحديث حاشا للاقول ولم يفصل بين عرف الحلال والحرام ولكن ان سياق الكلام في هذا الحديث فترتبه ظاهر على ان  
مورد السؤال انما هو العرق من الحلال كما ينبغي **قوله** وبهذا الاثر اضعيف وقوله من اجل اجبة ثوبه قال صاحب  
ادامها ليل سعادته يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون قد اصابه المني بل انما جامع فيه فيكون سوا الفحش والنجس  
وسلبي خبث الخد من البدن الى الثوب والاخر ان يكون قد اصابه المني فيكون سوا الفحش والنجس من الحلال  
واللعني الا ان الفحش فيه ذكر العرق وعلى المعنى الثاني يكون الوجه ما تقدم من ان التحجب لا يحجب هذا كلامه وقد عرفت  
ما قدم من ان التحجب لا يحجب من التحجب من غير عيب لم يسبقه اليه احد استقادة من الاحتياط لا من نوع الاحتياط  
**قوله** وبهذا الاثر اضعيف بان حجتان وقوله عليه السلام لا يجنب الثوب الوصل دون كيم معناه ان نجاسته كل ما  
منها لا يترى الى الاثر كاداء الصدوق عن ابن بكير انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يلبس الثوب ويختار  
فيعرف فيه فقال ان الثوب لا يجنب الرجل وبعض المتأخرين قال معناه ان المني ليس نجس فيكون يحجب على النجاسة لان  
الشافعي ومن تابعه ذهبوا الى طهارة المني وهو بعيد والاول هو المراد **قوله** محمد بن يحيى ضعيف والشافعي صحيح  
الثالث موثق والابع ضعيف والخامس صحيح وهذه الاخبار اذا اخذ صاحب الرواية حقا فذلك المذهب الغرض ان

ثم قلنا

من هذا العرق المستوعب لجميع الثوب والبدن لا يكون في العادات والظنون الا وفيه سرايت من موضع النجاسة فلما  
حكم عليه السلام بنحو الياس عن علم ان التحجب لا يحجب ان الذي يحجب انما هو من النجاسة اذا انفصلت من محل العمل الحق  
ان لمصلحة الاجابة الواردة في احوال النجاسات شاحدا عدل بذلك على ان مثل هذه الظنون والعادات مما لا يقبض شيئا  
فلا يحكم بها بغير عين سيرة النجاسة الى الاخر حتى يحكم بنجاسته **قوله** فاما المني الذي رواه الحسين بن مرقئ والظاهر  
منه على هذا الوجه على الاستصحاب كما سيأتي في نظيره والادع هو الثوب ودون بعضي تحت وقوله عليه السلام سادون الاثر  
اي مائة وهو باطنه فدل اطلاق الاثر في غير الثوب والذي يكشف عن هذا الوجه موثق وهذا الحديث  
لا ينافي مع الخبر الاول على الاستصحاب وقوله من آية المني ماء فخرجنا او نحوه من الماء النجس قوله عليه السلام او  
غير ذلك كمن يزعم ان المني ليس **قوله** وروى علي بن حمول والثاني ضعيف وقوله عليه السلام فلتغتسل يدعي ان يارد  
منه تطهيت بدنها وخرجها او اياها المني لان كثر الدم وشدة تدافعه عما هو ذلك الوقت فهو مظنة السرقة  
الى البدن والشياب مما في ابتداءه فان حجب مفاجاة ويحصل منه الطين نجاسته بعض بدنها واثابها وفي اغلب  
الاقاات بقاء الثوب والبدن على حاله الوقت الطهر في الاستصحاب وما تقدم من قوله تغتسل حين تطهت ثم  
تطلب فاذا طهرت سلمت فيه وان لم تغتسل يدعي ان نفس المني لا يغسل العرق لانه لو كان كذلك لما اختلف الحال ما  
فتناقل قبله وظاهر هذا الكلام انه غفل عن تركه غسلا وكونه من المني قد عرفت المعنى المراد منه وكونه قبل  
المني خلاف ما فهم من اعيان **قوله** يدل على ذلك موثق وكذا الثاني الا ان ابن ماجة العصباء على تصحيح ما  
صح عنه واما نادى الشيخ فانه على ان معنى اجنب في ثوبه اجنب وهو لا يمس ثوبه وقوله على ان يجنب له ليس هو  
علقة للمني الاول ومن تمامه بل هو معنى ثاب للحدث ولا تقا له بالمعنى الاول واما استعادة للمني الاول في الحديث  
والاستدلال على نجاسته العرق من المني فغير بعيدا ولم نطلع على دليل يدل على هذا الحكم في شيء من اصول فقه  
قال شيخنا في الذكرى ولعل المستند ما رواه همام بن اسامة الى ادریس الكوفي انه كان يقول بالوقف ففضل في  
سنتين راي في عهدنا الحسن عليه السلام واذا نسي العرق الذي يبرق فيه الجنب اصيل في فتياننا موقايم في  
طاق بالانتظار عليه السلام ان حركه الجنب عليه السلام بغير عرق قال يتبدل ان كان من ملل فضل فيه وان كان من حلال  
فلا تغل فيه وهذه الرواية لصحتها ولعدم وجودها في هذه الاسانيد لم يعتبرها اكثر اصحابنا في حكم النجاسة فقم  
قد اعتبرها في الاحتياط بجبايتها وبين ما دل على طهارة مطلق العرق كما تقدم والاحتياط يقتضي اجتنابه

لو روي حديث الذكرى في فقه الرضا عليه السلام ومناقب ابن شهر آشوب وفي رواية علي بن يقطين في بعض الكتب ونحوها  
 كثير من العلماء اليه مثل علي بن بابويه ورواه في الفقيه وابن الجوزي في المحقق والشيخ في الخلاف والنهاية وغيرهم ذكرناه عند  
 الشيخ وقد ظن من تأخر عنده باننا قال في النسخة في الحكم بخاتمة العرق المذكور على القولين بان  
 ان يكون الجنب جلا وامراه ولا بين ان يكون الجنابة من فناء اولوط او طهر بجمية او طهر ميتة وان كانت زوجته  
 سوى كان مع الجماع ازاله لا الاستحنا باليد كالزنا اما لو طهر في الحيض والصوم فلا طهر طهارة العرق في  
 الظاهر اشكال انتهى وما قبله في الحيض والصوم غير مسلم للمنفرد **قوله** قال الشيخ اية الله وافضل  
 الثوب من دم الحيض والقول ما ما يدل على استحبابه في جميع وقد تقدم الكلام في معنى حديثه **الذي**  
 ظاهره ان اية الله الصنيع بالمشق غامور والبول الدم كالمغسلة بالصابون ونحو **قوله** واذا انشأ  
 الجناسه اه الذي تقدم شرحه هو شرط الكلب من لانيه وتطهيرها اما غير من الجناسه فلم يبعد الحكم  
 نعم بل في بعد هذا بوقت قريب الذي تقدم هو غسل الثوب واليد من سائر الجناسات ومن ضاقت  
 كانت قاسر على هذا **قوله** والارض اذا وقع عليها البول والقول يدل على برئى والكلام في هذا الباب يقع  
 في موضع **الاول** في مطهرية الشمس وقد ذهب اليه اكثر اصحابنا بل قال الشيخ في الخلاف انه اجماعى وقال  
 القطيب الا وندى في الارض والبارية والحصر هذه الثلاثة نجس اذا اصابها البول فحققتها الشمس حكمها  
 حكم الظاهر في جواز السجود عليها ما لم يقرب رطبة او يكن الجنب رطبا ويقضاه انما لا تطهر بذلك وانما لا يجزى  
 عليها وحكمه في الغبر عن حاجب الوضوء وهو ظاهر من الجنب قد لله روحه وما هو المشهور لا يخفى  
 من **قوله الثاني** محل التطهير فيقول هو الارض وقبلها وقبله مع البوارى والحصر لا غير وقيل بانها على ما قيل  
 ويحل اليه والاستعداد من الاضمار هو تطهيرها لكل ما اشترت عليه خرج بعضها بالاجماع كالثياب والابواب فيبقى  
 الباقي **الثالث** في نوع الجناسه ذهبنا لعبد والشيخ في الاستعداد وبعض العلماء في خصوصية البول وفي الخلاف  
 والمبسوط ذهب اليه في الجناسه ولعل الاول وفي حديثه الحديث دلالة عليه وهذا الحديث من اخبار التي لم  
 بها على المشهور من تطهير الشمس وقد وجه العلامة في لغت بان السؤال وقع عن الطهارة والجواب لا ياب  
 الجناسه فيل على الطهارة والآن لم تأخر البيان عن وقت الحاجة واعتبر على شيخنا اية الله عطاء الله عز وجل بان  
 عند جلي التام عن الجواب بان طهارة الجواب بان بيع الصلاة عليه شرع بعدم الطهارة ومثل هذا الاشكال في

غير قليل والجواب انه عليه السلام عدل عن التصريح بالطهارة لما يلزمها وهو من الجواب المبلغ وذلك ان تجوز الصلاة  
 عليها مطلقا وافعال محل السجود مع اشتراط طهارة مطلقا دليل على التطهير وما ذهب اليه بعض النسخ من  
 منع هذا الاشتراط كلام في مقابلة الاجماع فلا يجمع وايضا قد ثبت ان الجناسه مطلقا يكفي في غير محل السجود فلا  
 يحتاج الى اشتراط التطهير بالشمس ووجه فلا يخفى معنى قوله وان كان غير الشمس معا به وما قبله عليه السلام وان كانت  
 رطبة طهرته فقد استدله بعض النسخين على عدم طهارة الارض مع الجناسه بالشمس شيخي عليه السلام عن ملاقاته  
 برطبة وكذا في وصفه بالعداء والجواب ان مناط هذا هو ان يكون قوله فان كان غير الشمس حمله مستاتفة لا  
 تعلل لها بما قد مضى ويجوز ان يكون من تمام ما قبله ومعناه ان احدا عشاء يك اذا كانت رطبة فلا يباشر للموضع  
 النفس بان كان قسيس بغير الشمس والصف بالعداء انه لو كان الذي لم يجز او جاز بغير الشمس فانه اذا  
 جاز بغير الشمس يطهر الاعلى ما يظهر من عبارة الشيخ في الخلاف حيث قال الارض اذا اصابها نجاسة مثل البول  
 وشبهه وطلعت على الشمس ذهب عليها الريح حتى زالت عني النجاسة فانها تطهر لما كان هذا طائفا لاجماع  
 اوله العلامة في المنقوش حيث قال ويمكن الاعتدال بالريح المنزلة لعين النجاسة صحتها المراد اذا زالت الاجزاء  
 الاضية للالتصاق بالنجاسة المانعة لها وايضا ان الشيخ ذكر في موضع اخر من ذلك الكتاب بان الارض التي  
 تجس البول اذا جازت بغير الشمس لم تطهر ولا يخفى ما في ذلك التاويل من البعد ذلك ان كل ما يزيل الاجزاء  
 المتعلق بالنجاسة يكون مطهرا لها لظهورها على النجاسة فلا تخصيص لها بالهوى نعم في هذا التاويل صور لكلام  
 الشيخ عن الثاني ولعل ان الجوزي في الترخيص هذا الكتاب وفي كل نسخ الاستعداد وفي كتب الاستدلال كلها  
 هو قوله وان كان غير الشمس وفي بعض نسخ التمهيد ان كان عين الشمس قال في الجبل المتيقن وهذا هو الصحيح  
 السجود في المنقوش فيها **قوله** وهذا هو الذي جعل جماعة من النسخين على ما ساروا اليه من عدم تطهير  
 الشمس والصحيح هو ما وجد في كتب الاخبار وكتب الاستدلال ولقطعين الظاهر بتعريف لفظه غير لا العيا  
 على قدر وجود لفظ العين غير ما نوسه **قوله** ولهذا الاستدلال صحيح واورد عليها اما لا ينافي لاندل  
 على اعتبار الجناسه بالشمس ومنها ولعل الى هذه استند الشيخ في الخلاف فيما قلنا عنه من اعتبار التطهير  
 بتعريف الهوى وما ثانيا فانها تقتضى الصلاة عليها عند الجناسه ونحن نقول بموجبه لكنه لا يدل على  
 مطهرية الشمس والجواب ما عن الاول بان المطلق ضا محمول على المقيد في محل اخر لانه قد شاع وقاع ان لا

يعتبر الا اذا كان سبب الشمس لا غير واما عن الثاني فيما قد مر من موضع السجود المستعمل في الطهارة اجماعا وقول  
صاحب الجليل قدس الله روحه ان شئنا طهر محل توقف لاننا لم نقف له على مستند سوى اجماع المفسرين ودينه ما يزول  
فيكون ان يكون هذا الغرض من الخس ما يحوز السجود عليه هذه الاحكام فلا يلزم الحكم بالطهارة لا يخرج ما في من بعد **قوله** واخبرني  
الشيخ محمد بن عثمان وقد ورد عليها بانها متروكة الظاهر لا مقتدا بها لمجانة كل ما اشترقت عليه الشمس الجواب ان اجماع الخ  
بعض الافراد كالبدن واليابس ونحوها يبقى الباقي مع ان المانوس في هذه العبارة انما هو الا انها على ما يجب غسله  
بالماء كالبدن والاشجار لا على مثل اليابس والابدان واعلم ان الاستدلال على هذا المطلب بما رواه الصدوق هو الذي  
ابن بابويه في تفسيره في السند الصحيح عن زائدة انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح او في المكان الذي  
اصلى فيه فقال اذا حصة الشمس فصل على طهر في رواية اخرى فقد طهر محل الطهارة في معنى اللغوي  
ما لا يدل عليه دليل ودوى ايضا الشيخ في موضع آخر من هذا الكتاب من اوضاع الصحيح عن زائدة وحديثين  
الان في قولنا لا في عبد الله عليه السلام السطح يصيبه البول وبما عليه ويصلي في ذلك الموضع فقال ان كان يصيب  
الشمس في الموضع وكان جافا فلا بأس به الا ان يكون يتجدد بالامس من حديث الخبرين قال سيد التحقيق في هذا الموضع  
يمكن القول بطهارة الارض خاصة من البول وهذا واعلم ان صاحب الوافي في هذا ما امكنه من البعض من عدم  
تطهير الشمس قال في الارض في هذه الاخبار عدم اشتراط الطهارة في مواضع الصلاة لا بقدر ما يجب عليه  
يشترط ان لا يكون فيها اذا كانت نجسة وطهارة يتعدى بها النجاسة الى ثوبه المصلي وبنائه الاخبار على  
هذا الاصل الا ان جماعة من اهلنا اشتبهوا ذلك عليهم فزعموا ان الشمس تطهر الارض والبول في محل الخبرين  
المقتضين لقوله عليه السلام كلما اشترقت عليه الشمس فقد طهر على المعنى اللغوي وهو عدم سريان النجاسة  
على السطح كما لا يبرر ذلك اقول هذا وان كان يمكن كونه وجها في جمع الاخبار ويوافق الاحتياط ايضا الات  
المشهور مستغنا وايضا منها **قوله** فاما ما رواه صحيح ابن يونس عن مولانا الرضا عليه السلام ولما  
كانت هذه الرواية مخالفة للشمس ومعارضة ذريعة لفتح الذي رواه الصدوق تصدىح الاحاديث وتروا الله  
عليهم السلام وادبر فزاد العلامة بالافعال وقطعت الجواب عنه غير مرة واما النقاد صاحب النسخ اعلى الله قدره  
فقد ذكره وجها من التاويل احدها ان يرد من الماء الذي سئل عن تطهير الشمس يدونه ما يزيل الموضع الخس  
اذا كان جافا وليس في السؤال اشعار بوجود الرطوبة في محل جال اشترقت الشمس لينا في ذلك فيعمل على ما اذا كان جافا

مثل سوانها

تلا شراقتها قال وهذا المعنى قريب الى لفظ السؤال جدا حتى كان يكون ظاهرا وتأثيره ان يرد من الماء الرطوب  
الحاصل من الخس فكذلك نفا لعل تطهر يشرى الشمس عليها ومجانة فاجيب بانكارتا في الجفاف و  
ثالثها ان يكون انكار الطهارة من غير ما عاين المجموع ما ذكر في السؤال بعد ان تحمل المشاهدة في قوله واما الشبهة  
على الثالث في الجفاف فيقتضى ان النجاسات التي عليها اعيان كالدم وتأثير الشمس فيما عاين انما يتصور بعد في هذا  
فخرج حاصل الكلام الى ان النجاسات ماله عين وهذا النوع لا يسبيل الى طهارته بالنسبة الى بوسط الماء بحيث  
تزال به عينه ثم تحفف الشمس الرطوبة الحاصلة في محل ورابعها الحمل على النجاسة فان جمعا من العامة نقول  
طهارة الارض بغير الماء انتهى وبعض هذه الوجوه بل كلها وان كان بعيدا الا ان تفتيح جمع بين الاخبار لا يابا  
ويجوز وجه آخر وهو ان يكون قوله عليه السلام كيف جراب على طريق التصديق يعني كيف لا تطهر الشمس  
من غير مياه ويكون الجمل الاخير كالناكيد لهذا اذا تحققت هذا فاعلم ان هذا الحديث بناء على ظاهره  
من طهارة الارض النجاسة بالما مطلقا وان كان قليلا كما ذهب اليه الشيخ الطوسي وابن ادريس قدس الله  
روحهما استنادا الى الحديث الاعرابي وامر النبي صلى الله عليه وآله بصب الماء على بوله ومن حكم المبلغ  
من الاحاديث يستدل على دليل يعتمد عليه بل قال ان القليل اذا صب على الارض نجس كونه قليلا في نجاسته  
لانما القليل ينبغي ان يخرج بالعصر ونحو ذلك من الاختبارات التي لم يعتد بها الشارع في ازالة النجاسة وبسطها  
بل جاز ان قال الماء القليل والنجاسة باطلا فها او غيرها شامل لموضع النزاع وقوله تعالى ليظهركم  
به شامله ايضا وحديث الاعرابي وان كان من طرق اليهود الا ان الشيخ طاب ثراه رواه واستدل به ولو  
لم تقتدر الفران على حجة لما نقله في مقام الاستدلال ولا ادى فواقين وبين احتياط السكون في حجة  
من العامة لان لكل مخالف في المنصب والناقل الاخبار وهو امد وهو الشيخ على ان الاخبار الواردة في الطهارة  
وازالة النجاسات مما تصيد التوسع والعموم والله العالم بحقيقة الحال **قوله** ولا بأس ان يصلي الانسان  
على فراش قد صاب بماء الى قوله فيدل عليه ضعفه لان صاحب كما سياتي في التصريح به هو التلي الضعيف  
محمد بن ابي عمير لم يرو عن الصادق عليه السلام وسياتي آية في هذا السند موضع محمد بن ابي عمير وهو  
اما الميزان والطبيب كلاهما مجهول ولعل ما هنا متعسف ما هناك والشاذ كونه المصغر وهو  
شاذ في هذا الحديث لا يدل على مكان الاستثناء بل هو على مساواة الجهة لغيره من الاعضاء في

نسخة هذا القصة من نسخة  
الحاج محمد باقر في نسخة  
من العقول وقد روي في نسخة  
بسطها القصة في نسخة

عدم اشتراط الطهارة نعم الدليل في هذه الامعاء واما سيدنا المرتضى قدس الله روحه فقد بالغ في تشهير طهارة جميع مكان المصلي وبالصلح وانه اعتبر طهارة موضع الساجدة والسجدة والكفاح من الدليل لان دليلهم على اشتراط طهارة مكان المصلي مؤلفه في الوارد في الصلاة في الميزلة والمخزقة والحامات لانها مواضع الغفاسه فتكون الطهارة معتبرة ولا يخفى ان الذي يورد في هذه الاماكن انما هو الكراهة وحصول الاستنجاء والاستقلال من الصلاة فيها واما ابو الصالح طاب ثله فلم يطلع له على دليل لصلح في الصلاة في مكان الخبث اذا لم يكن نجاسة مستعينة الى بدنة المصلي وثوبه اما لو كانت نجاسة بعينها في الصلاة فهل يشترط ذلك المكنا منها الاولى عدم الاشتراط كما قاله في الذكرى واما الشيخ فخر الدين في شرح القواعد فقد نقل عن هذه الامعاء على اشتراط خلو المكان من نجاسة مستعينة وان كانت معقباتها في الدثب والبدن وقد نقل بعض المتأخرين في هذا الامعاء وليس عليه الاكسبيل باقى الاجماع التي ادعاها العلامة وغيره مع وجود الخلاف المشهور فيها **قوله** ولا بأس بالصلاة في الخف القبله يدل على ذلك مرسل بل صحيح لان ما داهوا بن عثمان وهو من جهة القضا على تصحيح ما وقع عنه وما دل عليه من بعض نجاسته ما لم تتم فيه الصلاة مقطوع به في كلام الاصحاب وقوله عليه السلام اذا كان يترتب السوء الكلي فكانه قال كلما كان فيه الصفة فهو ما يجوز فيه الصلاة لقوله عليه السلام فيا سيأتي قوله عليه السلام في رواية زائدة كلما كان لا يجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس ان يكون عليه شيء مثل العنسة والكثرة والجرب واما حنبل القليل الذي ذكره في هذه الثلاثة مع الخف والنعل فلفظ الرواية ياباها كما ياتي في تحصيل ابن اديس في هذا الحكم بالمالين حتى لو كانت دراهم او ذبا بوجسته مع عدم نجاسة الصلاة بها وكذا ياتي في تعيين بعضهم بكون هذه الامور المعقوبات ينبغي ان يكون في مجالها فلا يعنى عنها لو كانت مع المصلي في غير مواضعها فان لدخ مطلق واما الصدوق فنقله عن الله فميجر فلما ادخل العامه في جملة هذه الامور اعترض عليه جماعة من اصحاب كماله وسيد الشهدا الثاني قدس الله روحه بان العامه كالثوب في اقام الصلاة بما عان العلامة في اشتراط كون تلك الملابس في مجالها لا شك ان العامه اذا كانت في مجالها لا تتم الصلاة بها فلا يحتاج الى جعلها على العامه الصغيره لانه خلاف السداد ومن العامه **قوله** واخبرني الشيخ محمد بن يحيى بن ابي عيسى ان ابن عبد الله بن كبر عن ابي جعفر العاصي عن علي بن فضال ما سمع عن هذا الحديث والذي بعده نعمنا الخف والقدم وهما مقلوبان بطهران بالارض مع النعل في كلام الاصحاب ولا يشترط في التطهير المشي على الارض بل مسح النجاسة بالارض كاف كما في

التطهير ابن الجيند طاب ثراه لما نظر الى اطلاق المسح الوارد في هذا الخبر واكثر الاخبار فيها الى حصول التطهير لوجع امثال الثلاثة بغير الارض والاصحاب رضوان الله عليهم لما خصوا المسح بالارض بمواضع المطلق عليه لانه الغالبية ونعيمهم من الشيخ قدس الله روحه في بعض كتبه انه فهم من هذه الاخبار العنق من نجاسته هذه الثلاثة لانها ما لا تتم الصلاة فيه مستغفرا وهذا الخبر وان كان الظاهر منها ما قال لعدم التصريح فيها في الطهارة الا ان في بعض اجاز هذا الباب ما يستفاد منه الطهارة كما سيأتي في صحيح الحلبي قال نزلنا في مكان تبنيا وبين المسجد وثاق قد غطت على ابي عبد الله عليه السلام فقال ابن تميم قلنا نزلنا في دار فلان فقال ان يديه وبين المسجد قاقا قلنا ان تبنيا وبين المسجد قاقا قلنا فقال لا بأس بالارض يطهر بعضها بعضا ويمكن الاستسكان عليه الحد المشهور وهو قولي صلى الله عليه وآله جعلت لي الارض سجدا وتوايها طهورا وفي روايات للهمود عن النبي صلى الله عليه وآله اذا صلى احكم الاذى نجسه فطهورها التراب وفي لفظ آخر اذا صلى احكم نجس عليه الاذى فان التراب له طهور **قوله** وبهذا الاستاذ صحيح وقوله ساخت اي غامت وقوله الا ان يقيدها بتبديل الدال الى الا ن يكرها ويشأ منها الاستغذارها وقوله ولكن يمسحها حتى يذهبها او يمسحها من غير قصد الوضع انه مذکور في السؤال دليل على عدم وجوبه فلا يرد ما ورد من شتمال السؤال على امرين والوجه على واحد واطلاق هذين الخبرين شامل لما اذا كانت النجاسة رطبة او يابسة ولما كانت الارض صافية او طرية وبعضهم قده من الاول بالثاني بالاول والعمل باطلاق الاخبار هو الاولى واعلم ان هذا الخبر دال على الحكم الظاهر بالصف طاب ثراه بتخصيص الحكم بالخف والنعل وكان الاولى اذ لا تقدم في الحكم **قوله** فان اصاب نكتة او جربة الى قوله يدل على ذلك مرسل وفي اطلاق قوله كلما كان على الانسان اشعارا بانه من عدم اشتراط كون الاماكن المذكورة في مجالها وقوله او معه شامل لغير الملابس من اللينام ونحوها كالتيك والنجس وفي قوله مثل الصلصع اشارة الى عدم الاحتصاص بهذه المذكورات وفي كل هذا خلاف بين الاصحاب والصحيح هو ما دللت عليه الاخبار والقلنسوة فمهم الفاق والكرت في الاصل والكرت في الاصل والكرت في الاصل والكرت في الاصل اصحاب الجان كونه والمورد بالكرت هنا كنيته المذكور الذي يشد على كونه لدفع نجاسته المني ونحوه **قوله** واذا وقع ثوب الانسان على جديته الى قوله يدل على ذلك مجهول بايهيم بن ميمون لكن رواه في الاستيعان بسند حسن صحيح لا يفيده ايهيم بن هاشم واعلم ان نجاسته الميت وفي النفس ايميا كان ام غيره مما لا خلاف فيها

فیضانِ اشراق

فإن اشتراطه المستبحر أن يكون له ما يرد سوانة وتطهيره بوقوع الاطوار عليه واما ثانيا فلا يلغى وان كان  
بحسب الان الملتفات له عالم اليوسنة لا يجب له ان يتنفسه لان قال بستره الخاتمة الياسه انما يقول في خصوصية  
سوى كل انصيا مغيره واما غير التي تحكم حكم سائر الخاتمة من انه لا يدرى الاحال الطوبى به كمثل الشهيد في الذكر من  
الشيخ في الميسرة **قوله** ما رواه محمد بن احمد بن محبوب فان عبد الوهاب يطلق على سبعة رجال وكلهم محاميل والطاهر بن  
جوان السند يقول على الاستحباب لرفع الدسومات فيه كما عرفت على ان المراد منه ميتا لا دمي فلا يدل على طلب الكفاية بل  
المراد من امين الاستراة وادى انه كان المراد من هذا الحديث سقوط كل المراد اجازة سنة لانهم الشيخ او اعلموا انهم  
لا شتر لاصفاته وسببه ان ساط وجوب على السرد عدمه هو العلم بتجيب الميت وعدمه سوى كان سنة واول **قوله**  
محمد بن احمد بن محمد وعنه الحديث فيا في تعميم الحلف والعلم لان النسخ فيجوز على الاستحباب **قوله** وان سراجية وغيره  
انما السرد يدل على ذلك من اجل انهم في حكم الصحيح لا يترس من عبد الرحمن من اجبت العصاية على تعميح وانما عمن  
وقد سئل به الشهيد في كرى على تعدي نجاسة الميت مع اليوسنة وفي نظر لان اللدم بثوت الحكم في حال الحلق ايضا  
وهو قطع فلهذا دل على الاستحباب لوجود المعارض **قوله** والحديث في الترمذي وكل ما سكب على الخ كالم الشخين انا  
تسوية لا يفي الاستدلال بها فاضوان المراد بالخن كل شراب مسكر ولا يتحقق بصير الغيب كما سبق لرواية ابن الحجاج بان  
كل مسكر من الاستحباب فيساعده ايضا ولا ينبغي العقل ان يمتنع ويغيبه ومنه غا والمراد والميسر كل مرجع المراد في القام  
سعى به لا يقتضى به انفعال الغير من غيب وشقه والنزد والشطرنج منه كما جاز في الرواية ومنه على الصبان بالخون  
وبنقل الطين والحامية المكومات وهوان ضيع الانسان في كفة شيئا وضعف كفه عليه حتى ان اخر يعرفه بالكون في  
يعرفه فان عرفه احدنا وان لم يعرفه احدنا مثلنا ونحو هذا مما يتوصل به الى افعال الناس علم بالاذن به الشارع كالمسابقة  
ونحوها واما الاضمار في الامام التي يتصورها لعبادتهم واما الاضمار في القناع العشر التي كانت معرفة بينهم و  
ذلك انك انما تجميع العشر من الوصال فيسقطون جميعا فيما بينهم ويخرجونه وبقية تونه اجزاء في عشرتها او قيل  
الثمانية وعشرين جزءا وكانهم عشرة فقلح سبعة منها لهم انفساء وهي القذا والفا والذال المعجم والنون بالقاء  
العوقاينة وله سهران والوقية بالراء والقاف والياء القضاينة وله ثلاثة اسمهم والحس بالمجاء المهملة المكسورة واللام  
الساكنة والسين المهملة والراء جاسم والنافى بالزن والقاف المكسورة والسين المهملة والهمزة اسمهم والمسيل بالسين  
المهملة والياء ما موصد وانما على صيغة اسم الفعل وله ستة اسمهم وللعلى بالعين المهملة على صيغة اسم الفعل ايضا

[illegible]

ولم يستعدهم وثلاثة لا انصباؤها والى المنج يقع الميم وكسر النون واسكان الياء المشاء منحت وأخوه حار ومله  
المنج بالسبب الملهل والفاعل في وقت المنج والوعد بالواد المقصود والغين المعج السكونية وآخره والى هله وكان يحوط  
هذه القدام في خريطة يصنعونها على بيض يتلون به فيحركها ثم يدخل به في الخريطة ويخرج باسم كل رجل قدامه فيخرج  
له قدامه من القدام التي لها انصباؤها واخذ الصديق الموسوم به ومن خرج له قدامه من القدام التي لها انصباؤها لم يات  
شيئا واليوم بأداء تلك قيمة المعج فلا يزال يخرج قدامه حتى يات بها انصباؤها السجدة انصباؤها ومن يخرج  
السكرات الذين لانصيب لهم قيمة المعج وقوله والرجس هو النجس بلا خلاف الظاهر ان قوله قد لله روحه  
ان الرجس هنا بمعنى النجس فلا يرد عليه ما قيل ان الرجس في اللغة معناه القدح وهو من الغش وقوله لا يعلم على  
حال اراد بكل الاوقات والحالات الاما ثبت بدليل وماله الصالح من الحالات ومن ثم استدل بعضهم من هذه الآية  
على عدم جواز التداوى بالنجس ولو بالكلية به وهو جيد فيندفع ما قيل من ان اجتنابا للنجس في شئ من غير علم  
الى انتفاء المتعارف كالتحريم المستعمل في الاعيان ومنه فالمراد اجتنابا بشيء وهو الانفعال ان مراد ولست استعماله  
ليس باقيل الانتفاع بشيء عرفا فيكون الاجتناب واردا على هذه الأمور ومجموع هذا التحقيق يقتضي كون الرجس  
خبراً عن النجس وهو خبر للمعاطفات الثلاثة محذوف وهو قدامه جماعة من المنسزي وقد رجمه البيضاوي حيث قد  
على الوجه الآخر اعني جعله براض ضا في محذوف تعديده انما تعاطى النجس والميل في الانصاف والاولام جرس ويؤيد  
ان كناية النجس وتحريره على المصنوعه بالذات من قوله لا يكره ان يجمع بين هذا المطلب وفي الله عن كراهية من الايا  
يشرب مع جماعة من الانصار وكان في فناء تلك الدار ناقان لأمير المؤمنين عليه السلام فلما سكر واغتت بهتهم  
بايات تحقن طلب الكباب فلما سمع حمن تلك الايات اخذ سيفه واقبل على الناقان فاقطع ساقيه ما وثق  
خامس بينهما واخذ من كبدهما وضع من ذلك كبا بافا قبل أمير المؤمنين عليه السلام فلما ارادى المنعزة على ذلك  
الحال قال من فعل هذا فقالوا فله حمن فذكر ذلك للمعج حتى الله عليه وآله وكان هذا احد الاسيا في نزول الآية  
ايضا ان عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما ودعى الناس افترقا وسكروا فلما قاموا الى الصلاة قرأ ما مرهم باليها الكاذبة  
اعيد ما قبله ون فنزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى كما كان يشرها بعد ذلك الا قيل ثم دعيتان  
مالك جماعة فلما سكروا فاقوا فالتد بعضهم شعرا فيصنحوا الانصار فصرها انصارا في شجرة فرفع ذلك الى النبي  
صلى الله عليه وآله فنزلت هذه الآية ولا يوحى هذا ان النجس في ابتداء الاسلام كان حلالا فتنسخ حكمه بالتحريم لما

استقام

استقام في الروايات الصحيحة ان النجس من جملة الأمور التي حرمت في كل الشرايع لكن في زمن الفترة قد عارض بها  
حتى كما في غير موضعها ثم ما قبل بعث نبينا صلى الله عليه وآله وراهم منعكيت على شربها غيره ان ابا بدي له  
حكم تحريمها لم يقبل عند وجوعه عن الدين القهري فلما دخل الاسلام قلوبهم انزلت الايات في حكمه تدعيها انزلت الا  
قوله عز من قائل قل فيها الشكيب ومنافع للناس فاعلمها الكبر من نعمها فرفع عنه اناس وبقي الاكثر ثم بعد مدة  
انزل لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فرفع عنه الاكثر ثم نزلت هذه الآية المشتبهة على انواع التهذيب وقدر شأن  
معايد الوثن ثم ما قبلها في الاثم ثم نزلت الآية التا دود هذه هي الجهاد الحنة التي اموها نبية صلى الله  
عليه وآله وما قالته النصارى من تحليل الخمر في دينهم اقراءهم من على عيسى عليه السلام **قوله** ويدل على ايضا من  
جملة الجور موقوف قد عرفت ان الخمر كل شارب سكر فغطف المسكر عليه من يارب عطف العام على الخاص ليدل فيه <sup>بالشبهة</sup>  
وتوجهوا النهي عن الصلاة في ذلك البيت محمول على الكراهة اجماعا ولم يذهب احد الى تحريمه سوى ما يعطيه ظاهر  
الصدق في الفتية وقوله عليه السلام ولا تقبل في ثوبك عطف المسكر على الخمر وما دل على ان المراد بالخمر النوع  
المقصود منه فيكون في الاول ايضا كذلك وعطف قوله ولا تقبل في ثوبك على ما قبله مع انه مكره وما دل على قول  
من قال بطهارة لان الاصل في المعطوفات التوافق وهو لا يخلو من تامل طهارة ثوب بعضه من الصدوق قدس الله  
بعضه من الصلاة في الدار التي فيها خمر وجوز في الثوب الذي فيه خمر فلا يجب مع ورد النص على انه يمكن ان يقال  
ان الجوز في البيت من الخمر غيبه وفي الثوب لونه وهو عرض والدين اغلظ حكم من اللون والمراد من البيت المحرم الواحد  
من الدار الدار اشمل من البيت وان العكس الحال في عرف هذه الاقسام **قوله** واخبرني عن رسول النبي صلى الله عليه وآله  
وهو يخرج في نجاسة الخمر ولا يضره سكره لوجهين **الاول** ما قاله بعض المحققين استنادا الى القرابين من غاسيا  
في الكناية الصحيحة قوله ودوى فمعه يذره عن عبد الله عليه السلام المراد منه هذا على ان سيا في رواية اخرى  
عابدها المود **الثاني** ان ابن ابي عمير بن عبد الرحمن بن ابي جعفر العباسي تصح ما صح عنه فلا يبعد ارسال فيه  
وما يرد به محمد بن عيسى انما يكون في محل التوقف اذا افرق بالرواية وصيرنا فتوصل المشاركة فيها **قوله**  
وبعد الاستناد ضعيف وخبرنا التادم ثمة وهو غادر مولا نا الوضاع على السلام وهو المراد من الرجل منا والرجل منا  
معنا الخ في هذا المراد من الايات ايضا وما قيل من طرف القائلين بالطهارة بان يخرجوا ان يكون الحكم من ثوب الخمر  
ولم يمتد الى كل واحد ما يراه سيا ان الكلام كما ينبغي وهذا الخبر كما يصح في نجاسة الخمر ولا يضره ضعف سند

غير مرة من أهل بلن في زيارته من شيوخ الأمانة لا من شيوخ الرواية وشيوخ الأمانة انما يكون في الاسانيد  
فقال سلسلة السند والمترك يذكرهم لا أنهم غايروا كتب السلف واصولهم المعروفة الانساب الى مصنفها فم  
تلك الاعصار لمن يهمل في هذه الاعصار اجار الزنديب والكلبي على عالم لا يثق بعد التفرقة وشهد في اجار  
الزنديب ولا يخرجها عن الصحة الى الضعف **قوله** محمد بن احمد مجهول وفي نسخة شيخنا الشيخ زين الدين نور الله  
صريحه الحسن بن المبارك والظاهر له الحسين بن محمد في نسخة المتأخرين على نسخة الشيخ الطوسي بخط يده بواسطه  
ولم يبعه ايضا في كتاب الرجال سوى الحسين بن مبارك ومنه من قوله فان قطريه دم آه **قوله** ولا تعلم ما ذهبه  
فتعا فينا فاضن الله عليهم من ان المرق الغريب بالدم القليل مطهر والغليان وفي كثير من الاخبار كذا على ولما انكلا  
ومن تابع بعض المتأخرين فهذا ولو اوحده الاخبار الجوز على دم السمك وشبهه او دم لا يعلم اى دم ولا يخفى ما يدين  
البعديا في عنه هذا الفرق بين المسكر والدم والتعليل بان الدم تاكله النار ولو كان طاهر لعل بطايرة ولو  
قيل بان الدم الطاهر يحرقه كقيل باكل النار وليذهب التحريم فينا استلزامه في المرق ان كفى في حليمة لم يثبت  
على النار والاعلم ان ثلثا زيارته وما قاله بعض شيوخنا المعاصرين ادام الله ايام سعادته من انك لا تجد ان قبال لعل  
التعليل باكل النار لاجل ذوال الاستسكان بعيدا ايضا فاذا ن العمل بنظام هذا الجز لا يخلو من قوة وقوله اربعين من الجحيم  
والنصارى آه في كذا على جوارج الجحيم على الكفار بعد البيان على ان البيان ان قلنا به فاعا هو المفضل والاستحباب  
لاننا هنا وقع من كلام السائل وفي كذا على السلم في الاول وايطعمهم اهل الجنة خال من البيان **قوله** ما رأيت من  
في هذا البيع معاونة لهم على اثم والعروك المتقى بالايدي والجماع عنه اما وكذا فلا نهم يعتقدون طهارة وتقال  
على اثم في شان الخائفين عاملهم بما علموا به انفسهم او دينهم بما اذا نوا به انفسهم واما ثانيا فلان اول الكفار  
في المسلمين ولكن منع من انهم اعطوا الجزية منهم وكما ما من الاسلام لكن جزا الشارع استفاد هذا المال  
من ايديهم باقى معامل كانت ولو كانت فاسدة بين المسلمين كعقود الربوا ونحوها لانه يقع بالتراتبى معهم فيكون  
هذا واسئله من ايا استفاد المذكور في تضاعيفا ابواب هذا الكتاب **قوله** احمد بن محمد وقد مضى جافعة من الحجة  
بالعفة بناء على ان الشيخ والنجاشي اتصوا على توثيق سيف بن عميرة فنع قال ابن شهر اشرف انه واقفي وكذا لهم  
يعتدوا به بقى الكلام في عبد الله بن محمد الحميري فان ابن دودنقل عن الكشي توشية ولم يوجد في كتاب الكشي قال  
فاذا نال السيرة سوى الدم وقيل لعل السلم ان اصل النبد جلال لعل عنه ان النبد اعمل في اطلاقه هو النبد

الاول والثاني على ما جاهدوا بها بنوا من الله عليهم من نجاسة الخمر بل في الجماع الذي نقله السيوطي  
والشيخ قدس الله روحه ما على ذلك ولما عن الثاني فلان التقية لا تخص بما يوافق علماء العامة بل في دعائها  
امور الجهاد من احوال الشوكه على امر ودلوهم به فلا يمكن اشاعتها يتقنع بتقييده والا فداء بهم على ذلك  
من غير من هذا القبيل فان كثرة امر بنو امية وبنو العباس كانوا مولعين بشرب الخمر ومن اولئك وعدم التفرغ  
مباشرة بل ذكر المورخون ان بعض امراء بني امية ام الناس وهو مشركان فضلا عن ان يكون ثوبه ملوثا به  
فاشاعة القول بنجاسته يتقنع شدة الشناعة عليهم وتوهم التعرض بهم فلا بعد عند السوال عن نجاسته  
في صدق القول بغير علم عليهم التمس على وجه ثوب من معد من الخمر على الاذناء بهم والتسليم عليهم انما يتقنع  
عليه بعض شائخنا للعاصيين اذ اقام الله آياهم سعادته بانهم علم عليهم التمس اذ لم يتقنعوا في باب الحكم بغير الخمر  
وبما لقوت فيها كل المبالغة حتى قالوا ان مدني الخمر كعابد وثن فأي معنى التقيية منهم في الحكم بالطهارة  
لو كانت لكاتب الحكم في الجليلية وقطعه لانه لو اختلف الوارد به بالنجاسة على التقيية لكان اول من العكس  
لا يوافق لنفسه كذا علماءهم والحواريين هذا ان التقيية في حكم الجليلية لا معنى لها لاطباق علماء الاسلام  
كلهم على حصة من التقيية لا يصدق في قوله بخلاف حكم النجاسة فان جماعة من الخلفاء من دعوا اليه وعلاوة  
سلاطين الجور وحكامهم المليل الذين يسهلون الاحكام ويأخذون بقوله حق لو كانوا من اهل مذهب التقيية  
مثلما هو عندهم العمل ببعض احكام الشافعية وغيره اذا كان قوله اسهل واليسر قول ابي حنيفة في تلك الاحكام  
وكذا العكس بل على سلطان ذلك العصر من يأخذ بقول من ذهب الى الطهارة على ان علماءهم علماء السوء اذا  
عرفوا ميل الحكام والسلاطين الى حكم من الاحكام ما اقوهم بما يوافق طبايعهم وان كان خلاف معتقدهم لان  
غرضهم ميل الحكام اليهم وترجيح باطليهم واكاذيبهم وقد فعلوا اليهم ما ارادوه منهم فيكون تقيية الامم  
للعصوين عليهم افضل الصلوات واكمل التحيات من المفرقين اعني العلماء والسلاطين عليهم لعنت الله  
واللعنة والناس اجمعين وقد كان بعضهم من طوائف عصاة من سلاطين الشيعة عيل الى طهارة الخمر لا يتبع  
ان الصدوق طاب ثراه ذهب لطهارة فقيرك اجماع علماء الشيعة على النجاسة واخذ بظاهر قول الصدوق في  
عادة الملوك في جميع الاعصار والاصناف فان قلت كيف صح اجماع على نجاسة الخمر مع ان الصدوق وان لم ي  
يعيل من المعتدين ذهب الى طهارة والفاضل لا يسل على المتأخرين مال اليه ايضا قلت اما الصدوق فكله

قابل للتأويل وذلك انه حكم بجواز الصلاة في ثوب ينجس ولم ينص عليه طهارة والطاهر ينقل من الحديث  
كما هو مائة فيكون ان يكون الخمر عند باب النجاسات المعقونة في الصلاة كالدم ونحوه ويدل عليه انه قد حكم  
في باب ما يبرئ من الماء اذا وقع فيه خمر وقر بين طيل الخمر وكثير في التزنج وما ذلك الا لان نجاسته ولما  
قول الفاضل لا يسل على من يكون حكم الصدوق بالتزنج اما بعد ولما الغلظة كراهية في باب طهارة كالمصدق  
من اذلة النجاسة كما ياتي قول من قال بان فائدة التزنج استهلاك الخمر او اخراجها من الديار لا في ثوبه  
لو كان المعصوم هذا القول الحك المبالغة لو كان ورد في وقوع الزنجر في الكبار **قوله** ويدل على ورود هذه  
الاخبار من جهة التقيية صحيح وقوله وروى غير زيادة في الكافي وروى عن زيادة عن ابي عبد الله عليه السلام والطاهر  
احدهما صحيح الاخر وقد حكم الفاضل للمؤمنين الاستبراء على الشيخ حيث قال وهذا حقيقة غفل  
منها الشيخ الطوسي ورواهم من حوايلهم التمس في باب تناقض الاحاديث بانجيل العمل بالآخرين لا تناقض الشيعة  
في ذلك فاما بما يوافق في حال من شدة التقيية في تلك المسئلة ونصتها ولم يتحقق اجماع فقهاء العامة على نجاسته  
الخمر في ذلك الباقى واويل من الصادق عليه السلام ثم تحقق بعد موت الباقر عليه السلام فعمل من ذلك ان الفتوى لا يخرج  
من اوقافه المتبعة لا الواقع فان شئت حصول القطع واليقين بما ذكرناه فانظر الى باب احداث الحديث من اويل  
الكافي والى باب التقيية من اصول الكافي وقد كانت الحال في بعض الوقايح بعكس ذلك اي التقيية مثلا كانت شديدة  
سلسلة صيد الصغرة في زمن الباقر عليه السلام لان بني شيكا كانوا مولعين بذلك ثم حارب حفيظه في زمن الصادق في اويل  
دولة بني العباس حتى ولا حتى باضه في هذه الدقيقة التي عقل عنها الشيخ الطوسي في رسم القائل فان قال بطهارة الخمر  
من علماء الجمهور كانوا من الغدباء والتابعين كذا ودر بغيره واليى وكانوا اويل اعصارا والصادق عليه السلام  
من هذا نظرهم عليه السلام الصلاة في ثوب ينجس اصاب الخمر فلا كان اويل دولة بني العباس وخفت التقيية وروى  
عن الصادق عن الصلاة بذلك الثوب ولا يرضاه وهذا ظاهر لا يحتاج الى تلك الدقيقة **قوله** ويجوز ان يكون الشئ  
المطهر اقترن عليه بانه من اقل لقوله ان الاجتناب بالوارد في لاي عام في كل الاستهلات ويمكن ان يقال غرضه  
الزام الخمر وبان الاخبار يمكن ان يقال فيها هذا التأويل **قوله** سعد ضعيف وناويل جرح لا يبقا شارب الخمر لا يكون نجسا  
الا فان لم يكن بهذا واعلم ان الشيخ طاب ثراه لم يستوف الاخبار الواردة في نجاسة الخمر وذلك انها ما يجمع ويجمع بل في  
مشروئها وكثير ما صرح في نجاسة غير قابل للتأويل مثل قول الصادق عليه السلام في حديثه ما بالليل ينجس

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, with a watermark "ct.jahir.abbas@yahoo" visible.

Presented by: Raja Jabir Abbas

Contact: jabir\_abbas@yahoo.com

Presented by: Rana Jabir Abbas

[illegible]

This image shows a page from a handwritten manuscript in Arabic script. The text is dense and written in a cursive style, typical of historical Islamic manuscripts. A large, stylized red watermark, resembling a stylized 'S' or a calligraphic flourish, is prominently displayed across the center of the page, partially obscuring the text. The manuscript is written on aged, slightly discolored paper.